





جمهورية مصر العربية

مَجْلَدُ النَّقَضِ

الكتب الفنية

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية
ومن الدائرة الجنائية

السنة الحادية والعشرون

العدد الثاني : من أبريل إلى

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٧٠

مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصرو وبصيرة ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فبرجت دفاع المتهم ، أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات .

٢ - إذا كان يبين من الاطلاع على المفردات أن الإذن بالقبض والتفتيش حرر على نفس الصحيفة التي حرر عليها محضر التحريات وأسفله مباشرة وقد صدره السيد وكيل النيابة بعبارة "بعد الاطلاع على محضر التحريات المسطر عليه" كما يبين من مطالعة مذكرة السيد وكيل النيابة في هذا الخصوص ، المؤرخة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ ، أنه جزم بأن ساعة إصداره لإذن القبض والتفتيش كانت تالية للساعة التي حرر فيها محضر التحريات ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى تبرئة المطعون ضده استنادا إلى ماورد بقسم أبحاث التزييف والتزوير من وجود كشط في ساعة تحرير إذن النيابة بالقبض والتفتيش دون أن تعرض المحكمة للدليل المستمد من تحرير الإذن أسفل محضر التحريات مباشرة ، ومما قرره وكيل النيابة مصدر الإذن ، في هذا الشأن ، ودون أن تدلى برأيها في هذا الدليل بما يفيد أنها على الأقل فطنت إليه ووزنته ولم تقتنع به ، أو أن تحققه حتى تصل إلى وجه الحق في الأمر - عن طريق مناقشة المختص فنيا - فإن ذلك مما ينبغي أنما أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتحصنها ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

لأتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٦/١١/٢٣ بدائرة مركز بلبليس محافظة الشرقية : أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (حشيشا وأفبونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بمواد الاتهام فصدر قراره بذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضورها براءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه، أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحرار جواهر مخدرة بقصد الاتجار قد عاره قصور في التصديق وفساد في الاستدلال ذلك بأنه أسس البراءة على ما ورد في تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من وجود تلاعب في وقت تحرير إذن النيابة بضبط وتفتيش المطعون ضده وخلص إلى أن الإذن صدر قبل تحريات الشرطة مما يجعله باطلا وفات الحكم أن يناقش ما ثبت من مناظرة الإذن من أنه حرر على نفس الصحيفة التي حرر عليها محضر التحريات وأسفله مباشرة مما يقطع بأنه حرر في وقت زمني لاحق على تحرير محضر التحريات، كما أنه لم يتعرض لمذكرة السيد وكيل النيابة مصدر إذن التفتيش والتي جزم فيها بأنه أصدر الإذن في وقت لاحق على تحرير محضر التحريات .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدهوى، كما صورها الاتهام قال تبريرا لقضائه بالبراءة: "ومن حيث إن الواضح من الأوراق أن ثمة تلاعبا في موعد صدور إذن النيابة بضبط وتفتيش المتهم وقد اكتشف هذا التلاعب في قلم النسخ إذ استبان للوظف أن محضر التحريات قد تحرر في تمام الساعة ٢ صباحا في حين أن الإذن قد صدر في تمام الساعة ١١٥ صباحا ذات اليوم مما دعا النيابة إلى إرسال محضرى تحريات الشرطة وإذن النيابة إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى وقد استبان للمحكمة من مطالعة هذا التقرير أن تاريخ وساعة تحرير محضر التحريات وكذا تاريخ تحرير إذن التفتيش وهى بيانات أصلية ولا تعديل فيها، وأما وقت تحرير إذن التفتيش فقد ثبت حدوث محو آلى بأداة حادة لبيانات سابقة على يمين رقم (١) من البيان الدال على وقت تحرير إذن التفتيش المؤرخ ١٩٦٦/١١/٢٣ (الساعة ١١٥ صباحا) وقد جزم التقرير بأنه كان هناك رقم سابق على يمين الرقم الأصيل (١) . ومن حيث أن الثابت يقينا من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن ميعاد تحرير محضر التحريات كان في تمام الساعة الثانية صباحا وأن ميعاد صدور إذن النيابة بالتفتيش كان سابقا على الساعة ١١٥ بدليل ما ذهب إليه هذا التقرير على وجه الجزم بأن هناك رقما على يمين رقم (١) قد محو بالة حادة، ومن ثم فوجود هذا الرقم أيا كان رقمه يجعل ساعة صدور الإذن

سابقة على الساعة ١١ صباحا وبالتالي يكون هذا الاذن قد صدر قبل تحريات الشرطة ويعتبر باطلا في صحيح القانون لصدوره دون سبقه بتحريات جدية أو قيام دلائل أو قرائن تسمح بتوجيه الاتهام إلى المتهم تبيح لسلطة التحقيق صدور هذا الاذن . ومن حيث أنه وقد انتهت المحكمة إلى بطلان إذن التفتيش وعدم جديته وأن تفتيش المتهم قد أحرى في ظل إجراءات باطلة ، فإنها تطرح ما انتهى إليه من أدلة ولا يسوغ أن يؤخذ بدليل مستمد منه ويصبح الاتهام تبعا لذلك عار عن الدليل ، مما يتعين معه القضاء ببراءة المتهم مما أصند إليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه ، إلا أن ذلك مشروط بأن يشمل حكمها على ما يفيد أنها مهضت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بهر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فوجت دفاع المتهم أو داخلها الريبة في صحة عناصر الإثبات . وإذا كان ما تقدم ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بطرحها تحقيقا لوجه الطعن أن الإذن بالقبض والتفتيش حرر على نفس الصحيفة التي حرر عليها محضر التحريات وأسفله مباشرة وقد صدره السيد وكيل النيابة بعبارة " بعد الاطلاع على محضر التحريات عاليه " كما يبين من مطالعة مذكرة السيد وكيل النيابة في هذا الخصوص المؤرخة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ أنه جزم بأن ساعة إصداره إذن القبض والتفتيش كانت تالية للساعة التي حرر فيها محضر التحريات . وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى تبرئة المطعون ضده استنادا إلى ما ورد بتقرير قسم أبحاث الترييف والتزوير من وجود كشط في ساعة تحرير إذن النيابة بالقبض والتفتيش دون أن تعرض المحكمة للدليل المستمد من تحرير الإذن أسفل محضر التحريات مباشرة وبما قرره السيد وكيل النيابة مصدر الإذن في هذا الشأن ودون أن تدلى برأيها في هذا الدليل بما يفيد أنها على الأقل فطنت إليه ووزنته ولم تقتنع به أو أن تحققه حتى تصل إلى وجه الحق في الأمر — عن طريق مناقشة المختص فنيا ، فإن ذلك مما ينبغي بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى ومحورها مما يعيب الحكم ويوجب نقضه ، ولما كانت المحكمة بهذا التقرير القانوني الخاطيء قد حجبت نفسها عن تناول موضوع الدعوى وأدلتها فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار/ نصر الدين حسن مزام ، ومضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطية
وأفور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٢٢)

الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) نقد . دعوى جنائية . "قيود تحريكها والسير فيها" . "انقضاؤها
بالتنازل عن طلب السير فيها" . طلب . تقض . "حالات الطعن .
الخطأ في تطبيق القانون" .

(١) القيد الوارد في المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .
تكييفه : طلب بالمعنى الوارد في المادة التاسعة لإجراءات .
أساس ذلك ؟

(ب) انقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل عن طلب السير فيها . في أى وقت
قبل صدور حكم نهائى فيها . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
مثال في نقد .

١ — إن التكييف القانوني السليم للقيد الوارد في نص الفقرة الرابعة من المادة
التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ، المضافة
بالقانون ١١١ لسنة ١٩٥٣ ، هو أنه في حقيقته طلب بالمعنى الوارد في المادة
التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية ، لأن الجرائم المنوه عنها فيها تتعلق
بعمليات لا تنصل بأشخاص معينين ، وأن القيد الوارد بها ينصب على الجريمة
ذاتها ولا ينصرف إلى شخص مرتكبها .

٢ — إذ أجازت المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية لمن خوله
القانون حق تقديم الطلب أن يتنازل عنه في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى

حكم نهائي ، وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل ، وكان الثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن — أن وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لشئون النقد والميزانية النقدية — قد أخطر النيابة العامة بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٩ بأنه رأى سحب الإذن الصادر باتخاذ الإجراءات ورفع الدعوى العمومية في القضية موضوع الطعن وعرض هذا التنازل على المحكمة قبل إصدارها حكمها المطعون فيه ، غير أن المحكمة انتهت إلى تأييد الحكم الصادر بالإدانة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون ويتعين نقضه والحكم بانقضاء الدعوى العمومية بالتنازل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخرين بأنهم في غضون سنة ١٩٦٥ وحتى مايو سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم قصر النيل : قاموا بعدة عمليات نقد أجنبي إذ أجروا مقاصات منظوية على تحويل نقد أجنبي للخارج بأن قبض المتهمون الأربعة الأول نقدا أجنبيا في المملكة العربية السعودية من باقى المتهمين ودفع المتهم الأول مقابله نقدا مصريا في الجمهورية العربية المتحدة فقبض المتهم السادس (المطعون ضده) مبلغ ١٥٠٠ ج وذلك على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا ومن غير طريق المصارف المرخص لها . وطلبت عقابهم بالمواد ١٢ و ٩ و ١٢ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل والقرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ المعدل وقرار وزير المالية والمواد ٤٠٢ و ٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة الجناح للشئون المالية قضت بحضوريا باعتباريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — بعد أن دفع الحاضر مع المتهم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل — قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وبرفض الدفع بانقضاء الدعوى بالتنازل وبتأييد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ أيد الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة في جريمة من جرائم تهريب النقد قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن وزارة الاقتصاد كانت قد تنازلت عن طلب رفع الدعوى الجنائية مما يؤدي إلى وجوب انقضاء الدعوى العمومية بالتنازل .

وحيث إن الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والمضاربة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ تنص على أنه " لا يجوز رفع الدعوى بالنسبة للجرائم المتقدم ذكرها (جرائم النقد) أو اتخاذ أى إجراء فيها إلا بناء على إذن من وزير المالية والاقتصاد أو من يتدبه لذلك ... " وأن التكييف القانوني السليم للقيد المنصوص عليه في هذه الفقرة هو أنه في حقيقته طلب بالمعنى الوارد في المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية لأن الجرائم المنوّه عنها فيها إنما تتعلق بعمليات نقد لا تتعلق بأشخاص معينين ، وأن القيد الوارد بها ينصب على الجريمة ذاتها ولا ينصرف إلى شخص مرتكبها . لما كان ذلك ، وكانت المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية قد أجازت لمن خوله القانون حق تقديم الطالع أن يتنازل عنه في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل ، ولما كان الثابت من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها - تحقيقا لوجه الطعن - أن وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لشئون النقد والميزانية النقدية قد أخطر النيابة العامة بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٩ بأنه رأى سحب الإذن الصادر باتخاذ الإجراءات ورفع الدعوى العمومية في القضية موضوع الطعن وعرض هذا التنازل على المحكمة قبل إصدار حكمها المطعون فيه ، غير أن المحكمة انتهت إلى تأييد الحكم الصادر بالإدانة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون ويتعين نقضه ، والحكم بانقضاء الدعوى العمومية بالتنازل .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن هزام ، ومضوية السادة المستشارين :
 سعد الدين عطيه ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٢٣)

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤ القضائية

(١ ، ب) شيك بدون رصيد . دعوى مدنية . دعوى مباشرة . دعوى
 جنائية . ”نظرها والحكم فيها“ . تعويض . محكمة استئنافية .
 ”الإجراءات أمامها“ . استئناف . ”نظره والحكم فيه“ .
 نقض . ”حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون“ .

(١) صدور الشيك لحامله أو لأمر شخص معين أو إذنه . تظهيره .
 ينقل إلى المظهر إليه ملكية قيمته فوراً مطهرة من الدفع . حتى
 المظهر إليه إقامة الدعوى المباشرة من جريمة إصدار ذلك الشيك
 بدون رصيد . ما دام قد أصابه ضرر ناشئ عنها ومتصل بها اتصالاً
 سببياً مباشراً .

(ب) إلغاء المحكمة الاستئنافية قضاء أول درجة بعدم قبول الدعوى
 الجنائية والمدنية . وجوب إعادتها القضية إلى محكمة أول درجة للفصل
 في موضوعها . حتى لا يحرم الطاعن من درجة من درجات التقاضي
 مخالفة ذلك . خطأ في القانون .

١ - استقر قضاء محكمة النقض على أن الشيك متى صدر لحامله أو أصدر
 لأمر شخص معين أو إذنه ، فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره
 متى وقع صحيحاً ، أن ينقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه ، وينحصر لقاعدة تظهيره
 من الدفع ، مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد

الذي حرر الشيك لأمره ، وإنما يتعداه إلى المظهر إليه الذي يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره ، ومن ثم فإن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تقع على المظهر إليه ، طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ عنها ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا^(١) ، ومن ثم تكون دعواه المباشرة قبل المتهم مقبولة .

٢ — متى كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بإلغاء الحكم المستأنف القاضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية ، وبقبول الدعوى المباشرة وتصدت لموضوعها وفصلت فيه فصلا مبتدأ بمعاينة الطاعن وإلزامه بالتعويض ، مع أنه كان من المتعين عليها أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة لتحكم في موضوعها تطبيقا لنص المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، لا أن تتعرض للموضوع وتفصل فيه ، وذلك حتى لا يحرم الطاعن من الانتفاع بإحدى درجتي التقاضى ، أما وهي لم تفعل وقضت في موضوع الدعوى ، فإنها تكون قد أخطأت صحيح القانون ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح الأوبكية الجزئية ، ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ١٠/٧/١٩٦٨ بدائرة قسم الأوبكية : أعطاه شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه أن يدفع له مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف والأتعاب . وأمام المحكمة المذكورة دفع الحاضر مع المتهم بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية — لإنعدام صفة المدعى بالحق المدني في تحريكهما — ثم قضت حضوريا بقبول الدفع وبعدم قبول الدعويين

(١) انظر المبدأ المقرر في الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٠/٦/١٩٦٦ السنة ١٧

الجناية والمدنية وألزم المدعى بالحق المدني المصروفات ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ، كما استأنفه المدعى بالحق المدني . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — وبعد أن تمسك الحاضر عن المتهم بالدفع المبدئي منه أمام محكمة أول درجة — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبتفريم المتهم مبلغ خمسين جنيا وألزمته أن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيا على سبيل التعويض المؤقت وألزمته المصروفات المدنية من الدوجتين ومبلغ تمسائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد وإلزامه التعويض قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم قد خالف حكم المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية حين قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية وتصدى لموضوع الدعوى وفصل فيه إذ كان على المحكمة الاستئنافية بعد أن قضت برفض الدفع أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة لتفصل في موضوعها حتى لا يحرم الطاعن من إحدى درجتي التقاضى .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن المدعى بالحق المدني أقام دعواه بالطريق المباشر قبل الطاعن بوصف أنه أصدر شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب طالبا عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه أن يدفع له مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ، إلا أن الحكم الابتدائي ، بالرغم مما استظهره من أن الشيك — المقامة بشأنه الدعوى — قد صدر لأمر شخص معين وأن هذا الشخص قام بتظهيره إلى المدعى بالحق المدني . قضى بعدم قبول الدعوى المباشرة عازفا عن الفصل في موضوعها تأسيسا على أنها لم ترفع من المستفيد الأصلي بل رفعت من المظهر إليه الذي لم تقع عليه الجريمة مخالفا بذلك ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن الشيك متى صدر لحامله أو أصدر لأمر

شخص معين أو إذنه ، فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره — متى وقع صحيحا — أن ينقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه ويخضع لقاعدة تظهيره من الدفوع مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حرر الشيك لأمره ، وإنما يتعداه إلى المظهر إليه الذي يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره ومن ثم فإن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تقع على المظهر إليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ عنها ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا . ولما استأنفت النيابة والمدعى بالحق المدني هذا الحكم تمسك الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بما قضت به محكمة أول درجة من عدم قبول الدعوى المباشرة ، وإذا كانت المحكمة الإبتدائية قضت بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الدعوى المباشرة وتصدت لموضوع الدعوى ونصبت فيه فصلا مبتدأ بمعاينة الطاعن عن الجريمة المستندة إليه وإلزامه التعويض مع أنه كان من المتعين عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة لتحكم في موضوعها تطبيقا لنص المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية لا أن تتعرض للموضوع وتفصل فيه وذلك حتى لا يحرم الطاعن من الانتفاع بإحدى درجتي التقاضى أما وهى لم تفعل وقضت في موضوع الدعوى ، فإنها تكون قد أخطأت صريح القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها ، وذلك دون حاجة للبحث في سائر أوجه الطعن .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين صليح ، وأنور خلف ، ومحمود عطيفه ، وأوالهكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٢٤)

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤ القضائية

(١ ، ب) بلاغ كاذب . جريمة . " أركانها " . حكم . " حجته " . إثبات .
" قوة الأمر المقضى " . إنلاف .

(١) جريمة البلاغ الكاذب : أركانها ؟

(ب) الحكم الصادر في جريمة من الجرائم . تقييده المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ماسبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه .

١ — من المقرر قانوناً أنه يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون الجاني عالماً بكذبها ومتوياً السوء والإضرار بالمجنى عليه وأن يكون الأمر المخبر به مما يستوجب حقوبة فاعله ولولم تقم دعوى بما أخبره به .

٢ — الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم إنما يقيد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ماسبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه (١) .

(١) (نفس المبدأ مقرر بالطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٢/٨/١٩٦٤ لسنة ١٥ ص ٨١٥ والطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٧ لسنة ١٧ ص ٢٣٦) .

الوقائع

أقام المدعيان بالحقوق المدنية هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة مصر القديمة الجزئية ضد المطعون ضده بوصف أنه في يوم ١٩٦٥/٤/٢٧ بدائرة قسم مصر القديمة : أبلغ كذبا مع سوء القصد الحكام القضائيين والإداريين ضدهما بأن نسب إليهما أموراً لو صححت لأوجبت عقابهما ، وطلباً عقابه بالمواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع لهما مبلغ ١٠٢ ج مناصفة بينهما وذلك على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا اعتباريا هملابمواد الاتهام بتفريم المتهم عشرين جنيتها مع إلزامه بأن يدفع للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ عشرين جنيتها مناصفة بينهما والمصاريف المناسبة وجنيتها مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، فاستأنف المدعيان بالحقوق المدنية هذا الحكم ، كما استأنفه المتهم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ، وألزمت المدعين بالحق المدني المصروفات من الدرجتين . فطعن وكيل المدعين بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة البلاغ الكاذب ورفض الدعوى المدنية الموجهة له قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم قد أهدر حجية الحكم الجنائي النهائي الصادر في الدعوى رقم ٢٥٠٥ لسنة ١٩٦٥ جنح مصر القديمة فيما قضى به من عدم صحة تهمة الإتلاف التي نسبها المطعون ضده إلى الطاعنين ومن أن الاتهام في تلك الدعوى كيدى ، ثم خلاص الحكم المطعون فيه إلى أن تهمة الإتلاف محل دعوى البلاغ الكاذب إنما كانت على جانب من الحقيقة .

وحيث إن الطاعنين أقاما دعواهما بالطريق المباشر على المطعون ضده بوصف أنه أبلغ كذبا مع سوء القصد ضدهما بأنهما تعديا عليه وأثلقا بعض منقولات له وطلبا إلزامه أن يدفع لهما مبلغ ١٠٢ ج على سبيل التعويض المؤقت وقضى الحكم الابتدائي على المطعون ضده بالعقوبة وبتعويض مقداره عشرون جنيتها، فاستأنف هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية الموجهة له قائلة: "وحيث إنه لما كان من المقرر أن الحكم الصادر ببراءة المتهمين (الطاعنين) من تهمة الإتلاف ليس له حجية أمام هذه المحكمة بخصوص تهمة البلاغ الكاذب إذ أن لكل جريمة منهما أركانها الخاصة بها وترتبط على ذلك يتعين بحث توافر أركان تهمة البلاغ الكاذب دون التقيد بحكم البراءة في تهمة الإتلاف ذلك أنه من الثابت من محضر ضبط الواقعة أن المتهم قد أبلغ بواقعة الإتلاف على لسان بواب العمارة مجد أحمد مجد وأنه طلب إجراء المعاينة وقد انتقل المحقق إلى مكان الحادث وهاب المنقولات فوجد كسرا بالثلاجة من الداخل وكسرا بالأدراج الموجودة بها وكسرا بشاشة التليفزيون وبالإريال الموجود به وأنه ثبت أيضا ذهاب ميلاد حزين وميخائيل حنا ميخائيل ومريم يوسف إلى شقة المتهم وأخذوا بعض الملابس من الشقة وهم شهود المدعين بالحق المدني الذي تستظهر منه المحكمة أن شكوى المتهم على جانب من الحقيقة إذ ثبت إتلاف بالشقة وثبت دخول أقارب المدعين بالحق المدني إليها وأخذ ملابس منها وقاميسا على ما تقدم تفقد تهمة البلاغ الكاذب أركانها القانونية ويتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة وببراءة المتهم من التهمة المنسوبة إليه عملا بالمادة ٣٠٤/١١ ج. وحيث أنه عن الدعوى المدنية فيما أن المحكمة قد اقتصرت سلفا على براءة المتهم من التهمة المنسوبة إليه فإن الدعوى المدنية تكون على غير أساس متعينا رفضها، لما كان ذلك، وكان من المقرر قانونا أنه يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وأن يكون الجاني عالما بكذبها ومتويا السوء والإضرار بالمجنى عليه وأن يكون الأمر المخبر به مما يستوجب عقوبة فاعله ولو لم تقم دعوى بما أخبر به، وكان الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم إنما يقيسد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه، وإذا كان الثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها

تحقيقاً لوجه الطعن أن الحكم الصادر في الجلسة رقم ٢٥٠٥ سنة ١٩٦٥ مصر القديمة قضى بعدم صحة بلاغ الإلتلاف المقدم من المطعون ضده ضد الطاعنين وأن هذا البلاغ كاذب القصد منه الكيد للأخوين لخلاف قام بين الطرفين وكان الحكم المطعون فيه لم يتقيد في دعوى البلاغ الكاذب بما فصل فيه الحكم الصادر في جلسة الإلتلاف من كذب البلاغ في هذه الجلسة، فإنه يكون معيباً بالخطأ في القانون مما يتعين معه نقضه . ولما كان هذا العوار في الحكم قد حجبته عن بحث باقي أركان جريمة البلاغ الكاذب في حق المطعون ضده وما يترتب على ذلك من حقوق مدنية للطاعنين، فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة وذلك دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، ومضوية المادة المستشارين : سعد الدين عطية ، وأنور خلف ، ومحمود مطبقه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٢٥)

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤ القضائية

هتك عرض . فعل فاضح . شروع . جريمة . " أركانها " . حكم .
" تسببه . تسبب مريب " . نقض . " حالات الطعن . الخطأ
في تطبيق القانون " .

الركن المادى فى جريمة هتك العرض . ماهية ؟

متى يعد الفعل شروعا فى هتك عرض ومتى يعتبر فعلا فاضحا ؟ مثال لتسبب مريب .

إنه وإن كان الركن المادى فى جريمة هتك العرض لا يتحقق إلا بوقوع فعل
يخل بالحياء العرضى للجنى عليه يستطيل إلى جسمه فيصيب عورة من عورات
ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ، إلا أنه متى ارتكب الجانى أفعالا
لا تبلغ درجة الجسامة التى تسوغ عدها من قبيل هتك العرض التام ، فإن ذلك
يقتضى تقصى قصد الجانى من ارتكابها ، فإذا كان قصده قد انصرف إلى ما وقع منه
فقط فالفعل قد لا يخرج عن دائرة الفعل الفاضح ، أما إذا كانت تلك الأفعال قد
ارتكبت بقصد التوفل فى أعمال الفحش فإن ما وقع منه يعد بدءا فى تنفيذ جريمة
هتك العرض وفقا للقواعد العامة ولو كانت هذه الأفعال فى ذاتها غير منافية للأداب .
وإذا كان لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل تنفيذ جزء من الأعمال
المكونة للركن المادى للجريمة بل يكفى لإعتباره شارعا فى ارتكاب جريمة أن يأتى
فعلا سابقا على تنفيذ الركن المادى لها ومؤديا إليه حالا ، وكان الثابت فى الحكم

أن المطعون ضده الأول قد استدرج الغلام المجنى عليه إلى منزل المطعون ضده الثاني وأنهما راوداه عن نفسه فلم يستجب لتحقيق رغبتهما ، وعندئذ أمسك المطعون ضده الأول بلباسه محاولاً عبثاً إزاله — بعد أن خلع هو (بنطلونه) — وأقبل المطعون ضده الثاني الذي كان متوارياً في حجرة أخرى يرقب ما يحدث وأمسك بالمجنى عليه وقبلة في وجهه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعن بالبحث في مقصد المطعون ضدهما من إتيان هذه الأفعال وهل كان من شأنها أن تؤدي بهما حالاً ومباشرة إلى تحقيق قصدتهما من العبث بعرض المجنى عليه ، يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون معيباً بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ١٩٦٨/٢/٣ بدائرة مركز سوهاج محافظة سوهاج : شرعاً في هتك عرض عامر خفاجي عبدالرحمن بالقوة حالة كونه لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة وكون أولهما من المسؤولين عن تربيته (مدرس) بأن استدرجه إلى منزل المتهم الثاني وجذب سرواله عنوة محاولاً خامه وأمسك به المتهم الثاني وقبلة وأوقفت الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو مقاومة المجنى عليه واستغاثته . وطالبت من مستشار الإحالة إجالتهما على محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالسواد ٥ و ٢/٢٦٧ و ١/٢٦٨ — ٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضورها هملاً بالمادتين ٣٠٤/١ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهمين مما أسند إليهما . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضدهما من تهمة هتك العرض بالقوة قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه انتهى إلى أن الأفعال التي ارتكبتها المطعون ضدهما

لا تتوافر بها جريمة الشروع في هتك عرض دون أن يعنى بمبحث مقصدهما من إتيان هذه الأفعال وهل كان من شأنها أن تؤدي حالا ومباشرة إلى تحقيق مقصدهما من العبث بعرض المجنى عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه برر قضاءه بالبراءة بقوله "إنه من المقرر أن هتك العرض هو كل فعل مخل بالحياء ويستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراتها ويخدش عاطفة الحياء عنده وأن المشرع قصد بالعقاب على جريمة هتك العرض حماية تلك المناهضة الأدبية التي يصون بها الرجل أو المرأة عرضه من أية ملامسة مخلة بالحياء العرضي ولا فرق بين أن تقع هذه الملامسة والأجسام عارية أو محجوبة بالملابس ما دامت هذه الملامسة قد امتطالت إلى جزء من جسم المجنى عليه يعد عورة من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الانظار والتي لا يجوز العبث بحرماتها ، كما وإن مجرد تقبيل المجنى عليه لا يعد هتكاً لعرضه وإنما هو مما يخل به وفيه مغايرة للآداب . إذ كان ذلك ، وكان الثابت على لسان الغلام المجنى عليه أن أحداً من المتهمين لم يرتكب معه أى فعل مخل بحيائه استطال إلى جسمه أو عوراتها أو خدش عاطفة الحياء عنده ولم تحصل من أيهم أى ملامسة مخلة بحيائه العرضي وكل ما هنا لك أنهما راوداه عن نفسه فلم يستجب لتحقيق رغبتهما الذنوية وأن المتهم الأول طلب إليه الجلوس على حجره وخلع لباسه إلا أن الغلام رفض ذلك ، وإن كان المتهم الأول أمسك بلباسه محاولاً عبثاً إزاله إلا أنه لم يكشف عن جزء من جسمه يعد عورة ومن ثم فتكون الواقعة بالصورة التي قال بها المجنى عليه لا تتحقق . معها جريمة هتك العرض أو الشروع في هذه الجريمة" وهذا الذي انتهى إليه الحكم لا يتفق وصحيح القانون ، ذلك لأنه وإن كان الركن المادي في جريمة هتك العرض لا يتحقق إلا بوقوع فعل مخل بالحياء العرضي للمجنى عليه يستطيل إلى جسمه فيصيب عورة من عوراتها ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية إلا أنه متى ارتكب الجاني أفعالا لا تبلغ درجة الجسامة التي تسوغ عدها من قبيل هتك العرض التام فإن ذلك يقتضى تقصى قصد الجاني عن ارتكابها ، فإذا كان قصده قد انصرف إلى ما وقع منه فقط فالفعل قد لا يخرج عن دائرة الفعل الفاضح ، أما إذا كانت تلك الأفعال قد ارتكبت بقصد التوغل في أعمال الفحش فإن ما وقع منه يعد بدءاً في تنفيذ جريمة هتك العرض وفقاً

للقواعد العامة ولو كانت هذه الأفعال فى ذاتها غير منافية للآداب . وإذ كان لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة بل يكفى لإعتباره شارعا فى ارتكاب جريمة أن يأتى فعلا سابقا على تنفيذ الركن المادى لها ومؤديا إليه حالا ، وكان الثابت فى الحكم أن المطعون ضده الأول قد استدرج الغلام المجنى عليه إلى منزل المطعون ضده الثانى وأنهما راوداه عن نفسه فلم يستجب لتحقيق رغبتهما ، وعندئذ أمسك المطعون ضده الأول بلباسه محاولا عبثا إنزاله — بعد أن خلع هو (بنطلونه) — وأقبل المطعون ضده الثانى الذى كان متواريا فى حجرة أخرى يرقب ما يحدث وأمسك بالمجنى عليه وقبله فى وجهه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعن بالبحث فى مقصد المطعون ضدهما من إتيان هذه الأفعال وهل كان من شأنها أن تؤدى بهما حالا ومباشرة إلى تحقيق قصدهما من العبث بعرض المجنى عليه أن يكون فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون — معينا بالقصور فى التسيب بما يوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية المادة المستشارين : سعد الدين عطية ،
وأفانور خلف ، ومحمود عطية ، والدكتور محمد محمد حسين .

(١٢٦)

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤ القضائية

(ا، ب، ج، د، هـ، و) ضرب ألفى الى موت . إثبات . "إثبات بوجه عام" .
"شهود" . "خبرة" . حكم . "تسببه" . تسببه أخير
معيب . رابطة السببية . مهكمة الموضوع . "ملطتها"
في تقدير الدليل . نقص . "أسباب الطعن"
ما لا يقبل منها .

(ا) تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل القى . غير لازم .
شرط ذلك ؟

(ب) تقدير توافر علاقة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة
الضرب المفضى الى الموت . أمر موضوعى . مثال لتسببه
غير معيب .

(ج) عدم التزام المحكمة بمناجاة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى
المختلفة . شرط ذلك ؟

(د) عدم التزام المحكمة بالرد صراحة على الدفاع الموضوعى . كفاية
الرد الضمنى .

(هـ) تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله وكذلك تناقض رواية شهود
الإثبات في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم . شرط ذلك ؟

(و) وزن أقوال الشهود . موضوعى .

١ - من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق . ولما كان البين من مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه أنه قد أثبت أن إصابة المجنى عليه التي أودت بحياته قد حدثت نتيجة إعتداء الطاعن عليه بالركل بالقدم واستظهر قول المجنى عليه وشهود الإثبات بما يتفق وصحة هذا الإسناد ونقل عن تقرير الصفة التشريحية أن الوفاة نتجت عن هذه الإصابة وجواز أن تكون قد حدثت إصابة أخرى بمنطقة الحصيتين دون أن تترك أثراً يدل عليها وتسبب منها الألم الذي كان يشكو منه المجنى عليه أو أن يكون ذلك الألم نتيجة تأثير عصبي من نفس الإصابة التي وقعت على جدار البطن والتي أدت إلى حصول تمزق الأمعاء ، فإن في ذلك جميعاً ما يكفي لدحض دعوى التناقض بين الدليين القولي والفني ويكون ما أثاره الطاعن في هذا الصدد غير صديد .

٢ - من المقرر أن قيام رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة الضرب المفوضى إلى الموت من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع ، ومتى فصل في شأنها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ، ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه .

٣ - لا تلزم المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة مادامت قد أوردت في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها .

٤ - لا تلزم المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي رداً صريحاً بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من أدلة الثبوت التي عولت عليها .

٥ - من المقرر أن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله أو تناقض رواية شهود الإثبات في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يفسد في سلامته ما دام الثابت منه أنه استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه ، وما دام أنه لم يورد تلك التفصيلات أو يركن إليها في تكوين عقيدته .

٦ - وزن أقوال الشهود متروك لتقدير محكمة الموضوع . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٢/٧/١٩٦٧ بدائرة قسم مصر القديمة محافظة القاهرة : ضرب حسين نصار بسيوني عمداً بأن ركله بقدمه في بطنه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيء والوصف الواردين بتقرير الإتهام ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملاً بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة سبع سنوات . فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه فساد في الاستدلال ، ذلك بأنه هول في قضائه على دليلين متناقضين دون أن يرفع هذا التناقض إذ استند إلى أقوال الشهود وتقرير الصفة التشريحية مع أن أقوال الشهود على النحو الذي حصله الحكم تفيد أنهم نقلوا عن المجنى عليه أن الطاعن ضربه في خصيته في حين أن تقرير الصفة التشريحية قاطع الدلالة في أن المجنى عليه أصيب بتمزق في الأمعاء وهو موضع مغاير لما شهد به الشهود وتكون المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى على نحو يخالف المستفاد من أوراقها ، كما ينعى على الحكم المطعون فيه القصور والإخلال بحق الدفاع ذلك أن المدافع عن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بانتفاء رابطة السببية بين وفاة المجنى عليه والإصابة المسندة إليه بمقولة إن الوفاة نتجت عن جراحة أجريت ، إلا أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع بالرد أو المناقشة ، كما هول على أقوال شهود الإثبات على الرغم من تناقضها في تفاصيل الواقعة مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بقوله :
”لأنه في يوم الحادث حوالى الساعة ٥ م كان المجنى عليه في طريقه إلى عمله فقابله

المتهم وطالبه بالوفاء بمبلغ الجنيه الذي ضمن سداده من مدينة الأصيل وحدثت بينهما مشادة كلامية ثم تماسك بالأيدى وفي أثناء ذلك وكل المتهم المجنى عليه بقدمه التي يلبس بها حذاء ركلة قوية في أسفل بطنه أحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أفضت إلى موته " واستند في ثبوت الواقعة على هذه الصورة إلى أدلة إستمدتها من أقوال سالمه حسن صالح وعبد المحسن خليفة عبد النبي وصديق محمد سلامه وأقوال المجنى عليه بحضور جمع الاستدلالات قبل وفاته وتقرير الصفة التشريحية . ثم استظهر الحكم أدلة الثبوت فحصل أقوال الشهود بما مؤداه أن المجنى عليه أنبأهم بأن الطاعن ركله بقدمه في خصيته وحصل أقوال المجنى عليه بما يطابق ذلك ، ثم نقل عن تقرير الصفة التشريحية لجنة المجنى عليه أن إصاباته عبارة عن " تمزق إصابي بالأمعاء الدقيقة حدثت من إصابة رضية وقعت على مقدم جدار البطن ويحوز حصولها من مثل الضرب بشدة بقبض اليد أو الركل بالقدم في وقت يتفق وتاريخ الحادث وقد أدت هذه الإصابة إلى الوفاة مما أحدثته من تمزق بالأمعاء والتهاب بريتنوني مضاعف وأنه لم توجد بالمجنى عليه أية آثار إصابية بمنطقة الخصيتين ومن الممكن أن تكون قد وقعت إصابة أخرى بهذا الموضع لم تترك أى أثر يدل عليها وتسبب عنها الألم الذي كان يشكو منه المجنى عليه . كما أن هذا الألم قد يكون أيضا من تأثير عصبي من نفس الإصابة التي وقعت على مقدم جدار البطن والتي أدت إلى حصول تمزق الأمعاء " لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . ولما كان البين من مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه أنه قد أثبت أن إصابة المجنى عليه التي أودت بحياته قد حدثت نتيجة اعتداء الطاعن عليه بالركل بالقدم واستظهر قول المجنى عليه وشهود الإثبات بما يتفق وصحة هذا الاستناد ونقل عن تقرير الصفة التشريحية أن الوفاة نتجت عن هذه الإصابة وجواز أن تكون قد حدثت إصابة أخرى بمنطقة الخصيتين دون أن تترك أثرا يدل عليها وتسبب عنها الألم الذي كان يشكو منه المجنى عليه أو أن يكون ذلك الألم نتيجة تأثير عصبي من نفس الإصابة التي وقعت على جدار البطن والتي أدت إلى حصول تمزق الأمعاء ، فإن في ذلك

جميعا ما يكفي لدحض دعوى التناقض بين الدليلين القول والفن ويكون ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

وحيث إنه يتضح من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . ولما كان من المقرر أن قيام رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة الضرب المفضى إلى الموت من الأمور الموضوعية البعثة التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع ومتى فصل في شأنها لإثباتها أو نفيها فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه كما هو الشأن في الدعوى المطروحة . هذا ولا تلتزم المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة ما دامت قد أوردت في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها وواظمت بينها ، وأنها لا تلتزم بالرد على الدفاع الموضوعي ودا صريحا بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت التي عولت عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد من بين الأدلة التي استند إليها في قضائه ما خلص إليه بتقرير الصفة التشريحية من أن وفاة المجنى عليه إنما كانت نتيجة مباشرة لتمزق الأمعاء الدقيقة الذي حدث من إصابة رضية وقعت على مقدم جدار البطن لأن في ذلك ما ينفي أي احتمال لتداخل عامل خارجي آخر في إحداث الوفاة مثل إجراء جراحة للمجنى عليه كما يدعى الطاعن ويكفي بالتالي لحمل قضائه بغير حاجة لتحقيق ذلك الدفاع إذ أن ما أورده الحكم على تلك الصورة قاطع الدلالة على أن المحكمة واجهت عناصر الدعوى وألمت بها لما تأما ثم جاء قضاؤها بالإدانة متضمنا أطراح ذلك الدفاع مما أورده من أدلة الثبوت ومن ثم فإن ما نواه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الصدد يكون غير سديد . وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال شهود الإثبات بما مؤداه أنهم سمعوا من المجنى عليه أن الطاعن ركله بقدمه في خصيتيه كما حصل أقوال المجنى عليه في محضر جمع الاستدلالات بما يطابق هذه الواقعة وعلى أساس ما استخلصه من تلك الأقوال في جوهرها بنى الحكم يقينه حين دان الطاعن بالجريمة .

المسندة إليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله أو تناقض رواية شهود الإثبات في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته ما دام الثابت منه أنه استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه وما دام أنه لم يوزد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته وكان وزن أقوال الشهود متروك لتقدير محكمة الموضوع ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٧٠

بإقامة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطية ،
وأنور خاف ، ومحمود عطية ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٢٧)

الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٤ القضائية

(١، ب) إثبات . ” اثبات بوجه عام “ : حكم . ” تسييبه . تسييب غير
معيب “ . تموين . خبز . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير
الدليل “ . نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ .

(١) حق القاضي أن يستمد عقيدته من أي عنصر من عناصر الدعوى . دون
التقيد بدليل معين .

(ب) المرجع في تحرى وصف الخبز . هو الحواس الطبيعية لمن
قام بالضبط .

وزن عناصر الدعوى . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز
مجادلتها في ذلك أمام للنقض ، ما دام أنها لم تخرج عن موجب الاقتضاء
العقل والمنطق .

١ — من المقرر أن للقاضي بمقتضى القانون الحق في استمداد عقيدته من عناصر
الإثبات المطروحة أمامه في الدعوى دون التقيد بدليل معين .

٢ — إن مرجع الأمر في تحرى وصف الخبز هو الحواس الطبيعية لمن يقوم
بالضبط ولا يوجب القانون أو الواقع عليه أن يتخذ طريقة خاصة لذلك مثل
الاستعانة بالمقاييس الطولية ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى

جدل موضوعي في ملطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى مما تستقل بتقديره دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، ما دامت أنها لم تخرج في ذلك عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي . (*)

الوقائع

إنهت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٠ / ١٠ / ١٩٦٦ بدائرة قسم باب الشعرية : أنتجا خبزا شاميا أقل من الوزن المقرر قانونا . وطلبت عقابهما بالمواد ٣١ و ٣٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقوانين أرقام ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ و ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ و ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ والمواد ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة باب الشعرية الجزئية قضت بحضوريا اعتباريا بتاريخ ١٩٦٨/٩/٤ عملا ب مواد الاتهام بحبس المتهم الأول ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه وبتغريمه مائة جنيه والمصادرة وبتغريم المتهم الثاني مائة جنيه . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت بحضوريا للأول وفيابيا للثاني بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرime إنتاج خبز أقل من الوزن القانوني ، جاء مشوبا بالفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه استند في إدانته إلى أقوال شاهد الإثبات من أن الخبز الذي أجرى وزنه هو من فئة العشرة مليات ، في حين أنه طبقا لأحكام القرار رقم ٩٠

(*) نفس المبدأ . قرر بالطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٦٨ السنة ١٩

لسنة ١٩٥٧ يتم إنتاج ثلاثة أنواع من الخبز الشامي ، الأول قطره ٢٠ سنتيمترا وثمته عشرة مليات والثاني قطره ١٤ سنتيمترا وثمانه خمسة مليات والثالث قطره ٩ سنتيمترات وثمانه مليات ونصف المليم ، ولا يمكن القطع بفئة الرغيف إلا إذا قيس قطره أولا ولا يجوز في هذا الخصوص الاعتماد على النظر العادي في معرفة قطر الرغيف تحديدا للفئة التي يباع بها ، كما التفتت المحكمة من طلب الدفاع مناقشة الشاهد وفي هذا ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى التي دان بها الطاعن بما تتوافر به كافة أركانها القانونية واستدل على ثبوتها في حقه بشهادة محرر المحضر ونتيجة الوزن ، ثم مرض الحكم المطعون فيه لدفاع الطاعن ورد عليه بقوله ” إن دفاع المتهم الأول الذي حضر بالجلسة الاستئنافية من أن الخبز المضبوط هو من الخبز الشامي المتوسط وأن محرر المحضر لم يمس قطر الرغيف لأن قطر الرغيف الشامي الكبير لا يقل من ٢٠ سنتيمترا وقطر الرغيف الشامي المتوسط لا يقل عن ١٤ سنتيمترا وأن بعض الخبز المضبوط على الأقل من الرغيف الشامي المتوسط سعره خمسة مليات والبعض الآخر من الخبز الشامي الكبير فئة عشرة مليات ، وأن محرر المحضر لم يحدد كل نوع منهما ، وهذا الدفاع برمته على غير أساس سليم ، لأن وزن الرغيف الشامي المتوسط ٩٧ر٥ جراما وقد بلغ وزن متوسط الرغيف من الخبز المضبوط ١٦٨ر٥ جراما فليس ثمة ما يقنع عقلا بأن المتهمين (الطاعن وآخر) يبيعان رغيفا وزنه ١٦٨ر٥ جراما بخمسة مليات ، ولو كان بعض الخبز من المتوسط والبعض الآخر من الرغيف الشامي الكبير لأدى ذلك بداهة ومنطقيا إلى زيادة النقص في وزن الرغيف الشامي الكبير وقد قطع محرر المحضر في محضره بأن الـ ٦٦ رغيفا التي جمعها من الخبز الشامي الكبير وتضمن المحكمة لصدق هذا القول ، ولا عليه إن لم يمس قطر الخبز المذكور ” لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للقاضي بمقتضى القانون الحق في استمداد عقيدته من عناصر الإثبات المطروحة أمامه في الدعوى دون أن يتقيد بدليل معين ، كما أن مرجع الأمر في تحرى وصف الخبز هو الحواس الطبيعية لمن يقوم بالضبط ، ولا يوجب القانون أو الواقع عليه أن يتخذ طريقة خاصة لذلك مثل الاستعانة بالمقاييس

الطولية ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى مما تستقل بتقديره دون رقابة المحكمة للنقض عليها ما دامت أنها لم تخرج في ذلك عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ أجازت الاستغناء عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع منه ذلك صراحة أو ضمنا . ولما كان الطاعن لم يطلب من المحكمة الاستثنائية سماع شاهد الإثبات فلا يقبل منه أن ينعى عليها قعودها عن القيام بإجراء أمسك هو عن المطالبة به . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديواني ، محمد السيد الرفاعي ، ومصطفى محمود الأسيوطي ، ومحمد ماهر حسن .

(١٢٨)

الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ القضائية

- (١، ب، ج، د، هـ، و) إجراءات المحاكمة : حكم . " وصف الحكم " .
 " دعوى جنائية " . " نظرها والحكم فيها " .
 محكمة الجنايات . " الإجراءات أمامها " .
 " نظرها الدعوى والحكم فيها " . دفاع .
 " الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . نقض
 " سلطة محكمة النقض " . استيلاء على مال للدولة
 بغير حق . إخفاء أشياء متحصلة من جنائية .
 " ارتباط " .

(١) الحكم الصادر في دعوى نظرت في حضرة أحد المتهمين
 وبعد استيفاء دفاعه . حكم حضوري . ولو استمرت
 المرافعة لغيره من المتهمين . ولو لم يحضر أثناء نظرها
 بالنسبة لهؤلاء المتهمين .

(ب) حضور الخصم أو غيابه واعتبار الحكم حضوريا
 أو غاييا . أمروا .

(ج) حضور الخصم جلسة المحاكمة ومماح البيئة في حضرته .
 وكونه أتم دفاعه أو كان في وسعه إتمامه . الحكم
 الصادر قبله . يكون حضوريا . بصرف النظر
 عن موقف غيره من المتهمين .

(د) تمام المرافعة . العبرة فيه . بالواقع بالنسبة لكل
 منهم .

(هـ) جواز تجزئة الدعوى الموجهة بإجراء واحد إلى عدة دوائر . تنفرد كل منها بمتهم . بالنسبة لما وجه إليه من اتهام .

استقلال جريمة المتهم بالاستيلاء على المال بغير وجه حق عن جريمة المتهم باخفاء هذا المال .

(و) طلب وقف نظر الطعن لتحري وصف حكم الجنايات المطعون فيه . لا محل له أمام النقض . تحري هذا الوصف من القانون الذي تبينه محكمة النقض وتفصل أحكامه دون انتظار قضاء لسواها .

(ز ، ح ، ط) اختصاص . ”الاختصاص المحلي“ . دفع . ”الدفع بعدم الاختصاص“ . استيلاء على مال للدولة بغير حق . جريمة . ”أركانها“ . نقض . ”أسباب الطعن . مالا يقبل منها“ .

(ز) اختصاص المحكمة الجنائية . تعيينه . بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم به المتهم أو يقبض عليه فيه . لا أفضلية بين هذه الأماكن في إيجاب الاختصاص . المادة ٢١٧ إجراءات .

(ح) تمام جريمة الاستيلاء على المال بغير وجه حق في دائرة محكمة ما . اختصاصها بنظر الدعوى عنها . تحقق الاستيلاء على المال بغير حق بانزاعه خلصة أو حيلة أو غش . اتصال الجاني بذلك بالمال أثر من آثاره .

(ط) شروط التمسك بالدفع بعدم الاختصاص لأول مرة أمام النقض ؟

(ي ، ك ، ل ، م) اختلاس أموال أميرية . رشوة . جريمة ”أركانها“ . موظفون عموميون . عقوبة . ”تطبيقها“ . فاعل أصلي . اشتراك . إثبات . ”بوجه عام“ . حكم . ”تسببه . تسبب غير معيب“ .

(ي) إنطباق أحكام الرشوة والاختلاس عند تحققها . على جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلا أو بالملحقة بها حكما . مهما تنوعت أشكالها . وأيا كانت درجة الموظف أو من في حكمه أو نوع عمله .

(ك) المناط في قيام صفة الموظف . بالمرطن الذي انصرف إليه
مراد الشارع لحسب .

(ل) الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . طبيعتها
من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ عقوبات .
تضمن المتهمين في الالتزام بها . فاعلين كانوا أو شركاء .
مالم ينص الحكم على خلاف ذلك .

(هـ) ضبط الأتباع المختلصة . لا يمنع الحكم بالغرامة النسبية .

(ن ، س ، ع) إثبات . "إعتراف" . إكراه . دفع . "الدفع ببطلان
الاعتراف" . بطلان . "إعتراف" . حكم . "تسليمه" .
تسليم غير معيب . "نقض" . "أسباب الطعن" . مالا يقبل
منها .

(ن) الاعتراف . ماهيته . حق المحكمة في الأخذ بالاعتراف الصادر
في أي دور من أدوار التحقيق . متى اطمانت إليه .
(س) إثارة بطلان الاعتراف لأول مرة أمام النقض . غير مقبولة .

(ع) متى لا تعد عبارة الدفاع . دفعا ببطلان الاعتراف أو إثارة
إلى الإكراه الميطل له ؟

١ — إذا كان الثابت من محاضر جلسات المحكمة أن جميع المتهمين عدا المتهم
الأول — الذي لم يطعن — حضروا جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٩ وقد نظرت
المحكمة الدعوى في حضورهم واستمعت لدفاع الطاعنين وبعد أن استوفيا دفاعهما
انتهيا إلى طلب البراءة ، أمرت المحكمة باستمرار المرافعة لليوم التالي ، وفي هذه
الجلسة حضر جميع المتهمين عدا الطاعنين والمتهم الأول ، وتولى الدفاع
عن الحاضرين تفنييد التهم المسندة إليهم ، ثم أصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه ،
فإن هذا الحكم يكون حضوريا بالنسبة للطاعنين .

٢ — من البداهة ذاتها أن حضور الختم أمام المحكمة أمر واقع وغيابه
كذلك ، واعتبار الحكم حضوريا أو غيابيا فرع من هذا الأصل .

٣ — يعتبر الحكم الصادر من محكمة الجنايات في جنائية ، حضوريا بالنسبة إلى الخصم الذي يمثل في جلسة المحاكمة وتسمع البينة في حضرته ويتم دفاعه أو يسهه أن يتم بصرف النظر عن موقف غيره من الخصوم .

٤ — إن العبرة في تمام المرافعة بالنسبة لمتهم ، هي بواقع حالها وما انتهت إليه ، أعلن هذا الواقع في صورة قرار أو لم يعلن ، أجلت الدعوى بالنسبة إلى غيره من الخصوم لإتمام دفاعه أو لم تؤجل ، ما دامت المحكمة لم تحتفظ له بإبداء دفاع جديد ، ولم تأمر بإعادة الدعوى إلى المرافعة لسماعه . وإذا كان ما تقدم ، وكان الواقع أن القضية قد سمعت بيناتها بحضور الطاعنين واستوفى الدفاع عنهما مرافعته ، فإن الإجراء بالنسبة إليهما يكون حضوريا ، ولا يزيل هذا الوصف أن يكون سواهما من المتهمين لم يستوفوا بعد دفاعهم ، أو أن يتخلف الطاعنان في الجلسة التالية التي أجلت إليها الدعوى في مواجهتهما لسماع دفاع غيرهما من المتهمين ، فإن ذلك من جانبهما تفريط في واجب السهر على دعواهما لا يلومان فيه إلا نفسيهما ، ولا ينحولما النعي على المحكمة بشيء ، لأن المحكمة أولتهما كل ما يوجب القانون عليها أن توليه حماية لحق الدفاع .

٥ — إن الدعوى الموجهة بإجراء واحد قد تنحل في الواقع إلى عدة دعاوى ، تنفرد كل منها بمتهم بعينه بالنسبة لتهمة أو تهم محددة تجري محاكمته عنها ، لاسيما أن ما أسند إلى الطاعنين والمتهم الأول من استيلاء بدون وجه حق على مال شركة من شركات القطاع العام ، مستقل عما اتهم به غيرهم من المتهمين من إخفاء لهذا المال .

٦ — لا محل لما طلبه الدفاع عن الطاعنين من وقف نظر الطعن انتظارا لما عسى أن يكون لمحكمة الجنايات من رأى في وصف الحكم الصادر منها ، لأن تحرى هذا الوصف من القانون الذي تبينه المحكمة وتفصل حكمه ولا يصح أن تنتظر فيه قضاء لسواها .

٧ — إن الاختصاص بحسب المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، يتعين بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة ، أو الذي يقيم فيه المتهم ، أو الذي

يقبض عليه فيه ، وهذه الأماكن الثلاثة قسائم متساوية في إيجاب اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ولا تفاضل بينها .

٨ — الاستيلاء على مال الدولة يتم بإتضاع المال خلسة أو حيلة أو عنوة ، أما اتصال الجاني أو الجناة بعد ذلك بالمال المستولى عليه ، فهو امتداد لهذا الفعل، وأثر من آثاره . وإذا كان ذلك ، وكان الاستيلاء قد تم في دائرة محكمة معينة ، فلها تختص بنظر الدعوى عن هذا الفعل .

٩ — لئن كان اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة متعلقا بالنظام العام ، إلا أن الدفع بعدمه أمام محكمة النقض ، مشروط بأن يكون مستندا إلى وقائع أثبتتها الحكم المطعون فيه ولا يقتضى تحقيقا موضوعيا وكانت الواقعة كما بينها الحكم تثبت الاختصاص إلى المحكمة التي أصدرته ولا تنفيه طبقا للمناط المتقدم ، فإن الدفع بعدم الاختصاص يكون غير مفيد .

١٠ — رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب بأية صفة كانت في حكم الموظفين العموميين في تطبيق جرمي الرشوة والإختلاس فأورد نصا مستعدنا في باب الرشوة هو المادة ١١١ وأوجب بالمادة ١١٩ من قانون العقوبات سريانه على جرائم الباب الرابع من الكتاب الثاني المتضمن المادة ١١٣ التي طبقها الحكم المطعون فيه ، وهو بذلك إنما دل على اتجاهه إلى التوسع في تحديد مدلول الموظف العام في جريمة الاستيلاء بدون وجه حق ، وأراد معاقبة جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلا والملحقة بها حكما ، مهما تنوعت أشكالها ، وأيا كانت درجة الموظف أو من في حكمه وأيا كان نوع العمل المكلف به ، وقد اعتبر البند السادس في هذه المادة المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ في حكم الموظفين العموميين ، أعضاء مجالس إدارة ومديري ومستخدمي المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت ، إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت .

١١ — لا محل للاستدلال بانحسار صفة الموظف العام عن موظفي الشركات في موطن الحماية التي أصبغها المشرع على الموظفين العموميين في المادة ٦٣ .

من قانون الإجراءات الجنائية في شأن رفع الدعوى الجنائية ، إذ المناط في قيام هذه الصفة ، الموطن الذي انصرف إليه مراد الشارع ولا يمتد إلى غيره ، ولا قياس في هذا الصدد .

١٢ — من المقرر أن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات ، وإن كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه ، إلا أنها من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر ، وبالتالي يكون المتهمون أيا كانت صفاتهم متضامنين في الالتزام بها ، ما لم ينص في الحكم على خلافه ، ذلك بأن المشرع في المادة ١١٨ من قانون العقوبات ألزم بها الجاني بصفة عامة دون تخصيص ، وجاءت عبارة المادة ٤٤ مطلقة شاملة للدفاع أو الشركاء دون تقييد بأن يكون من حكم بها عليه موظفا أو من في حكمه لما كان ذلك ، فإن ما يقوله الطاعن الثاني من عدم انعطاف حكم الغرامة النسبية عليه لكونه غير موظف ، شريكا لا فاعلا ، لا يتفق وصحيح القانون .

١٣ — إن ضبط الأشياء المختلصة (اطارات) لا شأن له بالغرامة النسبية الواجب القضاء بها .

١٤ — من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق ، متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع وإن عدل عنه في مراحل أخرى .

١٥ — إذا كان الحكم قد أورد مؤدى الاعترافات التي عول عليها في الإدانة ، وقال بصدورها عن طوعية وإختيار ، فإنه لا يقبل من الطاعن أن يثير أمام محكمة النقض لأول مرة بطلان الاعتراف .

١٦ — متى تبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن الثاني لم يدفع ببطلان الاعتراف الصادر منه ولم يقل أنه كان وليد إكراه ،

وكل ما قاله هذا الدفاع عنه في هذا الصدد هو أن الاعترافات الموجودة في الدعوى "اعترافات غير سليمة" دون أن يبين وجه ما ينمى على هذه الاعترافات مما يشكك في سلامتها ، فإنه لا يمكن القول بأن هذه العبارة المرسلة التي ساقها ، تشكل دفعا ببطالان الاعتراف أو تشير إلى الإكراه المبطل له ، وكل ما يمكن أن تنصرف إليه ، هو التشكيك في الدليل المستمد من الاعتراف ، توصلنا إلى عدم تعويل المحكمة عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - ... - ٢ - (الطاعن) ٣ - ... (الطاعن) ٤ - ... ٥ - ... ٦ - ... ٧ - ... ٨ - ... ٩ - ... بأنهم في يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز كوم حمادة محافظة البحيرة : المتهمان الأول والثاني : بصفتهم مستخدمين عموميين بشركة المباني الريفية إستوليا بغير حق على إطارات السيارة المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة للشركة التي يعملان بها . المتهم الثالث : اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين الأول والثاني في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفق معهما على إحضار السيارة إلى القاهرة ثم ساعدهما في حمل الإطارات وبيعها . المتهمون من الرابع إلى التاسع : أخفوا الإطارات المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لشركة المباني الريفية مع علمهم بأنها متحصلة من جناية إستيلاء على أموال الدولة بدون وجه حق . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد ٤٠/٢ و ٣ و ٤١ و ٤٤ مكرر و ١١١/٦ و ١١٣/١ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات دمنهور قضت عملا بمواد الاتهام بالنسبة للمتهمين الأول والثاني والثالث والمواد ٣٠٤/١ و ٣٨١/١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهمين من الرابع إلى التاسع ضايبا للأول وحضوريا للباقيين (أولا) بمعاقبة كل من ... و ... و ... بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين وعزلهما من وظائفهما وتفرغهما والمتهم الثالث متضامنين بمبلغ خمسمائة جنيه (ثانيا) ... بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين (ثالثا) براءة كل من ...

بم حضور الطاعنين واستوفى الدفاع عنهما مرافعته ، فإن الإجراء بالنسبة إليهما يكون حضوريا ، ولا يزيل هذا الوصف أن يكون سواهما من المتهمين لم يستوفوا بعد دفاعهم ، أو أن يتخلف الطاعنان في الجلسة التالية التي أجاءت إليها الدعوى في مواجهتهما . لسماع دفاع غيرهما من المتهمين ، فإن ذلك من جانبيهما تفريط في واجب السهر على دعواهما لا يلومان فيه إلا نفسيهما ، ولا يخولهما النعي على المحكمة بشيء ، لأن المحكمة أولتهما كل ما يوجب القانون عليهما أن توليه حماية لحق الدفاع ، لهذا ولأن الدعوى الموجهة بإجراء واحد قد تنحل في الواقع إلى عدة دعاوى تفرد كل منها بمتهم بعينه بالنسبة لتهمة أو تهم محددة تجري محاكمته عنها لا سيما أن ما أسند للطاعنين والمتهم الأول من إستيلاء بدون وجه حق على مال شركة من شركات القطاع العام مستقل عما اتهم به غيرهم من المتهمين من إخفاء لهذا المال . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون جائزا ولا محل لما طلبه الدفاع عن الطاعنين من وقف نظر الطعن إنتظارا لما عسى أن يكون لمحكمة الجنايات من رأى في وصف الحكم الصادر منها لأن تحرى هذا الوصف من القانون الذى تبينه هذه المحكمة وتفصل حكمه ولا يصحح أن تقتطع فيه قضاء لسواها . ومن حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إنه عن الطعن المقدم من الطاعن الأول فإن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الإستيلاء بغير حق على إطارات السيارة المملوكة للشركة التى يعمل بها قد شابه قصور فى التسبب ذلك بأنه عول فى إدانته على إقرار الطاعن الثانى دون أن يورد هذا الإقرار أو يرد على ما تمسك به الدفاع عن الطاعن الثانى من بطلانه لأنه كان وليد الإكراه الواقع عليه فضلا عن تناقض الحكم حين أخذ الطاعن الأول بإقرارات المتهمين الأول والثالث وأهدرها بالنسبة لباقي المتهمين مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن الثانى لم يدفع ببطلان الإقرار الصادر منه ولم يقل أنه كان وليد إكراه ، وكل ما قاله الدفاع عنه فى هذا الصدد هو أن الإقرارات الموجودة فى الدعوى إقرارات خير سليمة دون أن يبين وجه ما ينمى على هذه الإقرارات مما يشكك فى سلامتها ولا يمكن القول بأن هذه العبارة المرسلة التى ساقها تشكك

دفعاً ببطلان الإعراف أو تشير إلى الإكراه المبطل له وكل ما يمكن أن تنصرف إليه هو التشكيك في الدليل المستمد من الإعراف توصلنا إلى عدم تعويل المحكمة عليه . ولما كان الحكم قد أورد مؤدى هذه الاعترافات التي عول عليها في الإدانة وقال بصدورها عن طوعية وإختيار وكان لا يقبل من الطاعن أن يثير أمام محكمة النقض لأول مرة بطلان الإعراف وكان من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها في سبيل ذلك أن تأخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع وإن عدل عنه في مراحل أخرى . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن الأول في طعنه يكون على غير أساس متعيناً ونفضه موضوعاً .

وحيث إنه عن الطعن المقدم من الطاعن الثانى فإن هذا الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع الطاعن الأول وآخرى إرتكاب جريمة الاستيلاء صالفة الذكر قد خالف القانون وشابه قصور وتناقض في التسبيب وبني على الإخلال بحق الدفاع ، ذلك لعدم إختصاص المحكمة التي أصدرته إذ أن الإستيلاء على إطارات السيارة حدث بدائرة محافظة القاهرة مما ينمذ به إختصاص محكمة جنايات القاهرة بنظر الدعوى طبقاً للسادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان لزاماً على المحكمة أن نقضى به من تلقاء نفسها بغير دفع يبدية المتهم لتعلقه بالنظام العام ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن الواقعة المسندة إلى المتهمين جنائية باعتبار أن الطاعن الأول والمتهم الأول من فئة الموظفين العموميين مع أن هذا الوصف لا يقوم بهما إذ هما مجرد مستخدمين بشركة المباني الريفية التابعة لمؤسسة استصلاح الأراضى وبالتالي فإن التكليف الصحيح للفعل الجنائى المسند إليهما لا يجاوز اللجنة ، كما أن الحكم المطعون فيه قد ساءل الطاعن الثانى عن الغرامة النسبية بالتضامن مع المتهمين الأول والثانى مع أن هذه الغرامة لا يصح القضاء بها إلا على الموظفين العموميين وليس الطاعن الثانى منهم فضلاً عن أن الإطارات قد ردت إلى الشركة المجنى عليها مما يجعل الجريمة في مرحلة

الشروع ، هذا إلى عدم سلامة الاعترافات المعزوة إلى الطاعن الثاني وإن جسم الجريمة لم يحدد ، كما لم يثبت أن الإطارات المضبوطة ملك الشركة المجنى عليها وقد أ طرح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع بما لا يسوغه إذ أخذ باعترافات في حق الطاعنين دون غيرهما من المتهمين ، ولم يعرض لما أثبتته الضابطة في محضره من محو بعض أرقام إطارات السيارة كما ضرب صفعا عن وجود نظير لها في الأسواق ، كل هذا يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الاستيلاء على مال الدولة يتم باقتراع المال خلسة أو حيلة ، أو عنوة ، وهذا الفعل وقع في دائرة محكمة جنابات دمنهور التي أصدرت الحكم ، أما اتصال الجاني أو الجناة بعد ذلك بالمال المستولى عليه فهو إمتداد لهذا الفعل وأثر من آثاره ، ومن جهة أخرى فإن الاختصاص بحسب المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية يتعين بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه وهذه الأماكن الثلاثة فسائم متساوية في إيجاب اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لا تفاضل بينها ، ولا يدعى الطاعن الثاني أن الاختصاص منتف من المحكمة من كل وجه من هذه الوجوه ، كما أن اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة وإن كان متعلقا بالنظام العام إلا أن الدفع بعدمه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا إلى وقائع أثبتتها الحكم المطعون فيه وألا يقتضى تحقيقا موضوعيا والواقعة كما بينتها تثبت الاختصاص للمحكمة التي أصدرته ولا تنفيه طبقا للمناط المتقدم ومن ثم فإن ما يشير به الطاعن الثاني في هذا الوجه لا يكون سديدا ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بين أن السيارة والإطارات مملوكة لشركة المباني الريفية التابعة لمؤسسة الإصلاح الزراعي وأن المتهمين الأولين يعملان سائقين بالشركة المذكورة . ولما كان الشارع قد رأى اعتبار العاملين بالشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب بآية صفة كانت في حكم الموظفين العموميين في تطبيق جرمي الرشوة والاختلاس فأورد نصا مستحدثا في باب الرشوة هو المادة ١١١ وأوجب بالمادة ١١٩ من قانون العقوبات مبرئانه على جرائم الباب الرابع من الكتاب الثاني المتضمن المادة ١١٣ التي طبعها

الحكم المطعون فيه وهو بذلك إنما دل على اتجاهه إلى التوسع في تحديد مدلول الموظف العام في جريمة الاستيلاء بدون وجه حق وأراد معاقبة جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلا أو الملاحقة بها حكما مهما تنوعت أشكالها وأيا كانت درجة الموظف أو من في حكمه وأيا كان نوع العمل المكلف به . لما كان ذلك ، وكان البند السادس في هذه المادة المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قد اعتبر في حكم الموظفين العموميين أعضاء مجالس إدارة ومديري ومستخدمي المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت فمن ثم فإن المتهم الأول والطاعن الأول يكونان في حكم الموظفين العموميين ويكون الفعل الذي قارفاه جنائية استيلاء على أموال إحدى الهيئات العامة بدون وجه حق وهي الجنائية التي ساء لها الحكم عنها وبالتالي فإن الاشتراك في هذه الجريمة يكون جنائية أيضا ، ولا محل للاستدلال بانحسار صفة الموظف العام عن موظفي الشركات في موطن الحماية التي أسبغها المشرع على الموظفين العموميين في المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية في شأن رفع الدعوى الجنائية ، إذ المناط في قيام هذه الصفة الموطن الذي انصرف إليه مراد الشارع ولا يمتد إلى غيره ولا قياس عليه في هذا الصدد ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات وإن كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه ، إلا أنها من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون صالف الذكر وبالتالي يكون المتهمون أيا كانت صفاتهم متضامنين في الالتزام بها ما لم ينص في الحكم على خلافه ، ذلك بأن المشرع في المادة ١١٨ من قانون العقوبات ألزم بها الجاني بصفة عامة دون تخصيص وجاءت عبارة المادة ٤٤ مطلقة شاملة للفاعلين أو الشركاء دون تقييد بأن يكون من حكم بها عليه موظفا أو من في حكمه . لما كان ذلك ، فإن ما يقوله الطاعن الثاني عن عدم انعطاف حكم الغرامة النسبية عليه لكونه غير موظف شريكا لفاعلا لا يتفق وصحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان ما يشيره الطاعن الثاني بصدد صحة الاعترافات وتجزئتها قد سبق الرد عليه وكانت محكمة الموضوع قد حددت الإطارات المحتاسة بأنها ثمانية إطارات فضلا عن الإطار الاحتياطي كما استظهرت أن هذه الإطارات ملك للشركة المحبى عليها

وحولت في ذلك على اعترافات المتهم الأول والطاعن الثاني وأقوال محمد عبدالعزيز البصويني الظابط بمباحث مديرية التعوير . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال إذ في قضائها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم تعول عليها كما وأن ضبط الإطارات المختلصة لأشأن له بالقرامة النسبية الواجب القضاء بها . لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا زفضه موضوعا .

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل جفني ، ومضوية السادة المستشارين : ابراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، ومصطفى محمود الأسيرطي ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(١٢٩)

الطعن رقم ١٩٥٩ لسنة ٣٩ القضائية

إثبات . " شهادة " . " خبرة " . حكم . " تسببه . تسبب معيب " .
دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " بطلان . " حكم " . ضرب أنفى
إلى موت .

قول الشاهد أن الطاعن ضرب المجنى عليه في ظهره . إيراد التقرير الطبي الشرعي
أن إصابة المجنى عليه بأيمن الرقبة طعنية نفذت إلى الأوعية الدموية فالرئة اليمنى . استناد الحكم
إلى كلا الدليلين القولي والفني . دون أن يورد في مؤدى الشهادة موضع الإصابة . ودون أن يرد
على دفاع الطاعن بوجود خلاف بين الدليلين القولي والفني . بطلان الحكم .

متى كان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الشاهد قرر أنه شاهد
الطاعن يضرب المجنى عليه في ظهره ، وقد أثار المدافع عن الطاعن أمر الخلاف
بين ما شهد به الشاهد المذكور وما جاء في الدليل الفنى بما ينقضه ، وكان
الحكم قد استند ضمن ما استند إليه في إدانة الطاعن إلى تقرير الصفة التشريحية
وأورد في مؤدى هذا التقرير، أن المجنى عليه أصيب بجرح طعنى حيوى حديث
بأيمن الرقبة نافذ إلى الأوعية الدموية فالرئة اليمنى وقد نتجت عنه الوفاة ، كما
استند إلى أقوال الشاهد المار ذكره دون أن يورد في مؤدى شهادته موضع
الإصابة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تعرض لما دافع به الطاعن
من أمر الخلاف بين الدليلين القولي والفنى بل سكنت عنه إيراد له وردا عليه ،
فإن حكمها يكون باطلا واجبا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز القوصية محافظة أسيوط : أحدث بمحمود علي عبد الرحيم الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعي بأن طعنه بميدية كانت معه ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الإصابة أدت إلى وفاته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته ، بالمادة ٢٣٦ / ١ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات أسيوط قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام والمادة ٣٠ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن مدة خمس سنوات والمصادرة بلا مصروفات جنائية . فظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقص .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضي إلى الموت قد شابه الفساد في الاستدلال ذلك بأن المحكمة استندت في إدانته إلى أقوال الشاهد عبد الرحيم علي عبد الرحيم مع أن أقوال هذا الشاهد لا يساندها الدليل الفني إذ أثبت تقرير الصفة التشريعية أن المجنى عليه أصيب في رقبته من اليمين بينما قرر هذا الشاهد بالجلسة أن الطاعن ضربه في ظهره .

وحيث إنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الشاهد عبد الرحيم علي عبد الرحيم قرر أنه شاهد الطاعن يضرب أخاه المجنى عليه في ظهره وقد أثار المدافع عن الطاعن أمر الخلاف بين ما شهد به المذكور وما جاء في الدليل الفني بما ينتقضه واستند الحكم ضمن ما استند إليه في إدانة الطاعن إلى تقرير الصفة التشريعية وأورد في مؤدى هذا التقرير أن المجنى عليه أصيب بجرح طعنى حيوى حديث بأيمن الرقبة نافذ إلى الأروحية الدموية فالرئة اليمنى وقد نتجت عنه الوفاة — كما استند إلى أقوال الشاهد المذكور دون أن يورد في مؤدى شهادته موضع الإصابة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تعرض لما دفع به الطاعن من أمر الخلاف بين الدليلىن الدولى والفنى بل سككت عنه لإيراد له وردا عليه فإن حكمها يكون باطلا واجبا نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى ما أثير فى أوجه الطعن .

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار/ محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المختشاورين : إبراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، ومصطفى محمود الأسيوطى ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(١٣٠)

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤ القضائية

(١، ب، ج، د) مواد مخدرة . جريمة . "أركانها" . قصد جنائى .
"القصد الخاص" . حكم . "تسببه" . تسبب
معيب" . إتفاقات دولية .

(١) عدم تحقق جريمة جلب المخدر . إلا إذا كان المخدر يفيض
عن حاجة الشخص واستعماله الشخصى . أساس ذلك ؟

(ب) ماهية الجلب فى معنى المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤/٣٣ ،
٤٢ . من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟

(ج) تضمن التشريعات المصرية فى شأن مكافحة المخدرات
وتنظيم استعمالها . حظر جلب المخدرات . على أوال
فى تشديد العقوبة .

(د) حظر المشرح جلب الجواهر المخدرة . مقصود به .
بسط رقابته على عمليات التجارة الدولية فى شأنها .

١ - جلب المخدر معناه استيراده ، وهو معنى لا يتحقق إلا إذا كان الشيء
المجلوب يفيض عن حاجة الشخص واستعماله الشخصى ، ملحوظا فى ذلك طوره
وتداوله بين الناس ، يدل على منحى التشريع نفسه وسياسته فى التدرج بالعقوبة
على قدر جسامة الفعل ووضع كلمة الجلب فى مقابل كلمة التصدير فى ذات النص ،

فضلا عن نصوص الاتفاقات الدولية التي انضمت إليها مصر قياما منها بواجبها نحو المجتمع الدولي في القضاء على تداول المواد المخدرة وانتشارها ، ولا يعقل أن مجرد تجاوز الخط الجمركي بالمخدر يسبغ على فعل الحيازة أو الأحرار معنى زائده عن طبيعته ، إلا أن يكون تهريبا لاجلها كما تقدم إذ الجلب أمر مستقل بذاته ، ولكن تجاوز الخط الجمركي بالسلعة الواجبة المنع ، أو موضوع الرسم شرط لتحقيقه . وإذا كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق القول باعتبار الفعل جلبا ولو تحقق فيه قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه والإحالة لقصوره عن امتظهار هذا القصد الذي تدل عليه شواهد الحال .

٢ - إن الجلب الذي عناه المشرع في المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١/٣٣ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، استهدف مواجهة عمليات التجارة الدولية في المواد المخدرة والقضاء على تهريبها وفاء بالتزام دولي عام ، قننته الاتفاقات الدولية المختلفة ومنها اتفاقية الأفيون الدولية والبروتوكول الملحق بها والتي تم التوقيع عليها بجنيف في ١٩ من فبراير سنة ١٩٢٥ وبدئ في تنفيذها في سبتمبر سنة ١٩٢٥ وانضمت إليها مصر في ١٦ من مارس سنة ١٩٢٦ ، وتعتبر هذه الاتفاقية الأصل التاريخي الذي استمد منه المشرع أحكام الإتجار في المخدرات واستعمالها .

٣ - إنه على أثر توقيع مصر لاتفاقية الأفيون الدولية ووضعها موضع التنفيذ صدر القانون رقم ٢١ في ١٤/٤/١٩٢٨ وحظر في المادة الثالثة منه على أي شخص أن يجلب إلى القطر المصري أو يصدر منه أي جوهر مخدر ، إلا بترخيص خاص من مصلحة الصحة العمومية ، وحدد في المادة الرابعة منه الأشخاص الذين يمكن أن يحصلوا على رخص الجلب ، وهم أصحاب الصيدليات والمعامل وتجار المخدرات المرخص لهم ومصالح الحكومة والوكلاء أو الوسطاء للتوصلات الطبية الأقرباذية والأطباء ، ثم صدر بعد هذا القانون المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ في ٢٥/١٢/١٩٥٢ ثم القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، وتضمنت كلها النص على ذات الحظر في شأن الجلب ، على توال في تشديد العقوبة حالا بعد حال .

٤ - يبين من نصوص القوانين أرقام ٢١ لسنة ١٩٢٨ و ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ و ١٦٠ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، في صريح عبارتها و واضح دلالتها أن المشرع أراد من حظر الجلب أن يسيطر قابته على عمليات التجارة الدولية في الجواهر المخدرة ، فحظر جلبها وتصديرها ، وفرض قيودا إدارية لتنظيم التعامل فيها وتحديد الأشخاص الذين يسمح لهم بهذا الاستثناء .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم التزعة محافظة القاهرة : جلب إلى الجمهورية العربية جوهرا مخدرا (حشيشا) قبل الحصول على الترخيص المبين في القانون . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الثواردين بقرار الإحالة . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤٢١/٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه خمسة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة جلب جواهر مخدرة دون ترخيص قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التصيب ذلك بأن جرمة جلب جواهر مخدرة المعاقب عليها بمقتضى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ الذى دين الطاعن بمقتضاه لا يكفى فيها ثبوت قصد التعاطى بل تفترض توافر قصد الاتجار الأمر المتخلف لدى الطاعن ولم تتفطن المحكمة إلى ما تمسك به الطاعن من دفاع جوهرى في هذا الشأن بما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عرض لما أثاره الدفاع من أن المخدر المضبوط أحضره الطاعن معه من الخارج لاهل وجه الجلب بل بقصد استعماله الشخصي ورد عليه بقوله "وحيث إن جلب المواد المخدرة لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل الجمهورية وهو يمتد في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ إلى ٦ وهو ما تحقق وقوعه من المتهم لإقراره بإحضار كمية الحشيش المضبوط معه من عمان إلى حيث هجر عليها أثناء اتخاذ الإجراءات الجمركية بمطار القاهرة دون ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة وبالمخالفة لما تقضى به المواد المذكورة . فيكون جلبه المخدر قد وقع على وجه مخالف للقانون بغض النظر من حقيقة قصده منه أو باعته عليه " . وهذا الذي أورده الحكم المطعون فيه ينطوي على الخلل في تطبيق القانون ، ذلك بأن الجلب الذي عناه المشرع في المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١/٣٣ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ استهدف مواجهة عمليات التجارة الدولية في المواد المخدرة والقضاء على تهريبها وفاء بالتزام دولي عام قنته الاتفاقات الدوائية المختلفة ومنها اتفاقية الأفيون الدوائية والبروتوكول الملحق بها والتي تم التوقيع عليها بجنيف في ١٩ من فبراير سنة ١٩٢٥ وبدئ في تنفيذها في سبتمبر سنة ١٩٢٥ وانضمت إليها مصر في ١٦ من مارس سنة ١٩٢٦ . وتعتبر هذه الاتفاقية الأصل التاريخي الذي استمد منه المشرع أحكام الإتجار في المخدرات واستعمالها ، وقد أوضحت الاتفاقية أن من بين أغراضها " إجراء مراقبة وملاحظة على التجارة الدولية " ونص في المادة ١٣ منها في باب مراقبة التجارة الدولية ما نصه " يجب على كل دولة من الدول المتعاقدة أن تشترط الحصول على رخصة جاب خاصة عن كل طلب لأي مادة من المواد التي تطبق عليها نصوص هذه الاتفاقية ويذكر في هذه الرخصة المقدار المطلوب جلبه واسم وعنوان الجالب وكذلك اسم وعنوان المصدر ويذكر في رخصة الجلب المدة التي يجب أن يتم فيها الجلب ويمكن أن يباح الجلب على جملة دفعات " . وعلى أثر توقيع تلك الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ صدر القانون رقم ٢١ في ١٤/٤/١٩٢٨ وحظر في المادة الثالثة منه على أي شخص أن يجاب إلى القطر

المصري أو يصدر منه أى جوهر مخدر إلا بترخيص خاص من مصلحة الصحة العمومية ، وحدد في المادة الرابعة منه الأشخاص الذين يمكن أن يحصلوا على رخص الجلب وهم أصحاب الصيدليات والمعامل وتجار المخدرات المرخص لهم ومصالح الحكومة والوكلاء أو الوسطاء للتحصلات الطبية الأقرب بأذنيه والأطباء ، ثم صدر بعد هذا القانون المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ثم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ واتضمنت كلها النص على ذات الحظر في شأن الجلب على توال في تشديد العقوبة حالا بعد حال . ويبين من نصوص مواد هذه القوانين في صريح عبارتها وواضح دلالتها أن المشرع أراد من حظر الجلب أن يسطر رقابته على عمليات التجارة الدولية في الجواهر المخدرة فحظر جلبها وتصديرها وفرض قيودا إدارية لتنظيم التعامل فيها وتحديد الأشخاص الذين يسمح لهم بهذا الاستثناء . بل جلب المخدر معناه إذن استيراده وهو معنى لا يتحقق إلا إذا كان الشيء المطلوب يفيض عن حاجة الشخص واستعماله الشخصي ماحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس ، يدل على ذلك منحنى التشريع نفسه وسياسته في التدرج بالعقوبة على قدر جسامة الفعل ووضع كلمة الجلب في مقابل كلمة التصدير في ذات النص فضلا عن نصوص الاتفاقات الدولية التي انضمت إليها مصر قياما منها بواجبها نحو المجتمع الدولي في القضاء على تداول المواد المخدرة وانتشارها ، ولا يعقل أن مجرد تجاوز الخط الجمركي بالمخدر يسبغ على فعل الحياة أو الإحراز معنى زائدا عن طبيعته إلا أن يكون تهريبا لاجلها كما تقدم إذ الجلب أمر مستقل بذاته ، ولكن تجاوز الخط الجمركي بالسلعة الواجبة المنع ، أو موضوع الرسم شرط لتحقيقه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه أطلق القول باعتبار الفعل جلبا ، ولو تحقق فيه قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه والإحالة لقصوره عن استظهار هذا القصد الذي تدل عليه شواهد الحال ، فضلا عن أن تقدير العقوبة في حدود النص المنطبق لمحة الموضع دون محكة النقض .

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد ماهر
محمد حسن .

(١٣١)

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ القضائية

(١، ب، ج) قذف . دعوى جنائية . ” نظروها والحكم فيها “ .
” انقضاؤها بالتنازل عن الشكوى “ . دعوى مدنية
” عدم قبولها “ . دعوى مباشرة . إثبات ” قرائن
قانونية “ . حكم . ” تسببه تسبب غير معيب “ .
إعلان .

(١) مضي ثلاثة أشهر بين تاريخ العلم بجريمة القذف ومرتبتها
وبين إعلان صحيفة الدعوى المباشرة عن هذه الجريمة .
القضاء بعدم قبول الدعوى . صحيح . أساس ذلك ؟

(ب) انعقاد الخصومة في الدعوى المباشرة . بتكليف المتهم بالحضور
تكليفا صحيحا .

(ج) القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية . يوجب القضاء بعدم
قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

(د ، هـ) دعوى جنائية . ” قيود تحريكها “ . نيابة عامة .
” القيود الواردة على حقها في تحريك الدعوى الجنائية “ .
دعوى مدنية . دعوى مباشرة . ” شروط تحريكها “ .

(د) ماهية القيد الوارد في المادة الثالثة لإجراءات ونطاقه ؟

حق المدعى المدنى إقامة الدعوى مباشرة أمام القضاء
عن جريمة من الجرائم المبينة بالمادة الثالثة لإجراءات .
ولو بدون شكوى سابقة .
الادعاء المباشر بمثابة شكوى .

(٥) إيجاب الحكم توكيلا خاصا للعالم رافع الدعوى المباشرة
فى جريمة من الجرائم المبينة بالمادة الثالثة لإجراءات . خطأ .
لا يؤثر فى صحة الحكم . ما دام لم يكن له أثر فى النتيجة
التي انتهى إليها .

١ — لأن كان الطاعن قد جادل فى أسباب طعنه فى تاريخ علمه بجريمة
الذف وأرجعه إلى يوم ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، إلا أنه سلم بأن
المطعون ضده " المتهم " لم يعلن بالدعوى إلا بتاريخ ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٨
أى بعد مضي أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ العلم بالجريمة وصرحتهما ، وإذا
كان ما تقدم ، وكان الشارع قد جعل من مضي ثلاثة أشهر من تاريخ العلم
بالجريمة وصرحتهما قرينة قانونية لا تقبل إثبات العكس على التنازل ، لما قدره
من أن سكوت المجنى عليه هذه المدة بعد بمثابة نزول عن الشكوى لأسباب
ارتأها ، حتى لا يتخذ من حق الشكوى إذا استمر أو تأبد ، ملاحا للتهديد
أو الابتزاز أو النكاية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى
الجنائية والمدنية ، يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا (*) .

٢ — لا تنعقد الخصومة فى الدعوى الجنائية التي يرفعها المدعى بالحقوق
المدنية مباشرة إلا عن طريق تكليف المتهم بالحضور تكليفا صحيحا .

٣ — القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية فى جريمة الذف يستوجب القضاء
بعدم يقبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

٤ — إن اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص فى الفترة
المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية ، هو فى حقيقته قيد وارد
على حرية النيابة العامة فى استعمال الدعوى الجنائية ، لا على ما للدعى بالحقوق

(*) راجع أيضا الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٢ (لم ينشر بعد) .

المدنية من حق إقامة الدعوى مباشرة قبل المتهم ، إذ له أن يحركها أمام محكمة الموضوع مباشرة — ولو بدون شكوى سابقة — في خلال الأشهر الثلاثة التي نص عليها القانون ، لأن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى .

• — إن ما أورده الحكم المطعون فيه كدعامة لقضائه بعدم قبول الدعوى بين الجنائية والمدنية من أن المحامي رافع الدعوى المباشرة لم يكن ووكلا من الطاعن " المدعى بالحق المدني " توكيلا خاصا في رفع الدعوى ، لا يعدو أن يكون تزييدا خاطئا لا أثر له في النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، ولم تكن المحكمة في حاجة إليه متى أقامت قضاءها على سبب صحيح مستمد من انقضاء مدة الثلاثة أشهر المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة المنشية الجزئية ضد (المطعون ضده) متهمًا إياه بأنه في يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم المنشية : قذف في حق الطالب بأن وجه إليه العبارات المبينة بالبلاغات لمقدمة منه إلى نيابة الأحوال الشخصية في القضية رقم ٧٤ سنة ١٩٦٧ كلى والتي تتضمن الطعن في شرفه والحدش لسمعته والتي لو كانت صادقة لأوجبت عقابه أو احتقاره عند أهل وطنه وطالب عقابه بالمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٢٠٣ من قانون العقوبات . وإلزامه أن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيايبا عملا بالمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ وإلزامه أن يؤدي إلى المدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت وبمصاريف الدعوى المدنية . فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل عقوبة الحبس والاكتفاء بتغريم المتهم ٢٠ ج وتأيبه فيما عدا ذلك . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول

الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية وألزمت المدعى بالحق المدني مصاريف دعواه المدنية ومبلغ خمسة جنيهات أتعاب محاماة . فطعن الاستاذ المحامي الوكيل عن المدعى بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن (المدعى بالحقوق المدنية) ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه استند في قضائه بعدم قبول دعوى الطاعن المدنية إلى أن محاميه قد قدم صحيفة الادعاء المباشر دون أن يصدر له توكيل خاص منه طبقا لما تقتضيه المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية مع أن هذه المادة لا تشترط ذلك إلا في حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الادعاء المباشر وإذا أخطأ الحكم في القانون على هذا النحو فإنه قد حجب نفسه عن بحث موضوع دعواه ، هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه قد رفض دعواه استنادا إلى أن الدعوى لم ترفع إلا بعد مضي ثلاثة أشهر من يوم علمه بجريمة القذف في حقه محتسبا تلك المدة على أساس خاطيء كل هذا يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية عن جريمة القذف في حق الطاعن على دعامتين الأولى مضي ثلاثة أشهر من تاريخ علم الطاعن بتلك الجريمة قبل رفع الدعوى بها ، والثانية أن المحامي رافع الدعوى لم يكن موكلا من الطاعن توكيلا خاصا في رفع الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الطاعن في أسباب طعنه وإن جادل في تاريخ علمه بالجريمة وأرجعه إلى يوم ٣٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ إلا أنه سلم بأن المطعون ضده لم يعلن بالدعوى إلا بتاريخ ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٨ أى بعد مضي أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ العلم بالجريمة وبمركبها . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الجنائية التي يرفعها المدعى بالحقوق المدنية مباشرة لا تنعقد الخصومة فيها بينه وبين المتهم إلا عن طريق تكليفه بالحضور تكليفا صحيحا وكان اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية هو

في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العمومية في إحتعال الدعوى الجنائية لا على ما للدعى بالحقوق المدنية من حق إقامة الدعوى مباشرة قبل المتهم إذ له أن يحركها أمام محكمة الموضوع مباشرة ، ولو بدون شكوى سابقة في خلال الأشهر الثلاثة التي نص عليها القانون لأن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى ، ومن ثم فإن الخصومة لم تنعقد بين الطاعن والمطعون ضده إلا في يوم ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٨ أي بعد مضي الأشهر الثلاثة التي نص عليها القانون يستوى في ذلك أن يكون مبدأ سريان تلك المدة هو يوم ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ أو في يوم ٢٦ من الشهر المذكور . لما كان ذلك ، وكان الشارع جعل من مضي ثلاثة أشهر من تاريخ العلم بالجريمة ومركبتها قرينة قانونية لا تقبل إثبات العكس على التنازل لما قدره من أن سكوت المجنى عليه هذه المدة يعد بمثابة نزول عن الشكوى لأسباب إرتأها حتى لا يتخذ من حق الشكوى إذا استمر أو تأيد سلاحا للتهديد أو الابتزاز أو النكاية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون إذ قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية ، قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا ويتعين لذلك رفض الطعن ومصادرة الكفالة وإلزام الطاعن بالمصروفات ، ورضي عن البيان أن القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية في جريمة القذف يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها ، أما ما أورده الحكم المطعون فيه في شأن التوكيل الخاص فلا يعدو أن يكون تزييدا خاطئا لا أثر له في النتيجة التي انتهى إليها الحكم ولم تكن المحكمة في حاجة إليه بعد أن أقامت قضاءها على سبب صحيح مستند من انقضاء مدة الثلاثة أشهر المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية .

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٧٠

بإدارة المحامى المستشار / محمد أبو الفضل حنفى ، ومضوية السادة المستشارين : ابراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، ومصطفى محمود الأسيرطى ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(١٣٢)

المطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤ القضائية

دعوى جنائية . " انقضاؤها بالتقادم " . دفع . " الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم " . تقادم . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " . " بيانات حكم الإدانة " . بطلان . " حكم " . نظام عام .

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . من النظام العام . وجوب تعرض الحكم لهذا الدفع عند القضا بالإدانة . وإلا كان معيبا بما يبطله .

إن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم ، من الدفوع المتعلقة بالنظام العام ، والتي من شأنها أن تندفع بها التهمة المسندة إلى المتهم ، وإذا كان ذلك ، وكان الطاعن قد دفع فى كلتا درجتى التقاضى بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم ، وكان الحكم المطعون فيه قد دانه دون أن يعرض لهذا الدفع إيرادا له وردا عليه ، فإنه يكون قاصر البيان ، معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٨ / ٨ / ١٩٦١ بدائرة قسم المنشية محافظة الاسكندرية : بدد المبلغ المبين بالمحضر والملوك لكامل محمد حسن والذي كان قد سلم إليه على وجه الوكالة فاختمه بنفسه إضرارا بالمجنى عليه سالف الذكر .

وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة المنشية الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثمرا واحدا مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف تنفيذ العقوبة بلا مصروفات جنائية . فعارض ، وقضى في معارضته بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بإلغاء الحكم الغيابي وإعادة القضية لمحكمة أول درجة لنظر معارضة الطاعن من جديد . ومحكمة المنشية قضت باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٦٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع (أولا) في موضوع الدعوى الجنائية بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذه لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم على أن يكون الإيقاف شاملا لجميع الآثار الجنائية بلا مصاريف جنائية (ثانيا) وفي الدعوى المدنية باعتبار المدعى تاركا دعواه مع إلزامه بالمصروفات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التبديد قد شابه القصور في البيان ذلك بأن أغفل الرد على الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن دفع في كلتا درجتى التقاضى بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . لما كان ذلك ، وكان هذا الدفع من الدفوع المتعلقة بالنظام العام والتي من شأنها أن تندفع بها التهمة المسندة إلى المتهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع إيرادا له وردا عليه فانه يكون قاصر البيان معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، ومضوية المادة المشار إليها
 إبراهيم أحمد الديواني ، محمد السيد الرفاعي ، ومصطفى محمود الأسيوطي ، ومحمد ماهر حسن .

(١٣٣)

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤ القضائية

(١ ، ب ، ج) مستشار الإحالة . " اختصاصه " . " إصدار قراراته .
 تسيبها " . حكم . " تسيبه . ما لا يعينه في نطاق
 التدليل " . أمر بالالوجه .

وجوب اشتغال الأمر الصادر من مستشار الإحالة بإحالة واقعة
 الجنائية إلى محكمة الجنايات أو بالالوجه لإقامة الدعوى فيها على الأسباب
 التي بنى عليها . حقه في هذا الشأن في تحييص الدعوى وأدلتها .
 المقصود من كفاية الأدلة في قضاء الإحالة ؟

اتخاذ قرار مستشار الإحالة على تقارير قانونية خاطئة .
 لا يعينه شرط ذلك ؟

١ - من المقرر قانوناً وفقاً للواد ١٧٣/٣ ، ١٧٦ ، ١٧٨ من قانون
 الإجراءات الجنائية المعدل بالقوانين رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أن استشار
 الإحالة أن يحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات إذا رأى أن الواقعة جنائية
 وأن الأدلة على المتهم كافية ، أما إن رأى عدم كفايتها فيصدر أمراً بأن لا وجه
 لإقامة الدعوى ، وفي الحالين يجب أن يشمل الأمر الصادر منه على الأسباب
 التي بنى عليها . والمحكمة من إيجاب تسيب الأمر على ما أفصحت عنه المذكرة
 الإيضاحية للقانون المعدل هي الرغبة في إصباح صفة الجدية على مرحلة الإحالة .

- ٢ - من حق مستشار الإحالة بل ومن واجبه وهو إسهيل لإصدار قراره أن يخصص الدعوى وأدلتها ثم يصدر أمرا مسببا بما يراه في كفاية الأدلة أو عدم كفايتها والمقصود من كفاية الأدلة أنها تسمح بتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإدانته وهو المعنى الذى يتفق ووظيفة ذلك للقضاء كمرحلة من مراحل الدعوى الجنائية .
- ٣ - لا يؤثر في سلامة القرار المطعون فيه ما تنفيه عليه الطاعنة (النيابة العامة) من ترديه في الخطأ في خصوص ما تعرض إليه في شأن مشروعية ما اتخذ ضد المطعون ضده من إجراء، إذ أن هذا للتقرير القانوني - وبفرض قيام الخطأ فيه - لا يمس منطق القرار أو النتيجة التي خلص إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٥ يونيو سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمسواد ١ و ٢ و ٣٤ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فقرر بأن لا وجه لإقامة الدعوى مع مصادرة المخدر . فطعنت النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على القرار المطعون فيه أنه إذ خلص إلى بطلان القبض على المطعون ضده وإلى الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية عن تهمة إحرار المطعون ضده لمخدر قد أخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن قبضًا على المطعون ضده لم يقع، بل ما حدث هو إستيفاف كان له ما يسوقه فإذا ما تخلى المطعون ضده إثر ذلك عن المخدر المضبوط فإنه يكون قد أقدم على ذلك بإختياره ولا يوصف تخليه بأنه كأنه ثمرة لإجراء غير مشروع .

وحيث إن القرار المطعون فيه إذ عرض لواقعة الدعوى قال "إنها تحصل في أنه بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٦٧ حوالي الساعة الثامنة والنصف مساءً أبلغ مرشد سرى م ١٠ قائد عبد الباسط أحمد أن المتهم سينقل كمية من المخدرات إلى الاسكندرية بالقطار الذى يغادر القاهرة الساعة الثامنة والنصف مساءً

وفي هذه الأثناء شاهد المتهم يسير على رصيف السكة الحديد بحالة ارتباك فاستوقفه وسأله عن بطاقته الشخصية بعد أن عرفه بنفسه فزاد ارتباكاً ووضع يمينه بجيب صديريه الأيسر وأخرج كيسين من القماش أسقطهما على الأرض فالتقطتهما ووجد بهما حشيشاً وتفتيشه عثر على كيسين آخرين بداخل كل منهما مادة الحشيش وكانا بجيب صديريه الأيمن . وبعد أن تعرض القرار المطعون فيه إلى ما اتخذ ضد المطعون ضده من إجراء وإتتهى إلى عدم مشروعيته أبدى عدم إطمئنانه إلى أقوال الشاهد في شأن تصويره للواقعة وكيفية حدوثها في قوله "وبما أنه إذا أضيف إلى ذلك عدم معقولية رواية الضابط لإنعدام مصلحة المتهم في إنحراج بعض ما يحمل من مخدر وإلقائه على الأرض مع علمه يقيناً أنه يحمل غيره اللهم إلا إذا تعمد كما صور الضابط أن يخلق حالة تلبس ليجعل للضابط حق القبض عليه وتفتيشه" . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانوناً وفقاً للواد ١٧٣/٣ و ١٧٦ ، ١٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقرار بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أن مستشار الإحالة أن يحيل الدعوى إلى محكمة الجنائيات إذا رأى أن الواقعة جنائية وأن الأدلة على المتهم كافية أما إن رأى عدم كفايتها فيصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، وفي الحالتين يجب أن يشمل الأمر الصادر منه على الأسباب التي بنى عليها . والحكمة من إيجاب تسيب الأمر على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المعدل هي الرغبة في إسباغ صفة الجدية على مرحلة الإحالة . لما كان ذلك ، فإن مستشار الإحالة من حقه بل ومن واجبه وهو بسبيل إصدار قراره أن يحض الدعوى وأدلتها ثم يصدر أمراً مسبباً بما يراه في كفاية الأدلة أو عدم كفايتها ، والمقصود من كفاية الأدلة في قضاء الإحالة أنها تسمح بتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإدائته وهو المعنى الذي يتفق ووظيفة ذلك القضاء كمرحلة من مراحل الدعوى الجنائية . لما كان ذلك ، وكان القرار المطعون فيه قد أعمل حكم القانون فأحاط بالدعوى ومحض أدلتها ثم خلاص في تقدير سائق إلى أن الأدلة يحيطها الشك وليست كافية لإحالة المطعون ضده للمحاكمة ولا يؤثر في سلامة القرار ما تنعیه عليه الطاعنة — النية العامة — من ترويه في الخطأ في خصوص ما تعرض إليه في شأن مشروعية ما اتخذ ضد المطعون ضده من إجراء ، إذ أن هذا التقرير القانوني — وبفرض قيام الخطأ فيه — لا يمس منطق القرار أو النتيجة التي خلص إليها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعاً .

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٧٠

بمناحة السيد المستشار / نصر الدين حسن دزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عليه ، وأنور أحمد خلف ، ومحمد كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٣٤)

الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج) شك . جريمة . " أركانها " . قصد جنائي . دفاع .
" الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . إثبات . " إثبات
بوجه عام " . حكم . " تسليبه . تسليبه غير معيب " .
نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

(١) . الادعاء بأن الشك كان يحمل تاريخين مختلفين أحدهما لإصداره
والآخر لاستحقاقه ثم إجراء تعديل في أحدهما ليتفق مع التاريخ الآخر
دفاع موضوعي . لا يجوز التحدث عنه لأول مرة أمام النقض .
(ب) متى يتوافر سوء النية في جريمة إعطاء شك بدون رصيد ؟

(ج) تأخير تقديم الشك عن الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٩١ تجاري .
لا يزال صفته كشك . ولا ينحول الساحب استرداد مقابل الوفاء .
كل ما للساحب أن يثبت أن مقابل الوفاء كان موجودا ولم يستعمل
لمصلحته .

(د) محكمة استئنافية . " الإجراءات أمامها " . دفاع . " الإخلال
بحق الدفاع . مالا يوفره " . نقض . " أسباب الطعن .
مالا يقبل منها " .

إفصاح المحكمة الاستئنافية المجال للدفاع . تقصيره في إيراد دفاعه حتى تمام المرافعة .
ليس له النى على الحكم الاستئنافي .
عدم جواز النى على الحكم الابتدائي . لأول مرة أمام النقض .

١ — إن ادعاء الطاعن بأن الشيك على الجريمة كان يحمل تاريخين أصلاً وأجرى تعديل في أحد التاريخين ليتفق مع التاريخ الآخر ، مردود بأنه دفاع موضوعي لم يبيده الطاعن أمام محكمة الموضوع ، فلا يحق له التحدث عنه لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — من المقرر أن سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ، يتوافر لدى الجاني بإعطائه الشيك وهو يعلم بأنه ليس له رصيد قائم وقابل للسحب ، وإذا كان ذلك وكان الثابت من مطالبة الحكم المطعون فيه أنه أئتمن الطاعن أنه أصدر الشيك وهو يعلم بعدم وجود رصيد له ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير مسديد .

٣ — لئن كانت المادة ١٩١ من القانون التجاري تنص على أن الأوراق المتضمنة أمراً بالدفع ومنها الشيك ، يجب تقديمها للصرف في الميعاد المعين في المادة المذكورة ، إلا أن عدم تقديم الشيك في هذا الميعاد لا يترتب عليه زوال صفته ، ولا ينحول الساحب استرداد مقابل الوفاء ، وإنما ينحوله فقط أن يثبت كما تقول المادة ١٩٣ من القانون المذكور ، إن مقابل الوفاء كان موجوداً ولم يستعمل في منفعته .

٤ — إذا كان الطاعن لم يوجه طعناً إلى الحكم الابتدائي عند نظر الدعوى استئنافياً ، ولم يثر أمر طلب مناقشة المدعى بالحق المدني أمامها حتى تمت المرافعة ، فليس له أن ينعي على الحكم الاستئنافي خطأ بعد أن أفسحت له المحكمة المجال لاستيفاء دفاعه فقصر في إبدائه حتى تمت المرافعة ، وليس له أن يثير طعنه في الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح إهناصيا الجزئية ضد الطاعن متهماً بإيه بأنه في يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٦٨ أعطاه شيكاً على بنك مصر فرع بنى سويف بمبلغ ٣٢٥ ج لا يقابله رصيد . وطلب عقابه

بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات مع إلزامه أن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف والأتعاب . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بتفريم المتهم ٢٠ ج عشرين جنيتها وإلزامه أن يدفع للدعي بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة بنى سوييف الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصروفات المدنية . فطعن الأستاذ المحامي بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الشيك موضوع الدعوى كان يحمل تاريخين أحدهما في ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٨ وهو تاريخ التحرير والثاني في ٢٠ مايو سنة ١٩٦٨ وهو تاريخ الاستحقاق مما يجعله أداة اثبات بيد أن المدعى بالحق المدني قد أجرى تعديلا في التاريخ الأول ليتفق مع التاريخ الأخير مما من شأنه أن يظهر الشيك كأداة وفاء كما أن الوصف الذي أقيمت به الدعوى الجنائية لم يتضمن ركن سوء القصد وجاء الحكم المطعون فيه قاصر البيان في استظهار هذا الركن ثم إن محكمة أول درجة لم تناقش المدعى بالحق المدني وقد أصر الطاعن في مذكرته المقدمة أمامها على ضرورة مناقشته إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب وأخيرا فإن المدعى بالحق المدني لم يقدم الشيك للبنك في خلال خمسة أيام من تاريخ سحبه مما يفقده طبيعته القانونية إعمالا لحكم المادة ١٩١ من القانون التجارى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بارتكابها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان ادعاء الطاعن بأن الشيك

محل الجريمة كان يحمل تاريخين أصلاً وأجرى تعديل في أحد التاريخين ليتفق مع التاريخ الآخر مردوداً بأنه دفاع موضوعي لم يبدئه الطاعن أمام محكمة الموضوع فلا يحق له التحدث عنه لأول مرة لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتوفر لدى الجاني بإعطائه الشيك وهو يعلم بأنه ليس له رصيد قائم وقابل للسحب ، وكان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أسند للطاعن أنه أصدر الشيك وهو يعلم بعدم وجود رصيد له ، فلما ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير مفيد . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يوجه طعناً إلى الحكم الابتدائي عند نظر الدعوى استثنائياً ولم يثر أمر طلب مناقشة المدعى بالحق المدني أمامها حتى تمت المرافعة فليس له أن ينعى على الحكم الاستثنائي خطأ بعد أن أفسحت له المحكمة المجال لاستيفاء دفاعه فقصر في إبدائه حتى تمت المرافعة وليس له أن يثير طعنه في الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض . أما ما يثيره الطاعن من أن المدعى بالحق المدني لم يقدم الشيك للبنك في خلال الميعاد القانوني فمردود بأنه وإن كانت المادة ۱۹۱ من القانون التجاري تنص على أن الأوراق المتضمنة أمراً بالدفع ومنها الشيك يجب تقديمها للصرف في الميعاد المعين في المادة المذكورة إلا أن عدم تقديم الشيك في هذا الميعاد لا يترتب عليه زوال صفته ولا يخول الساحب استرداد مقابل الوفاء وإنما يخوله فقط أن يثبت كما تقول المادة ۱۹۳ من القانون المذكور أن مقابل الوفاء كان موجوداً ولم يستعمل في منفعته . لما كان ما تقدم ، فلما الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطيه ، وأنور أحمد خلف : ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور محمد محمد حسنين .

(١٣٥)

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤ القضائية

مقوبة . "أنواع العقوبات" . مواد مخدرة . نقض . "التقرير بالطعن .
إيداع الكفالة" .

عقوبة المنع من الإقامة في مكان معين إعمالاً لقادة ٢/٤٨ ، ٣ مكرر من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . طبيعتها : عقوبة حقيقية إلا أنها ليست من العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية . هي من نوع التدابير الوقائية . وجوب إيداع كفالة لقبول الطعن المقدم من المتهم بشأنها .

إن عقوبة المنع من الإقامة في مكان معين إعمالاً لقادة ٢/٤٨ ، ٣ مكرر من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ — هي نوع من التدابير الوقائية وهي عقوبة حقيقية رتبها القانون لصنف خاص من الجناة وإن لم ترد في قانون العقوبات ، بيد أنها ليست من العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية التي نص عليها القانون . ومن ثم فقد أوجب المشرع حيثئذ لقبول الطعن شكلاً — المقدم من — غير النيابة العامة — إيداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(*) راجع أيضاً . نقض جنائي الطعن رقم ١٩٤٦ لسنة ٤٠ ق بجلسته ١٧/٥/١٩٧١ (لم ينشر).

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامن بأنه في يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة بندر بنى سويف : عد مشتبه فيها لوجود أسباب مقبولة تدعو إلى الاعتقاد على اعتياده ارتكاب جرائم الاتجار في المخدرات . وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ١/٦ و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . كما اتهمته في دعوى أخرى بأنه في يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة بندر بنى سويف : سبق الحكم عليه واتهامه بأسباب جدية أكثر من مرة في جرائم الاتجار في المواد المخدرة . وطلبت عقابه بالمادة ٢/٤٨ - ٣ مكرر من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ . ومحكمة بندر بنى سويف الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادة ٣/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية في الدعوى بمنع المتهم من الإقامة في دائرة محافظة بنى سويف لمدة سنة بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بنى سويف الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا في يوم ١٧/٦/١٩٦٨ من محكمة بنى سويف الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية مؤيدا للحكم الابتدائي الذي دان الطامن بجريمة اعتياده مشتبه فيها لوجود أسباب مقبولة تدعو إلى الاعتقاد على اعتياده ارتكاب جرائم الاتجار بالمخدرات وقض بمنعه من الإقامة في دائرة محافظة بنى سويف عملا بالمادة ٢/٤٨ - ٣ مكرر من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، فقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٠/٦/١٩٦٨ وقدم مذكرة بأسباب طعنه في ١٦/٧/١٩٦٨ موقعا عليها من محام مقبول لدى محكمة النقض .

وحيث إن العقوبة المقررة بها هي من نوع التدابير الوقائية وهي عقوبة حقيقية رتبها القانون لصنف خاص من الجناة وإن لم ترد في قانون العقوبات، بيد أنها ليست من العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية التي نص عليها القانون . ومن ثم فقد أوجب المشرع حينئذ لقبول الطعن شكلا لإيداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . ولما كان يبين من مطالعة الأوراق أن الطاعن لم يودع خزانة المحكمة التي أصدرت الحكم مبلغ الكفالة المقررة في القانون ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإفقاؤه منها، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٧٠

رئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، ومضوية المادة المستشارين :
سعد الدين عطية ، وانور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور محمد
حصنين .

(١٣٦)

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٤ القضائية

تقليد . " تقليد الرسوم والنماذج الصناعية " . براءة اختراع . حكم .
" تسببه . تسبب غير معيب " . إثبات . " إثبات بوجه عام " . نقض .
" حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " .

الأحكام الخاصة بكل من تقليد براءات الاختراع وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية ؟

مثال لتسبب معيب في تقليد براءة اختراع .

وجوب استناد القاضى فى المواد الجنائية فى ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذى
يقع منه به وحده . ليس له أن يؤسس حكمه على رأى غيره .

عاج القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ أحكام نوعين من التقليد هما تقليد براءة
الاختراع وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية وبينت نصوصه ما هية كل منهما .
ولما كانت واقعة الدعوى هى تقليد براءة الاختراع وليست تقليد نموذج صناعى
مسجل ، فإن الحكم إذ أقام قضاءه على ما تحدث به عن تقليد نموذج صناعى
مسجل يكون قد خلط بين نوعي التقليد رغم اختلاف الأحكام الخاصة بكل
منهما ، ويكون بذلك قد أخطأ فى تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة .
وفضلاً عن ذلك فإن الحكم المطعون فيه وقد استند فى القول بعدم توافر ركن
التقليد على رأى مدير إدارة الفحص الفنى للاختراع من عدم وجود تشابه

أو تطابق بين الاختراع الممنوح براءته للجنى عليه وجهاز المطعون ضده دون أن يعنى الحكم بوصف كل منهما وبيان أوجه التشابه بينهما من حيث: العناصر الجوهرية لإثباتا ونقيا يكون مشوبا بالقصور لأن القاضى فى المواد الجنائية إنما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدنى دعواه بالطريق المباشر ضد المطعون ضده أمام محكمة جنح باب الشرعية الجزئية متهما إياه بأنه فى أكتوبر سنة ١٩٦٣ قلد موضوع اختراع منح عنه براءة وعرض للبيع منتجات مقلدة . وطلب عقابه بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ وإلزامه بأن يدفع له مبلغ خمسة آلاف جنيه على صييل التعويض والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة للفصل فيها . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم من التهمة المنسوبة إليه . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وتبرئة المطعون ضده من جريمة تقليد لإختراع منحت عنه براءة قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التصبيب ذلك بأن الحكم أقام قضاءه على ما تحدث به عن تقليد نموذج صناعى مع أن التهمة المسندة إلى المطعون ضده هى تقليد اختراع لها حكمها الخاص فى القانون رقم ١٣٢

لسنة ١٩٤٩ ثم إن الحكم نفى توافر ركن التقليد إمتنادا إلى مؤدى أقوال مدير إدارة الفحص الفنى للاختراع من أنه لا يوجد تطابق ولا تشابه بين جهازى المطعون ضده والمجنى عليه دون أن يعنى الحكم بوصف الاختراع الذى منحت براءته للمجنى عليه والنموذج الصناعى الخاص بالمطعون ضده ولم يقل كلمته بصدد التشابه بينهما إثباتا ونفيا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما مفاده أن المجنى عليه منح بتاريخ ١٤/٣/١٩٦١ براءة من اختراع لجهاز تسخين كهربائى من الداخل لتدريس الفول وعهد بمهمة إنتاج هذا الجهاز إلى " الكترىكا " التى ههدت بدورها إلى المطعون ضده لتوريد قدر وغطاء ليم فيها تركيب جهاز التسخين الكهربائى الداخلى الأسر الذى أتاح لهذا الأخير الوقوف على فكرة الاختراع وفى أكتوبر سنة ١٩٦٣ فوجئ المجنى عليه بأن فكرة اختراعه قد استخدمت فى قدور من إنتاج المطعون ضده تحمل اسم " دماسة الصوفانى " وبأن مقادير كبيرة من هذا الانتاج تباع بالأسواق ثم خلص الحكم إلى القضاء ببراءة المطعون ضده فى قوله " وحيث إن المقرر أن جريمة تقليد الرسم الصناعى المنصوص عليها فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسم والنماذج الصناعية تحقق إذا ما وجد تشابه فى الرسم والنموذج من شأنه أن يخدع المتعاملين بالسلع التى قلدت رسميا أو نمودجيا وأن القاعدة القانونية المقررة فى جرائم التقليد تقضى بأن العبرة بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . وحيث إنه على هدى ذلك ولما كان الثابت من أقوال مدير إدارة الفحص الفنى للاختراع أنه ليس ثمة تطابق ولا تشابه بين جهازى المتهم والمجنى عليه وأن جهاز المتهم كامل الصنع وبه جميع أجزائه وقابل للاستغلال الصناعى بينما جهاز المجنى عليه تنقصه التجارب لعمل جهاز قابل للاستغلال الصناعى وأنه وإن كانت فكرة للتسخين واحدة فى الجهازين إلا أنها معروفة منذ أكثر من خمسين سنة فإن أوجه الشبه والحال كذلك تكون مقصورة على أساس العمليات الطبيعية والكيميائية المشتركة عالميا والمعروفة للكافة بفكرة التسخين الكهربائى بينما هى أى أوجه الشبه معدومة بين الجهازين من حيث الشكل والحامات والتكامل والقابلية للاستغلال الصناعى وتختلف فى كل منهما من الآخر ومن ثم فإن الاتهام المسند

إلى المتهم يفقد ركنه الأساسى مما يتعين معه إلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه " لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ قد عالج أحكام نوعين من التقليد هما تقليد براءة الاختراع وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية وبيئت نصوصه ماهية كل منهما وكانت واقعة الدعوى هى تقليد براءة الاختراع وليست تقليد نموذج صناعى مسجل فإن الحكم إذ أقام قضاءه على ما تحدث به فيما سلف إرادته عن تقليد نموذج صناعى مسجل يكون قد خلط بين نوعى التقليد رغم اختلاف الأحكام الخاصة بكل منهما ويكون بذلك قد أخطأ فى تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة ، وفضلاً عن ذلك فإن الحكم المطعون فيه وقد استند فى القول بعدم توافر ركن التقليد على رأى مدير إدارة الفحص الفنى للاختراع من عدم وجود تشابه أو تطابق بين الاختراع الممنوح براءته للجنى عليه وجهاز المطعون ضده دون أن يعنى الحكم بوصف كل منهما وبيان أوجه التشابه بينهما من حيث العناصر الجوهرية لإثباتا ونقياً يكون مشوباً بالقصور لأن الفاضى فى المواد الجنائية إنما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، وعضوية السادة المستشارين :
سعد الدين عطية ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٣٧)

للطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٤ القضائية

معارضة . " نظرها والحكم فيها " . دعوى جنائية . دعوى مدنية . حكم .
" تسببه . تسبب معيب " . نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق
القانون " .

عدم جواز إضارة المعارض . بأى حال . بناء على معارضة . مريان ذلك على الدعوى
المدنية . مخالفة الحكم هذا المبدأ . خطأ في القانون .

إذا كان البين من الأوراق أن المحكمة الاستئنافية وهي بصدد نظر المعارضة
المرفوعة من المتهم في الحكم الغيابي الاستئنافي — لم تفتن إلى أن الحكم —
الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٦٨ — قد فصل بالنسبة إلى الطاعن في الاستئناف
المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية وأنه قد تمحدر بصدوره مركز الطاعن نهائيا ،
فأعادت نظر استئنافه من جديد بغير أن يكون الطاعن — على ما يبين من محاضر
جلسات المحكمة — ممثلا في الدعوى ومعلنا بها أصلا وقضت بزيادة قيمة
التعويض المحكوم به بالحكم الاستئنافي الغيابي ، على الرغم مما هو مقرر قانونا
من عدم جواز أن يضار المعارض بأى حال بناء على المعارضة المرفوعة منه ،
وهو حكم ينطبق على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية عملا بالمادة ٢٦٦
من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالبطلان
ومخطئا في القانون بما يتعين معه نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية وتأيد

الحكم الاستثنائي الغيابي الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٦٨ بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليه الآخر لوحدة الواقعة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة بأنه في يوم ١١ مارس سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة : ١ - تسبب خطأ في موت منى السيد حسن محمود وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احترازه بأن قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر وانحرف بها يساراً فصعد على الجزيرة الوسطى للطريق وصدم المبنى عليها التي كانت تقف انتظاراً لسماح إشارة المرور بالسير مما نشأ عنه إحداث إصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياتها ٢ - تسبب خطأ في جرح حمدان خليدي أحمد ونصر عبد العزيز ولندا جورج بالكيفية الموضحة عاليه ونشأ من ذلك إحداث إصابات المبنى عليهم المثبتة بالتقرير الطبي . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ / ١ و ٢٤٤ / ٢ - ٣ من قانون العقوبات . وادعت لندا جورج مدنياً قبل المتهم والطاعن بصفته وطلبت إلزامهما بمبلغ ٢٠٠٠ ج على صيل التعويض . ومحكمة الأزبكية قضت بحضورها عملاً بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيئات عن التهمتين وإلزامه والمسئول عن الحقوق المدنية (الطاعن) بأن يدفعاً متضامنين للمدعية بالحق المدني مبلغ خمسمائة جنيه ومصاريف الدعوى المدنية . استأنف كل من المتهم والمدعية بالحق المدني والمسئول عنه هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المدعى المدني مصاريف الدعوى استئنافياً . عارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بقبول الاستئنافات شكلاً وفي موضوع الدعوى الجنائية برفضه وتأيد الحكم . وفي موضوع الدعوى المدنية بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يدفعاً للمدعى بالحق المدني مبلغ ٥٧٠ ج والمصروفات المناسبة من الدرجتين .

فطعن الأستاذ النائب بإدارة قضايا الحكومة عن المسئول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه والخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن المحكمة بعد أن قضت بتاريخ ٢٨ من مايو سنة ١٩٦٨ برفض استئناف المدعية بالحق المدني وتأييد الحكم المستأنف عادت بالحكم المطعون فيه وبمناسبة نظر معارضة المتهم وقضت في ذلك الاستئناف من جديد على غير ما قضى به الحكم الأول وبغير أن يكون الطاعن ممثلاً فيه لعدم إعلانه أصلاً بالجلسة التي حددت لنظره . كما خالف الحكم قاعدة قانونية عامة هي عدم جواز أن يضار الطاعن بطعنه إذ قضى في معارضة المتهم بزيادة قيمة التعويض المحكوم به عليه وفي ذلك إضرار به وتسوية لمركزه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المتهم بوصف أنه تسبب خطأ في قتل المجنى عليها وفي جرح آخرين . ومحكمة أول درجة قضت حضورياً بحمسه سنة أشهر مع الشغل وبالزامه والمسئول عن الحقوق المدنية (الطاعن) بأن يدفعاً متضامنين للمدعية بالحق المدني مبلغ خمسمائة جنيه . فاستأنف المتهم والطاعن والمدعية هذا الحكم . وبتاريخ ٢٨ من مايو سنة ١٩٦٨ قضت محكمة ثاني درجة غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف والزام المدعية المصاريف الاستئنافية . ولما أن عارض المتهم قضت المحكمة مرة أخرى بمحكمة المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلاً وفي موضوع الدعوى الجنائية برفضه وتأييد الحكم المستأنف وفي موضوع الدعوى المدنية بتعديل هذا الحكم وإلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يدفعاً إلى المدعية بالحق المدني مبلغ سبعمائة وخمسين جنيهاً ، ولما كان البين مما تقدم أن المحكمة الاستئنافية — وهي بصدد نظر المعارضة المرفوعة من المتهم في الحكم الغيابي الاستئنافي — لم تفتن إلى أن الحكم الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٦٨ قد فصل بالنسبة إلى الطاعن في الاستئناف المرفوع من المدعية وأنه قد تمحدر بصدد

هذا الحكم مركز الطاعن نهائيا ، فأعادت نظرا استئناف المدعية من جديد
بغير أن يكون الطاعن — على ما يبين من محاضر جلسات المحاكمة — ممثلا
في الدعوى ومعلنا أصلا بها وقضت، بزيادة قيمة التعويض المحكوم به بالحكم
الاستئنافي الغيابي على الرغم مما هو مقرر قانونا من عدم جواز أن يضار
المعارض بأي حال بناء على المعارضة المرفوعة منه . وهو حكم ينطبق على
الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبقا للسادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات
الجنائية . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالبطلان
ومحظا في القانون بما يتعين معه نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية وتأيد
الحكم الاستئنافي للغيابي الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٦٨ بالنسبة إلى الطاعن
وإلى المحكوم عليه الآخر فيما لو وحدة الموضوع .

جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المنتشار/ محمود العماري ، وعضوية السادة المستشارين وإبراهيم الديواني ،
ومحمد السيد الرقاعي ، وطه محمد دقانه ، ومصطفى الأسروطي .

(١٣٨)

الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٩ القضائية

(١) بناء . هدم . تنظيم . حكم . "تسييبه . تسييب معيب" . دفاع .
"الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره" .

المراد بالمبنى والمقصود من الهدم في خصوص تنظيم وهدم المباني ؟

(ب) دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة . هدم . إرتباط . نقض .
"الحكم في الطعن" . حكم . "تسييبه . تسييب معيب" .

مثال لغموض وتناقض في التسييب في جرمي دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة
وهدم بناء .

يجب الخطأ القانوني المحكمة من تخيص أدلة الدعوى . وبحسب أن يكون النقض
مقرونا بالاحالة .

١ - المراد بالمبنى في خصوص تنظيم وهدم المباني كل عقار مبني يكون محلا
للإنتفاع والاستغلال أيا كان نوعه والمقصود بالهدم إزالته كله أو بعضه على وجه
يصير الجزء المهدوم غير صالح للإستعمال فيما أعده . ولما كان الحكم المطعون فيه
لم يستظهر بداءة ما إذا كان هناك مبنى بالمعنى الذي عناه القانون بالدور الثاني
وما إذا كان الطاعن أزاله كله أو بعضه ، وكان هدم السور وبعض الحوائط
لا يتحقق به هذا المعنى ، فإنه يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور في البيان
مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار

إثباتها فيه بما يستوجب نقضه والاحالة بالنسبة للطاعن والمتهم الأول الذى لم يقرر بالطعن لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

٢ - متى كان يبين متى الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه ببراءة المطعون ضدهم من جريمة دخول المسكن بقصد ارتكاب جريمة فيه والاشتراك فيها على أن دخولهم كان بناء على اتفاق بينهم وبين المتهم الثالث - المالك - لاقامة بناء الدور الثانى ولم يقصدوا ارتكاب جريمة فيه ، إلا أنه عاد بعد ذلك وناقض نفسه وأثبت فى حق المتهمين الأول والثالث أنهما ارتكبا جريمة هدم للسور والحوائط الموجودة بالدور الثانى توطئة لاقامة مبانيه وهما قهيم من تلك الجريمة - وهو ما يكفى لتحقيق وقيام جريمة دخول مسكن بقصد ارتكاب جريمة فيه ، مما لازمه - إن توافرت الأدلة - أن يعاقب الجناة بعقابها وعقاب الجريمة التى ارتكبت معا بعد تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات إن توافرت شروطها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وران عليه الغموض والتناقض مما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ القانونى قد حجب من تخيص الأدلة القائمة فى الدعوى بالنسبة لجريمة دخول المسكن بقصد ارتكاب جريمة فيه ومدى ارتباطها بجريمة الهدم التى ارتكبت ، وبالتالى بحث توافر أو عدم توافر انطباق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وتوقيع عقوبة الجريمة الأشد ، فإنه يتعين أن يكون مع النقص الاحالة بالنسبة للطعون ضدهم جميعا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم الأربعة بأنهم فى الفترة من ١٧ أغسطس سنة ١٩٦٥ إلى ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة : الأول - فى يوم ١٧ أغسطس سنة ١٩٦٥ (١) دخل مسكنا فى حيازة آخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة بأن دخل على رأس مجموعة من العمال حاملين القوروس فى الفيلا الميمنة بالمحضر والذى يحوزها ولما اعترض تابعه طريقهم هدمه بالاعتداء عليه بالضرب وأمر عمالة بالصعود

إلى الطابق العلوى من الفيلا وهدم ما بها من حجرات ومبان أخرى والاعتداء على كل من يحاول منعهم وشهر العمال فتؤوسهم في وجه التسابع المذكور وصعدوا إلى الطابق العلوى وأجروا أعمال الهدم الميينة بالمحضر . (ب) دخل مسكنا في حيازة آخر هو ... بقصد ارتكاب جريمة فيه . (ج) هدم المباني الميينة بالمحضر بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم .

الثانى فى يوم ٢٥ أغسطس سنة ١٩٦٥ . (١) دخل مسكنا فى حيازة الأستاذ ... قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة (ب) اشترك مع الأول بطريق التحريض والاتفاق فى ارتكاب الجرائم الثلاث الأول بأن حرضه واتفق معه على الدخول بالقوة على رأس مجموعة من العمال فى الفيلا التى يحوزها المبنى عليه وهدم الحجرات الكائنة بالدور العلوى منها فتمت الجرائم الثلاث المذكورة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق : الثالث والرابع — اشتركا مع المتهم الثانى بطريق التحريض والاتفاق على ارتكاب الجريمة الرابعة بأن حرضاه واتفقا معه على الدخول بالقوة فى الفيلا الميينة بالمحضر والتى فى حوزة المبنى عليه وهدم الحجرات الكائنة بالدور العلوى فتمت الجريمة الأولى المذكورة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق . الثالث والرابع — اشتركا مع المتهم الثانى بطريق الاتفاق على ارتكاب الجريمة الرابعة بأن حرضاه واتفقا معه على الدخول بالقوة إلى الفيلا الميينة بالمحضر التى يحوزها المبنى عليه ومنع حيازته للطابق العلوى منها ووضع أخشاب وأدوات بناء فتمت هذه الجريمة المذكورة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق . وطلبت معاقبتهم بالمواد ١/٤٠ - ٢ - ١ و ٤١ و ٣١٧ و ١/٣٧٠ - ٢ - ١ من قانون العقوبات والمواد ١ و ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والقرار الوزارى رقم ٧٦٧ لسنة ١٩٦٢ . وادعى المبنى عليه مدنيا قبل المتهمين جميعا بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت فى الدعوى حضوريا عملا بـمواد الاتهام (أولا) بتغريم المتهم الأول ٥٠٠ قرش والزمنه بدفع ضعف رسم الترخيص عن التهمة الثالثة المصندة إليه وبراءته من باقى التهم المسندة إليه بلا مصاريف جنائية . (ثانيا) بتغريم المتهم الثالث عشرة جنيهات عن التهمة المسندة إليه . (ثالثا) إلزام المتهمين الأول والثالث متضامتين بأن يدفعا للدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف

المدنية ومبلغ ٢٠٠ قرش أتعاب المحاماة . (رابعا) ببراءة باقى المتهمين من التهم المسندة إليهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم بلا مصاريف جنائية . فاستأنف كل من النيابة العامة والمتهمين الأول والثالث الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع : (أولا) بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للاثم الثالث والاكتفاء بتغريمه نحصانة قرش عن تهمة الهدم بدون ترخيص وبراءته فيما عدا ذلك . (ثانيا) تأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . (ثالثا) إلزام المتهمين الأول والثانى المصاريف المدنية الاستئنافية . فظعن فى هذا الحكم بطريق النقض كل من النيابة العامة والمحكوم عليه الثالث .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهم من تهمة دخول مسكن بقصد ارتكاب جريمة فيه والاشتراك فيها ، قد خالف القانون ذلك بأنه أقام قضاءه بالبراءة على أنهم لم يقصدوا ارتكاب جريمة فى العقار ، وأن الدخول كان بغرض إقامة بناء الدور الثانى الذى يعلو المسكن المؤجر للجنى عليه فى حين أنه دان المتهم الأول والثالث بجريمة الهدم التى ارتكبت بداخل المسكن بما يوفر الجريمة الأولى ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه بين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه ببراءة المطعون ضدهم من جريمة دخول المسكن بقصد ارتكاب جريمة فيه والاشتراك فيها على أن دخولهم كان بناء على اتفاق بينهم وبين المتهم الثالث المالك لإقامة بناء الدور الثانى ولم يقصدوا ارتكاب جريمة فيه ، إلا أنه عاد بعد ذلك وناقض نفسه وأثبت فى حق المتهمين الأول والثالث أنهما ارتكبا جريمة هدم السور والحوائط الموجودة بالدور الثانى توطئة لإقامة مبانيه وعاقبهم من تلك الجريمة — وهو ما يكفى لتحقيق وقيام جريمة دخول مسكن بقصد ارتكاب جريمة فيه ، مما لازمه — إن توافرت الأدلة — أن يعاقب الجناة بعقابها وعقاب الجريمة التى ارتكبت معا ، بعد تطبيق المادة ٣٢

من قانون العقوبات إن توافقت شروطها. لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وراى عليه الغدوض والتناقض بما يستوجب نقضه .
لما كان هذا الخطأ القانونى قد حجب عن تحبص الأدلة القائمة فى الدعوى بالنسبة لجرىمة دخول المسكن بقصد ارتكاب جريمة فيه ومدى ارتباطها بجرىمة الهدم التى ارتكبت ، وبالتالى بحث توافر أو عدم توافر انطباق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وتوقيع عقوبة الجريمة الأشد ، فلانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة بالنسبة للمطعون ضدهم جميعا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

وحيث إن الطاعن — المتهم الثالث — ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إزدانه بجرىمة الهدم بدون ترخيص قد شابه الإخلال بحق الدفاع ذلك أنه لم يرد على دفاعه الجوهري الذى ضمنه مذكرته المصرح له بتقديمها من أن المجرمين اللتين نسب إليه هدمهما كانتا متهمتين من قبل طبقا لما هو ثابت من معاينة مهندس التنظيم المرفقة والى منح على أساسها الترخيص بإقامة البناء فى مكانهما ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى إقامة قضائه بإدانة الطاعن وزميله المتهم الأول عن جريمة الهدم بدون ترخيص على مجرد القول بأنه ثبت من المعاينة التى أجراها المحقق حصول هدم السور وبعض الحوائط الموجودة فوق سطح الدور الاول ، وكان الثابت من المذكرة المصرح بتقديمها أنه ضمن دفاعه أن هذا الهدم قديم ومن قبل تاريخ الحادث بدلالة معاينة مهندس التنظيم المرفقة والى منح على أساسها الترخيص بإقامة بناء الدور الثانى ، وكان البادى مما أثبتته الحكم أن معاينة المحقق لم تفصح عن تاريخ حصول الهدم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يفتن لهذا الدفاع الجوهري — إذ لو صح لتغير وجه الراى فى الدعوى — فلم يعرض له أو يرد عليه ، فلانه يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى البيان ، ذلك أنه من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المراد بالمبنى فى خصوص تنظيم وهدم المباني كل عقار مبنى يكون محلا للانتفاع والاستغلال أيا كان نوعه . وأن المقصود بالهدم إزالته كله أو بعضه على وجه يصير الجزء

المهدوم غير صالح للاستعمال فيما أعده من ذلك . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يستظهر بداءة ما إذا كان هناك مبنى بالمعنى الذى عناه القانون " بالدور الثانى " وما إذا كان الطاعن أزاله كله أو بعضه وكان هدم السور وبعض الحوائط لا يتحقق به هذا المعنى ، فإنه يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى البيان مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فيه بما يستوجب نقضه والإحالة بالنسبة للطاعن والمتهم الأول الذى لم يقرر بالطعن لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

جلسة ١٣ من أيزيل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد المراري ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم الديواني ،
وطه محمد دقانة ، ومصطفى الأسيوطي ، ومحمد ماهر حسن .

(١٣٩)

الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٩ القضائية

(أ ، ب ، ج) إجراءات المحاكمة . دعوى جنائية . " نظرها " .
إعلان .

(أ) إقطاع سير الدعوى الجنائية لأي سبب . وجوب إعلان المتهم
بورقة تكليف صحيحة .

(ب) إتباع الإجراءات الخاصة بالمواد المدنية المنصوص عليها
في قانون المرافعات في طريقة إعلان طلبات التكليف بالحضور
في الدعوى الجنائية .

(ج) بيان صفة منسّم الإعلان في ورقته . واجب . أمر إغفاله:
إعلان الإعلان .

أما من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا انقطعت عن السير بأن لم تنظر
في الجلسة الأخيرة المحددة لها ثم تعجلت أو أجلت إداريا ، فإنه يتعين أن يعلن
المتهم بورقة تكليف صحيحة كما يترتب عليها أثرها .

٢ - إن الإجراءات الواجبة الاتباع في طريقة إعلان طلبات التكليف
بالحضور في الدعوى الجنائية هي بعينها الإجراءات التي تتبع في المواد المدنية
المبينة بقانون المرافعات .

٣ — إن بيان صفة من تسلم الإعلان في ورقته واجب على مقتضى نص المادتين ٩ ، ١٠ من قانون المرافعات الجديد ، وإغفال هذا البيان في ورقة الإعلان يترتب عليه بطلان الإعلان عملاً بالمادة ١٩ من قانون المرافعات .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٢ يونية سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز دكرنس محافظة الدقهلية : بدد الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح السيد عباس والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلسها لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة دكرنس الجزئية قضت حضوريا اعتباريا عملاً بهواد الإتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائة قرش لإيقاف التنفيذ . فاستأنف المتهم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف معارض . وقضى في معارضته بإعتبارها كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار معاوضة الطاعن في الحكم الاستئنافي الغيابي كأن لم تكن قد انطوى على بطلان في الإجراءات اثر فيه . ذلك بأن الطاعن لم يعلن إعلانا صحيحا بالحضور في الجلسة التي تأجلت إليها الدعوى إداريا وصدر فيها الحكم المطعون فيه مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لسبب الطعن أن الطاعن عارض في الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر ضده وحددت له جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٦٩ لنظر معارضته إلا أنها أجلت إداريا لجلسة ٢٥ مارس

سنة ١٩٦٩ ولما لم يحضر الطاعن بهذه الجلسة الأخيرة قضت المحكمة بإعتبار المعارضة كأن لم تكن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدعوى إذا انقطعت عن السير بأن لم تنظر في الجلسة الأخيرة المحددة لها ثم تعجلت أو أجلت إداريا فإنه يتعين أن يعلن المتهم بورقة تكليف صحيحة كما يترتب عليها أثرها وأن الإجراءات الواجبة الاتباع في طريقة إعلان طلبات التكليف بالحضور في الدعوى الجنائية هي بعينها الإجراءات التي تتبع في المواد المدنية المبينة بقانون المرافعات . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على أصل ورقة إعلان الطاعن بالجلسة الأخيرة التي أجلت إليها الدعوى إداريا وفصل فيها ... أن المحضر — إذ انتقل لموطن الطاعن — أثبت في محضره أنه سلم صورة الإعلان إلى من يدعى " ... " المقيم معه دون أن يبين في محضره صفة هذا الشخص في تسليم الإعلان . ولما كان بيان هذه الصفة واجبا على مقتضى نص المادتين ١٠ و ١١ من قانون المرافعات الجديد رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ الذي تم الإعلان في ظله ، وكان إغفال هذا البيان في ورقة الإعلان يترتب عليه بطلان الإعلان عملا بالمادة ١٩ من قانون المرافعات . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن إستنادا إلى هذا الإعلان الباطل يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة .

جلسة ١٣ من ابريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود المراوى ، وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، ومصطفى الأسبوطى ، ومحمد ماهر حسن .

(١٤٠)

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٤ القضائية

(ا ، ب ، ج ، د ، هـ ، و) دخان . تبغ . مسؤولية جنائية . ” المسؤولية المفترضة “ . قصد جنائى . أسباب الإباحة . موانع العقاب . إثبات . ” إثبات بوجه عام “ . حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب “ . نقض . ” أسباب الطعن . مالا يقبل منها “ .

(ا) عدم صحة القول بالمسؤولية المفترضة . إلا إذا نص عليها الشارع صراحة . أركان استخلاصها سائفا من نصوص القانون . إذا الأصل ثبوت القصد ثبوتها فعليا .

(ب) عدم مساءلة الشخص . شريكا كان أو قاعلا . إلا بقيامه بالفعل أو الامتناع المحرم قانونا . افتراض المسؤولية . استثناء . قصره في الحدود التي نص عليها القانون فحسب .

(ج) إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش بجرمة في حق الصانع له . أمامها المسؤولية المفترضة . لا يستطيع دفعها في حالة ثبوت الغش . عدم امتداد هذه المسؤولية على حالة استنبات التبغ أو زراعته محلياً باعتبارها تهريرا في حكم القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤

مسألة من يستتبت التبغ أو يزرعه محليا وفق القواعد العامة في المسؤولية الجنائية .

إفراض مسألة صانع الدخان المخلوط أو المغشوش .
أساسه القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣

(د) جريمة استتبات التبغ أو زراعته . عمدي . يُلحق القصد فيها من تعدد ارتكاب الفعل الموثم .

(هـ) قيام المسؤولية المفترضة على الدوام . ما لم يدفعها سبب من أسباب الإباحة أو موانع العقاب أو المسؤولية .

(ر) تقدير القصد الجنائي . موضوعي . مادام سائفا .

١ - الأصل أن القصد الجنائي من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا ، ولا يصح القول بالمسؤولية المفترضة إلا إذا نص عليها الشارع صراحة ، أو كان استخلاصها سائفا عن طريق استقراء نصوص القانون وتفسيرها بما يتفق ومجموع القواعد والأصول المقررة في هذا الشأن .

٢ - من المقرر في التشريعات الجنائية الحديثة ، أن الإنسان لا يسأل بصفته فاعلا أو شريكا إلا عما يكون لنشاطه دخل في وقوعه من الأعمال التي نص القانون على تجريمها سواء أكان ذلك بالقيام بالفعل أو الامتناع الذي يجرمه القانون ، ولا مجال للمسؤولية المفترضة في العقاب إلا استثناء وفي الحدود التي نص عليها القانون ، ويجب التحرز في تفسير القوانين الجزائية والالتزام بجانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عبارتها فوق ما تحتل .

٣ - لئن كان المشرع قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع فائشا في حقه نوعا من المسؤولية الفرضية مبنية على افتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لديه ، فلا يستطيع هذا دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط ، إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلي على ما يصنعه ، إلا أن القول بهذه المسؤولية لا ينسحب على حالة استتبات التبغ أو زراعته محليا التي عدها الشارع تهريبا بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثانية

من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، ذلك لأن نصوص هذا القانون لم يرد فيها ما يفيد الخروج عن الأحكام العامة في المسؤولية الجنائية باعتناق نظرية المسؤولية المفترضة في حق من يستتبت التبغ أو يزوجه محليا ، ولو شاء أن يقيمها لنص على ذلك كما هو الحال في المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم زراعة الدخان وتجارته ، ولا يقدح في ذلك ورود حالة إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش ضمن أحوال التهريب في المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ذلك لأن القول بالمسؤولية الفرضية بالنسبة للصانع في هذه الحالة لا تستند إلى هذا القانون الأخير إنما يجد أساسه في المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ ، يؤكد هذا النظر نص عبارة الشارع التي وردت في الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ إذ اعتبر تهريبا استتبات التبغ أو زراعته محليا ، والمفهوم اللغوي لهذه العبارة أن تتجه الإرادة إلى إحداث الزرع .

٤ - إن جريمة استتبات التبغ أو زراعته جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون واتجاه إرادته إلى استتبات التبغ أو زراعته وعلمه أنه يحدته بغير حق .

٥ - إن المسؤولية الفرضية تقوم على الدوام ، ما لم يدحضها سبب من أسباب الإباحة أو موانع العقاب أو المسؤولية .

٦ - من المقرر قانونا أن توافر ركن القصد الجنائي ، مما يدخل في صلاطة محكمة الموضوع التقديرية التي تنأى عن رقابة محكمة النقض ، متى كان استخلاصها سليما مستمدا من أوراق الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٧ يوليو سنة ١٩٦٨ بدائرة أبو حماد محافظة الشرقية : زرع دخانا ممنوع زراعته بالبلاد بدون تصريح . وطالبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٢٤٠٠ ج على سبيل التعويض . ومحكمة أبو حماد

الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمادة ١/٣.٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم وفي الدعوى المدنية برفضها وألزمت رافعها المصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه . فاستأنفت المدعية بالحقوق المدنية الحكم ومحكمة الزقازيق الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الاستئناف حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعننت مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن — المقدم من مصلحة الجمارك — أن الحكم المطعون فيه لاذ قضى ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله من تهمة زراعة التبغ بدون تصريح قد أخطأ في تطبيق القانون ، وشابه الفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أسس قضاؤه على انتفاء القصد الجنائي لديه مع أن المشرع عندما اعتبر استنبات التبغ أو زراعته تهريبا ، أنشأ نوعا من المسؤولية الفرضية مبذية على اقتراف قانوني بتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل ، كما هو الحال بالنسبة للصانع عند إحرازه دخانا مغشوشا أو مخلوطا ، كما أن الحكم المطعون فيه استدل على انتفاء القصد الجنائي لدى الطاعن بما لا يبرهن ذلك ، كل هذا مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه قال تعقبا على بيانه لواقعة الدعوى وتسببا لقضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضده مانعه "وحيث إنه بعد كل ما تقدم فإن المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ تنص على أنه تعتبر تهريبا (أولا) استنبات التبغ أو زراعته محليا ومن ثم فإن المشرع جعل مناط التائيم أن يتوافر القصد الجنائي وهو علم المتهم بأن ما يقوم بزراعته أو استنباته هو شجيرات الدخان فاذا تخلف هذا الركن فإن الواقعة تكون بمنأى عن التائيم . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق انتفاء هذا القصد لدى المتهم وأن الظاهر في الأوراق يؤكد أن بذور شجيرات الدخان كانت مختلطة ببذور النباتات التي كانت قائمة في الأرض كما شهد وكيل مكلفة التفتيش بالجلسة أن شجيرات الدخان كانت غير منتظمة في الزراعة القائمة وأنه

لا يعرف عدده، ولا يصح ما قرره هذا الشاهد أنه يمكن التفرقة بين بذور التيل واليامية وبين بذور الدخان إذ أن الثابت أن الشاهد استطرد مقررًا أن بذور التبغ متشابهة مع بذور بعض الحشائش فإذا أضفنا إلى ذلك أن تحريات ضابط المباحث على أن المتهم هو الذي قام بزراعة التبغ لا تصلح أن تكون دليلًا على أن المتهم قصد زرع التبغ بأرضه إذ أنها مجرد أقوال من مصدر سرى لم يفصح عنه حتى يمكن التأكيد من جديته ومن ثم يتعين طرحها جانبًا وفي النهاية فإن المشرع لو قصد إلى ذلك وهدف إلى تأييم وجود شجيرات التبغ في أرض الحائز للأرض الزراعية أو المالك لها لنص على ذلك صراحة كما فعل في باقي الفقرات وفي المادة الثانية إذ عاقب مجرد الحائز للتبغ المغشوش أو لبذورها أو نقلها كما في حيازة هذه البذور أو التبغ المغشوش من لا يمكن السيطرة الفعلية الكاملة عليها أما الحائز للأرض الزراعية فإنه يصعب تصور أن حيازته تكون كاملة ويكون في مقدوره أن يمنع أي شخص مار بأرضه أن يلقى فيها في غفلة منه بعض بذور التبغ وسط زراعته فتنبت شجيرات دخان دون علم منه فيستحق العقاب ومن ثم فإن الواقعة على النحو المتقدم تكون قد فقدت أحد أركانها ويتعين براءة المتهم". لما كان ذلك، وكانت المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتنظيم صناعة الدخان وتجارته قد نصت على معاقبة كل صانع أو تاجر أو صاحب حانوت أو مخزن يحوز دخانًا مغشوشًا بالعقوبات المقررة في المادة الخامسة ثم نصت المادة السابعة من ذات القانون على أنه لا عقاب على من لم يكن صانعًا وأحرز دخانًا مغشوشًا أو مخلوطًا إذا أثبت حسن نيته، وإذ صدر القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ، عدلت المادة الثانية منه الحالات التي تعتبر تهريبًا وأولاهها "استنابات التبغ وزراعته محليًا". كما تضمنت الفقرة الثالثة من ذات المادة حالة غش التبغ أو تداوله أو حيازته أو نقله أو خلطه على غير ما يسمح به القانون وهذه الحالة الأخيرة تشابه تلك المنصوص عليها في المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣. لما كان ذلك، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الشارع بنص المادة السابعة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٣ قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع وأنشأنوعًا من المسؤولية الفرضية مبنية على افتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعًا، فلا يستطيع هذا دفع مسؤوليته في حالة

ثبوت الغش أو الخلل إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلي على ما يصنعه .
 والقاعدة أن المسؤولية الفرضية تقوم على الدوام ما لم يدحضها سبب من أسباب
 الإباحة أو موانع العقاب أو المسؤولية . والأصل أن القصد الجنائي من أركان
 الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا . ولا يصح القول بالمسؤولية الفرضية إلا إذا
 نص عليها الشارع صراحة ، أو كان استخلاصها سائفا عن طريق استقراء
 نصوص القانون وتفسيرها بما يتفق وصحيح القواعد والأصول المقررة
 في هذا الشأن إذ من المقرر في التشريعات الجنائية الحديثة أن الإنسان
 لا يسأل بصفته فاعلا أو شريكا إلا عما يكون للنشاط دخل
 في وقوعه من الأعمال التي نص القانون على تجريمها سواء أكان
 ذلك بالقيام بالفعل أو الامتناع الذي يجرمه القانون ولا مجال
 للمسؤولية المفترضة في العقاب إلا امتثناء وفي الحدود التي نص عليها القانون ،
 ويجب التحرز في تفسير القوانين الجزائية والالتزام جانب الدقة في ذلك وعدم
 تحميل عباراتها فوق ما تحتمل ، وأنه وإن كان الشارع قد جعل مجرد إحراز الدخان
 المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها في حق الصناع فائسأ في حقه نوما
 من المسؤولية الفرضية ، إلا أن القول بهذه المسؤولية لا ينسحب على حالة استنبات
 التبغ أو زراعته محليا التي هدها الشارع تهريبا بمقتضى الفقرة الأولى من المادة
 الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، ذلك لأن نصوص هذا القانون لم يرد
 فيها ما يفيد الخروج من الأحكام العامة في المسؤولية الجنائية باعتناق نظرية
 المسؤولية المفترضة في حق من يستنبت التبغ أو يزرعه محليا ، ولو شاء أن يقيمها
 لنص على ذلك كما هو الحال في المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣
 بتنظيم صناعة الدخان وتجارته . ولا يقدح في ذلك ورود حالة إحراز الدخان
 المخلوط أو المغشوش ضمن أحوال التهريب في المادة الثانية من القانون رقم ٩٢
 لسنة ١٩٦٤ ، ذلك لأن القول بالمسؤولية الفرضية باللمسة للصانع في هذه الحالة
 لا يستند إلى هذا القانون الأخير وإنما يجد أساسه في المادة السابعة من القانون
 رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ يؤكد هذا النظر نص عبارة الشارع التي وردت في الفقرة
 الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ إذا اعتبر تهريبا استنبات
 التبغ أو زراعته محليا والمفهوم اللغوي لهذه العبارة أن تبغ الإرادة إلى إحداث
 الزرع . ويبين مما تقدم أن جريمة استنبات التبغ أو زراعته جريمة عمدية يتحقق

القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهي عنه بالصورة التي حددها القانون واتجاه إرادته إلى استنبات التبغ أو زراعته وعلمه بأنه يحدثه بغير حق . لما كان ذلك ، فإن ما نقول به الطاعة من افتراض المسؤولية في حالة استنبات التبغ أو زراعته يكون غير صديد ولا أساس له في صحيح القانون وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن الوجه الأول يكون على غير أساس ويتمين رفضه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانوناً أن توافر ركن القصد الجنائي مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليماً مستمداً من أوراق الدعوى وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة — في حدود ما هو مقرر لها من حق في وزن عناصر الدعوى وأدلتها — قد أخذت بدفاع المطعون ضده من انتفاء القصد الجنائي لديه ، وكان ما دلل به الحكم في شأن عدم توافر القصد الجنائي لدى المطعون ضده على النحو الذي تقدم بيانه هو تدليل مائع يستقيم به قضاؤه إذ أن تحريات الشرطة لا تصلح وحدها لأن تكون دليلاً أساسياً على قيام القصد الجنائي في حق المطعون ضده ولأن من سلطة محكمة الموضوع أن تأخذ من أي بينة أو قرينة ترتاح إليها دليلاً لحكمها . لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص لا يمدو أن يكون مجرد جدل موضوعي ويكون الطعن برمته على غير أساس متعين الرفض موضوعاً .

جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود العمرأوى ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم الديوانى ،
ومحمد السهد الرفاعى ، ومصطفى الأسبوطى ، ومحمد ماهر حسن .

(١٤١)

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤ القضائية

(١) دخان . تهريب جمركى . رسوم جمركية . تعويض .

على المحكمة عند قضائها بالتعويض إعمالاً للسادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤
أن تحدد كمية الدخان المهربة مقدرة بالكيلوجرامات وإلا كان حكمها ميباً .

(ب) نيابة عامة . ” القيود التى ترد على حقها فى رفع الدعوى الجنائية “ .
دعوى جنائية . ” تحريكها “ . دخان . تهريب جمركى .

عدم جواز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات فى الجرائم المنصوص عليها
فى القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينيبه .
وجوب أن يكون هذا الطلب ثابتاً بالكتابة . عدم استلزام الشارع شكلاً معيناً
فى الكتابة ، أو طريقاً معيناً لتقديم الطلب .

(ج) حكم . ” تسييبه “ . تسييب غير معيب “ . إثبات . ” إثبات بوجه هام “ .

عدم رسم القانون شكلاً خاصاً بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
والظروف التى وقعت فيها .

(د) حكم . ” تسييبه “ . بيانات التسييب “ . دخان . تهريب جمركى .

إشارة الحكم الابتدائى إلى مواد العقاب . إحالة الحكم المطعون فيه إلى الحكم
الابتدائى وأخذه بأسمايه . كفاية ذلك بياناً لمواد القانون التى دان الطاعن
بمقتضاها .

(هـ) إثبات . " إثبات بوجه عام " . " اعتراف " . حكم . " تسليبه .
تسليب غير معيب " .

للحكمة تجزئة أى دليل ولو كان اعترافا والأخذ منه بما تظنن إليه واطراح سواه .

(و ، ز) حكم . " تسليبه . تسليب غير معيب " . دفاع . " الإخلال بحق
الدفاع . ما لا يوفره " .

(و) النعى على المحكمة عدم استجابتها لطلب أو تحقيق دفاع لم يطرح عليها .
غير جائز .

(ز) اطمئنان المحكمة إلى أن العينة المضبوطة هي التي صار تحليلها وإلى النتيجة
التي انتهى إليها التعليل . لا تريب عليها إن هي نضت في الدعوى بناء
على ذلك .

١ — نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على أنه : " يحكم
بتعويض قدره عشرون جنيها عن كل كيلو جرام أو جزء منه من التبغ الجاف
أو متبجاته ، ويجوز مضاعفة التعويض في حالة العود " وهو ما يقتضى من المحكمة
عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهربة مقدرة بالكيلوجرامات
حتى يبين مطابقة التعويض لأحكام القانون وإلا كان حكمها معيبا بما يستوجب
نقضه .

٢ — تنص المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على أنه :
" لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص
عليها في القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينييه " . والبين منها
أن الشارع يشترط أن يكون الطلب ثابتا بالكتابة التي «لا تستلزم شكلا معينا
مضى صدورها من الشخص المختص وهو وزير الخزانة أو من ينييه لذلك ،
كما أن الشارع لم يرسم طريقا لتقديم الطلب . فمضى صدر الطلب ممن يملكه قانونا
حق النيابة العامة اتخاذ الإجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها .
ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن مذكر جمر ك بور سعيد
قد أصدر هذا الطلب المكتوب باتخاذ الإجراءات ورفع الدعوى الجنائية ،

وكان مدير جمر ك بور سعيد يملك إصدار هذا الطلب بناء على القرار الوزاري رقم ١٣ لسنة ١٩٦٥ الذي فوضه في ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في صدور الطلب كما عبرت عنه المادة ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن الجريمة ذاتها التي أسندت إليه ، فإن ما يثيره من بطلان الإجراءات يكون على غير أساس متعينا رفضه .

٣ — من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، متى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون .

٤ — متى كان الحكم الابتدائي قد أشار إلى مواد الاتهام ومن بينها المادتان ٢ ، ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، وكانت المادة الأولى منها قد اقتضت على بيان أركان الجريمة ونصت الثانية على وجوب العقاب عليها وانتهى الحكم إلى معاقبة الطاعن طبقا لها ، وكانت إحالة الحكم المطعون فيه إلى الحكم الابتدائي وأخذه بأسبابه تشمل فيما تشمله مادة العقاب فإن ذلك يكفي بيانا لمواد القانون التي دان الطاعن بمقتضاها .

٥ — للمحكمة أن تجزئ أي دليل يطرح عليها ولو كان اعترافا وتأخذ منه بما تظمن إليه وتطرح سواه .

٦ — لا يجوز للطاعن أن ينعى على المحكمة عدم استجابتها لطلب أو تحقيقها دفاعا لم يطرحه عليها .

٧ — متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هي التي صار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل فلا ثريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن مع آخر بأنهما في يوم ٨ يوليو بأنهما سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم أول المنصورة : حازا أدخنة مهربة من الرسوم الجمركية على النحو المبين بالمحضر. وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٤ من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ و ١ و ٢ و ٤ و ٥ و ١٠ و ١٢ من القرار رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ و ٣ من القانون رقم ٨٧ سنة ١٩٤٨ و ٢/٢، ٣، ٤، ٥ و ٢/٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤. ومحكمة قسم أول المنصورة الجزئية قضت في الدعوى حضوريا اعتباريا للأول وحضوريا للثاني عملا بمواد الاتهام براءة المتهم الأول مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية بالنسبة له وبتفريم المتهم الثاني مائة جنيه وبإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدني بصفته مبلغ ١٤٦ ج و ٤٠٠ م والمصروفات المدنية . فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة حيازة أدخنة مهربة من الرسوم الجمركية قد شابه البطلان والقصور في التسييب والخطأ في الإسناد والإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه لم يبين واقعة الدعوى وخلا من ذكر مادة العقاب وأسند إلى الطاعن — على خلاف الثابت بالأوراق — اعترافا بمحضر ضبط الواقعة ، ولم يستجب إلى طلبه إعادة تحليل العينة المحفوظة بإدارة الإنتاج هذا إلى أنه لم يشرف في مدوناته إلى أن الدعوى الجنائية رفعت بناء على طلب مكتوب ممن يملكه كما أنه لم يبين كمية الدخان المهربة وهي الأساس الذي ينشأ عليه القضاء بالتعويض .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أن ما أثبتته في مدوناته كاف لتفهم واقعة الدعوى وظروفها — حسبما تبينتها المحكمة — وتتوافق به كافة الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها .

وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فتمت كان مجموع ما أورده الحكم — كما هو الحال في الدعوى المطروحة كافياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة ، كان ذلك محققاً لحكم القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي قد أشار إلى مواد الاتهام ومن بينها المادتان ٢ ، ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، وكانت المادة الأولى منها قد اقتضت على بيان أركان الجريمة ، ونصت الثانية على وجوب العقاب عليها ، وانتهى الحكم إلى معاقبة الطاعن طرماً لها وكانت إحالة الحكم المطعون فيه على الحكم الابتدائي وأخذ به بأسبابه تشمل فيما تشمله مادة العقاب ، كان ذلك يكفي بياناً لمواد القانون التي دان الطاعن بمقتضاها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينوبه " . والبرهان منها أن الشارع يشترط أن يكون الطلب ثابتاً بالكتابة التي لا تستلزم شكلاً معيناً سوى صدورهما من الشخص المختص وهو وزير الخزانة أو من ينوبه لذلك ، كما أن الشارع لم يرسم طريقاً لتقديم الطلب . فتمت صدر الطلب ممن يملكه قانوناً حق النيابة العامة اتخاذ الإجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن مدير جرك بور سعيد قد أصدر هذا الطلب المكتوب باتخاذ الإجراءات ورفع الدعوى الجنائية . وكان مدير جرك بور سعيد يملك إصدار هذا الطلب بناء على القرار الوزاري رقم ١٣ لسنة ١٩٦٥ الذي فوضه في ذلك . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في صدور الطلب كما هربت منه المادة ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن الجزئية ذاتها التي أسندت إليه ، فإن ما يثيره من بطلان الإجراءات يكون على غير أساس متعينا ورفضه . لما كان ذلك ، وكان لم يثبت من مراجعة محاضر الجلسات أن الطاعن طلب من محكمة ثاني درجة تحقيق شيء مما أشار إليه الوجه الأخير من طعنه فلا يجوز له من بعد أن ينهى عليها عدم استجابتها لطلب أو تحقيقها دفاعاً لم يطرحه عليها . وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هي التي صار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهت إليها التحليل ، فلا تريب عليها

إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي أنه أثبت في مدوناته "إنه بتاريخ ٨ يوليو ١٩٦٥ أخذت باكوات دخان معسل من محل بقالة المتهم الأول بعضها إنتاج مؤسسة الدقهلية للدخان والبعض الآخر ماركة الجمل إنتاج المتهم الثاني - الطاعن - وقد وردت نتيجة تحليل العينة الأولى بأنها مطابقة ووردت نتيجة تحليل العينة الثانية تفيد أن العينة تحتوي على كمية من الدخان الطرابلسي . وبمواجهة المتهم الأول بذلك قرر بأن المتهم الثاني - الطاعن - هو المسؤول بحيث أن الدخان من إنتاج مصنعه وبمواجهة الطاعن بنتيجة التحليل قرر أن باكوات الدخان المعسل من إنتاج مصنعه وأنه يشك في نتيجة التحليل ، وبعد أن بين الحكم واقعة الدعوى على النحو السالف بيانه أورد الأدلة التي استخلصت منها المحكمة وقوع الجريمة منه وهي أدلة مستمدة من محضر الضبط واعتراف الطاعن بأن الدخان المضبوط من إنتاجه ومن نتيجة التحليل . لما كان ذلك ، وكان للمحكمة أن تجزئ أي دليل يطرح عليها ولو كان اعترافا وتأخذ منه بما تطمئن إليه وتطرح سواء ، فإنه لا يعيب الحكم أن تكون المحكمة قد أطرحت جانبا من اعترافه بعد أن اطمأنت إلى العينة المضبوطة التي صار تحليلها ، فإن ما يشير الطاعن في طعنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ كفايتها للإدانة مما لا شأن لمحكمة النقض به . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ قد نصت على أنه يحكم بتعويض قدره " عشرون جنيها عن كل كيلو جرام أو جزء منه من التبغ الجاف أو منتجاته " ويجوز مضاعفة التعويض في حالة اللعود وهو ما يقتضي من المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهربة مقدرة بالكيلوجرامات حتى يبين مطابقة التعويض لأحكام القانون . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قضى بإلزام الطاعن بتعويض قدره ١٤٦,٤٠١ جنيها لمصلحة الجمارك دون أن يبين كمية الدخان المهرب الذي حكم على أساسه بالتعويض ، الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه في شدة الخصاص بالتعويض والإحالة .

جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود المراوى ، وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم الديوانى ،
ومحمد السيد الرفاعى ، ومصطفى الأسيرى ، ومحمد ماهر حسن .

(١٤٢)

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤ القضائية

(١) مأمورو الضبط القضائى . قبض . تفتيش . تلبس . حكم . " تسببه .
تسبيب معيب " . محكمة الموضوع . " سلطتها فى تقدير الدليل " .
مواد مخدرة .

لمأمورو الضبط القضائى حق القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية
على إتهامه فى حالات عددها الشارح حصرا فى المادة ٣٤ . أ . ح ومنها
الجنايات . حقه فى تفتيش الشخص فى هذه الحالة بغير إذن من سلطة التحقيق
وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية متبسا بها . تقدير تلك الدلائل التى توسع له
القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها متروك بداعة لرجل الضبط القضائى تحت رقابة سلطة
التحقيق وإشراف محكمة الموضوع . مثال لتسبيب معيب .

(ب ، ج) حكم . " تسببه . تسبيب غير معيب " . إثبات . " إثبات
بوجه عام " . محكمة الموضوع . " سلطتها فى تقدير الدليل " .
مواد مخدرة .

(ب) للحكمة التعويل فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريرات الشرطة
باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . لها تجزئة هذه التحريات
والأخذ منها بما تظمن إليه وأطراح ما عداها . لها أن ترى
فى تحريات الشرطة ما يفسد الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها
بأن إحراز المتهم للخدر كان بقصد الاتجار أو بقصد التماطى
والاستعمال الشخصى .

(ج) إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية . إستقلال قاضي الموضوع
بالفصل فيها .

١ - لمأمور الضبط القضائي وفقا للسادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية
أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه في حالات
مدها الشارع حصرا في هذه المادة ومنها الجنائيات ، وأن يفتشه في هذه
الحالة بغير إذن من سلطة التحقيق طبقا للسادة ٤٦ منه وبغير حاجة إلى أن
تكون الجناية متلبسا بها . وتقدير هذه الدلائل التي تسوغ لمأمور الضبط
القضائي القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي
على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
ولما كان الحكم المطعون فيه اقتصر على القول بعدم قيام حالة التلبس دون
أن يعرض بالبحث لتوافر الدلائل الكافية على الإتهام أو عدم توافرها ويقول
كلمته فيها ، إذ لو توافرت يكون لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم
وتفتشه بغير حاجة إلى قيام حالة التلبس . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه
قد ران عليه القصور الذي حجب عن فحص موضوع الدعوى والأدلة
القائمة فيها .

٢ - من المقرر أن للحكمة أن تعمل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريرات
الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها في سبيل ذلك أن تجزئ هذه
التحريرات فتأخذ منها ما تطمنن إليها مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما هداه .
ومن سلطتها التقديرية أيضا أن ترى في تحريرات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش
ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو بقصد
التعاطي والامتعالم الشخصي متى بنت ذلك على اعتبارات سائفة .

٣ - من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الإتجار هو واقعة مادية يستقل
قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما يقيمها على ما ينتجها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٨ بدائر شبرا الخيمة محافظة القليوبية : أحرضا بقصد الاتجار بجواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للمواد الموضحة بتفسير الإتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بنها قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق : (أولا) بمعاقة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتغريمه خمسمائة جنيه (ثانيا) ببراءة المتهم الثاني مما أسند إليه (ثالثا) بمصادرة الجوهر المخدر المضبوط . قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ نفي عن المطعون ضده الأول قصد الاتجار في الجوهر المخدر الذي ضبط تأسيما على ما ذكره من خلو الأوراق من دليل على قيام هذا القصد قد شابه فساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون إذ أن الحكم المطعون فيه قد سلم بصحة التحريات التي تضمنت أنه يتجر في المواد المخدرة كما أن الكمية التي ضبطت معه والمطعون ضده الثاني تؤيد هذه التحريات بما لا تؤدي عقلا ومنطقا إلى ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من نفي قصد الاتجار عنه . كما أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده الثاني لاستنادا إلى بطلان القبض عليه وتفتيشه لإنتفاء حالة التلبس يكون قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن التلبس صفة تلحق بالجريمة لا بشخص مرتكبها وقد كانت الجريمة في حالة تلبس بالنسبة للمطعون ضده الأول الذي كان يرافقه وإذا حاول الفرار عند القبض على زميله المطعون ضده الأول فإن ذلك يبيح لرجل الضبط القضائي القبض عليه وتفتيشه طبقا للسنتين ١/٣٤ ، ١/٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية لتوافر الدلائل الكافية على إتهامه بجناية إحراز مخدر مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه بالنسبة للطعن المقدم ضد المطعون ضده الأول فإنه من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما يقيمها على ما ينتجها. ولما كان الحكم المطعون فيه قد نفى عنه هذا القصد بقوله "من حيث إنه لا دليل من أوراق الدعوى على أن إحراز المتهم لما ضبط من مخدر إنما كان بقصد الاتجار والتعاطي والاستعمال الشخصي وكانت ضالة كمية المخدرات أو كبرها هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة ما دامت قد اقتنعت للأسباب التي تبنتها في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى التي لا تخرج من الافتضاء العقل والمنطق كما أنه من المقرر أيضا أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة بإعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها في سبيل ذلك أن تهزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تطمئن إليها مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه ، ومن سلطتها التقديرية أيضا أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي متى بنت ذلك على اعتبارات سائغة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه في مجال الرد على الدفع ببطلان إذن النيابة بالتفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها قد أظهر اطمئنانه إليها ولكنه لم يرفها وفي أقوال الضابط ههريها ما يقنعه بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار وهو أمر واضح إذ ذكر الحكم في بيانه لواقعة الدعوى بالنسبة للمطعون ضده الأول وفي سرده لأدلة الإدانة بقوله إن تحريات الرائد سعد أحمد سلام رئيس قسم مكافحة المخدرات دلته على أن هذا المتهم يحوز جواهر مخدرة ولم يقل الحكم أن هذه التحريات دلت على أن المتهم يتجر في هذه المواد . لما كان ذلك ، فإن هذا الطعن يكون على غير أساس بالنسبة للمطعون ضده الأول ويتعين رفضه موضوعا .

وحيث إنه بالنسبة للطعن المقدم من النيابة العامة بالنسبة للمطعون ضده الثاني ، فإن الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المطعون ضده الثاني على سند من قوله إن فرار المتهم الثاني ومحاولته الهرب بعد القبض على رفيقه المتهم الأول لا يعد وحده من قبيل المظاهر الخارجية المنبهة بذاتها عن وقوع جريمة ولا يكفي هذا

التصرف وحده من جانب المتهم الثاني لوجود حالة التلبس التي تبيح القبض عليه وتفتيشه ومن ثم يكون القبض على هذا المتهم وما تبع ذلك من تفتيش إجراء باطل وينعدم بالتالي دليل الإجراء المستمد منها ومن ثم يتعين براءة هذا المتهم مما أسند إليه . ومفاد ما تقدم أن المحكمة عولت في حكمها براءة المطعون ضده الثاني على بطلان التفتيش لعدم توافر حالة التلبس . لما كان ذلك ، وكان لمأمور الضبط القضائي وفقاً للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه في حالات حددها الشارع حصراً في هذه المادة ومنها الجنابات وأن تفتيشه في هذه الحالة بغير إذن من سلطة التحقيق طبقاً للمادة ٤٦ منه وبغير حاجة إلى أن تكون الجنابة متلبساً بها ، وأن تقدير هذه الدلائل التي تسوغ لمأمور الضبط القضائي القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداية لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . ولما كان الحكم المطعون فيه اقتصر على القول بعدم قيام حالة التلبس دون أن يعرض بالبحث لتوافر الدلائل الكافية على الإتهام أو عدم توافرها ويقول كلمته فيها إذ لو توافرت يكون لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه بغير حاجة إلى قيام حالة التلبس . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد زان عليه للقصور الذي حجب عنه فحص موضوع الدعوى والأدلة القائمة فيما بالنسبة لهذا المطعون ضده مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للمطعون ضده الثاني وحده والإحالة .

جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد العمراوى ، ومضوية المادة المشار إليها : إبراهيم الديوان ،
ومحمد السيد الرفاعى ، ومصطفى الأسيوطى ، ومحمد ماهر حسن .

(١٤٣)

الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٤٠ القضائية :

بناء . تقسيم . جريمة . " أركانها " . عقوبة . " العقوبة التكميلية " .
إثبات . " شهادة " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . قانون .
" تفسيره " .

إقامة البناء على قطعة أرض واقعة على حافة الطريق العام . افتراض الشارع أن المرافق العامة المفروض على المقسم إنشاؤها . مرجودة فعلا . تسليم النيابة في طعنها أن مهندس التنظيم شهد إقامة البناء على قطعة أرض تقع على حافة الطريق العام . صحة القضاء بإلغاء عقوبة الإزالة في هذه الحالة .

لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فى شأن تقسيم الأراضى المعدة للبناء تنص على أنه " فى تطبيق أحكام هذا القانون تطابق كلمة " تقسيم " على كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع ، بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو التأجير أو التحجير لإقامة مبان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق عام " وكانت الطاعة " النيابة العامة " تسلم بأسباب الطعن أن أوراق الدعوى اشتملت على أن البناء أقيم على قطعة أرض واقعة على حافة الطريق العام طبقا لما شهد به مهندس التنظيم بحضور جلسة المحاكمة فإنه يفترض أن المرافق العامة التى فرض القانون على المقسم إنشاؤها ، موجودة فعلا ، وهو ما أكدته المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور ، تعليقا على المادة صالفة الذكر ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء عقوبة الإزالة يكون سليما فى النتيجة التى خلص إليها وأصاب جميع القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها في يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم شبين الكوم محافظة المنوفية . (أولا) أنشأت تقسيما قبل الحصول على موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم (ثانيا) أقامت بناء على أرض تقسيم قبل صدور مرسوم الموافقة على التقسيم (ثالثا) أقامت بناء على أرض مقسمة قبل تزويدها بالموافق العامة (رابعا) أقامت بناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . وطلبت عقابها بالمواد ٢/١ و ١٠ و ١٣ و ١٤ و ٢٠ و ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ و ١ و ٢ و ٣ و ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ . ومحكمة بندر شبين الكوم الجزئية قضت في الدعوى غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهمة خمسة جنحيات وضعف رسوم الترخيص والهدم مما أهدم إليها . فعارضت وقضى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنفت المحكوم عليها الحكم . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الاستئناف حضوريا . بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء عقوبة الهدم وتأنيده فيما هذا فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه قد شابه قصور في التسييب حين قضى بإلغاء عقوبة الإزالة المحكوم بها من محكمة أول درجة في تهمة إقامة بناء على أرض غير مقسمة دون أن يستظهر في مدوناته أن المبانى واقعة على طريق عام ، ولا يرفع عنه هذا العوار ما شهد به مهندس التنظيم بحضور جلسة المحاكمة من أن المبنى يطل على طريق قائم ومطروق ما دام الحكم مكنت من ذكر هذه الواقعة بما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء تنص على أنه "في تطبيق أحكام هذا القانون

تطلق كلمة (تقسيم) على كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للبادلة أو للتأجير أو للتحكير لإقامة مهان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق عام " لما كان ذلك ، وكانت الطاعة تسلم بأسباب الطعن أن أوراق الدعوى إشتتت على أن البناء أقيم على قطعة أرض واقعة على حافة الطريق العام طبقا لما شهد به مهندس التنظيم بمحضر جلسة المحاكمة مما يفترض معه أن المرافق العامة التي فرض القانون على المقسم لإنشاؤها موجودة فعلا وهو ما أكدته المذكرة الإيضاحية للقانون تعليقا على المسألة سالفة الذكر ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء حقوبة الإزالة يكون ملما في النتيجة التي خلص إليها وأصاب صحيح القانون ويكون ما تنعاه الطاعة ولا جدوى منه مما يتعين معه رفض الطعن موضوعا .

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٧٠

رئاسة السيد المستشار / نصر الدين مزام ، ومضوية المادة المستشارين : سعد الدين
عطية ، وأفور خلف ، ومحمد عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٤٤)

الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٩ القضائية

تبديد . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . حكم . " تسببه .
تسبب معيب " . مسئولية جنائية .

مثال لإخلال بدفاع جوهرى تنفى به المسئولية الجنائية في جريمة تبديد .

متى كان الثابت أن المحكمة قد دانت الطامن في جريمة التبديد استنادا
إلى ما أثبتته المحضر في محضرة من عدم وجود الأشياء المحجوز عليها التي كان
يراد تسليمها إلى المتهم الأول رئيس مجلس إدارة الشركة الحديد — والذي عين
حارما بدلا من الطامن — وذلك دون أن تبحث المحكمة دفاع الطامن بوجود
المحجوزات بالشركة التي كان يديرها قبل تأميمها وتستظهر ما إذا كان هذا
الدفاع صحيحا أم غير صحيح رغم جوهريته ، إذ من شأنه لو صح أن يؤثر في مسئولية
الطامن ويغير وجه الرأي الذي انتهت إليه المحكمة ، فإنها تكون قد أخلت بحق
الطامن في الدفاع مما يجعل حكمها المطعون فيه معيبا بما يستوجب نقضه
والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامن وأحر بأنهما في يوم ١٩٦٦/٢/٢٣ بدائرة قسم
قصر النيل : بددا الأشياء المبينة بالمحضر والمحجوز عليها قضائيا لصالح زكي

أحمد بشير والتي لم تسلم إليهما إلا بصفتهم حارسين لتقديهما في اليوم المحدد للبيع فاختلفا كل منهما لنفسه لإضراراً بالمجنى عليه . وطلبت عقابهما بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنياً قبل المتهمين بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة قصر النيل الجزئية قضت حضورياً للأول وحضورياً اعتبارياً للثاني عملاً بما دلت الاتهام بالنسبة إلى المتهم الثاني (أولاً) ببراءة المتهم الأول مما نسب إليه (ثانياً) بحبس المتهم الثاني شهرين مع الشغل وكفالة عشرين جنياً لوقف التنفيذ (ثالثاً) إلزامه بأن يؤدي الدعي بالحق المدني مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف كل من المحكوم عليه والنيابة والمدعي بالحق المدني هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابياً للأول وحضورياً للثاني بقبول الاستئنافات شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المدعي بالحق المدني بالمصاريف المدنية من الدرجة الثانية . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاضد الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة اختلاس أشياء محجوز عليها قد شابه إخلال بحق الدفاع ذلك بأن دفاع الطاعن أمام المحكمة قام على عدم تبديده للمحجوزات ووجودها بالشركة العربية للقاولات التي كان يقوم على إدارتها قبل تأميمها والحائزة أصلاً لتلك المحجوزات حسباً هو ثابت بدفاتر الشركة إلا أن الحكم لم يخص هذا الدفاع أو يعرض له بما يفنده مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يطله ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعن أنكر التهمة ونفى استلامه الأشياء المحجوز عليها وأن المجنى عليه قرر أن هذه الأشياء كانت وقت الحجز في حيازة الشركة التي تدعى ملكيتها حسباً هو ثابت بالمستندات المقدمة منه كما قرر أن الطاعن تعين حارساً

على المحجوزات بصفته مديرا سابقا لتلك الشركة كما يبين من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بذكرته المقدمة منه بـ ١٩٦٨/٢/٢٩ أنه لم يختلس المحجوزات وأنها موجودة بالشركة ومثبتة بدفاترها وأنه بعد تأميم الشركة وتعيين المتهم الأول حارسا على المحجوزات بصفته رئيس مجلس إدارة الشركة الحديد وزوال صفة الطاعن كمدير سابق لها فأتت يده بالنسبة لتلك المحجوزات . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن استنادا إلى ما هو ثابت بالمحضر المحرر في ١٠ من يناير سنة ١٩٦٦ من عدم وجود الأشياء المحجوز عليها التي كان يراد تسليمها إلى المتهم الأول رئيس مجلس إدارة الشركة الحديد والذي عين حارسا بدلا من الطاعن وذلك دون أن تبحث المحكمة دفاع الطاعن بوجود المحجوزات بالشركة التي كان يديرها قبل تأميمها وتستظهر ما إذا كان هذا الدفاع صحيحا أو غير صحيح رغم جوهريته إذ من شأنه لو صح أن يؤثر في مسئولية الطاعن ويغير وجه الرأي الذي انتهت إليه المحكمة فإنها تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يجعل حكمها المظنون فيه . مما يستوجب نقضه والإحالة وذلك بذير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد / المستشار نصر الدين هزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطية ،
وأفوخ خلف ، ومحمود عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٤٥)

الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤ القضائية

حكم . "بياناته . بيانات التسييب . تسييب معيب" . تبديد . بطلان .

حكم الإدانة . بيانات تسييب ؟ وجوب إشارته إلى نص القانون الذي حكم بموجبه . مثال
تسييب معيب .

أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وأن يشير الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته شرعية الجرائم والعقاب وإلا كان الحكم قاصرا وباطلا . فإذا كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان وإثبات وقوع جريمة التبديد المسندة إلى الطاعن على القول : "وحيث إن النيابة أقامت الدعوى الجنائية قبل المتهم بالقيود والوصف المعروضين وطلبت عقابه طبقا لمواد الاتهام . وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم من التحقيقات فمن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام" . دون أن يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة أو يورد مؤدى أقوال المجنى عليه شاهد الواقعة أو الأدلة التي استخلص منها ثبوت الواقعة أو نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن ، فإن الحكم يكون مشوبا بعييب القصور في التسييب والبطلان .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٧/٣/١٩٦٧ بدائرة قسم الوايل :
 بدد التلاجة الكهربائية الميينة الوصف والقيمة بالمحضر والتي لم تسلم إليه إلا على
 سبيل الوكالة لإصلاحها فاختلفت بينهما لنفسه بذية تملكها بطريق الغش لإضرارها
 بالمحني عليه . وطلبت معاقبته بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة الوايل
 الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل
 وكفالة ٢٠٠ قرش ، فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن .
 فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية —
 قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المستأنف .
 فعارض المحكوم عليه وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد
 الحكم الغيابي المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث
 سنوات تبدأ من تاريخ الحكم . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
 النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تبديد
 قد شابه القصور والبطلان ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم
 المطعون فيه لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها
 وأغفل الإشارة إلى نص القانون الذي حكم بموجبه .

وحيث إن القانون أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة
 المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة
 التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح
 وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وأن يشير الحكم إلى نص القانون الذي حكم
 بموجبه وهو بيان جوهري اقتضته شرعية الجرائم والعقاب وإلا كان الحكم قاصرا
 وباطلا . فإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر
 في بيان وإثبات وقوع جريمة التبديد المصنفة إلى الطاعن على القول : "وحيث

إن النيابة أقامت الدعوى الجنائية قبل المتهمة بالقيء والوصف المعروضين وطلبت عقابه طبقاً لمواد الاتهام . وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهمة من التحقيقات فمن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام " دون أن يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة أو يورد مؤدى أقوال المحقق عليه شاهد الواقعة أو الأدلة التي استخلص منها ثبوت الواقعة أو نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن فإن الحكم يكون مشوباً بغيب القصور في التسييب والبطلان . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٧٠

بمناقشة السيد المستشار / نصر الدين حزام ، وعضوية السادة المستشارين :
سعد الدين عطية ، وأنور خلف ، وعمود عطية ، ودكتور أحمد إبراهيم .

(١٤٦)

الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٤ القضائية :

(أ ، ب ، ج) إثبات . " بوجه عام " . " شهادة " . حكم . " بيانات
للتسبيب " . " تسببه " . تسبب معيب " . ضرب .
(أ) بيانات حكم الإدانة ؟

(ب) متى يكون الحكم مشوباً بالإجحال والإيهام ؟

(ج) إدانة الطاعن استناداً إلى أقوال الشهود . رغم عدم تحديد
لشخص المعنى . قصور .

١ — استقر قضاء النقض على أن حكم الإدانة يجب أن يشمل على بيان
الواقعة المستوجبة للعقوبة ، بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي
وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم .

٢ — من المقرر أنه ينبغي ألا يكون الحكم مشوباً بالإجحال أو إيهام مما
يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من فساد في التطبيق القانوني على واقعة
الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجملة أو غامضة فيما أثبتته
أو نفته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها
أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة ، أو كانت متصلة بعناصر الإدانة
على وجه العموم ، أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينشأ عن اختلال
فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة ، مما لا يمكن
معه استخلاص مقوماته سواء مما يتعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق
القانوني ، ويعجز بالتالي محكمة النقض عن إعمال رقابتها على الوجه
الصحيح .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد ساءل الطاعن الأول عن جريمة الضرب العمد المنطبق على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات مستندا إلى أقوال شهود الإثبات ، وكانت المحكمة قد حصلت أقوالهم — في خصوص تعيين أشخاص المعتدين على المجنى عليه — بما مفاده أن المعتدين كانوا ثلاثة أشخاص مجهلين في قول البعض وأنهم كانوا أربعة أو خمسة أو ستة في قول البعض الآخر وكان الحكم لم يفصح كيف انتهى إلى أن الطاعن الأول كان من بين أولئك المعتدين ، حال أن أحدا من الشهود لم يحدده بأسمه أو يتعرف عليه فيما بعد ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالغموض والإبهام والقصور مما يعيبه ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٩٦٣/٣/٣٠ بدائرة ... قسم الساحل روض الفرج محافظة القاهرة : المتهمون جميعا : ضربوا على أحمد خزال عمدا فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدوا من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته . المتهم الأول (أولا) بصفته موظفا عموميا وعريف بمكتب حماية الآداب بمديرية أمن القاهرة ارتكب تزويرا في ورقة أميرية هي محضر اللجنة رقم ٣٤٨ سنة ١٩٦٣ مستعجل روض الفرج حال تحريرها المختص بوظيفته بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت بها على خلاف الحقيقة ضبطه للمجنى عليه آنف الذكر متلبسا بارتكاب جنحة تسول أمام المدرسة التوفيقية بدائرة قسم روض الفرج حالة كون الضبط قد تم بالمظلات بدائرة قسم الساحل (ثانيا) استعمل المحرر المزور سالف الذكر بأن قدمه لقسم شرطة روض الفرج لقيده جنحة مستعجلة ضد المجنى عليه سالف الذكر مع علمه بتزويره . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢١٣ و ٢١٤ و ١/٢٣٦ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وادعت حديله على يوسف مدنيا قبل المتهمين متضامين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين جميعا والمواد ٢١٣ و ٢١٤ و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول (أولا) بمعاقبة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل مدة ستة أشهر عن تهمة ضرب المجنى عليه (ثانيا) معاقبة المتهم الأول أيضا بالحبس مع الشغل مدة ستة أشهر عن تهمة التزوير والاستعمال (ثالثا) في الدعوى المدنية بالزام المتهمين بالتضامن بأن يدفعوا إلى المدعية بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سهيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه في جريمة الضرب قد شابه القصور في التسبب ، ذلك بأنه انتهى في قضائه إلى مساءلة جميع أفراد فرقة مكافحة التسول وعددهم ستة — من بينهم الطاعن — عن الجريمة المذكورة ، مع أن ما حصله الحكم من أقوال شهود الإثبات حدد عدد المعتدين بما يتراوح بين ثلاثة وخمسة أشخاص فقط ولم يتعرف أى منهم على الطاعن الأول بالذات من بين أولئك المعتدين .

وحيث إنه لما كان قضاء محكمة النقض مستقرا على أن الحكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وكان من المقرر أنه ينبغي ألا يكون الحكم مشوبا بلإجمال أو إيهام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من فساد في التطبيق القانوني على الواقعة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجملة أو غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بهمدد الرد على أوجه الدفاع الهامة أو كانت متصلة بعناصر الإدانة على وجه العموم أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذي يذى عن اختلال فكوته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما لا يمكن معه

استخلاص مقوماته سواء ما يتعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ويعجز بالتالي محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ساءل الطاعن الأول عن جريمة الضرب العمد المنطبقة عليها المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات مستندا إلى أقوال شهود الإثبات ، وكانت المحكمة قد حصلت أقوالهم — في خصوص تعيين أشخاص المعتدين على المجنى عليه — بما مفاده أن المعتدين كانوا ثلاثة أشخاص مجهلين في قول البعض وأنهم كانوا أربعة أو خمسة أو ستة في قول البعض الآخر ، وكان الحكم لم يفسح كيف انتهى إلى أن الطاعن الأول كان من بين أولئك المعتدين حال أن أحدا من الشهود لم يحدده باسمه أو يتعرف عليه فيما بعد . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالغموض والابهام والقصور مما يعيبه بما يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن وذلك بالنسبة إلى الطاعن الأول وإلى باقي المحكوم عليهم الذين لم يقدموا أسبابا لطعنهم لوحدة الواقعة ولا اتصال وجه النعي بهم .

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار/ نصر الدين مزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطية ،
وأفانور خلف ، ومحمود عطية ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٤٧)

للطعن رقم ٢٩ لسنة . ٤ القضائية

- (١ ، ب ، ج) رشوة . جريمة " أركانها " . تفتيش . " إذن التفتيش .
إصداره " . موظفون عموميون . عمل . عقد . تأمين .
شركات عامة . إثبات . " إثبات بوجه عام " . حكم .
" تسببه . تسبب غير معيب " .

(١) اعتبار العاملين بالشركات المؤتممة . في حكم الموظفين أو المستخدمين
العامين . في تطبيق جرائم الباب الثالث والرابع من الكتاب الثاني
من قانون العقوبات . المادتان ١١١/٦ و ١١٩ عقوبات .

قيام علاقة العمل . بتوافر عنصرى التبعية والأجر .
إرتباط المتهم بعلاقة عمل في شركة من الشركات المنصوص عليها
في المادة ١١١/٦ عقوبات . إعتباره في حكم الموظفين العمامين .
في تطبيق أحكام الرشوة . سواء كان عقده محدد المدة أم غير
محددها .

(ب) كفاية كون الموظف أو من في حكمه له نصيب من الاختصاص
يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة .

(ج) طلب الرشوة . يتحقق به قيام جريمة الرشوة .
تسلم الرشوة . واقعة لاحقة لطلبها . الإذن الصادر بضبط المرتضى
عند تسليم الرشوة . هو عن جريمة وقعت من مقررهما . لإذن جريمة مستقبلية .

(د ، هـ ، و) إجراءات . تحقيق . بطلان . " بطلان الإجراءات " .
 دفع . " الدفع ببطلان إجراءات التحقيق " . رقابة
 إدارية . تفتيش . " إذن التفتيش . تنفيذه " . تحقيق .
 تلبس . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . حكم .
 " تسببه . تسبب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن .
 مالا يقبل منها " .

(د) نطاق المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ؟

مدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

(هـ) مدم جواز إثارة أمر بطلان التسجيل الصوري لأول مرة أمام النقض .
 أساس ذلك ؟

(و) كون عضو الرقابة المصاحب للأذن له بالتفتيش . قد اختير بمعرفة رئيسه . لا يعيب
 الإجراءات . الاختيار أمر تنظيمي . لا يخرج فيه على مضمون الإذن بالتفتيش .

١ - رأى المشرع اعتبار العاملين بالشركات المؤممة ، في حكم الموظفين
 أو المستخدمين العاملين في تطبيق الجرائم الواردة بالباين الثالث والرابع
 من الكتاب الثاني من قانون العقوبات - ومن بينها الرشوة - حين أضاف
 بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة
 نصت على أنه يعد في حكم الموظفين للعموميين في تطبيق الجرائم المشار إليها ،
 مستخدموا الشركات التي تساهم الدولة في رأس مالها بنصيب ما بأية صفة
 كانت . وإذا كان ما تقدم ، وكانت العلاقة القانونية التي ربطت بين الطاعن
 وشركة أتوبيس شرق الدلتا فيما أورده الحكم من شروطها ، هي علاقة عمل
 لتوافر خصيصتي التبعية والأجر اللتين تميزان عقد العمل ، فإنه يكون في حكم
 الموظفين العاملين في مجال جريمة الرشوة ، يستوي في هذا الخصوص أن يكون
 عقد العمل محدد المدة أو غير محدد .

٢ - لا يشترط في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف
 أدائها داخلية في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي أن يكون له نصيب فيها يسمح
 بتنفيذ الغرض منها ، وأن يكون من مرض الرشوة قد إلتجر معه على هذا
 الأساس .

٣ - متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن طلب الرشوة حوالى يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٦٧ وهو ما تتوافر به أركان جريمة طلب الرشوة وكانت الإجراءات التالية بما فيها إذن التفتيش تهدف إلى القبض على الطاعن وهو يتسلم الرشوة ، وهى واقعة لاحقة لطلب الرشوة ، فإن القول بأن الإذن بالتفتيش قد صدر عن جريمة رشوة مستقبلية ، يكون بعيدا عن محجة للعصا .

٤ - مفاد نص المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن المشرع تطلب ضمانات خاصة لكل متهم بجناية ، هى وجوب دعوة محاميه إن وجد ، لحضور الاستجواب أو المواجهة ، فيما عدا حالة التلبس وحالة المرحلة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، وذلك تطمينا للمتهم وصونا لحرية الدفاع عن نفسه ، ولتتمكن من دعوة محامى المتهم تحقيقا لهذه الضمانة العامة ، يجب على المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير فى قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن ، أو أن يتولى محاميه هذا الإقرار أو الإعلان . وإذا كان ذلك ، وكان للطاعن لم يعلن اسم محاميه ، فإن الدفع ببطلان استجوابه يكون غير مقبول ، ويكفى فى الرد عليه قول الحكم بأنه ليس فيما اتخذته النيابة العامة من إجراءات فى الدعوى ما يشكل بطلانا مما يشير إليه المتهم ، لأن المحكمة لا تلزم بالرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان .

٥ - من المقرر أن الدفع ببطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة ، لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . وإذا كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان التسجيلين الصوتيين اللذين حول عليهما ضمن ماحول حلبة فى إدانة الطاعن ، فإنه لا يقبل منه أن يشير أمر بطلانهما أمام محكمة النقض .

٦ - لا يعيب الإجراءات أن يكون عضو الرقابة الذى صاحب المأذون بالتفتيش قد اختاره رئيسهما ، لأن ذلك تنظيم إدارى يجرى وفقا لظروف العمل فى الإدارة ولا يعد خروجا على ما تضمنه الإذن بأنه صدر للمأذون له ومن يرى مصاحبتهم من السادة أعضاء الرقابة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في الفترة من منتصف فبراير إلى ١٣ أبريل سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة بصفته موظفا عموميا (المستشار المهندس لشركة النيل العامة لأتوبيس شرق الدلتا المملوكة للدولة) طلب لنفسه وأخذ عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته وذلك بأن طلب من اسكندر داود متي مبلغ ٥٠٠ ج وأخذ منها ثلاثمائة جنيه (٣٠٠ ج) على سبيل الرشوة مقابل تسجيل صرف مستحقاته لدى الشركة من عقد مقاوله ارتبط به منها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام فقررت ذلك ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضور يا عملا بالمواد ١٠٣ و ١١١/٦ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتفريجه ألف جنيه . فطعن الوكيل من المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

الحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة طلب وأخذ رشوة جاء مشوبا بالخطأ في القانون وفي الإسناد والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب، ذلك بأن الطاعن دفع التهمة بأنه ليس موظفا عاما ولا هو في حكم الموظف العام فهو معين في الشركة بعقد محدد المدة وغير قابل للتجديد ، فضلا عن أنه غير مختص بصرف مستحقات المجنى عليه . غير أن الحكم اعتبره من مستخدمي الشركة وهو خطأ في تطبيق القانون . كما أنه دفع ببطلان صراحة تليفونه وببطلان إذن النيابة للصادر بضبطه وتفتيشه لإستداده إلى هذه المراقبة التي تمت بالمخالفة لأحكام القانون ، ولأن الإذن بالتفتيش صدر عن جريمة مستقبلية ، وقد رفض الحكم هذه الدفوع بأسباب غير مائغة كما أنه دفع بأن من قام بضبط الطاعن لم يتم اختياره بمعرفة المأذون بالتفتيش مما يترتب عليه ببطلان القبض والتفتيش ، وقد استند الحكم في الرد على هذا الدفع إلى ما ليس له أصل

في الأوراق ، ثم إن الحكم خلا من الرد على الدفع بطلان استجواب النيابة للطاعن لعدم حضور محام معه ، كما عول الحكم في إداة الطاعن على تسجيلين صوتيين له لم تستاذن النيابة في إجرائهما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقة أدلة سائفة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد حصل علاقة الطاعن بالشركة وبين اختصاصاته في قوله ” وبين من الاطلاع على عقد الاتفاق الذي بمقتضاه التحق المتهم للعمل بشركة النيل العامة لأتوبيس شرق الدلتا أنه مؤرخ ١٩٦٦/٩/١ ” بين رئيس مجلس إدارة الشركة المذكورة كطرف أول وبين المتهم المهندس (كطرف ثان) ونص في البند الأول منه على تعهد الطرف الثاني بتنظيم الأعمال المعمارية الخاصة بالورش والجراجات والمخازن والمحطات ونص في البند الثاني منه على أن (الطرف الثاني) ملزم بالمرور على كافة مواقع العمل في فترات دورية وحسب طبيعة العمل لمراقبة ومتابعة تنفيذ الأعمال المعمارية والإنشائية بطريقة تضمن سلامة التنفيذ وانتظام وسرعة إنجازه ، وعليه تقديم اقتراحاته من واقع ملاحظاته ومتابعته لهذه الأعمال . ونص في البند الثالث في العقد على أن يتعهد الطرف الثاني بعرض نتيجة الأعمال شهريا على الطرف الأول المنجز منها مع تحديد المدة اللازمة للإنشاء عن كل عملية مع عرض العقبات التي تواجه التنفيذ . ونص في البندين الرابع والخامس من العقد على اختصاص المتهم بتكليف المكاتب الهندسية الخاصة بتجهيز الرسومات والمشروعات اللازمة للشركة وتحضير البيانات الخاصة بالإنشاءات التي تطلبها الشركة أو المؤسسة ومسئوليته عن كل خلل يترتب على مباشرة التنفيذ بالنسبة للإنشاءات الجديدة ، أما بالنسبة للأعمال الجارية تنفيذها حاليا والمتعاقد عليها فإن الطرف الثاني (أى المتهم) يتعهد بمباشرة تنفيذها مع المقاولين واقتراح توقيع الغرامات المناسبة وكذا إنهاء التعاقد في حالة الإخلال أو التأخير في التنفيذ بالطرق القانونية بعد موافقة الطرف الأول ونص في البند السادس على أجر المتهم بأنه مبلغ ٥٠٠ ج تدفع على أقساط شهرية بواقع ٥٠ ج اعتبارا من ١٩٦٦/٩/١ والدفع في نهاية كل شهر . ونص في البند السابع على مزايا أخرى كبديل السفر

بواقع ٢ ج عن كل ليلة يبيتها خارج القاهرة ونص في البند العاشر على أن هذا العقد غير قابل للتجديد وينتهي بانتهاء مدته في ١٩٦٧/٦/٣٠ — وقد شهد السيد/ إبراهيم ناجي مجد (عضو مجلس إدارة الشركة للشئون الفنية) في محضر تحقيق النيابة العامة في شأن إيضاح بعض جوانب اختصاصات المتهم أنه يدخل في عملية الاشراف الفني على جميع الأعمال الانشائية للشركة في لجنة استلام المنشآت التي تنتهي الأعمال فيها ، وعمل مستخلصات للأعمال الجارية لصرف ما يستحقه المفاوض . ولما سئل في محضر تحقيق النيابة العامة عما إذا كان للمتهم شأن في استلام أعمال المفاوض اسكندر داود متى ، أجاب بالإيجاب موضحاً أنه سيكون عضواً في اللجنة مع آخرين — وقد شهد السيد / حسن مراد لطفى (رئيس مجلس إدارة المؤسسة) في هذا المقام بأن المتهم له بحكم اختصاصه دور في صرف مبلغ تحت الحساب للمفاوض اسكندر متى داود ، ولما سئل عما إذا كان في إمكان المتهم تعطيل الصرف أجاب بما نصه : (باعتباره فني ممكن ما يقرش صرف المبلغ لأي سبب فني . لكن المدير لما يشعر بتعطيل متعمد بناء على شكوى من المفاوض ممكن أنه يعتمد الصرف) ثم عرض الحكم لدفاع الطاهن ورد عليه بقوله : ” وفيما يتعلق بأوجه السابع من وجوه دفاع المتهم فإن العلاقة التي تربطه بالشركة — وهي من الشركات التي تساهم فيها الدولة ، تجعله من مستخدميها المنصوص عليهم في الفقرة السادسة من المادة ١١١ عقوبات وفي ما يتضح من مطالعة نصوص العقد المبرم بين المتهم والشركة والسابقة الإشارة إليه فيما تقدم من أسباب ويبقى بعد ذلك ما أثاره المتهم في الوجه الثامن من أوجه دفاعه وهو بدوره مردود عليه بأنه لا يلزم قانوناً لاعتبار الموظف مختصاً بالعمل أن ينفرد بكل مراحل عمله ، بل يكفي أن يكون له دور فيه أو علاقة أو نصيب يسمح بتحقيق الغرض من الرشوة ولو كان دوره خاضعاً لاعتماد سلطة أعلى أو خاضعاً للرقابة والتحصيص . وقد سبق أن أوضحنا فيما تقدم من أسباب توافر الاختصاص بهذا المعنى للقانوني في حق المتهم “ .

وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه صحيح في القانون ، فقد رأى المشرع إعتبار العاملين بالشركات المؤتممة في حكم الموظفين أو المستخدمين العاملين في تطبيق الجرائم الواردة بالباينين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . — ومن بينها جريمة الرشوة — حين أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أنه يعد في حكم

الموظفين العموميين في تطبيق الجرائم المشار إليها مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة في رأس مالها بتصيب ما بأية صفة كانت وأن العلاقة القانونية التي ربطت بين الطاعن وشركة أتوبيس شرق الدلتا فيما أورده الحكم من شروطها هي علاقة عمل لتوافر خصيصة التبعية والأجر اللتين تميزان عقد العمل ، مما يوفر في حق الطاعن أنه في حكم الموظفين العامين في مجال جريمة الرشوة ، ويستوى في هذا الخصوص أن يكون عقد العمل محدد المدة أو غير محدد ، كما أنه لا يشترط في جريمة الرشوة ، أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخله في نطاق الوظيفة مباشرة ، بل يكفي أن يكون له نصيب فيها يسمح بتنفيذ الغرض منها ، وأن يكون من عرض الرشوة قد اتجر معه على هذا الأساس ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لاقتناعه على المراقبة الباطلة لتليفونه بقوله وإنه وأيا كان الرأي في شأن بطلان أو عدم بطلان أو تسجيل المحادثات التليفونية فإن المحكمة لا ترى محلا للغرض في ذلك لأنها لا تجد فيها دليلا دخل في وجدانها عند تكوين اقتناعها في هذه الدعوى فقد اقتنعت المحكمة بشوافر أدلة الإدانة من الأدلة السابق مردها دون أن تقيم أي اعتبار لدليل مستمد من هذه المحادثات التليفونية بل إنها طرحتها جانباً ولم تأخذ بها كدليل من أدلة الدعوى المكونة لاقتناعها أما الوجه الثاني من دفع المتهم فردود بأن هذه المحادثات التليفونية إذا طرحت جانباً وأسقطت من الحساب لتبقى بعد ذلك أدلة وقرائن كافية لصدور إذن النيابة العامة بالقبض والتفتيش في ١٣/٤/١٩٦٧ إذ الثابت من صيغة هذا الإذن أن مصدره قد اطلع على الأوراق والتسجيلات ومن بين الأوراق التي اطلع عليها المحضر المتضمن لأقوال المقاول اسكندر داود متي ، والتسجيل المتضمن للحوار الذي دار يوم ١٠/٤/١٩٦٧ وهما وحدهما يكفیان لحمل الإذن الصادر بالقبض والتفتيش دون حاجة للاستناد للكلمات التليفونية . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع ، فتمت كانت هذه المحكمة قد اقتنعت أن في بعض الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش ما يدل على جدية التحريات التي سبقته وكفايتها

لتسوية إجراءاته فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع ، لا بالقانون .
 لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان إذن
 التفتيش لأنه صدر عن جريمة لم تقع ورد عليه بقوله أما الوجه الخامس
 من وجوه دفاع المتهم فردود عليه بأن الإذن المؤرخ ١٣/٤/١٩٦٧ لاحق
 لوقوع جريمة الرشوة وليس سابقا عليها إذ المقرر قانونا أن جريمة الرشوة يكفي
 تمامها بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف المتشبه وواقع الحال وفقا لما تم
 سرده فيما تقدم من وقائع يشير إلى أن طلب الرشوة من جانب المتهم كان سابقا
 على ١٣/٤/١٩٦٧ وهو رد سائق يتفق مع حكم القانون ، إذ الثابت من وقائع
 الدعوى كما أثبتها الحكم أن الطاعن طلب الرشوة حوالي يوم ١٧ من فبراير
 سنة ١٩٦٧ وهو ما تتوافر به أركان جريمة طلب الرشوة ولما كانت الإجراءات
 التالية بما فيها إذن التفتيش تهدف إلى القبض على الطاعن وهو يتسلم الرشوة ،
 وهي واقعة لاحقة لطلب الرشوة فإن القول بأن الإذن صدر من جريمة مستقبلية يكون
 بعيدا عن الصواب . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لكيفية ضبط المتهم
 بقوله (وفي الساعة ٦ر٤٥ حضر المتهم إلى (كافيتريا) فندق شبرد وقابل المقاتل
 ثم انصرف في السيارة ليقوم المقاتل بتوصيل المتهم إلى محل جروبي (فرع
 سليمان باشا) وتابعهما رجال الرقابة في سيارة الرقابة ... ثم انصرف المتهم
 إلى محل جروبي وعند خروجه من دورة المياه تم ضبطه بمعرفة عضو الرقابة الإدارية
 صلاح الدين الحناوي الذي كان يصاحب العقيد محمد حازم أبو العينين وقتذاك
 ثم اقتيد المتهم إلى سيارة الرقابة التي كانت تقف بالقرب من محل جروبي حيث
 قام العقيد محمد حازم أبو العينين بتفتيشه وأخرج ثلاثمائة جنيه من الحبيب الأيسر
 الداخلي لسترته واتضح أنه المبلغ الذي أثبتت أرقامه بالحضر وعرض الحكم
 لدفاع الطاعن ببطلان هذا الإجراء ورد عليه بقوله (أما الوجه الرابع من دفاع
 المتهم فردود عليه بأن السيد / صلاح الحناوي كان مصاحبا للسيد /
 محمد حازم أبو العينين عند ضبط المتهم وكان كل منهم يبحث عنه داخل محل جروبي
 في نفس الوقت . ثم قام السيد / محمد حازم أبو العينين بتفتيشه وإخراج المبلغ
 من جيبه ، علما بأن إذن القبض والتفتيش المؤرخ ١٣/٤/١٩٦٧ قد جرى نصه
 في هذا المقام كما يلي : يندب السيد / محمد حازم أبو العينين ومن يرى مصاحبته
 من السادة أعضاء الرقابة الإدارية لضبط مصطفى صالح وتفتيشه ...) . لما كان

ذلك ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في الإسناد يكون على غير أساس ، هذا ولا يعيب الإجراءات أن يكون عضو الرقابة الذي صاحب المأذون بالتفتيش قد اختاره رئيسهما لأن ذلك تنظيم إداري يجرى وفقا لظروف العمل في الإدارة ولا يعد خروجاً على ما تضمنته الإذن بأنه صدر للمأذون له ومن يرى مصاحبته من السادة أعضاء الرقابة . كما أنه إذا كان كل من السيدين / محمد حازم أبو العينين وصلاح الحناوي قد تعقبا الطاعن داخل محل جروبي وبحيث كل منهما عنه في جزء من أجزاء المحل ثم ضبطه السيد / صلاح الحناوي واقتاده إلى السيد / محمد حازم أبو العينين الذي أجرى تفتيشه بنفسه فليس في هذا إجراء ما يخالف القانون وعلاوة على ما سبق فإنه لا جدوى للطاعن من هذا النعى إذ تضمنت مدونات الحكم أن الطاعن اعترف في تحقيق النيابة بضبط المبلغ معه وأن المفاوض أعطاه له قائلًا له أنه هدية بسيطة ، لما كان ما سبق ، وكانت المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه في غير أحوال التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة لا يجوز للحقق في الجنايات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد . وعلى المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا الإقرار أو الإعلان وكان مفاد هذا النص أن المشرع تطلب ضمانات خاصة لكل منهم في جناية هي وجوب دعوة محاميه إن وجد لحضور الاستجواب أو المواجهة فيما عدا حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة وذلك تطميناً للمتهم وصونا لحرية الدفاع عن نفسه وللممكن من دعوة محامى المتهم تحقيقاً لهذه الضمانة العامة يجب على المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير في قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن أو أن يتولى محاميه هذا الإقرار أو الإعلان فإن دفع الطاعن ببطلان استجوابه يكون غير مقبول لأنه لم يعلن اسم محاميه فضلاً عن أنه كان في حالة تلبس ، ويكفى في الرد عليه قول الحكم بأنه ليس فيما اتخذته النيابة العامة من إجراءات في الدعوى ما يشكل بطلاناً مما يشير إليه المتهم . لأن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفع قانوني ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان التسجيلين الصهيونيين اللذين حول عليهما الحكم ضمن ما عول عليه في إدانة الطاعن ، فإن هذا الوجه من النعى يكون غير مقبول لأنه من المقرر أن الدفع ببطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة لا تجوز إلا مرة لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطاعن يكون على غير أساس متعيّناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفتي ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد ماهر محمد حمدن .

(١٤٨)

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٤ القضائية

(١) قتل خطأ . إصابة خطأ . خطأ . ضرر . رابطة سببية . جريمة .
" أركانها " . طب .

جريمة القتل والإصابة الخطأ . أركانها : خطأ . ضرر . رابطة سببية . مثال
لتسبب معيب في قطع علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

التعجيل بالموت مرادف لإحداثه في توافر علاقة السببية واستيعاب المسؤولية .
الخطأ المشترك لا يجب مسئولية أي من المشاركين فيه .

متى يعد الطبيب مخالفا لقواعد مهته وتعاليمها مستحقا للساعة الجنائية ؟

(ب) عقوبة . " تقديرها " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير
العقوبة " .

تقدير العقوبة . من إطلاقات محكمة الموضوع .

١ - متى كان الحكم وقد انتهى إلى تبرئة المطعون ضده من جريمة القتل والإصابة الخطأ والتماس العذر له وإسقاط الخطأ عنه نظرا لزحمة العمل ، ولأنه لا يوجد بالوحدة الطبية سوى إناء واحد يقتر فيه الماء أو يحضر فيه الطرطير مما أوقعه في الغلط ، وإلى أن من مات من الأطفال كان في حالة مرضية متقدمة تكفي وحدها للوفاة إلا أن الحقن عجل بوفاتهم مما يقطع رابطة السببية بين الخطأ بفرض ثبوته في حقه وبين الموت الذي حدث ، وما ذكره الحكم من ذلك سواء في نفيه الخطأ أو في القول بانقطاع رابطة السببية خطأ في القانون ،

ذلك بأنه ما دام أن المطعون ضده وهو طبيب مزيج الدواء بحلول الطرطير بدلا من الماء المقطر الذي كان يتعين مزجه فقد أخطأ سواء كان قد وقع في هذا الخطأ وحده أو اشترك معه الممرض فيه وبالتالي وجبت مساءاته في الحالين لأن الخطأ المشترك لا يجب مسئولية أى من المشاركين فيه ولأن استيثاق الطبيب من كنه الدواء الذى يتناوله المريض أو فى ما يطلب منه فى مقام بذل العناية فى شفائه ، وبالتالي فإن التقاعس عن تحويه والتحرز فيه والاحتياط له إهمال يخالف كل قواعد المهنة وتعاليمها وعليه أن يتحمل وزره . كما أن التعجيل بالموت مرادف لإحداثه فى توافر علاقة السببية واستيجاب المسؤولية ، ولا يصلح ما استندت إليه المحكمة من إرهاق الطبيب بكثرة العمل مبررا لإعفائه من العقوبة ، وإن صالح ظرفا لتخفيفها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

٢ — إن تقدير العقوبة فى حدود النص المنطبق من إطلاقات محكمة الموضوع .

الوقائع

انهت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٥ يولييه سنة ١٩٦٣ بإدارة مركز دمياط محافظة دمياط : (أولا) تسبب خطأ فى قتل كل من على ظاهر مصطفى الأسمر وإيمان محمد التابعى منتصر وياسين عطيه إبراهيم النعمان وسنيه محمد نبيه وأحمد السيد عبد الباقي وهو يدا عبد الله محمد وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه بأن قام بإذابة مسحوق البنسلين والامتزاج بمسحوق فى محلول الطرطير المقيء بدلا من المياه المقطرة الواجب استعمالها فى هذا الغرض ودون أن يتخذ الاحتياطات اللازمة بفصل إناء الطرطير وتمييزه عن إناء المياه المقطرة حتى لا يحدث خطأ بينهما ثم قام بحقن الحقن عليهم بهذا السائل السام فحدث بهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية ووقعت الجريمة نتيجة إخلال الجانى إخلالا جسيما بما تفرضه أصول مهنته . (ثانيا) تسبب خطأ فى إصابة كل من على حسن النجار وأشرف بركات الشناوى والسعيد صبه الدبس وزكريا أحمد

النجدى وأمين ربيع بعشيش ووفاء إبراهيم أحمد ومنى السيد زغلول وناجى مصطفى الموجى وسمير محمد باقره وسلامة محمد الألفى وهويدا أحمد أبو زيادة وعزة عبدة أبو سنة وطه السيد أبو العز وسمية أحمد وشفيقة وضيف أبو العز وفايزة وإيمان شماته فايد وعماد حامد الشطول وناجى المرووفاء إبراهيم الدسوقي ونادية سعد سلامة وصلاح عبد الملك وعزيرة ونادية سعد سلامة وصلاح عبد الملك وعزيرة فرج وإيمان عبده الحلبي وعدله عز الليل وإبراهيم عاشور ومصطفى عوض عواد ومحمود صلاح الدين وبدره السيد الغزلاني والسعيد السيد عبد الباقي أحمد عبد الباقي وعبد اللطيف على حسن وزينب أحمد حامد الأسمر وعبد حجازى خشبة وعوض لطفى خشبة وحمام عبد الحليل حلاوة وسامى طاهر عوضين وعطيات حبيب وعلى حسن البصرانى والسيد عبده الدبس وسعد محمد سلامة ، وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه بأن قام بإذابة مسحوق البنسلين والاستربتوميسين فى محلول الطرطير المقيء بدلا من المياه المقطرة الواجب استعمالها فى هذا الغرض دون أن يتخذ الاحتياطات اللازمة بفصل إناء الطرطير وتمييزه عن إناء المياه المقطرة حتى لا يحدث خطأ بينهما ثم قام بحقن الحقن عليهم بهذا السائل العام فحدث بهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية ووقعت منه الجريمة نتيجة إخلال الجانى إخلالا جسيما بما يفرضه عليه أصول مهنته . وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٣٨ ، ٢ ، ٣ ، ١/٢٤٤ ، ٢ ، ٣ من قانون العقوبات . ومحكمة دمياط الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام والمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمحس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . فاستأنف كل من المتهم والنيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة دمياط الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتبرئة المتهم مما أسند إليه . فطعنتم النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة القتل والإصابة الخطأ المستندتين إليه قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التنبيب فضلا عن الفساد فى الاستدلال ومخالفة

الثابت في الأوراق ذلك بأن الحكم انتهى في قضائه إلى انتفاء ركن الخطأ في جانب المطعون ضده تأسيساً على أنه يقوم وحده بكافة الأعمال الفنية والإدارية بوحدة العلاج التي يعمل بها بما في ذلك تحضير محلول الطرطير المقيء والإشراف على تحضير الماء المقطر ، ولم يخالف في قيامه بعمله تعليمات وزارة الصحة ، وأن استعمال محلول الطرطير في حقن المجنى عليهم بدلاً من الماء المقطر الواجب استعماله لم يكن ناشئاً من خطأ منه ، وإنما كان بسبب خطأ المرض الذي قدم له هذا المحلول لاستعماله في الحقن ، وكان يتعذر عليه ومط زحمة العمل — أن يتحقق من أنه ليس ماء مقطراً إذ أن السائلين يتشابهان في خصائصهما من حيث الشكل والرائحة ولا يوجد بالوحدة سوى إناء واحد لتقطير كلا السائلين وقد كان هذا الإناء معداً يوم الحادث لتقطير الماء ، فضلاً عن أن ذلك اليوم لم يكن مخصصاً لإعطاء حقن محلول الطرطير مع أن ما أثبتته الحكم من وجود سائلين بهذه الخصائص بالوحدة كان يحتم على المطعون ضده أن يستوثق من أن السائل المقدم إليه هو الواجب استعماله سواء أكان هو الذي يقوم بتحضيره بنفسه أم يقع عليه واجب الإشراف على المرض في تحضيره ، وهو ما يعتبر خطأ طبياً في جانبه يوجب مسئوليته ولا ينفى عنها كثرة أعباء عمله كطبيب للوحدة أو خطأ وقع من المرض وما ذكره الحكم في خصوص وجود إناء واحد بالوحدة ينفى ما هو ثابت بالأوراق من تعدد الأواني التي تستعمل في حفظ مثل تلك السوائل الأمر الذي يوجب على المطعون ضده اتخاذ ما يلزم لتمييز الآيتين المخصصتين لحفظ كل من محلول الطرطير والماء المقطر ، هذا إلى أن الحكم إذ قال بانتفاء رابطة السببية بين فعل المطعون ضده وبين وفاة المجنى عليهم في التهمة الأولى لاستناداً إلى ما جاء بتقرير الصفة التشريعية من أن حالتهم المرضية كانت كافية في حد ذاتها لإحداث الوفاة على حين أن الثابت من هذا التقرير أن حقنهم بمعرفة المطعون ضده قد عجل بإحداث وفاتهم وهو ما يكفي لتوافر رابطة السببية بين الفعل والنتيجة كما أنه ليس من المستبعد حتماً إمكان تدارك تلك الحالات المرضية بالعلاج لو لم يقع خطأ من المطعون ضده . كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الواقعة كما أثبتتها الحكم المطعون فيه تحصل في أن المطعون ضده وهو طبيب في إحدى المجموعات الصحية ، تقل إلى عدد من الأطفال

لعلاجهم من نزلات معوية حادة فحقنهم بالبيسايين والاستربتومايسين بعد خلط مسحوق الدواء بحلول الطرطير المقيء بدلا من الماء المقطر فحدثت بهم إصابات بينها الدليل القني مما أدى إلى موت خمسة منهم وإصابة عدد كبير بالأهراض الإصابية التي بينها التقرير الطبي وكذلك وقد انتهى الحكم إلى تبرئة المطعمون ضده والتماس العذر له وإسقاط الخطأ عنه نظرا لزحمة العمل ، ولأنه لا يوجد بالوحدة سوى إناء واحد يقطر فيه الماء أو يحضر فيه الطرطير مما أوقعه في الغلط ، وإلى أن مات من الأطفال كان في حالة مرضية متقدمة تكفي وحدها للوفاة ، إلا أن الحقن عجل بوفاتهم مما يقطع رابطة السببية بين الخطأ بفرض ثبوته في حقه وبين الموت الذي حدث ، وما ذكره من ذلك سواء في نفيه الخطأ أو في القول بانقطاع رابطة السببية خطأ في القانون ، ذلك بأنه ما دام أن المطعمون ضده وهو طبيب مزج الدواء بحلول الطرطير بدلا من الماء المقطر الذي كان يتعين مزجه فقد أخطأ سواء كان قد وقع في هذا الخطأ وحده أو اشترك معه الممرض فيه وبالتالي فقد وجهت مساءلته ، في الحالين لأن الخطأ المشترك لا يجب مسئولية أى من المشاركين فيه ولأن استيثاق الطبيب من كنه الدواء الذي تناولته المريض أو في ما يطلب منه في مقام بذل العناية في شفايته ، وبالتالي فإن التقاعس عن تحريره والتحرز فيه والاحتياط ، له إهمال يخالف كل قواعد المهنة وتعاليمها وعليه أن يتحمل وزره ، كما أن التعجل بالموت مرادف لإحداثه في توافر علاقة السببية واستيجاب المسئولية ، ولا يصلح ما استندت إليه المحكمة من إرهاق الطبيب بكثرة العمل مبررا لإعفائه من العقوبة ، وإن صلح ظرفا لتخفيفها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون في هذا الخصوص معيبا بما يستوجب نقضه . ولما كان تقدير العقوبة في حدود النص المنطبق من إطلاقات محكمة الموضوع ، فإنه يكون متعينا مع للنقض الإحالة .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٧٠

بمداحة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، ومضوية المادة المستشارين :
سعد الدين عطية ، وأنور أحمد خلف ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد
حسنين .

(١٤٩)

الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤ القضائية

(١) اختصاص ولائ . قانون . "سريانه" . محاكم عسكرية .
"اختصاصها" . حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب .

ارتكاب أحد جنود القوات المسلحة جريمة غير منصوص عليها في المادة الخامسة
من قانون الأحكام العسكرية ، وليس ارتكابها بتسبيب تأدية وظيفته ، ووجود مساهم
معه فيها من المدنيين . انعقاد الاختصاص بنظر الجريمة للقضاء العادي .
المواد ٧٤٥ ، ٤ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

(ب ، ج) إثبات . "بوجه عام" . "شهادة" . حكم . "تسبيبه" .
تسبيب غير معيب . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير
الدليل" .

(ب) تقدير أقوال الشهود . موضوعي .
جواز أن يكون . الشاهد صادقاً في شطر من أقواله وغير صادق
في شطر آخر منها .

(ج) أخذ المحكمة بشهادة الشاهد . يفيد إقرارها بجميع الإشارات
التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

١- إن المادة ٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالأحكام
العسكرية بينت الأشخاص الخاضعين للأحكامه ، ثم نصت المادة الخامسة منه [

والمعدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه "تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب إحدى الجرائم الآتية : (أ) الجرائم التي تقع في المعسكرات أو الثكنات أو المؤسسات أو المصانع أو السفن أو الطائرات أو الأماكن أو المحلات التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت (ب) الجرائم التي تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق وأسرار القوات المسلحة". كما نصت المادة السابعة من القانون المذكور على أنه "تسرى أحكام هذا القانون أيضا على ما يأتي (١) كافة الجرائم التي ترتكب من أو ضد الأشخاص الخاضعين لأحكامه متى وقعت بسبب تأدية وظائفهم (٢) كافة الجرائم التي ترتكب من الخاضعين لأحكامه إذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون". وإذ كان ما تقدم، وكانت التهمة المسندة إلى الطاعن الثاني (وقيب بالقوات المسلحة) — وهي تهمة ضرب — ليست من الجرائم المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون المشار إليه ، ولم تقع من الطاعن بسبب تأدية أعمال وظيفته ، فإن الإختصاص بحماكمته يتمدد للقضاء العادي طبقا للمادة ٢/٧ من قانون الأحكام العسكرية ، إذ يوجد معه مساهم من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون .

٢ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما نطمئن إليه في خصوص واقعة معينة ، وأن تطرح ما شهد به في واقعة أخرى منسوبة إلى نفس المتهم أو إلى متهم آخر ، دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها ، ما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر آخر منها وما دام تقدير الدليل موكولا إلى اقتناعها وحدها .

٣ — إنه إذا أخذت المحكمة بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في ۱۲ يناير سنة ۱۹۶۸ بناحية مركز أشمون محافظة المنوفية : المتهم الأول - أحدث عمدا بمحمد عبد الحميد سلامه الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف لديه من جرائها حاجة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى بيسار فروة الرأس مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ۱۵٪ - المتهمين الأول أيضا والثاني : أحدثا عمدا بعبد الحميد أحمد سلامه إصابات رأسه الميمنة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للسادتين ۱/۲۴۰ و ۱/۲۴۱ من قانون العقوبات فقرر بذلك . وادعى عبد الحميد أحمد سلامه عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على نجله القاصر محمد عبد الحميد سلامه مدنيا وطلب القضاء له بمبلغ ۱۰۰۰ ج قبل المتهم الأول لنجله و ۱۰۰ ج لنفسه . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت حضوريا عملا بالمادة ۱/۲۴۱ من قانون العقوبات (أولا) : ببراءة ... من التهمة الأولى المسندة إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وألزمته رافعها مصروفاتها ومبلغ عشرة جنيئات مقابل أتعاب المحاماة (ثانيا) بمعاقبة كل من ... من التهمة الثانية بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر وبإلزامهما متضامين بأن يدفعما للمدعى بالحق المدني عبد الحميد أحمد سلامه مبلغ خمسين جنيها على سبيل التعويض مع المصروفات المدنية المناسبة وعشرة جنيئات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من وجهي الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة الضرب الذي تقرر لعلاجه مدة تزيد على عشرين يوما جاء باطلا ، ذلك بأن الطاعن الثاني رقيب بالقوات المسلحة وينعقد الاختصاص بمحاكمته للقضاء العسكري دون القضاء العادي ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا لصدوره من محكمة لا ولاية لها بنظر الدعوى .

وحيث إن المادة ٤ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالأحكام العسكرية بينت الأشخاص الخاضعين لأحكامه ثم نصت المادة الخامسة منه — والمعدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ — على أنه "تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب إحدى الجرائم الآتية (١) الجرائم التي تقع في المعسكرات أو الشكنات أو المؤسسات أو المصانع أو السفن أو الطائرات أو الأماكن أو المحلات التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت (ب) الجرائم التي تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق وأسرار القوات المسلحة"، كما نصت المادة السابعة من القانون المذكور على أنه "تسرى أحكام هذا القانون أيضا على ما يأتي (١) كافة الجرائم التي ترتكب من أو ضد الأشخاص الخاضعين لأحكامه متى وقعت بسبب تادية وظائفهم (٢) كافة الجرائم التي ترتكب من الأشخاص الخاضعين لأحكامه إذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون ، لما كان ذلك ، وكانت التهمة المسندة إلى الطاعن الثاني — وهي تهمة ضرب — ليست من الجرائم المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون ، ولم تقع بسبب تادية الطاعن المذكور أعمال وظيفته ، ومن ثم فإن الاختصاص بمحاكمته ينعقد للقضاء العادي طبقا للمادة ٢/٧ من قانون الأحكام العسكرية إذ يوجد معه مساهم من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون ، ومن ثم يكون هذا الوجه على غير أساس واجب الرفض .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من وجهي الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالفساد في الاستدلال ذلك بأنه قضى ببراءة الطاعن الأول من تهمة العاهة التي كانت مسندة إليه لعدم إطمئنانه لشهادة المجنى عليه عبد الحميد أحمد سلامه ، ولكنه أخذ بأقوال هذا الشاهد في خصوص جريمة الضرب المسندة للطاعنين ، كما أغفل الحكم دفاعهما من أنه لا يمكن تحديد الضارب في مشابرة اشترك فيها أكثر من شخصين شخصا ، ومن أن الطاعن الثاني لم يكن بالبلدة وقت وقوع الحادث .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأنه من المقرر أن محكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن إليه في خصوص واقعة معينة ، وأن تطرح ما شهد به

في واقعة أخرى منسوبة إلى نفس المتهم أو إلى متهم آخر ، دون أن يكون هذا تناقضا بعيب حكمها ما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر آخر منها وما دام تقدير الدليل موكولا إلى إقتناعها وحدها . كما أنه من المقرر أيضا أنه إذا أخذت المحكمة بشهادة الشاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم جميعه فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضحا .

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٧٠

بإدارة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وحضرة للمادة المستشارين : سعد الدين عطية ،
وأور خلف ، ومحمود عطيفة ، والدكتور محمد محمد حسنين .

(١٥٠)

الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤ القضائية

(ا ، ب ، ج) مواد مخدرة . قصد جنائي . جريمة . أركانها . "حكم" .
"تسببه . تسبب غير معيب" . إثبات . "إثبات
بوجه عام" .

(ا) القصد الجنائي في جريمة إحراق المخدر . ماهيته ؟ عدم التزام المحكمة
بالتحدث استقلالا عن هذا الركن .

(ب) الاحراز بقصد الاتجار . واقعة مادية . استقلال قاضي الموضوع
بالفصل فيها .

(ج) لمحكمة الموضوع أن تدين حقيقة الواقعة وردها إلى صورتها الصحيحة
من جماع الأدلة المطروحة عليها . نطاق هذا الحق ؟

١ — القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر إنما هو علم المحرز أو الحائز بأن
ما يحوزه أو يحوزه من المواد المخدرة . والمحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا
عن هذا الركن ، إذا كان ما أوردته في حكمها كافيا في الدلالة على أن المتهم كان
عالمًا بأن ما يحوزه مخدرا .

٢ — إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل
فيها طالما يقيمها على ما ينتجها .

۴ — لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها ، وهي ليست مطالبة في هذا الصدد بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فلا يلزم لاستخلاص صورة الواقعة التي ترسم في وجدان المحكمة أن يكون هذا الاستخلاص قد ورد على السنة الشهود وإنما يكفي أن يكون مستنبطاً بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ، ما دام ذلك سليماً ومتفقاً مع حكم العقل والمنطق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ۲۵ / ۹ / ۱۹۶۸ بدائرة مركز أبو حمص محافظة البحيرة : (المتهم الأول) أحرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً (حشيشاً) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . (المتهم الثاني) أحرز بقصد التعاطي جواهر مخدرة (حشيشاً) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ۱ و ۲ و ۷ و ۱ / ۳۴ و ۳۷ و ۴۲ من القانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۶۰ المعدل بالقانون ۴۰ لسنة ۱۹۶۶ والبند ۱ من الجدول رقم ۲ الملحق بقدر قراره ذلك . ومحكمة جنايات دمهور قضت بحضور يا هملاً بالمواد ۱ و ۲ و ۷ و ۱ / ۳۴ و ۳۷ و ۴۲ من القانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۶۰ المعدل بالقانون ۴۰ لسنة ۱۹۶۶ والبند ۱۲ من الجدول رقم ۱ الملحق بالنسبة إلى المتهم الأول — الطاعن — و ۱ و ۳۷ و ۴۲ من القانون المذكور بالنسبة إلى المتهم الثاني والمادة ۱۷ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين (أولاً) بمعاقة المتهم الأول — الطاعن — بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه . (ثانياً) بمعاقة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبتغريمه خمسمائة جنيه . (ثالثاً) مصادرة المواد المخدرة والأدوات المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار قد شابه قصور في التعميب وفساد في الاستدلال، ذلك بأن الحكم عول في توافر علم الطاعن بأن ما يحوزه مخدرا على مجرد القول بأن هذا العلم ثابت في حقه من ظروف الدعوى وملابساتها ولم يكشف عن تلك الظروف وهذه الملابسات. كما استند في توافر قصد الاتجار لدى الطاعن إلى ضبط "مطواة" وجد على نعلها أثر حشيش وإلى أن المتهم الثاني ضبط وهو يدخن الحشيش كعينة تمهيدا للشراء وإلى ضبط مبلغ بحبيب الطاعن مع أن "المطواة" وجدت أمام المتهم الثاني ولم تضبط مع الطاعن ولم يكشف الحكم عن الظروف التي أقام عليها اقتناعه بأن المتهم الثاني كان يدخن الحشيش كعينة تمهيدا للشراء ولم يقل أحد من الشهود بذلك كما أن المبلغ المضبوط لم يتجاوز ٢ ج و ٢٠٠ م وليس في ضبط مثل هذا المبلغ الضئيل دليل على قصد الاتجار.

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز المخدرات بقصد الاتجار التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال رئيس مكتب مكافحة المخدرات ونائبه والشرطين السريين وتقرير التحليل، وكان القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر إنما هو علم المحرز أو الحائز بأن ما يحوزه أو يحوزه من المواد المخدرة، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث على استقلال عن هذا الركن إذا كانت ما أوردته في حكمها كافيا في الدلالة على أن المتهم كان عالما بأن ما يحوزه مخدرا، وكان الحكم قد أورد أن تحريات الشرطة دلت على أن الطاعن يحوز جواهر مخدرة بقصد الاتجار وصدر إذن من النيابة العامة بتفتيشه وتفتيش مسكنه فعثر لديه على كمية من الحشيش، كما ضبط معه المتهم الثاني يدخن حشيشا من جوزه، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بانتفاء هذا العلم، وكان ما أورده الحكم من وقائع وظروف دالا على قيامه في حق الطاعن، فإن ما يثيره في هذا الصدد يكون في غير محله. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لقصد الطاعن من إحراز

المخدر في قوله " أما عن قصد المتهم الأول (الطاعن) من الإحراز فنظرا لكبر الكمية المضبوطة التي وجدت مجزأة مع المطواة التي عثر على نصلها على فتات الحشيش والمبالغ المحتفظ بها بحجبه وبمغطفه الذي كان معلقا على الحائط والذي عثر به على طربة حشيش كاملة وضبط المتهم الثاني وهو يدخن الحشيش كعينة تمهيدا للشراء ، كما يدل على ذلك ظروف الحال بالإضافة إلى ما أسفرت عنه تحريات البوليس من أن المتهم يتجرف في المواد المخدرة . فترى المحكمة أن الإحراز كان بقصد الاتجار " وكان هذا الذي أثبتته الحكم يكفي لتبرير ما انتهى إليه من أن الطاعن إنما كان يحوز المخدر بقصد الاتجار وهي واقعة مادية مستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما يقيمها على ما ينتجها وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره . أما ما يشير الطاعن من أن المطواة وجدت أمام المتهم الثاني أو أن أحدا من الشهود لم يقل بأن المتهم الثاني كان يدخن الحشيش كعينة تمهيدا للشراء فردود بأن لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة طابها وهي ليست مطالبة — في هذا الصدد — بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل أن لما أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ، ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطقي ، فلا يلزم لاستخلاص صورة الواقعة التي ترسم في وجدان المحكمة أن يكون هذا الاستخلاص قد ورد على السنة الشهود ، وإنما يكفي أن يكون مستنبطا بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ، ما دام ذلك سليما منطقيًا مع حكم العقل والمنطق كما هو الحال في الدعوى المطروحة . لما كان لم تقدم فإن ما ينهض على الحكم المطعون فيه من دعوى القصور في التسبيب وفساد الاستدلال لا يكون له محل ولا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل والقرائن التي كونت منها المحكمة عقيدتها وهو ما لا يصح إثارة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم ، يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين مزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطية ،
وأفور خلف ، ومحمود عطيفه ، والدكتور محمد محمد حسين .

(١٥١)

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤ للقضائية

(١، ب، ج) تسعير جبرى . إرتباط . عقوبة . "عقوبة الجرائم المرتبطة" . نقض .
"حالات الطعن بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون" . "الحكم
فى الطعن" . تموين .

(١ و ب) وجود السلعة فى محل التجارة ولو لم تكن فى مكان ظاهر للعيان . صحة
إعتباره عرضا للبيع . إنكار وجودها أو إخفاؤها وحجبها عن التداول
من جانب البائع . صحة عده إمتناعا عن البيع .

(ج) قيام إرتباط بين جرمين عرض سلعة مسعرة للبيع بأكثر من السعر المقرر
والامتناع عن بيعها بالسعر المقرر . وجوب اعتبارهما جريمة واحدة
والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما ، مخالفة الحكم فى هذا للنظر . خطأ
فى تطبيق القانون .

١ - إن وجود السلعة فى محل التجارة ولو لم يكن فى مكان ظاهر للعيان يصح
إعتباره عرضا للبيع ، وإنكار وجودها من جانب البائع . يصح عده إمتناعا
عن البيع .

٢ - إن نص المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨
لسنة ١٩٥٧ فى المادة التاسعة منه بإطلاق على معاقبة من يمتنع عن بيع سلعة
مسعرة بالسعر المقرر ، فقد فرض بذلك على التجار عرض هذه السلع للبيع متى
توافرت لهم حيازتها بحيث إذا امتنعوا عن البيع منكرين أمر وجود السلعة

أو مخفين لها حاسبينها عن التداول إعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا ما دام تحديد السعر لا يعرض بداهة عند إخفاء السلعة أو إنكار وجودها البتة وإلا كانت النتيجة أن يعفوا من العقاب كلما أنكروا وجود السلعة المسعرة أو إمتنعوا عن بيعها لمن يقصد في طلبها من المشتريين إلا الذين يأنسون فيهم أن يشتروها بأكثر من السعر المقرر وهو ما لا يمكن أن يكون الشارع قد قصد إليه .

٣ - متى كان ما أورده الحكم في بيان الواقعة يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات ، لأن الجريمتين (عرض سلعة مسعرة للبيع بأكثر من السعر المقرر والامتناع عن بيعها بالسعر المقرر) وقعتا لغرض واحد وكانتا مرتبطتين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب إعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما ، وكان الحكم قد قضى بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين المسندتين إلى الطاعن ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمين لذلك قبول هذا الوجه . وتقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه وفق القانون وإعتبار الجريمتين جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وذلك بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليه الثانى الذى لم يقدم طعنا لاتصال هذا الوجه الذى بنى عليه النقض به ، وذلك عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما فى يوم ١٩٦٧/٥/٦ بدائرة قسم مصر الجديدة : (١) عرضا للبيع سلعة مسعرة (قماش زفير) أزيد من السعر المقرر قانونا . (٢) إمتنعا عن بيع سلعة مسعرة (قماش زفير) بالسعر المقرر قانونا . وطلبت معاقبتهم بأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت بحضورها للأول وغيايبا للثانى عملا بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين مائة جنيه والمصادرة من كل تهمة وشهر ما يخص الحكم على واجهة المحل

لمدة شهر . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضور با بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن وكيل الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة عرض سلعة مسعرة بسعر يزيد عن السعر المقرر قانونا وامتناع عن بيعها بالسعر المقرر قد شابه فساد في الاستدلال وأخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الأقمشة التي نسب إليه عرضها للبيع بسعر يزيد عن السعر المقرر كانت "برف" مغطى يستعمل كخزن للحل ولم تكن معروضة للبيع وكان يبان الأسعار الزائدة عن المقرر غير ظاهر عليها مما يقطع بأن المبلغ هو الذى دس بيان هذه الأسعار بدون علمه للنيل منه كما أن تلك الأقمشة تحمل أختاما باسم زفير الشوريجى ، مما لا يتسنى معه إخفاء سعرها المحدد قانونا عن المشتري خاصة وأن الطاعن قد عرض للبيع بعض قطع أخرى من هذا النوع على مفتش التموين، هذا وقد أخطأ الحكم في القانون إذ اعتبر جريمة الامتناع عن البيع والعرض للبيع بأكثر من السعر المحدد منفصلتان كل منهما عن الأخرى رغم قيام الارتباط بينهما مما كان يتعين معه تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات والحكم بالعقوبة المقررة لأشد الجريمتين بدلا من الحكم على الطاعن بعقوبتين مستقلتين .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى، بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بارتكابهما وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها مستمدة من أقوال مفتش التموين والمبلغ كمال الدين زكى . لما كان ذلك، وكان وجود السلعة في محل التجارة ولو لم يكن في مكان ظاهر للعيان يصح إعتباره عرضا للبيع وإنكار وجودها من جانب البائع يصح عده امتناعا عن البيع وكان المرصوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧، إذ نص في المادة التاسعة منه بإطلاق على معاقبة من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر فقد عرض بذلك على التجار عرض هذه السلع للبيع متى توافرت لهم حيازتها بحيث إذا

امتنعوا عن البيع منكرين أمر وجود السلعة أو مخفين لها حابسيتها عن التداول
اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا ما دام تحديد السعر لا يعرض
بداهة عند إخفاء السلعة أو إنكار وجودها البتة وإلا كانت النتيجة أن يعفوا
من العقاب كلما أنكروا وجود السلعة المسعرة أو امتنعوا عن بيعها لمن يقصد
في طلبها من المشتري، إلا الذين يأنسون فيهم أن يشتروها بأكثر من السعر المقرر
وهو ما لا يمكن أن يكون الشارع قد قصد إليه . لما كان ما تقدم وكان ما يشره
الطاعن في شأن الاختتام الموضوعة على الأقمشة وعرضه على مفتش التموين بعض
قطع من الأقمشة بالسعر المقرر ودس المبلغ لبيان الأسعار الزائدة عن المقرر ينحل
في حقيقته إلى جدل موضوعي فيما اطمأنت إليه محكمة الموضوع من أدلة الدعوى،
مما لا يسوغ مصادرتها بشأنه أو الخوض فيه لدى محكمة النقض فإن ما ينعاه الطاعن
على الحكم المطعون فيه من هذه الناحية يكون غير صديد . أما ما ينعاه الطاعن
بشأن إغفال المحكمة تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات فهو صديد
في القانون، ذلك بأن ما أورده الحكم في بيان الواقعة يتحقق به معنى الارتباط الوارد
بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات لأن الجريمتين وقعتا لغرض واحد وكانتا
مرتبطتين ببعضهما إرتباطا لا يقبل للتجزئة، مما يقتضي وجوب اعتبارهما جريمة
واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما . لما كان ذلك، وكان الحكم قد قضى
بعقوبة من كل تهمة من التهمتين المسندتين إلى الطاعن فإنه يكون قد أخطأ
في تطبيق القانون، ويتعين لذلك قبول هذا الوجه ونقض الحكم المطعون فيه نقضا
جزئيا وتصحيحه وفق القانون واعتبار الجريمتين جريمة واحدة والحكم بالعقوبة
المقررة لأشدهما وذلك بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليه الثاني الذي لم يقدم
طعنا لاتصال هذا الوجه الذي بني عليه النقض به، وذلك هملا بالفقرة الأخيرة
من المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن
أمام محكمة النقض .

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المحقق / نصر الدين مزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطيه ، وأفور خلف ، ومحمود عطيفة ، والدكتور محمد محمد حسين .

(١٥٢)

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤ القضائية

معارضة . " نظرها والحكم فيما " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .
ما يوفره " . إجراءات المحاكمة . حكم . " تسببه . تسبب معيب " .

تقدم المدافع عن المعارض بطلبه في عدم الحضور . مل المحكمة أن تعني بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض وإلا أخلت بحق الطاعن في الدفاع .

من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعني بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، وفي إغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساس بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٩٦٧/١٢/٢٤ بدائرة مركز بلقاس : بددا الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة لهما والمحجوز عليهما قضائيا لصالح يوسف محمد مروان والتي سلمت إليهما على سبيل الوديعة لحراستها وتقديما يوم البيع فاختلساها لنفسيهما لإضرار بالدائن الحاجز . وطلبت معاقبتهما بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة بلقاس الجزئية قضت

فيأيا عملا بمادتي الاتهام بحبس كل من المتهمين شهرا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ . فعارضا ، وقضى في معارضتهما بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت فيأيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارضا ، وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطعن وكيل المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينهض الطاعنان على الحكم المطعون فيه البطلان إذ إنهما بجرمة تبديد الأشياء المحجوز عليهما وقضى باعتبار معارضتهما كأن لم تكن رغم أنهما لم يتخلفا عن الحضور بالجلسة إلا لسبب قهري وهو المرض وأنه بالرغم من طلب الدفاع بجلسة المحاكمة التأجيل لهذا السبب وتقديمه الشهادة الدالة على ذلك فإن المحكمة لم تجبه إلى طلبه أو تحقق مدرهما .

وحيث إنه تبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أنه عند نظر المعارضة أمام محكمة ثاني درجة بجلسة ١٩٦٩/١١/٥ حضر محام عن الطاعنين الغائبين وقدم شهادة مرضية غير أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن استنادا إلى أنهما لم يحضرا بالجلسة المحددة لنظر المعارضة رغم عليهما بتأجيلهما المستفاد من توقيعهما على تقرير المعارضة يسد أنه لم يشر إلى حضور محامي الطاعنين ولا إلى ما أبداه من عذر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعني بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، وكان في إغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساس بحق الطاعنين في الدفاع مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والإحالة وذلك دون حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين مزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطية ،
وأفانور خلف ، ومحمود عطيفة ، والدكتور محمد حسين .

(١٥٣)

الطعن رقم ٦٣٧ لسنة ٤ القضائية

التماس إعادة النظر . " منط أعمال المادة ٤٤١/٥ إجراءات " . بناء .
جريمة . " أركانها " . إثبات . " معاينة " .

المقصود بالحالة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات : أن تدل
الوقائع والأوراق التي تظهر بعد الحكم نهائيا . على براءة المحكوم عليه . أو يلزم عنها سقوط
الدليل على إدانته أو تحميله التبعة الجنائية ، مثال في إقامة بناء تزيد قيمته على ١٠٠٠ ج بغير
موافقة اللجنة المختصة .

منط تحقق جريمة إقامة بناء تزيد قيمته على ١٠٠٠ ج بدون موافقة اللجنة المختصة : أن تزيد
قيمته على ١٠٠٠ ج .

المبرة في تحديد قيمة البناء : بالمعاينة الفعلية من واقع الطبيعة .

استقر قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالحالة المنصوص عليها في الفقرة
الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية أن تدل الوقائع والأوراق
التي تظهر بعد الحكم ، على براءة المحكوم عليه ، أو يلزم عنها سقوط الدليل
على إدانته أو تحميله التبعة الجنائية . وإذا كان ما تقدم ، وكان البين من الاطلاع
على أوراق التحقيق الإداري الذي أجرى في تاريخ لاحق على تاريخ صدور الحكم نهائيا
في الدعوى موضوع الطلب ، أن معاون التنظيم محرر محضر ضبط الواقعة قد أقر في ذلك
التحقيق بأنه لم يصعد إلى الدور الخامس العلوي لمعاينته وإنما اكتفى بتسجيل
الأبعاد والمساحة التي قدرت قيمة المباني على أساسها ، من وجهات الدور

الأرضي ، بسبب منع زوج الطالبة له من الصعود إلى الدور العلوي ، كما اشتمل التحقيق الإداري على معاينة أجراها مهندس التنظيم أثبت فيها أن أعمال البناء قد تمت في مساحة ١٣٢ متر مربعاً من الدور الخامس العلوي ، قيمتها ١١٨٨ ج وأنها لو استكملت لبقيت التكاليف ٢٥٧٤ ج ، وانهى التحقيق الإداري بمجازاة محرر المحضر ، وكان شرط قيام جريمة إقامة بناء تزيد قيمته على ألف جنيه - قبل موافقة اللجنة المختصة بالتطبيق للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ - أن تكون قيمة الأعمال المطلوب إقامتها تزيد عن ألف جنيه ، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بالمعاينة الفعلية من واقع الطبيعة ، وإذ ثبت أن التحقيقات الإدارية وما كشفت عنه من وقائع كانت مجهولة من المحكمة والمتهمة إبان المحاكمة ، إذ لم تحدث ولم تظهر إلا بعد الحكم نهائياً في الدعوى ، وكانت بذاتها حاسمة في النيل من دليل إدانة الطالبة بالنسبة إلى قيمة المباني موضوع التهمة الثالثة ، وما يترتب على ذلك من أثر في تقدير قيمة ما تلزم بأدائه ، فإن ذلك مما يسوغ قبول الطلب والقضاء بإلغاء الحكم موضوع الطلب فيما قضى به في التهمة الثالثة والإحالة .

الوقائع

التهمة النيابة العامة ... بأنها في يوم ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ بدائرة بندر شبرا : (أولاً) قامت بعملية بناء بدون ترخيص (ثانياً) أقامت بناء لا يقع على جانب طريق (ثالثاً) أنشأت بناء قيمته تزيد عن ألف جنيه . وطلبت معاقبتها بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ١٦ و ١٨ و ٢١ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والقانون ٥٥ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة بندر شبرا الجزئية قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بتفريم التهمة خمسة جنهات وضعف رسوم الترخيص عن التهمتين الأولى والثانية وإلزامها بدفع مبلغ ٢٥٧٤ ج (ألفان وخمسمائة وأربعة وسبعون جنهما) عن التهمة الثالثة . فعارضت وقضى في معارضتها برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنفت التهمة هذا الحكم . ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية -

قضت حضور یا قبول الاستئناف شکلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .
فاستشكلت التهمة في تنفيذ الحكم وقضى بتاريخ ۲۳ مایو ۱۹۶۸ بعدم اختصاص
المحكمة بنظر الاشكال . ثم تقدم وكيل المحكوم عليها بطلب إلى النائب العام
لإعادة النظر في الحكم النهائي الصادر بإدانتها استنادا إلى الفقرة الخامسة
من المادة ۴۴۱ من قانون الإجراءات الجنائية إذ ظهرت بعد الحكم وقائع
وأوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة من شأنها ثبوت براءتها فأحال النائب العام
إلى اللجنة المختصة . وبتاريخ ۳۰ مارس سنة ۱۹۷۰ قررت اللجنة قبول الطلب
وإحالة إلى محكمة النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إنه يبين من وقائع الطلب أنه بنى على الفقرة الخامسة من المادة ۴۴۱
من قانون الإجراءات الجنائية وأما أنه بعد الحكم نهائيا على الطالبة بتاريخ ۱۶
من نوفمبر سنة ۱۹۶۷ في القضية رقم ۲۰۶۹ لسنة ۱۹۶۷ جنح مستأنف بنها
ظهرت وقائع وأوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة من شأنها ثبوت براءة
المحكوم عليها من ذلك . (أولا) تقرير الخبير المقدم في الدعوى رقم ۱۶
لسنة ۱۹۶۹ مدني شبرا الخيمة وقد اتضح منه أن جملة مساحة ما تم من مبانى
الدور الخامس العلوى من المنزل المملوك للطالبة هي ۲۴۲٫۶۹ مترا مربعا
وقيمتها ۱۸۲ ج و ۱۷ م . (ثانيا) قرار مجلس مراجعة الإيجارات بمحافظة
القليوبية الصادر في ۱۸ نوفمبر سنة ۱۹۶۷ ومنه يتضح أن عدد حجرات ذلك
الدور هو ست حجرات قدرت قيمتها الإيجارية بستة جنيهات . (ثالثا) رخصة
البناء رقم ۱۶۷۰ لسنة ۱۹۶۸ الصادرة من مجلس مدينة شبرا الخيمة في ۱۴ يوليو
سنة ۱۹۶۸ وتتضمن الترخيص للطالبة بصب سقف الدور الخامس بمنزلها
في حدود ۶۵۰ ج بما يفيد أن السقف لم يكن قد تم صبه حتى تاريخ صدور
الحكم (رابعا) أوراق التحقيق الإداري رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۶۸ الذي أجرى مع محرر
المحضر معاون التنظيم محمد سعيد الجمال وقد انتهى بمجازاته لتقديره قيمة المبانى دون
أن ينتقل لمعاينتها .

وحيث إن المدعى الجنائية رفعت على الطالبة بوصف أنها في ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ (أولا) قامت بتعليق بناء بدون ترخيص (ثانيا) أقامت بناء لا يقع على جانب طريق . (ثالثا) أنشأت بناء قيمته أزيد من ألف جنيه . وتأسس الاتهام على ما أثبتته معاون التنظيم محمد سعيد الجمال في محضره من أن المتهمة أقامت مباني الدور الخامس العلوي بمنزلها بدون ترخيص ، ولم تترك مسافة ٥,٥٠ مترا من الجار ، وبلغت تكاليف البناء ٢٥٧٤ ج . وقد قضت محكمة أول درجة غيابيا بتغريم الطالبة خمسة جنيهات وضمف رسوم الترخيص عن التهمتين الأولى والثانية وإلزامها بدفع مبلغ ٢٥٧٤ ج عن التهمة الثالثة . فعارضت وقضى في المعارضة بتأييد الحكم المعارض فيه فاستأنفت الطالبة هذا الحكم وقضت محكمة ثاني درجة بتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ بتأييد الحكم المستأنف فاستشككت في تنفيذ الحكم فقضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الإشكال . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على جواز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنائيات والجنح في خمس حالات تناولت الأخيرة منها حالة ما إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة ، وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن المقصود بهذه الحالة أن تدل تلك الوقائع أو الأوراق بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها سقوط الدليل على إدانته أو تحمله التبعة الجنائية . ولما كان البين من الاطلاع على أوراق التحقيق الإداري رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٨ الذي أجرى في تاريخ لاحق على تاريخ صدور الحكم نهائيا في الدعوى موضوع الطلب ، أن معاون التنظيم محمد سعيد الجمال محرر محضر ضبط الواقعة قد أقر في ذلك التحقيق بأنه لم يصعد للدور الخامس العلوي لمعاينته إنما اكتفى بتسجيل الأبعاد والمساحة التي قدرت قيمة المباني على أساسها من وجهات الدور الأرضي بسبب منع زوج الطالبة له من الصعود إلى الدور العلوي كما اشتمل التحقيق الإداري على معاينة أجراها المهندس إبراهيم أبو الفيط أثبت فيها أن أعمال البناء قد تمت في مساحة ١٣٢ مترا مربعا من الدور الخامس العلوي قيمتها ١١٨٨ ج وأنها لو استكملت لبلغت التكاليف ٢٥٧٤ ج ، وانتهى التحقيق بجازاة محرر المحضر بنخصم يوم من راتبه . وكان شرط قيام جريمة إقامة

بناءً تزيد قيمته من ألف جنيه قبل موافقة اللجنة المختصة بالتطبيق للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ أن تكون قيمة الأعمال المطلوب إقامتها تزيد عن ألف جنيه الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بالمعاينة الفعلية من واقع الطبيعة . وإذ ثبت أن التحقيقات الإدارية وما كشفت عنه من وقائع كانت مجهولة من المحكمة والمتهمه إبان المحاكمة إذ لم تحدث ولم تظهر إلا بعد الحكم نهائياً في الدعوى ، وكانت بذاتها حاسمة في النيل من دليل إدانة الطالبة بالنسبة إلى قيمة المباني موضوع التهمة الثالثة ، وما يترتب على ذلك من أثر في تقدير قيمة ما تلزم بأدائه ، فإن ذلك مما يسوغ قبول الطلب والقضاء بإلغاء الحكم موضوع الطلب فيما قضى به في التهمة الثالثة — وإحالة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم للفصل في موضوعها على ضوء ما يستبين لها من القيمة الحقيقية للمباني موضوع الدعوى .

جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود العمراوى ، وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، ومصطفى محمود الأسبوطى ، ومحمد ماهر حسن .

(١٥٤)

الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٣٩ القضائية

حكم . " وصف الحكم " . " الحكم الحضورى الاعتبارى " . " الحكم الغيابى " . نقض . " حالات الطعن بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون " .
" ما يجوز الطعن فيه من الأحكام " . " الحكم فى الطعن " .

مناظ اعتبار الحكم حضوريا وفقا لسنة ٢٣٩ - ج ٩ ؟

العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى من بمقابلة الواقع فى الدعوى . عدم إعلان الطاعن إعلانا صحيحا بالجلسات التى حددت لنظر الدعوى أمام المحكمة بمقرها الجديد بعد انقطاع حلقة اتصالها باقضاء الجلسة الأخيرة بالمقر القديم . اعتبار الحكم الصادر من المحكمة بمقرها الجديد غايبيا .

كون الحكم المطعون فيه منهيًا لمخوضه على خلاف ظاهره . جواز الطعن فيه بطريق النقض .

إن مناظ اعتبار الحكم حضورى وفقا لسنة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور عن الجلسات التى تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا ، إنما يشترط فى هذه الحالة أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة ، أما إذا انقطعت حلقة الاتصال بين الجلسات بسقوط أحدها أو تغيير مقر المحكمة من مقر إلى آخر ، فإنه يكون لزاما إعلان المتهم إعلانا جديدا بالجلسة التى حددها لنظر الدعوى بالمقر الجديد . ولما كان الثابت بالمفردات أن الطاعن لم يعلن

اعلانا صحيفا بالجلسات التي حددت لنظر الدعوى أمام المحكمة بمقرها الجديد بعد أن انقطعت حلقة اتصالها بانتهاء الجلسة الأخيرة بالمقر القديم ، وكانت العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى ، فإن حضور الطاعن بعض الجلسات أمام المحكمة بمقرها القديم لا يتال من اعتبار هذا الحكم في حقيقته غيابي ، إذ أنه بسبب عدم اعلان الطاعن بعد توقف الدعوى لم تتح له فرصة الدفاع عن نفسه ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ولما كان هذا الحكم منهايا للخصومة على خلاف ظاهره إذ يترتب عليه منع السير في الدعوى ، إذ لا يوجد بالأوراق ما يدل على أن استئناف الطاعن كان قاصرا على الحكم الصادر في المعارضة دون الحكم الصادر في الموضوع ، فإنه يتعين قبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة إلى محكمة أول درجة لنظر موضوع المعارضة المرفوعة من الطاعن طبقا لنص المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٧ بدائرة الحيزة محافظتها : تسبب بغير قصد ولا عمد في قتل رمضان عبد الباقي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة إسعاف كبيرة دون تحوط فاصطدم بالمجنى عليه وقتله . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ومحكمة الحيزة الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة خمسين جنبا لوقف تنفيذ العقوبة ، وأمرت بإحالة الدعوى المدنية بحالتها إلى محكمة بندر الحيزة الجزئية لجلسة يحددها قلم كتاب تلك المحكمة وعليه إعلان الخصوم بها بلا مصروفات جنائية وأبقت الفصل في المصروفات المدنية . فعارض وقضى في معارضته بعدم قبولها للتقرير بها عن حكم غير قابل للطعن فيه بطريق المعارضة . فاستأنف المحكوم عليه الحكم ومحكمة الحيزة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت بحضوره بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع ببطلان الحكم المستأنف وبعدم قبول المعارضة . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث أن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول معارضته في الحكم الابتدائي الغيابي الصادر بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٦٣ استنادا إلى أنه في حقيقته حكم حضوري إعتباري قد أخطأ في تطبيق القانون ورأى عليه البطلان ، وذلك بأن تخلفه عن حضور الجلسات مرجعه تغير مقر المحكمة من بندر الحيزة إلى أمبابه دون أن يعلن بهذه الجلسات بالمقر الجديد للمحكمة . مما لازمه القضاء بإلغاء الحكم المستأنف الذي قضى بعدم قبول المعارضة وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة من جديد طبقا لنص المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الثابت من محاضر جلسات المحكمة أمام محكمة أول درجة - في المرحلة السابقة على المعارضة - أن الطاعن حضر بعض الجلسات بمقر المحكمة القديمة ببندر الحيزة ثم تخلف عن الحضور وتوالى تأجيل الجلسات حتى جلسة ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ حيث توقفت الدعوى ثم حدد لنظرها جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٦١ بالمقر الجديد للمحكمة بأمبابه بدلا من بندر الحيزة ثم توالى تأجيل الجلسات بالمقر الجديد دون أن يحضر الطاعن أو يعلن بهذه الجلسات وبالمقر الجديد إعلانا قانونيا صحيحا حتى حجزت الدعوى للحكم بجلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٣ وفيها صدر الحكم الابتدائي غيابيا بإدانة الطاعن وضمن مدوناته تبريرا لوصف الحكم بأن مقر المحكمة قد تغير من بندر الحيزة إلى أمبابه . لما كان ذلك ، وكان مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أنه يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور عن الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم هذا مقبولا إنما يشترط في هذه الحالة أن يكون للتأجيل لجلسات متلاحقة أما إذا انقطعت حلقة الاتصال بين الجلسات بسقوط إحداها أو تغير مقر المحكمة من مقر إلى آخر ، فإنه يكون لازما إعلان المتهم إعلانا جديدا بالجلسة التي حددها لنظر الدعوى بالمقر الجديد . لما كان ذلك . وكان الثابت

بالمقررات التي أمرت المحكمة بضمها — أن الطاعن لم يعلن إعلانا صحيحا بالجلسات التي حددت لنظر الدعوى أمام المحكمة بمقرها الجديد بعد أن انقطعت حلقة اتصالها بعد جلسة ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ بالمقر القديم ببندر الجيزة ، وكانت العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى ، فإن حضور الطاعن بمض الجلسات أمام المحكمة بمقرها القديم لا ينال من اعتبار هذا الحكم في حقيقته غيابيا ، إذ أنه بسبب هدم إعلان الطاعن بعد توقف الدعوى ، لم تتح له فرصة الدفاع عن نفسه وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان هذا الحكم منهيًا للتصومة على خلاف ظاهره إذ يترتب عليه منع السير في الدعوى ، إذ لا يوجد بالأوراق ما يدل على أن استئناف الطاعن كان قاصرا على الحكم الصادر في المعارضة دون الحكم الصادر في الموضوع ، فإنه يتعين قبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة إلى محكمة أول درجة لنظر موضوع المعارضة المرفوعة من الطاعن طبقا لنص المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٧٠

محاضرة السيد المحاضر / محمود العمري ، وعضوية المادة المستشارين : إبراهيم الديوانى ،
وعهد السيد الرفاعى ، وطه محمد دنانة ، ومصطفى الأسمرطى .

(١٥٥)

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤ القضائية

(١ ، ب) قتل عمد . جريمة . " أركانها " . قصد جنائى . سبق إصرار .
إثبات . " بوجه عام " . حكم . " تسببيه . تسبیب غیر
معيب " .

(١) تقدير توافر قصد القتل . موضوعى . متى كان حائفا .

(ب) البحث فى توافر سبق الإصرار . موضوعى . صحة إستنتاجه من
ظروف الدموى وحناصرها . ما دام موجبها لا يتنافر عقلا مع هذا
الاستنتاج .

(ج) إثبات . " إثبات بوجه عام " . " خبرة " . حكم . " تسببيه .
تسبیب غیر معيب " . قتل عمد .

إثبات الحكم — إمتنادا إلى التقرير الطبى — وجود ثقب
بواجهة منزل المبنى عليه . لا خطأ فى الإمتناد . ولو ورد فى معاينة
النهاية وجود ثقبين بواجهة المنزل المذكور .

خطأ الحكم فى الإمتناد . لا يعيبه . ما دام لا أثر له على منطق
أو سلامة نتيجته . مثال .

(د) نقض . " أثر الطعن " . " أسباب الطعن " . محكمة
الموضوع . " سلطتها فى تقدير الدليل " . إثبات .
" إثبات بوجه عام " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .
ما لا يوفره " .

نقض الحكم . أثره : مخالفة محكمة الموضوع لقضاء النقض .
لا تصح بذاتها وجهها للظعن . إلا إذا كانت المخالفة المدعاة تصلح
وجهها للظعن على الحكم

عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع المرسل غير المؤيد بدليل .

(هـ) نقض . " حالات الظعن . الخطأ في تطبيق القانون " .
ارتباط . قتل عمد . سلاح . عقوبة . " تطبيقها " .

معاينة الطاعن بمقوبة واحدة من جرائم القتل العمد وإحراز السلاح
وذخيره . طعنه وحده في الحكم القاضي بها . نقض الحكم وإعادة
المحاكمة . عدم جواز الحكم عليه بمقوبة من جرمي إحراز السلاح
وذخيره . حتى لا يضار بطعنه . المادة ٤٣ من القانون ٥٧
لسنة ١٩٥٩ .

١ — من المقرر أن تعمد القتل أمر داخل يتعلق بالإرادة يرجع تقدير توافره
أو عدم توافره إلى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع متى كان
ما أورده من الظروف والملايسات سائغا يكفي لإثبات توافر هذه النية .

٢ — إن البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقات قاضي الموضوع
يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ، ما دام موجب تلك الظروف وهذه
العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

٣ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فعلا من معاناة النيابة لمكان
الحادث أنه وجد بواجهة منزل المجنى عليه ثقبان لمقذوفات نارية ، وأورد
من التقرير الطبي الشرعي أن الثقب نتيجة حيار نارى مقمر بمقذوف مفرد يتعذر
تعيين نوعه أو السلاح المستعمل نظرا لعدم استقرار المقذوف في الثقب ، وأنه
أطلق على مسافة أكثر من نصف متر وقد تصل إلى بضعة أمتار ، وكان ما أثبتته
الحكم المطعون فيه من وجود ثقب بواجهة منزل المجنى عليه يجوز حدوثه
من حيار نارى له مسنده الصحيح من معاناة الطبيب الشرعي التي ضمنها تقريره
المرفق بالمفردات المنضمة ، كما أنه يتفق ومؤدى ما أثبتته وكيل النيابة المحقق

في معاينته ، مما تحسره من الحكم دعوى الخطأ في الإسناد ، وكان خطأ الحكم فيما قاله من أن هذا الثقب وجد من حوله ” احتراق أو إسوداد أو نمش بارودي “ ومن أن معاينة النيابة أثبتت وجود ثقبين بالحائط بينهما دل تقرير الطب الشرعي على وجود ثقب واحد ، كل ذلك لا يعيب الحكم ، ما دام هذا الخطأ لا يؤثر في جوهر الواقعة التي اقتنعت بها المحكمة من أن ثمة ثقب وجد بالفعل في واجهة منزل المجنى عليه وقد نتج من عيار نارى أطلقه الطاعن الثالث للإرهاب على حد تصوير الشاهدين اللذين اطمان الحكم إلى أقوالهما وآنس الصديق فيها بما لا معقب عليه ، وهو عين ما انتهى إليه الطبيب الشرعي في تقريره بالرغم من عدم تخلف آثار قرب الاطلاق ، ذلك أن الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ، ما دام لا أثر له في منطقته أو على سلامة النتيجة التي انتهى إليها .

٤ — من المقرر أن القضاء بنقض الحكم وإعادة المحاكمة ، يعيد الدعوى أمام المحكمة التي تعاد أمامها المحاكمة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض ، ولا يقيد بها بشيء من قضائه ، فعلى فرض مخالفة محكمة الموضوع لقضاء محكمة النقض ، فإن ذلك لا يصح اتخاذ وجهها للطعن إلا إذا كان محل المخالفة المدعاة في ذاته يصح لأن يكون وجهها للطعن على الحكم ، وكان الثابت من الاطلاع على تحقيقات قضية الجناية المنضمة أنها لا تساند دفاع الطاعنين من أن المجنى عليه لم يقتل بيدهم بل بيد غيرهم ، بأن دفاعهم في هذا الشأن يعد والحال كذلك من أوجه الدفاع الموضوعية ، وكان هذا الدفاع قد سبق مرسلاً خير مؤيد بدليل ، فإن المحكمة لا تلتزم في الأصل بالرد عليه صراحة ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أخذ بها ، ويكون انتهى الطاعنين على الحكم بالقصور في هذا العدد لا محل له .

٥ — إذا كان الحكم الأول الصادر بالإدانة قد قضى بمعاينة الطاعن الثالث من الجرائم الثلاث المسندة إليه وهي القتل عمداً مع سبق الإصرار وجريمتي إحراق السلاح المششخن والذخيرة ، بعقوبة واحدة هي الأشغال الشاقة المؤبدة بالتطبيق للسادة ٣٢ عقوبات لما بين هذه الجرائم من ارتباط لا يقبل التجزئة ، يتناقض الحكم المطعون فيه بعد نقض الحكم الأول بمعاينته بالأشغال الشاقة لمدة

نمى عشرة سنة عن جناية القتل العمد مع سبق الإصرار ، وبالحبس مع الشغل سنة واحدة عن جريمتى إحراز السلاح المششخن والذخيرة مستبعدا تطبيق المادة ٣٢ عقوبات ، وكان نقض الحكم السابق حاصلا بناء على طلب هذا الطاعن وغيره من المحكوم عليهم دون النيابة العامة ، وكان توقيع الحكم المطعون فيه عقوبتين - على الطاعن المذكور - بعد أن كان الحكم الأول المنقوض قد اقتصر على توقيع عقوبة واحدة عليه عن الجرائم المستندة إليه جميعا لما بينها من ارتباط لا يقبل التجزئة ، هو مما يضر بالطاعن لأنه ما كان يجوز من بعد توقيع عقوبة عليه من جريمتى إحراز السلاح والذخيرة ، إذ الأصل أنه لا يجوز أن يضار الطاعن بطعنه طبقا للمادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز أبنوب محافظة أسيوط : (أولا) المتهمين جميعا قتلوا محمد عبد الرحيم قناوى عمدا مع سبق الإصرار بأن يبتوا النية على قتله وأعدوا لذلك سلاحا ناريا وألتن راضيتين حادثتين " بندقية وبطلتين " وتوجهوا إلى حيث يوجد المجنى عليه وانهمال عليه الأول والثاني ضربا بالبطلتين وكان الثالث يطلق الأعيرة النارية للأرهاب فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته (ثانيا) المتهم الثالث أيضا (١) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخن الماسورة "بندقية هندی" (ب) أحرز ذخيرة " طلقات " مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازة السلاح وإحرازه . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فضلا عن المواد ١ و ١٦ و ٢٦ / ٢ - ٤ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبنـد (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرافق بالنسبة إلى الثالث فقرير بذلك . وادعت صفيانة محمد عبد الرحيم " ابنه المجنى عليه " مدنيا بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت قبل

المتهمين جميعا متضامنين . ومحكمة جنابات أسيوط قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين جميعا والمادة ١/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثالث . بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة المضبوطات وإلزامهم متضامنين أن يدفعوا على سبيل التعويض إلى المدعية بالحق المدني مبلغ مائة جنيه والمصروفات المدنية . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنابات أسيوط لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة جنابات أسيوط بتشكيل جديد قضت في الدعوى من جديد عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ومعاينة الثالث بالمواد ١ و ٢ و ٢٦ و ٢/ ٤ - ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرفق مع تطبيق المادتين ١/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات (أولا) بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة (ثانيا) بمعاينة المتهم الثالث بالحبس مع الشغل سنة واحدة عن التهمتين الثانية والثالثة المسندتين إليه (ثالثا) وفي الدعوى المدنية بإلزام المتهمين الثلاثة متضامنين بأن يدفعوا إلى صفيانة محمد عبد الرحيم مبلغ ١٠٠ جنيه مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت ومصروفات الدعوى المدنية . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار وأنزل بالطاعن الثالث أيضا عقوبة مستقلة عن جريمتي إحراز سلاح ناري وذخيرة بغير ترخيص قد شابه قصور في التدليل وخطأ في الإسناد وفساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأنه جاء قاصرا في التدليل على توافر نية القتل وظرف سبق الإصرار . كما أنه انتهى - على خلاف الثابت بالأوراق - إلى أن الثقب الموجود بواجهة

حائط منزل المجنى عليه نتيجة الأعيرة النارية التي أطلقها الطاعن الثالث لوجود احتراق ونمش بارودي حوله في حين أن المعاينة والتقرير الطبي خلا كلاهما مما يؤيد ذلك أو يقطع به كما لم يعثر بالتقرب على مقذوفات نارية مما يؤيد دفاع الطاعنين بكذب شهود الإثبات فيما نسبوه إلى الطاعن الثالث من إطلاق الأعيرة للإرهاب ساعة ارتكاب الحادث ، هذا إلى أن الحكم أثبت في موضع منه أن ثقبين وجدا في الحائط ثم عاد في موضع آخر منه وقصرهما على ثقب واحد ، كما أن الحكم الأول كان قد نقض لعدم الاستجابة إلى طلب الطاعنين ضم الجناية رقم ٢٢٨١ سنة ١٩٦٤ أنبوب والثابت بها قيام خصومات بين المجنى عليه الحالي وآخرين خلاف الطاعنين بما يبعد شبهة الاتهام عنهم ، إلا أن الحكم المطعون فيه على الرغم من ضم هذه الجناية لم يعرض لدفاع الطاعنين في هذا الشأن أو يرد عليه بما يسوغ إطراحه . وأخيرا فلأن الحكم المطعون فيه أنزل بالطاعن الثالث عقوبة مستقلة عن جريمتي إحراز السلاح والذخيرة إلى جانب عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة التي أنزلها به عن جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار وفي ذلك تسوية لمركبه لأن الحكم الأول المنقوض بنسأ على الطعن المرفوع منه دون النية العامة كان قد طاقه بعقوبة واحدة عن جميع هذه الجرائم للارتباط عملا بالمادة ١/٣٢ من قانون العقوبات فلا يصح أن يضار بطعنه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدهوى بما مؤداه أن الطاعنين بيتوا النية على قتل المجنى عليه أخذا بنار عمهم محمود محمد حسنى ويحيى يونس محمد حسنى الذى اتهم في قتلهم ابن المجنى عليه ، فأعدوا لذلك سلاحا ناريا مششخنا "بندقية" وآلتين راخيتين حادتين (بلطتين) وتوجهوا في الصباح الباكر من يوم الحادث إلى منزل المجنى عليه وما أن ظفروا به جالسا أمام داره حتى انهال عليه الطاعنان الأول والثاني بالضرب بالبلطتين على رأسه وعلى أجزاء أخرى من جسمه قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات التي أثبتها تقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته في الوقت الذي تولى فيه الطاعن الثالث إطلاق الأعيرة النارية للإرهاب ولما تم لهم ما عقدوا العزم عليه فروا هاربين ، وبعد أن ساق الحكم مؤدى الأدلة التي أقام عليها قضاءه والتي استمدتها من أقوال شهود الإثبات وتقرير الصفة التشريحية وهى أدلة لها معينها الصحيح

من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ، عرض لنية القتل
ماستظهرها في قوله ”وحيث إن نية القتل متوافرة قبل المتهمين من استعمال الأول
والثاني كل منهما بلطاة ولا شك أن من شأنها إحداث القتل خاصة وقد تعددت
الإصابات التي أحدثتها بالمجنى عليه وأغلبها في مقتل ومن الثار القائم بين عائلتي
المتهمين والمجنى عليه ومن قيام المتهم الثالث بإطلاق الأعيرة النارية ولإبعاد
من تسول له نفسه التدخل حتى يقوم زميلاه بإتمام الجريمة التي اتفقوا عليها ،
كما عرض الحكم لظرف سبق الإصرار واستظهره في قوله ”إنه ثابت في حق
المتهمين لما تقدم من أسباب ومن إحداد المتهمين للبلطتين والبندقية وتوجههم
إلى مكان جلوس المجنى عليه واعتدائهم على النحو مالف البيان “ . لما كان
ذلك ، وكان من المقرر أن تعمد القتل أمر داخلي متعلق بالإرادة يرجع تقدير
توافره أو عدم توافره إلى سلطة قاضي الموضوع وحريته في تقدير الوقائع ، وكان
ما أورده الحكم تدليلا على قيام نية القتل لدى الطاعنين من الظروف والملايسات
التي أوضحها هو تدليل سائق ويكفي لإثبات توافر هذه النية ، ولما كان من
المقرر أيضا أن البحث عن توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقات قاضي
الموضوع يستتجه من ظروف الدهوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف
وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، وكان للبين من الحكم أنه قد عرض
على استقلال لهذا الظرف وكشف عن توافره لدى الطاعنين وساق لإثباته من الدلائل
والقرائن ما يكفي لتحقيقه طبقا للقانون مما تعين عليه الوقائع الثابتة في الأوراق ،
هذا بالإضافة إلى أن العقوبة المقررة بها — وهي الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة
سنة — داخلية في حدود العقوبة المقررة للقتل العمد بغير سبق إصرار ومن ثم فإن
ما يشير الطاعنون في هذا الصدد لا يكون مقبولا فضلا عن انتفاء المصلحة فيه .
لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه أثبت تقلا عن معاينة النيابة لما كان
الحادث أنه وجد بواجهة منزل المجنى عليه ثقبان لمقذوفات نارية ، وأورد
عن التقرير الطبي الشرعي أن الثقب كان نتيجة عيار ناري معمر بمقذوف مفرد يتعذر
تعيين نوعه أو السلاح المستعمل نظرا لعدم استقرار المقذوف في الثقب وأنه أطلق
على مسافة أكثر من نصف متر وقد تصل إلى بضعة أمتار وكان ما أثبتته الحكم
المطعون فيه من وجود ثقب بواجهة منزل المجنى عليه يجوز حدوثه من عيار ناري
له بسنده الصحيح من معاينة الطبيب الشرعي التي ضمنها تقريره المرفق بالمفردات

المنظمة ، كما أنه يتفق ومؤدى ما أثبتته وكيل النيابة المحقق في معاينته مما تنحسر به عن الحكم دهوى الخطأ في الاسناد ، وكان خطأ الحكم فيما قاله من أن هذا الثقب وجد من حوله " احتراق أو اسوداد أو نمش بارودى " ومن أن معاينة النيابة أثبتت وجود ثقبين بالحائط بينما دل تقرير الطب الشرعى على وجود ثقب واحد " كل ذلك لا يعيبه ما دام هذا الخطأ لا يؤثر في جوهر الواقعة التى اقتنعت بها المحكمة من أن ثمة ثقباً وجد بالفعل في واجهة منزل المجنى عليه وقد نتج من عبار نارى أطلقه الطاعن الثالث للارهاب على حد تصوير الشاهدين اللذين اطمئن الحكم إلى أقوالهما وآنس الصديق فيها بما لامعقب عليه وهو عين ما انتهى إليه الطبيب الشرعى في تقريره بالرغم من عدم تخلف آثار قرب الإطلاق .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما دام لا أثر له في منطقته أو على سلامة النتيجة التى انتهى إليها ، فإن ما ينعاه الطاعنون على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن محكمة الإعادة بعد نقض الحكم الأول قررت ضم قضية الجناية رقم ٢٢٨١ سنة ١٩٦٤ بنوب وضمت بالفعل واطلع عليها الدفاع إلا أنه لم يتناولها في مرافعته بالتعليق ولم يبين وجه تأييدها لدفاع الطاعنين من أن المجنى عليه لم يقتل بيدهم بل بيد غيرهم وهم خصومه في الجناية آنفة الذكر كما أنه لم يعد إلى إثارة هذا الدفاع بنصه من جديد ، بل كل ما قاله بعد تجميعه لأقوال الشهود أن المجنى عليه ضربه آخرون لم يعرفوا بعد " ويتضح من الاطلاع على تحقيقات قضية الجناية المنظمة أنها مقيدة ضد مجهول في حادث مقتل سيدتين وثالث يدهى عبده أبو العلا ولم يرد بها ذكر للمجنى عليه في هذه الدهوى المنظورة أو إشارة لحادث قتله من قريب أو من بعيد ما يساند دفاع الطاعنين أو يظهر دعواهم بأن المجنى عليه قد قتل بيد غيرهم ومن ثم فقد اكتفى الحكم المطعون فيه بالإشارة إلى ضم قضية الجناية وبأن الدفاع لم يتناولها بالتعليق . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القضاء بنقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدهوى أمام المحكمة التى تعاد أمامها المحاكمة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض ولا يقيد بها بشئ من قضائه ، فعلى فرض مخالفة محكمة الموضوع لقضاء محكمة النقض ، فإن ذلك لا يصبح اتخاذه وجهاً للطعن إلا إذا كان محل المخالفة المدعاة في ذاته يصلح لأن يكون وجهاً للطعن على الحكم الجديد . ولما كان

الثابت من الاطلاع على تحقيقات قضية الحناية المنضمة أنها لاتساند دفاع الطاعنين على النحو المار ذكره ، فإن دفاعهم في هذا الشأن يعد والحال كذلك من أوجه الدفاع الموضوعية ، ولما كان هذا الدفاع قد سبق مرسل غير مؤيد بدليل — فإن المحكمة لاتلتزم في الأصل بالرد عليه صراحة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أخذ بها الحكم . لما كان ذلك ، فإن نعي الطاعنين على الحكم بالقصور في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم الأول الصادر بالإدانة قد قضى بمعاقبة الطاعن الثالث من الجرائم الثلاث المسندة إليه وهي القتل العمد مع سبق الإصرار وجرمي إحراز السلاح المششخن والذخيرة بعقوبة واحدة هي الأشغال الشاقة المؤبدة بالتطبيق للمادة ٣٢ عقوبات لما بين هذه الجرائم من ارتباط لا يقبل التجزئة بينما قضى الحكم المطعون فيه ، بعد نقض الحكم الأول بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة من جنابة القتل العمد مع سبق الإصرار وبالحبس مع الشغل سنة واحدة من جرمي إحراز السلاح المششخن والذخيرة مستبعداً تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . ولما كان نقض الحكم السابق حاصلاً بناء على طلب هذا الطاعن وغيروا من المحكوم عليهم دون النيابة العامة ، وكان في توقيع الحكم المطعون فيه عقوبتين على الطاعن — بعد أن كان الحكم الأول المنقوض قد اقتصر على توقيع عقوبة واحدة عليه عن الجرائم المسندة إليه جميعاً لما بينها من ارتباط لا يقبل التجزئة هو مما يضر بالطاعن إذ ما كان يحوز من بعد توقيع عقوبة عليه من جرمي إحراز السلاح والذخيرة والأصل أنه لا يجوز أن يضار بطعنه طبقاً للمادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام النقض ، فإنه يتعين قبول هذا الوجه من الطعن ونقض الحكم لهذا السبب بالنسبة للعقوبة المحكوم بها على الطاعن الثالث في جرمي إحراز السلاح والذخيرة وتصحيح الخطأ الذي وقع بإلغاء عقوبة الحبس المقضى بها عليه فيهما ، ورفض طعنه وباقي المحكوم عليهم فيما عدا ذلك ، دون حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع طالما أن العيب الذي شاب الحكم مقصور على الخطأ في تطبيق القانون .

جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود العمراوى وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم الديوانى ،
ومحمد السيد الرفاعى ، وطه الصديق دقانة ، ومحمد ماهر حسن .

(١٥٦)

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤ القضائية

- (١ ، ب) قتل عمد . " نية القتل " . قصد جنائى . " القصد الخاص " .
جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " .
إثبات . " إثبات بوجه عام " .

- (١) نية القتل . مثال لتسبب معيب على توافرها .
(ب) تساند الأدلة فى المواد الجنائية .

١ — تتميز جنائية القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى من ارتكابه الفعل الجنائى إزهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم ، وهو بطبيعته أمر يبطنه الجانى " ويضمرة فى نفسه ، ويتعين على القاضى أن يعنى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه وتكشف عنه . ولما كان ما أورده الحكم بيانا لنية القتل العمد لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المسمى الذى قارفه للطاعن الأول من أنه كان يحمل سلاحا ناريا معمرا بالرصاص وقد أطلق منه طلقات أصابت إحداها المجنى عليه دون أن يكشف الحكم عن قيام نية القتل بنفس الطاعن الأول ، وكان لا يبنى عن ذلك ما قاله الحكم من أن للطاعن الأول أطلق المقذوف النارى الذى أصاب المجنى عليه " بقصد قتله على أثر كشف واقعة السرقة والتماسا للتخلص منها دون

ضبط الجناة". وهذا الذي ذهب إليه الحكم في هذا الخصوص لا يفيد حتما وبطريق اللزوم أن الجاني انتوى إزهاق روح المجنى عليه وهو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية على توافره، وهو ما لم يدل عليه الحكم إذ قد يكون إطلاق النار بقصد التعدي فقط أو شل حركة المجنى عليه أو مجرد إوهابه، الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

٢ - الأدلة في المواد الجنائية متسائدة . ولما كان ما أثبتته المحكمة من أن الشهود قد أجمعوا على إمكان التمييز من مسافة عشرين مترا على غير سند صحيح من الأوراق ، وكان لا يعرف مبلغ الأثر الذي كان لهذا الخطأ في عقيدة المحكمة لو تخطت إليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون ميبا بما يبطله ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز أبو كبير محافظة الشرقية : الأول أطلق النار على عبده محمد ناصر، قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . المتهمون جميعا : اشتركوا في جريمة القتل سالفة الذكر واشتركوا أيضا في جريمة الشروع في مرقعة القطن ، وطالبت إلى معاشا والإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم بمواد الاتهام . فقرر بذلك ، وادعت زوجة المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين متضاهين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا محلا بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ ، ٣٢ و ٣١٦ من قانون العقوبات و ١ و ٦ و ٢٦ و ٣ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند (ب) من القسم الأول والجدول المرافق بمعاقتة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وكل من الثاني والثالث والرابع بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات والزمته جميعا متضاهين بأن يدفعوا للادعية بالحقوق المدنية قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فطعن المحكوم عليهم في هذا بطريق النقض .. الخ

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الأول بجريمة القتل العمد وإحراز سلاح نارى مششخن بغير ترخيص واشتراك للباقيين معه فى جريمة القتل سالفة الذكر ، قد شابه القصور فى التسبيب وانطوى على خطأ فى الإسناد ، ذلك بأن ما أورده بيانا لنية القتل للعمد لا يكفى لاستظهارها والاستدلال على توافرها فى حقهم ، كما عول الحكم فى إدانتهم على أن الشهود قد أجمعوا بإمكان رؤية المجنى عليه للمتهمين على بعد عشرين مترا فى حين أن أحد الشهود قدر مسافة إمكان الرؤية بأقل من ذلك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلتها تحدث عن نية القتل فقال : وحيث إنه بعد تبيان ما تقدم وقد ثبت أن المتهمين الأربعة قد شرعوا فى سرقة القطن المبين الوصف والقيمة بالتحقيقات والمعاينة وكان الأول من المتهمين يحمل سلاحا ناريا معبرا بالرصاص وهو سلاح قاتل بطبيعته وقد أطلق منه طلقات أصابت إحداها المجنى عليه عبده محمد ناصر بقصد قتله على أثر انكشاف واقعة السرقة والتماسا للخلاص منها دون ضبطهم ومن ثم تكون نية القتل العمد متوفرة لدى المتهم الأول وهذه الجريمة إنما هى نتيجة محتملة لجريمة السرقة وفقا للمجرى العادى للأمر إذ أن ما تقتضيه طبيعة الأمور أن من يحمل سلاحا ناريا إنما يتوقع منه إذا ما أتى بجريمة وأحس بانكشاف أمره ومحاولة من الغير اضطه أن ياجأ إلى التخلص من ذلك عن طريق استعمال السلاح الذى يحملة ، ومن ثم يتعين عقاب المتهمين الآخرين عن جريمة القتل باعتبارها جريمة محتملة لـ "سرقة" . لما كان ذلك ، وكانت جناية القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى من ارتكابه للفعل الجنائى إزهاق روح المجنى عليه وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم ، وهو بطبيعته أمر يبطنه الجانى ويضمرة فى نفسه ويتمين على القاضى أن يعنى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه وتكشف عنه . وكان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذى قارفه الطاعن

الأول من أنه كان يحمل سلاحا ناريا معمرا بالرصاص وقد أطلق منه طلقات أصابت إحداها المجنى عليه دون أن يكشف الحكم عن قيام نية القتل بنفس الطاعن الأول - وكان لا يفتى عن ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعن الأول أطلق المذخرف الناري الذي أصاب المجنى عليه بقصد قتله على أثر كشف واقعة السرقة والتماسا للتخلص منها دون ضبطهم ، وهذا الذي ذهب إليه الحكم في هذا الخصوص لا يفيد حتما وبطريق اللزوم أن الجاني اتوى ازهاق روح المجنى عليه وهو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية على توافره وهو ما لم يدل عليه الحكم إذ قد يكون إطلاق النار بقصد التعدي فقط أو شل حركة المجنى عليه أو مجرد إرهابه ، الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه ولا ينال من ذلك أن العقوبة المقررة بها على الطاعن الأول مقررة لحرية إحراز السلاح الناري المشتمل على دين بها لأنها ليست مبررة لما دين به باقي الطاعنين ، هذا فضلا عن أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد في مجال إقامة الحجة على مقارفة الطاعنين لحرية القتل ما نصه ، وحيث إن المحكمة تطعن بأقوال شهود الإثبات على النحو السالف بيانه إذ ثبت من شهادتهم بالتحقيقات وبالجلسة تعرف المجنى عليه على المتهمين الأربعة والثابت من معاينة مكان الحادث أن المسافة بين مكان وجود المجنى عليه ملقيا على الأرض بعد إصابته ومكان هروب المتهمين سامة إطلاق النار حوالي عشرين مترا ، وأن التقرير الطبي الشرعي أثبت أن الطلق للناري من مسافة تزيد على عدة أمتار وأجمع الشهود على إمكان الرؤية والتمييز من مثل هذه المسافة في ليلة قمرية وهي ليلة السادس عشر من الشهر العربي ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أسهت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن الشاهد اسماعيل محمد حسن سئل في جلسة المحاكمة عن المسافة التي يمكن فيها الرؤية والتمييز في ليلة الحادث فأجاب بأنها قصبة أو قصبتين ، ثم سئل صراحة بعد ذلك عما إذا كان في الاستطاعة تمييز الشخص على بعد عشرة أقدام فأجاب على بعد قصبتين ، ومفاد قول هذا الشاهد أن القدرة على تمييز الأشخاص في تلك الليلة ما كانت تصل إلى عشرين مترا ، ومن ثم فإن ما أثبتته المحكمة من أن الشهود قد أجمعوا على إمكان التمييز من مسافة عشرين مترا يكون على غير سند صحيح من الأوراق . وإذا كان لا يعرف مبلغ الأثر الذي كان لهذا الخطأ في عقيدة المحكمة لو تفتنت إليه ، وكانت الأدلة في المواد الجنائية متساندة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله وبوجوب نقضه والإحالة .

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن مزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطية ،
وأ نور أحمد خلف ، ومحمود كامل مطبقه ، والدكتور محمد محمد حمدين .

(١٥٧)

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤ القضائية

مفرقات . عقوبة . "تطبيقها" . نقض . "حالات الطعن" . الخطأ
في تطبيق القانون . "الحكم في الطعن" .

العقوبة المقررة لجريمة إحراز مفرقات بدون ترخيص المنصوص عليها في المادة ١٠٢ (١)
حقوبات هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . عدم جواز إبدالها عند معاملة المتهم بالرافة
عملاً بالمادة ١٧ عقوبات إلا بالعقوبة التالية لها مباشرة وهي السجن من ثلاث سنين
إلى خمس عشرة سنة .

تنص المادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات على عقوبة الأشغال الشاقة
المؤبدة أو المؤقتة لجريمة إحراز المفرقات قبل الحصول على ترخيص بذلك ،
ونصت المادة ١٠٢ (هـ) من هذا القانون على أنه : "استثناء من أحكام
المادة ١٧ لا يجوز في تطبيق المواد السابقة التزول عن العقوبة التالية مباشرة
للعقوبة المقررة للجريمة" . والبيان من هذين النصين أن عقوبة الأشغال الشاقة
المؤبدة أو المؤقتة المنصوص عليها في المادة ١٠٢ (١) لجريمة إحراز المفرقات
بغير ترخيص لا يجوز إبدالها عند معاملة المتهم بالرافة عملاً بالمادة ١٧ من قانون
العقوبات إلا بالعقوبة التالية لها مباشرة في ترتيب العقوبات وهي عقوبة
السجن التي جعلها المشرع من ثلاث سنين إلى خمس عشرة سنة إلا في الأحوال
الخصوصية المنصوص عليها قانوناً . ولما كان الحكم المطعون فيه وقد نزل
بالعقوبة في جريمة إحراز مفرقات بدون ترخيص إلى الحبس لمدة ستة شهور

مع إيقاف التنفيذ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نلغيا جزئيا وتصحيحه بمعاينة المطعون ضدهما بالسجن لمدة ثلاث سنوات بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المقضى بها .

الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضدهما وآخرين بأنهم في يومى ١٣ و ١٤ أغسطس سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز أبو تيج محافظة أسيوط: (أولا) أحرزوا مادة مفرقة " بارود أسود " قبل الحصول على ترخيص بذلك (ثانيا) استخرجوا أحجارا من جوار المحاجر بدون ترخيص . وطابت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاينتهم بالمواد ١ و ٣ و ٦ و ٤٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر وقرار وزير الداخلية رقم ١١ لسنة ١٩٦٣ . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات أسيوط قطعت غيابيا للأول وحضوريا للباقيين عملا بالمواد ١/١٠٢ و ٣٠ و ١/٥٥ و ١/٥٦ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل ستة أشهر وبمصادرة المواد المفرقة والأدوات المضبوطة وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس ثلاث سنوات وذلك بالنسبة للتهمة الأولى وبراءتهم من التهمة الثانية المسندة إليهم . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضدهما بجريمة إحراز مفرقات قبل الحصول على ترخيص بذلك وطبق في حقهما المادة ١٧ عقوبات وعاقبهما عنها بالحبس لمدة ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة المقررة لهذه الجريمة في المادة ١/١٠٢ من قانون العقوبات لا يجوز إبدالها عند معاملة المتهم بالرأفة إلا بعقوبة السجن التالية لها عملا بالمادة ٥/١٠٢ من قانون العقوبات .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى إدانة المطعون ضدهما بجرime إحرار مفرقات بغير ترخيص وقضى بمعاقبتهما عنهما بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور ومصادرة المواد المفرقة والأدوات المضبوطة مع إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات عملا بالمواد ١/١٠٢ و ١٧ و ١/٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١/١٠٢ من قانون العقوبات التي طبقها الحكم المطعون فيه تنص على عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة لجرime إحرار المفرقات قبل الحصول على ترخيص بذلك ، ونصت المادة ١/١٠٢ من هذا القانون على أنه " استثناء من أحكام المادة ١٧ لا يجوز في تطبيق المواد السابقة التزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجرime " لما كان ذلك ، وكان يبين من هذين النصين أن عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة المنصوص عليها في المادة ١/١٠٢ لجرime إحرار المفرقات بغير ترخيص لا يجوز إبدالها عند معاملة المتهم بالرافة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات إلا بالعقوبة التالية لها مباشرة في ترتيب العقوبات وهي عقوبة السجن التي جعلها المشرع من ثلاث سنين إلى خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه وقد نزل بالعقوبة إلى الحبس لمدة ستة شهور مع إيقاف التنفيذ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بمعاقبه المطعون ضدهما بالسجن لمدة ثلاث سنين بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المقررة بها .

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، وعضوية السادة المستشارين :
سعد الدين عطية ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد همد إبراهيم .

(١٥٨)

للطعن رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٠ القضائية

إثبات . " بوجه عام " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .
ما يوفره . حكم . " . تسببه . تسبب معيب " . ضرب . " ضرب أحدث
عاهة " .

عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي . مشروط بأن تورد في حكمها
ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها ورازت بينها .

التفات المحكمة كلية من دفاع الطامن وموقفه من التهمة على غير بنية من هذا الدفاع . فصوره .
مثال في ضرب أحدث عاهة .

متى كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطامن أنكر التهمة
وأثار المدافع عنه أمام المحكمة فيما أثاره من أوجه الدفاع " أن الطامن أقحم
في الدعوى على غير أساس ، وأن التقرير الطبي الشرعي يتضمن واقعة هامة جدا
بالنسبة للعاهة التي بالذراع الأيسر وأنها حدثت من جرم صلب ثقيل ولا يمكن
أن تحدث من مطوأة لأنها ليست جسما ثقيلا " ويبين من الحكم المطعون فيه
أنه بعد أن بين الواقعة على النحو الذي استقر لديه وساق أدلة الثبوت المستمدة
من أقوال شاهدي الإثبات والتقرير الطبي ، انتهى إلى إدانة الطامن دون
أن يورد دفاعه وموقفه من التهمة وما ساقه من أوجه لها شأنها في خصوص
الدعوى المطروحة ، وكان الأصل أن المحكمة لا يلتزم بمتابعة المتهم من مناحى
دفاعه المختلفة ، إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت

هناصر الدعوى وأملت بها على وجه يفصح من أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، أما وقد التفتت كلية عن دفاع الطاعن وموقفه من التهمة التي وجهت إليه بما يكشف عن أن المحكمة قد أطرحت هذا الدفاع على بيته من أمره ، فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجبا نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلا من (١) ... و (٢) ... (الطاعن) بأنهما في يوم ١٩٦٧/١٢/٥ بدائرة مركز أبو طشت محافظة قنا : أحداثا حمدا بعبد الحميد على جاد الكريم الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي الشرعى ، وكان ذلك مع سبق الإصرار بأن عقدا العزم على الاعتداء بالضرب على من يقابلهم من أفراد عائلة المجنى عليه لوقوع مشاجرة بينهم وبين المتهمين وأعد المتهم الأول لذلك مدية وأعد المتهم الثانى عصا وما أن ظفروا بالمجنى عليه فى حقله حتى انهالا عليه ضربا بالعصا وطعنا بالمديية فأحدثا به إصابات تخلفت لديه من جرائها إصابة بالأصبع الخنصر لليد اليمنى هامة مستديمة يستحيل برؤها هى إثر حركتى ننى وبسط مفصلة الصامى العلوى ، مما يقلل من كفاءة المجنى عليه على العمل بنحو ٣٠ ٪ كما تخلفت لدى المجنى عليه أيضا من جراء إصابته باليد اليسرى هامة مستديمة يستحيل برؤها هى إعاقات فى الأصابع الخنصر والبنصر والوسطى والسبابة لليد اليسرى وضمور بسيط بعضلات تلك اليد مما يقلل من كفاءته على العمل بما يقدر بحوالى ١٥ ٪ .

وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادة ١/٢٤٠ - ٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وادعى المجنى عليه عبد الحميد على جاد الكريم مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائتى جنيه على سبيل التعويض ومحكمة جنايات قنا قضت بحضورها للثانى وغيايبا للأول عملا بمادة الإتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات (أولا) بمعاينة المتهم الثانى بالحبس مع الشغل ستة شهور وبإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى خمسين جنيها على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة . (ثانيا) بحبس المتهم الأول ثلاثة أشهر مع الشغل . فطعن المتهم الثانى فى هذا الحكم بطريق النقض فى يوم صدوره ... إلخ

المحكمة

حيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجرمة ضرب نشأت عنه مائة مستندية قد شابه قصور في التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع . ذلك بأنه لم يحصل دفاع الطاعن الذي يقوم على نفى صلته بالواقعة التي دين بها وإن التقرير الطبي الشرعي انتهى إلى أن العاهة التي تخلفت بالذراع الأيسر للجنى عليه قد حدثت من جسم ثقيل وأن المدية لا تعتبر كذلك ، فلم يخصه أو يعرض له بما يفنده مما يعيبه بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أنكر التهمة وأثار المدافع عنه أمام المحكمة فيما أثاره من أوجه الدفاع أن الطاعن أقدم في الدعوى على غير أساس ، وأن التقرير الشرعي يتضمن واقعة هامة جدا بالنسبة للعاهة التي بالذراع الأيسر وأنها حدثت من جسم صلب ثقيل ولا يمكن أن تحدث من مطواه لأنها ليست جسما ثقيلا ويبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين الواقعة على النحو الذي استقر لديه وساق أدلة الثبوت المستمدة من أقوال شاهدي الإثبات ومن التقرير الطبي الشرعي انتهى إلى إدانة الطاعن دون أن يورد دفاعه وموقفه من التهمة وما ساقه من أوجه لها شأنها في خصوص الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وأثبت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينهما ، أما وقد التفتت كلية عن دفاع الطاعن وموقفه من التهمة التي وجهت إليه بما يكشف عن أن المحكمة قد أطرحت هذا الدفاع وهي على بينة من أمره ، فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجبا نقضه وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن هزام ، ومضوية السادة المستشارين :
سعد الدين عطيه ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٥٩)

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤ القضائية

سجون . " تفتيش السجائين " . تفتيش . " التفتيش بغير إذن " .
مواد مخدرة .

وجوب تفتيش السجائين تفتيشا عموميا بالفناء الخارجى بالقرب من الباب الرئيسى للسجن عند
دخولهم وقبل خروجهم . ليس المقصود بالتفتيش العام هو قصره على مجرد تحسس الملابس من الخارج
فقط دون خلعها . المقصود به التفتيش الذاتى الدقيق وبالكيفية التى يرى القائم بإجرائه أنها تحقق
الغرض المقصود منه .

توجب المادة ٤٢٢ من النظام الداخلى للسجون الصادر فى سنة ١٩٢٥ المعدل
تفتيش للسجائين على اختلاف درجاتهم تفتيشا عموميا بالفناء الخارجى بالقرب
من الباب الرئيسى للسجن عند دخولهم صباحا وقبل خروجهم وعند هودتهم
ظهرا وقبل انصرافهم فى المساء . وتتحول تلك المادة الضابط حق تفتيشهم كلهم
أو بعضهم إذا ما ساوره الشك فى أمرهم . ولما كانت واقعة الدعوى أنه
فى صباح يوم الحادث وبينما كان نائب مأمور السجن يستعرض قوة أمن السجن
وقم اختباره على الطاعن وآخر من بين السجائين لتفتيشهما تفتيشا مفاجئا وفقا
للتعليمات فعثر مع الطاعن على لفافة من ورق الصحف يخفيها أهل نخذه تبين
أن بداخلها كمية من الشاى وقطعة من مادة الحشيش ، فإن الحكم إذ قضى بصحة
هذا التفتيش يكون قد أصاب صحيح القانون . ولا محل لما يثيره الطاعن من أن
المقصود بالتفتيش العام هو قصره على مجرد تحسس الملابس من الخارج فقط
دون خلعها ، فإن هذا تخصيص لمعنى التفتيش بغير مخصص ولا يتفق وسند

إباحته وهو التثبت من عدم تسرب أية ممنوعات إلى داخل السجن تنفيذاً لما تقضى به القوانين المنظمة للسجون، وهو ما لا يمكن التحقق منه إلا بالتفتيش الذاتي الدقيق للشخص الواقع عليه التفتيش وبالكيفية التي يرى القائم بإجرائه أنها تحقق الغرض المقصود منه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢١ يوليو سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم شبين الكوم محافظة المنوفية: أحرز جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانوناً بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ١٢ من الجدول "١"، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت بحضوريا عملاً بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرية إحراز جواهر مخدرة ، قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان التفتيش تأسيساً على أن تعليمات السجون لا تجهز تفتيش حراسها إلا تفتيشاً عاماً يتم في لفناء الخارجى للسجن وبالقرب من باب الرئيسى غير أن الحكم التفتت من هذا النظر وأقر صحة تفتيش الطاعن تفتيشاً ذاتياً دقيقاً بما لا يتفق والتطبيق الصحيح للقانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض للدفع ببطلان التفتيش المبندى من الطاعن ورد عليه في قوله " فإنه بالنسبة لبطلان التفتيش فقد جرى نظام السجن على إجراء تفتيش مفاجئ يومياً باختيار اثنين من السجناء بمعرفة الضابط الذى يقوم بفتح السجن وتفتيشهما تفتيشاً وقائياً وهو ما قرره

وشہد بہ مأمور السجن بالجلسة وتأييد بما أثبتته وكيل النيابة المحقق من اطلاعه على دفتر تفتيش المسجونين الذي ثبت بالصحيفة ٧٥ منه بتاريخ يوم الحادث ٢١/٧/١٩٦٨ وقوع التفتيش المفاجيء الذاتي على العريف أنور السروجي والعسكري المتهم . فتمنى كان ذلك وقد قبل المتهم الالتحاق بالشرطة فإن هذا يجعله خاضعا لكافة الأنظمة المتبعة في هذه الهيئة وفروعها ومن بينها السجون ، فإذا كان المتهم قد حمل منذ سنة سابقة على الحادث في أحد السجون والذي من مقتضيات نظامها تفتيش العاملين بها يوميا تفتيشا ذاتيا قبل اختلاطهم بالمسجونين وفق الإجراءات المتبعة للتحقق من عدم إحرازهم لأية ممنوعات فإن هذا يتضمن قبولاً منه لهذه الأنظمة وبالتالي قبولاً منه للتفتيش وبصحيح بهذا الدفع ببطلان التفتيش على غير أساس يتعين الرفض ” .

وهذا الذي أورده الحكم صحيح في القانون ، وتطبيق ما نص عليه المادة ٤٢٢ من النظام الداخلي للسجون الصادر سنة ١٩٢٥ المعدل والتي توجب تفتيش السجناء على اختلاف درجاتهم تفتيشا عموميا بالفناء الخارجي بالقرب من الباب الرئيسي للسجن عند دخولهم صباحا وقبل خروجهم وعند صودتهم ظهرا وقبل انصرافهم في المساء ، والتي تخول الضابط حق تفتيشهم كلهم أو بعضهم إذا ما ساوره الشك في أمرهم . فإذا كانت واقعة الدعوى أنه في صباح يوم الحادث وبينما كان نائب مأمور السجن يستعرض قوة أمن السجن ، وقع اختياره على الطاعن وآخر لتفتيشهما تفتيشا مفاجئا وفقا للتعليمات فتم مع الطاعن على لفافة من ورق الصحف يخفيها من أهل نخذه تبين أن بداخلها كمية من الشاي وقطعة من مادة الحشيش ، فإن الحكم إذ قضى بصحة هذا التفتيش فانه يكون قد أصاب صحيح القانون . ولا محل لما يثيره الطاعن من أن المقصود بالتفتيش العام هو قصره على مجرد تحسس الملابس من الخارج فقط دون خلعها فإن هذا تخصيص للمعنى التفتيش بغير تخصيص ، ولا يتفق وسند إباحته وهو التثبت من عدم تمررب أية ممنوعات إلى داخل السجن تنفيذا لما تقضى به القوانين المنظمة للسجون وهو ما لا يمكن التحقق منه إلا بالتفتيش الذاتي الدقيق للشخص الواقع عليه التفتيش وبالكيفية التي يرى القائم بإجرائه أنها تحقق الغرض المقصود منه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، ومضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطية ، وأنور خلف ، ومحمود عطية ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٦٠)

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤ القضائية

(أ ، ب) تموين . قانون " تطبيقه " . عقوبة . " تطبيقها " . دفاع .
" الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . محكمة الموضوع . " ملاحظتها
في تطبيق القانون على وقائع الدعوى " . حكم . تسببه . تسبب
غير معيب " .

(١) وجوب إثبات البيانات المنصوص عليها في المادة ١٤ من قرار وزير التموين
رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ . فور صرف المواد التموينية .

(ب) تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً . على واقعة الدهوى . واجب على المحكمة .
مادامت لم تخرج من حدود الواقعة المطروحة . عدم لفت نظر الدفاع إلى ذلك .
لا إخلال بحقه في الدفاع .

معاقبة المتهم بمواد اتهام غير تلك المرفوعة بها الدهوى . دون لفت
نظاره . لا إخلال .

(ج ، د) حكم . " وصف الحكم " . " إصداره وللتنطق به " . إجراءات
المحاكمة . محكمة الموضوع . " الإجراءات أمامها " . قانون
" تطبيقه " .

(ج) ثبت أن المتهم لم يختلف إلا عن حضور الجلسات التي تأجل إليها
النتق بالحكم . دون سبب تهرى . وصف الحكم بأنه حضوري . صحيح .

(د) اشتراط اجماع القضاة في حالة إلغاء حكم البراءة أو تشديد العقوبة .
قصره على حالات الخلاف في تقدير الأدلة والوقائع والعقوبة .

النظر في استواء حكم القانون . لا يتطلب إجماعا .

١ — مؤدى نص المادة ١٤ من قرار وزير التكوين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التكوين ، أن البيانات المشار إليها فيه ، يجب إثباتها في السجل — الخاص بتوزيع المواد التكوينية — فور اقتضاء موجبها ، ومن ثم فإن ما يدعيه الطاعن من أن حقه أن لا يستوفى البيانات إلا عند تقديم السجل لمكتب التكوين في الأسبوع الأول من الشهر التالي للتوزيع ، يكون غير صحيح في القانون .

٢ — إنه من الواجب على المحكمة أن تطبق القانون تطبيقا صحيحا على الوقائع الثابتة في الدعوى ، مادامت لم تخرج من حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى أصلا ولم تفقد نطاق عناصرها القانونية ، وهو واجب عليها أن تمارسه حتما قبل قضائها في الدعوى دون لفت نظر الدفاع ، ولا يعطى ذلك للطاعن حقا في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع فمن واجب المتهم أن يضمن دفاعه القانون الذي يعاقب على الواقعة المسندة ، ومن ثم يكون إدعاء الطاعن أن الحكم قد انطوى على الإخلال بحقه في الدفاع لأن النيابة طلبت عقابه بالمادتين ٢/٤ ، ٥٤ من قراو التكوين رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ ، ولكن المحكمة أوقعت عليه العقوبة المقررة بالمادتين ١٤ ، ٢/٢٦ من قرار التكوين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ ، يكون غير سليم .

٣ — متى كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ، أن الطاعن لم يتخلف إلا عن حضور الجلسات التي تأجل إليها النطق بالحكم ولم يدع أن تخلفه عنها كان لسبب قهري ، فإن وصف الحكم بأنه حضوري يكون في محله .

٤ — جرى قضاء محكمة النقض على أن مراد الشارع من النص في المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إجماع قضاة المحكمة عند تشديد

العقوبة أو إلغاء حكم البراءة ، إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة ، وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة ، أو إقامة التناسب بين هذه المسئولية وتقدير العقوبة ، وكل ذلك في حدود القانون إشارا من الشارع لمصلحة المتهم ، فاشتراط إجماع القضاة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة ، أما النظر في استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع ، بل لا يتصور أن يكون الإجماع ذريعة إلى تجاوز حدود القانون أو إغفال حكم من أحكامه ، ومن ثم فإنه إذا كان حكم محكمة أول درجة قد طبق نصوصا ملغاة وأعمل الحكم المطعون فيه النصوص التي تسرى مل واقعه ، فإنه يكون قد اقتصر على تطبيق القانون تطبيقا سليما ، ولا يشترط لذلك إجماع قضاة المحكمة (١) .

الوقائع

إتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه في يوم ١٧/٣/١٩٦٨ بدائرة سنورس محافظة الفيوم : (أولا) تصرف في مواد التموين (كوبونات كيروسين) لغير المستهلكين . (ثانيا) لم يثبت في السجل الخاص بمواد التموين بمقادير أصناف السلع التوزيعية الخاصة لكل مستهلك والكميات الواردة إليه . (ثالثا) لم يبين في مكان ظاهر من محله عن وصول مواد التموين . وطليت عقابه بالمواد ٤ و ٤٢ و ٥٤ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والمصادقين ٥٧ و ٥٨ من القرار رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦١ و ٥٦ و ٥٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جنح سنورس الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة والمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى التهمة الأولى

(١) انقضى المبدأ مقرر في الطعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١/٢/١٩٦٠ السنة ١١ ص ٢٠١ ، والطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦/٢/١٩٦٥ السنة ١٦ ص ١٤٤ ، والطعن رقم ١٩٣٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢١/٢/١٩٦٦ السنة ١٧ ص ١٦٩ ، والطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٤/٢/١٩٦٧ السنة ١٨ ص ٢٠٠ .

براءة المتهم عن التهمة الأولى وبتغريم المتهم خمسة جنيهاً عن كل تهمة من التهمتين الثانية والثالثة بلا مصروفات . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة الفيوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع (أولاً) برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من براءة المتهم عما أسند إليه في التهمة الأولى . (ثانياً) بإلغاء الحكم المستأنف فيما عدا ذلك وبحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتغريمه مائة جنيه عن التهمة الثانية وبتغريمه مائة جنيه عن التهمة الثالثة . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة عدم إثباته — في سجل توزيع مواد التموين مقادير السلع التموينية الخاصة بكل مستهلك والكميات الواردة إليه وتاريخ ورودها ، وعدم إعلانه في مكان ظاهر من محله من وصول مواد التموين ، قد انطوى على الإخلال بحق الدفاع والبطالان والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن النيابة طلبت عقابه بالمادتين ٢/٤ و ٥٤ من قرار التموين رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ ولكن المحكمة أوقعت عليه العقوبة المقررة بالمادتين ١٤ و ٢/٢٦ من قرار التموين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ دون أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك ، رغم أن العقوبة المقررة في القرار الأخير أشد من العقوبة المنصوص عليها في القرار الذي طلبت النيابة تطبيقه . كما أن الحكم المطعون فيه هو في حقيقة حضوره اعتباري ، وكان يحق له المعارضة فيه ، إلا أن النيابة حالت بينه وبين المعارضة فيه ، ثم إن المحكمة الاستئنافية شددت العقوبة المحكوم بها على الطاعن دون أن يتضمن حكمها أن ذلك تم بإجماع آراء قضاتها ، كما أن جريمة عدم إثبات البيانات في سجل توزيع مواد التموين لم تكن أركانها قد توافرت ، ذلك بأنه يحق للطاعن إستيفاء بيانات السجل إلى حين تقديمه لمكتب التموين في الأسبوع الأول من الشهر التالي للتوزيع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به أركان الجريمة اللتين دان بهما الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه على أدلة سائغة . لما كان

ذلك وكان من الواجب على المحكمة أن تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً على الوقائع الثابتة في الدعوى ، ما دامت لم تخرج عن حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى أصلاً ولم تفقد نطاق عناصرها القانونية وهو واجب عليها أن تمارسه حتماً قبل قضائها في الدعوى دون لفت نظر الدفاع . ولا يعطى ذلك للطاعن حقاً في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع فمن واجب المتهم أن يضمن دفاعه القانون الذي يعاقب على الواقعة المسندة إلى المتهم . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يتخلف إلا عن حضور الجلسات التي تأجل إليها النطق بالحكم ولم يدع أن تخلفه عنها كان لسبب قهري ومن ثم يكون وصف الحكم بأنه حضوري في محله ويكون منعه في هذا الصدد على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن مراد الشارع من النص في المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إجماع قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة ، إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة ، وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة ، وكل ذلك في حدود القانون إشاراً من الشارع لمصلحة المتهم ، فاشتراط إجماع القضاة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقرير العقوبة ، أما النظر في استواء حكم القانون ، فلا تصح أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع ، بل لا يتصور أن يكون الإجماع ذريعة إلى تجاوز حدود القانون أو إغفال حكم من أحكامه ، وإذا ما كان حكم محكمة أول درجة قد طبق نصوصاً ملغاة ، وأعمل الحكم المطعون فيه النصوص التي تسري على واقعة الدعوى ، فإنه يكون قد اقتصر على تطبيق القانون تطبيقاً سليماً ولا يشترط لذلك إجماع قضاة المحكمة ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ١٤ من قرار التكوين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التكوين واتي طبقتهما المحكمة تنص على أنه "تحدد وزارة التكوين جهات صرف المواد التوفيقية لجميع المستفيدين ولا يجوز لهذه الجهات أن تصرف مواد التكوين غيرهم وبالمقادير المقررة لكل منهم ، ويجب عليها وعلى المسؤولين عن إدارتها أن يمسكوا سجلاً طبقاً للنموذج

المرافق يقيدون فيه أرقام البطاقات التموينية وأسماء أصحابها وأرقام بطاقتهم العائلية أو الشخصية أو الإقامة حسب الأحوال ومحال إقامتهم ومقادير الأصناف المخصصة لكل مستهلك واسم المستلم وصفته وتوقيعه وتاريخ البيع فور صرفه ، وكذلك مقادير الأصناف التي ترد إليهم وتاريخ وجهه ورودها وأماكن تخزينها ومقدار المبيع منها والرصيد المتبقى منها ، ويجب أن يكون الرصيد المتبقى من المواد التموينية مطابقاً للرصيد الفعلي ، ويتعين أن تكون صفحات هذه السجلات مرفقة ومختومة بخاتم إدارة التموين المختصة قبل إثبات البيانات بها ، ولا يجوز الكشط أو المحو فيها وفي حالة الضرورة يكون التعديل بطريق الشطب أو الإضافة مع إثبات التعديل وتاريخه ، وتوقيع صاحب الشأن ، ويحظر نزع ورقة من أوراق هذا السجل أو إضافة أوراق أخرى إليه ، وفي حالة فقد هذا السجل يجب تبليغ أقرب جهة شرطة وتقديم سجل جديد إلى إدارة التموين المختصة لترقيم صفحاته وختمه بخاتم المكتب - وذلك خلال أسبوع هل الأكثر من تاريخ فقد السجل - ويتعين أن يكون السجل مطابقاً لسجل الربط والمحفوظ لدى إدارة التموين ، وعلى الجهات المشار إليها عند صرف المقررات التموينية أن تؤثر على بطاقات التموين بما يقيد الصرف وتاريخه " . ومؤدى هذا النص أن البيانات التي يجب إثباتها في السجل يجب أن تثبت به فور اقتضاء موجبها ، ومن ثم فإن ما يدعيه الطاعن من أن من حقه أن لا يستوفى هذه البيانات إلا عند تقديم السجل لمكتب التموين في الأسبوع الأول من الشهر التالي للتوزيع غير صحيح في القانون . لما كان ما سبق ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعاً .

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار/ نصر الدين حسن مزام ، ومغربية السادة المستشارين : سعد الدين عطية
وأفانور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور محمد محمد حسنين .

(١٦١)

الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤ القضائية

(١ ، ب) إثبات . "إثبات بوجه عام" . "قرائن" . محكمة الموضوع .
"سلطانها في تقدير الدليل" . حكم . "تسليمه" . تسليم معيب" .
تبيد . خيانة أمانة .

(١) لمحكمة الموضوع أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤدياً عقلاً
إلى النتيجة التي انتهت إليها . شرط ذلك ؟

(ب) وجوب بناء الحكم الصادر بالإدانة على حجج قطعية الثبوت تفيد الجرم
واليقين . مثال في جريمة تبديد .

١ — من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تستنبط من الوقائع والقرائن
ما تراه مؤدياً عقلاً إلى النتيجة التي انتهت إليها إلا أن شرط ذلك أن يكون هذا
الاستنباط سائفاً يؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ،
وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائماً في أوراق الدعوى .

٢ — يجب ألا يبنى الحكم الصادر بالإدانة إلا على حجج قطعية الثبوت تفيد
الجرم واليقين . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استدل على عدم صحة إيصال
الأمانة وتزويره من المتهم من عجز المدعى المدني للطاعن عن بيان مصدر النقود
الذهبية موضوع الإيصال المذكور وعدم مبادرته بإبلاغ الشرطة والنيابة بمحصول
الاختلاس وعدم تعليقه ما يدهو المتهم وولدها إلى اقتراف الجريمة بعد أن كانت

تربطه بهم علاقات طيبة وكانت لهم أباد-بيضاء عليه في تربيته وتنشئته وترسيخ قدمه في ميدان الأعمال ، ومن هدم تصور أن تقبل المتهمه وابنها الوديعة مع ما قد يترتب عليها من مسئولية ضياعها أو سرقتها ، وكانت هذه القرائن جميعها لا تصلح بذاتها أساسا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، فإنه يكون استدلالا فاسدا وتدللا غير سائغ لا تسنده المساديات الثابتة في الدعوى ولا يحمل قضاء الحكم بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني (الطاعن) هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة جناح مصر الجديدة الجزئية ضد (... ..) بوصف أنها في يوم أول أغسطس سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم مصر الجديدة : اختلست مبلغ ١٥٠٠ ج ذهباً مابين الأوصاف بصحيفة اللجنة المباشرة وكان قد سلم إليها على سبيل الوديعة فاختلسته لنفسها لإضراراً به . وطلب عقابها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات مع إلزامها بأن تدفع له مبلغ ٣٠٠٠٠ ج على سبيل التعويض وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بغير كفالة . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بتزوير إيصال استلام الوديعة المؤرخ أول أغسطس سنة ١٩٦٤ وبإلغائه وبراءة المتهمه من التهمة المسندة إليها ورفض الدعوى المدنية وإلزام المدعى بالحق المدني المصاريف ومبلغ خمسة جنيئات مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المدعى بالحق المدني هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة العامة . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — توفيت المتهمه وقضى بانقضاء الدعوى الجنائية بوفااتها . فقام المدعى بالحق المدني بإدخال كل من (المطعون ضدهما) خصمين في الدعوى المدنية لیسما الحكم بإلزامهما متضامتين بأن يدفعوا إليه مبلغ ٢٠٠٠٠ ج على سبيل التعويض مع إلزامهما بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل بغير كفالة . وقضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف المصروفات

المدينة الاستثنائية ونحوها قرش أتعابا للمعاملة . فطعن المدعى بالحق المدني في هذا الحكم بطريق للنقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما يتراءى للطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتزوير السند موضوع الدعوى ورفض الدعوى المدنية ، قد شابته فساد في الاستدلال وخالف الثابت في الأوراق ذلك بأنه أقام قضاءه على اقتراضات لا سند لها في الأوراق ونأى بوقائع الدعوى عما أورده الخصوم أنفسهم إذ على الرغم من أن مبنى الطعن بالتزوير أن توقيع السيدة (مورثة المطعون ضدهما) هو توقيع مزور عليها بطريق التقليد ، ومع أن الخبر قد انتهى في تقريره إلى أن التوقيع المنسوب لها على السند هو توقيع صحيح وصادر من يد صاحبه ، فقد جارى الحكم الخبر في تجاوزه المهمة التي نيّطت به عندما تزيد بقوله إن توقيع تلك السيدة وتوقيع ابنها الشاهد على الإيصال المطعون فيه قد حصل عليهما المدعى (الطاعن) على بياض وبطريق المباغتة وهو ما لم يقل به أى منهما مما يعتبر تغييرا وتحويرا ومسحا للوقائع . كما استدل الحكم على عدم صحة دعوى الطاعن بشواهد غير مؤدية إلى النتيجة التي انتهى إليها ولا ترتد إلى أصول ثابتة في الأوراق .

وحيث إن الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - بين واقعة الدعوى بما يجمله أن المدعى المدني (الطاعن) أقام دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد السيدة (مورثة المطعون ضدهما) . وقال شرحا لها إنه أودع لديها مبلغ ألف ونحوها جنيه انجليزي بمقتضى إيصال مؤرخ أول أغسطس سنة ١٩٦٤ ، ولما أن طالبا برد للوديعة تجاهلت طابه وامتنعت عن ردها نما اضطره إلى إقامة دعواه بعريضة معلنة في أول يونيو سنة ١٩٦٥ وأنه بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٥ طعنت المدعى عليها بتزوير الإيصال وقالت في أسباب طعنها أن الإيصال لم يكتب بخطها لأصلها ولا توقيعها ، وأن التوقيع مزور عليها بطريق التقليد وأن التوقيع المنسوب إلى ابنها الأستاذ

... (المطعون ضده الأول) على الإيصال تحت لفظة "الشاهد" غير صحيح وقد ندب خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير لإجراء المضاهاة وانتهى في تقريره إلى أن التوقيع المنسوب إلى المدعى عليها توقيع صحيح وصادر من يد صاحبه إلا أن هناك احتمالا كبيرا في أن يكون هذا التوقيع والتوقيع المنسوب إلى الشاهد قد كتبوا على بياض وأن عبارات صلب الإيصال والتاريخ ولفظتي المستلمة والشاهد قد حررت في وقت لاحق لوجود التوقيعين في مكانهما الحالي .. وبعد أن أورد الحكم المطعون فيه مضمون دفاع طرفي الخصوم والمستندات المقدمة منهما ، برر قضاءه بتزوير الإيصال ورفض الدعوى المدنية بقوله : (أولا) أنه غير معقول أيضا وغير مقبول والعلاقة قد ساءت جدا بين المدعى بالحق المدني وبين المرحومة "السيدة" ... ونجلها ... أن يتسلسل منه هذه الوديعة الضخمة بفرض نفيهما لمسئولية ضياعها أو سرقتها أو لمسئولية الاشتراك في تهريبها (ثانيا) أن المدعى مدنيا يقرر أن علاقته بالمدعى عليها مدنيا المرحومة السيدة ... وابنها ... وقت تحرير السند كانت طيبة للغاية ولم يتذكر أن لها أياد يضاء عليه في ترتيبه وتنشئته وترسيخ قدمه في ميدان الأعمال ولكنه لم يبرر سبب قلبهما له ظهر المحن وقيامهما بخيانة الأمانة فضلا عن أنه لو كانت الثقة كما يقرر لها حرر إيصال الوديعة أصلا . (ثالثا) لم يبين المدعى بالحق المدني ولم يشعر إلى مصدر هذه الجنيحات الذهبية . ١٥٠ ج وكيف حصل عليها . (رابعا) أن مظهر الورقة واختلاف المداد الذي وقع به ... عن المداد الذي وقعت به المرحومة ... وكل ما أشار إليه تقرير الخبير المتدب الذي سرده الحكم المستأنف يشير إلى أن توقيعهما قد أخذ على بياض واللمعة تطمئن في هذا الشأن كامل الاطمئنان إلى هذا التقرير طارحة التقرير الاجتماعي . (خامسا) لم يعلل المدعى بالحق المدني تعليلا مقبولا سبب عدم إبلاغه الشرطة أو النيابة بواقعة الاختلاس حتى يمكن الاسراع في التحقيق وضبط النقود المختلسة إن كان ما يدعيه صحيحا . (سادسا) يقرر المدعى بالحق المدني أنه حرر إيصال الوديعة وسلمها للسيدة ... تحت ظروف قاهرة إضطرارية - إذ أنه كان قد وضع تحت الحراسة في ١١/٨/١٩٦٣ - أي قبل تحرير الإيصال بحوالي سنة كاملة - وأنه استدعى للتحقيق في ٢٠/٧/١٩٦٤ - أي قبل تحرير الإيصال بعشرة أيام . لما كان

ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تستنبط من الواقع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها إلا أن شرط ذلك أن يكون هذا الاستنباط سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ، وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائما في أوراق الدعوى . ولما كان الثابت من الاطلاع على المقررات المضمومة أن النزاع بين الطاعن ومورثة المطعون ضدهما — وهو ما أتخذ الحكم من قيامه ركيزة لقضائه — قد تمثل في الدعاوى المدنية التي تبادلها رفعها وأن هذه الدعاوى جميعها قد أقيمت بعد تاريخ تحرير إيصال الوديعة عدا دعوى القسمة رقم ۲۶۸ سنة ۱۹۶۴ كلى الزقازيق التي أقامها الطاعن ضد المطعون ضدهما وآخرين بصحة ونفاذ عقد القسمة المؤرخ ۳ يناير سنة ۱۹۶۳ والتي تبين من الاطلاع على أوراقها أن المنازعة الحقيقية فيها كانت قائمة بين الطاعن وأحد المدعى عليهم ممن لا يمت بصلة إلى المطعون ضدهما أو مورثتهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ استخلص من وجود تلك المنازعات وما خلفته من علاقات سيئة بينهما عدم معقولة حصول الوديعة فإنه يكون قد استند إلى أساس لا تنهى به المستندات المقدمة في الدعوى ولا تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما أورده الحكم الابتدائي — الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه — أن الخبير المعين في الدعوى قد انتهى في تقريره إلى أن توقيع مورثة المطعون ضدهما على إيصال الوديعة هو توقيع صحيح صادر من يد صاحبه للأسباب الفنية التي أوردها غير أنه أضاف في ذلك التقرير أن هناك احتمالا كبيرا في أن يكون توقيع المستلمة وتوقيع المشاهد قد كتب على بياض وأن صلب الإيصال قد حرر في تاريخ لاحق لتاريخ كتابة هذين التوقيعين — وهو ما لم يقل به أحدهما — فإن هذا الذي أضافه الخبير لا يعدو أن يكون مجرد رأى له يخضع لاحتمالات الصحة والبطالان ، والدليل المستمد منه يكون دايلا ظنيا مبنيًا على مجرد الاحتمال لا يصلح بذاته أساسا صالحا لإقامة الحكم عليه ، ذلك أن الحكم الصادر بالإدانة — وهو ما انطوى عليه الحكم المطعون عليه الحكم المطعون فيه بقضائه قطعا بتزوير الطاعن للإيصال — يجب ألا يبنى إلا على حجج قطعية الثبوت تفيد الجزم واليقين . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استدل على عدم صحة الإيصال وتزويره

هل المدعى عليها من عجز الطاعن عن بيان مصدر النقود الذهبية وعدم مبادرتة بإبلاغ الشرطة والنيابة بمحصل الاختلاس وعدم تعليله ما يدعى المدعى عليها ولديها إلى اقتراف الجريمة بعد أن كانت تربطه بهم علاقات طيبة وكانت لهم أياد بيضاء عليه في تربيته وتثنيته وترسيخ قدمه في ميدان الأعمال ومن عدم تصور أن تقبل المدعى عليها وابنها الوديعة مع ما قد يترتب عليها من مسئولية ضياعها أو سرقتها ، وكانت هذه القرائن جميعها لا تصلح بذاتها أساسا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، فإنه يكون استدلالا فاسدا وتديلا غير سائغ لا تسانده المساديات الثابتة في الدعوى ولا يحمل قضاء الحكم بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن ، مع إلزام المطعون ضدهما المصاريف المدنية .

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٧٠

رئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، ومضوية السادة المستشارين :
سعد الدين عطية ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٦٢)

الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤ القضائية

(١) أسباب الإباحة . "الدفاع الشرعي" . دفع . "الدفع بقيام حالة
الدفاع الشرعي" . حكم . "تسببيه . تسبب معيب" .

الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي . من الدفوع الجوهرية . على المحكمة مناقشته
في حكمها والرد عليه ، وإلا كان حكمها قاصرا ، لا يغير من ذلك أن تكون واقعة
إصابة المتهم قد فصلت عن الواقعة المسندة إليه .

(ب) قتل عمد . "نية القتل" . قصد جنائي . "القصد الخاص" .
جريمة . "أركانها" . حكم . "تسببيه . تسبب معيب" .

نية القتل . مثال لتسبب معيب على توافرها .

١ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس من الدفوع الجوهرية التي
يذبح على المحكمة أن تناقشها في حكمها وترد عليها . ولما كان الحكم المطعون فيه
لم يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه ، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه .
ولا يغير من ذلك أن تكون واقعة إصابة الطاعن وزوجته التي يدعيها الطاعن
قد فصلت عن الواقعة المسندة إليه إذ ليس من شأن ذلك أن يحول دون تحقيق
الدعوى برمتها بما فيها الواقعة التي فصلت على الوجه الذي يكفل استيفاء دفاع
الطاعن . ومن حق المحكمة بل من واجبها أن تعرض لها بوصفها عنصرا من عناصر

الأدلة المعروضة عليها في صدد الحالة التي يدعيها الطاعن لتقول كالتالي في حقيقتها .
بـ لا يتجاوز حاجات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها .

٢ — تتميز جنائية القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في صائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطله الجاني ويضممه في نفسه . ومن ثم فإن الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجنائية أو بالشروع فيها يجب أن يعنى بالحدث من هذا الركن استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تكون المحكمة قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المبادئ المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه . ولكي تصلح تلك الأدلة أساساً تبني عليه النتيجة التي يتطلب القانون تحققها يجب أن تبين بيانا يوضحها ويرجعها إلى أصولها من أوراق الدعوى وأن لا يكتفى بسرد أمور دون إسنادها إلى أصولها إلا أن يكون ذلك بالإحالة على ما سبق بيانه عنها في الحكم . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض كلية لاستظهار قيام نية القتل بنفس الطاعن ، وكان ما أورده في مدوناته لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المبادئ الذي قارعه الطاعن ، وكان لا يغني في استظهار نية القتل ما قاله الحكم في معرض بيانه لمؤدى أقوال المجنى عليه من أن الطاعن قد أطلق عليه عياراً نارياً من مسدس قاصدا قتله ، إذ أن إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليها ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور مما يستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩ من يناير سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز كفر الزيات : ١ — شرع في قتل محمود محمد غانم عمداً بأن أطلق عليه عياراً نارياً من مسدس كان يحمله ، قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه

بالعلاج . ٢ — أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخضا "مسدس" .
٣ — أحرز ذخيرة ثلاث طلقات مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون
أن يكون مرخصا له بحيازته أو إحرازه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته
إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام . فقرر
بذلك وادعى المجنى عليه مدنيا بمبلغ قرش صباغ واحد على سبيل التعويض المؤقت
قبل المتهم . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضور ياعلا بالمواد ٦٥ و ٤٦ و ١/١٣٤
من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ و ٤ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند "أ" من القسم
الأول من الجدول الثالث المرافق و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم
بالحبس مع الشغل لمدة سنتين ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة وإلزامه
أن يدفع للادعى بالحق المدني مبلغ قرش صباغ واحد على سبيل التعويض والمصاريف
المدنية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بجريمة الشروع
في القتل العمد قد شابه قصور في التسيب ذلك بأن المدافع عن الطاعن قد تمسك
بقيام حالة الدفاع الشرعى عن نفسه وزوجته للاعتداء عليهما بالضرب وإصابتهما
بالإصابات المبينة بالتقرير الطبي ، إلا أن الحكم التفت عن الرد على هذا الدفاع
الذى تسانده ظروف الدهوى كما أن الحكم أغفل استظهار نية القتل والاستدلال
على توافرها في حق الطاعن مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن
قد أشار في مرافعته أن هذا الأخير وزوجته قد أصيبا أثناء الشجار الذى
ضم عديدا من الأشخاص وأصيب فيه المجنى عليه ، الأمر الثابت من التقرير الطبي
الموقع على كل منهما ، وقد حرر عن ذلك محضرا مستقل دين فيه المعتدون فلو كان
الطاعن قد استعمل سلاحه وأصيب من جراء ذلك المجنى عليه فإنه يكون في حالة
دفاع عن النفس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا
الدفع أو يرد عليه مع أنه من الدفوع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها

في حكمها وترد عليها ومن ثم يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه، ولا يغير من ذلك أن تكون واقعة إصابة الطاعن وزوجته التي يدعيها الطاعن قد فصلت عن الواقعة المسندة إليه إذ ليس من شأن ذلك أن يحول دون تحقيق الدعوى برمتها بما فيها الواقعة التي فصلت على الوجه الذي يكفل استيفاء دفاع الطاعن، ومن حق المحكمة بل من واجبها أن تعرض لها بوصفها عنصرا من عناصر الأدلة المعروضة عليها في صدد الحالة التي يدعيها الطاعن لتقول كلمتها في حقيقتها بما لا يتجاوز حاجات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها. لما كان ذلك، وكانت جناية القتل العمد تميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمرة في نفسه، ومن ثم فإن الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجناية أو بالشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تكون المحكمة قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادي المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه. ولكي تصالح تلك الأدلة أساسا تبني عليه النتيجة التي يتطلب القانون تحققها يجب أن تبين بيانا يوضحها ويرجعها إلى أصولها من أوراق الدعوى وأن لا يكتفى بسرد أمور دون إسنادها إلى أصولها، إلا أن يكون ذلك بالإحالة على ما سبق بيانه عنها في الحكم. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض كلية لإستظهار قيام نية القتل بنفس الطاعن وكان ما أورده في مدوناته لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادي الذي قارفه الطاعن وكان لا يغني في استظهار نية القتل ما قاله الحكم في معرض بيانه لمؤدى أقوال المجنى عليه من أن الطاعن قد أطلق عليه عيارا ناريا من مدس قاصدا قتله إذ أن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليها. لما كان ما تقدم، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور أيضا مما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه.

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، ومصطفى محمود الأسيوطي ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(١٦٣)

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤ القضائية

(١ ، ب ، ج) قذف . سب . جريمة . ” أركانها ” . قصد جنائي . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير توافر أركان الجريمة ” . محكمة النقض . ” سلطتها ” .

(١) القصد الجنائي في جريمة القذف والسب . توافره متى كانت العبارات التي وجهت إلى المجنى عليه شائنة بذاتها .

(ب) علانية الإحساد تضمن حتما قصد الإذاعة بمجرد الجهر بالألفاظ النابية في المحل العام مع العلم بمعناها .

(ج) تحرى معنى اللفظ . تكييف يخضع لرقابة محكمة النقض .

(د) عقوبة . ” تقديرها ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير العقوبة ” .

تطبيق العقوبة في حدود النص . من اختصاص محكمة الموضوع .

(هـ) نقض . ” التقرير بالطعن ” . ” نطاقه ” . ” الصفة في الطعن ” . الطعن يحدد بصفة رافعه .

١ — يتوافر القصد الجنائي في جريمة القذف والسب متى كانت العبارات التي وجهها المتهم إلى المجنى عليه شائنة بذاتها .

- ٢ — إن دلالية الإسناد تتضمن حتما قصد الإذاعة بمجرد الجهر بالألفاظ النيابة في المحل العام مع العلم بمعناها .
- ٣ — إن تحرى معنى اللفظ من التكيف الذى يخضع لرقابة محكمة النقض .
- ٤ — تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق من اختصاص محكمة الموضوع .
- ٥ — يتحدد الطعن بصفة رافعه . ولما كان الثابت أن الطعن مرفوع من النيابة العامة دون غيرها من الخصوم ، فإن الحكم فيه يكون قاصرا على الدعوى الجنائية وحدها .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدنى دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة المنزلة الجزئية ضد المطعون ضده متهما إياه بأنه في يوم ٣ من أغسطس سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم المنزلة ارتكب ما هو مذكور بعريضة الدعوى . وطلب عقابه بالمادتين ٣٠٦/١ و ٣٠٨ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية . (أولا) ببراءة المتهم بما أسند إليه بلا مصروفات جنائية . (ثانيا) وفي الدعوى المدنية بإلزام المتهم بأن يدفع إلى المدعى بالحق المدنى مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ومصروفات الدعوى المدنية ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ، كما استأنفه المتهم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا (أولا) بقبول استئناف النيابة للدعوى الجنائية شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . (ثانيا) بقبول استئناف المتهم بالنسبة للدعوى المدنية شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المدنية قبل المتهم وألزمته رافعه المصروفات المدنية ومبلغ خمسة جنديات مقابل أتعاب المحاماة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة السب العلني قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه أقام قضاءه على سند من أن ما صدر من المطعون ضده لا يشكل جريمة ، في حين أن الألفاظ التي بدرت من المطعون ضده على النحو الذي حصله الحكم كافية بذاتها لتوافر جريمة السب العلني بركبتها المادية والأدبي ، ولا أثر للباحث في قيام الجريمة مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في أنه لتزاع هائل بين المدعى المدني والمطعون ضده وجه هذا الأخير للأول في ١٩٦٦/٨/٣ بنادي السيارات بالإسكندرية العبارة الآتية : يا ابن الأحمية يا بفل يا حراب البيوت يا خائن اتلهمي ، وانتهى الحكم إلى البراءة على سند من القول بأن هذه الألفاظ وإن كانت بذينة وقد جهر بها المطعون ضده في مكان عام ، إلا أنه لم يقصد إذاعة تلك الألفاظ المتضمنة لعبارات السب ، وإنما صدرت منه في معرض الاستهجان ، وأضاف الحكم أن المحكمة لا تطمئن إلى توافر قصد الإذاعة في حق المطعون ضده وبالتالي يكون القصد الجنائي متخلفا . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة القذف والسب يتوافر متى كانت العبارات التي وجهها المتهم إلى المجنى عليه شائنة بذاتها ، وأن علانية الإسناد تتضمن حتما قصد الإذاعة ، بمجرد الجهر بالألفاظ النابية في المل العام مع العلم بمعناها وكانت العبارات التي أثبتتها المحكمة المطعون فيه تمس شرف المدعى ، إذ لو كانت صادقة لأوجبت احتقاره والخط من كرامته . وكان تحرى معنى اللفظ من التكييف الذي يخضع لرقابة محكمة النقض . ولما كان الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . ولما كان تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق من اختصاص محكمة الموضوع ، تعين أن يكون مع النقض الإحالة ، وذلك بالنسبة للدعوى الجنائية وحدها نظرا لأن الطعن يتحدد بصفة رافعة ، وهو مرفوع من النيابة العامة دون غيرها من الخصوم .

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، ومضوية للمادة المستشارين : ابراهيم
أحمد الهوياني ، محمد السيد الرفاعي ، ومعهدي محمود الأسيوطي ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(١٦٤)

الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤ القضائية

(١ ، ب ، ج) نيابة عامة . ” التحقيق بمعرفتها . التحقيق الذي يجريه
معاون النيابة ” . ” ندب رئيس النيابة لعضو في دائرته
للقيام بعمل عضو آخر ” . تحقيق . ” التحقيق بمعرفة
النيابة ” . مأمورو الضبط القضائي . نقض . ” حالات الطعن .
الخطأ في تطبيق القانون ” .

(١) النيابة العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها . التحقيق .
الذي يجريه له صفة التحقيق القضائي ولا يختلف من حيث أثره
وقيته عن التحقيق الذي يجريه غيره من أعضاء النيابة .

(ب) لرئيس النيابة حق ندب عضو نيابة في دائرته للقيام بعمل عضو
آخر بذلك الدائرة عند الضرورة . هذا الندب يكفي فيه أن يتم
شفافاً بشرط أن يكون له ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى .

(ج) لمعاون النيابة المنتخب للتحقيق تكليف ضابط المباحث ببعض
الأعمال التي من اختصاصه .

(د) نقض . ” الحكم في الطعن ” .

حجب الخطأ القانوني المحكمة عن نظر موضوع الدعوى . وجوب أن يكون
النقض مقروناً بالإحالة .

١ - أجاز الشارع بمقتضى القانونين رقمي ٦٣٠ لسنة ١٩٥٦ و ٤٣ لسنة ١٩٦٥ للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها ، ومفاد ذلك أن الشارع قد جعل لما يجريه معاون النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة فزال بذلك التفريق بين التحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف من حيث أثره وقيمته عن التحقيق الذي يجريه غيره من أعضاء النيابة في حدود اختصاصهم .

٢ - لرئيس النيابة حق نذب عضو نيابة في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة عملاً بنص المادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية المقابلة لنص المادة ٧٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء وهذا النذب يكفي فيه أن يتم شفاها عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا النذب الشفهي ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى ذلك لأن عضو النيابة الذي يقوم بالتحقيق في هذه الحالة إنما يجريه باسمه هو لا باسم من ندبه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن معاون النيابة قد صدر محضره عند إصداره الإذن بالتفتيش بقوله ، إنه أصدر الإذن بناء على نذب من السيد رئيس النيابة فإن هذا الذي أثبته يكفي لإثبات حصول النذب واعتبار الإذن بالتفتيش صحيحاً صادراً ممن يملك إصداره قانوناً .

٣ - تجيز المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من اختصاصه فيكون تكليف معاون النيابة المنتدب للتحقيق لضابط المباحث بتفتيش المطعون ضده صحيحاً لا مخالفة فيه للقانون . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بما يخالف هذا النظر يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

٤ - متى كان الخطأ القانوني الذي تردى فيه الحكم قد حجب الحكمة عن نظر موضوع الدعوى . فإنه يعمين أن يكون مع النقض الإحالة .

الوقائع

إنهت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ليلة أول ديسمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز كفر سعد محافظة دمياط : حاز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا، وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد المبينة بأمر الإحالة، فقرر بذلك . ومحنة جنابات دمياط قضت حضوريا عملا بالمادتين ٣٠٤ ، ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية وتطبيق المادة ٣٠ من ذات القانون ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة الجواهر المخدرة والشقرة المضبوطة . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى طعن النيابة العامة هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أقام قضاءه بقبول الدفع ببطلان التفتيش الذي أجراه ضابط المباحث على أن معاون النيابة الذي ندبه لا يملك هذا النذب لأن قرارا بنذب معاون النيابة للتحقيق لم يثبت كتابة مع أن معاون النيابة الذي أصدر إذن التفتيش قد أثبت في صدر الإذن بالتفتيش أنه ندب لإصداره من رئيس النيابة ، كما أثبت في صدر محضره عند قيامه بتحقيق الواقعة أنه ندب لإجرائه من رئيس النيابة . ومن ثم فالإذن بالتفتيش قد صدر ممن يملك إصداره ويكون الدليل المستمد من هذا التفتيش صحيحا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز المخدر استنادا إلى قبول الدفع ببطلان تفتيش مسكن المطعون ضده الذي أجراه ضابط المباحث بناء على ندبه من معاون النيابة في قوله : إن الذي أصدر الإذن بالتفتيش — معاون نيابة — لم يكن يملك بذاته حق إصدار الإذن وإنما هو قد أصدره بناء على ندب رئيس النيابة له .. فإنه لهذا كان يجب أن يظهر النذب على ذات المحضر الذي قدمه رجل الشرطة طالبا على أماسه صدور الإذن بالقبض على المتهم وتفتيشه أو على ورقة خاصة منضمة للالف ومشار إليها صراحة عند

إصدار الإذن ... وبما أن ملف الدعوى قد خلا من الدلائل على أن ندبا قد صدر لعضو النيابة الذي أصدر الإذن ، فينبى على هذا أن الإذن قد صدر ممن لا يملك إصداره وأن تفتيش المتهم قد تم بلا إذن من النيابة . لما كان ذلك ، وكان الشارع بمقتضى القانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٦ وكذلك القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قد أجاز للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها ، ومفاده أن الشارع قد جعل لما يجريه معاون النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائى الذى يباشره سائر أعضاء النيابة فزال ذلك التفريق بين التحقيق الذى كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف من حيث أثره وقيمته عن التحقيق الذى يجريه غيره من أعضاء النيابة فى حدود اختصاصهم . لما كان ذلك ، وكان لرئيس النيابة حق نذب عضو نيابة فى دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة مما ينص المادة ١٢٨ من قانون الساطة القضائية المقابلة لنص المادة ٧٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء ، وهذا النذب يكفى فيه أن يتم شفاها عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا النذب الشفهي ما يفيد حصوله فى أوراق الدعوى ذلك لأن عضو النيابة الذى يقوم بالتحقيق فى هذه الحالة إنما يجريه باسمه هو لا باسم من ندبه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدوناته أن معاون النيابة قد صدر محضره عند إصداره الإذن بالتفتيش بقوله ” إنه أصدر الإذن بناء على نذب من السيد رئيس النيابة ” فإن هذا الذى أثبتته يكفى لإثبات حصول النذب ، واعتبار الإذن بالتفتيش صحيحا صادرا ممن يملك إصداره قانونا . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية تميز لكل من أعضاء النيابة العامة فى حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من اختصاصه ، فيكون تكليف معاون النيابة المنتدب للتحقيق لضابط المباحث بتفتيش المطعون ضده صحيحا لا مخالفة فيه للقانون . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بما يخالف هذا النظر يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، ولما كان هذا النظر الخاطيء قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفتي ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانة ، ومصطفى محمود الأسيوطي .

(١٦٥)

الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤ القضائية

(١٦٥ ب) تسعير جبرى . مسئولية جنائية . " المسئولية المفترضة " . موانع المسئولية . لإثبات . " بوجه عام " . حكم . " تسببه " . تسبب معيب " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع : ما يوفره " .

(١) مسئولية صاحب المحل المفترضة في القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . أسامها : اقراض فلم صاحب المحل بكل ما يحصل في محله الذى يشرف عليه وأن الجريمة ترتكب بإسمه ولحسابه . إنحصار أساس هذا الاقراض . سقوط موجب المعاملة .

(ب) عدم جواز دفع مسئولية صاحب المحل المخاطب بالقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بسبب يرجع إلى عدم قيامه بواجبات الإشراف .

لاندفاع المسئولية المفترضة بالأسباب العامة المانعة للمسئولية .

دفاع صاحب المحل بأن جريمة البيع بأزيد من التسعيرة قبله نشأت عن سبب أجنبي لا يد له فيه هو قيام المتهم الآخر بفتح المحل يغير عليه ورضاه وممارسته البيع فيه حال غيابه . دفاع جوهري في خصوص الدعوى يترتب عليه إن صح اندفاع مسئولية الجنائية . وجوب استظهار المحكمة لهذا الدفاع وتوجيهه كشفا عن مدى صدقه . إلتفاتا عنه اكتفاء منها بأنه مسئول باعتباره صاحب المحل . قصور وإخلال بحق الدفاع .

١ - البين من نص المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ أن مساءلة صاحب المحل من كل ما يقع في محله من مخالفات لأحكام هذا

القانون ، هي مسئولية تقوم على افتراض علمه بكل ما يحصل في محله الذي يشرف عليه ، فمستوايته مفترضة نتيجة افتراض هذا العلم ، وأن الجريمة إنما ترتكب باسمه ولحسابه ، فإذا اندفع أحاس هذا الافتراض سقط موجب المساءلة .

٢ - لأن كان لا يجوز لصاحب المحل أن يدفع مسئوليته بسبب يرجع إلى عدم قيامه بواجبات الإشراف التي فرضها عليه القانون ، إلا أن له بطبيعة الحال أن يدفعها بالأصابع العامة المانعة للمسئولية . وإذا كان ما تقدم ، وكان مؤدى دفاع الطاعن الذي أثبت الحكم تمسكه به ، من شأنه أن يعدم نسبة الخطأ إليه لتدخل سبب أجنبي لم يكن للطاعن يد فيه ، هو الفعل الذي قارفه المتهم الأول بفتح المحل بغير علم الطاعن ورضاه ، وممارسته البيع في غيابه ، وكان هذا الدفاع يعد في خصوصية الدعوى المطروحة ، دفاعا هاما وجوهريا لأنه يقترب عليه إذا صح أن تندفع به المسئولية الجنائية للطاعن بصفتة صاحب المحل ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالا وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تخلص عناصره كشفا لمدى صدقه ، وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الالتفات عنه ، أما وقد سكتت عن ذلك مكتفية بالعبرة العامة القاصرة المشار إليها في الحكم ” وهي أن التهمة ثابتة قبله باعتباره صاحب المحل والمسئول عما يقع فيه من جرائم تموينية “ فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

الوقائع

لتمت النيابة العامة كلا من : (٢) .. (٢) ... (طاعن)
بأنهما في يوم ٤ فبراير سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز قلين : باعاهما سلعة مسخرة (دقيق) بأزيد من السعر الجبرى . وطلبت عقابهما بالمواد ١٤٠٩ ، ١٥ ، ١٦ ، من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والجدول المرفق . ومحكمة قلين الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين ١٠٠ جنيه والمصادرة مع شهر ملخص الحكم بحروف كبيرة على واجهة المحل لمدة شهر . فاستأنف المتهم الثانى هذا الحكم . ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت

حضور يا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .
نظمن للطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه — بصفته صاحب محل — في جريمة بيع سلعة مسعرة دقيقا بأزيد من السعر المقرر قانونا قد شابه القصور في البيان ، إذ قام دفاعه على أنه كان قد أخلق محله وسافر إلى بلدة قلين دون أن يتوقع أن يقوم والده — المتهم الأول — بفتح محله في فترة غيابه عنه مع أنه ليس تابعا له ولا شأن له بإدارة المحل تذا في معه مسئولية عن الفعل المسند إليه إلا أن الحكم المطعون فيه لم يخص دفاعه أو يعرض له بما يفنده مما يعيبه بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أثبت في مدوناته أن المتهم الأول — والد الطاعن — هو الذي كان موجودا بالمحل يوم الواقعة وهو الذي باع الدقيق للمرشد — الذي أوفده مفتش التموين — بأزيد من التصعيرة ، وأن المتهم الثاني — الطاعن — قرر عند سؤاله في محضر ضبط الواقعة بأنه كان قد سافر يوم الحادث إلى بلدة قلين وترك مفاتيح محله بمسكنه إلا أن والده الذي يقيم معه قام بفتح المحل في ضيخته لإحضار بعض حاجيات لازمة للنزل ثم حصات الواقعة أثناء وجوده بالمحل ، وأنه أشهد نائب عمدة حصة الغنيمي ورئيس مجلس قروي سياس في شأن غيابه ببلدة قلين فصادقاه على أقواله ثم عرض لموقف الطاعن فقال إن التهمة ثابتة قبله باعتباره صاحب المحل والمسئول عما يقع به من جرائم تموينية وتلتفت المحكمة من دفاعه بأن والده — المتهم الأول — هو الذي أخذ مفاتيح المحل من المنزل وقام بفتح المحل لإحضار حاجيات منه — إذ أنه دفاع غير مؤيد بدليل ما . ولما كانت المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تنص على أنه يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة الميينة

في المادتين ٩ ، ١٣ “ وواضح من صياغة هذه المادة أن مساءلة صاحب المحل عن كل ما يقع في محله من مخالفات لأحكام القانون هي مسؤولية تقوم على افتراض علمه بكل ما يحصل في محله الذي يشرف عليه فمستوليته مفترضة نتيجة افتراض هذا العلم وأن الجريمة إنما ترتكب باسمه ولحسابه فإذا اندفع أساس هذا الافتراض سقط موجب المساءلة ، ولئن كان لا يجوز لصاحب المحل أن يدفع مسئوليته بسبب يرجع إلى عدم قيامه بواجبات الإشراف التي فرضها عليه القانون ، إلا أن له بطبيعة الحال أن يدفعها بالأسباب العامة المانعة للمسئولية . لما كان ذلك ، وكان مؤدى دفاع الطاعن الذي أثبت الحكم تمسكه به من شأنه أن يعد نسبة الخطأ إلى الطاعن لتدخل سبب أجنبي لم يكن للطاعن يد فيه هو الفعل الذي قارفه المتهم الأول بفتحته المحل بغير علمه ورضاه ، وممارسته البيع في غيابه . لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع يعد في خصوصية الدعوى المطروحة دفاعا هاما وجوهريا لأنه يترتب عليه إذا صح أن تندفع به المسؤولية الجنائية للطاعن بصفته صاحب المحل مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالا وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تخصص عناصره كشفا لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الالتفات عنه ، أما وقد أمسكت عن ذلك مكتفية بالعبارة العامة القاصرة المشار إليها فيما تقدم ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبيب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع وهو ما يعيب الحكم بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة .

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حنفي ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانة ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد ماهر حسن .

(١٦٦)

الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٠ القضائية

تهديد . اختلاس محجوزات . دفاع . "الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره"
 حكم . "تسببه . تسبب معيب" .

مثال لاخلال بدفاع جوهرى في جريمة تهديد .

متى كان للبين من المقررات المنضمة تحقيقا لوجه الطعن أن الجهة الحاجزة
 أرسلت خطابا رسميا للحكمة تخطر بها فيه أن محضر التهديد المحرر ضد الطاعن قد
 أصبح منتهى المفعول حيث ثبت عدم وجود "قيمة طوب" باسم الطاعن وهي
 موضوع المبلغ المطلوب منه المحجوز به ، وترجو إيقاف الإجراءات المتخذة
 ضده نهائيا ، وكانت محكمة الموضوع قد التفتت كلية عن هذا المستند وما يحمله
 من دفاع جوهرى بحيث إن صح لتغير وجه رأى فى الدعوى ، وإذ لم تفتن
 المحكمة إلى خواء ونقص حقه وتعنى بتحقيقه بلوفا إلى غاية الأمر فيه بل سكنت
 عنه إيراد له وردا عليه ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسبب والإخلال
 بحق الدفاع والخطأ فى الاسناد بما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢ يولية سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز
 إهناسيا محافظة بنى سويف: بدد المحجوزات المبينة الوصف والقيمة بالمحضر

المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح مجلس مدينة اهناسيا والمسماة إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاقتلسها لنفسه لإضرارها بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة اهناسيا الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وكفالة ٢٥ جنيا لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كان لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة بنى سوييف الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا معاريف جنائية فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التبديد قد شابه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع والخطأ في الإسناد ، وذلك بأن المحكمة أغفلت ذكر مستند رسمي — مرفق بملف الدعوى — أرسله إليها الدائن الحاجز وأورد به أن الحجز موضوع الدعوى قد أصبح منتهى المفعول إذ ثبت لمجلس مدينة اهناسيا أنه لا توجد قيمة طوب باسم الطاعن وهي موضوع مبلغ الرسم المطلوب منه والمحجوز به وهو ما يمثل دفعا جوهريا للطاعن يترتب عليه تغيير وجه الرأي في الدعوى ، وقد ذكرت المحكمة في حكمها الصادر في ١٩٦٩/٤/٢١ والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — خلافا لما هو ثابت بالأوراق — أن الطاعن لم يقدم ما من شأنه تعديل الحكم المستأنف أو إلغائه ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى في أن الطاعن بدد الأذرة المحجوز عليها إداريا لصالح مجلس مدينة اهناسيا — الدائن الحاجز — لإضرار به ، وفاء لمبلغ ٧ ج و ٧٥٠ م وهو عبارة من رسوم مستحقة للمجلس على قيمة طوب يملكها الطاعن ، ويبين من مطالعة الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر في ١٩٦٩/٤/٢١

— والمؤيد بالحكم المطعون فيه — أنه أضاف أن الطاعن لم يأت بما من شأنه تعديل الحكم المستأنف أو إلغاؤه . لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات المنضمة تحقيقا لوجه الطعن أن رئيس مجلس مدينة اهناصيا — الدائن الحاجز — أرسل خطابا رسميا للمحكمة مؤرخا في ١٩٦٩/١/٣٠ — مرفقا بالأوراق — يخطورها فيه أن محضر التبديد المحرر ضد الطاعن قد أصبح منتهى المفعول حيث ثبت من الإجراءات الإدارية بالمجلس عدم وجود قيمة طوب باسم الطاعن وهي موضوع المبلغ المطلوب منه المهجوز به ، ويرجو إيقاف الإجراءات المتخذة ضده نهائيا . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد التفتت عن هذا المستند وما يحمله من دفاع جوهري بحيث إن صح لتغير وجه الرأي في الدعوى ، وإذا لم تفتن المحكمة إلى فحواه وتقصطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، بل سكتت عنه إيرادا له وردا عليه ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع والخطأ في الإسناد بما يوجب نقضه والإحالة .

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٧٠

* برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حقي ، وعضوية السادة المستشارين : محمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانه ، ومصطفى محمود الأسير ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(١٦٧)

الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤ القضائية

(١) اختصاص . "الاختصاص المحلى" . قانون . "تفسيره" . حكم .
"تسليمه" . تسليم غير معيب" . دفع . "الدفع بعدم الاختصاص
المحلى" .

الأما كن الواردة في المادة ٢١٧ إجراءات . تسام متداوية في تحديد الاختصاص
المحلى ولا تفاضل بينها . مثال .

(ب، ج، د) شك بدون رصيد . دعوى مدنية . "قبولها" . تعويض . وصف
التهمة . حكم "ما لا يعيبه في نطاق التذليل" . دفع . الدفع بعدم
قبول الدعوى المدنية .

(ب) صدور الشيك لأمر شخص معين وإذنه . تداوله . يكون بالطرق التجارية
تظهيره . يظهره من الدفع . حق المظهر إليه في الادعاء مدنيا أمام القضاء
الجنائي بالتعويض عن عدم صرفه . دفع المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية منه .
غير مقبول .

(ج) قضاء الحكم بالتعويض على أساس ثبوت الجريمة المرفوعة بها الدعوى .
صحيح . ولو قال بثبوت جريمة أخرى . مثال .

الخطأ في وصف التهمة . لا يمس الدعوى المدنية . متى توافرت
عناصرها .

(د) كون التعويض المقضى به لا يمثل قيمة الشيك أو جزءا منه . بل عن جريمة
إصداره بدون رصيد . لا خطأ .

(هـ) دعوى جنائية . "نظرها والحكم فيها" . شيك بدون رصيد . نصب .
عقوبة . "العقوبة المبررة" نقض "المصلحة في الطعن" .

إقامة الدعوى الجنائية من جريمة إصدار شيك بدون رصيد . إدانة المتهم عنها
وعن جريمة نصب لم ترفع بها الدعوى . خطأ . يرره أن العقوبة المقضى بها تدخل
في عقوبة الجريمة المرفوعة بها الدعوى . إنتفاء المصلحة في الطعن على هذا الحكم
لهذا السبب .

(و) حكم . "ما لا يعيبه في نطاق التذليل" .

تزيد المحكمة خطأ بما لا يؤثر في صحة حكمها . لا يعيبه .

١ — جرى نص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " يتعين
الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو يقبض
عليه فيه " وهذه الأما كن قسائم متساوية في القانون ولا تفاضل بينها ، ومن ثم
فإن ما ساقه الحكم من ضبط الطاعن ببندر دمياط كاف وحده لحمل قضائه للرد
على الدفع بعدم اختصاص محكمة دمياط بنظر الدعوى .

٢ — من المقرر أن الشيك متى صدر لحامله أو صدر لأمر شخص معين وإذنه ،
فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأنه تظهيره — متى وقع صحيحا —
أن ينقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه وينحصر لأعادة التظهير من الدفع ، مما
يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على صاحب والمستفيد الذي حرر الشيك
لأمره ، إنما يتعداه إلى المظهر إليه الذي يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره ،
ومن ثم فإن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تقع
على المظهر إليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ منها ومتصل بها اتصالا سببيا
مباشرا . وإذا كان ذلك ، وكان الظاهر من مدونات الحكم المطعون فيه أن الشيك
موضوع التهمة صدر لأمر المستفيد وإذنه — وهو مالم ينازع فيه الطاعن —
وقام المستفيد بتظهيره للدعي المدني ، فإن هذا الأخير يكون هو المضرور
من الجريمة ، ويكون ما أثاره الطاعن من دفع بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها
من المظهر إليه لا محل له .

٣ - متى كان الحكم قد قضى بالتعويض المؤقت على أساس ثبوت جريمة إصدار شيك بدون رصيد ، وهي ذات الواقعة الجنائية المعروضة على المحكمة والمطلوب محاكمة الطاعن وإلزامه بالتعويض عنها ، فإن هذا حسب الحكم كي يستقيم قضاؤه في الدعوى المدنية ، ولا يقدح في صحة الحكم تزيد محكمة الدرجة الثانية إلى ثبوت جريمة للنصب أيضا في حق الطاعن ، إذ الخطأ في وصف التهمة ليس من شأنه المساس بالدعوى المدنية متى توافرت عناصرها .

٤ - إذا كان التعويض المؤقت قد قضى به عما أصاب المدعى المدني من ضرر مباشر عن جريمة إصدار الشيك بدون رصيد - وهو لا يمثل قيمة الشيك أو جزءا منها - فإن الحكم تنحصر عنه دعوى الخطأ في القانون .

٥ - لأن كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة إصدار شيك بدون رصيد التي رفعت بها اللجنة المباشرة ضده ، كما دانه بجريمة النصب التي رفعت بها الدعوى ضد متهم آخر ، إلا أنه لم يوقع على الطاعن سوى عقوبة واحدة هي عقوبة إصدار شيك بدون رصيد التي ثبتت لمحكمة الموضوع ارتكابه لها ، ومن ثم فإن مصلحته في النعي على الحكم بالبطلان لإضافته إلى جريمة إصدار شيك بدون رصيد المرفوعة بها الدعوى جريمة النصب التي لم ترفع بها الدعوى عليه تكون منتفية ، إذ المقرر أنه إذا أخطأ الحكم فأسند إلى المتهم مع الجريمة الثابت وقوعها منه جريمة أخرى ، وعاقبه على الجريمة مع عقوبة واحدة داخلية في حدود المادة المنطبقة على الجريمة الواجب معاقبته من أجلها ، فإنه تقتضي مصلحته في الطعن .

٦ - من المقرر أنه إذا تزيدت المحكمة الاستئنافية بما لا يؤثر في صحة الحكم المؤسس على قاعدة سليمة ، فهذا لا يزيد مهما جاء فيه من خطأ ، لا يعيب الحكم .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني (... ..) دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة دمياط الجزئية ضد (الطاعن) و متهما إياهما بأنه في يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم دمياط : أعطى المتهم الأول

للمتهم الثاني شيكا على البنك الأهلي المصري فرع دمياط بمبلغ ٦٠٠ ج خصما من حسابه الجاري وقد تقدم المتهم الثاني للمدعى بالحق المدني بهذا الشيك موهما إياه بأنه صحيح وصادر من المتهم الأول وقد تسلم قيمته من المدعى بالحق المدني بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٦٦ تقدم المدعى بالحق المدني لصرف الشيك من البنك المسحوب عليه ففوجيء بإفادة البنك بأنه ليس للمتهم الأول حساب جاري لدى البنك فتقدم المدعى بالحق المدني ببلاغ للنيابة العامة بشأن الإبلاغ عن الشيك فانكر المتهم الأول توقيعه على الشيك أو صدوره منه الأمر الذي يشكك في تصرف المتهم الثاني إيهامه المدعى بالحق المدني بوجود سند دين غير صحيح واستلام قيمته منه . وطلب معاقبتهم بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامهما متضامتين بأن يدفعوا له مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا إعتباريا (أولا) رفض الطعن بالتزوير وتغريم المتهم الأول خمسة وعشرين جنيا (ثانيا) بحبس المتهم الأول سنة مع الشغل وكفالة عشرين جنيا لوقف التنفيذ وإلزامه أن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . (ثالثا) براءة المتهم الثاني ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها المصاريف . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة دميطة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت (أولا) بقبول الاستئناف شكلا — (ثانيا) برفض الدفع المبدى بعدم اختصاص محكمة أول درجة محلها وباختصاصها (ثالثا) برفض الدفع بطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة . (رابعا) وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك بلا مصاريف جنائية . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إصدار شيك بدون رصيد قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على الخطأ في الاسناد ، ذلك بأن الطاعن دفع أمام محكمة الدرجة الثانية بعدم اختصاص

محكمة بندر دمياط بنظر الدعوى إلا أنها رفضت هذا الدفع بما لا يسوغ به رفضه ، فضلا عن أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة النصب بالإضافة إلى جريمة إصدار شيك بغير رصيد التي كانت وحدها موجهة إليه ، أما النصب فلم ترفع بشأنه دعوى ضده ، كما أن الطاعن دفع بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من المظهر إليه إذ أنها لا تقبل إلا من المستفيد إلا أن المحكمة رفضت هذا الدفع قولا بقيام جريمة النصب وهي — كما تقدم — لم ترفع بها الدعوى ، ثم قضت بالتعويض المؤقت عن جريمة إصدار الشيك بدون رصيد مع أن هذه الجريمة لا ينشأ عنها ضرر مباشر ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض للدفع بعدم اختصاص المحكمة محليا بنظر الدعوى ، وعول في رفضه على ضبط الطاعن ببندر دمياط ، وهو ما لا ينازع فيه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى نصها على أنه ” يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه “ ، وهذه الأماكن قسائم متساوية في القانون لا تفاضل بينها ، فإن ما ساقه الحكم من ضبط الطاعن ببندر دمياط كاف وحده لحمل قضائه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن دان الطاعن بجريمة إصدار شيك بدون رصيد وجريمة النصب — التي رفعت بها اللجنة المباشرة ضده وضد متهم آخر — إلا أنه لم يوقع على الطاعن سوى عقوبة واحدة هي عقوبة إصدار شيك بدون رصيد التي ثبتت لمحكمة الموضوع ارتكابه لها ، ومن ثم فإن مصاحته في النعي على الحكم بالبطلان تكون مثغية ، إذ من المقرر أنه إذا أخطأ الحكم فأسند إلى المتهم مع الجريمة الثابت وقوعها منه جريمة أخرى ، وما قبله على الجريمة مع عقوبة واحدة داخلية في حدود المادة المنطبقة على الجريمة الواجب معاقبته من أجلها ، فإنه بذلك تنتفى مصلحة الطاعن في التمسك بالخطأ الذي وقع فيه الحكم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر كذلك أن الشيك متى صدر لحامله أو صدر لأمر شخص معين وإذنه ، فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ، ومن شأن تظهيره — متى وقع صحيحا — أن ينقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه وينحصر لقاعدة التظهير من الدفع مما يجعل العلاقة في شأنه

غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حرر الشيك لأمره وإنما يتعداه إلى المظهر إليه الذي يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره ، ومن ثم فإن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تقع على المظهر إليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ منها ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا . ولما كان الظاهر من مدونات الحكم المطعون فيه أن الشيك موضوع التهمة صدر لأمر المستفيد وإذنه — وهو ما لم ينازع فيه الطاعن وقام المستفيد بتظهيره للمدعى المدني، فإن هذا الأخير يكون هو المضرور من الجريمة ، ومن ثم فلا محل لما أثاره الطاعن في هذا الصدد ولا وجه لما نعاه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض المؤقت على أساس ثبوت جريمة إصدار شيك بدون رصيد وهي ذات الواقعة الجنائية المعروضة على المحكمة والمطلوب محاكمة الطاعن والزامه بالتعويض عنها ، فإن هذا حسب الحكم كي يستقيم قضاؤه في الدعوى المدنية ولا يقدح في صحة الحكم تزيد محكمة الدرجة الثانية إلى ثبوت جريمة النصب أيضا في حق الطاعن ، إذ الخطأ في وصف التهمة ليس من شأنه المساس بالدعوى المدنية متى توافرت عناصرها ، كما أنه من المقرر أنه إذا تزايدت المحكمة الاستئنافية بما لا يؤثر في صحة الحكم المؤسس على قاعدة سليمة ، فهذا التزايد مهما جاء فيه من خطأ لا يعيب الحكم . ولما كان التعويض المؤقت قضى به عما أصاب المدعى المدني من ضرر مباشر عن جريمة إصدار الشيك بدون رصيد — وهو لا يمثل قيمة الشيك أو جزءا منها ، فإن الحكم تنحصر عنه دعوى الخطأ في القانون ، ومن ثم يكون الطعن كله على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / عبد أبو الفضل حفي ، ومضوية الحادة المستشارين ،
عبد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانة ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، وعبد ماهر حسن .

(١٦٨)

الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤ القضائية

(١) مواد مخدرة . جريمة . "أركانها" . قصد جنائي . إثبات . "بوجه عام" .
حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب . دفع . "الدفع بانتفاء قصد
تداول المخدر" . جلب .

المراد بجلب المواد المخدرة في حكم المادة ٢٣ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
المعدل . هو استيراده بالذات أو بالواسطة بقصد طرحه للتداول بين الناس .
أساس ذلك ؟

إعتبار فعل الجلب متوافراً فيه قصد التداول بين الناس . إلا إذا كان الجوهر المطلوب
لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله . أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى
من ينقل لحسابه وكان الظاهر والملازمات يشهد له .

إثبات الحكم أن الحشيش المضبوط اثنان ونعمسون طربه . يتحقق به معنى الجلب
قانوناً . عدم التزام الحكم في هذه الحالة باستظهار قصد التداول صراحة
ولو دفع بانتفائه .

(ب) إثبات . "بوجه عام" . "شهادة" . حكم . "تسبيبه" . تسبيب
معيب .

إيراد الحكم في أسبابه أن الشهود أجمعوا على أن المتهمين قرروا لم أن الطاعن كان
سيتعلم حقائب الحشيش المضبوط . في حين أن أحد هؤلاء قد تقدم . خطأ
في الإسناد . يعيب الحكم .

١ - إن المشرع إذ عاقب في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ، ملحوظا في ذلك طرحة وتداوله بين الناس ، سواء كان الجلب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره ، متى تجاوز بفعله الخط الجرمي ، قصدا من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي ، وهذا المعنى يلائس الفعل المسمى المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ، ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال ، إلا إذا كان الجوهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي ، أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له ، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن في نصه الجلب بالإشارة إلى القصد منه ، بعكس ما استنته في الحيازة أو الإحراز ، لأن ذكره يكون ترديدا للمعنى المتضمن في الفعل ، مما يتزده عنه الشارع ، إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد ، ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر المطلوب اثنتان وخمسون طربة من الحشيش خبئت في جيوب مربية لحقائب أعدت من قبل خصميصا لنقله . فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معروف به في القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر في التعامل ، ومن ثم فإن الحكم لم يكن ملزما من بعد باستظهار القصد الملابس لهذا الفعل صراحة - ولو دفع بانتفائه - ما دام مستفادا بدلالة الاقتضاء من تقريره واستدلالة .

٢ - إذا كان يبين من مطالعة الأوراق والمفردات أن من بين الأدلة التي حصلها الحكم من أقوال رجال الجمارك وهول عليها في التبدليل على صلة الطامن بالمخدر المضبوط قوله " وشهد هؤلاء جميعا أربعتهم " بما قرره المتهمون الثلاثة الأول من أن اللبثاني ... هو مرحلة هذه الحقائق ليقوم المتهمون بتوصيلها إلى القاهرة وأن الذي كان سيتسلمها منهم هو المتهم الرابع ، وكان ما أورده الحكم بشأن ما أسنده رجال الجمارك الأربعة لا يرتد إلى أصلي ثابت في التحقيقات ذلك أن أحد الشهود المذكورين الذي تولى تفتيش حقائب المتهم الأول ، مثل عما قرره له هذا المتهم عند مواجهته بالمضبوطات فأجاب بأنه استلم الحقيبتين

من شخص يدعى لتوصيلها للقاهرة ، ثم إن هذا الشاهد مثل صراحة عما إذا كان المتهم قد ذكر له أن المتهم الرابع " هو الذى يقوم بإرساله وسفوه إلى لبنان لإحضار بضائع له فنفى ذلك ، ومن ثم فإن الحكم ، إذ أورد في أسبابه أن شهود الجمارك الأربعة قد أجمعوا على أن المتهمين الثلاثة قرروا لهم أن الطاعن كان يستلم الحقائق التى ضبطت معهم ، يكون قد اخطأ فى الاستناد ، فلم يكن هناك إجماع على هذه الواقعة ، وإذا كان لا يعرف مبلغ الأثر الذى كان لهذا الخطأ فى عقيدة المحكمة لو تفتنت إليه ، وكانت الأدلة فى المواد الجنائية ضمايم متساندة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه ، بالنسبة للطاعن الثانى والطاعن الأول الذى لم يقدم أسبابا لطعنه وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ٢ - ٣ - ٤ - بأنهم فى يوم أول مارس سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم الزهة محافظة القاهرة: جلبوا جوهرًا مخدرا (حشيشا) إلى الجمهورية العربية المتحدة قبل الحصول على ترخيص. وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم بالمواد ١ / ١ ، ٢ ، ٣٣ (أ) و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق ، فقرر بذلك. ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانى والمادتين ١ / ٣٠٤ و ١ / ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهمين الثالث والرابع (أولا) بمعاقة كل من المتهمين الأول والثانى بالأشغال الشاقة المؤبدة ومغريم كل منهما مبلغ خمسة آلاف جنيه وقدرت مبلغ عشرة جنيهات للعامى المنتدب للدفاع عن المتهم الثالث أتعابا له . (ثانيا) براءة كل من المتهمين الثالث والرابع (ثالثا) مصادرة المضبوطات . فطعن المحكوم عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه . كما طعن وكيل المحكوم عليه الثانى فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

من حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينهه الطاعن الثاني على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة جلب جوهر مخدر بغير ترخيص قد شابه القصور في التسبيب والخطأ في الإسناد ذلك بأن الحكم خلا من استظهار القصد الجنائي في جريمة الجلب وهو دفع المواد المخدرة إلى التعامل كما خلا من التذليل على ثبوت هذا القصد في حق الطاعن وخالف في تحصيله أدلة الإدانة مع ما هو ثابت في الأوراق وآية ذلك ما قال به — على غير سند — من أن رجال الجمر الأربعة شهدوا جميعا بما قوره المتهمون الثلاثة الأول من أن الطاعن هو الذي كان سيتسلم الحقايب المضبوطة .

وحيث إن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المواد المخدرة وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ إذ عاقب في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس ، سواء كان الجلب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره ، متى تجاوز بفعله الخط الجرمي قصدا من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي وهذا المعنى يلائس الفعل المسمى بالمكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ، ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض من حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له ، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن في نصه الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما استنته في الحياة أو الاحراز لأن ذكره يكون ترديدا للمعنى المتضمن في الفعل مما يتنزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور ، ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه . ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه أثبت أن المخدر المجلوب اثنتان ونحسون طرية من الحشيش خبئت في جيوب

سرية لحقائب أعدت من قبل خصيصا لنقله ، فإن ما أثبتته من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به في القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر في التعامل ، ومن ثم فإن الحكم لم يكن ملزما من بعد باستظهار القصد الملابس لهذا الفعل صراحة — ولو دفع بانتفائه — ما دام مستفادا بدلالة الاقتضاء من تقريره واستدلالة ، ومن ثم فإن هذا الطعن يكون حريا بالرفض .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق والمفردات المضمومة أنه من بين الأدلة التي حصلها الحكم من أقوال رجال الجمرک ومول عليها في التدليل على صلة الطاعن بالمخدر المضبوط قوله ” وشهد هؤلاء جميعا أربعتهم (مساعدى الجمرک صلاح الدين صفوت عثمان وعبد سمير السيد وسعيد ميكوس جيد والمأمور عبد الحميد قاسم الملطاي) بما قرره المتهمون الثلاثة الأول من أن اللبناني ... هو مرسل هذه الحقائب ليقوم المتهمون بتوصيلها إلى القاهرة وأن الذى كان سيتسلمها منهم هو المتهم الرابع . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم بشأن ما أسنده إلى رجال الجمرک الأربعة لا يرتد إلى أصل ثابت في التحقيقات ذلك أن أحدهم وهو صلاح الدين صوفى عثمان مساعد إدارى بالجمرک والذى تولى تفتيش حقائب المتهم ... (المتهم الأول) مثل عما قرره له هذا المتهم عند مواجهته بالمضبوطات فأجاب بأنه استلم الحقيبتين من شخص يدعى ... لتوصيلها للقاهرة — ثم إن هذا الشاهد مثل صراحة عما إذا كان المتهم قد ذكر له أن شخصا يدعى ... (الطاعن) هو الذى يقوم بإرساله وسفروه إلى لبنان لإحضار بضائع له فنفى ذلك ، ومن ثم فإن الحكم إذ أورد في أسبابه أن شهود الجمارک الأربعة قد أجمعوا على أن المتهمين الثلاثة قد قرروا لهم أن الطاعن كان سيستلم الحقائب التى ضبطت معهم يكون قد أخطأ في الإسناد ، فلم يكن هناك إجماع على هذه الواقعة وإذا كان لا يعرف مبلغ الأثر الذى كان لهذا الخطأ في عقيدة المحكمة لتفطنت إليه ، وكانت الأدلة في المواد الجنائية ضمائم متساندة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة لهذه العلة وذلك بالنسبة للطاعن الثانى والطاعن الأول الذى لم يقدم أسبابا لطعنه وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٠

أ. برهانة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، وعضوية السادة المستشارين :
سعد الدين عطية ، ومحمود عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حمدين .

(١٦٩)

الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤ القضائية

تموين . نقض . "حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" .

الإخطار الذي يعتد به طبقاً للسادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل :
هو الإخطار بخطاب موصى عليه خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر . الإخطار التلغرافي .
غير كاف .

الإخطار الذي يعتد به طبقاً للسادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ٥٤
لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ والقرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨
إنما هو الإخطار بخطاب موصى عليه خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر .
ولما كان إخطار بهذا الطريق لم يحصل من المطعون ضده ، فإن الحكم المطعون فيه
إذ قضى بتبرئته استناداً إلى قيامه بالإبلاغ التلغرافي يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون مما يعيبه بما يبطله ويستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٨/٣/٢٤ بدائرة بندر المحلة
الكبرى : لم يخطر بالوجه المختصة عن حركة السمسم في الميعاد المقرر . وطلبت
عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ من قرار وزير التموين رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة
بندر المحلة الجزئية قضت بحضور يا عملاً بمواد الاتهام بتفريم المتهم مائة جنيه .

فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تسعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة هدم إخطار الجهة المختصة عن حركة السمسم في الميعاد المقرر قانونا قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس للبراءة على ما قال به من أن تعليمات صدرت من إدارة الحبوب والبقول وصياتها بوزارة التموين والتجارة الداخلية تقضى بضرورة إبلاغ تلك الإدارة تليفونيا بمقرها بالقاهرة بحركة السمسم بعد استلامه أسبوعيا وأنه لم يثبت أن المطعون ضده لم يقوم بهذا الإبلاغ في حين أن القيام بهذا الإبلاغ التليفوني — بفرض حصوله — لا يكفي لدفع مسئولية المطعون ضده عن الجريمة المتهم بمقارفتها وهي عدم قيامه بالإخطار الكتابي خلال الأجل المحدد قانونا .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاء براءة المطعون ضده من تهمة عدم إخطاره مراقبة التموين التي يتبعها عن حركة السمسم في الميعاد المقرر قانونا بقوله (وحيث إن المتهم قدم خطاها مرسلا من إدارة الحبوب والبقول وصياتها بوزارة التموين والتجارة الداخلية تطلب منه فيه إخطارها بحركة السمسم بعد استلامه أسبوعيا بواسطة التليفون وحددت له رقم التليفون بالقاهرة ولم تطلب منه إخطار مكتب تموين المحلة الكبرى . وحيث إنه لم يتبين أن المتهم لم يخطر الإدارة السالفة الذكر تليفونيا كما طلبت منه ، وإن إدارة تموين المحلة الكبرى هي تابعة لوزارة التموين التي طالبت من المتهم ذلك تكون التهمة لا أساس

لها ويتمين إلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم“ . لما كان ذلك، وكان الإخطار الذي يعتد به طبقا للسادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ والقرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ إنما هو الإخطار بخطاب موصى عليه خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر وكان إخطار بهذا الطريق لم يحصل من المطعون ضده ، فإن الحكم المطعون فيه أذ قضى بتبرئته استنادا إلى قيامه بالإبلاغ التليفوني يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه بما يطله ويستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، وعضوية العادة المستشارين : سعد الدين عطية ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسين .

(١٧٠)

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤ القضائية

إجراءات المحاكمة . محكمة أول درجة . ” الإجراءات أمامها ” . محكمة
ثاني درجة . ” الإجراءات أمامها ” . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع .
ما يوفره ” . حكم . ” تسببيه . تسبیب غیر معيب ” . ” بطلانه ” . بطلان .

مدور الحكم على المستأنف من محكمة أول درجة حضوريا اعتباريا على أساس أنه أعلن
لشخصه . دون سماع الشهود . طلب من المحكمة الاستئنافية سماع الشهود . طلبا استيفاء ما فات
محكمة أول درجة من وجوب تحقيق الدعوى كما لو كان المتهم حاضرا . مخالفة ذلك بطلان
وإخلال بحق الدفاع . المادتان ١/٢٤١ ، ١/٤١٣ إجراءات .

إذا كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن حكم محكمة أول درجة صدر
حضوريا اعتباريا بإدانة الطاعن على أساس أنه أعلن من لشخصه ، دون أن تسمع
شهود الإثبات ، فاستأنف وطلب من المحكمة الاستئنافية سماع الشهود ، فأجلت
الدعوى عدة مرات لهذا السبب ، ثم أصدرت حكما قبل سماع الشهود رغم
إصرار الطاعن على طلب سماعهم ، وكانت المادة ١/٢٤١ من قانون الإجراءات
الجنائية تقضى بأنه في الأحوال التي يعتبر فيها الحكم حضوريا ، يجب على المحكمة
أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان الخصم حاضرا ، كما أن المادة ١/٤١٣
من القانون المذكور تنص على أنه تسمع المحكمة الاستئنافية بنفسها أو بواسطة
أحد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ،
وتستوفي كل نقص آخر في التحقيق ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية

أن تستوفى ما فات محكمة أول درجة من وجوب تحقيق الدعوى كما لو كان المتهم حاضرا ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون باطلا لإخلاله بحق الطاعن في الدفاع بما يعيبه ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٩٦٦/٣/١ بدائرة قسم شبرا: فتحا محلا لألعاب القمار وأعداه لدخول الناس فيه . وطلبت عقابهما بالمادة ٣٥٢ من قانون العقوبات . ومحكمة شبرا الجزئية قضت حضوريا اعتباريا للأول وحضوريا للثاني عملا بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين سنة واحدة مع الشغل وكفالة ١٠ ج لوقف التنفيذ وتغريم كل منهما مائة جنيه وبمصادرة جميع المضبوطات . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا للأول (الطاعن) وغيايبا للثاني بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لعقوبة الحبس إلى الاكتفاء بحبس كل منهما ثلاثة أشهر مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك . فطعن وكيل الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع ذلك بأنه طلب سماع شهود الإثبات إذ لم تسمعهم محكمة أول درجة ، ولكن المحكمة أصدرت حكمها دون أن تستجيب لهذا الطلب .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن حكم محكمة أول درجة صدر حضوريا اعتباريا بإدانة الطاعن على أساس أنه أعلن مع لشخصه دون أن تسمع شهود الإثبات فاستأنف الطاعن وطلب من المحكمة الاستئنافية سماع الشهود فأجلت المحكمة الدعوى عدة مرات لهذا السبب ثم أصدرت حكمها قبل تنفيذه رغم إصرار الطاعن على طلبه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١/٢٤١

من قانون الإجراءات الجنائية. تنضى بأنه في الأحوال التي يعتبر فيها الحكم حضوريا يجب على المحكمة أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان الخصم حاضرا كما أن المادة ١٣٤/١ من القانون المذكور تنص على أن تسمع المحكمة الاستئنافية بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديبه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص آخر في التحقيق ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تستوفي ما فات محكمة أول درجة من وجوب تحقيق الدعوى كما لو كان الخصم حاضرا ، أما وهي لم تفعل فإنه حكمها يكون باطلا لإخلاله بحق الطاعن في الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن

جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن حزام ، ومضوية المادة المستشارين :
سيد الدين صطبة ، ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد
محمد حسنين .

(١٧١)

الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤ القضائية

(١ ، ب ، ج) مسئولية جنائية . رابطة السببية . ضرب . ”ضرب أفضى
إلى موت“ . إثبات . ”إثبات بوجه عام“ . حكم . ”تسببيه .
تسبب غير معيب“ . محكمة الموضوع . ”ملطتها في تقدير
توافر علاقة السببية“ .

(١) صحة معاملة المتهم عن جميع النتائج الناشئة عما أحدثه من إصابة .
ولو كانت عن طريق غير مباشر . إلا إذا ثبت تعدد الجنى عليه
تجسيم مسئولية المتهم .

(ب) تقدير علاقة السببية . موضوعي . ما دام سائغا .

(ج) توافر علاقة السببية بين إصابة الجنى عليه . ووقاته الناشئة
من هذه الإصابة .

(د ، هـ) : إثبات . ”بوجه عام“ . ”خبرة“ . حكم . ”ما لا يعيبه
في نطاق التدليل“ . ”تسببيه . تسبب غير معيب“ .

(د) عدم التزام المحكمة بالرد على التقرير الاستشاري . عند أخذها
بالتقرير الفني المقدم في الدعوى . أساس ذلك ؟

(هـ) إحالة الحكم إلى الأدلة التي سبق أن مردها . لا عيب .

١ - الأصل أن المتهم يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة التي أحدثها ، ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترخي في العلاج أو الإهمال فيه ، ما لم يثبت أنه كان متعمداً ذلك لتجسيم المسؤولية .

٢ - إن علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعية يتفرد بتقديرها قاضي الموضوع ، فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض ، ما دام الحكم قد أقام قضاءه على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه .

٣ - ما قاله الحكم من أن المتهم طعن المجنى عليه بمطواة في بطنه فحدثت به الإصابة التي أودت بحياته ، يوفر في حق المتهم ارتكابه فعلاً عمدياً يرتبط بوفاة المجنى عليه ارتباط السبب بالمسبب ، لأنه لولا هذه الطعنة بالمعدة لما حدثت تلك الإصابة .

٤ - من المقرر أن استناد المحكمة إلى التقرير الفني المقدم في الدعوى ، يفيد إطلاعها للتقرير الاستشاري المقدم فيها ، وليس بلام عليها أن ترد على هذا التقرير استقلالاً .

٥ - إذا كان مفاد مصادق الحكم حين تحدث عن " الأدلة الأخرى " لم يقصد من هذه العبارة سوى الإحالة إلى أدلة الثبوت التي سبق أن مردها وحصل مؤداها ، فإن النعي عليه بأنه لم يبين مؤدى بعض الأدلة يكون على غير سند من الواقع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٨/١٢/٢٩ بدائرة مركز إطسا محافظة الفيوم : قتل عبد الله على ميهوب عمداً بأن طعنه بمعدة كان يحملها قاصداً من ذلك قتله ، فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير العصفية التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات

الفيوم قضت حضوريا عملاً بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وذلك على اعتبار أن التهمة هي ضرب أففى إلى الموت . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور فى التسييب وخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن تمسك فى دفاعه بأنه غير مسئول عن وفاة المجنى عليه ، إذ هى لم تنشأ إلا من إهماله العلاج من عمد وسوء قصد حين غادر المستشفى ورفض استكمال العلاج بها بعد أن أجريت له العملية الجراحية فأصيب بخراج أدى إلى وفاته ، وقدم الطاعن تقريراً طبياً استشارياً مؤيداً لذلك ، إلا أن الحكم لم يأخذ بهذا الدفاع ورد عليه بما لا يصلح رداً وأغفل كلية مناقشة التقرير الاستشارى . هذا إلى أن الحكم لم يبين مؤدى بعض الأدلة التى اعتمد عليها فى قضائه بالإدانة مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدهوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من شهادة كل من المجنى عليه وباقى شهود الإثبات ومن تقرير الصفة التشريحية ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما زتبه عليها . عرض إلى ما أثاره الدفاع عن الطاعن من أن وفاة المجنى عليه لم تحدث نتيجة الإصابة وإنما نتيجة سوء العلاج لرفضه البقاء فى المستشفى حتى تمام شفائه ورد عليه فى قوله : ” وحيث إن هذا الذى ذهب إليه المتهم فضلاً عن عدم جدواه فى مساءلته عن النتيجة المباشرة للإصابة التى أحدثها بالمجنى عليه ، فالثابت بالأوراق أن المجنى عليه لم ينفك عن معالجة نفسه تحت إشراف طبيب ، استعجالاً منه للشفاء وما قصد من ذلك قتل نفسه حتى يسىء إلى المتهم إلى ما أثبتته السيد الطبيب الشرعى فى تقريره الأخير المؤرخ ١٩٦٨/١٢/١٩ أن وفاة المجنى عليه كانت نتيجة مباشرة للإصابة الطعنفة حسبما سلف البيان ، فإذا ما تقرر ذلك وقد ثبت للمحكمة يقيناً من أقوال الشهود

التي اطمأنت إليها ومن سائر أوراق الدعوى أن المتهم هو الذى أحدث طعن الجنى عليه بمطواة فى بطنه محدثا الإصابة التى أودت بحياته ، فإن دفاع المتهم وإنكاره يكون لا سند له مما يتعين معه إهداره “ وما أورده الحكم فيما تقدم يتفق وصحيح القانون ، ذلك أن الأصل أن المتهم يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الإصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترامى فى العلاج أو الإهمال فيه ، ما لم يثبت أنه كان متعمداً ذلك لتجسيم المسؤولية ، الأمر الذى لم يقل به الطاعن فى دفاعه أمام محكمة الموضوع ولا سند له من أوراق الدعوى . لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم من أن الطاعن طعن الجنى عليه بمطواة فى بطنه فحدثت به الإصابة التى أودت بحياته يوفر فى حق الطاعن ارتكابه فعلاً عمدياً يرتبط بوفاة الجنى عليه ارتباط السبب بالمسبب ، لأنه لولا هذه الطعنة بالمدينة لما حدثت تلك الإصابة ، وكان إثبات علاقة السببية فى المواد الجنائية مسألة موضوعية ينفرد بتقديرها قاضى الموضوع فلا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض ما دام الحكم قد أقام قضاءه على أسباب تؤدى إلى ما انتهى إليه ، وكان ما قاله الحكم يسوغ لإطراح ما دفع به الطاعن من انتفاء مسئوليته لإهمال الجنى عليه فى العلاج بمغادرته المستشفى قبل تمام شفائه ، فإن معنى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون غير سليم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن استناد المحكمة إلى التقرير الفنى المقدم فى الدعوى يفيد إطراحها للتقرير الاستشارى المقدم فيها ، وليس بلام عليها أن ترد على هذا التقرير استقلالاً ، فإن ما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه من إغفاله مناقشة التقرير الطبى الاستشارى لا يكون له محل . أما ما يشير الطاعن فى صدد عدم بيان الحكم لمؤدى بعض الأدلة التى اعتمد عليها فى قضائه بالإدانة فردود بما يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه من أنه بعد أن بين مؤدى كل دليل من أدلة الثبوت التى اعتمد عليها فى قضائه بالإدانة ، عرض لنية القتل وأفصح عن عدم إقتناع المحكمة بتوافرها بحق الطاعن مستدلاً على ذلك بأدلة عدها وانتهى إلى الاكتفاء بمساءلته عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت فى قوله ” وحيث إنه لما تقدم ، ولما اطمأنت إليه المحكمة من أدلة أخرى يكون قد ثبت ثبوتاً قاطعاً أن المتهم ... فى الزمان والمكان آنفى الذكر أحدث بالجنى عليه عبدالله ميهوب الإصابة الموصوفة بتقرير العفّة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكنها

أفضت إلى موته، الأمر المعاقب عليه بمقتضى المادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات، ومفاد المساق المتقدم أن الحكم حين تحدث عن "الأدلة الأخرى" لم يقصد من تلك العبارة سوى الإحالة إلى أدلة الثبوت التى سبق أزمردها وحصل مؤداها قبل تعرضه لنية القتل وأدلة إنتفائها بالنسبة للطامن .

وحيت إنه لما تقدم ، يكون الطعن برمته على خير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وحضورية المادة المستشارين : محمد السيد الرقاص ، وطه الصديق دفانة ، ومصطفى محمد الأسروطى ، ومحمد ماهر حسن .

(١٧٢)

الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٠ القضائية

دفاع . "الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . إصابة خطأ .

على المحكمة سماع شاهد الواقعة الذى يتمك المتهم بسماحه ولو لم يكن ضمن شهود الإثبات المعانين من قبل النيابة العامة ، وإلا أخلت بحق المتهم فى الدفاع . مثال .

يتعين على المحكمة إذا ما تمسك الطاعن أو المدافع عنه بسماع أحد شهود الواقعة أن تسمعه ولو لم يكن ضمن شهود الإثبات المعانين من قبل النيابة العامة وهو يكون كذلك إذا كان وجوده غير مجعود ، أو كانت تفرضه الظروف بحيث لا يكون ثمة مظنة فى اجتنابه أو اختلاق وجوده وإلا كان الإضرار عن سماعه حكما مسبقا على شهادته التى لم تسمع وإنكارا لكل حق للمتهم فى التمسك بأى دفاع جدى لمحض أنه جديد ، مع أن المحكمة هى ملاذه الأخير فى إبداء ما يعين له من أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجة فى الدعوى . ولما كانت محكمة الدرجة الأولى قد صرحت للطاعن بإعلان شرطى المرور الذى وقع الحادث على مرأى منه ، ولكنه لم يحضر وتمسك الدفاع بدعائه مبدىا فى مرافعته أهمية أقواله بالنسبة لمركز موكله فى الدعوى ، فإن المحكمة إذ لم تجبه إلى طلبه دون أن تبين سبب ذلك فى حكمها تكون قد أخلت بحق المتهم فى الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم مصر الجديدة : (أولا) تسبب خطأ في جرح جاسن فؤاد المنسترلى وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم تحرزه ومخالفة القوانين واللوائح بأن قاد سيارة في سرعة ورهونة ينجم عنهما الخطر ولم يستعمل آلة التنبيه أو يلتزم الجانب الأيمن للطريق أو يلتفت إلى خلو الطريق العام أمامه فصدم المجنى عليها وأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق . (ثانيا) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر. وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات . وادعت المجنى عليها مدنيا وطلبت القضاء لها قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت بحضورها عملا بمادة الإتهام بتغريم المتهم عشرة جنهات وإلزامه بأن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ ج (واحد وخمسين جنيا) على سبيل التعويض المدني المؤقت والمصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرش مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بمصاريف الدعوى المدنية الاستئنافية. فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الإصابة الخطأ قد أخل بحقه في الدفاع وشابه القصور، ذلك بأن المدافع عنه طلب — أمام محكمة أول درجة — التصريح له بإعلان شاهد الواقعة شرطى المرور على محمود على نزهة فأجابته إلى طلبه ولمسالم يحضر رغم إعلانه قانونا مع زوجته طلب الدفاع تأجيل الدعوى لإعلانه، ولكن المحكمة التفتت عن هذا الطلب رغم سماحها منهادة المجنى عليها وتبين أنها لا تدري شيئا عن الكيفية التي وقع بها الحادث وقضت بإدانة الطاعن، ولدى المحكمة الاستئنافية عاد الدفاع وتمسك بسماع أقوال الشرطى المذكور، وبالرغم من ذلك قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن تجيب هذا الطلب أو ترد عليه رغم أهميته .

وحيث إنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طالب أمام محكمة أول درجة بملحة ١٩٦٨/١٠/٢٢ التصريح له بإعلان شهود نفى فقررت التأجيل لجلسة ١٩٦٨/١١/٢٣ وصرحت له بذلك ثم تأجلت الدعوى بجلسة ١٩٦٩/١/٢٥ لنفس السبب وفي هذه الجلسة قال المدافع إن شاهد النفي وهو شرطى المرور على عهد الذى وقع الحادث على صراى منه أعلن مخاطباً مع زوجته ولكنه لم يحضر وطلب التأجيل لإعلانه، ولكن المحكمة رفضت طلبه وقررت نظر الدعوى فترافع المدافع ملحاً في طلب سماع أقوال هذا الشاهد لأهميتها في إظهار كيفية وقوع الحادث بعد أن تبين من أقوال المجنى عليها بالجلسة أنها لا تعرف شيئاً عن كيفية وقوعه، ولكن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب وأصدرت حكمها بالإدانة والتعويض، ولدى نظر الدعوى أمام المحكمة الإستئنافية تمسك الطاعن بهذا الطلب، وبالرغم من ذلك أصدرت حكمها بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ملتفتة عن طلبه مغفلة الرد عليه. لما كان ذلك، وكانت محكمة الدرجة الأولى قد صرحت للطاعن بإعلان شرطى المرور المذكور ولكنه لم يحضر وتمسك المدافع بدفاعه مبدئياً في صرافته أهمية أقواله بالنسبة لمركز موكله في الدعوى فإن المحكمة إذ لم تجبه إلى طلبه دون أن تبين سبب ذلك في حكمها فإنها تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع. لما كان ما تقدم، وكان يتعين على المحكمة، إذا تمسك للطاعن أو المدافع عنه بسماع أحد شهود الواقعة أن تسمعه ولو لم يكن ضمن شهود الإثبات المعلنين من قبل النيابة العامة وهو يكون كذلك إذا كان وجوده غير محمود، أو كانت تفرضه الظروف بحيث لا يكون ثمة مظنة في اجتلابه أو اختلاق وجوده، كما هو الحاصل والا كان الإعراض عن سماعه حكماً مسبقاً على شهادته التي لم تسمع وإنكاراً لكل حق للمتهم في التمسك بأى دفاع جدى لمحض أنه جديدمع أن المحكمة هي ملاذه الأخير في إبداء ما يعين له من أوجه الدفاع، وطلبات التحقيق المتبعة في الدعوى. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بنى على الإخلال بحق الطاعن في الدفاع معيباً بما يبطله ويوجب نقضه.

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حنفى ، وعضوية السادة المستشارين :
ابراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، وطه الصديق دقاة ، ومصطفى محمود الأسبوطى .

(١٧٣)

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤ القضائية

(١) إجراءات المحاكمة . حكم . " وصف الحكم " . وكالة . دهوى
مدنية . " نظرها والحكم فيها " .

إجازة المادة ٢٢٧ إجراءات التهم في غير حالة الإتهام بجنة عقوبتها
المحبس — إجابة وكل عنه يحضر المحاكمة . حضور هذا الوكيل . مدور الحكم
حضورها . صحيح .

إنحصار النزاع أمام المحكمة الجنائية في مسألة مدنية . إجابة المتهم وكلائه
في هذا النزاع . جائزة .

(ب ، ج) تهريب جمركى . دخان . جريمة . " أركانها " . قصد
جنائى . اشتراك . عقوبة . " تطبيقها " . إثبات .
" بوجه عام " . حكم . " تسببه . تسببه غير معيب " .

(ب) اشتراك المتهمين في تهريب الدخان . القضاء عليهم بالتضامن . صحيح .

(ج) حق محكمة الموضوع في استخلاص ركن العلم من ظروف الدهوى
وملابساتها دون التحدث صراحة عن هذا الركن . ما دام
استخلاصها سائنا .

(د ، هـ) إجراءات المحاكمة . محكمة ثانى درجة . " الإجراءات أمامها " .
إثبات . " إثبات بوجه عام " . " شهادة " . دفاع . " الإخلال
بحق الدفاع . ما لا يوفره " . حكم . " تسببه . تسببه
غير معيب " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

(د) عدم التزام محكمة ثاني درجة بإجراء تحقيق أو سماع شهود .
نظامه ؟

سكوت المتهم من التمسك بسماع الشهود أمام محكمة أول درجة .
إعتباره نازلا عن سماعتهم .

(هـ) أخذ محكمة الموضوع بأقوال طاعن على طاعن آخر . جائز . ولولم يكن
في الدعوى دليل غيرها . أساس ذلك ؟

١ - بموجب المادة ٢٣٧ فقرة أولى من قانون الإجراءات الجنائية
على المتهم بفعل جنحة ، الحضور بنفسه إذا ما استوجب هذا الفعل عقوبة الحبس ،
وأجازت له في الأحوال الأخرى أن يرسل وكيلا عنه . وإذا كان ما تقدم ،
وكان النزاع المعروض على المحكمة الاستئنافية قد انحصر في مسألة مدنية ،
وكان الطاعن قد أناب وكيلا عنه حضر بالجلسة ، وكان توكيل الأخير مصرحا
فيه بالمرافعة في القضايا المدنية كانت أم جنائية ، فإن الحكم الصادر ضد الطاعن
المذكور في مواجهة الوكيل يكون حضوريا في حقه ، ويكون النعي عليه ببطلان
الإجراءات - بفرض وقوع خطأ مادي في إثبات حضور الطاعن المذكور
بجلسة المحاكمة - في غير محله .

٢ - تنص المادة ٣٤ من اللائحة الجزائية المنطبقة على واقعة الدعوى
على أنه " تكون العقوبات في مواد التهريب مستوجبة بطريق التضامن
على الفاعلين والمشاركين في الاحتيال أيا كانوا وعلى أصحاب البضائع " وما كان الحكم
قد انتهى في استخلاص مائع إلى أن الطاعنين كانا على علم بأمر الدخان
المضبوط بالسيارة وبمسكن المتهم الرابع وبما يجري في شأنه ، على نحو يكشف
عن مساهمتهم في واقعة تهريبه بالاتفاق والمساعدة ، فإن النعي على الحكم في هذا
الصدور لا يكون له محل .

٣ - لمحكمة الموضوع أن تتبين ركن العلم من ظروف الدعوى وما توحى به
ملاساتها ولا يشترط أن تتحدث عنه صراحة وعلى استقلال ، ما دامت الوقائع
كما أثبتتها تفيد بذاتها توافره ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بقصوره في التدليل
على توافر هذا العلم يكون في غير محله .

٤ - إن محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجوز من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ولا تلتزم إلا بسمع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم ، وكان الطاعن قد عد نازلا عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ، فإن للنعي على الحكم من هذه الناحية يكون غير صديد .

٥ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة من أن تأخذ طاعن بأقوال طاعن آخر، متى كانت قد اطمأنت إليها ولو لم يكن عليه من دليل إثبات غيرها ، والقول بغير ذلك فيه مساس بسلطة القاضي في تقدير الدليل وحرية في اقتناعه وتكوين عقيدته من أي دليل يطرح أمامه .

الوقائع

لتهمت النيابة العامة كل من (١) ... (٢) ... (٣) ... (٤) ... (٥) ... بأنهم في يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥ بدائرة قسم أول طنطا: أدخلوا دخانا إلى أراضي الجمهورية العربية المتحدة بطريقة غير مشروعة دون أداء الرسوم الجمركية المقررة عليه، وطلبت عقابهم بالمساقطين ١ و ٢ من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ وأمام محكمة قسم أول طنطا الجزئية ادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ ٥٦٥٨ ج و ١٠٠ م ودفع المتهم الرابع بعدم جواز رفع الدعوى أو اتخاذ أي إجراء فيها لعدم تقديم طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو من ينوب عنه كما دفع بعد اختصاص المحاكم بنظر الدعوى وانضم إليه في دفعه الأخير المتهمون الأول والثالث والخامس. وطلبت النيابة العامة تعديل القيد بإضافة المادة الثانية من اللائحة الجمركية الصادرة في أبريل سنة ١٨٨٤ إلى مواد القيد المرفوعة بها الدعوى، ثم قضت المحكمة بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٦٦ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية خيايبا بالنسبة إلى المتهم الأول وحضوريا للثاني والرابع والخامس وحضوريا اعتباريا للباقيين براءة المتهمين مما أسند إليهم ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها بمصاريفها . فاستأنفت

مصلحة الجمارك هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المدعية بالحقوق المدنية المصروفات المدنية الاستئنافية ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعنتم مصلحة الجمارك في هذا الحكم . بطريق النقض . بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ قضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية وإحالة القضية إلى محكمة طنطا الابتدائية لتفصل فيها من جديد دائرة استئنافية أخرى وإلزام المطعون ضدهم المصاريف المدنية ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . والمحكمة المذكورة سمعت الدعوى من جديد وقضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليهم جميعا بأن يدفعوا متضامين إلى المدعى بالحق المدني بصفته مبلغ ٢٦٥٨ ج و ١٠ م والمصروفات ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن وكيل الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الطاعنين وآخرين بأداء التعويض المدني لمصلحة الجمارك وقدره ٥٦٥٨ جنيها و ١٠ مليات قد بني على البطلان في الإجراءات وأخطأ في تطبيق القانون وانطوى على الإخلال بحق الدفاع والقصور في التمهيد والفساد في الاستدلال ذلك أنه قضى في الدعوى المدنية بالحكم الصادر بتاريخ ١٧ يولية سنة ١٩٦٩ تأسيسا على أن الطاعن الثاني حضر بجملة المحاكمة، ورتب على ذلك أن الحكم حضوري في حين أنه لم يحضر بالجلسة، وكان متغيبا في الأقطار الجازية، الأمر الين من جواز سفره، فضلا عن أن المحكمة قضت في الدعوى دون أن تجرى فيها تحقيقا . كما أن الحكم أثبت في حق الطاعن الأول واقعة التهريب دون أن يدلل على توافر ركن العلم في حقه، وقضى بمسئولية الطاعن الثاني استنادا إلى خطاب لا يعرف عنه شيئا، هذا فضلا عن أن الحكم أثبت أن كمية

٥٢٨ر٤٠٠ كيلو جرام من الدخان ضبطت بالسيارة النقل ، وأن كمية ٣٩٨ر٢٠٠ كيلو جرام من الدخان ضبطت بمنزل ، و انتهى الحكم إلى إلزام الطاعنين بالتضامن مع الباقيين بمبلغ التعويض كله دون أن يوضح مدى صلة كل منهم بكل كمية على حدة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى في قوله ” إنها تحصل فيما أثبتته هـ زكى ماهر مفتش إنتاج طنطا في محضره المؤرخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥ من أنه تنهى إلى علمه من التحريات السرية . أن بعض رسائل الدخان المهربة من الرسوم الجمركية قد رحلت بالسيارة ٩٦٢ نقل غربية اليوم إلى بندر طنطا فانتقل برفقته الصاغ صلاح متولى مفتش مباحث المديرية وقوة من رجال الشرطة إلى محل وقوف السيارة ثم قاموا بمراقبتها حتى حضر قائدها ثم جلس بمحواره كل ، و - الطاعن الأول - وقبل تحرك السيارة قاموا بضبطها وبالقبض على الركاب ، وقد تبين أن البضاعة التي بالسيارة عبارة عن دخان داخل جوالات وأنها تزن ٥٢٨ر٤٠٠ كيلو جرام “ وإذ سئل الطاعن الأول قرر أن عبد الصادق أمين عوض هو الذى كلفه وزميله بتوصيل هذا الدخان إلى - الطاعن الثانى - وقدم دليلا على ذلك خطابا صادرا من وموجه إلى يخطر فيه بأن لديه كمية أخرى زنتها ١٦١ أفة ، ١٤ أفة من النوع الداعم وأثبت محقق المحضر أنه استصدر إذا من النيابة بتفتيش محل وسكن وبتفتيش مسكنه عثر على جوالات تسعة بها دخان ويزن ٣٩٨ر٢٠٠ كيلو جرام ثم استورد الحكم إلى استخلاص واقعة الدهوى في قوله ” وحيث إن الثابت من الاطلاع على الأوراق أن أحمد عبد الصمد كان يقوم باحضار الدخان المهرب من الرسوم الجمركية ويودعه لدى وأن محمود محمد عجيزة وحامد حسنين الثقيل (الطاعنان) كانوا يقومون بتوزيع هذا الدخان على عملائهم مقابل أجر معين . وقد ثبتت هذه الوقائع من اتراف محمود محمد عجيزة وحامد حسنين الثقيل وعبد الصادق أمين عوض في محضر ضبط الواقعة ومن ضبط محمود محمد عجيزة وحامد حسنين الثقيل داخل السيارة النقل المضبوطة وعليها الدخان المهرب ومن أقوال سائق السيارة المذكورة

... والتابع ... من أن و
 طلبا منها توصيل البضائع المضبوطة من شنيارة إلى طنطا وتأيدت هذه الوقائع
 أيضا من ضبط تسع جوالاات من الدخان المهرب بمسكن
 ومن الخطاب المضبوط مع والصادر من
 ... والموجه إلى والمتضمن إخطاره بأن لديه
 كميات أخرى تزن ١٦١ أقة من النوع الناعم وبظهر هذا الخطاب خطاب صادر
 من والموجه إلى يخطر فيه بأنه
 سوف يحضر استلام البضاعة ويكلفه باحضار باقي النقود . ولما كان يبين
 من ذلك أن الحكم بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية لفعل
 التهريب وكان قد أورد على ثبوته في حق الطاعنين أدلة من شأنها أن تؤدي إلى
 النتيجة التي رتبها الحكم عليهما ، من ذلك أقوال الطاعن الأول التي أوردت المحكمة
 مؤداها وانتهت في التدليل بها على ثبوت الفعل في حق الطاعن الثاني مؤيدا
 بالخطاب الموجه من إلى الأخير إذ ليس في القانون ما يمنع
 المحكمة من أن تأخذ الطاعن الثاني بأقوال الطاعن الأول متى كانت قد اطمأنت
 إليها ولولم يكن عليه من دليل إثبات غيرها والقول بغير ذلك فيه مساس بسلطة
 القاضي في تقدير الدليل وحرية في إقناعه وتكوين عقيدته من أى دليل يطرح
 أمامه . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تتبين ركن العلم من ظروف
 الدعوى وما توحى به ملائمتها ولا يشترط أن تتحدث عنه صراحة وعلى استقلال
 ما دامت الوقائع كما أثبتتها تفيد بذاتها توافره ، فإن النemy على الحكم بقصوره
 في التدليل على توافر هذا العلم يكون في غير محله . ولما كانت المادة ٣٤ من اللائحة
 الجزائية المنطبقة على الواقعة تنص على أنه " تكون العقوبات في مواد التهريب
 مستوجبة بطريق التضامن على الفاعلين والمشاركين في الاحتيال أيا كانوا وعلى
 أصحاب البضائع " . وكان الحكم قد انتهى في استخلاص سائق إلى أن الطاعنين
 كانا على علم بأمر الدخان المضبوط بالسيارة وبمسكن وبما يجري
 في شأنه على نحو يكشف عن مساهمتها في واقعة تهريبه بالاتفاق والمساعدة ، فإن
 للنemy على الحكم في هذا العدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان يبين
 من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن الدعوى نظرت بجلاسة ١٤
 يناير سنة ١٩٦٩ وفيها حضر الطاعن الثاني وآخرين ،

وأجلت لجلسة ١٨ مارس سنة ١٩٦٩ للرد على مذكرة الخزائن العامة ، وأثبتت بحضور هذه الجلسة أن المتهمين حضروا كما أثبت حضور الأستاذ إبراهيم فرج حسن عن الطاعن الثاني وبعد أن سمعت المحكمة الدعوى أمرت بحجزها للحكم بجلسة ٢٢ أبريل سنة ١٩٦٩ وصرحت بتقديم مذكرات في ثلاثة أسابيع وخلال تلك الفترة تقدم الحاضر عن الطاعن الثاني بمذكرته انتهى فيها إلى طلب رفض الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣٧ فقرة أولى من قانون الإجراءات الجنائية إنما توجب على المتهم بفعل جنحة الحضور بنفسه إذا ما استوجب هذا الفعل عقوبة الحبس ، وأجازت له في الأحوال الأخرى أن يرسل وكيله عنه — وإذا انحصر النزاع المعروض على المحكمة الاستئنافية في مسألة مدنية وكان الطاعن قد أناب وكيلاً عنه حضر بالجلسة ، وكان توكيل الأخير وهو الأستاذ إبراهيم فرج حسن مودعاً بأوراق الدعوى وصرحاً له فيه بالمرافعة عنه في القضايا المدنية كانت أم جنائية . وبذا فإن الحكم الصادر ضد الطاعن الثاني في مواجهة الوكيل يكون حضورياً في حقه . ومن ثم فإن النعي على الحكم ببطلان الإجراءات . بفرض وقوع خطأ مادي في إثبات حضور الطاعن الثاني بجلسة المحاكمة — يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعنين أو المدافع عنهما لم يطلب أي منهما في هذه المرحلة سماع شهود ، وكانت إجراءات المحاكمة قد تمت في ظل التعديل المدخل على المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بما ينحوله للحكمة من الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك — يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحاً أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل على ذلك — فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا هي حولت على أقوال الشهود في التحقيقات دون سماعهم ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة . لما كان ما تقدم ، وكانت محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإبرائه ولا تلزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة — فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم وكان الطاعن قد هدأ نازلاً عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة فإن النعي على الحكم من هذه الناحية يكون غير صديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن كله يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٠

بمبادرة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، ومضوية السادة المستشارين : محمد السيد الرقاعي ، وطه الصديق دقانة ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد ماهر حسن .

(١٧٤)

الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤ القضائية

(١ ، ب) كحول . رسوم إنتاج . دعوى مدنية . " شرط قبولها " .
" المصلحة فيها " . تعويض . " شرط الحكم به " . مصادرة .
عقوبة . " ما لا يعد عقوبة " . قانون . " تفسيره " . غش .

(١) شرطا قبول الدعوى المدنية التابعة والحكم فيها بالتعويض ؟

(ب) انحصار المصلحة المالية للخزانة العامة في معنى القانون ٢٦٣ لسنة ١٩٥٦ في تحصيل رسوم الإنتاج والاستهلاك على الكحول وما مضى أن يقضى به من مصادرة الأشياء محل الجريمة . بشرط أن تكون هذه الأشياء غير خارجة عن دائرة التعامل . عدم استحقاق رسوم على الشيء المضبوط وتروجه من دائرة التعامل . لا أحقية للخزانة في طلب بديل نقدي منه — عدم ضبطه . دعوى الخزانة المدنية بطلب هذا البديل . غير مقبولة .

خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ من نص يعطى الخزانة له الحق في الحصول على بديل عن مصادرة الشيء محل الجريمة .

كون الشيء محل الجريمة مغشوشا . يخرج من دائرة التعامل .
مصادرة الشيء الخارج من دائرة التعامل . تدبير عيني وقائي .

(ج ، د) قانون . " دستوريته " . دستور . قرارات وزارية . لوائح .
كحول . غش .

(ج) مشروعية قرار نائب رئيس الوزراء رقم ٣٥١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مواصفات الكحول . أساس ذلك ؟

حق السلطة التنفيذية إصدار اللوائح التشريعية . نطاقه ؟

(د) الدبرة في احتساب نسبة المكرفى للعائل الكحولى . هى مجموع السائل كوحدة يصدق عليها وصف المشروب الكحولى .

هـ ، و (اثبات . " بوجه عام " . " خبرة " . مسئولية جنائية .

(هـ) حضور مندوب أثناء عملية الإنتاج . لا يدل على إتمام عملية وفق القانون .

مسئولية مدير الإنتاج عن عملية إنتاج الكحول .

(و) التعليل . هو المرجع فى كون المادة مطابقة للواصفات من عدمه .

١ — الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية التى ترفع استثناء للحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، أن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، كما أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية لا ضرر .

٢ — إن البين من استقراء نصوص القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم تحصيل رسوم الإنتاج والإستهلاك على الكحول ، أن المصلحة المالية لوزارة الخزانة تنحصر فى تحصيل رسوم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول ، وذلك بما نص عليه من حق الخزانة فى إقتضاء التعويض عما ضاع عليها من تلك الرسوم ، أو كان عرضة للضياع عليها نتيجة مخالفة القانون ، وكذا فيما عسى أن يقضى به من مصادر للأشياء موضع الجريمة ، التى يفترض أن تكون بطبيعتها غير خارجة عن دائرة التعامل ، وإلا كانت مصادرتها تدبيرا هينيا وقائيا ، مادام الشارع قد جعلها فى نظاره مصدر ضرر أو خطر عام ، فإذا لم يكن على الشئ موضوع الجريمة رسم مستحق وكان الشارع قد أخرجه فى الوقت ذاته من دائرة التعامل ، فلا يحق للخزانة أن تطالب ببديل نقدى عند عدم ضبطه . وإذا كان ما تقدم ، وكانت واقعة الدعوى هى إنتاج مشروب كحولى غير مطابق للواصفات القياسية ، الأمر المنطبق على الفقرة ج من المادة ١٨ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ وقرار نائب رئيس الوزراء للصناعة الرقم ٣٥١ لسنة ١٩٦٥ ، وكان المدعى بالحق المدنى (وزير الخزانة) بصفته قد أسس دعواه المدنية على أن التعويض المطالب به هو بديل عن المصادرة ، ولم يدع أن الرسوم لم تحصيل على الكحول

المنتج والذي أخذت منه العينة المخالفة للواصفات ، أو أن هناك رسوما عرضت للضياع ، بل على النقيض من ذلك لم بأن الرسوم قد حصلت ، وكان السائل الكحولى داخله الغش ، فإنه يكون خارجا عن دائرة التعامل ، وكان القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ لم ينص على الحكم بتعويض معين بديلا عن المصادرة في حالة عدم الضبط ، فإنه لا مصلحة للدعى بالحق المدنى بصفته في المطالبة بالتعويض الذى أسسه على أنه بديل عن المصادرة التى لم يقض بها الحكم بالنظر إلى عدم ضبط المنتجات موضوع الجريمة ، وهذا بالإضافة إلى أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المنطبق على الواقعة قد خلت نصومه كذلك مما يعطى الخزانة الحق فى الحصول على مقابل المصادرة . لما كان ما تقدم ، فإن تدخل وزير الخزانة بصفته فى الدعوى ومطالبته المحكوم عليه بتعويض من الواقعة موضوع الإتهام ، يكون على غير سند من القانون ، ويكون لا صفة له فى الطعن فى الحكم الصادر بإلغاء ما قضى به من تعويض ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول طعنه .

٣ - لما كان قرار نائب رئيس الوزراء رقم ٣٥١ لسنة ١٩٦٥ ورد فى ديباجته أنه صدر بالاستناد إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٧٠ لسنة ١٩٦٤ وقراره رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٥ والقانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن حظر تداول واستيراد مشروب الطافيا ، وكذلك القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم تحصيل رسم الإنتاج والإستهلاك على الكحول ، وكان القانون رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤ وقد ألغى استصدار المراسيم ، مما يترتب عليه أن قرار نائب رئيس الوزراء للصناعة وقد صدر فى نطاق التفويض التشريعى الوارد بالقوانين والقرارات المشار إليها ، ويكون قد حل محل المرسوم الذى استوجبه المادة الخامسة من قانون قمع والغش والتدليس ، وكان من المقرر طبقا للبادئ الدستورية المعمول بها ، أن من حق السلطة التنفيذية إصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو إعفاء من تنفيذها ، فضلا عن أنه لا مصلحة للطاعن فى هذا الوجه من النعى لأن عقوبة الغرامة المقضى بها مقرررة فى القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ المنطبق أيضا على واقعة الدعوى .

٤ — أوجبت المواصفات القياسية رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٢ المنشورة بالسجل الرسمى للمواصفات القياسية بتاريخ ١٠/٣١/١٩٦٢ ألا تقل نسبة سكر القصب فى السائل الكحولى العذرى عن ١٠ ٪ بالوزن محسوبا بـكلوكوز ، مما يفاده أن العبرة فى احتساب نسبة السكر هى مجموع السائل كوحدة يصدق عليها وصف المشروب الكحولى ” الليكير “ ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا احتسب هذه النسبة على الأساس المتقدم ، يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

٥ — إن حضور مندوب الإنتاج عملية الإنتاج ، لا يدل حتما على إتمام العمل الجارى فى حضرته طبقا لأحكام القانون ، ولا يسأل عن منتجها إلا مدير العمل .

٦ — المرجع فى مطابقة المادة للمواصفات المطلوبة بالتحليل دون الإشراف النظرى .

الوقائع

لتمت النيابة العامة “ الطامن ” بأنه فى يوم ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم بولاق : (أولا) أنتج لسكير أحمر غير مطابق للمواصفات القانونية . (ثانيا) أنتج بقصد البيع الخمر سائلة الذكر دون أن تتوافر فيها الشروط المقررة من عناصر تركيبها . وطلبت معاقبته بالمواد ١٢٤ ، ١٨٤ ، ٢٠٤ ، ٢١٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ والمادة الأولى من القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ والمواد ٧٤ ، ٨٤ ، ٩٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . وادعى وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى للجمارك مدنيا قبل المتهم طالبا بأن يدفع له بصفته مبلغ ٥١٥ ج و ١٠٠ م بدلا عن المصادرة . ومحكمة بولاق الجزئية قضت بحضور ياعملا بمواد الإتهام بتفريم المتهم خمسمائة قرش وإغلاق المعمل لمدة خمسة عشر يوما ابتداء من يوم صيرورة الحكم نهائيا وبإلزامه بأن يدفع مبلغ ٥١٥ ج و ١٠٠ م بدل مصادرة . فاستأنف . ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت بحضوريا

في ١٩٦٩/٣/٢٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من غرامة وبإلغاء فيما عدا ذلك ورفض الدعوى المدنية والزام رافعها المصروفات من درجتي التقاضي ومبلغ خمسة جنيحات مقابل أتعاب المحاماة .
فطعن وكيل المحكوم عليه المدعى بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من المتهم هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة إنتاج خمر غير مطابقة للمواصفات القياسية بقصد البيع قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب وانطوى على الفساد في الاستدلال، وذلك أنه أعمل في حقه المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ والصادر تنفيذا له قرار وزير الصناعة رقم ٣٥١ لسنة ١٩٦٥ الذي حدد مواصفات الكحول ، في حين أن المادة الخامسة المشار إليها توجب أن يكون تحديد المواصفات بمرسوم والقرار الوزاري لا يرقى إلى مرتبته ولا يأخذ حكمه . كما أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن عملية الإنتاج التي أخذت منها العينة التي أرسلت للتحليل تمت في كافة مراحلها بحضور مندوب إدارة الإنتاج الذي يتعين عليه وفقا لإختصاصه المحدد في القانون أن يحرر إستمارة يدون فيها كمية الكحول النقي والماء المضاف والأرواح والنتائج والدرجة الكحولية مما ينبغي عليه سلامة المواصفات ، إلا أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى أن مندوب إدارة الإنتاج ليس له إشراف فني على تلك العملية . فضلا عن أن الحكم المطعون فيه خلاص إلى أن العينة المأخوذة من معمل الطاعن مخالفة للمواصفات القياسية تأسيسا على احتساب نسبة السكر الواجب استعمالها في عملية الكسر بواقع ١٠ ٪ طبقا للقرار الوزاري رقم ٣٥١ لسنة ١٩٦٥ من المشروب الكحول مع أن هذه النسبة يتعين قانونا احتسابها على أساس كمية الكحول النقي وذلك بالتطبيق للقرار المشار إليه والقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٦ ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن قرار نائب رئيس الوزراء رقم ٣٥١ لسنة ١٩٦٥ ورد في ديباجته أنه صدر بالإستناد إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ وقرار رئيس الجمهورية

رقم ١٤٧٠ لسنة ١٩٦٤ ، وقراره رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٥ والقانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن حظر تداول واستيراد مشروب الطافيا ، وكذلك القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم تحصيل رسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول . ولما كان القانون رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤ وقد ألغى استصدار المراسيم ، مما يترتب عليه أن قرار نائب رئيس الوزراء للصناعة ، وقد صدر في نطاق التفويض التشريعي الوارد بالقوانين والقرارات المشار إليها ، فإنه يكون قد حل محل المرسوم الذي استوجبه المادة الخامسة من قانون قمع الغش والتدليس ، إذ من المقرر طبقاً للبادئ الدستورية المعمول بها أن من حق السلطة التنفيذية إصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو إعفاء من تنفيذها ، فضلاً عن أنه لا مصلحة للطاعن في هذا الوجه من النعي لأن حقوبة الغرامة المقضى بها مقرر في القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ المنطبق أيضاً على واقعة الدعوى . وقد عرض الحكم المطعون فيه لدفاع الطاعن المبين في الطعن ورد عليه بما محصله — رداً إلى شهادة مفتش الإنتاج المختص — أن وظيفة مندوب الإنتاج لا يدخل فيها الإشراف الفنى على عملية الكسر التي لا يسأل عن نتائجها سوى مدير العمل خصوصاً وأن هذا المندوب عادة ما يكون شخصاً غير مؤهل فنياً لأن مهمته في ذلك لا تعدو مجرد إجراءات شكلية ورصد بيانات مصلحية في تقرير مطبوع . لما كان ذلك ، وكان حضور مندوب الإنتاج لا يدل حتماً على إتمام العمل الجارى في حضرته طبقاً لأحكام القانون ، وكان المرجع في مطابقة المادة للواصفات المطلوبة بالتحليل دون الإشراف النظرى ، وكان وارد به الحكم صالحاً لاندفاع ما دفع به الطاعن فإن المجادلة في ذلك لا تصح ، هذا إلى أن المواصفات القياسية رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٢ المنشورة بالسجل الرسمى للواصفات القياسية بتاريخ ١٠/٣١/١٩٦٢ أوجبت ألا تقل نسبة سكر القصب في السائل الكحولى العنبرى عن ١٠٪ بالوزن محسوبا بخلوكوز مما مفاده أن العبرة في احتساب نسبة السكرى بمجموع السائل كوحدة يصدق عليها وصف المشروب الكحولى ”الليكير” ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ احتسب هذه النسبة على الأساس المتقدم ، يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً . لما كان ذلك ، فإن طعن المحكوم عليه يكون على غير أساس متيناً ورفضه موضوعاً . بالنسبة للطعن المقدم من المدعى المدنى :

حيث إن مبنى الطعن المقدم من وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لإدارة الإنتاج — المدعى المدنى — هو الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه مع قضائه بإدانة المحكوم عليه فى جريمة إنتاج مخمر غير مطابقة للمواصفات انتهى إلى رفض الدعوى المدنية قبله تأسيساً على أن واقعة الدعوى لا تتحقق بها أية صورة من صور التهريب الجمركى المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم تحصيل رسوم الإنتاج والاستهلاك على الكحول ، وينطبق على الواقعة فقط للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فى شأن قمع الغش والتدليس وهو لا يجيز القضاء بتعويض مدنى ، فى حين أن الفقرة "ج" من المادة ١٨ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ نصت على اعتبار مخالفة المواصفات تهريباً ، وقد حدد قرار نائب رئيس الوزراء الرقيم ٣٥١ لسنة ١٩٦٥ هذه المواصفات مما كان يتعين معه القضاء بالتعويض المطلوب وفقاً لأحكام المادة ٢٠ من القانون المشار إليه حتى ولو لم تضبط المنتجات موضوع الجريمة ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية التى ترفع استثناء للحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية أن يكون الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية كما أنه يشترط للحكم بالتعويض من الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للضرر . ولما كان البين من استقراء نصوص القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ أن المصاحبة المالية لوزارة الخزانة تنحصر فى تحصيل رسوم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول ، وذلك بما نص عليه من حق الخزانة فى اقتضاء التعويض عما ضاع عليها من تلك الرسوم أو كان عرضة للضياع عليها نتيجة مخالفة القانون ، وكذا فيما عسى أن يقضى به من مصادرة للأشياء موضوع الجريمة التى يفترض أن تكون بطبيعتها غير خارجة عن دائرة التعامل ، وإلا كانت مصادرتها تدبيراً عينياً وقائياً مادام الشارع قد جعلها فى نظره مصدر ضرر أو خطر عام ، فلماذا لم يكن على الشئ موضوع الجريمة رسم مستحق وكان الشارع قد أخرجه فى الوقت ذاته من دائرة التعامل فلا يحق للخزانة أن تطالب ببديل نقدى فى حالة عدم ضبطه . لما كان ذلك ، وكانت واقعة الدعوى هى إنتاج مشروب كحولى غير مطابق للمواصفات القياسية الأمر

المنطبق على الفقرة "ج" من المادة ١٨ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ وقرار نائب رئيس الوزراء للصناعة الرقم ٣٥١ لسنة ١٩٦٥ السابق الإشارة إليها ، وكان المدعى بالحق المدني بصفته قد أسس دعواه المدنية على أن التعويض المطالب به هو بديل عن المصادرة ، ولم يدع أن الرسوم لم تحصل على الكحول المنتج والذي أخذت منه العينة المخالفة للواصفات أو أن هناك رسوما عرضت للضياع بل على التقيض من ذلك سلم بأن الرسوم قد حصلت ، وكان المسائل الكحولى داخله الغش فلأنه يكون خارجا بطبيعته عن دائرة التعامل وكان القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ لم ينص على الحكم بتعويض معين بديلا عن المصادرة في حالة هدم الضبط . لما كان ذلك ، فلأنه لا مصالحة للمدعى بالحق المدني بصفته في المطالبة بالتعويض الذي أسسه على أنه بديل عن المصادرة التي لم يقض بها الحكم بالنظر إلى هدم ضبط المنتجات موضوع الجريمة بالإضافة إلى أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المنطبق أيضا على الواقعة خلّت له صوصه كذلك مما يعطى الخزانة الحق في الحصول على مقابل المصادرة . لما كان ما تقدم ، فإن تدخل وزير الخزانة بصفته في الدعوى ومطالبة المحكوم عليه بتعويض عن الواقعة موضوع الاتهام يكون على غير سند من القانون ، ومن ثم فلا يكون له صفة في الطعن في الحكم الصادر بإلغاء ما فغى به من تعويض الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن .

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، ومضوية العامة المستشارين : محمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانة ، ومصطفى محمود الأسيرطى ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(١٧٥)

الطعن رقم ٥٧٢ لسنة . ٤ القضائية

حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " . قتل خطأ . ترميم .
مثال لتسبیب معيب للإخلال بدفاع جوهرى فى جريمة قتل خطأ بسبب عدم ترميم بناء .

الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التى استندت إليها المحكمة وأن يبين مؤداها بمانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان مضمون القرار الصادر بترميم المنزل والجهة الآمرة به وتاريخ إصداره والمهلة المحددة لتنفيذه ولم يواجه دفاع الطاعن بعدم إعلانه بهذا القرار إلا غداة انهيار المنزل مع أنه جوهرى لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح قد يتغير وجه الرأى فى الدليل الذى أخذ به الحكم فى الإدانة . ومن ثم فلإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٦٧ بدائرة بندر دمنهور : (١) تسبب خطأ فى وفاة فايز عبد الحميد عامر وإصابة فوزية عبد الحميد عبد الحميد عامر بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله فى تنفيذ قرار مجلس مدينة دمنهور والخاص بترميم وإزالة جزء من المنزل لقرانى فى ذلك رغم إعلانه بالقرار مما أدى إلى سقوط المنزل على الجنى عليهما وإصابة الأول بالإصابات الميينة بالتقرير

الطبی التي أودت بحیاته . (۲) لم ینفذ قرار لجنة المنشآت الآیلة للسقوط فی المدة المحددة . وطلبت عقابه بالمادتين ۱/۲۳۸ و ۱/۲۴۴ من قانون العقوبات . ومحكمة بندر دمنهور الجزئية قضت بحضوریا عملاً بمادتی الاتهام والمادة ۳۲ من قانون العقوبات بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل عن التهمتين وكفالة ثلاثة جنیهات لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . فاستأنف ، ومحكمة دمنهور الابتدائية — بهیئة استئنافية — قضت حضوریا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيید الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم علیه فی هذا الحكم بطریق النقض .. الخ

المحكمة

حيث إن بما ينمى الطامن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمى القتل والإصابة الخطأ ، وعدم تنفيذ قرار لجنة المنشآت الآیلة للسقوط فی المدة المحددة قد شابه القصور فی التسبب وبني على الإخلال بحق الدفاع ذلك بأن أغفل بيان مضمون القرار الصادر بترميم المنزل والجهة الآمرة به وتاريخ إصداره والمهلة المحددة لتنفيذه ولم يواجه دفاع الطامن بعدم إعلانه بهذا القرار لإفداة انهيار المنزل فلم يورده ويقسطة حقه مع أنه دفاع جوهرى فی خصوصية الدعوى ودلل عليه بصورة رسمية من مذكرة الجهة المختصة التي سطرت فی هذا الشأن بناء على شكوى كان قد تقدم بها الطامن إليها .

وحيث إنه تبين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه لم يورد مضمون القرار الصادر من لجنة المنشآت الآیلة للسقوط ولم يواجه دفاع الطامن بعدم إعلانه بهذا القرار إلا فی اليوم التالى لوقوع الحادث . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التي استندت إليها المحكمة وأن يبين مؤداها بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة

كما اقتنعت بها المحكمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل بيان مضمون القرار الصادر بترميم المنزل والجهة الآمرة به وتاريخ إصداره والمهلة المحددة لتنفيذه ولم يواجه دفاع الطاعن بعدم إعلانه بهذا القرار إلا غداة انهيار المنزل مع أنه جوهرى لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذ صح قديتغير به وجه رأى في الدليل الذى أخذ به الحكم في الإدانة . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى ما يشير الطاعن فى طعنه .

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حنفي ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد إبراهيم الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دنانة ، ومصطفى محمود الأسيوطي .

(١٧٦)

الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤ القضائية

حكم . " تسببيه . تسبب معيب " . تزوير . " تزوير المحررات العرفية " .
محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الأدلة " . محكمة النقض . " سلطتها " .

الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . إبداء المحكمة
الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل عليها . لمحكمة النقض مراقبة ما إذا كان من شأن هذه
الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها .
إختلاف الأمراض التي تتوالى على الشخص والتي تحملها الشهادات المتعددة لا تصلح حجة للقول
باصطناع دليلها واسقاط عذره في مدم الحضور .

الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج من كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع
لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي
من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا
كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها .
ولما كانت المحكمة في حيل تبيان وجه عدم اطمئنانها إلى الشهادة قد اقتصر
على القول : " ولا تعول المحكمة على ما قدمه المتهم من شهادات طبية لعدم
اطمئنانها إليها لكثرتها وتضارب ما هو ثابت بها " . وهي إذ قضت بذلك
لم تأت بسند مقبول لما انتهت إليه لأن إختلاف الأمراض التي تتوالى
على الشخص والتي حملتها الشهادات المتعددة المقدمة منه لا تصلح حجة للقول
باصطناع دليلها واسقاط عذره ومن ثم فإن حكمها يكون قاصر البيان مما يعيبه
ويستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول أكتوبر سنة ١٩٦٧ بدائرة كفر الزيات محافظة الغربية : (أولا) ارتكب تزويرا في محضر عرفى هو الإقرار المبين بالمحضر والمنسوب صدوره إلى هاتم أحمد الشيخ بأن وضع عليه خاتما مزورا نسب صدوره إليها مع علمه بعدم صحة ذلك . (ثانيا) استعمل المحرر سالف الذكر بأن قدمه في القضية رقم ١٠٦٠ سنة ١٩٦١ مدنى كفر الزيات للعمل بمقتضاه مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمادتين ٢١١ ، ٢١٥ من قانون العقوبات . ومحكمة كفر الزيات الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى التهمة الأولى والمادة ٢١٥ من قانون العقوبات بالنسبة إلى التهمة الثانية . بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٥٠٠ ق لوقف التنفيذ بلا مصروفات جنائية عن التهمة الثانية وبراءته من التهمة الأولى . فاستأنف . ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا باعتباريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد بلامصروفات جنائية . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الاستئنافى المعارض فيه بلامصروفات جنائية . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم الغيابى الاستئنافى الصادر ضد الطاعن بعدم قبول استئنافه شكلا لرفعه بعد الميعاد والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد شابه القصور فى التسبيب . إذ رفض التعويل على الشهادة المرضية التى قدمها الطاعن لإثبات غذره فى عدم التقرير بالاستئناف فى الميعاد القانونى واعتمد فى هذا الرفض على أسباب غير سائغة .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى محضر جلسة ١ سبتمبر سنة ١٩٦٨ وهى الجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف أن الطاعن قدم شهادة مرضية مؤرخة ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٨ مثبتا بها أنه كان يعالج من عملية بواسير مصحوبة

بتزيف متكرر وهبوط عام في المدة من ١٩ مارس سنة ١٩٦٨ حتى تاريخه فأصدرت المحكمة قرارها بتأجيل نظر الدعوى بالجلسة ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٨ وفيها حضر للطاعن ثم إلى جلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٨ وفيها حضر وكيل الطاعن وقدم شهادة طبية تفيد إجراء جراحة للطاعن وملازمته الفراش بالمستشفى فأصدرت المحكمة قرارها بالتأجيل بالجلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٦٩ وحضر المحامي الطاعن وقدم شهادة مرضية مؤرخة ٢٠ مارس سنة ١٩٦٩ تفيد علاجه من علامات ذبحه صدرية مع هبوط عام وأن حالته العامة سيئة ولا تسمح له بالانتقال من مكان علاجه . لما كان ذلك ، وكانت الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها ، ولما كانت المحكمة في سبيل تبيان وجه عدم اطمئنانها إلى الشهادة قد اقتصررت على القول ” ولا تعول المحكمة على ما قدمه المتهم من شهادات طبية لعدم اطمئنانها إليها لكثرتها وتضارب ما هو ثابت بها“ وهي إذ قضت بذلك لم تات بسند مقبول لما انتهت إليه لأن اختلاف الأمراض التي تنوأل على الشخص والتي حملتها الشهادات المتعددة المقدمة منه لا تصلح حجة للقول باصطناع دليلها وإسقاط عذره . لما كان ما تقدم ، فإن حكمها يكون قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : محمد السيد الرقاصي ، وطه الصديق دقانة ، ومصطفى محمود الأسيوطي ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(١٧٧)

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤ القضائية

استئناف . "نطاقه" . نقض . "الحكم في الطعن" . "ما لا يجوز الطعن فيه بالنقض" . محلات صناعية وتجارية .

استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها يقتصر في موضوعه على دلائل الحكم دون أن ينصرف أثر الاستئناف إلى الحكم الغيابي الابتدائي .

إغفال الحكم الاستئنافي للفصل في شكل المعارضة وتصديده لموضوع الدعوى . عيب . وجوب نقض الحكم وتصحيحه بالقضاء بتأييد الحكم المستأنف طالما أن الحكم الأخير قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

من المقرر أن استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكماً شكلياً قائماً بذاته دون أن ينصرف أثر الاستئناف إلى الحكم الغيابي الابتدائي لاختلاف طبيعة كل من الحكمين . فإذا أغفل الحكم الاستئنافي الفصل في شكل المعارضة وتصديده لموضوع الدعوى وقضى بوقف تنفيذ عقوبة الغلق وهو مالم يكن مطروحاً ، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه . ولما كان الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، فإنه يتعين مع نقض الحكم المطعون فيه تصحيحه والقضاء بتأييد الحكم المستأنف .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز دشنا محافظة قنا : أدار محلا بدون ترخيص . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١٧ و ٢/١٨ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ والجدول الملحق . ومحكمة دشنا الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم مائة قرش والغلق بلا مصروفات جنائية ، فعارض ، وقضى في معارضته بعدم جوازها بلا مصروفات جنائية . فاستأنف ، ومحكمة قنا الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف التنفيذ بالنسبة للغلق بلا مصاريف جنائية . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ تصدى لموضوع الدعوى وقضى بإيقاف التنفيذ بالنسبة لعقوبة الغلق قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطعن بالإستئناف المرفوع من المطعون ضده قد رفع عن الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة فلا يصح قانونا أن يتجاوز ما قضى به في المعارضة إذ أن موضوع الدعوى لم يكن مطروحا عليها .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه في يوم ١٧/١١/١٩٦٨ بدائرة مركز دشنا : أدار محلا بدون ترخيص ودانته محكمة أول درجة غيابيا وقضت بتفريمه مائة قرش والغلق ، ولما أن عارض قضى بعدم جواز معارضته تأسيسا على أن المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ تنص على عدم جواز المعارضة في الأحكام التي تصدر بالمخالفة له ولما استأنف قضت المحكمة الإستئنافية بحضوريا بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف التنفيذ بالنسبة للغلق . لما كان ذلك ، وكان من المقرر

أن إستئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكما شكليا قائما بذاته دون أن ينصرف أثر الإستئناف إلى الحكم الغيابي الإبتدائي لإختلاف طبيعة كل من الحكيم فإذا أغفل الحكم الإستئنافي الفصل في شكل المعارضة وتصدى لموضوع الدعوى وقضى بوقف تنفيذ عقوبة الخلق وهو مالم يكن مطروحا ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها قد طبق القانون تطبيقا سليما . فإنه يتمين مع نقض الحكم المطعون فيه تصحيحه والقضاء بتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد / المستشار نصر الدين حسن هزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين صليح ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٧٨)

الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤ القضائية

قذف . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسييبه . تسييب مريب " . محكمة الموضوع . " سلطتها في استخلاص وقائع القذف " . نقض . " سلطة محكمة النقض " .

القذف . ماهيته ؟ أركان جريمة القذف ؟
لقاضي الموضوع استخلاص وقائع القذف من عناصر الدعوى وللمحكمة النقض مراقبته فيما يترتب
من النتائج القانونية .

الأصل في القذف الذي يستوجب العقاب قانوناً هو الذي يتضمن إصناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب إحتقار المسند إليه عند أهل وطنه . وإذا كان من حق قاضي الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى فإن لمحكمة النقض أن تراقبه فيما يترتب من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح . ولما كان الحكم المطعون فيه بما أورده من أن المطعون ضده نسب للمدعى بالحق المدني أنه يؤثر شقة مفروشة " لمن هب ودب " وأنه يقيم بها أحياناً حفلات صاخبة ولعب ميسر يمتد إلى ما قبل الفجر ، هو بلا شك مما ينطوي على مساس بكرامة المدعى بالحق المدني ويدعو إلى إحتقاره بين مخالطيه ومن يعاشروهم في الوسط الذي يعيش فيه وتتوافر به جريمة القذف كما هي معرفة به في القانون .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة هابدين الجزئية ضد المطعون ضده متبهما إياه بأنه في يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٦٥ والأيام اللاحقة (أولا) سب وقذف في حق المدعى بالحق المدني بالألفاظ الموضحة في الشكوى رقم ٥٩٥٦ إدارى هابدين سنة ١٩٦٨ (ثانيا) أبلغ كذبا ومع سوء القصد ضد المدعى بالحق المدني بالبلاغات المذكورة في الشكوى سالفة الذكر . وطلب عقابه بالمواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٨ و ١٧١ من قانون العقوبات مع إلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا هملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعه بالمصاريف . فاستأنف المدعى بالحق المدني هذا الحكم . كما استأنفته النيابة العامة ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع (أولا) ببطلان الحكم المستأنف واعتباره كأن لم يكن — (ثانيا) ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية وألزمت المدعى بالحق المدني بالمصاريف المدنية وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة القذف قد جاء معيبا بالخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ذلك بأن الثابت من مدونات الحكم أن المطعون ضده أسند للدعى بالحق المدني في بحلة شكاوى قدمها إلى عديد من الجهات الرسمية أنه يؤثر بمنزله شقة مفروشة " لكل من هب ودب " وأنه يقيم فيها أحيانا حفلات صاخبة يلعب فيها الميسر وتمتد إلى ما قبل الفجر وأنه يرغب في الاستيلاء على شقته ليؤجرها مفروشة للصرف منها على ملذاته . وهذه الوقائع لو صححت لاستوجبت

عقاب المدعى بالحق المدني جنائيا وتاديبيا بوصفه موظفا مسئولاً ولأجبت أيضا احتقاره عند أهل وطنه، ومن ثم يتوافر فيها أركان جريمة القذف بما فيها القصد الجنائي، وإذا كان الحكم قد خالف هذا النظر، فإنه يكون قد جاء معيبا بما يستلزم نقضه.

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بمافاده أن المدعى بالحق المدني أقام هذه الدعوى بطريق الإدعاء المباشر بصحيفة معلنة إلى المتهم وإلى السيد وكيل نيابة عابدين طلب فيها من السيد وكيل النيابة تحريك الدعوى العمومية ضد المتهم لأنه في يوم ٢٧/٨/١٩٦٨ والأيام اللاحقة: (أولا) سب وقذف في حق المدعى بالحق المدني بالألفاظ الموضحة في الشكوى رقم ٥٩٥٦ إداري عابدين سنة ١٩٦٨، الأمر المعاقب عليه بالمواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٨ و ١٧١ من قانون العقوبات، (ثانيا) أبلغ كذبا ومع سوء القصد ضد المدعى بالحق المدني بالبلاغات المذكورة في الشكوى سالفة الذكر الأمر المعاقب عليه بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات، كما طلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ ج على مهيل التعويض المؤقت. ثم أثبت الحكم إطلاع المحكمة على الشكاوى التي قدمها المطعون ضده ضد المدعى بالحق المدني والتي ورد بها أن الأول نسب للثاني أنه يستاجر شقتين بالمتزل الذي يقيم به المتهم يقطن في إحداها ويؤجر الأخرى مفروشة لمن هب ودب وأحيانا يقيم فيها حفلات صاخبة ولعب ميسر يمتد إلى ما قبل الفجر. وانهى الحكم إلى تبرئه المطعون ضده من تهمة القذف ورفض الدعوى المدنية قبله مستندا في ذلك إلى قوله " ... ولما كانت المحكمة لم تبين من الأوراق ما يفصح عن توافر القصد الجنائي في حق المتهم إذ أن الألفاظ والعبارات التي ذكرها المتهم بشكواه ليست من الصراحة والوضوح بحيث يفترض علم المتهم بمدلولها وبأنها تمس المدعى المدني في سمعته أو تستلزم عقابه ومن ثم تكون التهمة المذكورة غير ثابتة ويتعين الحكم ببراءة المتهم. لما كان ذلك، وكان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه غير صحيح في القانون ذلك بأن الأصل في القذف الذي يستوجب العقاب قانونا هو الذي يتضمن إسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه وأنه وإذا كان من حق قاضي الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى فإن لمحكمة النقض أن تراقبه

فما یرتبہ من النتائج للقانونیۃ لبحث الواقعة محل القذف لتبین مناحیہا واستظهار
مراعی عباراتہا لإزالة حکم القانون علی وجهہ الصحیح . وكان الحكم المطعون فیہ
بما أورده من أن المطعون ضده نسب للدعی بالحق المدني أنه یؤجر شقہ مفروشة
”لمن ھب ودب“ وأنه یقیم بہا أحيانا حفلات صاخبة واعب مبسر یمتدإلى ما قبل
الفجر هو بلا شك مما ینطوی علی مساس بكرامة المدعی بالحق المدني ویدعو
إلى إحتقاره بین مخالطیہ ومن یعاشرهم فی الوسط الذی یعیش فیہ وتتوافر بہ
جریمۃ القذف كما هی معرفة بہ فی القانون . لما كان ما تقدم ، فإن ما تنعاه النيابة
علی الحكم المطعون فیہ یکون فی محله مما یتعین معه نقضہ والإحالة وذلك دون حاجة
إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد / المستشار نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطية ،
 رأف خلف ، ومحمود عطية ، والدكتور أحمد عبد ابراهيم .

(١٧٩)

الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤ القضائية

(١ ، ب) وصف التهمة . إجراءات المحاكمة .

(١) تغيير المحكمة وصف الأفعال التي وقع بها القتل على غير ما جاء بأمر
 الإحالة . لا عيب . التنوير المحظور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة
 عليها التهمة دون التفاصيل التي يكون الفرض من ذكرها إلزام المتهم بموضوع
 الاتهام كحل وقوع الجريمة .

(ب) المحكمة امتعاضة للصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث من كافة ظروف الدهوى
 وأدلتها المطروحة .

(ج ، د) جريمة . " الجريمة المستحيلة " قتل عمد . " الشروع في القتل " .
 نقض . " المصلحة في الطعن " . عقوبة . " العقوبة المبررة " .
 إرتباط .

(ج) متى تعتبر الجريمة في عداد الجرائم المستحيلة ؟ مثال في جريمة شروع
 في قتل عمد .

(د) ما يثيره الطامن من أن جريمة الشروع في القتل المسندة إليه مستحيلة .
 لا جدوى منه . طالما أن المحكمة قد دأته في جريمة القتل العمد مع سبق
 الاصرار والترصد باعتبارها الجريمة الأشد .

(هـ) فاعل أصلي . قتل عمد . مسئولية جنائية .

وجود المتهمين جميعا على مسرح الجريمة وإطلاقهم النار على المجنى عليه
 تنفيذا لقصدتهم المشترك الذي يتنوا النية عليه . تحقق مسئوليتهم

بهما من جريمة قتل المجنى عليه عمدا كفاولين أصليين سواء
أكان مطلق الأميرة التي أردت بحياة المجنى عليه معلوما أو غير
معلوم .

(و، ز، ح، ط، ي) إثبات. "إثبات بوجه عام". "شهود".
"خبرة". "محكمة الموضوع". "ملطمتا".
في تقدير الدليل. "حكم". "تسبيب". "تسبيب".
غير معيب".

(ر) لمحكمة الموضوع كامل الحرية في استمداد اقتناعها
بثبوت الجريمة من أى دليل تلمئن إليه له مأخذ
الصحيح من الأدق .

(ز) المحكمة أن تأخذ بما تلمئن إليه من أقوال
الشهود المختلفة وإطراح ما لا تنق فيه درن أن تكون
ملزمة ببيان العلة .

(ح) وزن أقوال الشهود . موضوعي .

(ط) تناقض الشهود في بعض التفاصيل لا يعيب الحكم .
فقط ذلك ؟ .

(ي) لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة
التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها .

(ك) دفع . "الدفع بتلفيق التهمة" . حكم . "تسبيب". "تسبيب".
غير معيب".

الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية . عدم لزوم الرد عليه استقلالاً .
كفاية الرد الضمني .

١ - لا يعيب الحكم تغييره وصف الأفعال التي وقع بها القتل على غير
ما جاء بأمر الإحالة ، ذلك بأنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة
بأن تسند إلى المتهم أفعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه ، إلا أن التغيير
المحظور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة ، أما التفصيلات التي يكون

الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الاتهام كحل وقوع الجريمة ، فإن للحكمة أن تردها إلى صورتها الصحيحة مادامت فيما تجريه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة والتي كانت مطروحة على بساط البحث .

٢ - للحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذاً من كافة ظروف الدعوى وأدائها المطروحة والتي دارت عليها المرافعة .

٣ - لا تعتبر الجريمة في عداد الجرائم المستحيلة إلا إذا لم يكن في الإمكان تحققها مطلقاً كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة البتة لذلك . أما إذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن لم تحقق بسبب ظرف آخر خارج عن إرادة الجاني ، فإنه لا يصح الدول بالإستحالة . فإذا كان الثابت أن الطامن الأول أطلق النار على المجنى عليه من بندقية خرطوش عيار ١٦ قاصداً قتله فأصابه في أذنه اليسرى ، ودل التقرير الطبي الشرعي أنه أصيب بجرح سطحي بأعلى صيوان الأذن اليسرى يحدث من عيار نارى أطلق من مثل أى البندقيتين الخرطوش المضبوطتين عيار ١٦ وعيار ١٢ وأن كلا من البندقيتين صالحة للاستعمال وأطلقت في وقت يتفق وتاريخ الحادث فهذا يكفي لتحقيق جريمة الشروع في القتل ، أما كون المجنى عليه لم يصب إلا برشة واحدة فلا يفيد إستحالة ارتكاب الجريمة بها لأنه ظرف خارج عن إرادة الجاني قد يحول دون إتمامها (*) .

٤ - لا جدوى مما يشير الطاعن ، من أن جريمة الشروع في القتل تعتبر مستحيلة مادامت المحكمة قد دانت في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد باعتبارها الجريمة الأشد .

٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في منطق سليم وبأدلة سائغة وجود الطاعنين جميعاً على مسرح الجريمة ، وإطلاقهم الأهرية النارية على المجنى عليه تنفيذاً لقصدتهم المشترك الذي بيتوا النية عليه ، فإن في هذا ما يتحقق به مسئولية الطاعنين جميعاً عن جناية قتل المجنى عليه عمداً كفاعلين أصليين فيها طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، يستوى في هذا

(*) راجع أيضاً نقض جنائي السنة ١٦ ص ٣٠٨ .

أن يكون مطلق الأخيرة التي أودت بحياة المجنى عليه معلوماً معيناً بالذات أو غير معلوم ، ومن ثم يكون النفي على الحكم في هذا الشأن غير سديد .

٦ — لمحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد إقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الأوراق .

٧ — لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الدليل فلها أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود المختلفة وتطرح أقوال من لا تثق فيه ولا تطمئن إلى صحة روايته وهي إذ تفعل ذلك لا تكون ملزمة ببيان العلة لأن الأمر مرجعه إلى إقتناعها وحدها .

٨ — وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزهه المـنـزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه .

٩ — إن تناقض الشهود في بعض التفاصيل بفرض وقوعه لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه وما دام أنه لم يورد تلك التفاصيل أو يستند إليها في تكوين عقيدته .

١٠ — لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبر المقدم إليها ، ما دامت قد اطمأنت إلى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها في ذلك .

١١ — الدفع بتلقيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلازم المحكمة بالرد عليها استقلالاً بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٩٦٣/٩/٢١ بدائرة مركز البدرشين محافظة البحيرة : قتلوا محمد عبد الجليل عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن يتوا

النية على قتله وأعدوا أسلحة نارية وترصدوا مروره في الطريق الذي اعتاد سلوكه حتى إذا ماظفروا به أطلقوا عليه ثلاثة أعيرة نارية قاصدين قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي وأودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجنايتين آخريين هما أن المتهم الأول في الزمان والمكان سالف الذكر (أولا) شرع في قتل محمود رياض عيسى عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . (ثانيا) شرع في قتل مريم عبد الرؤوف عمدا بأن أطلق عيارا ناريا من بندقية صوب رياض محمود عيسى فاخطأه وأصاب المجنى عليها المذكورة وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو اسعاف المجنى عليها بالعلاج الأمر المنطبق على المواد ٤٥، ٤٦، ٤٧، ١/٢٣ من قانون العقوبات . المتهم الثاني أيضا (١) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مشيخنا بندقية لى أنفيلد (ب) أحرز ذخيرة ست طلقات مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر غير المرخص له في حيازته أو إحرازه المتهم الثالث أيضا (أ) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مشيخن (بندقية خرطوش) (ب) أحرز ذخيرة (طلقة) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر غير المرخص له في حيازته أو إحرازه، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٦ و ١/٢٦ - ٢ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول المرفق، فقرر بذلك . وادعى والد للقتيل مدنيا بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه قبل المتهمين على سبيل التعويض مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماه . ومحكمة جنايات البحيرة قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين (الطاعنين) بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشر سنة ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة وبإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني ألفي جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية وخمسة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماه . فطعن المحتوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض وقضى بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات البحيرة لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة جنايات البحيرة قضت

في الدعوى من جديد حضوريا عملاً بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بماقبة كل من الطاعنين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ومصادرة السلاح والتخيرة المضبوطة وبالزاهم متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني ألف من الجنيهاات على سبيل التعويض والمصروفات وعشرة جنيهاات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض لثاني مرة ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة قتل عمد مع سبق الإصرار مقررنة بجناية مشروع في قتل قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب، ذلك بأن المحكمة أهدرت ما ورد بقرار الإحالة تحديدا لمكان الحادث من وقوعه في الطريق الذي اعتاد القتل سلوكه وانتهت بغير سند مقبول إلى أن الحادث وقع في حظيرة المواشى كما أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن الأول بجريمة للشروع في قتل الشاهد رياض محمود عيسى رغم استحالة حصول الواقعة طبقا للتصوير الذي رواه هذا الشاهد، إذ من غير المعقول أن يطلق الطاعن الأول النار عليه من قرب من بندقية خرطوش فلا يصاب إلا برشة واحدة كما دان الحكم الطاعن الثاني بجريمة إحرازة سلاحا مششخنا "بندقية لى أنفيلد" اعتمادا على أقوال الشاهد رياض، محمود عيسى الذي قرر أن هذا الطاعن كان ممسكا بالبندقية ويطلق النار منها على القتل في حين أن التقرير الطبي الشرعى أثبت أنه لا يوجد ثمة إصابة بالقتيل أو بأى مصاب أخر حدثت من مقذوفات هذه البندقية، كما دان الحكم الطاعن الثالث بجريمة إحراز بندقية خرطوش عيار ١٢ اعتمادا على أقوال الشهود الذين ذكروا أن الطاعنين كانوا يطلقون النار على المجنى عليه محمد عبد الحليل مع أن إصابات الأخير كانت من مقذوفات بندقية خرطوش عيار ١٦ ورغم أن البندقية التي عوقب على إحرازها ذلك الطاعن مثر عليها ملقاة بالمزارع على مقربة من مكان الحادث ثم إن الحكم جاء قاصرا في الرد على دفاع الطاعن الأول من أن البندقية عيار ١٦ المرخصة باسمه والمضبوطة بمنزله لم تستعمل في الحادث وبدليل أن ضابط

المباحث لم يثبت في محضر الضبط المحرر في يوم وقوع الحادث أنه اشتم رائحة بارود كما أن وكيل النيابة حين فحصها أثبت أنه اشتم رائحة بارود خفيفة تنبعث من فوهة ماسورتها اليسرى ، كما جاء الحكم قاصرا في الرد على دفاع الطاعنين القائم على عدم وجود آثار دماء بالحظيرة محل الحادث مع أن الجروح التي حدثت بحجم القتل جروح نافذة مما يدل على كذب شهود الإثبات ولم يعرض الحكم بالرد على ما دفع به الطاعنون من تلفيق التهمة لهم ومن تدبير وضع الأدلة القائمة في الدعوى ضدهم من رجال الشرطة بدلالة التراخي في التبليغ عن الحادث وتناقض الشهود في أقوالهم ولم يعول الحكم على أقوال شاهد الإثبات محمد البطاوى الذى زعم المجنى عليه أنه كان برفقته وقت الحادث كما لم ترد المحكمة على ما أثاره الدفاع في شأن الخلاف القائم بين ما ذكره الشاهد رياض عيسى في أقواله من أن المجنى عليه وقع على الأرض بالحظيرة وأن الطاعنين الثلاثة استمروا في إطلاق النار عليه وبين ما أثبتته التقرير الطبي الشرعى من أن الإطلاق كان في مستوى أفقى وفي مواجهة المجنى عليه وفضلا عن ذلك فإن الحكم المطعون فيه دان الطاعنين الثانى والثالث باعتبارهما فاعلين أصليين في جريمة القتل مع أنهما لم يقرفاها ولم يتحدث الحكم بشئ عن اشتراكهما في ارتكابها ، وأخيرا فإن الحكم المطعون فيه حول في قضائه بإدانة الطاعنين على الدليلين القولى والفقنى معا مع أن محكمة النقض سبق أن نقضت الحكم السابق صدوره في الدعوى لقيام التناقض بين هذين الدليين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد المقترن بجناية الشروع في القتل العمد والتي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة مردودة إلى أصلها الصحيح ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها مستمدة من أقوال الشهود والتقارير الطبية وتقرير فحص الأسلحة والمعاينة . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم تغييره وصف الأفعال التي وقع بها القتل على غير ما جاء بأمر الإحالة ، ذلك بأنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تسند إلى المتهم أفعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه لأن التغيير المحظور هو الذى يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة أما التفصيلات التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة

هو أن يلم المتهم بموضوع الاتهام كعمل وقوع الجريمة فإن المحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة ما دامت فيما تجرّيه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة والتي كانت مطروحة على بساط البحث، وهل ذلك فلا يعيب الحكم المطعون فيه أن ينسب إلى الطاعنين أخذاً من أقوال الشهود أن الطاعنين قد خرجوا على المجنى عليه محمد عبد الجليل أثناء سيره في الطريق الذي اعتاد أن يسلكه وأطلقوا عليه أذيرة نارية من بنادق يحملونها قاصدين قتله فأخذ يجري مستغيثاً حتى وصل إلى منزل عبد العزيز عيسى ودخل حظيرة الموانى للاعتاء بها وهناك لحقوا به ودخلوا الحظيرة خافقه وهم يطلقون النار عليه فأصابته الأذيرة التي أطلقها الطاعن الأول وما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد المقترن بجناية أخرى فإنه يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذاً من كافة ظروف الدعوى وأدلتها المطروحة والتي دارت حولها المرافعة . لما كان ذلك ، وكان لا جدوى مما يثيره الطاعن الأول من أن جريمة الشروع في قتل رياض محمود عيسى تعتبر جريمة مستحيلة ما دامت المحكمة قد دانت في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد باعتبارها الجريمة الأشد، هذا فضلاً عن أن الجريمة لا تعتبر في حداد الجرائم المستحيلة إلا إذا لم يكن في الإمكان تحقيقها مطلقاً كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة البتة لذلك . أما إذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن لم تتحقق في الجريمة لسبب ظرف آخر خارج عن إرادة الجاني فإنه لا يصح القول بالاستحالة ، فإذا كان الثابت بالحكم أن الطاعن الأول أطلق النار على الشاهد رياض محمود عيسى من بندقية خرطوش عيار ١٦ قاصداً قتله فأصابه في أذنه اليسرى ودل التقرير الطبي الشرعي أنه أصيب بجرح سطحي بأعلى صيوان الأذن اليسرى يحدث من عيار ناري أطلق من مثل أي البندقيتين الخرطوش المضبوطتين عيار ١٦ وعيار ١٢ وأن كلا من البندقيتين صالحة للاستعمال وأطلقت في وقت يتفق وتاريخ الحادث فهذا يكفي لتحقيق جريمة الشروع في القتل ، أما كون المجنى عليه لم يصيب إلا برشة واحدة فلا يفيد استحالة ارتكاب الجريمة بها لأنه ظرف خارج عن إرادة الجاني قد يحول دون إتمامها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد مرض لدفاع الطاعنين في شأن عدم وجود ثمة إصابة بالمجنى عليه من مقذوفات أي من البندقيتين اللتين نسب إلى الطاعنين

الثاني والثالث إحرازهما وفي شأن عدم استعمال الطاعن الأول البندقية المرخصة باسمه في الحادث بقوله "أما أن المجنى عليه لم يصب من مقذوفات أطلقت عليه من البندقية لي انقيلد التي ضبطها الشاهد رياض محمود عيسى مع المتهم الثاني أنور عمران جعفر فتفحصه المحكمة بأن هذا المتهم لم يحكم الرماية أثناء التصويب وهو أمر مقبول في المنطق والعقل ، ذلك أن المطاردة وكثرة حركة المجنى عليه وعدم ثباته يسمح بعدم إصابته من بعض الطلقات التي أطلقت عليه ، يؤكد هذا أن طلقات كثيرة أطلقت ومع ذلك فإنه لم يصب إلا من طلقتين وأصيبت ملابسه من طلقة واحدة وفوق ذلك فإن الظروف قد حالت بين هذا المتهم وبين مداومة الإطلاق بعد أن لحا المجنى عليه إلى الحظيرة وبسبب تدخل رياض محمود عيسى وتمكنه من الاستيلاء على البندقية التي كان يحملها هذا المتهم وبذلك لا يمكن أن يؤخذ من عدم إصابة المجنى عليه بمقذوفات من البندقية التي كان يحملها المتهم الثاني أنور عمران جعفر أن هذا المتهم لم يكن موجودا ولم يكن يحمل هذه البندقية وأطلق منها مقذوفات خاصة وقد ضبطت بمكان الحادث ثلاث مقذوفات مطلوقة من طراز لي انقيلد وهو طراز البندقية التي كان يحملها المتهم الثاني أنور عمران جعفر ، وما قيل في شأن هذا المتهم يسرى على المتهم الثالث كامل أحمد عمران ، ويضاف إليه أن هذا المتهم كلف بالوقوف أمام الحظيرة لمنع أية محاولة ممن يحضر ويريد الدخول إلى الحظيرة ولم يكن مع هذا في ظروف تسمح له بإطلاق أجرة نارية من البندقية التي كان يحملها أثناء وقوفه أمام الحظيرة ، وإذا كانت بندقية المتهم الأول مرخصة فلما ذلك لا يحول دون استعمالها وقد ثبت من التقرير الطبي الشرعي أنها وغيرها مما ضبطت استعملت وأطلقت في وقت قد يتفق ووقت الحادث". ولما كان ما أورده الحكم فيما تقدم سديدا وسائغا عقلا ومنطقا ، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أي دليل تظمن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في ثبوت جرمي إحراز السلاحين والذخيرة اللتين صوب الطاعنان الثاني والثالث من أجلها وفي أن بندقية الطاعن الأول المرخصة باسمه استعملت في الحادث وحدثت إصابات القتل منها إلى ما استخلصه وأطمأن إليه من أقوال شهود الإثبات والتقارير الطبية والفنية ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن يكون في غير محله وينحل في واقع

الأمر إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين في شأن عدم وجود آثار دماء بالحظيرة محل الحادث ورد عليه في قوله : " وحيث إن الدفاع الحاضر مع المتهمين أراد أن يشكك في أقوال شهود الإثبات وفي أنهم لم يروا الحادث بما سجلته النيابة في المعاينة من أنها لم تجد بمكان الحادث ما يفيد التحقيق إذ أن ذلك يدل على أن الحادث لم يقع في المكان الذي حدده هؤلاء الشهود وأنه لم يكن في الطريق العام وأن المجنى عليه نقل إلى المكان الذي أجريت معاينته بعد أن أصيب والمحكمة تطرح هذا الدفاع لما ثبت من أن المعاينة تمت بعد أكثر من اثنتي عشرة ساعة من وقوع الحادث ولما سجله الطبيب الشرعي في تقريره التكميل المؤرخ ١٩٦٩/١/١٦ من أن عدم وجود دماء بمكان الحادث أثناء المعاينة لا ينفي وجود هذه التلوثات وقت وقوع الحادث وأن عدم العثور على الدماء معللة بسرعة تضييد جروح المجنى عليه بالملابس بقصد وقف التزييف وطبيعة الأرض التي وقع بها الحادث وقدرتها على تشرب السوائل وهي (حظيرة ماشية) فضلا عن أن التجمهر الذي يصاحب الحوادث عادة في الفترة ما بين لحظة الحادث وساعة المعاينة ، إذ أن كل ذلك مؤد إلى طمس هذه التلوثات وعدم ظهورها عند المعاينة وهي أسباب مقبولة في المنطق والعقل وقد اطمأن إليها المحكمة واعتمدت عليها ، هذا فضلا عن أن الثابت من أقوال شهود الإثبات أن المجنى عليه عهد عبد الجليل إبراهيم كان يعدو وأن المتهمين الثلاثة كانوا يعدون خلفه وكانوا يطلقون النار عليه أثناء هذا العدو وأنه لا يوجد بالتحقيقات ما ينفي أنه أصيب أثناء عدوه كما أنه ليس في التقرير الفني ما ينفي هذا الاحتمال بل إن التقرير الطبي الشرعي التكميل المؤرخ ١٩٦٩/١٠/١٦ قد تضمن أن إصابة البطن كانت غير مصحوبة باصابات قاتلة في التو واللحظة وأن إصابة الإلية اليمنى كانت أقل خطورة وأن المجنى عليه لم يصب بأعضاء حركة الطرفين السفليين وأن إصاباته هذه وبوصفها المتقدم لا تحول دون بقائه على قيد الحياة فترة من الزمن ولا تحول دون عدوه المسافة التي قررها شهود الإثبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد علل وجود آثار الدماء بالحظيرة تعليلا مقبولا أخذا بما جاء بالتقرير الطبي الشرعي الذي اطمأن إليه في حدود سلطته التقديرية وكان لمحكمة

الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبر المقدم إليها وما دامت قد اطمأنت إلى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها في ذلك فإن ما يشيره الطاعنون في هذا الشأن لا يكون له محل ، أما النعي على الحكم بالقصور لا كنفائه بالرد على الدفع بتلفيق التهمة ، فردود بأن الدفع بتلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلزم المحكمة بالرد عليها استقلالاً بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد مرض لدفاع الطاعنين في شأن التأخير في إبلاغ الحادث ورد عليه في قوله ” وحيث إن الدفاع لم يقتصر على التشكيك في مكان الحادث وفي وجود الشهود على مسرحه بل إنه أراد أن يأخذ من الترائخي في الإبلاغ الدليل على أن الاتهام ملفق وأن شهود الإثبات من صنعة رجال المباحث ، وهو دفاع تطرحه المحكمة ولا تعول عليه ، ذلك أن الثابت أن الحادث وإن كان قد وقع قبل الغروب إلا أنه قد أصيب فيه أربعة وأطلقت فيه الكثير من الأعيمة النارية وأنه في مثل هذه الظروف يتجمع الأهالي ويحاولون إسماع المصابين وهذا يأخذ بعض الوقت ، كما أن نائب العمدة لا يقوم بإبلاغ النقطة بمجرد إبلاغ أي شخص له بالحادث بل إن الأمر يقتضي منه الانتقال والبحث عن أدلة الجرمية وهذا ما حدث فعلاً بدليل أن نائب العمدة قد سلم مأمور المركز بالنيابة ثلاثة مقذوفات مطاقة وطاقة سليمة وجدها بمكان الحادث وبعد كل هذا يأتي دور الإبلاغ وأنه لا يمكن أن يقال بأن مرور فترة من وقت الغروب إلى الساعة ٨ر١٠ مساء وقت وصول إشارة الحادث إلى النقطة كان مقصوداً للبحث عن الشهود أو تلقينهم الأقوال التي يدلون بها في التحقيق إذ لم يثبت أن العمدة له صالح معين في اتهام شخص معين بارتكاب الحادث كما أن رجال الشرطة لم يصلوا إلى مكان الحادث إلا بعد الإبلاغ ولا يمكن مع هذا القول بأن الشهود هم صنعة رجال المباحث وجميعهم قد أصيب في الحادث وكانت الرؤية ممكنة ولم يقم دليل على أنهم ذكروا أقوالاً تتفق مع الحقيقة بل إن المحكمة قد اطمأنت تمام الاطمئنان إلى أقوالهم التي أدهلوا بها التعبير الصادق لما حدث فعلاً “ ولما كان ما أورده الحكم كاف ويسوغ به إطراح دفاع الطاعنين وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها

وتقديره التقدير الذى تطمئن إليه وكان تناقض الشهود فى بعض التفاصيل بفرض وقوعه لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه وما دام أنه لم يورد تلك التفاصيل أو يستند إليها فى تكوين حقيقته ، فإن ما يتعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن يكون غير سديد ، أما ما يثيره الطاعنون بشأن عدم استناد الحكم إلى أقوال محمد البطاوى ، فردود بأنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير الدليل فلها أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود المختلفة وتطرح أقوال من لا تثق فيه ولا تطمئن إلى صحة روايته وهى إذ تفعل ذلك لا تكون ملزمة ببيان العلة لأن الأمر مرجعه إلى إقتناعها وحدها . لما كان ذلك ، وكان البين من سياق الحكم المطعون فيه أن استدلاله بأقوال الشاهد رياض محمود عيسى إنما كان بصدد واقعة سماعه الأمانة ورؤيته الطاعنين على مسرح الجريمة حاملين أسلحتهم وإطلاق الطاعن الأول النار على الشاهد لدى استخلاصه البندقية من يد الطاعن الثانى وإطلاقه مقذوفا آخر أخطاه وأصاب مريم عبد الرؤوف دون واقعة إطلاق الطاعن الأول النار على المجنى عليه محمد عبد الجليل بالحظيرة ، مما مفاده أن الحكم لم يعول على تصوير الشاهد لواقعة إطلاق النار على المجنى عليه بهذا المكان فضلا عن أنه لم ينقل من الشاهد المذكور تحديدا معيناً للوضع الذى كان عليه القتل وقت إطلاق الطاعن الأول النار عليه ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون بشأن قيام التناقض بين الدليل القولى المستمد من أقوال الشاهد رياض محمود عيسى والدليل الفنى المستمد من التقرير الطبى الشرعى الخاص بإصابات القتل لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى منطق سليم وبإدلة سائغة وجود الطاعنين جميعا على مسرح الجريمة وإطلاقهم الأمانة النارية على المجنى عليه محمد عبد الجليل تنفيذاً لقصدهم المشترك الذى بيتوا النية عليه فإن فى هذا ما يتحقق به مسئولية الطاعنين جميعا عن جناية قتل المجنى عليه عمدا كفاعلين أصليين فيما طبقا . لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى فى هذا أن يكون مطلق الأمانة التى أودت بحياة المجنى عليه معلوما معينا بالذات أو غير معلوم ومن ثم يكون النعى على الحكم فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه عمل فى استدلال سائغ على رفع التناقض بين

الدليلين القولى والفنى الذى اشتمل عليه الحكم الأول الصادر فى الدعوى والذى سبق نقضه من هذه المحكمة بعد أن أورد فى مدوناته أن القتل قد أصيب من الأميرة النارية التى أطلقها عليه الطاعن الأول من بندقية الخرطوش عيار ١٦ مما يتفق والتقرير الطبى الشرعى الذى أثبت أن إصابات القتل تحدث من مثل هذه البندقية وبعد أن حلل الحكم عدم إصابة القتل من الأميرة التى أطلقها عليه الطاعنان الثانى والثالث بعدم إحكام الرماية أثناء التصويب فإن النعى على الحكم فى هذا الوجه بدوره يكون فى غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ونقضه موضوعا .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية المادة المستشارين ،
سعد الدين عطية ، وأنور خلف ، ومحمود عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٨٠)

الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤ القضائية

قتل عمد . حكم . "تسببه . تسبب معيب" . دفاع . "الإخلال بحق
الدفاع . ما يوفره" .

مثال لقصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع في جريمة قتل عمد .

متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن دفاع الطاعنين
قد انبنى على أن الحادث لم يرتكب في الساعات الأولى من صباح اليوم الذي قيد
فيه تاريخ حصول الواقعة كما هو مفهوم أقوال شهود الإثبات ، واستدلا على ذلك
بالتقارير الطبية المقدمة منهما ، وقد أصدرت المحكمة هيئة سابقة قرارا بإرسال
تقريرى الطيب الشرعى والتقارير الاستشارية المقدمة من الدفاع إلى السيد كبير
الأطباء الشرعيين لإبداء الرأى فى تاريخ وفاة المجنى عليه وهل ترجع إلى الساعات
الأولى من صباح اليوم الذى حد تاريخا لحصول الواقعة أم إلى تاريخ لاحق ، إلا أن
الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه قد غضت الطرف عن تنفيذ هذا القرار
إستنادا إلى ما ورد فى التقرير الطبي الشرعى الثانى من أن تحديد تاريخ وفاة
المجنى عليه أمر متعذر فنيا بالنسبة لتداخل عوامل متعددة فى درجة تطور التغيرات
الزمنية التى على أساسها تحدد المدة التى مضت على حصول الوفاة ، وعلى ما انتهى إليه
هذا التقرير من أنه من الجائز أن تكون الوفاة معاصرة للتاريخ الذى حدده الشهود
وهو الساعات الأولى من صباح اليوم الذى قيد فيه تاريخ حصول الواقعة . وكان

الدفاع الذي أبداه الطاعنان يعد — في خصوصية هذه الدعوى — دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى والمستمد من أقوال شهود الإثبات — وهو دفاع واضح لتغريبه وجه الرأي في الدعوى ، فإن المحكمة لم تفتن إلى خفواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بالاستجابة إلى طلب الدفاع وانتظار ورود تقرير كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته واستيفاء دفاع الطاعنين ، وانتهت إلى أن الحادث قد وقع في الساعات الأولى من صباح اليوم الذي قيد تاريخا لحصول الواقعة إستنادا إلى تقرير طبي شرعى لا يؤدي فنيا إلى هذه النتيجة التي انتهت إليها ، فإن حكمها يكون فضلا عن قصوره قد انطوى على إخلال بحق الدفاع بما يعيبه ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين حكم بعراةتهما بأنهم في يوم ١٠ يولييه سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز إمبابة محافظة الجيزة : قتلوا إسماعيل أبو العزم مطر الشهير بسعد عمر مع سبق الإصرار بأن عقدوا العزم على قتله وإقتادوه إلى حظيرة بحقل المتهم الثاني وتنفذوا فيه عزمهم بأن ضغطوا على عنقه بأحد أوابه الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وطلبت النيابة من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا لنص المادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وادعت مدنيا فاطمة محمد سيد أحمد عن نفسها وبصفتها وصية على القاصرين بدرية وهانم كريمى المجنى عليه وطلبت القضاء لها قبل المتهمين متضامين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأنعاب المحاماة . ومحكمة جنايات الجيزة قضت بحضورها عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهمين الثالث والرابع (أولا) بمعاينة كل من المتهمين الأول والثاني (الطاعنين) بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامهما متضامين بأن يدفعوا للادعية بالحق المدني عن نفهما وبصفتها مبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف

المدنية ونحوها قرش مقابل أتعاب المحاماة . (ثانيا) براءة المتهمين الثالث والرابع مما نسب إليهما وبرفض الدعوى المدنية قبلهما . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض . وقيد الطعن برقم ١٩٣٣ سنة ٣٧ ق وقضى فيه بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات الحيزة لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى أصيدت الدعوى ثانية إلى محكمة جنايات الحيزة وقضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المحكوم عليهما بالأشغال الشاقة المؤبدة وبالزامهما بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدني عن نفسها وبصفتها مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ونحوها قرش مقابل أتعاب المحاماه وذلك بالتضامن فيما بينهما . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار ، قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة أهدرت قرارا أصدرته بهيئة سابقة تعلق به وتولد عنه حق للطاعنين هو إبداء كبير الأطباء الشرعيين رأيه فيما تباينت فيه التقارير الطبية المقدمة في الدعوى من حيث تحديد تاريخ وفاة المجنى عليه فلم تستجب لطلب الدفاع انتظار ورود تقرير كبير الأطباء الشرعيين ، وأقامت من نفسه خيرا في مسألة فنية بحثة وأن الحكم وإن استند إلى رأى قتي إلا أن هذا الرأى جاء غير جازم في تحديد تاريخ الوفاة مع لزوم الجزم في واقع هذا الدليل بوصفه عصب الربط للوحيدين ما تبينته من أقوال الشهود وبين نسبة القتل إلى الطاعنين .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن دفاع الطاعنين قد إنبنى على أن الحادث لم يرتكب في الساعات الأولى من صباح السبت ١٠ يولييه سنة ١٩٦٥ كما هو مفهوم أقوال شهود الإثبات واستدلا على ذلك

بالتقارير الاستشارية المقدمة منه ، وقد أصدرت المحكمة هيئة سابقة قرارا
 بارسال تقريرى الطبيب الشرعى والتقارير الاستشارية المقدمة من الدفاع
 إلى السيد كبير الأطباء الشرعيين لإبداء الرأى فى تاريخ وفاة المجنى عليه وهل ترجع
 إلى الساعات الأولى من صباح يوم السبت ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ أم إلى تاريخ
 لاحق ، إلا أن الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه قد غضت الطرف عن
 تنفيذ هذا القرار استنادا إلى ماورد فى التقرير الطبى الشرعى الثانى من أن تحديد
 تاريخ وفاة المجنى عليه أمر متعذر فنيا بالنسبة لتداخل عوامل متعددة فى درجة
 تطور التغيرات الرمية التى حل أساسها تحدد المدة التى مضت على حصول الوفاة ،
 وعلى ما انتهى إليه هذا التقرير من أنه من الجائز أن تكون الوفاة معاصرة للتاريخ
 الذى حدده الشهود أو هو الساعات الأولى من صباح يوم السبت ١٠ يولييه
 سنة ١٩٦٥ . لما كان ذلك ، وكان الدفاع الذى أبداه الطاعنان يعد - فى خصوصية
 هذه الدعوى - دفاعا جوهريا يتعلق بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى والمستمد
 من أقوال شهود الإثبات ، وهو دفاع لو صبح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى
 فإن المحكمة لم تظن إلى خواء وتقصه حقه وتعنى بتحيصه بالاستجابة إلى طالب
 انتظار ورود تقرير كبير الأطباء الشرعيين واستيفاء دفاع الطاعنين ، وانتهت
 إلى أن الحادث قد وقع فى الساعات الأولى من صباح السبت ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥
 استنادا إلى تقرير طبي شرعى بلا يودى فنيا إلى هذه النتيجة التى انتهت إليها ،
 فإن حكمها يكون فضلا عن قصوره قد انطوى على إخلال بحق الدفاع بما يعيبه
 ويوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن . ولما كان الطعن للمرة
 الثانية ، فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع عملا بالمادة ٤٥ من القانون
 رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن هزام ، ومضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطيه ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٨١)

الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤ القضائية

(١) ارتباط . سلاح . سرقة . دعوى جنائية . " نظرها والحكم فيها " .
حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " . " حجته " . قوة الأمر
المقضى . دفع . " الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل
فيها " . إثبات . " قوة الأمر المقضى " .

تقدير الارتباط بين الجرائم . موضوعي . مادام سائفا .
إنهاء الحكم إلى عدم وجود ارتباط بين جريمتي إحراز السلاح والسرقة . محاكمة
المتهم ابتداء عن إحراز السلاح . لانتم من محاكمته بعد ذلك من جريمة السرقة .

(ب ، ج ، د ، هـ) إثبات . " إثبات بوجه عام " . " شهادة " .
" اعتراف " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير
الدليل " حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .
دفع . " الدفع بتلفيق التهمة " .

(ب) التعويل على قول متهم على آخر . والأخذ باعتراف المتهم في أي
دور من أدوار التحقيق وتجزئته . حق لمحكمة الموضوع .
(ج) الأخذ بأقوال جهود الإثبات . والإعراض عن أقوال جهود
النفي . موضوعي .

عدم التزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال لم تستند إليها في قضائها .
(د) الإحتناد إلى قالة الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى .
تقدير لمحكمة الموضوع .

(أ) الدفع بتلقيق التهمة . موضوعي . كفاية الأخذ بأدلة الإثبات
ردا عليه .

(و، ز) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره “ . محاماه . نقض
” أسباب الطعن . مالا يقبل منها “ .

(ر) كفاية حضور محام موكله كان أو متدبا مع المتهم بجناية .

(ز) إستعداد المدافع من المتهم . موكل إلى ضميره واجتهاده وتقاليده
مهنته .

عدم جواز النعي على الحكم بقالة إن المحامي المتدب لم يوفق في الدفاع
عن المتهم .

١ — إن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم أمر يدخل في صلاطة محكمة الموضوع،
مادامت تقيم قضائها على ما يحمله قانونا ، وإذا كان مانقـدم ، وكان يبين
من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المحكمة دانت الطاعن الثاني بجريمة السرقة
بعد استبعاد ظرفها المشدد القائم على حمله السلاح أثناء ارتكابها ، وتكون
بالنـالـى قد أنهت — في حدود سلطتها التقديرية — الارتباط المقول به بين
جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص التي سبق محاكمة الطاعن عنها وجريمة السرقة
موضوع المحاكمة ، ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع
بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يكون صحيحا في القانون .

٢ — من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تعول في تكوين معتقدها
على قول متهم على آخر متى اطمانت إليها ، وأن لها أن تأخذ باعتراف المتهم
في أي دور من أدوار التحقيق متى اطمانت إلى صحته ومطابقته للواقع ولو عدل
عنه ، كما أن لها أن تجزئ أي دليل ولو كان اعترافا والأخذ بما تطمئن إليه
وإطراح ما عداه .

٣ — لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال شهود الإثبات وأن تعرض عن قالة
شهود النفي ، مادامت لا تتق بما شهدوا به ، وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم
طالما لم تستند إليها في قضائها .

- ٤ — الأصل أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى متى وثقت بها وارتاحت إليها .
- ٥ — إن الدفع بتلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صحيحا ، بل إن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم .
- ٦ — المراد بما اقتضاه القانون من أن كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه ، يتحقق بحضور محام موكلا كان أو متدبا بجانب المتهم أثناء المحاكمة يشهد لإجراءاتها ويعاون المتهم بكل ما يرى إمكان تقديمه من وجوه الدفاع .
- ٧ — استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته ، ومن ثم فإن ما ينشئ به الطاعن هل الحكم من قالة الإخلال بحقه في الدفاع لعدم توفيق المحامي المتدب في الدفاع عنه لا يكون مقبولا .

الوقائع

- اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — ... (الطاعن الأول) و ٢ —
- ٣ — ... (الطاعن الثاني) بأنهم في ليلة ٢٢ مايو سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز أجا محافظة الدقهلية : المتهم الأول — عرض رشوة على موظف عمومي للامتناع عن حمل من أعمال وظيفته والإخلال بواجباتها بأن عرض على الشرطي محمد عبد العاطي فايد من قوة مركز شرطة أجا جنين على سبيل الرشوة مقابل إخلاء سبيله . والمتهم الثاني : إثر ضبطهما متابعين بارتكاب جريمة السرقة موضوع التهمة الثانية ولكن الموظف العمومي لم يقبل الرشوة منه . المتهمين جميعا — سرقوا العجل المبين الوصف والقيمة بالتحقيقات والمملوكة لعبد الغفار أحمد البشاي حالة كون المتهم الثالث يحمل سلاحا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمعاقيتهم بالمواد المبينة

بأمر الإحالة . فقرر بذلك . ومحكمة جنائيات المنصوهر قضت بحضوريا للأول والثالث وضيابيا للثاني عملاً بالمواد ١٠٤ و ١٠٩ مكرر و ٣١٧ / ١ - ٢ - ٤ - ٥ و ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات (أولا) بمعاينة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبتفريجه خمسمائة جنيه (ثانيا) بحبس كل من المتهمين الثاني والثالث بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول عبد الحكيم السيد صطيحه هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمتي عرض الرشوة والسرققة قد أدخل بحقه في الدفاع وجاء مشوبا بالفصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه دفع أمام المحكمة بتلفيق التهمة لأنه في الوقت المقتال بوقوع الحادث فيه كان بعيدا عن مكان الجريمة في محبة آخرين أيذوه في أقواله إلا أن المحكمة التفتت من تناول هذا الدفاع أو الرد عليه . كما أنها انتدبت للدفاع عن الطاعن محاميا ترفع عنه في ذات الجلسة الأمر الذي لم يتمكن معه من الإلمام بوقائع الدعوى وتكييفها القانوني السليم . هذا إلى أن الحكم دان الطاعن بجريمة عرض رشوة على موظف عام أخذا بشهادة الشرطي محمد عبد العاطي فايد رغم اضطرابها بين روايتين في التحقيقات وأمام المحكمة ودون أن يعنى ببيان أركان تلك الجريمة وخاصة توافر ركن القصد الجنائي لدى الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ” إن المتهمين الثلاثة (الطاعن الأول) و (الطاعن الثاني) اتفقوا على سرققة ماشية عبد الغفار أحمد البلتاجي وفي ليلة ١٩٦٤/٥/٢٢ توجهوا إلى مسكن المجنى عليه بدائرة مركز المنصورة محافظة الدقهلية وتمكن كل من المتهمين الأول والثالث من الدخول من الباب ثم خرجا ومعهما دابة سرقاها وسلمها إلى المتهم الثاني الذي كان يقف خارج المنزل وساروا متوجهين إلى بلدة أجا وفي الطريق عاد المتهم الثالث إلى منزله بينما واصل المتهمان الأول والثاني سيرهما فقابلهما الشرطي محمد عبد العاطي فايد

أثناء مروره بدركه بدائرة مركز أجا فلما استفسر عن وجهتيهما أخبره المتهم الأول أن الدابة مسروقة من مكان بدائرة مركز المنصورة وعرض عليه جنهين في سبيل تركهما وشأنهما فلما رفض جرى المتهم الأول هاربا وتمكن الشرطى من إلقاء القبض على المتهم الثانى الذى كان يمسك بالدابة وأبلغ الحادث إلى النقيب معاون مباحث المديرية الذى تصادف وجوده بديوان مركز أجا والذى تمكن من القبض على المتهم الثالث " ودل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة ، وهى شهادة الشهود فى المساق المتقدم واعتراف المتهم الثانى تفصيلا بتحقيقات الشرطة والنيابة واعتراف المتهم الثالث بتحقيق الشرطة وهى أدلة سائغة لها أصلها الثابت فى الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب ردا صريحا بل إن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعمل على أقوال شهود الإثبات وأن تعرض عن قالة شهود النفى ما دامت لا تثق بما شهدوا به وهى غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم طالما لم تستند إليها فى قضائها ، فإن ما ينهه الطاعن الأول فى هذا العدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة نذبت الأستاذ منصور الجندى للدفاع عن الطاعن الأول وبعد أن أطلع على ملف الدعوى ترفع فيها على الوجه المبين بمحضر الجلسة بنزع اعتراض من الطاعن ، وكان المراد بما اقتضاه القانون من أن كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه يتحقق بحضور محام موكله كان أو متدبا بجانب المتهم أثناء المحاكمة يشهد لإجراءاتها ويعاون المتهم بكل ما يرى إمكان تقديمه من وجوه الدفاع ، وكان استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمرا موكولا إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته ، فإن ما ينهى به الطاعن إلى الحكم من قالة الإخلال بحقه فى الدفاع لعدم توفيق المحامى المتدب فى الدفاع عنه لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم وكان الأصل أن لمحكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى متى وثقت بها وارتاحت إليها ، وكان ما حصله الحكم من شهادة الشرطى محمد عبد العاطى فايد لا تناقض فيه وله أصله الثابت فى الأوراق ، كما أنه بما أورده فى مدوناته من وقائع الدعوى وأدلتها قد استظهر جريمة عرض رشوة على موظف عام التى

دان الطاعن بها بكافة أركانها القانونية ومن ثم فانه ينحسر عن الحكم قالة للقصور في التسيب ويكون الطعن المقدم من الطاعن الأول برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن مبنى تقريرى الطعن المقدمين من الطاعن الثانى هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة السرقة قد أخطأ في تطبيق القانون وجاء مشوبا بالقصور في التسيب ، ذلك بأن الحاضر مع الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة له تأسيسا على سبق محاكمته عن حيازة السلاح فى الجناية رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٦٤ كلى المنصورة ونظرا للارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين الجريمتين : السرقة وحيازة السلاح ، غير أن الحكم رفض ذلك الدفع مكتفيا باستبعاد ظرف حمل السلاح من تهمة السرقة بمقولة عدم توافر الدليل على أن الطاعن كان يحمله وقت السرقة . هذا إلى أن الحكم حول فى إدانته للطاعن على أقوال المتهم الثانى قبله مع عدم صلاحيتها لكونها قول متهم على آخر وعلى الاعتراف المنسوب إليه فى محضر الشرطة رغم إنكاره له فى المراحل التالية من الدعوى ، وقد ناقض الحكم نفسه بأخذه بذلك الاعتراف لأنه أخذه فى الشق الخاص بالسرقة وأطرحه فى الشق المتعلق بواقعة حيازة السلاح .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة السرقة التى دان الطاعن الثانى بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من شهادة الشرطى محمد عبد العاطى فايد والنقيب مفيد على حسن المصرى والهجنى عليه عبد الغفار أحمد البلتاجى ومن اعتراف المتهم الثانى صلاح محمد إبراهيم عجيلة بتحقيقات الشرطة والنيابة ومن اعتراف الطاعن بمحضر الشرطة ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان تقدير قوام الارتباط بين الجرائم أمر يدخل فى سلطة محكمة الموضوع مادامت تقيم قضاءها على ما يحمله قانونا ، وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المحكمة دانت الطاعن الثانى بجريمة السرقة بعد إستبعاد ظرفها المشدد القائم على حمله لسلاح نارى أثناء ارتكابها ، وتكون بالتالى قد أنهت — فى حدود سلطتها التقديرية — الارتباط المقول به بين جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص التى سبق محاكمة الطاعن عنها وجريمة السرقة موضوع المحاكمة ومن ثم فإن ما اتهم إليه الحكم المطعون فيه

من رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها يكون صحيحا في القانون ويكون ما يشيره الطاعن في هذا الخصوص على غير سند . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تعمل في تكوين معتقدها على قول متهم على آخر متى إطمأنت إليها وأن لها أن تأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للواقع ولو عدل عنه كما أن لها تجزئة أي دليل ولو كان إعترافا والأخذ منه بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه فإن ما يشيره الطاعن الثاني في هذا الخصوص لا يكون مقبولا ويكون الطعن برمته في غير محله متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن مزام ، ومضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطية ، وأفور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٨٢)

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٤ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د) خبز . تموين . جريمة . ” أركانها ” . حكم .
” تسببيه . تسبب غير معيب ” . إثبات . ” إثبات
بوجه عام ” .

(١) جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانونا . قيامها
بصنع الأرغفة ناقصة الوزن .
لا تساعف وزن الخبز الأفرنكي بأنواعه المختلفة بسبب
الجفاف .

(ب) المرجع في تحرى أوصاف الخبز هو الحواس الطبيعية لمن
يقوم بالضبط كالنظر واللمس . لا يوجب القانون
أو الواقع عليه اتخاذ طريقة خاصة لإثبات المخالفة .

(ج) المنازعة في نوع الخبز موضوع الجريمة . دفاع موضوعي
لا يستأهل ردا خاصا . كفاية الرد الضمني .

(د) جريمة إنتاج خبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما
كان عدد الأرغفة التي وجدت ناقصة . ما نص عليه
قرار وزير التكوين من ضرورة وزن عدد معين من الأرغفة
لأنما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام .

للقاضي استمداد عقيدته من عناصر الإثبات المطروحة
أمامه في الدعوى بنزير أن يتقيد بدليل معين .

١ — نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ مكر (١) من القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المضافة بالقرار الوزارى رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢ والمعدلة بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٧ على أنه لا يتصاح فى وزن الخبز الأفرنكى بأنواعه المختلفة بسبب الجفاف . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين النقص فى الخبز الأفرنكى المضبوط من الوزن المقرر قانونا ، وكان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانونا يتحقق قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن ، فإن ما ينعم للطاعنان على الحكم من التفتاته عن بحث أثر نسبة الرطوبة على الوزن يكون فى غير محله .

٢ — من المقرر أن مرجع الأمر فى تحرى أوصاف الخبز هو الحواس الطبيعية لمن يقوم بالضبط كالنظر واللمس ولا يوجب القانون أو الواقع عليه أن يتخذ طريقة خاصة لإثبات المخالفة(*) . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عول فى إثبات إنتاج الطاعنين خبز " جمهورىة " على أقوال مفتش التموين وعلى اعتراف الطاعنين ، فإن ذلك — متى صح إسناد الاعتراف إليهما — يعد تدليلا كافيا على توافر هذه الجريمة .

٣ — المنازعة فى كون الخبز موضوع الجريمة هو " جمهورىة " ليست لإدفاعا موضوعيا لا يستأهل ردا خاصا إذ يستفاد الرد عليه من أدلة الإثبات التى أخذ بها الحكم المطعون فيه .

٤ — جريمة إنتاج خبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأرغفة التى وجدت ناقصة ، ذلك بأن ما نص عليه قرار وزير التموين من ضرورة وزن معين من الأرغفة إنما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام ، ولم يقصد به سوى مجرد الإرشاد والتوجيه للموظفين التابعين له المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفات لئتم عملهم على وجه سليم ودقيق دون أن يؤثر هذا النص على الحق المقرر للقاضى بمقتضى القانون فى استمداد عقيدته من عناصر الإثبات المطروحة أمامه فى الدعوى بغير أن يتقيد بدليل معين .

(*) راجع أيضا نقض جنائى لسنة ١٩ ص ٨٤٦ والطن رقم ٣١٧ لسنة ٣٧ ق

جلسة ١٩٧٠/٤/٥ (لم ينشر) .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ۱۷ يوليو سنة ۱۹۶۶ بدائرة بندر الزقازيق محافظة الشرقية (أولا) صنعا خبزا أفرنجيا يقل وزنه عن الوزن المقرر قانونا (ثانيا) أنتجا خبزا قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهات المختصة . وطلبت عقابهما بالمواد ۱ و ۵ و ۸ و ۵۶ و ۵۷ و ۵۸ من المرسوم بقانون ۹۵ لسنة ۱۹۴۵ والمواد ۳۴ م ۳۸ من القرار رقم ۹۰ لسنة ۱۹۵۷ . ومحكمة بندر الزقازيق قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنميات وتغريم كل منهما مائة جنيه وذلك من كل من التهمتين الأولى والثانية والمصادرة . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم ومحكمة الزقازيق الكلية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

الحكمة

حيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما في جريمتي إنتاج خبز يقل عن الوزن المقرر ، وإنتاج خبز "جمهورية" قبل الحصول على ترخيص بذلك ، جاء مشوبا بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب والخطأ في القانون وفي الإسناد ، ذلك بأنهما دفعا الاتهام بأن الخبز الأفرنجي المضبوط كان قد أنتج في اليوم السابق على الضبط وفي يوم من أيام الصيف ، وكان يتعين إجراء تحليل للخبز الأفرنجي لمعرفة مدى مطابقته للواصفات وبيان نسبة الرطوبة فيه لتعرف سبب العجز في الوزن وهل لمض مدة على الإنتاج وحرارة الجو أثرت في ذلك أم لا . كما كان يتعين أيضا تحليل الخبز "جمهورية" لبيان ما إذا كان من النوع الذي يشترط لإنتاجه الحصول على ترخيص خاص ، أم أنه من نوع الفطائر والحلوى المصرح لهما بإنتاجهما وقد خلا الحكم من الرد على هذا الدفاع . كما أن مفتش النورين وزن ٤١ رغيفا فقط وكان يتعين عليه أن يزن ٥٠ رغيفا ،

ثم إن الحكم أسند إليهما أنهما اعترفا في محضر الاستدلالات بما أسند إليهما ، وهو قول ليس له أصل في الأوراق ، وفي ذلك ما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله : ” من حيث إن واقعة الدعوى تخلص فيما أثبتته أحمد عماد الدين المفتش بمديرية تموين الشرقية بمحضره المؤرخ ١٧/٧/١٩٦٩ بأنه توجه في ذلك اليوم للمخبز المملوك للمتهم الأول (الطاعن الأول) والذي يقوم بإنتاج الخبز الأفرنكي للتفتيش عليه ووجد به المتهم الأول مالك المخبز والثاني (الطاعن الثاني) ويعمل به خراطا ووجد به كمية من الخبز الأفرنكي العادي الحجم الكبير ، كما وجد نوعا آخر من الخبز المسمى باسم ” جمهورية عادية ” غير مصرح للمخبز بإنتاجه ، وقام بوزن الخبز الأفرنكي على ميزان حساس مدموغ بنحائم سنة ١٩٦٨ وتبين أن متوسط العجز في الرغيف الواحد ٦,١ جم ثم أورد الحكم الأدلة على ثبوت التهمتين المستندتين إلى الطاعنين في حقهما وقد أضاف إليهما الحكم الاستئنا في قوله وتضيف إليهما (أى أسباب محكمة أول درجة) أن شاهد الإثبات شهد أمام محكمة ثاني درجة بإرتكاب كل من المتهمين للتهمتين المستندتين إليهما ، كما أن المتهمين قد اعترفا بالتهمة الثانية المسندة إليهما بمحضر جمع الاستدلالات مما ترى معه المحكمة أن الحكم المستأنف في محله ويتعين لذلك تأييده ” .

لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ مكرر (١) من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المضافة بالقرار الوزاري رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢ المعدلة بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٧ قد نصت صراحة على أنه لا يتسامح في وزن الخبز الأفرنكي بأنواعه المختلفة بسبب الخفاف . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين للنقص في الخبز الأفرنكي المضبوط عن الوزن المقرر قانونا ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانونا يتحقق قيامها بصنع الأرففة ناقصة الوزن ، فإن ما ينعمه الطاعنان على الحكم من التفاته من بحث أثر نسبة الرطوبة على الوزن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مرجع الأمر في تحرى أوصاف الخبز هو الحواس الطبيعية لمن يقوم بالضبط كالنظر واللمس ولا يوجب القانون أو الواقع عليه أن يتخذ طريقة خاصة لإثبات المخالفة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عول في إثبات إنتاج الطاعنين خبز ” جمهورية ” على أقوال مفتش التموين وعلى اعتراف الطاعنين . فإن ذلك ،

— متى صح إسناد الاعتراف إليهما — يعد تدليلا كافيا على توافر هذه الجريمة ومن ثم فإن المنازعة في كون الخبز موضوع الجريمة المذكورة هو "جمهورية" ليست إلا دفاعا موضوعيا لا يستأهل ردا خاصا إذ يستفاد الرد عليه من أدلة الإثبات التي أخذ بها الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكانت جريمة إنتاج خبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأرغفة التي وجدت ناقصة ، ذلك بأن ما نص عليه قرار وزير التكوين من ضرورة وزن عدد معين من الأرغفة إنما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام ، وإذ لم يقصد به سوى مجرد الإرشاد والتوجيه للموظفين التابعين له المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفات ليتم عملهم على وجه سليم ودقيق ، دون أن يؤثر هذا النص على الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون في استمداد عقيدته من عناصر الإثبات المطروحة أمامه في الدعوى بغير أن يتقيد بدليل معين . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ، صحة مانسبه الحكم المطعون فيه للطاعنين من اترافهما بإرتكاب التهمة الثانية من أنهما أنتجا خبزا "جموريا" بدون ترخيص ، فإن ما يثير أنه من قالة الخطأ في الإسناد في هذا الصدد يكون على غير أساس . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

جلسة أول يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد العمراوى ، وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم الديوانى ،
ومحمد السيد الرفاعى ، وطه محمد دقانه ، ومحمد ماهر حسن .

(١٨٣)

الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤ القضائية

(أ ، ب) مسئولية جنائية . " المسئولية عن النتائج المحتملة " . ضرب
أفضى إلى موت . رابطة السببية . حكم . " تسببه .
تسبب غير معيب " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير
الدليل " . إثبات . " إثبات بوجه عام " .

(أ) مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى
ما لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية
بين الفعل والنتيجة .

تقدير توافر رابطة السببية أو عدم توافرها . أمر موضوعى .

(ب) لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها بما تلمس من أدلة وعناصر
الدعوى . لها التعويل على أقوال شهود الإثبات والاعراض
من أقوال شهود النفى .

١ — الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه
الاجرامى ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل
الجانى والنتيجة ، وأن تقرير توافر السببية بين الفعل والنتيجة أو عدم توافره
هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام
تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها فى الأوراق .

٢ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها بما تلمس من أدلة
وعناصر الدعوى ولها أن تعول على أقوال شهود الإثبات وتعرض عن أقوال شهود
النفى ما دامت لا تتفق فيما شهدوا به .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٥ أبريل سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز إمبابة محافظة البحيرة: ضرب نعيمة عبد الحميد سالم عمدا فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتلها ولكن الضرب . أفضى إلى موتها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيء والوصف الواردين بقرار الإتهام . فقرر بذلك . وادعى مدنيا زوج المجنى عليها عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على أولاده القصر منها كما ادعى ولدها البالغ قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات البحيرة قضت بحضورها عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن مدة أربع سنوات وإلزامه بأن يدفع للمدعين بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن ما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب لإعدام رابطة السببية بين فعل الضرب المصنف إلى الطاعن ووفاته المجنى عليها لأن تطور الإصابات التي أدت إلى الوفاة كان مرده عوامل شاذة غير مألوفة ، لم يكن بمقدوره أن يتوقعها ، وعول الحكم على التقارير الطبية ، والطبية الشرعية في بيان رابطة السببية دون أن يبين للفعل الجنائي الذي قارفه الطاعن والذي تنطبق عليه هذه التقارير ، واعتد بأقوال شهود الإثبات على الرغم من قرابتهم بالمجنى عليها ، وأطرح شاهد النفى ناسبا إليه قولاً لم يصدر عنه مسقطاً قوله بأنه سافر إلى المنيا مع الطاعن قبل الحادث يوم ١٣/٤/١٩٦٩ .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استظهر رابطة السببية في قوله " إن من يرتكب فعل الضرب عمدا يجب قانونا أن يتحمل المسؤولية عن النتائج المحتملة ترتبها على الإصابات التي أحدثها إذ هو كان عليه أن يتوقعها

وقت ارتكاب فعلته، وسواء كان ذلك بسبب مرض سابق عجل بالوفاة أو بسبب ما نشأ
 عن الإصابة في فترة العلاج، وإلزاما بالمفهوم المتقدم، فإن المتهم يكون مسئولاً
 عن وفاة المجنى عليها بالرغم مما ثبت من أنها كانت مصابة بمرض السكر وبالرغم
 من أن الوفاة نشأت عن هبوط في القلب بسبب امتصاص توكسيمى عفن من نكروز
 العظام والتجمعات الصديدية الكبيرة التي تضاعفت بها حالة إصابة المجنى عليها،
 ذلك أن هذه المضاعفات حدثت أثناء العلاج وبسبب الاعتداء الذي وقع من المتهم
 وأدى إلى وجود كسر بعظام الفخذ الأيمن وأن المتهم كان عليه وقت ارتكاب
 الحادث أن يتوقع هذه النتائج وتلك المضاعفات، وبالتالي فإنه يكون مسئولاً
 عن وفاة المجنى عليها". وما أورده الحكم من ذلك صحيح في القانون ويمكن
 بياناً لرابطة السببية إذ الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها
 نتيجة سلوكه الإجرامى، ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة
 السببية بين فعل الجانى والنتيجة، وأن تقرير توافر السببية بين الفعل والنتيجة
 أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير
 معقب ما دام تقديرها مائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق.
 لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها بما تظمن
 إليه من أدلة وعناصر الدعوى ولما أن تعول على أقوال شهود الإثبات وتعرض
 عن أقوال شهود النفى ما دامت لا تثق فيما شهدوا به. وكان الحكم لم ينسب
 إلى شاهد النفى قولاً لم يصدر منه، كما يزعم الطاعن وإنما أخذ بقول هذا الأخير
 من أنه سافر إلى المنيا في اليوم التالى للحادث. ولما كان الحكم المطعون فيه
 قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب
 المفضى إلى الموت التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة
 من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون
 على غير أساس متعينا ورفضه موضوعاً.

جلسة أول يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود المرادى ، ومضوية السادة المستشارين : إبراهيم الهديوانى ،
رماد محمد دنانة ، ومصطفى الأسهرطى ، ومحمد ماهر حسن .

(١٨٤)

الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤ للقضائية

عقوبة . " تقديرها " . " إيقاف تنفيذها " . وقف التنفيذ . نقض .
" الحكم فى الطعن " .

عدم جواز إيقاف تنفيذ العقوبة إلا عند الحكم فى جناية أو جنحة بالغرامة أو الحبس مدة
لا تزيد من سنة . المادة ٥٥ عقوبات . مخالفة الحكم هذا النص وأن يعد خطأ فى القانون ،
إلا أنه متصل بتقدير العقوبة اتصالاً وثيقاً . يجب هذا الخطأ محكمة الموضوع عن إعمال ذلك التقدير
فى الحدود القانونية الصحيحة . وجوب نقض الحكم مع الإحالة .

تنص المادة ٥٥ من قانون العقوبات على أنه : " يجوز للمحكمة عند الحكم
فى جناية أو جنحة بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد من سنة أن تأمر فى نفس الحكم
بإيقاف تنفيذ العقوبة .. " ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أمر بإيقاف
تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على المطعون ضده وهى لمدة سنتين يكون معيباً
بالخطأ فى تطبيق القانون . ولما كان إيقاف تنفيذ العقوبة من العناصر التى تلاحظها
المحكمة عند تقدير العقوبة ، وكان الخطأ فيه مع كونه خطأ فى القانون إلا أنه متصل
بتقدير العقوبة اتصالاً وثيقاً ، مما حجب محكمة الموضوع عن إعمال هذا التقدير
فى الحدود القانونية الصحيحة ، فإنه يتعين لذلك قبول الطعن ونقض الحكم
المطعون فيه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٤ أغسطس سنة ١٩٦٧ بتأحية مسارة أعمال مركز أسبوط محافظة أسبوط : ضرب عزت باشا محمد عبد العال بفأس على رأسه وقدمه فأحدث به الإصابات الموصوفتين بالتقرير الطبي الشرعي ، والذي تختلف لديه من جراء إصابة الرأس عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى بالحدارية اليسرى في مساحة ٢٥ × ١ سم لا ينتظر أن يملأ بهظم بل بنسيج ليفي مما يعرض حياته لخطر الإصابات الخفيفة والتغيرات الجوية المنتظرة التي ما كانت لتؤثر فيه لولاها ، كما أنه يجعله عرضة لمضاعفات خطيرة محتملة كالتهاب السحايا ونزاج المخ ونوبات الصرع ، مما يقلل من كفاءته على العمل بنسبة ٨٠٪ وطلبت إلى مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات أسبوط قضت بحضوريا عملا بالمواد ١/٢٤٠ و ١٧ و ١/٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات . بمعاينة المتهم بالحس مع الشغل لمدة سنتين وأصرت بوقف تنفيذ العقوبة عليه لمدة ثلاث سنوات . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق .. الخ

المحكمة

حيث إن مبنى طعن النيابة العامة هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس الملقى بها على المطعون ضده وهي لمدة سنتين ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، لأن المادة ٥٥ من قانون العقوبات لا تجبر الحكم بوقف التنفيذ إلا إذا كانت مدة عقوبة الحبس لا تزيد عن سنة .

وحيث إنه لما كانت المادة ٥٥ من قانون العقوبات تنص على أنه "يجوز للمحكمة عند الحكم في جناية أو بجنحة بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد عن سنة أن تأمر في نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة .." لما كان ذلك ،

فإن الحكم المطعون فيه إذ أمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على المطعون ضده وهي لمدة سنتين يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون . ولما كان إيقاف تنفيذ العقوبة من العناصر التي تلاحظها المحكمة عند تقدير العقوبة ، وكان الخطأ فيه مع كونه خطأ في القانون إلا أنه متصل بتقدير للعقوبة إنصافا وثيقا ، مما حجب محكمة الموضوع عن إعمال هذا التقدير في الحدود القانونية الصحيحة ، فإنه يتعين لذلك قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة أول يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود العمراري ، وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم الديواني ، رطله محمد دقانة ، ومصطفى محمود الأسيرطي ، ومحمد ماهر حسن .

(١٨٥)

الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٤ القضائية

مسئولية جنائية . موانع العقاب . "عاهة العقل" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . مالا يوفره . إثبات . "إثبات بوجه عام" . "خبرة" . إختلاس أموال أميرية .

مثال لإخلال بدفاع جوهرى أثير حول امتناع مسؤولية المتهم من جرمه لإصابته بمرض عقلى .
ليس للمحكمة أن تحل قضيها محل الخبير فى مسألة فنية بحتة .

متى كان الثابت أن الدفاع عن الطاعن طلب إعادة فحص حالته العقلية على ضوء الكشف الطبى والتذاكر العلاجية المودعة بملف خدمته ، والمرفقة بأوراق الدعوى والتى تحوى ما يقطع بمرضه العقلى فترة وقوع الجريمة ، فقد كان متعيّنا على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري الذى يسانده الواقع من طريق المختص فنيا ، أما وهى لم تفعل اكتفاء بما قالته بأن الأوراق المقدمة لا تدل على أن المتهم كان مصابا خلال هذه المدة بمرض عقلى يمنع من أن يكون مسئولا عن عمله الإجرامى الذى ارتكبه خلال تلك الفترة ، فلأنها بذلك تكون قد أحلت نفسها محل الخبير الفنى فى مسألة فنية بحتة . ومن ثم يكون حكمها معيبا بالإخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه والإحالة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٦ يونيه سنة ١٩٦١ بدائرة قسم إمبابة محافظة الجيزة : بصفته موظفا عموميا ومن مأمورى التحصيل سكرتير مركز

دراسات شئون الطائرات — اختلص مبلغ ٥١٩ ج و ٨٢٧ مليا سلمت إليه بهذه الصفة . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالقيء والوصف الواردين بقرار الاتهام . فقرر بذلك ، ومحاكمة جنايات الجيزة قضيت حضوريا عملا بالمواد ١١٢/٢ و ١١٨ ، ١٧٤ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات ، وهزله من وظيفته وبتفريجه مبلغ ٥١٩ ج و ٨٢٧ مليا وبإلزامه بمبلغ ٥١٩ ج و ٨٢٧ مليا . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحاكمة

حيث إن ممسا ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع ، ذلك بأن المحاكمة لم تستجب إلى ما طلبه الدفاع عنه من إعادة فحص حالته العقلية على ضوء الكشف الطبية والتذاكر العلاجية المودعة بملف خدمته — والتي وردت للمحاكمة أخيرا — مع أنهما تحويان ما يقطع بمرضه العقلى فترة وقوع الجريمة ولم تكن تحت نظر الخبير الذى نذبه المحاكمة ، وردت عليه بما لا يسوغ إقراره بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أورد في مدوناته " أن الدفاع طلب إعادة هذا التقرير إلى مدير مستشفى الأمراض العقلية لإعادة فحص حالة المتهم في الفترة السابق تحديدها — وهى المدة من أول مارس سنة ١٩٦١ حتى آخر يونيه سنة ١٩٦١ — وخاصة لأنه ورد من وزارة الداخلية في ٤ يونيه سنة ١٩٦٩ أوراق طويت على كشف طبية وعلاجية تدل على أن المتهم كان مصابا بأفة عقلية من مارس سنة ١٩٦١ " وحين عرض الحكم للرد على هذا الدفاع قال : " إن المحاكمة ترى عدم التمويل على هذا الطلب بعد ما اطمأنت إلى تقرير الخبير المتدب ، أما الأوراق التى قدمها والتي قال عنها إنها كشف طبية وعلاجية تدل على أن المتهم كان مصابا بأفة عقلية في مارس سنة ١٩٦١ ، فلا تعدو أن تكون عددا من التذاكر الطبية التى وإن كان بعضها يحمل تاريخا يقع خلال المدة السابق تحديدها ، فإنها لا تدل على أن المتهم كان مصابا خلال تلك الفترة بمرض عقل ... " لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التى أمرت

المحكمة بضمها تحقيقا اوجه الطعن، أن الطاعن تقدم بطلب لإدارة شؤون العاملين بوزارة الداخلية لاستخراج تذاكر العلاج الطبية الخاصة به، والصادرة من السادة أطباء الأمراض النفسية والعصبية عن الفترة من سنة ١٩٥٠ حتى سنة ١٩٧٠، والمودعة بملف خدمته، فأرسل المدير للإدارة المذكورة إلى نيابة الجيزة بعضا من هذه التذاكر بخطابه المؤرخ ٣ يونيو سنة ١٩٦٩ وهي صادرة جميعها من أطباء متخصصين في الأمراض النفسية والعصبية مثبتة لتردده عليهم في الفترة من سنة ١٩٥٠ حتى سنة ١٩٦٧، ولم تكن هذه الأوراق تحت بصير مدير مستشفى الأمراض العقلية الذي فحص الطاعن ووضع تقريره عن حالته العقلية. لما كان ما تقدم، فقد كان متعينا على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري الذي يسانده الواقع، عن طريق المختص فنيا — أما وهي لم تفعل، اكتفاء بما قالته بأن الأوراق المتقدمة لا تدل على أن المتهم كان مصابا خلال هذه المدة بمرض عقلي يمنع من أن يكون مسئولاً عن عمله الإجرامي الذي ارتكبه خلال تلك الفترة، فإنها بذلك تكون قد أحلت نفعها محل الخبير الفني في مسألة فنية بحثية. ومن ثم يكون حكمها معيبا بالإخلال بحق الدفاع مما يترتب عنه نقضه والإحالة.

جلسة أول يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود العمراوى ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم الديوانى
ومحمد السيد الرقاصى ، وطه محمد دنانة ، ومصطفى الأسيرولى .

(١٨٦)

الطعن رقم ٦٢٧ لسنة ٤ القضائية

(١) نقض . " المصلحة فى الطعن " . عقوبة . " العقوبة المبررة " .
ارتباط . ضرب . سلاح .

إعمال الحكم المادة ٣٢/٢ عقوبات للارتباط بين جرائم الضرب وإحراز السلاح
والذخيرة بدون ترخيص التى دان الطاعنين بها وتوقيع عليها عقوبة تدخل فى حدود
العقوبات المقررة لأشد الجرائم الثلاث وهى جريمة إحراز السلاح النارى والتى لم يثر
الطاعنان شيئا بشأنها فى أرجح الطعن . لا مصلحة لها فى إثارة تعيبا للحكم فى شأن
جناية الضرب .

(ب) أسباب الإباحة . " الدفاع الشرعى " . حكم . " تسببه .
تسبب معيب " .

مثال لتسبب معيب فى نفي حالة الدفاع الشرعى .

١- متى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين بجناية إحداث جروح
عمدا بالمجنى عليهم أعجزت بعضهم عن أشغالهم الشخصية مدة تزيد عن العشرين يوما
وجناية إحراز أسلحة نارية غير مششخنة وذخائر بدون ترخيص ، وأعمل
فى حقهما المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات للارتباط، وأنزل بكل منهما عقوبة
واحدة وهى عقوبة الجريمة الأشد ، وكانت العقوبة الواقعة عليهما وهى الحبس
مع الشغل لمدة سنة واحدة وتفريمهما نعمائة جنيه عن التهم الثلاث المصنفة إليهما،
داخلة فى حدود العقوبات المقررة لجناية إحراز سلاح نارى غير مششخن

والتي لم يثر الطاعنان شيئا بشأنها بأوجه الطعن ، فلا مصلحة لها فيما أثاره تعيينا للحكم في شأن جنحة الضرب مما يتعين معه رفض الطعن في الشق الخاص بالدهوى الجنائية .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه بنى قضاءه بإلزام الطاعنين بالتعويض على ثبوت وقوع الفعل الضار منهما وهو إحداث الجروح بالمدعى بالحق المدني وأطرح دفاعهما بقيام حالة الدفاع الشرعي عن مال زوجة أولهما وهو ملكيتها لمحصل القطن الذي كان المحبى عليهم يقومون بمصاده ، استنادا إلى أنه كان في استطاعة الطاعنين الالتجاء إلى رجال السلطة العامة ، فإن ما قرره الحكم من ذلك لا يصلح على إطلاقه سببا لنفي حالة الدفاع الشرعي لأن الأمر في هذه الحالة يتطلب أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل ، وهو ما أمسك الحكم من استظهاره والقول بغير ذلك مؤد إلى تعطيل النص الصريح الذي يخول حق الدفاع لرد أفعال التعدي على المال تعطيلًا تاما ، مما لازمه أنه كان يتعين على المحكمة أن تبحث فيمن له ملكية القطن الذي كان يجري جنيته للتحقق من قيام أو عدم قيام المحبى عليهم بسرقة ، لما لذلك من أثر في ثبوت أو انتفاء حق الدفاع الشرعي عن المال طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ، وما يترتب على ذلك من مسئولية أو عدم مسئولية الطاعنين عن التعويض المطالب به طبقا للمادة ١٦٦ من القانون المدني . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان فيما قضى به من تعويض مما يتعين معه نقضه في خصوصه والإحالة .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٦٨ بناحية مركز بركة السبع محافظة المنوفية : (أولا) شرعا في قتل المرمى نصر زائدة وصابر إبراهيم نصر زائدة وصابر المرمى نصر زائدة وجماليات على شلبي عمدا ومع سبق الإصرار ، بأن عقدا العزم على قتلهم وأعدا لذلك سلاحين ناريتين وتوجها

الى المكان الذى ايقنا وجودهم فيه وأطلقا عليهم هدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثا بهم الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو مداركة المجنى عليهم بالعلاج . (ثانيا) أحرز كل منهما سلاحا ناريا غير مششخن . (ثالثا) أحرز كل منهما ذخائر مما تستعمل فى الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا لهما فى حيازة السلاح وإحرازه . وطلبت الى مستشار الإحالة إحالتهما الى محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقا للواد ٤٦ و ٤٥ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات و ١ و ٦ و ٢٦ / ١ - ٤ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ و ٧٥ سنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المقرر بذلك . وادعى "المجنى عليه" مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنائيات شين الكوم قضت بحضور يا عملا بالمواد ١ / ٢٤١ ، ١ / ٢٤٢ من قانون العقوبات ، ١ / ١ ، ٦ ، ٢٦ / ١ - ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول ٢ الملحق به (أولا) : بمعاقة المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وغرامة ٥٠٠ قرش عن التهم الثلاث (ثانيا) بإلزامهما أن يدفعا متضامنين مبلغ ١٠٠ ج للمدعى المدنى على سبيل التعويض والمصاريف . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجرائم الضرب العمد وإحراز الأسلحة النارية غير المششخنة والذخائر بغير ترخيص قد خالف الثابت فى الأوراق وأخطأ فى القانون وانطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور فى التسبيب ذلك بأنه أثبت على خلاف الواقع أن الشهود أجمعوا على أنه لم يكن هناك أحد آنحرم مع الطاعنين أثناء إطلاق الأعيرة النارية وذلك فى سياق الرد على الدفع بشيوع التهمة . وطرح دفاع الطاعنين من أنهما كانا فى حالة دفاع شرعى عن المال لرد اعتداء المجنى عليهم على زراعة القطن المملوكة لزوجة الطاعن الأول تأسيسا على أنه كان بوسع الطاعنين الالتجاء إلى السلطة العامة وهو مالا يصلح سببا لنفى هذه الحالة بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين بمجنعة إحداث جروح همدًا بالمجننى عليهم أعجزت بعضهم عن أشغالهم الشخصية مدة تزيد عن العشرين يوما وجناية إحراز أسلحة نارية غير مشيخة وذخائر بدون ترخيص ، وأعمل في حقهما المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات للارتباط ، وأنزل بكل منهما عقوبة واحدة وهي عقوبة الجريمة الأشد ، وكانت العقوبة الموقعة عليهما ، وهي الحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمهما ٥٠٠ ج عن التهم الثلاث المسندة إليهما - داخلية في حدود العقوبات المقررة بلجاية إحراز سلاح ناري غير مشيخن والتي لم يثر الطاعنان شيئا بشأنها بأوجه الطعن فلا مصلحة لهما فيما أثاراه تعييا للحكم في شأن جنعة الضرب ، مما يتعين معه رفض الطعن في الشق الخاص بالدهوى الجنائية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه يبنى قضاءه بإلزام الطاعنين بالتعويض على ثبوت وقوع الفعل الضار منهما وهو إحداث الجروح بالمدعى بالحق المدني وأطرح دفاعهما بقيام حالة الدفاع الشرعى عن مال زوجة أولها وهو ملكيتها لمحصل القطن الذى كان المجنى عليهم يقومون بمصادره ، استنادا إلى أنه كان في استطاعة الطاعنين الاتجاه إلى رجال السلطة العامة ، فإن ما قرره الحكم من ذلك لا يصلح على إطلاقه سببا لنفى حالة الدفاع الشرعى ، لأن الأمر في هذه الحالة يتطلب أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمع بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل ، وهو ما أمسك الحكم من استظهاره ، والقول بغير ذلك مؤد إلى تعطيل النص الصريح الذى ينحول حق الدفاع لرد أعمال التعدى على المال تعطيلًا تاما ، مما لازمه أنه كان يتعين على المحكمة أن تبحث فيما له ملكية القطن الذى كان يجرى جنينه للتحقيق من قيام أو عدم قيام المجنى عليهم بسرقة لما لذلك من أثره في ثبوت أو إنتفاء حق الدفاع الشرعى عن المال طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ، ومما يترتب على ذلك من مسئولية أو عدم مسئولية الطاعنين عن التعويض المطالب به طبقا للمادة ١٦٦ من القانون المدني . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا البيان فيما قضى به من تعويض مما يتعين معه نقضه في خصوصه والإحالة .

جلسة أول يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار/عمود العمراوى ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم الديوان ،
وعبد السيد الرقاعى ، وطه محمد دقانة ، ومصطفى الأسهرطى .

(١٨٧)

الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٠ القضائية

(ا ، ب) خبز . تموين . جريمة . ” أركانها ” . حكم . ” تسببيه .
تسبيب غير معيب ” .

(ا) جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن . توافرها بمجرد إنتاجه كذلك مهما ضوئل
مقدار النقص فيه .

(ب) لا شأن لنسبة الرطوبة في الخبز المحددة في المادة ٢٣ من قرار وزير
التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بما أوجبه المادة ٢٤ من ذات
القرار من أوزان للخبز لا ينقص عنها . مطابقة الخبز لنسبة الرطوبة
لا تمنع لدحض مخالفته للوزن المقرر .

١ - تتوافر جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن بمجرد إنتاجه كذلك مهما ضوئل
مقدار النقص فيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى وطبقا للثابت بمدونات
إطمئنانا منه إلى أقوال محرر المحضر - وفي حدود سلطته الموضوعية - إلى أن
كمية الخبز التي ضبطت ووزنت وتبين أنها ناقصة الوزن كانت كلها من الخبز البلدى
” الطرى ” الخارج من بيت النار بعد تركه للتهوية المدة القانونية ، فإن الحكم
المطعون فيه يكون قد رد على دفاع الطاعن - القائل بأن بعض الخبز الذى وزن
كان جافا ” ملدنا ” مما كان له أثر في نقص الوزن - بما يفنده ويضحي ما يشيره
في شأنه مجرد جدل موضوعي مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٢ — حددت المادة ٢٣ من قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ والصادر نفاذا للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن التكوين — نسبة الرطوبة في الخبز بما "لا يزيد على ٤٠ ٪" ماخذا و ٣٩ ٪ باردا "ولا شأن لهذه النسب والمواصفات بما أوجبه المادة ٢٤ من ذات القرار من أوزان للخبز لا ينقص عنها ولا تنهض مطابقة الخبز لنسبة الرطوبة لدحض مخالفته للوزن المقرر لأن مخالفة أى من الأمرين يشكل جريمة مستقلة وقائمة بذاتها عن الأخرى رصد الشارع لكل منها عقوبة مستقلة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامن بأنه في يوم ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم أول طنطا محافظة الغربية : بوصفه صاحب الخبز البلدى المبيع بالخضر أنتج خبزا بلديا طريا يقل وزنه عن المقرر قانونا . وطلبت مقابله بالمواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨/٢ من القرار رقم ٩٠ سنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ٣٨ سنة ١٩٦١ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ والقرار الجمهورى رقم ٤١ سنة ١٩٥٨ . ومحكمة قسم أول طنطا الجزئية قضت بحضورها براءة المتهم مما أسند إليه . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم سنة أشهر مع الأشغل وتغريمه مائة جنيه وشهر ماخص الحكم على واجهة المحل بحروف كبيرة لمدة توازى الحبس والمصادرة . فطنن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

حيث إن الطامن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إنتاج خبز بلدى ناقص الوزن قد أخطأ في القانون وانطوى على القصور في البيان، ذلك بأنه لم يرد على دفاعه من أن بعض الخبز الذى وزن كان جافا "ملدنا" مما كان له أثره

في نقص الوزن ، واعتد بهذا النقص دون التفات إلى نسبة الرطوبة التي قررتها المادة ٢٣ من قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه ، قد انتهى - وطبقا للثابت بمدوناتنا إطمئنانا منه - إلى أقوال محرر المحضر ، وفي حدود سلطته الموضوعية - أن كمية الخبز التي ضبطت ووزنت وتبين أنها ناقصة الوزن . كانت كلها من الخبز البلدي "الطري" الخارج من بيت النار بعد تركه للتهوية المدة القانونية ، وكانت جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن تتوافر قانونا بمجرد إنتاجه كذلك ، مهما ضوئل مقدار النقص فيه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد رد على دفاع الطاعن الذي يثيره بالشق الأول من طعنه بما يفنده ويضحى ما يثيره في شأنه مجرد جدل موضوعي مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣ من قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ ، والصادر تقاذا للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن التكوين ، قد حددت نسبة الرطوبة في الخبز بما "لا يزيد على ٤٠ ٪ ساخنا ، ٣٩ ٪ باردا" ولا شأن لهذه النسب والمواصفات بما أوجبه المادة ٢٤ من ذات القرار من أوزان للخبز لا ينقص عنها ولا تنهض مطابقة الخبز لنسبة الرطوبة لدحض مخالفته للوزن المقرر لأن مخالفة أي من الأمرين يشكل جريمة مستقلة وقائمة بذاتها عن الأخرى رصد الشارع لكل منها عقوبة مستقلة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضحا .

جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطية ، وعضوية المادة المستشارين : أفور خاف ، ومحمود عطية ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسنين .

(١٨٨)

المطعم رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٩ القضائية

إجراءات المحاكمة . إثبات . " قوة الأمر المقضى " . نقض .
" حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . " الحكم في الطعن " . اشتباه .
عدم جواز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين .

من المقرر أنه لا تجوز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين . ولما كان
يبين من الأوراق أن المحكوم عليه قدم للمحاكمة في الجنتين رقمي ٦٤٥ لسنة ١٩٦٧
و ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ مركز طنطا لإتهامه بأنه وقع منه ما يؤيد حالة الاشتباه وذلك
لإرتكابه الجنحة رقم ٦٣١ لسنة ١٩٦٧ مركز طنطا وحكم عليه فيها بالإدانة وبذلك
يكون قد صوب مرتين لإرتكابه فعلا واحدا موضوع الجنحة الأخيرة وهو خطأ
في القانون . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه على أن يكون مع النقض
الإحالة ، وذلك لأن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ والقضاء بعدم
جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لأن الحكم الصادر في الجنحة رقم ٦٤٥
لسنة ١٩٦٧ مركز طنطا مازال غير نهائي .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩/١٢/١٩٦٧ بدائرة مركز
طنطا : تأيدت لديه حالة الاشتباه بأن ارتكب جريمة سرقة رغم سبق الحكم
عليه بإنذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما . وطلبت عقابه بالمواد ٦٤٥ / ١ / ٩٨٦٧٤

من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة مركز طنطا الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الإتهام بوضع المتهم تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة شهور تبدأ من تاريخ إمكان تنفيذها عليه مع النفاذ . فعارض . وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا وبإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل ووضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة في المكان الذي يحدده وزير الداخلية أو من ينييه في ذلك عند إمكان التنفيذ عليه . وذلك بعد أن عدلت المحكمة وصف التهمة إلى اعتبار المتهم عائدا إلى حالة الإشتباه ، فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة على الحكم المطعون فيه أنه إذ أدان المحكوم عليه بجريمة العود للإشتباه قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم السابق بوضع المحكوم عليه تحت المراقبة والذي اتخذ أساسا للعود ، لم يكن قد صار نهائيا عند وقوع جريمة الشروع في السرقة التي عد بها عائدا لحالة الإشتباه ، ومن ثم فما كان يصح في القانون اعتبار المتهم عائدا طبقا للسادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم ، ويكون الحكم إذ قضى بما يخالف ذلك معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة قيدت اللجنة رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٧ مركز طنطا ضد المحكوم عليه واتهمته بأنه تأيدت لديه حالة الإشتباه بأن ارتكب جريمة السرقة رقم ٦٣١ لسنة ١٩٦٧ جنح مركز طنطا رغم سبق الحكم عليه بإلنازه بأن يسلك سلوكا مستقيما ، فقضت محكمة أول درجة غيابيا بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر تبدأ من تاريخ إمكان تنفيذها عليه ، فعارض المتهم وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . كما استأنفت النيابة الحكم الغيابي وعدلت المحكمة الاستئنافية وصف التهمة إلى اعتبار المتهم عائدا إلى حالة الإشتباه وقضت حضوريا ، وبإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس

المتهم ثلاث مشهور مع الشغل ووضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة في المكان الذي يحدده وزير الداخلية أو من ينييه وذلك عند إمكان التنفيذ عليه وأقامت قضاءها على أن المحكوم عليه ارتكب جريمة اللجنة رقم ٦٣١ لسنة ١٩٦٧ مركز طنطا شروع في سرقة ، مع سبق الحكم عليه بالمراقبة لمدة ستة أشهر في القضية رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٦٧ مركز طنطا . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على الأوراق أن النيابة كانت قد قيدت اللجنة رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٦٧ مركز طنطا ضد المحكوم عليه واتهمته بأنه وقع منه ما يؤيد حالة الإشتباه بأن اتهم في القضية ٦٣١ لسنة ١٩٦٧ مركز طنطا بسرقة . وقضت محكمة أول درجة بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة ستة مشهور في المكان الذي يعينه وزير الداخلية مع النفاذ عند إمكان التنفيذ . فأستأنف المحكوم عليه وقضت محكمة الجنح المستأنفة في ١٩٦٧/٩/١١ غيابيا بالتأييد . فإنه يبين مما تقدم أن المحكوم عليه قد قدم للمحاكمة في اللجنة رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٦٧ مركز طنطا وفي اللجنة رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٧ مركز طنطا لإتهامه بأنه وقع منه ما يؤيد حالة الإشتباه وذلك لإرتكابه اللجنة رقم ٦٣١ لسنة ١٩٦٧ مركز طنطا وحكم عليه فيها بالإدانة ، وبذلك يكون قد عوقب مرتين لإرتكابه فعلا واحدا وهو اللجنة رقم ٦٣١ لسنة ١٩٦٧ مركز طنطا ، وهو خطأ في القانون لأنه من المقرر أنه لا تجوز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين ، ومن ثم فيتعين نقض الحكم المطعون فيه على أن يكون مع النقض الإحالة وذلك لأن هذه المحكمة — محكمة النقض — لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لأن الحكم الصادر في اللجنة رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٦٧ مازال غير نهائي .

جلسة ٧ من يونيو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : سيد الدين عطية ،
وأ نور خلف ، ومحمود عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٨٩)

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤ القضائية

دعوى مدنية . " أساسها " . " نظرها والحكم فيها " . نقض . " حالات
الطعن . مخالفة القانون " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تغيير سبب
الدعوى " .

نضاه المحكمة بالتعويض على اعتبار أن المدعين بالحقوق المدنية ورثة لأجني عليه مع ثبوت أنهم
ادعوا مدنيا بصفتهم ورثة والد الهجني عليه . مخالف للقانون . ملة ذلك ، تغيير المحكمة أساس الدعوى
ونضائها من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها .

متى كانت المحكمة قد قضت بالتعويض على اعتبار أن المدعين بالحقوق المدنية
ورثة لأجني عليه مع ما هو ثابت بالأوراق من أنهم ادعوا مدنيا بصفتهم ورثة والد
الهجني عليه ، فإن المحكمة تكون قد غيرت أساس الدعوى وقضت من تلقاء نفسها
بما لم يطلب منها فخالفت بذلك القانون بما يستوجب نقض الحكم المطعون
فيه والإحالة .

الوقائع

لما تمت النيابة العامة بأنه في يوم ١٩٥٥/٣/٣ بدائرة بندر ملوى :
تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل بدر أحمد علي عبد الله وإصابة كل من
عبد الحفيظ علي عبد الله وطه محمد عرفان وصادق محمد حسن وكان ذلك ناشئا عن

دعواته وعدم مراعاته للوائح بأن قائد سيارة نقل بسرعة دون أن يلتزم بها الجانب الأيمن للطريق ودون أن يضيء مصابيحها الأمامية ، فضلا عن عدم صلاحيتها للاستعمال فصدم بها سيارة أجرة كان بها المجنى عليهم فأحدث بهم الإصابات الميمنة بالكشف الطب والتي أودت بحياة الأول منهم . وطلبت عقابه بالمسؤولين ٢٤٤ ، ٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى أحمد علي عبد الله ونعامه صالح فرج (والد المجنى عليه القاتل مدنيا قبل المتهم وسدراك داود المسئول عن الحقوق المدنية) بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض . كما ادعى حسن عبد الحكيم محمد مدنيا قبلهما بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . وبالحلقة قرر الحاضر عن المدعين بالحق المدني بوفاة أحمد علي عبد الله فقررت المحكمة التأجيل لإدخال ورثته وهم فتحي ويوسف ومصطفى ومحمود وعلي وروحية ومحاسن ثم أدخل المسئول عن الحق المدني شركة التأمين وطلب إلزامها بما قد يحكم به عليه . ومحكمة ملوى الجزئية قضت بحضورها اعتباريا عملا بمادتي الاتهام (أولا) بحبس المتهم سلتين مع الشغل وكفالة خمسين جنيا لوقف التنفيذ (ثانيا) بإلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية متضامين بأن يدفعوا للمدعين بالحق المدني نعامه صالح فرج وفتحي ويوسف ومحمود ومصطفى وعلي وروحية ومحاسن ورثة المرحوم أحمد علي مبلغ ٣٠٠٠ جنيه (ثلاثة آلاف جنيه) ومصروفات دعواهم المدنية ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . (ثالثا) بإلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية سدرارك داود متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني حسن عبد الحكيم محمد مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . (رابعا) بعدم قبول دعوى الضمان الموجهة من سدرارك داود إلى شركة التأمينات التجارية المصرية وألزم رافعها المصروفات . فاستأنف المسئول عن الحق المدني هذا الحكم . ومحكمة المنيا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعويين المدنيتين وفي موضوع الدعويين . (أولا) بإلزام المستأنفين بأن يدفعوا للمستأنف عليهم المدعين بالحق المدني ورثة أحمد علي عبد الله ثلاثة آلاف جنيه والمصروفات المدنية عن الدرجتين ونعمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . (ثانيا) بعدم قبول دعوى الضمان المرفوعة من المستأنفين قبل شركة التأمينات التجارية المصرية وألزم رافعها المصروفات

(ثالثا) بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة على المستأنفين من حسن عبد الحكيم محمد وإلزام رافعها المصروفات عن الدرجتين وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المهامة . فطن وكيل الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهأ الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى للطعون ضدهم بتعويض مدني قبلهما قد أخطأ في القانون ، ذلك أن المدعين بالحقوق المدنية طالخوا بالتعويض بصفتهم ورثة لأحمد علي عبد الله والد المجني عليه ومع ذلك فقد تحدث الحكم عن الدعوى المدنية وقضى فيها على اعتبار أنها مقامة من المدعين بالحقوق المدنية بصفتهم ورثة للمجني عليه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن أحمد علي عبد الله ونعامة صالح (والدي المجني عليه) ادعيا مدنيا بجلسة ٧ يونيو ١٩٥٥ قبل الماتم والمستول عن الحق المدني (مورث الطاعنين) وطلبا لإلزامهما متضامين بدفع مبلغ ٣٠٠٠ جنيه وأن الحاضر عن المدعين بالحق المدني قرر بجلسة ١٩٦٠/٣/١ ب وفاة أحمد علي عبد الله ، فقررت المحكمة التأجيل بجلسة ٧ يونيو سنة ١٩٦٠ لإدخال المدعين بالحقوق المدنية ومنها بجلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٠ حيث حضر وكيل عن المدعين بالحق المدني وهم فتحي ويوسف ومصطفى ومحمود وعلي وروحية ومحامن ، كما يبين من الاطلاع على أوراق القضية ، أن الآخرين استمروا في الدعوى المدنية بصفتهم ورثة المرحوم أحمد علي عبد الله الذي أقام هذه الدعوى قبل وفاته وقد ناقش الحكم المطعون فيه موضوع الدعوى المدنية تأسيسا على أنها مرفوعة من المدعين بالحقوق المدنية المطعون ضدهم بصفتهم ورثة المرحوم بدر أحمد علي المجني عليه ثم قدر التعويض فقال : " ومن حيث إنه عن قدر التعويض

فلإن المحكمة ترى أن المبلغ المطالب به يناسب الضرر بنوعيه الذي حاق بالمستأنف عليهم والمطعون ضدهم من جراء تقديم مورثهم ، ومن ثم فهي تفضي به لهم قبل المستأنفين “ . ولما كانت المحكمة قد قضت بالتعويض على اعتبار أن المدينين بالحقوق المدنية ورثة للمجنى عليه مع ما هو ثابت بالأوراق من أنهم ادعوا مدنيا بصفتهم ورثة للمرحوم أحمد علي عبد الله والد المجنى عليه على النحو للمالف الذكر ، فلإن المحكمة تكون قد غيرت أساس الدعوى وقضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها ، تخالفت بذلك القانون بما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للدعوى المدنية المقامة من كل من المرحوم أحمد علي عبد الله قبل وفاته ونعامة صالح والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، ومضوية السادة المستشارين :
سيد الدين عطية ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطية ، والدكتور محمد
محمد حسنين .

(١٩٠)

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤ القضائية

دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . حكم . " تسببيه .
تسبيب معيب . نقض " . " نطاق الطعن " . " الحكم في الطعن " .
شهادة زور .

إلتفات الحكم عن المستندات المقدمة للدفاع عن المتهم وعدم تحدته عنها . قصور
وبطلان بوجبان نقض الحكم للطعن وبإيره من المحكوم عليهم . لوحدة الواقعة وحسن
سير العدالة .

إذا كان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن ،
أن المدافع عن الطاعنين قد قدم إلى المحكمة الإستئنافية أربع حواظت اشتملت
على مستندات ، تمسك في مذكرته بدلائلها على صدق ما شهد به المحكوم عليهم
الأول والثاني أمام محكمة الأحوال الشخصية في الدعوى التي أقامت الطاعنة الأولى
ضد المدعى بالحق المدني تطالب فيها إثبات طلاقها منه ، وكان الحكم قد التفت
عن تلك المستندات ولم يتحدث عنها مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع
الطاعنين ، ولو أنه حتى يبحثها وفحص الدفاع المؤسس عليها لحاز أن يتغير وجه
الرأي في الدعوى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه
بالنسبة إلى الطاعنين وإلى باقي المحكوم عليهم لوحدة الواقعة وحسن
سير العدالة .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة جنح عابدين الجزئية ضد كل من : (١) ... (٢) ... (٣) ... (٤) ... الطاعنة (٥) ... (طامن) بوصف أنهم في يوم ١٩٦٣/٦/٢٤ بدائرة قسم عابدين : المتهمين الأول والثاني والثالث : شهدوا زورا بواقعة طلاق كاذبة حدثت بين المدعى بالحق المدني وزوجته (الطاعنة الأولى) في القضية رقم ١٣٠٩ سنة ١٩٦٠ أحوال شخصية . والمتهمين الأول والثالث : اصطنعا عقد زواج عرفي يفيد زواج المتهمة الرابعة (الطاعنة الأولى) التي ما زالت في عصمته بالمتهم الخامس (الطاعن الثاني) والمتهمين الرابعة والخامس (الطاعنين) اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين سالفى الذكر في ارتكاب الجرائم السابقة ، وطلب عقابهم بالمواد ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٢٩٧ من قانون العقوبات والزامهم بأن يدفعوا إليه مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ثم عدل طلباته إلى طلب الحكم بمبلغ ٥١ جنيتها والمحكمة المذكورة بعد أن دفع الحاضر مع المتهمين أولا ببطلان صحيفة الدعوى ثانيا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة ، قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام (أولا) برفض الدفع ببطلان صحيفة الدعوى ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وبقبولها (ثانيا) بحبس المتهمين ستة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ عن جريمة الشهادة الزور والزمهم بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . (ثالثا) براءة المتهمين من تهمة التزوير ورفض الدعوى المدنية في هذا الشق وألزم المدعى المدني مصاريفها و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاحتألف المتهمون هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — وبعد أن قرر المدعى بالحق المدني بتنازله عن دعواه المدنية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم عملا بالمادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات وفي الدعوى المدنية إثبات ترك المدعى

بالحق المدنى لدهواه المدنية وألزمته مصروفاتها . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهائ الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانهما بجرمة شهادة الزور ، قد شابه قصور فى التصيب ، ذلك بأن الحكم لم يعرض للمستندات المقدمة منهما إلى المحكمة الإستئنافية ، والمتضمنة دفاعا جديدا يؤيد صدق شهادة المحكوم عليهما الأول والثانى فى الدعوى رقم ١٣٠٩ سنة ١٩٦٠ أحوال شخصية كلى القاهرة ، ولم تكن المحكمة بتحقيق ما أقام الطاعنان الدليل عليه وهو صحة تلك الشهادة بدلالة المستندات المقدمة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المدافع عن الطاعنين قد قدم إلى المحكمة الإستئنافية أربع حوافظ اشتملت على مستندات تمسك فى مذكرته بدلائلها على صدق ما شهد به المحكوم عليهما الأول والثانى أمام محكمة الأحوال الشخصية فى الدعوى رقم ١٣٠٩ سنة ١٩٦٠ كلى القاهرة التى أقامتها الطاعنة الأولى ضد المدعى بالحق المدنى تطلب فيها إثبات طلاقها منه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد التفت عن تلك المستندات ، ولم يتحدث عنها مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعنين ، ولو أنه عني ببحثها وفحص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعنين وإلى باقى المحكوم عليهم لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، وذلك بذير حاجة إلى بحث سائر أوجه إلى الطعن .

جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، وعضوية السادة المستشارين :
سعد الدين عطية ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد عبد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد
حسنين .

(١٩١)

الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٤ القضائية

وصف التهمة . إجراءات المحاكمة . محلات عامة .

نطاق حق المحكمة في تعديل وصف التهمة ؟

مثال في تعديل الوصف من إدارة محل عمومي بدون ترخيص إلى إدارة محل عمومي بدون
إذن خاص .

من واجب المحكمة بنص المادتين ٢/٣٠٤ ، ٣٠٨ من قانون الإجراءات
الجنائية أن تقضى بمعاينة المتهم بالعقوبة المقررة في القانون متى كانت الواقعة
المرفوعة بها الدعوى ثابتة قبله وتكون فعلا معاقبا عليه ، وهي مكلفة في سبيل
ذلك بأن تخلص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق نصوص
القانون تطبيقا صحيحا غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي تسبغه النيابة لأن المحكمة
هي وحدها صاحبة الولاية في الفصل فيها . ولما كان يبين من الاطلاع على
المفردات أنه أسند إلى المطعون ضده في محضر ضبط الواقعة أنه أدار محله
”مطعم“ بغير إذن خاص ، مخالفا بذلك نص المادة ١٢ من القانون ٣٧١
لسنة ١٩٥٦ إلا أن النيابة العامة أسبغت خطأ على الواقعة ، وصف أنه أدار محلا
بدون ترخيص ، وكانت المادة ١٢ من القانون مالف الذكر تنص على أنه
”لا يجوز لأي شخص أن يستغل محلا عاما أو أن يعمل مديرا له أو مشرفا على أعماله

إلا بعد حصوله على ترخيص خاص بذلك". فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده تقيداً منه بالوصف الذي أسبغته النيابة خطأ على الفعل ملتفتاً عن النص القانوني الواجب التطبيق ودون أن يعنى باستجلاء ما إذا كان المتهم قد حصل على ترخيص خاص باستغلال المحل من عدمه، توصل إلى رد الواقعة إلى وصفها القانوني الصحيح يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٨/١٢/٢٥ بدائرة بندر المحلة الكبرى : أدار محلاً عاماً "مطعم" بدون ترخيص . وطلبت عقابه بأحكام القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٦ . ومحكمة المحلة الجزئية قضت حضورياً اعتبارياً صملاً بمواد الاتهام بتفريم المتهم ١٠٠ قرش والغلق . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما نسب إليه . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده قد أخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه بنى قضاءه على أن المحل الذي يستغله المطعون ضده مخصص به دون أن يستجلى ما إذا كان قد حصل على ترخيص خاص باستغلال أو إدارة المحل من عدمه — وهو موضوع التهمة الأولى المسندة إليه في محضر ضبط الواقعة — توصل إلى رد الواقعة إلى تكييفها الصحيح وإنزال حكم القانون عليها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات أنه أحنأ إلى المطعون ضده في محضر ضبط الواقعة أنه أدار محله "مطعم" بغير إذن مخصص مخالفاً بذلك نص المادة ١٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦، إلا أن النيابة العامة أسبغت خطأ

على الواقعة ، ووصف أنه أدار محلا بدون ترخيص . لما كان ذلك وكانت المادة ١٢ من قانون المحلات العامة رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه لا يجوز لأي شخص أن يستغل محلا عاما أو أن يعمل مديرا له أو مشرفا على أعماله إلا بعد حصوله على ترخيص خاص بذلك ، وكان من واجب المحكمة بنص المادتين ٢/٣٠٤ و ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية أن تقضى بمعاينة المتهم بالعقوبة المقررة في القانون متى كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى ثابتة قبله وتكون فعلا معاقبا عليه وهي مكلفة في سبيل ذلك بأن تخلص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي تسبغه النيابة ، لأن المحكمة هي وحدها صاحبة الولاية في الفصل فيما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده تقييدا منه بالوصف الذي أسبغته النيابة خطأ على الفعل ملتفتا من النص القانوني الواجب التطبيق ودون أن يعنى باستجلاء ما إذا كان المتهم قد حصل على ترخيص خاص باستغلال المحل من عدمه توصلا إلى رد الواقعة إلى وصفها القانوني الصحيح يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٧ من يونيو سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المختار / نصر الدين حسن عزام ، ومضوية السادة المستشارين :
سيد الدين عطية ، ومحمود مطيفة ، والدكتور أحمد إبراهيم ، والدكتور محمد
حسين .

(١٩٢)

الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٤٠ القضائية

تسعير تجارى . تموين .

القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ بتحويل وزير الصناعة المركزى تحديد أسعار
المنتجات الصناعية المحلية لم يبلغ نصا من نصوص المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
الخاص بشئون التسعير التجارى وتحديد الأرباح أو قرارا من القرارات الصادرة بتنفيذه
وإنما اقتصر على إضافة مادة جديدة حولت لوزير الصناعة سلطة تحديد أقصى الأسعار
لمنتجات الصناعة المحلية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها فى المواد ١ ، ٢ ، ٣
من المرسوم بقانون سالف الذكر .

لم يبلغ القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ — بتحويل وزير الصناعة المركزى تحديد
أسعار المنتجات الصناعية المحلية — نصا من نصوص المرسوم بقانون رقم ١٦٣
لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير التجارى وتحديد الأرباح أو قرارا
من القرارات الصادرة بتنفيذه ، وإنما اقتصر على إضافة مادة جديدة برقم ٤ مكرر
للمرسوم بقانون سالف الذكر حولت لوزير الصناعة سلطة تحديد أقصى الأسعار
لمنتجات الصناعة المحلية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها فى المواد ١ ،
٢ ، ٣ من المرسوم بقانون المذكور . ولما كانت الفقرة الرابعة من المادة
الخامسة من هذا المرسوم بقانون قد أجازت لوزير التجارة والصناعة تقرير
الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار السلع والمواد الخاضعة لأحكامه ، كما نص
فى المادة التاسعة منه على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور

ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام القرارات التي تصدر تنفيذا لأداة الخامسة . وقد أصدر وزير التكوين القرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ ، وأضاف به إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ما هو منتج محليا من الملابس الداخلية شغل الصنارة (التركو) والحوارب ، وأوجب القرار في مادته الثانية على المصانع والشركات التي تنتج تلك الملابس والحوارب أن تثبت باللغة العربية على كل قطعة منها — بحروف وأرقام ظاهرة — اسم المصنع أو علامته التجارية واسم الصنف ومقاس القطعة وسعر البيع للمستهلك . ولما كان السيد نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء قد أصدر — استنادا إلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ — القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ وأوجب في مادته الرابعة على جميع المصانع والمؤسسات والشركات الصناعية طبع اسم المنتج والمواصفات الرئيسية وسعر البيع للمستهلك على السلعة أو الغلاف الخارجي لها ، وهو نص عام يجري مطلقا على جميع المصانع . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أنزل على الواقعة حكم المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وقرار وزير التكوين رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح وأصاب بحجة الصواب في تقرير مسئولية الطاعن .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠/٤/١٩٦٨ بدائرة قسم باب شرق : لم يثبت باللغة العربية على كل قطعة من الملابس الداخلية شغل الصنارة والتركو الميينة بالمحضر بحروف وأرقام سعر البيع للمستهلك . وطلبت معاقبته بالمواد ٢٠١ و ٥٠/١٤ و ١/١٩ من القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والمادتين ٢٠١ من قرار التكوين ٥٥ لسنة ١٩٥٣ . ومحكمة باب شرق الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه وشهر ملخص الحكم شهرا واحدا . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة الأسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول

الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بصفته صاحب ومدير مصنع بجرime عدم تثبيته باللغة العربية سعر البيع للمستهلك على كل قطعة من الملابس الداخلية شغل السنارة إنتاج مصنعه تطبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المنفذة له، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه بصدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ أصبحت سلطة تحديد أسعار المنتجات الصناعية المحلية من اختصاص وزير الصناعة وحده دون غيره من الوزراء وانتهت بصدوره سلطة وزير التكوين وبالتالي انتهى مفعول قراره الوزاري رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ ، بالنسبة لمنتجات الصناعات المحلية وذلك اعتبارا من ٢٠ مايو سنة ١٩٥٩ تاريخ صدور القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ، وأنه لما كانت القرارات الصادرة من وزير الصناعة برقم ٢٤٣ سنة ١٩٦٠ و ٣٤١ سنة ١٩٦١ و ٥٦٨ سنة ١٩٦٢ تنفيذا لأحكام هذا القانون قد دخلت الجداول المرفقة بها والمتضمنة أسماء المصانع التي تنطبق عليها أحكام هذه القرارات من إسم مصنع الطاعن، فإن الواقعة المسندة إليه تضحى غير مؤتمنة. هذا فضلا عن أن أحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرار الوزاري رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ لا تنطبق على منتجات مصنع الطاعن لأنها غير مسعرة محددة الربح وغير واردة بمجدول التسعير الجبرى .

وحيث إن الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — بعد أن بين واقعة الدعوى بما مفاده إن الطاعن أتمج في مصنعه (فالات) داخلية دون أن يثبت على كل منها سعر البيع للمستهلك . عرض لدفاع الطاعن ورد عليه في قوله ” إن القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ قد أضاف المادة ٤ مكرر إلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح “ وقد نصت المادة الثانية منه على أنه ” استثناء من أحكام المواد السابقة يختص وزير الصناعة المركزى بتحديد أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة المحلية دون التقيد بالإجراءات

المنصوص عليها في تلك المواد "وأن تخويل السيد وزير الصناعة المركزي سلطة تحديد أسعار المنتجات الصناعية المحلية بموجب المادة ٤ مكرر سالف الذكر لا يتضمن بذاته ولا يقتضي إلغاء الإجراءات السابقة والتي صدرت في حدود القانون من الجهة التي كانت تختص أصلاً بتحديد أسعار المنتجات الصناعية المحلية وبيان مواصفاتها مادام لم يصدر قرار آخر بإلغاء تلك القرارات أو تعديلها ... وأن صدور قرارات بتحديد الأسعار والمواصفات من السيد وزير الصناعة وقهر سريان هذه القرارات على شركات دون غيرها لا يعني عدم خضوع الشركات الأخرى لأحكام القرارات الأخرى الخاصة بتقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب في أسعار السلع وتعيين مواصفاتها وإنما يعني استمرار خضوع تلك الشركات للقرارات الأخرى الشاملة التي لازالت قائمة وناظرة ومنها القرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣" وهذا الذي أورده الحكم صحيح في القانون ذلك أن القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ بتخويل وزير الصناعة المركزي تحديد أسعار المنتجات الصناعية المحلية لم يُلغ نصاً من نصوص المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ أو قراراً من القرارات الصادرة بتنفيذه وإنما اقتصر على إضافة مادة جديدة برقم ٤ مكرر للمرسوم بقانون سالف الذكر حولت لوزير الصناعة سلطة تحديد أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة المحلية دون التقييد بالإجراءات المنصوص عليها في المواد ١ و ٢ و ٣ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح. لما كان ذلك، وكانت الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من هذا المرسوم بقانون قد أجازت لوزير التجارة والصناعة تقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار السلع والمواد الخاضعة للمرسوم بقانون ٤ ونص في المادة التاسعة منه على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام القرارات التي تصدر تنفيذاً للمادة الخامسة وقد أصدر وزير التكوين القرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ وأضاف به إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ - ما هو منتج محلياً من الملابس الداخلية شغل السنارة (التريكو) والحوارب وأوجب القرار في مادته الثانية على المصانع والشركات التي تنتج تلك الملابس والحوارب أن تثبت باللغة العربية على كل قطعة منها بحروف وأرقام ظاهرة اسم المصنع

أو علامته التجارية واسم الصنف ومقاس القطعة وسعر البيع للمستهلك . ولما كان السيد نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء قد أصدر إستنادا إلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ وأوجب في مادته الرابعة على جميع المصانع والمؤسسات والشركات الصناعية طبع اسم المنتج والمواصفات الرئيسية وسعر البيع للمستهلك على السلعة أو الغلاف الخارجى لها ، وهو نص هام يجرى مطلقا على جميع المصانع ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أزل على الواقعة حكم المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وقرار وزير التكوين رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح وأصاب بحجة الصواب في تقرير مسئولية الطاعن . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة .

جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن مزام ، ومضوية السادة المستشارين :
سيد الدين عطية ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل مطيفة ، والدكتور محمد محمد حسنين .

(١٩٣)

للطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤ القضائية

إستيلاء على مال للدولة بغير حق . جريمة . "أركانها" . حكم . "تسببه" .
تسبب معيب . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما يوفره .

إبداء المتهم دفاعا مؤداه أنه لم يكن موظفا بالشركة المجنى عليها وقت ارتكاب جريمة الاستيلاء .
دفاع جوهري . على المحكمة تحبسه والرد عليه وإلا كان حكمها شوبا بالقصور في التسبب بالإخلال
بحق الدفاع .

متى كان الدفاع المسوق من الطاعن من أنه وقت ارتكاب جريمة الاستيلاء
لم يكن موظفا بالشركة المجنى عليها يعد — في صورة الدعوى المطروحة — دفاعا
هاما ومؤثرا في مصيرها لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسئولية الطاعن الجنائية،
وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في أطراحه لهذا الدفاع على مجرد التعرض
لنصوص قرار وزير الصحة الرقم ٣٦٧ لسنة ١٩٦٣ وتفسيره لمدلولها دون أن يعنى
بتحصيل ما قرره الطاعن في هذا الشأن من أن اللجان التي شكلها رئيس مجلس
إدارة المؤسسة التابعة لها الشركة المجنى عليها تنفيذ هذا القرار استغنت عنه ولم تلحقه
من بين من تم إلحاقهم بالشركة وهي واقعة كان يمكن للمحكمة حتى يستقيم قضاؤها
أن تقف على مبلغ صحتها لو أنها قامت بتحقيقها ، كما أنه لم يعن بالرد على ما سرده
الطاعن من أدلة تسند دعواه من أنه لم يكن موظفا هاما وقت الحادث وبالأخص
ما أشار إليه في مرافعته الشفوية من أنه حين قبض عليه لم يصدر قرار بإيقاعه
عن العمل بالشركة وبأنه لدى رفعه دعوى تعويض ضد الشركة أمام محكمة العمال

دفع ممثل الحكومة بعدم أحقيته في التمويض لأنه لم يكن موظفا بالشركة ولا يوجد عقد يدل على ذلك . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسبب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع بما يعيبه ويستوجب نقضه .

الوقائع

إنهت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٦/٦/١٩٦٣ بدائرة قسم الجيزة محافظة الجيزة : بصفتهم موظفين عموميين بشركة معامل أورينت فارما للأدوية التابعة للمؤسسة العامة للأدوية استولوا بغير حق على مال مملوك للدولة هو المواد الكيماوية والأدوية الميينة الوصف والقيمة بالأوراق والخاص بالمؤسسة سالفة الذكر والتي يعملون بها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١١١/٦ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت بحضورها عملا بمواد الإتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم — الطاعن — بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبغرامة قدرها سبعة آلاف جنيه وبالعزل من الوظيفة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية الإحتيلاء بغير حق على مال للدولة قد شابه القصور في التسبب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن دفع في جلسة المرافعة وفي المذكرة المقدمة منه بأنه ليس موظفا عاما وبالتالي تفقد الجريمة المسندة إليه المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات ركنا من أركانها القانونية . ودلل الطاعن على ذلك بأنه عقب صدور القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ الذي أمت بمقتضاه شركة "أورينت فارما" التي كان يعمل بها أصدر السيد / وزير الصحة القرار رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٦٣ بتنفيذ هذا القانون ونص في المادة الرابعة منه على إلحاق عمال وموظفي الشركات المؤممة بشركات المؤسسة طبقا للقواعد التي يقررها رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية

العامه لادويه . وتنفيذا لهذا القرار أصدر السيد / رئيس مجلس إدارة المؤسسة القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٣ متضمنا الشروط والقيود التي يلحق بها العاملون بالشركات وعهد إلى لجان مختصة مهمة إختيار العاملين الذين تتوافر فيهم هذه الشروط ، وفعلًا عقدت هذه اللجان عدة جلسات اختارت فيها بعض العاملين ولم يكن الطاعن من بينهم . وقد أقرت الشركة نفسها أن الطاعن لم يلحق بالعمل فيها بأن تحدته بأن يقدم عقد عمل معها في مذكرتها المؤرخة ١٩٦٤/٤/١٩ التي قدمتها في القضية رقم ٨٣١١ لسنة ١٩٦٣ عمال جزئى القاهرة . إلا أن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع بما يصلح رداله وبنت حكمها على فهم خاطئ لقرار السيد / وزير الصحة المشار إليه إذ اعتبرت أنه قد تم بمقتضاه إلحاق جميع العاملين بالشركات المؤممة تلقائيا بشركات المؤسسة على خلاف الواقع . هذا علاوة على أنها لم ترد على دفاع الطاعن الجوهري الذى بناء على أن المؤسسة ذاتها أنكرت تعيينه بها في مجال رسمى بما يعيب الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محضر جلعة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن أثار في مرافعته أن الطاعن لم يكن موظفا عاما اعتبارا من ١٩٦٣/٦/١٣ حيث أن اللجان التي تم تشكيلها لفحص الموظفين امتنعت عن البعض ، كما أنه حين قبض عليه لم يصدر قرار بإيقافه عن العمل بإعتباره موظفا هموميا ورفع المتهم دعوى همالية لمحكمة العمال للحصول على تعويض قدفع ممثلوا الحكومة بعدم أحقيته في التعويض لأنه لم يكن موظفا بالشركة ولا يوجد عقد يدل على ذلك . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن في قوله ” وحيث إنه من الدفع الثالث للاتهام المبدى من الدفاع بمقولة إن المتهمين لا يعدون من الموظفين العموميين حيث لم يصدر قرار بتعيينهم ، فإن هذا الدفع مردود بأن المشرع قد حرص على النص في المادة ١٤ من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية على إنتقال العمال الذين كانوا يعملون لدى الأفراد والجهات التي تم الإستيلاء عليها في النشاط المتعلق بتجارة الأدوية إلى المؤسسة العامة للتجارة والتوزيع بحالتهم عند العمل بالقانون المذكور، ومؤدى ذلك أن عقود العمل تظل سارية رغم حصول هذا التأميم واعتبار الهيئة العامة للأدوية والمؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية من المؤسسات العامة ، وتسرى

على موظفى وعمال المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية الأحكام السارية على الموظفين والعمال الحكوميين كما نص القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه والقاضى بتأميم بعض الشركات والمنشآت ومن بينها معامل أدوية أورينت فارما فى مادته الرابعة بأن " تشرف المؤسسة المصرية العامة للأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية على هذه الشركات والمنشآت كما وقد نص فى مادته الخامسة على أن يصدر وزير الصحة القرار اللازم لتنفيذ هذا القانون ، هذا وقد صدر قرار السيد وزير الصحة الرقم ٣٦٧ لسنة ١٩٦٣ بعد الاشارة فى ديباجته إلى القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية وكذلك إلى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ المذكور مضمنا مادته الرابعة بأن يلحق العمال والموظفون التابعون للشركات والمنشآت الموضحة بالجدولين رقمى (٢) و (٣) الملحقين بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه طبقا للقواعد التى يقررها رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للأدوية ، الأمر الذى مفاده أن المتهمين وقد كانوا - فى يوم حدوث الواقعة - يعملون بشركة معامل أدوية - أوزنيت فارما - أصبحوا من الموظفين للعموميين بإلحاقهم بالمؤسسة المصرية العامة للأدوية أما القواعد المشار إليها بالمادة ٤ المذكورة والتى يقررها رئيس مجلس إدارة المؤسسة فهى واقعة تأتى تالية لواقعة إلحاقهم بالعمل بالمؤسسة تنفيذا للقانون والقرار المشار إليه " . لما كان ذلك ، وكان الدفاع المدعى من الطاعن من أنه وقت ارتكاب الجريمة لم يكن موظفا بالشركة بعد - فى صورة الدعوى المطروحة - دفاعا هاما ومؤثرا فى مصيرها لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مسئولية الطاعن الجنائية . وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى أطراحه لهذا الدفاع على مجرد التعرض لنصوص قرار السيد وزير الصحة وتفسيره لمدلولها على النحو الصالح لإيراده دون أن يعنى بتحديد ما قرره الطاعن فى هذا الشأن من أن اللجان التى شكلها السيد / رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للأدوية تنفيذا لهذا القرار استغنت عنه ولم تلحقه من بين من تم إلحاقهم بالشركة وهى واقعة كان يمكن للحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - أن تقف على مبلغ صحتها أو أنها قامت بتحقيقها ، كما أنه لم يعن بالرد على ما سرده

الطاهن من أدلة تسند دعواه من أنه لم يكن موظفا عاما وقت الحادث وبالأخص ما أشار إليه في مرافعته الشفوية من أنه حين قبض عليه لم يصدر قرار بإيقافه من العمل بالشركة وبأنه لدى رفعه دعوى تعويض ضد الشركة أمام محكمة العمال دفع ممثل الحكومة بعدم أحقيته في التعويض لأنه لم يكن موظفا بالشركة ولا يوجد عقد يدل على ذلك . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون جاء مشوبا بالقصور في التسبب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع بما يعيبه ويستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث مائر ما يثيره الطاهن في أسباب طعنه .

جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار/نصر الدين حسن مزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطية
وأ نور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٩٤)

الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٠ القضائية

نقض . "التقرير بالطعن" . "التنازل عنه" . طعن . "التنازل عنه" .

التنازل عن الطعن . طبيعته : ترك للخصومة . أثر ذلك ؟

التنازل عن الطعن هو ترك للخصومة يترتب عليه وفق المادة ١٤٣ مرافعات
إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك التقرير بالطعن . ولما كان الطاعن
قد تنازل عن طعنه بمقتضى إقراره موقع عليه منه ومصدق عليه بالشهر العقاري ،
لمانه يتعين إثبات نزول الطاعن عن طعنه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن وآخر : بأنهما في يوم ١٩٦٨/١١/٤ بدائرة مركز
أدفو : نقلا كمية البلع المبين بالمحضر دون تصريح من الجهة المختصة . وطلبت
عقابهما بالمادة ٣٩٥ من قانون العقوبات وقرار محافظة أسوان رقم ١٨٩
لسنة ١٩٦٨ . ومحكمة أدفو الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بتفريم
كل منهما خمسة وعشرين قرشا . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة أسوان
الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا
وفي الموضوع وإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف بإضافة عقوبة المصادرة
وتأييده فيما عدا ذلك . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض

في ثم تنازل من طعنه بمقتضى إقرار موقع عليه منه ومصدق عليه
بمكتب توثيق كوم أمبو بتاريخ ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن قد تنازل عن طعنه بمقتضى إقرار موقع عليه منه ومصدق عليه
بمكتب توثيق كوم أمبو بتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٤ ، ولما كان التنازل من الطعن
هو ترك الخصومة يترتب عليه وفق المادة ١٤٣ مرافعات إلغاء جميع إجراءات
الخصومة بما في ذلك التقرير بالطعن ، فإنه يتعين إثبات نزول الطاعن
عن طعنه .

جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : محمد الدين عطية ، وأنور خلف ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسين .

(١٩٥)

الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤ للقضائية

مواد مخدرة . إثبات . " بوجه عام " . " شهادة " . حكم .
" تسببه . تسبب غير معيب " .

إلزام الحكم قضاءه بإدانة المتهم في جريمة إحرار مخدرات تأسيسا على سبق معرفة الشاهد له شخصا . في حين أن الشاهد لم يقرر ذلك في شهادته . خطأ في الإصدار يعيب الحكم ويوجب نقضه .

متى كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الضابط لم يشهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق بأنه يعرف الطاعن شخصا ، وكل ما قرره في هذا الخصوص أن الطاعن من المعروفين له بالإتجار في المواد المخدرة ، وكان الحكم قد بنى قضاءه بإدانة الطاعن تأسيسا على سبق معرفة الشاهد المذكور له شخصا بما لا يستند على أصل ثابت في الأوراق ، فإنه يكون قد جاء معيبا بالخطأ في الإصدار بما يوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في مساء يوم ١٩٦٨/٢/٤ بدائرة قسم بولاق محافظة القاهرة : أحرز جوهرًا مخدرا " حشيشا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا ولم يكن ذلك بقصد الاتجار أو التعاطي والإستعمال الشخصي . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالوصف والمواد الواردة

بتقرير الإتهام فقرر بذلك . ومحنة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول ١ / الملحق به بمقابلة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتفريجه خمسمائة جنيه وبمصادرة المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحنة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجريمة إحراز مواد مخدرة قد شابه خطأ في الإسناد ، ذلك بأن الطاعن أقام دفاعه على أن الضابط لا يعرفه شخصيا قبل الحادث غير أن الحكم أطرح هذا الدفاع وحول في إدانته على شهادة الضابط المذكور التي حصلها بما مؤداه أنه يعرفه شخصيا من قبل وأنه تيقن من شخصيته وقت الحادث على خلاف الثابت في الأوراق حيث لم يقل الشاهد بذلك في أية مرحلة من مراحل التحقيق بما يعيب الحكم المطعون فيه بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " أن النقيب نبيل عبد العزيز عبادة معاون مكافحة المخدرات علم من تحرياته السرية ومن مراقبته للتهمة رمضان حنفى محمود الشهير بـ رمضان المزين أنه يحوز جواهر مخدرة وأخطره أحد مرشديه السريين أنه سيقابله في الساعة ١١ من مساء يوم ١٩٦٨/٢/٤ بشارع الصحافة حاملا كمية من المخدرات فاستصدر إذنًا من النيابة العامة بضبط المتهم وتفتيشه وانتقل إلى ذلك المكان فوصله في الساعة ١٠ و ٥ دقيقة مساء مرتديا ملابس تنكرية وأفهم بعض رجال القوة المرافقين له بعمل كمين متحرك في ذلك المكان ووقف في مكان يسمح له برؤية المرشد السرى الذى كان يقف أمام دار أخبار اليوم ، وفي حوالى الساعة ١١ مساء رأى المتهم المأذون بتفتيشه والمعروف له شخصيا مقبلا من داخل شارع الصحافة وإقترب من مكان المرشد السرى ووقف معه فترة ثم أنصرف وعاد بعد حوالى عشر دقائق حاملا في يده كيسا من الورق ومنتجها

إلى المكان الذى به المرشد السرى فأمرع هو نحو المتهم للقبض عليه ولكنه
ألقى الكيس على الأرض وأمرع فى الحرب فالتقط الضابط الكيس من الأرض
وتابع المتهم ولكنه تمكن من الفرار بأحد الشوارع المتفرعة من شارع
الصعافة فلم يتمكن من ضبطه رغم مطاردته إياه فاتجه إلى مسكنه وقام بتفتيشه
فلم يعثر على شيء من المنوعات وانضح أن الكيس الذى ألقاه المتهم يحوى
ثلاث طرب من الحشيش .. "لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع
على المفردات المضمومة أن الضابط نبيل عبد العزيز عياده لم يشهد فى أية مرحلة
من مراحل التحقيق بأنه يعرف الطاعن شخصيا وكل ما قرره فى هذا الخصوص
أن الطاعن من المعروفين بالإتجار فى المواد المخدرة ، وكان الحكم قد بنى قضاءه
بإدانة الطاعن تأسيسا على سبق معرفة الشاهد المذكور له شخصيا بما لا يستند
على أصل ثابت فى الأوراق ، فإنه يكون جاء معيبا بالخطأ فى الإسناد المستوجب
للقض والإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن دزام ، وعضوية السادة المستشارين :
سعد الدين عطيه ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كمال عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٩٦)

الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٤ القضائية

دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره . " . إثبات . " بوجه هام " .
"شهادة " . "خبرة " . حكم "تسبيبه . تسبيب غير معيب " . حريق محمد .

عدم التزام المحكمة بتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة . مشروط بأن تورد في حكمها
ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها ورازت بينها . إلتفاتا كلية عن التعرض
لدفاع المتهم وعدم إيرادها له . تصور . مثال في حريق محمد .

لئن كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة ،
إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى
وألمت بها على وجه يفصح أنها فطنت إليها ورازت بينها ، أما وقد التفتت كلية
عن التعرض لدفاع المتهمين " بأن الاتهام ملفق والدليل على ذلك ما شهده به
ضابط إدارة الدفاع المدني والحريق في تحقيق النيابة من أنه لم يلاحظ أى آثار
لسائل مشتعل ، كما قدمت إدارة المطافئ تقريرا بغير ذلك انتهى إلى أن الحادث
يرجع إلى احتمال ترك أو إلقاء جسم مشتعل صغير كعقب سيجارة أو عود ثقاب "
وأسقطته جملة ولم تورده على نحو يكشف عن أنها اطلعت عليه وأقسطته حقه ،
فإن حكمها يكون قاصرا .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٩٦٦/٨/٣٠ بدائرة قسم باب شرق محافظة الإسكندرية : وضعا عمدا النار في مسكن بهجات قناوى فرغانى بأن ألقيا بداخله كمية من البترول وأشعلا النار فيها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للمادة ١/٢٥٢ من قانون العقوبات ، فصدر قراره بذلك . وادعى بهجات قناوى فرغانى بصفته وليا شرعيا على ابنته مدنيا قبل المتهمين متضامين بمبلغ ١٠٠ ج على مهيل التعويض . ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وإلزامهما متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى بصفته وليا طبيعيا على ابنته نجيده مبلغ مائة جنيه على مهيل التعويض مع إلزامهما متضامين بالمصروفات المدنية . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة الحريق العمسد جاء مشوبا بالقصون والإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه عول في إداتهما على أقوال زوجة الطاعن الثانى ووالدتها من أن الطاعن الأول ألقى من النافذه بصفيحة تحتوى على بنزين وأن الطاعن الثانى أعقبه بإلقاء عود ثقاب مشعل ، وما شهد به ضابط الشرطة من أنه تبين وجود آثار بنزين ومياه على القراش . وأغفل الحكم الرد على دفاع الطاعنين من أن الاتهام ملفق وتدليله على ذلك بما شهد به ضابط إدارة الدفاع المدنى والحريق في تحقيق النيابة من أنه لم يلاحظ أى آثار لسائل مشعل ، كما قدمت إدارة المطافىء تقريرا بغير ذلك واتتهى إلى أن الحادث يرجع إلى احتمال ترك أو إلقاء جسم مشعل صغير كعقب سيجارة أو عود ثقاب مشعل . وفي ذلك ما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدفاع عن الطاعنين دفع بتلفيق التهمة ومما استدل به على ذلك ما قرره رجال المطافئ من أن الحريق حدث من عود ثقاب أو عقب سيجارة . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة ، إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدهوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، أما وقد إلتفتت كلية عن التعرض لدفاع المتهمين وأسقطته جملة ولم تورده على نحو يكشف عن أنها اطلعت عليه وأقسطته حقه ، فلإن حكمها يكون قاصرا ، ومن ثم يتعين نقضه والإحالة درن حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٧ من يولييه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن مزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطيه ، وأبور خلف ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور محمد محمد حسين .

(١٩٧)

الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٠ ع القضائية

تموين . دقيق . خبز . حكم . " تسبيه . تسبيب معيب " . مسئولية جنائية .

المعبرة في إلزام المسئولين من المخازن الأفرنجية عامة والبلدية في دائرتي محافظتي القاهرة والإسكندرية وضواحيهما بإمساك الدفاتر المقررة قانونا ، هي بنوع الدقيق المصرح لهذه المخازن باستخدامه . كون الدقيق المستخدم من النوع الأناخر نمرة ١ / استخراج ٧٢٪ . يوجب على من تقدم ذكرهم بإمساك الدفاتر المشار إليها .

عدم استظهار الحكم نوع الخبز المسئول من إدارته المتهم ونوع الدقيق المصرح له باستخدامه . قصور .

إن المناط في إلزام صاحب المخبز والمسئول عن إدارته سواء أكان المخبز أفرنجيا بعامة أم بلديا في دائرتي محافظتي القاهرة والإسكندرية وضواحيهما ، بإمساك الدفاتر التي نص عليها القانون في المادة ٢٠ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ وفي المادة الأولى من القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ ، إنما هو بنوع الدقيق المصرح له— أنه المخازن باستخدامه ، فإذا كان هذا الدقيق من النوع الفاخر استخراج ٧٢٪ . تعين على أصحاب المخازن المذكورة والمسؤولين عن إدارتها ، بإمساك هذه الدفاتر ترتيبا على التصريح لها باستخدام دقيق القمح الفاخر نمرة ١ / استخراج ٧٢٪ . المستورد المشار إليه بنص المادة الثانية من القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ ، وهو ما لم يكن مصرحا للمخازن البلدية باستخدامه من قبل بمقتضى

المادة الرابعة من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدلة بالقرار رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٦٤ والقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥. وإذ كان ما تقدم، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يستظهر في مدوناته نوع المخبز المسند إلى المطعون ضده إدارته وهل هو من المخازن الإفرنجية أم من المخازن البلدية، كما لم يستظهر نوع الدقيق المصرح له في استخدامه وهل هو من الدقيق الفاخر ٧٢٪ أم لا، فإن هذا الحكم يكون قاصرا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في الفترة ما بين ٦ إلى ٩/٩/١٩٦٨ بدائرة قسم الماشية محافظة الإسكندرية : لم يمسك سجلا منظما لقيد حركة الدقيق يوميا على النحو الذي يتطلبه القانون . ومحكمة الماشية الجزئية قضت حضوريا براءة المتهم مما أسند إليه . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى براءة المطعون ضده من جريمة هدم إمساك سجل منتظم لقيد حركة الدقيق يوميا بمخبره على النحو الذي يتطلبه القانون تأسيسا على أن القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ الصادر بشأن المخازن يعتبر قانونا أصلا بالنسبة له لقصره مسك الدفاتر على المخازن البلدية دون الإفرنجية ، قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، ذلك بأن المستفاد من استعراض مواد القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المنطبق على الواقعة ومواد القرار ٨٤ لسنة ١٩٥٩ والمقابلة بينهما واستقراء مجموع أحكامهما أن المادة ٢٠ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ خاصة بالمخازن التي تستعمل الدقيق الفاخر نمرة ١ استخراج ٧٢٪ . وأنها تلزم أصحاب المخازن بإمساك سجلات عند تداول الدقيق الفاخر فيها .

أما المادة الأولى من القرار ٨٤ لسنة ١٩٥٩ فقد ألزمت أصحاب المخازن البلدية وهي التي تستعمل في الأصل الدقيق غير الفاخر بإمسك سجلات هند تداول النوع الفاخر بالنسبة لمحافظة القاهرة والاسكندرية وضواحيهما . ولذلك يكون هذا القرار الأخير قد ألزم أصحاب المخازن البلدية بالقاهرة والاسكندرية وضواحيهما بإمسك سجلات تبين تداول الدقيق الفاخر ، خلافا للقرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ الذي لم يكن يلزمهم بإمسك سجلات عن هذا النوع من الدقيق . ومن ثم فإن الواقعة تكون مؤثرة قانونا على مقتضى أحكام القرارين السالف ذكرهما إذ أن لكل منهما مجاله ، ولم يرد في القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ نص صريح يلغى حكم المادة ٢٠ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ .

وحيث أنه يبين من مطالعة أحكام القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ أنه نص في مادته العشرين "على إلزام أصحاب المخازن ومصانع المكرونة ومصانع الحلوى ومحال بيع الدقيق المرخص لها في استخدام دقيق القمح الفاخر مرة ١ استخراج ٧٢٪ والمسؤولين عن إدارتها أن يكون لديهم سجل مطابق للنموذج (ج) المرافق لهذا القرار يثبتون فيه يوميا البيانات الموضحة بهذا النموذج" ونصت المادة ٢٨ من هذا القرار المعدلة بالقرار ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ على أن "يعاقب على مخالفة المادة ٢٠ منه بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها" ويبين من الرجوع إلى القرار ٨٤ لسنة ١٩٥٩ الصادر بتنظيم مسك دفاتر وحيازة نسبة معينة من الدقيق في مخازن محافظة القاهرة وضواحي القاهرة والاسكندرية المعمول به اعتبارا من ١٩٥٩/٩/٢١ المعدل بالقرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٥ أنه نص في مادته الأولى على "إلزام كل صاحب مخبز بلدى أو مسئول عن إدارته في محافظة القاهرة وضواحي القاهرة والاسكندرية أن يحسب مسك سجلا مطابقا للنموذج المرافق لهذا القرار يثبت فيه يوميا البيانات الموضحة بهذا النموذج . ويجب أن تقدم هذه السجلات إلى مراقبة التووين الواقع في دائرتها المخبز لحتم صفحاتها وترقيمها قبل إثبات البيانات فيها ولا يجوز الكشط أو الحذف في هذه الدفاتر ويكون تعديل أى بيان فيها باعتماد من مراقبة التووين المختصة" وقد نصت المادة الثانية من هذا القرار على "إلزام الأشخاص المذكورين في المادة السابقة أن يحوزوا في المخبز كمية من دقيق القمح الفاخر استخراج

٧٢٪ المستورد لا تقل بأي حال من الأحوال عن ٢٥٪ من جملة صافي حيازتهم من الدقيق، وعليهم أيضا الاحتفاظ بفواتير شراء وبيع القمح المستخرج محليا ، ودقيق القمح الفانر استخراج ٧٢٪ المستورد لمدة ثلاثة شهور على الأقل من تاريخ إصدارها“ وفرضت المادة الثالثة منه عقوبة الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها عند مخالفة أحكامه ، والمستفاد من استقرار هذه النصوص جميعا والمقابلة بينها أن المناط في إلزام المخبز سواء كان بلديا أم إفرنجيا بإمساك الدفاتر التي نص عليها القانون في المادتين ٢٠ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ والأولى من القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ إنما هو بنوع الدقيق المصرح لها في استخدامه فإذا كان هذا الدقيق من النوع الفانر نمرة ١ استخراج ٧٢٪ تعين على أصحاب هذه المخازن الإفرنجية عامة والبلدية في دائرتي محافظتي وضواحي القاهرة والاسكندرية إمساك هذا النوع من الدفاتر ترتيبا على التصريح لها باستخدام دقيق القمح الفانر استخراج ٧٢٪ المستورد المشار إليه بنص المادة الثانية من القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ ، وهو ما لم يكن مصرحا للمخازن البلدية باستخدامه من قبل بمقتضى المادة الرابعة من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدلة بالقرار رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٦٤ والقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ والتي نصت على أنه ” يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب المخازن للعربية ومحال بيع الدقيق والمسؤولين عن إدارتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقا غير القمح للصافي استخراج ٩٣٪ بالمواصفات الموضحة بالمادة الأولى من هذا القرار“. لما كان ذلك، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه ببراءة المطعون ضده من تهمة إمساك سجل منظم يقيد حركة الدقيق في قوله ” إن القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ الصادر بشأن المخازن يقصر مسك الدفاتر على المخازن البلدية دون الإفرنجية وعلى نحو ما جاء بالمادة الأولى منه ومن ثم يعتبر معذرا للقرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ والذي كان يوجب على المخازن عامة سواء منها التي تصنع الخبز البلدي أو الخبز الإفرنجي . وإذا كان القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ الصادر في ١٩/٨/١٩٥٩ مرجعه أن الواقعة محل المحاكمة تمت في ٩/٩/١٩٦٩ قبل صدوره ، ومن ثم فإنه بصدور القرار المذكور فإنه يسرى على المتهم باعتباره الأصلح له ومن ثم فإن الواقعة

لا تكون جريمة ، وهو ما يتعين معه تأييد الحكم المستأنف فيما قضى من تبرئة المتهم وذلك عملاً بالمادة ١٧/٤ من قانون الإجراءات الجنائية " ومن ثم فإن الحكم بهذه الصورة يكون قاصراً إذ أنه لم يستظهر في مدوناته نوع المخبر المسند إلى المطعون ضده إدارته وهل هو من المخابر الأفرنجية أم من المخابر البلدية ، كما لم يستظهر نوع الدقيق المصرح له في استخدامه وهل هو من الدقيق الفانر ٧٢. أم لا ، وبذلك فإن هذا الحكم يكون قاصراً في بيان الواقعة قصوراً من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، كما صار إثباتها في الحكم وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / عبد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين :
عبد السيد الرفاعي ، وطه الصديق دقانة ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(١٩٨)

الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤ القضائية

(١) نقض . " التقرير بالطعن . نطاقه " . " الحكم في الطعن " .
طعن . " نطاقه " . إثبات . " قوة الأمر المقضى " . قوة
الأمر المقضى .

ورود الطعن على الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف
شكلا لرفعه بعد الميعاد . ليس لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم
الابتدائي من عيوب ملة ذلك ؟

(ب) حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " . دفاع . " الإخلال
بحق الدفاع ما لا يوفره " .

لا محل للنعي على المحكمة بأنها أسقطت النظر في مذر لم يطرح عليها أو في دليل
لم يقدم إليها .

١ - متى كان الطعن واردا على الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بعدم
قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد ، وكان قضاؤه بذلك سليما ، فإن الحكم
الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقضى بحيث لا يجوز لمحكمة النقض
أن تعرض لما شابه من عيوب ، وإلا كان الطعن منعظا عليه وهو ممتنع .

٢ - لا محل للنعي على المحكمة بأنها أسقطت النظر في مذر لم يطرح عليها
أو في دليل لم يقدم إليها . ولما كان يبين من الرجوع إلى محضر الجلسة الأولى

التي حددت لنظر معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستئنافى القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد أن الطاعن لم يحضر بل حضر وكيل عنه ودفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وثبت من مدونات الحكم أن الطاعن لم يتقدم بأى عذر ليبرر التقرير بالاستئناف بعد الميعاد ، إلا أنه وجد بملف الدعوى شهادة طبية تفيد مرض الطاعن وملازمته للفراش ، وهذه الشهادة غير معلاة في الأوراق وغير مؤشّر عليها من رئيس الهيئة أو كاتب الجلسة ولم يشر إليها المدافع عن الطاعن بجلسة المعارضة ولم يحتاج بدالاتها على قيام عذر للطاعن في التقرير بالاستئناف بعد الميعاد . ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

الوقائع

لما تهتم النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم روض الفرج : (أولاً) أقام أعمال بناء بدون ترخيص : (ثانياً) أقام مبنى داخل حدود المدينة بلغت قيمته أكثر من ألف جنيه بغير الحصول على ترخيص من الجهة المختصة . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ . ومحكمة البلدية الجزئية قضت غيابياً عملاً بمواد الإتهام بتغريم المتهم ٥٠٠ ج وضعف رسم الترخيص عن التهمة الأولى وبغرامة تعادل ضعف قيمة المبنى عن التهمة الثانية . عارض وقضى في معارضته بالقبول والرفض والتأييد عن التهمة الأولى والقبول والتعديل إلى غرامة تعادل قيمة المبنى عن الثانية . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافى الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد

قد انطوى على الإخلال بحق الدفاع والقصور في التمهيد ، ذلك لأنه لم يتعرض للشهادة المرضية المؤرخة في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٨ والتي قدمها بجلعة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٨ لإثبات مرضه في المدة من ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٨ حتى ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٨ تبريرا لتجاوز ميعاد الاستئناف ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه لم يحدد مقدار الغرامة المقضى بها أو بين قيمة المبنى الذي غرم مثل قيمته مما يعيبه بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى محضر جلعة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ وهي الجلعة الأولى التي حددت نظر معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد أن الطاعن لم يحضر، بل حضر وكيل عنه ودفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وثبت من مدونات الحكم أن الطاعن لم يتقدم بأي عذر ليبرر التقرير بالاستئناف بعد الميعاد إلا أنه وجد بملف الدعوى شهادة طبية صادرة من الدكتور حنا أرمانوس مؤرخة في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٨ ، تفيد مرض الطاعن وملازمته للفراش من ٢٠ مارس سنة ١٩٦٨ حتى ليلة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٨ ، وهذه الشهادة معلاة في الأوراق وغير مؤثر عليها من رئيس الهيئة أو كاتب الجلعة ولم يشر إليها المدافع عن الطاعن بجلعة المعارضة - حسبما سلف - مما يقطع بأنها لم توضع تحت نظر المحكمة عند نظر المعارضة ولم يحتاج بدالاتها على قيام عذر الطاعن في التقرير بالاستئناف بعد الميعاد ، ومن ثم فلا وجه للنعي عليها أو بأنها أصحقت النظر في عذر لم يطرح عليها في دليل لم يقدم إليها . لما كان ذلك ، وكان الطعن واردا على الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد ، كان قضاؤه بذلك سليما ، فإن الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقضى ، بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شابه من هيوب ، وإلا كان الطعن منعظا عليه وهو ممنوع ، ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفتي ، وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم أحمد الديبواني ، وطه الصديق دنانة ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد ماهر حسن .

(١٩٩)

العلم رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٥٧ ، القضائية

(أ ، ب ، ج) تموين . خبز . إثبات . ” بوجه عام ” . ” إقرار ” .
حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب ” . جريمة .
” أركانها ” .

(أ) لا عبرة بإقرار المتهم في شأن وزن الخبز . للعبء في هذا الخصوص
بالميزان . إشارة الحكم إلى الإقرار على غير صحة . لا يقدح
في سلامة الحكم .

(ب) مجرد إنتاج خبز أقل وزناً من المقرر . يتحقق به جريمة
انتاجه كذلك .

(ج) تحديد المادة ٢٦ من قرار التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المدة اللازمة
لوزن الخبز بارداً بعد التهوية . ثلاث ساعات كحد أدنى . عدم تحديد
هذه المادة حداً أقصى لهذه التهوية .

١ — متى كان يبين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه ، أنه في معرض
الاستناد إلى أدلة الإدانة بجريمة صنع خبز بلدى أقل من الوزن المقرر ،
حول على المحضر الذى قام به مفتش التموين وما ورد فيه من أوزان للخبز بناء على
قيامه بوزنه ، فإن هذا استدلال كاف وحده ، ولا وجه لغيره ، ذلك بأن الوزن
لا يعول فيه إلا على الميزان ، أما الاعتراف فليس من الأدلة التى يمكن أن يؤخذ
بها في هذا الشأن ، حتى تعتبر الإشارة إليه على غير صحة ، قادحاً في الحكم بدعوى

الخطأ في الإسناد ، إذ هو يكون حينئذ إرسالاً للقول لا ينبغي عليه حكم ولا يقوم به قضاء .

٢- إن جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر ، تتم قانوناً بمجرد إنتاجه كذلك ، على اعتبار أن التأميم في هذه الجريمة يكن أصاحاً في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة في إنتاج الخبز تحقيقاً لإختبارات إرتأها ، ومن ثم فإنه يكفي لقيام تلك الجريمة في حق الصانع علمه بأن فعله مخالف للقانون أو قعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه دون انتظار لتأممه .

٣ - المدة التي حددتها المادة ٢٦ من قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ لوزن الخبز البلدى البارد بعد تمام تهويته ، بثلاث ساعات ، هي حد أدنى لإتمام التهوية ، ولم تحدد لها حداً أقصى ، ومن ثم فإن الركون إلى شهود النفى أو محرر المحضر لتعديد المدة بأكثر من ثلاث ساعات ، يكون ذير متج في الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم المنيرة محافظة الإسكندرية : صنع خبزاً بلدياً يقل عن الوزن المقرر قانوناً . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٨ و ٥٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمواد ٢٤ و ٢٦ و ٣٨/٣ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل . ومحكمة الإسكندرية المستعجلة الجزئية قضت بحضوريا عملاً بمواد الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه ١٠٠ ج وكفالة ١٠ ج لوقف التنفيذ مع المصادرة وشهر ملخص الحكم على واجهة المخبز لمدة ستة أشهر . فاستأنف ، ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطعن قد امتنوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة صنع خبز بلدى يقل عن الوزن المقرر قانونا قد شابه القصور في التسيب وانطوى على خطأ في الإسناد، وبني على الإخلال بحق الدفاع ، كما أخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن الطاعن دفع بأن نسب العجز في الرغيف وقدره ٧٥ره جرام تدخل ضمن نسب العجز المسموح به قانونا وقدره ٥٠٪ من وزن الرغيف ، غير أن المحكمة التفتت عن الإشارة إلى هذا الدفاع والرد عليه . كما لم تستجب المحكمة إلى طلب سماع محرر المحضر وشهود النفى حول واقعة إنتاج الخبز قبل الساعة السابعة صباحا أي قبل حضور محرر المحضر بأكثر من ثلاث ساعات ، وهول الحكم المستأنف في إدانة الطاعن على اعتراف نسبة إلى الطاعن على خلاف الثابت في الأوراق . هذا إلى أن المادة ٢٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعاقب بها الطاعن قصد بها عدم استقلال صاحب الخبز للمستملك ، ولهذا فهي لا تخلق جريمة بمجرد إنتاج الخبز وإنما تقوم الجريمة عند بيع الخبز للمستهلك .

وحيث إن الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه . بين في معرض إirاده لواقعة الدعوى أن متوسط وزن الرغيف البلدى الذى أنتجه الطاعن هو ١٢٢ر٥٠ جراما ناقصا عن المقرر قانونا ٧٥ره جراما ، وما أورده الحكم فيما تقدم صحيح في القانون ، ذلك بأن المادة ٢٤ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ والمعدل بالقرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ الذى كان ساريا وقت وقوع الجريمة قد حدد وزن الرغيف من الخبز البلدى في محافظة الإسكندرية وكان الحادث ١٣٥٠ جراما وليس ١٢٨ر٢٥ جراما — كما ذكر الطاعن — وقد نصت المادة ٢٦ من ذات القرار على أن يكون التسامح في الوزن بسبب الخفاف الطبيعى للخبز هو على الأكثر ٥٠٪ للخبز البارد ، ومفاد ذلك أن وزن الرغيف البلدى بعد استئزال النسبة المسموح بها بسبب الخفاف الطبيعى للخبز بعد التهوية وجب أن يكون ١٢٨ر٢٥ جراما . لما كان ذلك ، فإن منعى الطاعن بأن نقص الوزن يدخل في الحد المسموح به يكون

على غير أساس إذ لا يجوز إجراء هذا الخصم بسبب الجفاف — مرتين — وهو دفاع لا تلازم المحكمة بالرد عليه صراحة ذلك أن استواء حكم القانون على الواقعة لا يحتاج إلى بيان . لما كان ذلك ، فإن ما يتمتع الطاعن على الحكم من إخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس وذلك بغير حاجة من الحكم للرد على دفاع الطاعن الذي أشار إليه في وجه طعنه ، مادام أنه دفاع ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في شأن عدم استجابة المحكمة لسماع شهود النفي حول واقعه إنتاج الخبز قبل الساعة العاشرة صباحاً أي قبل حضور محضر المحضر بأكثر من ثلاث ساعات مردوداً بأنه لا جدوى منه ذلك بأن المدة التي حددتها المادة ٢٦ من قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ لوزن الخبز البارد بعد تمام تهويته بثلاث ساعات هي حد أدنى لإتمام عملية التهوية ولم تحدد لها حداً أقصى . ومن ثم فإن الركون إلى شهود النفي أو محضر المحضر لتحديد المدة بأكثر من ثلاث ساعات يكون غير منتج وبالتالي يكون النفي في هذا الصدد على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه أنه في معرض الاستناد إلى أدلة الإدانة بجريمة صنع خبز بلدي أقل من الوزن المقرر حول على المحضر الذي قام به مفتش التكوين وماورد فيه من أوزان للخبز بناء على قيامه بوزنه وهو استدلال كاف وحده ، ولا وجه لغيره ، ذلك بأن الوزن لا يعول فيه إلا على الميزان أما الاعتراف فليس من الأدلة التي يمكن أن يؤخذ بها في هذا الشأن حتى تعتبر الإشارة إليه على غير صحته قادحاً في الحكم بدعوى الخطأ في الاستناد ، إذ هو يكون حينئذ إرسالاً للقول لا ينهني عليه حكم ، ولا يقوم به قضاء . ولما كانت جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر تم قانوناً بمجرد إنتاجه كذلك على اعتبار أن التأني في هذه الجريمة يمكن أساساً في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة في إنتاج الخبز تحقيقاً لاعتبارات ارتأها ، ومن ثم فإنه يكفي لقيام الجريمة المشار إليها في حق الصانع علمه بأن فعله مخالف للقانون أو قعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه دون انتظار لتمامه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت تلك العناصر في حق الطاعن فإن ما يتمتع عليه في هذا الخصوص يكون غير صديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، ومضوية للمادة المستشارين : ابراهيم
أحمد الهديواني ، وطه الصديق دنانة ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٢٠٠)

الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د) دعوى جنائية . " تحريكها . قيودها " . نيابة عامة .
" القيود الواردة على حقها في تحريك الدعوى الجنائية " .
بلاغ كاذب . جريمة . " أركانها " .

(١) قيود حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية . إستثناء
قاصر على الحالات المنصوص عليها قانوناً .

(ب) عدم توقف تحريك الدعوى الجنائية في جريمة البلاغ الكاذب .
على شكوى .

(ج) توافر التبليغ في جريمة البلاغ الكاذب . وأولم يحصل
التبليغ مباشرة . بل جاء في صيغة رد على سؤال المحقق .
ما دام أن الجاني قد هيا المظاهر الدالة على وقوع جريمة .
فأصداً إيصال خبرها للسلطة العامة .

(د) عدم اشتراط تقديم البلاغ إلى الموظف المختص . كفاية
إرساله إلى الموظف المكلف عادة بإيصاله إلى الجهة
المختصة .

(هـ ، و) حكم . " حججته " . قوة الأمر المقضى . نيابة عامة . أمر
حفظ . إثبات . " بوجه عام " . " قوة الأمر المقضى " . حكم .
" تسببيه . تسمييب غير معيب " . محكمة الموضوع . " سلطتها

في تقدير الدليل " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .
ما لا يوفره " . بلاغ كاذب .

(هـ) إنصاف قوة الأمر المقضى على الأحكام النهائية الباتة . فحسب .
البحث في كذب البلاغ أو صحته . موكل لمحكمة الموضوع .

(و) عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في كل جزئية من دفاعه .
أخذ المحكمة بالأدلة . مؤداه لإطراح ما ساقه الدفاع لملها على عدم
الأخذ بتلك الأدلة .

(ز) إجراءات المحاكمة . محكمة ثاني درجة . " الإجراءات أمامها " .
إثبات . " شهادة " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .
ما لا يوفره " .

نطاق الإجراءات أمام محكمة ثاني درجة ؟

الاستغناء عن سماع الشاهد . بجواز أن يكون صراحة أو ضمنا .

(ع) حكم . " وصف الحكم " . " ما لا يعيب الحكم في نطاق التذليل " .
" تسببه . تسبب غير معيب " .

إتقاء المحكمة إلى وصف الحكم بأنه حضوري نزولا على حكم الواقع . لا يعيبه
إثبات كاتب الجلسة خطأ . عدم حضور المتهمين .

١ — الأصل أن القيود الواردة على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى
الجنائية أصر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره في أضيق نطاق على الحرية
التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى ، دون الجرائم الأخرى التي قد
ترتبط بها .

٢ — إن جريمة البلاغ الكاذب المعاقب عليها بمقتضى المادة ٣٠٥ من قانون
العقوبات ليست في عداد الجرائم المشار إليها في المادة الثالثة من قانون
الإجراءات والتي يتوقف رفع الدعوى بشأنها على شكوى .

٣ — من المقرر أن التبليغ في جريمة البلاغ الكاذب يعتبر متوافرا ولو لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة ، متى كان قد هيا المظاهر التي تدل على وقوع جريمة بقصد إيصال خبرها إلى السلطة العامة ليتهم أمامها من أراد إتهامه بالباطل ، ولا يؤثر في ذلك أنه ، إنما أبدى أقواله بالتحقيقات بناء على سؤال وجهه إليه المحقق ، ما دام هو قصد أن يحجى التبليغ على هذه الصورة .

٤ — لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يقدم البلاغ إلى الموظف المختص مباشرة ، بل يكفي لاعتبار البلاغ مقبولا لجهة مختصة ، أن يكون من أرسل إليه البلاغ مكلفا عادة بإيصاله إلى الجهة المختصة .

٥ — من المقرر بنص المادتين ٤٥٤، ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن قوة الأمر المقضى سواء أمام المحاكم الجنائية أو المحاكم المدنية ، لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها باتة متى توافرت شرائطها الأخرى ، ومن ثم فليس للقبيل الذي انتهت إليه النيابة ولا لأمر الحفظ الصادر منها حجية في جريمة البلاغ الكاذب المرفوع بشأنها الدعوى أمام المحكمة الجنائية عن الجريمة المبلغ بها كذبا في حقه إذ البحث في كذب البلاغ أو صحته وتحقيق ذلك إنما هو أمر موكل إلى المحكمة تفصل فيه حسبما ينتهي إليه اقتناعها .

٦ — إن المحكمة غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحى دفاعه الموضوعي ، إذ في اطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد إطراحها بجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها ، دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها .

٧ — الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تقضى ، على مقتضى الأوراق ولا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ، وإذا كان ذلك ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ أجازت الاستغناء عن سماع شهود الإثبات ، إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل على ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة في أي من درجتيها سماع أحد من الشهود ، وكانت شهادتهم مطروحة

على بساط البحث، فلا محل لما أثاره الطاعن من أن محكمة أول درجة وكذلك محكمة ثاني درجة لم تسمع أيهما شهودا ولم تبحر تحقيقا .

٨ - لا على المحكمة إذا هي انتهت إلى أن الحكم حضوري ، مادام ذلك يتفق والثابت بحضور الجلسات ، ولو أخطأت في موضع آخر وقالت في دينياجة حكمها أن الطاعن وآخرين لم يحضروا ، طالما أنه محض سهو وقع فيه الكاتب ولا أثر له على النتيجة الصحيحة التي انتهت إليها المحكمة .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني (عبد الحق شعبان محمد عبد الله) دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة المنشية الجزئية ضد كلا من ١ - ... ٢ - ... (طاعن) ٣ - ... متهما إياهم بأنهم في يوم ٢١ يناير سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم المنشية محافظة الاسكندرية : المتهمان الأول والثاني : ارتكبا جريمة البلاغ الكاذب الموضحة بعريضة اللجنة المباشرة . المتهم الثالث : ارتكب جريمة الشهادة الزور الموضحة بالعريضة . وطلب عقاب المتهمين الأول والثاني بالمواد ٣.٣ و ٣.٤ و ٣.٥ من قانون العقوبات ومعاقبة المتهم الثالث بالمواد من ٢٩٤ إلى ٢٩٩ من قانون العقوبات وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت عملا بمواد الاتهام بالنسبة للمتهم الثاني والمادة ٣.٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهمين الأول والثالث حضوريا واعتباريا للمتهم الأول وحضوريا للباقي (أولا) في الدعوى الجنائية - براءة المتهمين الأول والثالث (ثانيا) بحبس المتهم الثاني سنتين مع الشغل وغرامة مائتي جنيه وكفالة ١٠ ج لوقف تنفيذ عقوبة الحبس وألزمته المصاريف الجنائية . (ثالثا) في الدعوى المدنية برفضها بالنسبة للمتهم الأول وألزمته المدعى بمصاريف إختصامه وإلزام المتهمين الثاني والثالث بأن يدفعوا متضامين للدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومبلغ ٥ ج مقابل أتعاب المحاماة وأمرت بالنفاذ المعجل بغير كفالة . فاستأنف المتهم الثاني هذا الحكم كما استأنفه المدعى

بالحق المدنى . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضور يا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف وألزمت كل من المستأنفين بالمصروفات الاستئنافية للدعوى المدنية فطعن وكيل المحكوم عليه الثانى فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعن بجريمة البلاغ الكاذب قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وشابه قصور فى التسبب وانطوى على الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى تأسيسا على تخلف الشرائط المنصوص عليها فى المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا أن المحكمة رفضت هذا الدفع على غير سند من صحيح القانون وذهب حكمها إلى القول - على خلاف الواقع - بتخلف الطاعن عن الحضور والتفتت عن دفاعه بانتفاء جريمة البلاغ الكاذب فى حقهما إذ انتهت مذكرة نيابة شرق اسكندرية الكلية إلى قيد الواقعة جنحة نصب ضد المدعى المدنى ، ولا يؤثر فى هذا ما انتهت إليه نيابة أمن الدولة العليا من قيد الواقعة بدفتر الشكاوى وحفظها لأن واقعة النصب لا تدخل فى اختصاصها وكانت مقيدة فى قرارها بواقعة الرشوة وحدها ، هذا وقد دان الحكم الطاعن دون توافر أركان جريمة البلاغ الكاذب فى حقه ، إذ أن محاميه هو الذى أبلغ وكيل النيابة . ولم يكن يقصد من ذلك سوى تنبيهه ولكن وكيل النيابة ورئيس النيابة هما اللذان أمرا محاميه بتدوين بلاغه ، ولم يكن أيهما مختصا بالواقعة المبلغ عنها ، والتي انتهت نيابة شرق اسكندرية الكلية إلى صحتها ، مما ينفى فعل التبليغ وكذب البلاغ وتوافر نية الإضرار لدى الطاعن ، يضاف إلى ما تقدم أن محكمة أول درجة وكذلك محكمة ثانى درجة لم تسمع أيهما شهودا ولم تجر تحقيقا ، مما يعيب الحكم بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى ، بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة البلاغ الكاذب التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى

إلى ما رتبته عليها ، ثم أ طرح دفاع الطاعن في مختلف وجوهه وعرض للدفع بعدم قبول الدعوى وانتهى إلى رفضه وما انتهى إليه يتفق وصحيح القانون ، ذلك بأن جريمة البلاغ الكاذب المعاقب عليها بمقتضى المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ليست في عداد الجرائم المشار إليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية والتي يتوقف رفع الدعوى بشأنها على شكوى ، والأصل أن القيود الواردة على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره في أضيق نطاق على الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى دون الجرائم الأخرى التي قد ترتبط بها . ولما كانت جريمة البلاغ الكاذب التي أقامها المدعى المدنى ضد الطاعن بالطريق المباشر وحركتها النيابة العامة بالجلسة ودين الطاعن بها مستقلة في أركانها وكافة عناصرها القانونية عن جريمة القذف التي تلزم الشكوى لرفع الدعوى بها ، فلا حرج على النيابة العامة إن هي باشرت حقها القانونى في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى العمومية عن جريمة البلاغ الكاذب رجوعا إلى حكم الأصل في الإطلاق ، ومن ثم يكون هذا الوجه من النعى غير سديد . أما ما أثاره الطاعن في شأن إثبات الحكم تخلفه عن الحضور على خلاف الواقع ، فإن المحكمة لم تخالف الواقع إذ انتهت إلى أن الحكم حضورى وهو ما يتفق والثابت بحضور الجلسات ، ولا عليها إن هي أخطأت في موضع آخر وقالت في ديباجة حكمها إن الطاعن وآخرين لم يحضروا طالما أنه محض سهو وقع فيه الكاتب ولا أثر له في النتيجة الصحيحة التي انتهت إليها المحكمة ، ومن المقرر بنص المادتين ٤٥٤ ، ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن قوة الأمر المقضى سواء أمام المحاكم الجنائية أو المحاكم المدنية لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها باتة متى توافرت شرائطها الأخرى ، ومن ثم فليس للقييد الذى انتهت إليه النيابة ولا لأمر الحفظ الصادر منها حجية في جريمة البلاغ الكاذب المرفوع بشأنها اللجنة أمام المحكمة الجنائية ، عن الجريمة المبلغ بها كذبا في حقه إذ البحث في كذب البلاغ أو صحته وتحقيق ذلك إنما هو أمر موكل إلى المحكمة تفصل فيه حسبما ينتهى إليه اقتناعها ويبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أمس قضاءه بادانة الطاعن على مسند من البلاغ الذى قدمه للنيابة وأقواله بتحقيقاتها من أن المدعى بالحق المدنى عرض عليه الوساطة في رشوة موظف عام

الأمر المستوجب لعقاب المدعى المدني طبقا للمادة ١٠٩ مكرر من قانون العقوبات ولولم تقم الدعوى به . وأن هذا البلاغ كاذب إختلاق الطاعن واقعته ونسبها إلى المدعى المدني بقصد الإضرار به ، ومن ثم يكون الحكم قد استظهر جريمة البلاغ الكاذب بأركانها القانونية كافة وأورد على ثبوتها أدلة سائغة مقبولة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه أثبت في حق الطاعن الأفعال والأقوال التي قصد أن يصل خبرها إلى السلطة العامة ليتم المدعى المدني أمامها بالباطل ، ولما كان من المقرر أن التبليغ في جريمة البلاغ الكاذب يعتبر متوافرا ولو لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة متى كان قد هيا المظاهر التي تدل على وقوع جريمة بقصد إيصال خبرها إلى السلطة العامة ليتم أمامها من أراد إتهامه بالباطل ولا يؤثر في ذلك أنه إنما أبدى أقواله بالتحقيقات بناء على سؤال وجهه إليه المحقق ، ما دام هو قصد أن يجيء التبليغ على هذه الصورة ، وكان من المقرر أيضا أنه لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يقدم البلاغ إلى الموظف المختص مباشرة بل يكفي لاعتبار البلاغ مقدما للجهة المختصة أن يكون من أرسل إليه البلاغ مكلفا عادة بإيصاله إلى الجهة المختصة كما هو الشأن في واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحي دفاعه الموضوعي ، إذ في أطعثنائها إلى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها ، ومن ثم يكون هذا الوجه من النعي بشقيه على غير أساس . ولما كان الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تقضي على مقتضى الأوراق ولا تجوز من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ أجازت الاستغناء من سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل على ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة في أي من درجتها سماع أحد من الشهود وكانت شهادتهم مطروحة على بساط البحث ، فلا محل لما أناره الطاعن في هذا الصدد ولا وجه لما نعاه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن كله يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٨ من يولييه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم أحمد الديوانى ، وطه الصديق دنانة ، ومصطفى محمود الأسيرطى ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٢٠١)

الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤ القضائية

(١ ، ب ، ج) دعوى جنائية . " قيود تحريكها " . دعوى مدنية .
 " نظرها والحكم فيها " مسئولية مدنية . دفع . " الدفع
 بعدم قبول الدعوى الجنائية " . نظام عام . مؤسسات
 عامة . موظفون هموميون . نيابة عامة . حكم .
 " تسببيه . تسبب معيب " . نقض . " نطاق الطعن " .
 قتل خطأ .

(١) عدم جواز النى على الحكم فى شقة المتصل بالدعوى الجنائية
 من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها . إلا إذا كان النى
 يمس الدعوى المدنية .

عدم قبول الدعوى الجنائية . أثره : عدم قبول الدعوى
 المدنية التابعة .

الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها عن غير ذى صفة .
 جواز إبدائه فى أية مرحلة كانت عليها الدعوى .

(ب) المؤسسات العامة . من أشخاص القانون العام . العاملون بها .
 موظفون أو مستخدمون هموميون . شمولهم بالحماية المقررة
 فى المادة ٦٣/٣ إجراءات . عدم قبول الدعوى الجنائية
 عما يقع منهم من جنح أو جنابات . إلا من النائب العام
 أو المحامى العام أو رئيس النيابة .

(ج) إقامة الدعوى الجنائية من لا يملك رفعها . أثره : إنعدام اتصال المحكمة بها . عدم أحقية المحكمة في التعرض لها . مخالفة ذلك . صيرورة حكمها وما يبنى عليه من إجراءات معدوم الأثر . وجوب القضاء بعدم قبولها إلى أن تتوافر شروط قبولها لأنها من النظام العام . أساس ذلك ؟

(د ، هـ) دعوى مدنية . "نظرها والحكم فيها" . دفع . "الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية" . حكم . "تسببيه . تسبب معيب" . نقض . "نطاق الطعن" . "أثر الطعن" .

(د) الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . جوهري . وجوب الرد عليه .

(هـ) اتصال وجه الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية بالمتهم . نظرا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . وجوب نقض الحكم في هذه المسألة اللهم كذلك . المادة ١٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ - لئن كان أحد أوجه الطعن موجهًا من المسئول عن الحقوق المدنية إلى الدعوى الجنائية على خلاف ما تقضى به المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التي تقصر حق الطعن بطريق النقض الحاصل من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها على حقوقهما المدنية فقط ، إلا أنه لما كان العيب الذي يرمى به المسئول المدني الحكم في شقه المتصل بالدعوى الجنائية ، ينطوي على مساس بالالتزامات المدنية لتعلقه بصحة إجراءات تحريك الدعوى الجنائية ، ويترتب على قبوله - الحكم بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية على المتهم "تابع للطاعن" - عملاً بنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، وما يستتبع ذلك من عدم قبول الدعوى المدنية ضد الطاعن وتابعه ، لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية ، هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية ، فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة ، تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضا ، ومن ثم يكون للطاعن بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية النعى على الحكم المطعون فيه بما أثاره في طعنه من عدم قبول الدعوى الجنائية قبل تابعه ، وهو دفع يجوز إثارتها في أية حالة كانت عليها الدعوى .

٢ - إن المؤسسات العامة على ما يبين من قوانين إصدارها رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، ورقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، ورقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، هي مرافق عامة يديرها أحد أشخاص القانون العام ، ويعد العاملون فيها من الموظفين أو المستخدمين العماليين ، ومن ثم تشملهم الحماية الخاصة التي جرى بها نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ من أنه لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام بحرمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته وبسببها ، وإذا كان ذلك وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه استظهر أن تابع الطاعن من العماليين في مؤسسة عامة وقد وقعت الجريمة المنسوبة إليه أثناء تأدية وظيفته وبسببها ، مما كان يتعين معه قبول الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير من ورد ذكرهم في الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية متى ثبتت بصحته .

٣ - إن الدعوى الجنائية إذا أقيمت على متهم ممن لا يملك رفعها قانونا على خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، يكون اتصال المحكمة بها معدوما قانونا ، ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ، فإن هي فعلت كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر ، ولذا يتعين على المحكمة القضاء بعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها إلى أن تتوافر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها ، وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية وبصفة اتصال المحكمة بالواقعة .

٤ - من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية ، هو من الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وتقسطه حقه إيرادها وردا عليه ، ما دام الدفاع قد تمسك به ، وإذا أغفلت المحكمة الرد على هذا الدفع ، فإنه يتعين نقض حكمها في هذا الخصوص .

٥ - إن نقض الحكم في خصوص الدعوى المدنية بالنسبة للمسئول عن الحقوق المدنية ، يوجب نقضه كذلك بالنسبة للتهم ، متى كان وجه الطعن يتصل به

نظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة ، إعمالا لمقتضى نص المادة رقم ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

لأنه تمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٣١ مايو سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز كوم حمادة : ١ - تسبب بخطئه في موت التهامي محمد أحمد وجابر أبو نوار العطار وهاشم محمد الفار وعبد الجواد محمد العطيس وشنا محمد السيوطي وسقا محمد الفرارجي وعبد الصادق عبد الدايم وشوقي أنور أمين ومصطفى الصاوي حموده وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم اتباعه القوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فانقلبت في مياه التربة وأصيب المجنى عليهم سالف الذكر بالإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية المرفقة والتي أودت بحياتهم : ٢ - تسبب بخطئه في إصابة كل من أحمد علي مطر وآخرين وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم اتباع القوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فانقلبت في مياه المصرف فأصيب المجنى عليهم بالإصابات المبينة بالتقرير الطبي المرفق : ٣ - قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٣٨ - ٣ ، ١/٢٤٤ - ٢ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . وادعى مدنيا والدا المجنى عليه شوقي أنور أمين محمود قنديل وطلبا للقضاء لمقابل المتهم والمؤسسة المصرية العامة لإستغلال وتثمين الأراضي المستصلحة بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية متضامنين بمبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة كوم حمادة الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم خمس سنين مع الشغل والنفاذ عن النهم المسندة إليه وبإلزامه بأن يدفع ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لإستصلاح وتثمين الأراضي المستصلحة متضامنين إلى المدعين بالحق المدني مبلغ ثلاثمائة جنيه على سبيل التعويض وألزمتها بمصروفات الإدعاء المدني ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف

كل من المتهم والمشتوكة عن الحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وتأيد الحكم فيما عدا ذلك بلا مصاريف جنائية . فطعن المدعية بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن — رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتسمية الأراضي المستصلحة بصفته — على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بالزامة بصفته مسئولا عن الحقوق المدنية والمتهم — تابعه — متضامنين بالتعويض المدني للطعون ضدها — المدعين بالحقوق المدنية — قد شابه القصور في التسبيب ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الدعوى الجنائية تأسيسا على أن — تابعه — المتهم في حكم الموظفين العموميين إذ هو عامل بإحدى المؤسسات العامة ، ولا يجوز عملا بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية رفع الدعوى العمومية عليه إلا بإذن من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة وبالتالي تكون الدعوى المدنية التابعة لها غير مقبولة ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع الجوهرى مما يعيبه بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المدافع عن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الدعوى الجنائية ضد تابعة المتهم بالإمتداد إلى نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ هو موظف عمومى لا يجوز رفع الدعوى العمومية قبله إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع البتة في حين أنه استظهر أن تابع الطاعن من العاملين في مؤسسة عامة وقد وقعت جريمة القتل والإصابة الخطأ منه أثناء تأدية وظيفته وبسببها . لما كان ذلك ، وكان هذا الوجه من الطعن موجها من المسئول عن الحقوق المدنية إلى الدعوى الجنائية وحدها

على خلاف ما تقضى به المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التي تقصر حق الطعن بطريق النقض الحاصل من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها على حدة وهما المدنية فقط ، إلا أنه لما كان العيب الذي يرمى به الطاعن الحكم في شقه المتصل بالدعوى الجنائية ينطوي على مساس بالتزاماته المدنية لتعلقه بصحة إجراءات تحريك الدعوى الجنائية ، ويترتب على قبوله الحكم بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية على المتهم — تابع الطاعن — عملاً بنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، وما يستتبع ذلك من عدم قبول الدعوى المدنية ضد الطاعن وتابعه ، لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية ، فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضاً ، ومن ثم يكون للطاعن بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية حقه في النعي على الحكم المطعون فيه بما أثاره في طعنه وهو دفع يجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت المؤسسات العامة — على ما يبين من قوانين إصدارها رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ هي مرافق عامة يديرها أحد أشخاص القانون العام ويعد العاملون فيها من الموظفين أو المستخدمين العامين ، ومن ثم تشملهم الحماية الخاصة التي جرى بها نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ من أنه لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام بجرime وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها . ولما كان للبين من مطالعة الحكم المطعون فيه — على ما سلف بيانه — أنه استظهر أن تابع الطاعن من العاملين في مؤسسة عامة وقد وقعت الجريمة المنسوبة إليه أثناء تادية وظيفته وبسببها مما كان يتعين معه قبول الدفع متى ثبتت صحته ، وذلك لأن الدعوى العمومية إذا أقيمت على متهم ممن لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هي فعلت كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر ولذا يتعين عليها القضاء بعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها إلى أن تتوفر لها الشروط التي فرضها

الشارع لقبولها وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط
أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية وبصحة اتصال المحكمة بالواقعة فيجوز
إبداؤه في أى مرحلة من مراحل الدعوى بل يتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء
نفسها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع ، فإنه
يكون مشوباً بالقصور في التسبيب لما هو مقرر من أن الدفع بعدم قبول الدعوى
المدنية هو من الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له
فتقسطه حقه إيراداً له ورداً عليه ما دام الدفاع قد تمسك به مما يتعين معه نقض
الحكم المطعون فيه والإحالة في خصوص الدعوى المدنية فقط بالنسبة للطامن
وكذلك بالنسبة للاثم إذ النعى الذى نعاه الطاعن في هذا الوجه على الحكم
المطعون فيه بالقصور في التسبيب — والذي أخذت به المحكمة — يتصل به
نظراً لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة إعمالاً لمقتضى نص المادة ٤٢
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة
النقض ، وذلك دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، ومضوية السادة المستشارين :
سعد الدين عطية ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم

(٢٠٢)

الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٤٠ القضائية

قتل محمد . حكم . "تسببيه . تسبب معيب" .

مثال لتسبب معيب في الرد على دفاع جوهرى حول قدرة المجنى عليه على التحدث بتعقل بعد إصابته .

متى كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قد أثار عدم قدرة المجنى عليه على التحدث بتعقل بعد إصابته ، وأن التقرير الطبي الشرعى وإن أثبت أن إصابات المذكور لا تمنعه من ذلك إلا أنه قصر تلك القدرة على فترة معينة سماها بالفترة البيضاء وأنه لادليل على أن المجنى عليه قد مر بهذه الفترة ، يؤيد ذلك ما أثبتته الضابطة في محضره من أن المجنى عليه سقط في غيبوبة عقب إدلائه بأقواله ، وكان الدفاع على هذه الصورة يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى ولأن الواقع يشهد له ويسانده ، ذلك أن الطبيب الشرعى وإن قرر أن إصابات المجنى عليه لا تمنع من قدرته على التحدث بتعقل بعدها خلال الفترة البيضاء وهي الفترة الزمنية التي تعقب زوال غيبوبة الارتجاج المخي وتسبق غيبوبة الضغط المخي ، إلا أنه أثبت تعذر تحديد المدة الزمنية التي تستغرقها الفترة البيضاء وأنه يجوز أن تمتد إلى حوالى ست ساعات وأن ذلك يتوقف على مدى مقاومة المجنى عليه للصدمة العصبية المصاحبة للإصابات كما أثبت الضابطة في محضره أنه عقب سؤال المجنى عليه أخذ يهذى ويتحدث بكلام غير مفهوم ، فإن المحكمة إذ لم تفتن إلى دفاع الطاعن

ولم تقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه بل حكمت منه إيرادا له وردا عليه ، يكون حكمها معينا بما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٨/٥/١٩٦٨ بدائرة أنجم محافظة صوهاج : ضربا محمد الزهرى محمد بعصا على رأسه وجصده فأحدثا الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدا من ذلك قتلا ولكن الضرب أففى إلى موته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات صوهاج قضت حضوريا عملا بالماتين ١/٢٣٦ بالنسبة إلى المتهم الأول ، ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثانى (أولا) بمعاقبة المتهم الأول بالسجن لمدة خمس سنوات . (ثانيا) بمعاقبة المتهم الثانى بالحبس لمدة شهرين . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن بجرمة الضرب المففى إلى الموت قد شابه قصور فى التسبب ، ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أنه لم يكن فى مكنة المجنى عليه النطق بعد إصابته مما يستحيل معه أن يتحدث إلى الشاهد الرائد فؤاد سعد إبراهيم ويدلى إليه بأن الطاعن هو الضارب له ، ومع جوهرية هذا الدفاع فقد التفتت المحكمة عنه ولم تمن بالرد عليه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قد أثار عدم قدرة المجنى عليه على التحدث بتعقل بعد إصابته وأن التقرير الطبي الشرعى وإن أثبت أن إصابات المذكور لا تمنعه من ذلك إلا أنه قصر تلك القدرة على فترة معينة سماها بالفترة البيضاء وأنه لا دليل على أن المجنى عليه قد مر بهذه الفترة ، يؤيد ذلك ما أثبتته الضابط فى محضره من أن المجنى عليه سقط فى غيبوبة عقب إدلائه بأقواله . لما كان ذلك ، وكان الدفاع على هذه الصورة يعد

دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى ولأن الواقع يشهد له
 ويسانده، ذلك أن الطبيب الشرعى — على ما يبين من الاطلاع على المفردات —
 وإن قرر أن إصابات المجنى عليه لا تمنع من قدرته على التحدث بتعقل بعدها خلال
 الفترة البيضاء وهى الفترة الزمنية التى يتعقب زوال غيبوبة الارتجاج المخى وتسبق
 غيبوبة الضغط المخى ، إلا أنه أثبت تعذر تحديد المدة الزمنية التى تستغرقها
 الفترة البيضاء وأنه يجوز أن تمتد الى حوالى ست ساعات وأن ذلك يتوقف
 على مدى مقاومة المجنى عليه للصدمة العصبية المصاحبة للإصابات كما أثبت الرائد
 فؤاد سعد إبراهيم فى محضره أنه عقب سؤال المجنى عليه أخذ يهذى ويتحدث
 بكلام غير مفهوم ، فلما المحكمة إذ لم تظن الى دفاع الطاعن ولم تقصطه حقه
 وتغنى بتحقيقه ببلوغا الى غاية الأمر فيه بل سكنت عنه إرادا له وردا عليه ،
 يكون حكمها معيبا بما يوجب نقضه والإحالة بالنسبة الى الطاعنين لوحدة
 الواقعة ولحسن سير العدالة وذلك بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ١٤ من يونية سنة ١٩٧٠

بمداحة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، وعضوية المادة المستشارين :
سعد الدين عطية ، وأنور أحمد خاف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٢٠٣)

الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤ القضائية

إثبات . "معاينة" . حكم . "تسليمه" . تسليم مغيب " . إختلاس .
أموال أميرية

ثبوت أن ما نقله الحكم من المعاينة ليس له أصل في الأوراق . يعيب الحكم بالخطأ في الاستناد
مثال . تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟

إذا كان يبين من المفردات المنضمة ، أن ما نقله الحكم عن المعاينة من أنه
لا يمكن الوصول إلى الحجرة التي كان بها النحاس المختلس إلا عن طريق بابها ،
ليس له أصل في الأوراق ، فإن الحكم يكون معيبا بالخطأ في الاستناد ، ولا يغني
في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متسائدة
يشد بعضها بعضها ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي ، بحيث إذا سقط أحدها
أو استبعد ، تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي
الذي اتهم إليه المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم
سوهاج : بصفته موظفا عموميا أمين مخازن كباري سوهاج والأقصر للسكك
الحديدية اختلاس كمية للنحاس المبينة وصفا بقيمة بالأوراق والملوكة لهيئة

الصكك الحديدية والتي سلمت إليه بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع. وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١١١ و ١١٢/٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضوريا عملاء مواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتهريبه خمسمائة جنيه وبإلزامه برد مبلغ ٣٥٠ جنيه قيمة ما اختلسه وبغزله من وظيفته بلا مصروفات جنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطامن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية الاختلاس قد أخطأ في الإسناد ذلك بأنه أورد في بيانه لأدلة الدعوى أنه ثبت من معاينة النيابة للخزن مكان حفظ المال المختلس استحالة دخول هذا الخزن إلا عن طريق بابه الذى يحتفظ الطامن بمفتاحه ، فى حين أن ما سطر فى تلك المعاينة وما أدلى به الفنيون من أقوال فى جلسة المحاكمة تكشف عن إمكان خروج هذا المال بوسائل أخرى متعددة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة عليها ومن بينها المعاينة ، عرض لما تضمنته هذه المعاينة بقوله ” وثبت من المعاينة التى أجرتها النيابة أن المكان الذى كان بداخله كميات النحاس موضوع التهمة عبارة عن حجرة من الألواح الخشبية ومسقوفة من الخشب أيضا بواسطة باب من الخشب يغلق بواسطة قفل منفصل وأنه ليس به آثار لعنف أو مقاومة بهذا الباب أو بجدار تلك الحجرة مما يشير إلى أن ألواح النحاس قد أخرجت من داخلها من غير استخدام بابها فى ذلك ، والذى بان أيضا أنه لا يمكن الوصول إلى تلك الحجرة إلا من طريقه “ . لما كان ذلك ، وكان يبين

من المفردات المنضمة أن ما نقله الحكم عن المعاينة من أنه لا يمكن الوصول إلى الحجرة التي كان بها النحاس المختلس إلا عن طريق بابها ليس له أصل في الأوراق ، فإن الحكم يكون معيبا بالخطأ في الإسناد . ولا يغنى في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى ، إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . لما كان ذلك . فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد / المستشار نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطية ،
وأفورا أحمد خلف ، ومحمود كامل عطية ، والدكتور محمد محمد حسين .

(٢٠٤)

الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٤ القضائية

دفع . "الدفع باعتبار الجزأ كان لم يكن" . حجز . تبديد . إختلاس محجوزات .
حكم . "تسليمه . تسليم معيب" . إثبات "إثبات بوجه عام" .

الدفع باعتبار الجزأ كان لم يكن لعدم إجراء البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه . دفع جوهري .
على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه بأسباب سائغة . إلا كان حكمها معيبا .

وجوب بناء الأحكام على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو براءته صادرا في ذلك
من عقيدة يحصلها هو بنفسه لا يشارك فيها غيره .

متى كان دفاع الطامن باعتبار الجزأ كان لم يكن لعدم إجراء البيع خلال ستة
شهور من تاريخ توقيعه إبعاد من الدفع الجوهرية التي كان يتعين على محكمة الموضوع
أن تحققها أو ترد عليها بأسباب سائغة ، لأنه يتجه إلى نفي عنصر أساسي من
هناصر الجريمة ولا يكفي لإطراحه استناد الحكم إلى ما شهد به المجني عليه
في محضر ضبط الواقعة من أن البيع أوقف بسبب دعوى استرداد رفعها ابن شقيق
الطامن ذلك أن الأحكام يجب أن تبنى على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة
المتهم أو براءته صادرا في ذلك من عقيدة يحصلها هو بما يجريه من التحقيق
مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشارك فيها غيره ولا يصح في القانون
أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام قضاؤه عليها أو بعدم صحتها
حكما لسواه . ولما كان الثابت أن المحكمة لم تحقق بنفسها من واقعة وقف البيع

بسبب رفع دعوى استرداد واعتمد في ذلك كلية على ما قرره المجنى عليه في محضر ضبط الواقعة الذي لا يعدو في حقيقته أن يكون مجرد قول مرسل لصاحبه يخضع لاحتمالات الصحة والبطلان والصدق والكذب إلى أن يتحدد كنهه ويتحقق القاضي منه بنفسه حتى يستطيع أن يسطر رقابته على الدليل ويقدر قيمته من حيث صحته أو فساده وإنتاجه في الدعوى أو عدم إنتاجه. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يتعين نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول أكتوبر سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز بنى سويف : بدد المحجوزات المينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح أمين إبراهيم سعد والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراسنها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلسها لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت مقابله بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح بنى سويف الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادتي الاتهام بمحس المتهم سنة شهر مع الشغل وكفالة ألف قرش بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بنى سويف الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريرة تبديد أشياء محجوز عليها قضائيا قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه رفض الدفع الذي أبداه الطاعن باعتبار الحجز المتوقع ضده كأن لم يكن لعدم تمام البيع خلال ستة شهور إعمالا لنص المادة ٥١٩ من قانون المرافعات تأسيسا على ما قرره الدائن الحاجز من أن الحجز قد أوقف بسبب دعوى استرداد رفعها ابن شقيق الطاعن دون أن يتقصى حقيقة ذلك ، بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض لدفع الطامن باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم تمام البيع خلال السنة شهور التالية لتوقيعه ورد عليه في قوله : "وترى المحكمة إنه بالنسبة للدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم تمام البيع خلال ستة شهور عملاً بالمادة ٥١٩ من المرافعات قديم ، فإنه يلزم ألا يكون البيع قد أوقف باتفاق الخصوم أو بحكم محكمة أو بمقتضى القانون . وحيث إن الثابت من أقوال المجنى عليه في محضر ضبط الواقعة أن البيع أوقف بسبب دعوى استرداد رفعها ابن شقيق المتهم بقصد الكيد للمجنى عليه قضى فيها بالرفض في ١٩٦٧/٨/٢٨ ومن ثم يعتبر الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن في غير محله جدير بالالتفات عنه" . لما كان ذلك وكان دفاع الطامن باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إجراء البيع خلال ستة شهور من تاريخ توقيعه يعد من المدفوع الجوهرية التي كان يتعين على محكمة الموضوع أن تحققها أو ترد عليها بأسباب سائفة ، لأنه يتجه إلى نفي منصرف أساسي من عناصر الجريمة ولا يكفي لإطراحه استناد الحكم إلى ما شهد به المجنى عليه في محضر ضبط الواقعة من أن البيع أوقف بسبب دعوى استرداد رفعها ابن شقيق الطامن ، ذلك أن الأحكام يجب أن تبنى على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو ببراءته صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو بما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشارك فيها غيره ولا يصح في القانون أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام قضاؤه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المحكمة لم تتحقق بنفسها من واقعة وقف البيع بسبب رفع دعوى استرداد واعتمدت في ذلك كلية على ما قرره المجنى عليه في محضر ضبط الواقعة الذي لا يعدو في حقيقته أن يكون مجرد قول مرسل لصاحبه يخضع لاحتمالات الصحة والبطلان والصدق والكذب إلى أن يتحدد كنهه ويتحقق القاضي منه بنفسه حتى يستطيع أن يسطر رقابته على الدليل ويقدر قيمته من حيث صحته أو فسادده وإنتاجه في الدعوى أو عدم إنتاجه . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يتعين معه نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٧٠

بمئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، ومضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطيه ، وأتور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور محمد محمد حسين .

(٢٠٥)

الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤ القضائية

اختلاس أموال أميرية . حكم . " بيانات حكم الادانة " . " تسليبه .
تسليم معيب " . عقوبة . " تطبيقها " . " بطلان " .

خلو الحكم من بيان مادة العقاب التي أنزل حكمها . يطله . مثال على عدم اشارة الحكم إلى المادة ١١٨ عقوبات . أساس ذلك ؟

إشارة الحكم في ديباجته إلى مادة الاتهام . أو اثباته في منطوقه اطلعه عليها . لا يعصمه من البطلان . ما دام أنه لم يفصح عن أخذه بها .

لئن كان الحكم المطعون فيه قد أشار إلى نص المادة ١١٦ من قانون العقوبات التي تضمنت جريمة الحصول على ربح من توريدات متعلقة بإحدى شركات المؤسسات العامة ، إلا أنه قد خلا من ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه عقوبات الغرامة والعزل ورد المبالغ المختلصة ، وهو نص المادة ١١٨ من قانون العقوبات ، ومن ثم فإنه يكون باطلا ، ولا يعصمه من عيب البطلان أن يكون قد أشار في ديباجته إلى المادة ١١٨ المذكورة والتي طلبت النيابة العامة تطبيقها ، أو إثباته في منطوقه الاطلاع على مواد الاتهام ، ما دام أنه لم يفصح عن أخذه بالمادة المشار إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - ... (الطاعن الأول) و ٢ - ...
 و ٣ - ... (الطاعن الثاني) بأنهم في الفترة من يناير سنة ١٩٦٣ حتى سبتمبر
 سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم القصير محافظة البحر الأحمر : الأول والثاني :
 (أولا) ارتكبا تزويرا في محركات شركة القصير للفوسفات إحدى شركات المؤسسة
 المصرية العامة للتعدين " بونات صرف لحوم عمال منجم أبو تندب " وذلك
 بجعلهما واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرها بأن قاما بتحرير
 بونات صرف لحوم بأسماء عمال وهميين وأخرى بأسماء عمال لا يستحقون لحوما .
 (ثانيا) بصفتهم موظفين عموميين لهما شأن في إدارة التوريدات المتعلقة
 بالشركة سألقة الذكر مكنا المتهم الثالث من الحصول على مبلغ ١٣٧٧ ج
 و ١٩٩ م كرجح من عملية توريد اللحوم لعمال المنجم سالف الذكر بأن سلماه
 البونات المزورة لصرف قيمتها من الشركة . المتهم الأول أيضا : أخذ مبالغ
 شهرية تراوح ما بين عشرة وخمسة عشر جنيها على حيل الرشوة من المتهم الثالث
 للاخلال بواجبات وظيفته بأن اتفق معه على دفع هذه المبالغ ليسهل له الحصول
 على مبالغ من الشركة دون وجه حق عن طريق تسليم بونات صرف لحوم مزورة
 للعمال . المتهم الثالث (أولا) أعطى المتهم الأول مبالغ الرشوة سألقة الذكر
 للاخلال بواجبات وظيفته . (ثانيا) اشترك مع المتهمين الأول والثاني بطريق
 الاتفاق في ارتكاب الجريمتين الأولى والثانية المنسوبتين إليهما بأن اتفق معهما
 على تزوير البونات وتسليمها إليه ليتمكن من صرف قيمتها من الشركة وقد تمت
 الجريمة بناء على هذا الاتفاق . (ثالثا) استعمل البونات المزورة سألقة الذكر
 مع علمه بتزويرها بأن قدمها للشركة لصرف قيمتها . (رابعا) بصفته متعهد
 توريد لحوم للشركة المجنى عليها ارتكب غشا في تنفيذ العقد بأن قام بتوريد
 كميات من اللحوم تقل قيمتها عن تلك التي قام بصرف قيمتها . وطالبت
 من مستشار الإحالة إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١١ و ٢/٤٠
 و ١٠٣ و ١٠٤ و ١/١٠٧ مكرر و ٦/١١١ و ١١٦ و ١١٦ مكرر و ١١٨ و ١١٩
 و ١/٢١٤ - ٢ مكرر . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات قنا قضت بحضورها
 عملا بمواد الاتهام : (أولا) بمعاقبة الطاعن الأول بالسجن لمدة ثلاث سنوات

وبعزله من وظيفته . (ثانيا) بمعاينة الطاعن الثانى بالسجن لمدة ثلاث سنوات .
 (ثالثا) بتغريم كل من هذين المتهمين بالتضامن بينهما مبلغ خمسمائة جنيه
 وبإلزامهما برد مبلغ ٩٠٨ جنيهات و ١١٨ مليا تسعمائة وثمانية جنيهات ومائة
 وثمانية عشر مليا وبإلزام الطاعن الثانى أيضا برد مبلغ ١٥٨ جنيها و ٥٦٠ مليا
 مائة وثمانية وخمسين جنيها وخمسمائة وستين مليا . (رابعا) ببراءة كل من ...
 و ... من تهمة الرشوة المنسوبة إليهما . (خامسا) ببراءة ...
 من التهمتين المنسوبتين إليه . فطمن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق
 النقض كما طعنت النيابة العامة أيضا فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن
 الأول بصفته موظفا عموميا له شأن فى إدارة التوريدات المتعلقة بأحدى شركات
 المؤسسات العامة حصل لغيره على ربح من هذا العمل ودان الطاعن الثانى
 بالاشتراك فى هذه الجريمة قد شابه البطلان ذلك بأنه لم يشر إلى نص المادة ١١٨
 من قانون العقوبات الخاصة بعقوبات العزل والرد والغرامة المقرضى بها .

وحيث إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أن كل
 حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى
 اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . ولما كان الثابت أن الحكم المطعون
 فيه وإن أشار إلى نص المادة ١١٦ من قانون العقوبات التى تضمنت جريمة
 الحصول على ربح من توريدات متعلقة بأحدى شركات المؤسسات العامة إلا أنه
 قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه عقوبات الغرامة والعزل ورد
 المبالغ المختلصة وهو نص المادة ١١٨ من قانون العقوبات ومن ثم فإنه يكون
 باطلا ولا يصح منه من عيب هذا البطلان أن يكون قد أشار فى ديباجته إلى المادة
 ١١٨ المذكورة والتى طلبت النيابة العامة تطبيقها أو إثباته فى منطوقه الاطلاع
 على مواد الاتهام ما دام أنه لم يفصح عن أخذه بالمادة ١١٨ المشار إليها .
 لما كان ما تقدم لأنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة
 إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى المقدمة من الطاعنة والمقدمة من الطاعنين
 الآخرين .

جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد / المستشار نصر الدين حسن عزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطيه ، وأنور أحمد خلف ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(٢٠٦)

الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤ القضائية

(أ ، ب) إثبات . " بوجه عام " . " شهادة " . دفع . " الدفع بإكراه الشاهد " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببه . تسبب معيب " . إكراه . قتل عمل .

(١) وزن وتقدير أقوال الشاهد . موضوعي .

التعويل على أقوال الشاهد . مشروط بصورها عنه إختيارا .
عدم إعتبارها وليدة إختيار . إذا صدرت إثر تهديد أو إكراه
كأننا ما كان قدره .

(ب) الدفع ببطالان أقوال الشاهد لصورها تحت تأثير إكراه .
دفع جوهرى . وجوب مناقشته والرد عليه . وإلا كان
الحكم قاصرا .

تساند الأدلة في المواد الجنائية . نطاقه ؟

١ - لأن كان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي نطمئن إليه ، إلا أنه يشترط في أقوال الشاهد التي يعول عليها أن تكون صادرة عنه إختيارا ، وهي لا تعتبر كذلك إذا صدرت إثر إكراه أو تهديد كأننا ما كان قدر هذا للتهديد أو ذلك للإكراه .

٢ - من المقرر أن الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه ، هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه . وإذا كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ هول في إدانة الطاعنين على أقوال الشاهد بغير أن يرد على دفاعهما بأن تلك الأقوال قد أدلى بها الشاهد نتيجة إكراه وقع عليه ويقول كلمته فيها ، فإنه يكون معيبا بالقصور في التسييب ، ولا يغنى عن ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى ، ذلك أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي ، بحيث إذا سقط أحدها أو امتنع تعذر التعرف مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

الوقائع

لتمت النيابة العامة كلام من : (١) ... (٢) ... (الطاعنين) (٣) ... بأنهم في يوم ١٥/٨/١٩٦٦ بدائرة مركز أبنوب محافظة أميوط : (أولا) قتلوا وآخرين مجهولين على سالم حسن عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن يتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية وكنوا له في المكان الذي أيقنوا سلفا بمروره فيه وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أن المتهمين صالفي الذكر قتلوا عبد الله عبد السلام على عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن يتوا النية على قتل المجنى عليه الأول وأعدوا لذلك أسلحة نارية وترصدوا له في طريق مروره وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأصيب عبد الله عبد السلام على بالإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته الأمر المنطبق على المادة ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات . (ثانيا) حازوا بغير ترخيص أسلحة نارية مشخنة (بنادق) . (ثالثا) أحرزوا ذخائر مما تستعمل في الأسلحة النارية سالفة الذكر دون أن يكون مرخصا لهم في حيازتها أو إخراجها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم

بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٦ و ٢/٢٦ - ٤ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥١ لسنة ١٩٥٨ والبند من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرافق . فقرر بذلك . وادعى حسن سالم حسن مدنيا قبل المتهمين جميعا بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنایات أسبوط قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني والمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهم الثالث مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات (أولا) بمعاينة كل من المتهمين الأول والثاني بالأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة السلاح المضبوط . (ثانيا) براءة المتهم الثالث مما أسند إليه (ثالثا) بالزام المتهمين الأول والثاني بأن يدفعوا متضامنين للدعى مبلغ بالحق المدني مائة جنيه كتعويض مدني مؤقت والمصروفات المدنية ، ورفض الدعوى المدنية بالنسبة إلى المتهم الأخير . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهض للطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة القتل العمد وإحراز السلاح والذخيرة قد شابه قصور في التسيب ، ذلك بأن المدافع عنهما قد أشار في دفاعه إلى أن أقوال الشاهد على عبد المحسن على في تحقیقات النيابة إنما كانت وليدة إكراه وقع عليه ، وقد عدل الشاهد عن هذه الأقوال بالجلسة وذكر أن أقواله الأولى كانت من إملاء رجال الشرطة وأنه أدلى بها نتيجة تهديد لهم له . إلا أن الحكم استند إلى أقوال ذلك الشاهد دون أن يعنى بالرد على هذا الدفاع .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الشاهد على عبد المحسن على عدل عن أقواله الأولى بالتحقیقات مقررًا أنها صدرت تحت تأثير إهائته إهانة شديدة من ضابط النقطة وتهديده إياه بحبسه إن لم يشهد بما أملاه عليه ، وأضاف أنه لا يعرف مرتكب الحادث ولم يشاهد أيا من الطاعنين بمكان وقوعه كما طعن المدافع عن الطاعنين على أقوال هذا الشاهد بالتحقیقات وذكر أن هذا الأخير

وهو تاجر مخدرات - ينفذ عليه بالإكراه في ديوان نقطة الشرطة - لا بد وأن يكون تحت تأثير رجال الشرطة وأنه قبل بعد جهد طويل أن يشهد بما يملى عليه زورا وكذبا كما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعنين - ضمن ما استند إليه - إلى أقوال هذا الشاهد ، دون أن يعرض إلى دفاع الطاعنين أو يرد عليه . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها وإن كان مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي نطمئن إليه إلا أنه يشترط في أقوال الشاهد التي يعول عليها أن تكون صادرة عنه اختيارا وهي لا تعتبر كذلك إذا صدرت إثر إكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر هذا للتهديد أو ذلك الإكراه ، وكان من المقرر أن الدفع ببطلان أقوال الشاهد لمصدورها تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهري يحجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ حول في إدانة الطاعنين إلى أقوال الشاهد المذكور بذير أن يرد على دفاع الطاعنين الجوهري بأن تلك الأقوال قد أدلى بها الشاهد نتيجة إكراه وقع عليه ويقول كلمته فيها يكون معيبا بالقصور في التسييب . ولا يعني عن ذلك ما أورده المحكمة من أدلة أخرى ، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بذير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٧٠

بإدارة السيد المستشار / محمود العدراوى ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم الديوانى ،
وطه الصديق دنانة ، ومصطفى محمود الأسبوطى ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٢٠٧)

الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٤ القضائية

ضرب . " أحدث عاهة " . إثبات . " بوجه عام " . " خبرة " . رابطة
السببية . حكم . " تسببيه . تسبيب معيب " .

وجوب تبين الحكم إصابات المجنى عليه وتطورها وسبب حدوثها والآلة المحدث لها ، وما اتهمت إليه
هذه الإصابات . من واقع الدليل الفنى . خلو الحكم من هذه البيانات . قصور فى بيان رابطة
السببية بين الفعل والإصابة .

متى كان الحكم قد اقتصر فيما نقله عن التقارير الطبية بأنها تضمنت وجود
عاهة برأس المجنى عليه ، دون أن يبين ماهية هذه الإصابات التى أحدثها الطاعن
بالمجنى عليه وتطورها وسبب إحداثها والآلة المحدث لها ، وما أدت إليه ،
من واقع الدليل الفنى المستفاد من التقرير الطبى الشرعى ، حتى يبين منه وجه
الاستشهاد به على إدانة المتهم ، فإن هذا الحكم يكون قد خلا من بيان رابطة
السببية بين فعل الضرب الذى دين به الطاعن وبين العاهة التى تخلفت بالمجنى عليه ،
ويكون قد جاء قاصرا متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٦٦ بتأحية
بنى مجد من أهمال مركز منفوط محافظة أسيوط : ضرب عثمان أحمد محمد عبد الله
بنفس على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتى تخلف

لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى يمين العظم المؤخرى
والذى لا ينتظر ملؤه بنسيج عظمى ومن شأنه حرمان المخ من وقايته الطبيعية مما
يجعله عرضة للتأثر بالصدمات الخفيفة والتغيرات الجووية حلاوة على ما قد يطرأ
من مضاعفات خطيرة كالشلل والصرع والتهابات للسحايا والمخ مما يعرض حياة
المصاب للخطر وتقل من كفاءته على العمل بحوالى ٨٪. وطلبت إلى مستشار الإحالة
إحالاته إلى محكمة الجنايات لما كتبه بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقرر
بذلك . ومحكمة جنايات أسبوط قضت فى الدعوى حضوريا عملا
بالمادتين ١/٢٤٠ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحس مع الشغل
لمدة سنتين . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بجريمة
أحداث عاهة مستديمة لم يوضح تفصيلات التقارير الطبية الموقعة على المجنى عليه
ولم يبين شيئا من تطور الإصابة وكيفية وسبب حدوثها والآلة المحدث لها مما يعيبه
بالقصور فى استظهار رابطة السببية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بأحداث العاهة المستديمة
بالمجنى عليه قال " بأنه حدث نزاع بين المجنى عليه وبين المتهم على الرى لما كان
من الأخير إلا أن ضربه بفأس على مؤخرة رأسه فأحدث به إصابة تخلفت عنها
عاهة مستديمة هي فقد عظمى يمين العظم المؤخرى من شأنه حرمان المخ من وقايته
الطبيعية مما يعرض حياته للخطر وتقل من كفاءته على العمل بنحو ٨٪ واستند
الحكم فى إدانة الطاعن على أقوال المجنى عليه وشاهده والتقوير الطبي الشرعى ،
ثم أورد محصل شهادة الشاهدين واقتصر فيما نقله عن التقارير الطبية بأنها تضمنت
وجود عاهة برأس المجنى عليه . دون أن يبين ماهية هذه الإصابات التى أحدثها
الطاعن بالمجنى عليه وتطورها وسبب إحداثها والآلة المحدث لها وما أدت إليه
من واقع الدليل الفنى المستفاد من التقرير الطبي الشرعى حتى يبين منه وجه
الاستشهاد به على إدانة المتهم . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد
خلا من بيان رابطة السببية بين فعل الضرب الذى دين به الطاعن وبين العاهة
التي تخلفت بالمجنى عليه ، ولذا فقد جاء قاصرا متعينا نقضه والإحالة بغير حاجة
إلى بحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٥ من يونيو سنة ١٩٧٠

بقيادة السيد المستشار / محمود العمراوى ، وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم الديوانى ،
 محمد السيد الزقافى ، ولاء الصديق دقانة ، ، ومحمد ماهر حسن .

(٢٠٨)

الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٠ القضاة

حكم . " تسببيه . تسبیب مريب " . إثبات . " إثبات بوجه عام " .
 قتل عمد .

ليس الحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها ،
 أو تقيم قضاءها على فروض تناقض صريح روايته . كل ما لها هو الأخذ بها إن هي اطمانت إليها
 أو اطراحها إن لم تثق بها . مثال في قتل عمد .

لا يجوز للحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه خاص
 يخالف صريح عبارتها ، أو تقيم قضاءها على فروض تناقض صريح روايته ،
 بل كل ما لها أن تأخذ بها إذا هي اطمانت إليها أو تطرحها إن لم تثق بها ،
 ولما كان الحكم قد أقام قضاءه بإدانة الطاعن على افتراض صدور حركات
 لا إرادية باستدارة المجنى عليه وهو في منطقة اللاشعورية ، وهو مالا سند له
 من أقوال شاعري الإثبات كما بسطها الحكم ، فإنه يكون قد تدخل في روايتهما
 وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها وهو مالا يجوز له ويبقى التعارض بعد
 ذلك قائماً بين الدليلين القولى والفنى لما يرفع ، ولا ينال من ذلك أن يكون
 أحد الشاهدين قد قرر بجلاسة المحاكمة أن المجنى عليه كان قد عمد إلى الاستدارة
 ساعة إطلاق العيار مادام أن الحكم لم يجعل سنده في رفع التناقض هذه الأقوال
 بعد تقيصها والاطمئنان إليها . ومن ثم فإن الحكم يكون معيباً بما يوجب
 نقضه .

الوقائع

التهمة النيابة العامة الطاعن مع آخرين حكم ببراءتهم بأنهم في يوم ٤ يناير سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز البدارى محافظة أسيوط : المتهمون الخمسة الأول : (أولا) قتلوا على محمود منصور عمدا مع سبق الإصرار والترصد وذلك بأن عقدوا العزم على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية وذخيرة وترصدوا له في المكان الذى تيقنوا سلفا من سروره فيه وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه عدة أصيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأصابته إحداها أحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته (ثانيا) المتهمون الثلاثة الأول والخامس (١) أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية مششخنة الماسورة (بنادق ألماني، هندي) (ب) أحرزوا بغير ترخيص ذخيرة مما تستعمل في الأسلحة النارية سالفة الذكر دون أن يكون مرخصا لهم بإحرازها أو حيازتها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٢/٢٦ و ٢/٢٧ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند (ب) من القسم الأول من الجدول ٣ الملحق ، فقرر بذلك . وادعت زوجة المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين جميعا متضامين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام (أولا) بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وبالإلزامه بأن يؤدي للدمية بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف الادعاء المدني . (ثانيا) براءة باقى المتهمين مما أسند إليهم وبرفض الدعوى المدنية المرفوعة ضدهم . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد و بجريمة إحراز السلاح والذخيرة قد شابه القصور والتناقض في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه اعتد بالديلين القولى والفنى معا على الرغم من التناقض بينهما إذ قرر شاعدا الإثبات بالتحقيقات أن الطاعن أطلق العيار في مواجهة المجنى عليه بينما

اتتهى التقرير الطبي إلى أن المقتول أطلق من الخلف واليسار إلى الأمام واليمين ، وما صافه الحكم من احتمالات واقتراضات من عنده من أن المجنى عليه لابد أن يكون قد استدار لا يصلح مسوغا لرفع هذا التناقض لأنه مجرد اقتراض من الحكم ولم يكن اعتناقا لقول من الشاهدين أو أحدهما ولا ينال من ذلك ما قرره أحدهما بالجلسة من أن للعبارة أطلق من يسار المجنى عليه مادام الحكم لم يؤسس قضاءه برفع التناقض على الأخذ بأقواله مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى على النحو الذي استقر لديه ، أورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعن مستمدة من أقوال شاهدي الرؤيا حسن وحامد علي محمود ولدى المجنى عليه - ومما أنهته تقرير الصفة التشريعية مما ، وقد حصل الحكم أقوال الشاهدين في أنهما توجهتا مع والدهما المجنى عليه إلى قطعة الأرض مشار النزاع لريها وهناك وجدوا المتهم يحمل بندقية وما أن رأاهم حتى حذرهم من الاقتراب من الأرض وأمرهم بالعودة ، فلما اعترض المجنى عليه على ذلك لأن النيابة أصدرت قرارها بتسليمه الأرض ارتكز الطاعن على ركبته مصوبا ببندقيته تجاهه ثم أطلق منها عيارا ناريا أصاب منه مقتلا فسقط لتوه وقد فارق الحياة ثم نقل الحكم عن التقرير الطبي الشرعي " أن العيار أصاب المجنى عليه باتجاه أساسي من الخلف واليسار إلى الأمام واليمين ... ومن الممكن حدوث الإصابة بالتصوير الذي قرره الشاهدان لو أن المجنى عليه استدار بجسمه بحيث أصبح المتهم في مستوى خلفه وعلى يساره وقت إصابته بالعيار الناري " . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن بقيام التناقض بين أقوال شاهدي الإثبات وبين ما أورده التقرير الطبي الشرعي عن موقف الطاعن من المجنى عليه بقوله ... " وليس من المتصور بعدئذ وقد بدا واضحاً للمجنى عليه مصلحته باتخاذ وضع الارتكاز ثم التصويب أن يظل واقفا في مواجهته ووجهه لوجهه بل إن الطبيعي من الأمور أن يحاول المعتدى عليه بنظرة الخوف وغريزة حب الحياة أن يحاول دون ما تفكير في أن يتفادى بكل إمكانياته الأذى الذي يترقب صدوره من غريزة فتصد منه من الحركات السريعة بقدر ما يسعفه الحال ، من الجري أو الاستدارة أو الاحتماء وهو مالا يمكن معه أن يطالب شهود الرؤيا رصده وتسجيله في تلك اللحظات " . ومفاد ذلك أنه اقتصر في رفع التناقض

بين الدليلين على افتراضات واحتمالات أساسها خوف المجنى عليه وغريزة حب الحياة وايس على سند من أقوال الشاهدين التي حصلها بما مؤداه أن إطلاق العيار كان في مواجهة المجنى عليه . لما كان ذلك ، وكان لا يجوز للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه خاص يخالف صريح عبارتها ، أو تقيم قضاءها على فروض تناقض صريح روايته ، بل كل ما لها أن تأخذ بها إذا هي اطمأنت إليها أو تطرحها إن لم تثق بها ، وكان الحكم قد أقام قضاءه بإدانة الطاعن على افتراض صدور حركات لا إرادية باستدارة المجنى عليه وهي في منطقة اللا شعور وهو مالا سند له من أقوال شاهدي الإثبات كما بسطها الحكم فإنه يكون قد تدخل في روايتهما وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها وهو مالا يجوز له ، ويبقى التعارض بعد ذلك قائما بين الدليلين القولي والفني لما يرفع ، ولا ينال من ذلك أن يكون أحد الشاهدين قد قرر بجاسة المحاكمة أن المجنى عليه كان قد عمد إلى الاستدارة ساعة إطلاق العيار مادام أن الحكم لم يجعل سنده في رفع التناقض هذه الأقوال بعد تحييصها والاطمئنان إليها . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود المراوى وعضوية المادة المستشارين : عبد السيد الرقاصى ،
وطه الصديق دفاة ، ومصطفى الأسىوطى ، وعبد ماهر حسن .

(٢٠٩)

الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤ القضائية

(١ ، ب ، ج) مواد مخدرة . تفتيش . " إذن التفتيش . إصداره " .
إثبات . " بوجه عام " . " شهود " . " خبرة " . حكم .
" تسببه . تسبيب غير معيب " . محكمة الموضوع . " سلطتها
في تقدير الدليل " .

(١) تحديد ميعات إرسال برقية تليفرافية من واقع الزمن الثابت فيها .
حق لقاضى الموضوع . لا يحتاج في تحديده تلخير . إذ هو من
المعلومات العامة .

(ب) حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من أدلة الدعوى ومناصرها .
حقها في اطراح أقوال شهود النفى . ما دامت لا تثق فيها .

(ج) وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى .

(د) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . حكم . " تسببه .
تسبيب غير معيب " .

الذى على المحكمة تعورها من إجراء لم يطلب منها . غير مقبول .

(هـ ، و) إثبات . " بوجه عام " . إجراءات المحاكمة . محضر الجلسة .
تزوير . " الادعاء بالتزوير " . حكم . " بياناته " . دفاع .
" الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .

(هـ) عدم جواز إثبات ما يخالف ما ثبت بمحضر الجلسة أو الحكم .
إلا بطريق الطعن بالتزوير . الأصل فى الإجراءات الصحة .

(و) الطلب الجازم . ماهيته ؟

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن برقية زوجة المتهم قد أرسلت إلى النيابة العامة بعد الساعة الرابعة مساءً ، أى بعد صدور الإذن بالتفتيش وحصوله ، وكان يبين من البرقية التي حوتها المفردات - أنه أثبت بها أن ساعة إرسالها هي الساعة ١٢ ، ومعناها الساعة الثامنة ونحسون دقيقة مساءً ، وهو وقت لاحق لصدور الإذن والتفتيش ، ومن ثم فإنه ينحسر بذلك عن الحكم قالة الخطأ في الإسناد ، وليس بلام من بعد أن تستعين المحكمة في تحديد ميعات إرسال البرقية إلى قننى مختص ، مادام الأمر في ذلك قد وضع لها من واقع ما هو ثابت بها ، ومعلوم للكافة ، مما لا يحتاج إلى الاستعانة فيه بنحير ، إذ للقاضى أن يستند في قضائه إلى المعلومات العامة التي يفترض في كل شخص أن يكون ملماً بها .

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ، ولها أن تعول على أقوال شهود الإثبات وتعرض عن أقوال شهود النفى ، ما دامت لا تثق فيما شهدوا به .

٣ - إن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم ، مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها ، وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها .

٤ - إذا كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن مديرية الأمن أفادت أن الدقة المطلوب ضمه قد أُلّف نتيجة تسرب المياه إلى مكان حفظه ، وأثبتت المحكمة هذه الإفادة بمحضر الجلسات وترافع الدفاع بعد ذلك ، طالبا البراءة ، وكان الدفاع لم يطلب أى تحقيق في هذا الشأن ، فلا يحق له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه .

٥ - الأصل في الإجراءات للصحة ، ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت منها سواء في محضر الجلسة أو في الحكم إلا بالظن بالتزوير .

٦ - الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه ، هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١١ أبريل سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم هابدين محافظة القاهرة : أحرز وحاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا "حشيشًا وأفبونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ و ٢ و ٣٤/١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضورًا وعملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة مدة خمس سنوات وتغريمه مبلغ أربعة آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحرار مخدر قد أدخل بحق الدفاع وشابه البطالان في الإجراءات والخطأ في الإسناد وانطوى على القصور في التسبيب ، ذلك بأن المحكمة أقرت من طلبه إجراء معاينة الحجر المقول بوجود صيوان "دولاب" بها عثر بداخله على المخدر لأنها لا تتسع لوجوده وأطرحت دفعه ببطلان التفتيش لحصوله قبل صدور الإذن باستناداً إلى إفادة مديرية الأمن بأن دفتر الحجز الذي ثبت ذلك قد أتلّف نتيجة تسرب المياه إليه ودون أن يطلع الطاعن على هذه الإفادة وأن البرقية التي أرسلتها زوجة الطاعن إلى النيابة العامة ، أرسلت بعد الرابعة مساءً ، أي بعد صدور الإذن بالتفتيش في حين أنها تحمل ما يذيّء عن أنها أرسلت في الساعة الحادية عشرة صباحاً ، أي في وقت سابق على صدور الإذن ودون أن تتحقق من ذلك عن طريق المختص فنياً وأطرحت أقوال شهود النفي بأن التفتيش حصل قبل صدور الإذن ، دون بيان العلة في ذلك ، هذا إلى تناقض أقوال شاهدي الإثبات في شأن المكان الذي ضبط فيه الطاعن عند البدء في تفتيشه ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه ..

وحيث إنه لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن طلب الدفاع معانة الحجرة التي بها الصيوان لا يفيد معنى الطلب الصريح الجازم . وإنما أثاره بقصد التشكيك في صحة التهمة منتبها إلى طلب البراءة ، ولما كان الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه ، هذا فضلا عن أن المحكمة عرضت لهذا الدفع وردت عليه ردا كافيا وسائغا لتبرير رفضه ، ومن ثم يكون هذا الوجه من النعى في غير محله . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن مديرية الأمن أفادت أن الدفتر المطلوب ضمه قد أتلّف نتيجة تسرب المياه إلى مكان حفظه ، وأثبتت المحكمة هذه الافادة بمحضر الجلسة وترافع الدفاع بعد ذلك طالبا البراءة ، وكان الدفاع لم يطلب من المحكمة أى تحقيق في هذا الشأن فلا يحق له من بعد أن ينهى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه ، ومع ذلك فقد عرضت المحكمة لهذا الدفاع وأثبتت في حكمها ما تضمنته إفادة مديرية الأمن ، وأضافت أن الثابت من دفتر المأموريات السرية بمكتب المخدرات يوم ١١/٤/١٩٦٧ — يوم الحادث — وهو دفتر رقمي في البند ٢ منه الساعة الثانية وخمسة وأربعون دقيقة مساء قيام السادة الضباط في مأمورية سرية ، ثم أثبت في البند ٣ من هذا الدفتر مودتهم بعد القبض على المتهم — الطاعن — محزرا لأفيون وحشيش ومتهم آخر محزرا لأفيون الساعة الرابعة وخمسة وأربعون دقيقة ، مما تستشف منه المحكمة أن القبض والتفتيش تما بعد استصدار إذن النيابة ، هذا فضلا عن إطمئنان المحكمة إلى أقوال الضابط وإلى ما جاء بهذا الدفتر فيكون الدفع في غير محله “ وهذا الذي أورده الحكم كاف وسائغ لإطراح دفاع الطاعن ، ولا محل لما يشيره من عدم علمه بإفادة مديرية الأمن ، إذ الأصل في الإجراءات الصحة ، ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت منها سواء في محضر الجلسة أو في الحكم إلا بالظن بالتروير ، ومن ثم يكون هذا الوجه من النعى غير مفيد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه انتهى إلى أن برقية زوجة الطاعن للنيابة العامة ، أرسلت بعد الساعة الرابعة مساء أى بعد صدور الإذن بالتفتيش وحصوله ويبين من البرقية التي حوتها المفردات — التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الظن — أنه أثبت بها أن ساعة إرسالها هي الساعة ٢.٥٥. ومعناها الساعة الثامنة ونحسون دقيقة مساء ، وهو وقت

لاحق لصدور الإذن والتفتيش ، فإنه ينحسر بذلك عن الحكم قالة الخطأ في الإسناد وليس بلام من بعد أن تستعين المحكمة في تحديد ميقات إرسال البرقية إلى فني مختص ما دام الأمر في ذلك قد وضح لها من واقع ما هو ثابت بها ومعلوم للكافة مما لا يحتاج إلى الاستعانة فيه بنخبير إذ للقاضي أن يستند في قضائه إلى المعلومات العامة التي يفترض في كل شخص أن يكون ملما بها ، مما لا تلتزم المحكمة قانونا ببيان الدليل عليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولها أن تعول على أقوال شهود الإثبات وتعرض عن أقوال شهود النفي ما دامت لا تشق فيما شهدوا به ، فإن هذا الوجه من النفي بشقيه لا يكون له أساس . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد عرضت لما أثاره الطاعن في شأن التناقض بين أقوال الشاهدين وردت عليه في قولها ” وحيث إن الدفاع عن المتهم أثار أن الضابط تناقض مع الشرطي السرى فيما يختص بإمكان وجود المتهم وهذا التناقض البين في واقعة جوهريّة يؤكد كذب الضابط وتلفيقه للوقائع ، ويبين من التحقيقات أن الشرطي السرى الذي مثل هو محمود شاهين الذي قرر أنه لم يدخل إلى المنزل وكان يقف أمام الباب العمومي له ودخل الضابط بمفرده إلى المنزل ثم نزل منه ومعه المتهم ، كما تقي واقعة صعوده إلى سطح المنزل والعتور على المخدّبه ، وقرر الضابط أنه دخل بمفرده إلى المنزل وكان رجال الشرطة السريين خارجه للحافطة على النظام ، فلا يوجد تناقض بين أقوال الضابط والشرطي السرى ، كما أقر المتهم — الطاعن — في التحقيقات أن الضابط دخل إلى حجّرة فعلا ” ويبين من الاطلاع على المفردات أن ما استخلصته المحكمة من أقوال الضابط والشرطي السرى له أصله الثابت بالتحقيقات ، مما يبرئ الحكم من قالة الخطأ في الإسناد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المتزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها ، وينحل هذا الوجه من النفي إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود المراوى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد السيد الرفاعى ، وطه الصديق دقانة ، ومصطفى محمود الأسيوطى ، ومحمد ماهر حسن .

(٢١٠)

المطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٤ القضائية

(١) ضرب . " أفضى إلى موت " . دفاع شرعى . أسباب الإباحة .
محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " بوجه
عام " .

تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى . موضوعى . مادام متفقاً وما أوردته المحكمة
من أدلة .

(ب) مسئولية مدنية . " مسئولية المتبوع " . خطأ . " الخطأ المفترض " .
ضرر .

قوام مسئولية المتبوع عما يحدثه تابعة من ضرر بعينه غير المشروع أثناء تأدية
وظيفته أو تنفيذها ونطاق هذه المسئولية . المادة ١٧٤ من القانون المدنى ؟

(ج) حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " . إثبات . " بوجه
عام " .

خطأ الحكم في الإسناد . لا يعيبه . ما دام لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة
المحكمة .

١ - الأصل أن قيام حالة الدفاع الشرعى مسألة موضوعية بحسب المحكمة
الموضوع تقديرها بحسب ما يقدم لديها من الأدلة والظروف إثباتاً ونفيًا ،
ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ما دامت الأدلة التى توردها توصل عقلاً
إلى النتيجة التى تنتهى إليها .

٢ - إذ نصت المادة ١٧٤ من القانون المدني على أن المتبوع يكون مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع ، متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها ، إنما أقام هذه المسؤولية على خطأ مفترض من جانب المتبوع لا يقبل إثبات العكس ، يرجع إلى سوء اختياره تابعه وتقصيره في رقابته ، وإذا حدد القانون نطاق هذه المسؤولية بأنه يكون الفعل الضار غير المشروع واقعا من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها ، لم يقصد أن تكون المسؤولية مقصورة على فعل التابع وهو يؤدي عملا داخلا في طبيعة وظيفته ، أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ أو تكون ضرورية لإمكان وقوعه ، بل تحقق المسؤولية أيضا كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة ، أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على اتيان الفعل الضار غير المشروع أو هيأت له أية طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء كان الباعث الذي دفعه متصلا بالوظيفة أو لا علاقة له بها .

٣ - لا يعيب الحكم خطؤه في الإسناد ، ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم النزهة محافظة القاهرة ضرب محمد عبد القوي أحمد عمدا بأن طعنه بآلة حادة - مطواة - فحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أنضى إلى موته ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات . فقرر بذلك وادعت انجده أبو طالب محمد "والدة المجنى عليه" مدنيا قبل المتهم والمسئولين عن الحقوق المدنية وهم و و بمبلغ ٢٠٠٠٠ ج متضامنين على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن مدة سبع سنوات وإلزامه والمسئولين عن الحقوق المدنية

و ... و ... بأن يدفعوا متضامنين للمدعية بالحقوق المدنية ...
والدة المجنى عليه مبلغ خمسة آلاف جنيه والمصاريف المناسبة .
فطعن الأستاذ المحامي الوكيل عن المسئولين عن الحقوق المدنية في هذا الحكم
بطريق النقض كما طعن فيه المتهم ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن الأول بجريمة
الضرب المفضى إلى الموت ، وألزمه وباقي الطاعنين بمصنفتهم مسئولين عن الحقوق
المدنية متضامنين بالتعويض المدني للطعون ضدها - المدعية بالحق المدني - قد شابه
القصور في التسبب والفساد في الاستدلال وانطوى على الخطأ في تطبيق القانون
وفي الاستناد ، ذلك أن المدافع عن الطاعن الأول - المتهم المحكوم عليه - دفع
أمام المحكمة بقيام حالة الدفاع الشرعى من نفسه ومن زوجته وعن الخادمة عطيات
سليمان شلبي ورفضت المحكمة هذا الدفع بما لا يسوغ رفضه كما أن الحكم
المطعون فيه قضى بإلزام باقي الطاعنين بالتعويض المدني تأميسا على مسئوليتهم
عن فعل تابعهم - الطاعن الأول - في حين أن اعتداء هذا الأخير على المجنى
عليه لم يقع منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . فضلا عن أن الحكم المطعون فيه
حصل واقعة الدهوى بما مؤداه أن زوجة الطاعن الأول استدفته من عمله
ليقتصر للاعتداء الذى وقع على الخادمة عطيات التى تعمل فى ذات العمارة ورد
هذا التصوير إلى شهود الحادث على خلاف الثابت بالأوراق ورتب على ذلك
أن اعتداء الطاعن الأول كان وثيق الصلة بعمله كحارس للعمارة ، مما يعيب الحكم
ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدهوى بما تتوافر به كافة
العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن الأول بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه
أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها عرض إلى دفعه بقيام حالة الدفاع الشرعى ،
ورد عليه فى قوله "إنه لم يثبت بالأوراق أن اعتداء وقع من المجنى عليه ، بل أجمع
الشهود على أن المتهم - الطاعن الأول - على أثر حضوره لفض المشاجرة
القائمة بين المجنى عليه وبين عطيات سليمان شلبي إاستل المطواة من ملبسه وطعن بها

فورا المجنى عليه وفر على إثر ذلك هاربا ، وإن صح دفاع المتهم من أنه كان يدافع عن زوجته أو الخادمة عطيات من اعتداء المجنى عليه ، عليها ، وهو أمر لم يثبت بالأوراق فإنه — أى المتهم — كان فى إمكانه رد الاعتداء أو العدوان دون أن يرتكب أى جريمة الأمر الذى ترى معه المحكمة أن الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى غير سديد . وما أورده الحكم بعد ذلك سائغ فى العقل والمنطق ويكفى تبريرا لانتفاء حالة الدفاع الشرعى عن نفس الطاعن أو غيره ما دام لم يثبت بالأوراق وبما له معينة الصحيح منها — أن اعتداء المجنى عليه لم يقع على الطاعن أو غيره ، والأصل أن قيام حالة الدفاع الشرعى مسألة موضوعية بحسب المحكمة الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديها من الأدلة والظروف إثباتا ونفيا ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك مادامت الأدلة التى توردها توصل عقلا إلى النتيجة التى تنتهى إليها . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع بقيام حالة الدفاع الشرعى عن نفسه وعن زوجته وعن الخادمة مقرر أن المجنى عليه كان يلاكمه ، وقد حصل الحكم واقعة الدهوى — على ما سلف بيانه — نقلا عن أقوال الشهود من أن الطاعن الأول على أثر حضوره لفض المشادة استل مطواة من ملبسه وطعن بها — فورا — المجنى عليه ، وكان الطاعن الأول لا ينازع فى صحة ما نقله الحكم عن الشهود فيما أجمعوا عليه فى هذا الصدد فإن ما أورده الحكم يكفى ردا على انتفاء حالة الدفاع الشرعى ، لما هو مقرر من أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه ، كما لم يشرع للقصاص والانتقام . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بالزام الطاعن الأول وباقي الطاعنين المسؤولين عن الحقوق المدنية متضامنين بالتعويض تأميدا على مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه الغير مشروعة عملا بالمادة ١٧٤ من القانون المدنى إذ وقع الحادث أثناء وبسبب تأدية التابع — الطاعن الأول — عمله كحارس للعارة المملوكة للمتبوعين المسؤولين على ما قدرته المحكمة وقرر فى يقينها واطمأنت إليه من تحصيلها لواقعة — الدهوى وبما له أصله الصحيح بالأوراق ، وهو ما لم ينازع الطاعنون فيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون المدنى ، إذ نص فى الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ منه على أن المتبوع يكون مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه فى حال تأدية وظيفته أو بسببها إنما أقام هذه المسئولية على خطأ مفترض

من جانب المتبوع لا يقبل إثبات العكس يرجع إلى سوء اختيار تابعه وتقصيره في رقابته ، إذ حدد القانون نطاق هذه المسؤولية بأن يكون الفعل الضار غير المشروع واقعا من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها لم يقصد أن تكون المسؤولية مقصورة على فعل التابع وهو يؤدي عملا داخلا في طبيعة وظيفته أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ أو تكون ضرورية لا مكان وقوعه ، بل تحقق المسؤولية أيضا كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان الفعل الضار غير المشروع أو هيأت له - بأية طريقة كانت - فرصة ارتكابه ، سواء أكان الباعث الذي دفعه متصلا بالوظيفة أو لا علاقة له بها . لما كان ذلك ، وكان الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، وكان للبين من مدونات الحكم أن واقعة استدعاء زوجة الطاعن الأول له - بفرض عدم صحتها - لم يكن لها ثمة أثر في تكوين عقيدة المحكمة في خصوص إثبات مسؤولية الطاعنين الثلاثة الآخرين - المسؤولين - عن فعل الطاعن الأول تابعهم إذ يستوى أن يكون حضر تلقائيا أو بناء على استدعاء زوجته فلا يؤثر ذلك على قيام مسؤوليته ومسئولية المتبوع . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود العمرى ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم الديوانى ،
[ومحمد السيد الرفاعى ، ومصطفى الأسيوطى ، ومحمد ماهر حسن .

(٢١١)

الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٠ ع القضائية

(١ ، ب) تفتيش . "إذن التفتيش . إصداره وتنفيذه" . محكمة ثانى درجة .
"الإجراءات أمامها" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره" .
إجراءات المحاكمة .

(١) الخطأ فى إسم المأذون بتفتيشه أو إغفال ذكره كلية فى الإذن ليس من شأنه
مع تعيين المسكن أن يبطل الإجراء متى ثبت للمحكمة أن الشخص الذى تم تفتيش
مسكنه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش .

(ب) عدم التزام المحكمة الاستئنافية بإجراء تحقيق إلّا ما ترى من لزمه لتويرها . مثال
لإجراءات سليمة .

١ - متى كانت للطاعنة لاتنازع فى أن مسكنها الذى أجرى تفتيشه هو ذات
المسكن المقصود فى أمر التفتيش وقد تعين فيه تعيينا دقيقا ، وقطع الضابط بأنها
هى ومسكنها المقصود به مما مؤاه أن الأمر المذكور قد انصب عليها وحدها
باعتبارها صاحبة هذا المسكن ، فإن إذن التفتيش يكون صحيحا بصرف النظر عن حقيقة
إسم الطاعنة لأن حقيقة الإسم لا تهم فى صحة الإجراء الذى اتخذ فى حقها إذ أن
الوقوف على هذه الحقيقة لا يكون بحسب الأصل إلّا عن طريق صاحب الإسم
نفسه . ومن ثم كان الخطأ فى الإسم بل إغفال ذكره كلية ليس من شأنه مع تعيين
المسكن أن يبطل الإجراء متى ثبت للحكم أن الشخص الذى تم تفتيش مسكنه
هو بذاته المقصود بأمر التفتيش .

٢ - المحكمة الاستئنافية إنما تحكم بحسب الأصل بناء على أوراق الدعوى دون أن تجري أى تحقيق فيها إلا ما ترى من لزومه لتتويرها . ولما كان الثابت أن محكمة أول درجة قد حققت الخطأ فى الإسم وثبت لها من أقوال محرر المحضر أن الطامنة هى المقصودة بأمر التفتيش وأن مسكنها معين فيه على وجه التحديد ولم تطلب للطامنة بعد ذلك سماع شهود تفى فى هذا الصدد ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فرأت أن فى أوراق الدعوى ما يدل على أن هذا الدفاع فى غير محله ، ومن ثم لم تزلزوما لإجراء تحقيق فى شأنه ، فإنها لا تكون قد خالفت القانون أو أخلت بحق الطامنة فى الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامنة مع أخرى بأنهما فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم سيدى جابر : المتهم الأولى (أولا) حرضت المتهم الثانية على ارتكاب الفجور والدعارة وساعدتها على ذلك وسهلتها لها (ثانيا) حاولت أنثى على ممارسة الفجور والدعارة . (ثالثا) استغلت بقاء المتهم الثانية وبفجورها . (رابعا) فتحت وأدارت مسكنها للدعارة على النحو المبين بالمحضر . المتهم الثانية : إعتادت ممارسة الفجور والدعارة . وطلبت عقابهما بالمواد ١/١ و ١/٦ وب ٧٦ ، ٨ و ٩ ج من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة جنح الاسكندرية المستعجلة قضت بحضوريا هملا بمواد الإتهام (أولا) بحبس المتهم الأولى سنة مع الشغل وكفالة ١٠ ج لوقف التنفيذ وغرامة ١٠٠ ج وغلق مسكنها ومصادرة المنقولات والمراقبة لمثل مدة الحبس من يوم إمكان التنفيذ عليها من التهم الأربع (ثانيا) بحبس المتهم الثانية ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ٥ ج لوقف التنفيذ وغرامة ٢٥ ج والمراقبة لمثل مدة الحبس من يوم إمكان التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليهما الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيبه - الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن حاصل وجهي الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة بجرائم التحريض والمعاونة على البغاء واستغلاله وإدارة محل للدعارة قد شابه فساد الاستدلال وخطأ في القانون وانطوى على إخلال بحق الدفاع، وذلك بأن المدافع عن الطاعنة تمسك ببطلان أمر التفتيش لصدوره باسم مغاير لإسمها ولا تشهر به فقد صدر باسم " " وهو اسم جارة لها تشغل سكناً آخر في ذات العقار مما ينفي عن عدم جدية التحريات . وطالب التصريح له بإعلان شهود نفى لإثبات صحة هذا الدفاع إلا أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه وردت عليه بما لا يصلح رداً .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أن المحكمة واجهت ضابط وحدة الآداب شاهد الواقعة بما ثبت من صدور أمر التفتيش باسم " " فجزم بأن تحرياته إنصبحت على الطاعنة وأنها هي المقصودة بأمر التفتيش وأن مسكنها هو الذي تعين بهذا الأمر ، وبمطالعة محاضر جلسات المحاكم الاستئنافية تبين أن الدفاع عاد إلى الدفع ببطلان أمر التفتيش تأسيساً على أنه صدر باسم مغاير لاسم الطاعنة وطلبت التصريح له بإعلان شهود نفى لإثبات أن الإسم الذي صدر به الإذن هو لسيدة أخرى تقيم في ذات العقار ولم يدفع صراحة ببطلان الإذن لإبتنائه على تحريات غير جدية . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه موزع لهذا الدفع ورد عليه بقوله " إنه على غير أساس من القانون ذلك لأنه ثابت من أقوال السيد محرر المحضر الصادر له إذن التفتيش أن المتهم الأولى (الطاعنة) هي المتهمة الصادر بشأنها إذن التفتيش ولذا يتعين القضاء برفض هذا الدفع الخاص ببطلان الضبط والتفتيش " ولما كانت الطاعنة لا تنازع في أن سكنها الذي أجرى تفتيشه هو ذات المسكن المقصود في أمر التفتيش وقد تعين فيه تعييناً دقيقاً وقطع الضابط بأنها هي ومسكنها المقصود به مما مؤداه أن الأمر المذكور قد انصب عليها وحدها باعتبارها صاحبة هذا المسكن . فإن إذن التفتيش يكون صحيحاً بصرف النظر عن حقيقة اسم الطاعنة

لأن حقيقة الإسم لاتهم في صحة الإجراء الذى اتخذ في حقها إذ أن الوقوف على هذه الحقيقة لا يكون بحسب الأصل إلا عن طريق صاحب الإسم نفسه ومن ثم كان الخطأ في الإسم بل إغفال ذكره كلية ليس من شأنه مع تعيين المسكن أن يبطل الإجراء متى ثبت للمحكمة أن الشخص الذى تم تفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش . لما كان ذلك ، فإنه لا يجدى الطاعة ما تعللت به على النحو المار بيانه . ولما كان ما تنعاه الطاعة على الحكم من حالة الإخلال بحق الدفاع لأن المحكمة لم تجبها إلى ما طلبته من سماع شهود نفى لإثبات أن الإسم الذى صدر به إذن التفتيش ليس لها بل بحارة تقطن في ذات العقار مردودا بأن المحكمة الاستئنافية إنما تحكم بحسب الأصل ، بناء على أوراق الدعوى دون أن تجرى أى تحقيق فيها إلا ما ترى هي لزومه لتويرها . ولما كان الثابت أن محكمة أول درجة قد حققت الخطأ في الإسم وثبت لها من أقوال محرر المحضر أن الطاعة هي المقصودة بأمر التفتيش وأن مسكنها معين فيه على وجه التعديد ولم تطلب الطاعة بعد ذلك سماع شهود نفى في هذا الصدد ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فرأت أن في أوراق الدعوى ما يدل على أن هذا الدفاع في غير محله ومن ثم لم تر لزوما لإجراء تحقيق في شأنه فإنها لا تكون قد خالفت القانون أو أخلت بحق الطاعة في الدفاع . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون قائما على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٧٠

بمراجعة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين :
سيد الدين عطية ، ومحمود عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسين .

(٢١٢)

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤ القضائية

(١) حكم . ” تسببيه . بيانات التسبيب “ . ” مادة العقاب “ .

وجوب تبيان الحكم نص القانون الذى حكم بمقتضاه . لم يرسم القانون شكلا
لصيافة هذا البيان . مثال لتسبيب كاف .

(ب ، ج) حكم . ” تسببيه . تسبيب غير معيب “ . إثبات . ” إثبات
بوجه عام “ .

(ب) التناقض الذى يطل الحكم . ماهيته ؟ مثال لتسبيب غير معيب .

(ج) لاهكة استخلاص الحقيقة من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت
غير مباشرة .

(د) إثبات . ” خبرة “ . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ .

عدم إلزام المحكمة بتدب خير في الدعوى . شرطه ؟

١ - إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية، وإن أوجبت على الحكم أن يبين نص القانون الذى حكم بمقتضاه، إلا أن القانون لم يرسم شكلا يصوغ فيه الحكم هذا البيان . ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها قد أشار إلى نصوص القانون التى أخذ الطاعن بها بقوله : ” الأمر المعاقب عليه بالمواد ١١٢ ، ١١٨ ، ٢١١ ، ٢١٤ من قانون العقوبات “ . فإن ما أورده الحكم يكفى في بيان مواد القانون التى حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون .

٢ — التناقض الذى يبطل الحكم هو الذى من شأنه أن يجعل الدليل متهادما متساقطا لا شىء فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح معه الاعتماد عليها والأخذ بها .

٣ — المحكمة ليست مطالبة ألا تأخذ إلا بالأدلة المباشرة، بل لها أن تستخلص الحقيقة من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق .

٤ — من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بتدب خبير فى الدعوى ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء . ولما كان الحكم قد رد على طلب الطاعن عرض الإيصال موضوع التزوير على الطبيب الشرعى لإجراء المضاهاة على توقيع الشاهد للتثبت من صحة صدوره منه بقوله : "إنه مردود بما قرره الشاهد نفسه بالجلسة لدى إطلاع المحكمة له على التوقيع المنسوب صدوره منه على الإيصال المزور فاعترف بصحتها وقرر بأنها إمضاءه، ومن بعد فلا محل لإجابة الدفاع إلى طلبه فى هذا الشأن " فإن هذا حسبه ليبرا من دعوى الإخلال بحق الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى الفترة من ١٩٦١/١٢/٢ إلى ١٩٦٤/١٠/٢٦ بدائرة قسم أسوان ومحافظتها (أولا) بصفته موظفا عموميا "سكرتير دار المعلمات بأسوان ومن مأمورى التحصيل " اختلاس المبالغ الميينة بتقرير لجنة الجرد والمسامة إليه بسبب وظيفته (ثانيا) بصفته موظفا عموميا مخصصا بتحصيل الرسوم . " سكرتير دار المعلمات بأسوان " أخذ من طالبات الدار الواردة أسماؤهن بالتحقيقات المبالغ الميينة بتقرير اللجنة كرسوم أثاث حال كونها غير مستحقة مع علمه بذلك (ثالثا) بصفته موظفا عموميا " سكرتير دار المعلمات بأسوان " ارتكب أثناء تأديته لأعمال وظيفته تزويرا ماديا فى محرر رسمى هو إيصال استلام السلفة الميينة بالتحقيقات ، وذلك بأن أثبت به على خلاف الحقيقة

استلام فورية على رؤوف ناظرة المعهد لقيمة الصلابة المؤقتة ، وذيل الإيضال بتوقيع نسبه زورا إليها (رابعا) استعمل المحور المزور صالف البيان بأن قدمه إلى على خوجلى المفتش المالى وإلى لجنة الجرد أثناء التفتيش على عهدته مع علمه بتزويره . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمواد ١١١ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنايات أسوان قضت حضوريا عملا بالمواد ١١٢ و ١١٨ و ٢١١ و ٢١٤ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبالعزل من وظيفته وبرد مبلغ ٢٨٦ ج و ٧٠١ م (مائتان وسنة وثمانون جنيا وسبعائة وواحد مليا) وبتغريمه مبلغ ٥٠٠ ج خمسمائة جنيه . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم اختلاس أموال أميرية وتحصيل رسوم غير مستحقة وتزوير فى محرر رسمى واستعماله ، قد شابه البطلان والخطأ فى الإسناد والتناقض فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه اكتفى بالإشارة إلى مواد القانون المنطبقة على واقعة الدعوى دون أن يفصح عن أخذه بها وأسند إلى بعض الشهود من الطالبات قولهن إن الطاعن تقاضى من كل واحدة منهن مبلغ جنيه مقابل تأمين أثاث وهو مالا أصل له فى الأوراق وأورد فى تحصيله لواقعة الدعوى أن الطاعن حرر إيصالا بخط يده وذيله بتوقيع نسبه زورا إلى عميدة دار المعلمات بأسوان تقر فيه باستلامها منه مبلغ مائتين وأربعين جنيا فى الوقت الذى حول الحكم فى قضائه على التقرير الطبى الشرعى الذى انتهى إلى أنه لا يمكن نسبة التزوير إلى أى شخص مما يعممه بالتناقض والتفتت المحكمة من طلب الطاعن عرض الإيضال على الطبيب الشرعى لإجراء المضاهاة على توقيع المفتش الإدارى الشاهد فى الدعوى للثبوت من صحة صدوره منه وردت عليه ردا غير سائغ .

وحيث إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإن أوجبت على الحكم أن يبين نص القانون الذى حكم بمقتضاه ، إلا أن القانون له يرسم شكلا

يصوغ فيه الحكم هذا البيان. ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، قد أشار إلى نصوص القانون التي أخذ الطاعن بها بقوله : "الأمر المعاقب عليه بالمواد ١١٢ و ١١٨ و ٢١١ و ٢١٤ من قانون العقوبات" فإن ما أورده الحكم يكفي في بيان مواد القانون التي حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن ما أسنده الحكم إلى الشاهدات شوقية رياض وصباح فهمي وإيفون بشارة مبخائيل وحكمت عدلى جبره وزينب محمد أحمد من أن كل واحدة منهن قد دفعت جزئيا للطاعن سواء بنفسها أو عن طريق ولى أمرها قيمة رسم تأمين أثاث يرتد إلى أصل ثابت في التحقيقات ، فإن رمى الحكم بالخطأ في الإسناد يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان التناقض الذي يبطل الحكم هو الذى من شأنه أن يجعل الدليل متهددا متساقطا لا شئ فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصبح معه الاعتماد عليها والأخذ بها . وإذا كان الثابت أن المحكمة قد كونت عقيدتها في شأن تزوير الطاعن للإيصال من جماع أدلة الدعوى وعناصرها وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقيقة من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق وكان ما خلصت إليه المحكمة من اقرار الطاعن للتزوير لا يتنافر مع مؤدى التقرير الفنى إذ ليس فيه ما ينفى أو ينال من صحة ما استخلصته من معتقد في هذا الشأن ، فإن دعوى التناقض تكون غير مقبولة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على طلب الطاعن عرض الإيصال على الطبيب الشرعى لإجراء المضاهاة على توقيع الشاهد للتثبت من صحة صدوره منه بقوله "لأنه مردود بما قرره الشاهد نفسه بالجلسة لدى اطلاع المحكمة على التوقيع المنسوب صدوره منه على الإيصال المزور فاعترف بصحتها وقرر بأنها أمضاؤه ومن بعد فلا محل لإجابة الدفاع إلى طلبه في هذا الشأن فإن هذا حسيبه ليبرا من دعوى الإخلال بحق الدفاع لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلزم بتدبير خبير في الدعوى ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تره من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين مزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطية ، وأنور خلف ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسين .

(٢١٣)

الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٤ القضائية

”وين . خبز . مسئولية جنائية . دفاع . “الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره“
دفع . حكم . ”تسببه . تسبب معيب“ .

دفاع المتهم بعدم مسئوليته عن العجز في وزن الخبز لا تقطاع صلته بالخبز بتأجيله للغير . دفاع
بأنه في مسئولية المتهم . وجوب تحييده أو الرد عليه بما يدحضه . مخالفة هذا النظر . إخلال بحق
الدفاع ونقص في التسبب .

متى كان الثابت بحضور جلسة المحاكمة أن الحاضر عن الطاعن الثاني طلب
براءته من التهمة المسندة إليه على أساس أنه ليس مديرا مسئولاً ، وقدم عقد
إيجاراً صادراً من الطاعن الثاني إلى الطاعن الأول ، وكان الثابت من تحصيل
الحكم لواقعة الدعوى بأن إجراءات الضبط قد تمت في غيبة الطاعن الثاني الذي
دفع بعدم مسئوليته عن العجز لا تقطاع صلته بالخبز بسبب تأجيله للطاعن
الأول ، ومن ثم فهو المسئول عن إدارته وقت الضبط ، وكان الحكم المطعون
فيه قد دان الطاعن الثاني بقوله إنه صاحب الخبز ولم يدفع التهمة بأي دفاع وذلك
خلافاً للواقع ، ودون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من عدم مسئوليته عن العجز
لتأجيله الخبز إلى الطاعن الأول طبقاً لعقد الإيجار المقدم منه ، وهو دفاع يعد
في هذه الدعوى هاماً ومؤثراً في مصيرها ، مما كان يقتضي من المحكمة أن تمحصه
لتقف على مدى صحتها ، أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهي لم تفعل ،
فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبب مما يعيبه
بما يتعين معه نقضه بالنسبة للطاعن الثاني .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٦/٩/١٩٦٩ بدائرة قسم كفر الشيخ : أنتجا خبزا بلديا ينقص عن الوزن المقرر ، وطلبت عقابهما بالمواد ٢٤ و ٢٦ و ٢٧ و ٣٨/٣ من قرار التوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٣٥ . ومحكمة كفر الشيخ الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل وبتعريم كل منهما مائة جنيه والمصادرة وكفالة خمسة جنيهات لكل لإيقاف التنفيذ ، فاستأنف المتهمان هذا الحكم ، ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدم المحامي عن الطاعن الثاني أسباب الطعن ولم يقدم الطاعن الأول أسبابا لطعنه .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول لم يودع أسبابا لطعنه ، ولما كان التقرير بالطعن وإيداع الأسباب يكونان معا وحدة إجرائية واحدة لا يفتى فيها أحدهما عن الآخر فإن الطعن المقدم منه يكون غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الطاعن الثاني ينعى على الحكم المطعون فيه أنه وقد أيد الحكم المستأنف لأسبابه قد شابه قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه أقام دفاعه أمام محكمة الموضوع على أساس أن صلته منقطعة تماما بالخبز لأنه يؤثره للطاعن الأول وعزز دفاعه هذا بتقديم عقد إيجاز مؤيد لذلك يرجع إلى شهور سابقة على واقعة الضبط وأن محكمة أول درجة دانت دون أن تمن بفحص دفاعه أو تلتفت إليه ولقد سارت من بعدها محكمة ثاني درجة على ذات النهج الخاطيء الذي يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى قد حول في ثبوت الجريمة التي دان الطاعن الثاني بها على ما أثبتته رئيس مباحث التكوين في محضره من وجود عجز بالخبز المضبوط وعلى ما قرره الطاعن الأول من أن الطاعن الثاني هو صاحب الخبز . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الحاضر عن الطاعن الثاني طلب براءته من التهمة المسندة إليه على أساس أنه ليس مديرا مسئولاً . وقدم عقد إيجار صادرا من الطاعن الثاني إلى الأول ، وكان الثابت من تحصيل الحكم لواقعة الدعوى أن إجراءات الضبط قد تمت في غيبة الطاعن الثاني الذي دفع بعدم مسئوليته عن العجز لانقطاع صلته بالخبز بسبب تأجيله الخبز للطاعن الأول ، ومن ثم فهو المسئول عن إدارته وقت الضبط ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الثاني بمقولة إنه صاحب الخبز وأنه لم يدفع عن نفسه التهمة بأي دفاع وذلك خلافا للواقع ودون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من عدم مسئوليته عن العجز لتأجيله الخبز إلى الطاعن الأول طبقا لعقد الإيجار المقدم منه ، وهو دفاع يعد في هذه الدعوى هاما ومؤثرا في مصيرها ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تخصصه لتقف على مدى صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التصديب مما يعيبه بما يتعين معه نقضه والإحالة بالنسبة للطاعن الثاني .

جلسة ٢٢ يولييه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار/ محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، ومطه الصديق دقانه ، ومصطفى محمود الأسيرطى .

(٢١٤)

الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤ القضائية

(١ ، ب ، ج) إثبات . " اعتراف " . دفع . " الدفع ببطلان الاعتراف " .
رجال للسلطة العامة . نيابة عامة . سجون . بطلان .
" اعتراف " .

(١) حظر السماح لرجل السلطة بالاتصال بالمتهم المحبوس احتياطيا إلا بأذن من النيابة . مقصور على ذات الدعوى المحبوس على ذمتها . مخالفة هذا الحظر . لا بطلان . أساس ذلك . المادة ٧٩ من القانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٦ . عدم امتداد هذا الحظر إلى المحبوس حينما تنفيذا .

(ب) مجرد وجود المتهم في السجن . لا أثر له على اعترافه .

(ج) عدم كفاية التذرع بوجود المتهم بالسجن للتحلل من اعترافه . مادام أن هذا الاعتراف اختياريا .

(د ، ١ ، و ، ز ، ح) إثبات . " إثبات بوجه عام " . " شهادة " حكم .
" تسببيه . تسبب غير معيب " . محكمة الموضوع .
" سلطتها في تقدير الدليل " . قوة الأمر المقضى .

(د) تقدير المحكمة لدليل في دعوى . لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى . ولا يجوز قوة الأمر المقضى . أساس ذلك ؟

(هـ) حق المحكمة في الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة .
ولو عدل عنها .

(و) كفاية الأدلة كوحدة مؤدية إلى قصد الحكم ومتجه في اقتناع المحكمة واطمئنانها .

(ز) استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي .
مادام سائنا .

(ح) عدم التزام المحكمة بالتحدث من الأدلة غير المؤثرة في عقيدتها .

١ — إن المادة ٧٩ من القانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون ، إذ جرى نصها على أنه لا يسمح لأحد رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس احتياطيا داخل السجن إلا بإذن كتابي من النيابة العامة ، فقد دلت على أن هذا المنع قاصر على المحبوس احتياطيا على ذمة القضية ذاتها ، مدا لذريعة التأثير عليهم ، ومنعاً لمظنة إكراههم على الاعتراف وهم في قبضة السلطة العامة ، ولا كذلك من كان محبوسا حبسا تنفيذيا على ذمة قضية أخرى ، فضلا عن أن القانون لم يربط البطلان على مخالفة حكم هذه المادة ، لأنه لم يقصد منها سوى تنظيم الإجراءات داخل السجن ، بدلالة ورودها في باب الإدارة والنظام داخل السجن ، منتهية الصلة بإجراءات التحقيق .

٢ — إن مجرد وجود المتهم في السجن تنفيذا لحكم ، لا أثر له في صحة اعترافه .

٣ — من المقرر أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ، ويعتبر الاعتراف غير اختياري وبالتالي غير مقبول إذا حصل تحت تأثير التهديد أو الخوف ، وإنما يجب أن يكون التهديد أو الخوف وليد أمر غير مشروع ، فلا يكفي بالتذرع بوجود المقر في السجن تنفيذا لحكم صدر ضده ، حتى يتحمل من إقراره ، متى كان حبسه وقع صحيحا وفقا للقانون .

٤ — إن تقدير المحكمة لدليل في دعوى لا يفسح أثره إلى دعوى أخرى (١) .
مادامت لم تظمن إلى الدليل المقدم فيها ، لأن قوة الأمر المقضى للحكم في منطوقه دون الأدلة المقدمة في الدعوى ، ولانتفاء الحجية بين حكيمين في دعوتين مختلفتين موضوعا ومهيا .

(١) راجع أيضا نقض جنائي السنة ١٢ ص ٨٨٨ ، والسنة ١٩ ص ٢٢٨ .

٥ - للمحكمة أن تأخذ بقول الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ، ولو عدل عنها بعد ذلك .

٦ - لا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متصاندة ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتهجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه

٧ - الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث ، الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، مادام استخلاصها مائفا ومستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، ولها في سبيل ذلك أن تعول على أقوال شهود الإثبات في أى مرحلة من مراحل الدعوى وتعرض عما سواه ، إذ مرجع الأمر إلى تقديرها للدليل ، فما اطمأنت إليه أخذت به وما لم تطمئن إليه أعرضت عنه .

٨ - إن المحكمة لا تلتزم في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - ... (الطاهن) ٢ - وآخر بأنهما في يوم ٦ يناير سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم طنطا محافظة الغربية : (المتهم الأول) سرق المنقولات المبينة وصفا وقيمة بالمحضر جمال الدين أحمد هلى (المتهم الثانى) أخفى أشياء مسروقة مع علمه بأنها متحصلة من جريمة السرقة سالفة الذكر . وطلبت عقابهما بالمادة ٤٤ مكرر ٣١٧/٤ من قانون العقوبات . ومحكمة طنطا الجزئية قضت ضايا غملا بالمادة ١٧/٤ عقوبات بالنسبة للمتهم الأول والمادة ٣٠/١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهم الثانى بحبس المتهم الأول شهرين مع الشغل والنفاد وبراءة المتهم الثانى مما نسب إليه بلا مصاريف . فعارض المحكوم عليه في هذا

الحكم وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه ، فاستأنف ، ومحكمة طنطا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الظعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن بجرمة السرقة قدشابه البطلان في الإجراءات والقصور في التسيب وانطوى على التناقض والفساد في الاستدلال ، ذلك أن المدافع عن الطاعن دفع أمام درجتي التقاضي ببطلان الاعتراف المنسوب إليه تأسيسا على أنه كان مقيد الحرية إذ كان محبوبا تنفيذًا لحكم صدر ضده في قضية أخرى ، ولم يحصل الضابط الذي أثبت هذا الاعتراف على إذن النيابة العامة بدخول السجن والاتصال بالمتهم أسؤاله حسبما تقضى المادة ٧٩ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم لائحة المسجونين ، وقد حول الحكم المطعون فيه — فيما حول — على هذا الاعتراف دون أن يعنى بمناقشة هذا الدفاع الجوهرى أو يرد عليه . فضلا عن أن الطاعن دفع بذات الدفع أمام محكمة الدرجة الثانية في قضية أخرى مماثلة وأخذت به المحكمة وقضت بالبراءة تأسيسا عليه ولكنها أفغلت في خصوصية هذه الدعوى . كما أن الحكم المطعون فيه حول في الإدانة على هذا الاعتراف الباطل على الرغم مما وجه إليه من مطاعن الأمر الذى يعيب الحكم بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تنوافر به العناصر القانونية للجرمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها ثم أطرح دفاع الطاعن فى مختلف وجوهه بما يتفق وصحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ، ويعتبر الاعتراف غير اختيارى وبالتالى غير مقبول إذا حصل تحت تأثير التهديد أو الخوف ، إنما يجب أن يكون التهديد أو الخوف وليد أمر غير مشروع ، فلا يكفى التذرع بوجود المقرر فى السجن تنفيذا لحكم صدر ضده حتى يتحمل من إقراره متى كان

حارسه وقع صحيحا وفقا للقانون . ولما كان مجرد وجود الطاعن في السجن تنفيذا لحكم — على فرض صحته — لأثره في صحة اعترافه . وكانت المادة ٧٩ من القانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون إذ جرى نصها على أنه لا يسمح لأحد رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس احتياطيا داخل السجن إلا بإذن كتابي من النيابة العامة ، فقد دلت على أن هذا المنع قاصر على الحبوس احتياطيا على ذمة القضية ذاتها سدا لذريعة للتأثير عليهم ، ومنعاً لمظنة إكراههم على الاعتراف وهم في قبضة السلطة العامة ، ولا كذلك من كان محبوسا حبسا تنفيذيا على ذمة قضية أخرى ، فضلا عن أن القانون لم يربط البطلان على مخالفة حكم هذه المادة ، لأنه لم يقصد منها سوى تنظيم الإجراءات داخل السجن ، بدلالة ورودها في باب الإدارة والنظام داخل السجن ، منبئة الصلة بإجراءات التحقيق ، ومن ثم يكون هذا الوجه من النعي بشقيه على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير المحكمة لدليل في دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى ، مادامت لم تطعن إلى الدليل المقدم فيها ، لأن قوة الأمر الملقى للحكم في منظوقه دون الأدلة المقدمة في الدعوى ، ولا انتفاء الحجية بين حكيتين في دعوتين مختلفتين موضوعها وسببها . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه حول في الإدانة على اعتراف الطاعن وحصله في أنه قام بكسر زجاج سيارة المجنى عليه وسرق جهاز تسجيل وحلة كانا بداخلها ، وعلى أقوال نبيل محمد القشطي الذي قرر أن الطاعن باع جهاز التسجيل ليحيى محمد شاي — المتهم الآخر الذي قضى ببراءته — وعلى أقوال المجنى عليه الذي قرر أنه ترك سيارته ولما هاد إليها اكتشف كسر زجاجها وسرق جهاز التسجيل والحلة وقد تعرف على الجهاز المسروق بعد ضبطه ، ولما كان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقوال الشاهد نبيل محمد القشطي — وإن عدل منها بعد ذلك — وكان من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بقول الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنه بعد ذلك ، وكان من المقرر أيضا أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث بنىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجمعة تكون عقيدة المحكمة ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة . بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها

كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتبعة في اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها مادام استخلاصها سائفا ومستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، ولها في سبيل ذلك أن تعول على أقوال شهود الإثبات في أى مرحلة من مراحل الدعوى وتعرض عما سواها ، إذ مرجع الأمر إلى تقديرها للدليل ، فما اطمأنت إليه أخذت به وما لم تطمئن إليه أهرضت عنه ، وهى لا تلزم في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها إلا من الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد أدلة الثبوت التى اعتمد عليها في الإدانة بما لا تناقض فيه ، فإن هذا الوجه الأخير من النعى ينحل إلى مجرد جدل موضوعى يهدف إلى التشكيك فيما خلصت إليه المحكمة — فى يقين — مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن النعى كله يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ من يوزيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، ومضوية الحادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديوانى ، وطه الصديق دقانه ، ومصطفى محمود الأسبوطى ، ومحمد ماهر محمد حسن .

(٢١٥)

الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤ القضائية

(١) شهادة سلبية . حكم . " التوقيع عليه " . بطلان .

الشهادة السلبية الدالة على عدم نعم الحكم فى الموعد القانونى . ماهيتها ؟
الشهادة الثابت بها أن الحكم ورد للحكمة فى اليوم السابق لتحريرها لا تفيد عدم نعم
الحكم فى الموعد القانونى .

(ب ، ج) إثبات . " إثبات بوجه عام " . " خبرة " . " شهود " .
حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " محكمة الموضوع .
" سلطتها فى تجزئة الدليل وتقديره " .

(ب) تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل القنى . غير لازم .

(ج) محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تظن إلى
وإطراح ما عداه . حقها فى الأخذ بأقوال الشاهد فى أى مرحلة
من مراحل الدعوى .

(د) قتل عمد . " نية القتل " . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .
قصد جنائى . " القصد الخاص " .

تعمد القتل . تقديره . موضوعى .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن للشهادة التى يصح الاستدلال بها على
أن الحكم لم ينته فى الموعد القانونى ينبغى أن يكون على السلب ، أى دالة على عدم

وجود الحكم بقلم الكتاب موقعا عليه وقت صدورها . ومن ثم فالشهادة الثابت بها أن الحكم ورد للمحكمة في اليوم السابق لتحريرها لا تفيد ، لأن قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٣١٢ منه لم يجعل قلم الكتاب الاختصاص ببيان تاريخ ورود الحكم في مقام طلب إبطاله بل قصر اختصاصه على مجرد إثبات وجود الحكم أو عدم وجوده في القلم المذكور محررة أسبابه موقعا عليه من أصدره وقت تحرير الشهادة .

٢ — من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود المضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

٣ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسايطتها في تقدير أدلة الدعوى ، ومن حقها أن تأخذ بأقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى متى وثقت بها وارتاحت إليها .

٤ — إن تعدد القتل أمر داخل مستتر يرجع تقدير توفره أو عدم توفره إلى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز أسيوط محافظة أسيوط : المتهمون جميعا : قتلوا عمدا عبد الحميد محمد عبيد العال مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا للنية على قتله وعقدوا العزم المصمم على ذلك وأعدوا لذلك سلاحا ناريا محشوا بالذخيرة وفأسين وتربصوا له في طريق عودته " بمكان عمله " وما أن ظفروا به حتى أطلق عليه المتهمون الأول عدة أهرية نارية واعتدى عليه المتهمان الأخيران بفأسين قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته المتهم الأول أيضا : (أ) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا " بندقية لي أنفيلد " . (ب) أحرز ذخائر مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحيازته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢

من قانون العقوبات ١/١ و ٦٠٢/٢٦٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥٠ لسنة ١٩٥٨ والبند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرافق . فقرر بذلك وادعت مدنيا زوجة المجنى عليه وطلبت القضاء لها قبل المتهمين متضامنين بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة جنابات أسيوط قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ ، ٣٢/٢ من قانون العقوبات (أولا) بانقضاء الدعوى الجنائية للتمم الثاني لوفاته (ثانيا) بمعاقة المتهم الأول (الطاعن الأول) بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة عن التهمة المسندة إليه والمصادرة (ثالثا) بمعاقة المتهم الثالث (الطاعن الثاني) بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات والمصادرة بلامصروفات جنائية (رابعا) بإلزام المتهمين الأول والثالث متضامنين بأن يؤديا للخدمة بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية . ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وبجريمة إحراز أسلحة نارية مشدخنة وذخيرة دون ترخيص قد شابه البطلان والقصور والتناقض في التسييب ، ذلك بأنه لم يودع قلم الكتاب في خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره على ما يبين من الشهادة المصادرة من قلم كتاب نيابة أسيوط الكلية والمتضمنة عدم وروده يوم ٢٤ من فبراير سنة ١٩٧٠ ووروده يوم ٢٥ منه مما يبطله طبقا لما تقضى به المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية ثم إن الحكم حول في الإدانة على أقوال الشاهد أحمد محمد سلامة وتقرير الصفة التشريعية معا على ما بينهما من تعارض ، ولم يعم ببيان نية القتل والتدليل على توافرها في حق الطاعن مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الطاعن قدم شهادة من قلم كتاب نيابة أسيوط الكلية استدل بها على أن الحكم لم يختم في الميعاد القانوني تاريخها ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٠ مؤداه أن الحكم الصادر من محكمة جنابات أسيوط بتاريخ ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٠

ورد للقلم يوم ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٠ ولم يرد يوم ٢٤ من فبراير سنة ١٩٧٠ .
 لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الشهادة التي يصح
 الاستدلال بها على أن الحكم لم ينحتم في الموعد القانوني ينبغي أن يكون على السلب ،
 أي دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعا عليه وقت صدورها ، وإذن
 فالشهادة الثابت بها أن الحكم ورد للمحكمة في اليوم السابق لتحريرها لا تفيد لأن
 قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٣١٢ منه لم يجعل لقلم الكتاب الاختصاص
 ببيان تاريخ ورود الحكم في مقام طلب إبطاله بل قصر اختصاصه على مجرد إثبات
 وجود الحكم أو عدم وجوده في القلم المذكور محورة أسبابه موقعا عليه ممن أصدره
 وقت تحرير الشهادة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق
 أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي كما
 أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملازمة
 والتوفيق ، وكان ما حصله الحكم ومول عليه من أقوال شاهد الرؤية يتفق
 ومؤدى شهادته بحضور جلسة المحاكمة من أنه لم يثبت من مواضع الإطلاق
 ولم تخطئ المحكمة في فهم مضمون شهادته ولم تنقل عنه أية تفصيلات تتعلق
 وقف الطاعن من المجنى عليه عند التصويب ، فإن مفاد ذلك أن المحكمة لم تعد
 في هذا الصدد بأقواله في التحقيقات بل أخذت بشهادته في جلسة المحاكمة
 ولا معقب عليها في ذلك لما هو مقرر من أن المحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال
 الشاهد فتأخذ منها بما تظمن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها
 في تقدير أدلة الدعوى . ومن حقها أن تأخذ بأقوال الشاهد في أي مرحلة
 من مراحل الدعوى متى وثقت بها وارتاحت إليها . لما كان ذلك ، وكان
 ما أثبتته المحكمة من أقوال الشاهد وما حصله من اعتراف المتهم الثالث في تحقيقات
 النيابة له مأخذ الصحيح من أوراق الدعوى وهو لا يتعارض مع ما جاء بتقرير
 الصفة التشريحية ، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون له
 وجه . لما كان ذلك ، وكان تعمد القتل أمرا داخليا مستترا يرجع تقدير توفره
 أو عدم توفره إلى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع ، وكان تدليل
 الحكم المطعون فيه على قيام نية القتل لدى الطاعن وزميليه من الظروف
 والملابسات التي أوضحها في هذا الشأن سائغا وكافيا . فإن منعاه في هذا الصدد
 لا يكون له محل إذ لا يعدو أن يكون عودة إلى مناقشة أدلة الدعوى . لما كان
 تقدم ، فإن الطاعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حنفى ، وعضوية السادة المستشارين :
ابراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، ومعصطفى الأسيوطى ، ومحمد ماهر حسن .

(٢١٦)

الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤ القضائية

(١ ، ب) تفتيش . " إذن التفتيش . تنفيذه " . تحقيق . " إجراءاته " .
مأمور الضبط القضائى . حكم . " تسيبه . تسيب غير
معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .
محكمة الموضوع . " سلطتها فى تقدير الدليل " . رشوة .
مواد مخدرة .

(أ) الأمر بالتفتيش . إجراء من إجراءات التحقيق . إصداره .
لا يكون إلا لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى
المأذون بتفتيشه .

(ب) ظهور أشياء عرضاً أثناء التفتيش تعد حيازتها جريمة أو تفيد
فى كشف الحقيقة فى جريمة أخرى . لمأمور الضبط القضائى
ضبطها .

الفصل فيما إذا كان من نفذ الأمر بالتفتيش التزم حده
أم جاوز غرضه متعسفاً فى تنفيذه . من الموضوع لا من القانون .

١ - من المقرر أن الأمر بالتفتيش إنما هو إجراء من إجراءات التحقيق
لا يصح قانوناً إصداره إلا لضبط جريمة "جناية أو جنحة" واقعة بالفعل
وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه .

٢ - تنص المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : " لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها . ومع ذلك إذا ظهر عرضا أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى جاز للمأمور الضبط القضائي أن يضبطها " . ولما كان البين من مدونات القرار المطعون فيه أن أمر التفتيش قد تم تنفيذه بالعثور على الورقة المسالمة ذات العشرة جنميات موضوع الرشوة ، إلا أن مأموري الضبط القضائي لم يقفوا عند هذا الحد بل تجاوزوه إلى البحث في ملابس المطعون ضده حتى عثروا على المخدر المضبوط ، ومفاد ذلك أن عثورهم على المخدر كان بعد انتهاء إجراء التفتيش المصرح به واستنفاد الغرض منه فكان العثور عليه إذن وليد إجراء غير مشروع لم يؤمر به ، ولم يأت عرضا أثناء البحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية الاستدلال عنها أو التحقيق بشأنها وهو تقدير موضوعي لا معقب عليه ، لما هو مقرر من أن الفصل فيما إذا كان من نقد الأمر بالتفتيش التزم حده أو جاوز غرضه متسقا في تنفيذه من الموضوع لا من القانون (*) .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٦ مارس سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم الأوبكية محافظة القاهرة : أحرز بقصد التعاطي جوهرًا مخدرًا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للواد ١ و ٢ و ١/٣٧ و ٤٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . فقرر غيابيا بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية مع مصادرة المخدر . فطلعت النيابة العامة في هذا الأمر بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على القرار المطعون فيه الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية الخطأ في تطبيق القانون إذ أسسه

(*) (الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/١٥ "لم ينشر") .

على أن أمر التفتيش قد امتنع غرضه بمجرد ضبط مبلغ الرشوة وهو الموضوع الذي صدر من أجله ، في حين أن الأمر جاء مطلقا — لم يخصص بضبط مبلغ الرشوة بالذات — كما أن الإستمرار في التفتيش كان مما يلزم للتثبت من نوع الجريمة التي وقعت والأدلة على وقوعها ، هذا إلى جواز ضبط ما يظهر عرضا أثناء التفتيش مما يعد حيازته جريمة ، ومن ثم يكون ضبط المخدر وقع صحبها والقضاء ببطالته خطأ يعيب الأمر المطعون فيه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن الأمر بالتفتيش إنما هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح قانونا إصداره إلا لضبط جريمة "جناية أو جنحة" واقعة بالفعل وترجمت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه . وكانت المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجاري جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها ومع ذلك إذا ظهر عرضا أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى جاز لمأمور الضبط القضائي أن يضبطها ، وكان البين من مدونات ، للقرار المطعون فيه أن أمر التفتيش قد تم تنفيذه بالعثور على الورقة المسالية ذات العشرة جنيهات موضوع الرشوة إلا أن مأموري الضبط لم يقفوا عند هذا الحد بل تجاوزوه إلى البحث في ملابس المطعون ضده حتى عثروا على المخدر المضبوط وفاد ذلك أن عثورهم على المخدر كان بعد انتهاء إجراء التفتيش المصرح به واستنفاد الغرض منه فكان العثور عليه إذن وليد إجراء غير مشروع لم يؤمر به ، ولم يجرى عرضا أثناء البحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجاري الاستدلال عنها أو التحقيق بشأنها وهو تقرير موضوعي لا يعقب عليه ، لما هو مقرر من أن الفصل فيما إذا كان من نفذ الأمر بالتفتيش التزم حده ، أو جاوز غرضه متعسفا في تنفيذه من الموضوع لا من القانون .

لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا ونقضه موضوعا .

جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٧١

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حنفى ، وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، وطه الصديق دقانة ، ومصطفى
الأسيرطى .

(٢١٧)

الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤ القضائية

(١ ، ب) إجراءات المحاكمة . " حضور المدافع عن المتهم " . دفاع .
" الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . محكمة الجنايات .
" الإجراءات أمامها " .

(١) مناط التعارض فى المصلحة بين المتهمين ؟ مثال لإجراءات محاكمة
صحيفة .

(ب) حضور أكثر من محام مع كل متهم بجناية . غير واجب .

(ج) إثبات . " إثبات بوجه عام " . حكم . " تسببيه . تسبیب
غير معيب " .

لا يلزم أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث يفىء كل دليل منها
ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى . تساند الأدلة فى المواد
الجنائية .

(د ، هـ ، و ، ز) تحقيق . " إجراءاته " . إثبات . " اعتراف " . " شهود " .
إكراه . حكم . " تسببيه . تسبیب غير معيب " .
محكمة الموضوع . " سلطتها فى تقدير الدليل " .

(د) مجرد حضور ضابط للشرطة التحقيق لا يعيب إجراءاته .
سلطان الوظيفة فى ذاته لا يعد إكراها مادام لم ينطل
إلى اللتم بالاذى ماديا كان أو معنويا . مجرد الخشية
لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف .

- (هـ) الاعتراف في المسائل الجنائية . تقديره . موضوعي .
 (و) حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل ولو كان اعترافا .
 (ز) وزن أقوال الشهود . موضوعي .

(ح) عقوبة . " تقديرها " . محكمة الموضوع . " خلطتها في تقدير العقوبة " .

تقدير العقوبة في حدود ما هو مقرر قانونا . أمر موكل إلى محكمة الموضوع . عدم إلزامها ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي إرأته .

(ط) محضر الجلسة . بطلان . إجراءات المحاكمة .

خلو محضر الجلسة من إثبات البيانات الواردة بدقتر أحوال للشرطة كاملة لا يترتب عليه البطلان .

١ - مناط التعارض في المصلحة أن يكون لأحد المتهمين دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر، بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهما . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول في الإدانة - فيما عول - على اعتراف الطاعن الثاني عن نفسه وعلى الطاعن الأول مما يتفق به قيام التعارض ويستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر، وكان يبين من مطالعة محضري جلستي المحاكمة حضور ثلاثة محامين عن الطاعنين في الجلسة الأولى سمعت فيها المحكمة شهادة الشهود ومرافعة أحد المحامين ثم أجلت المحكمة نظر الدعوى إلى اليوم التالي حيث نهت الدفاع إلى قيام التعارض وفصل دفاع كل طاعن عن الآخر، وكان الثابت أن هيئة الدفاع بعد أن لفتت المحكمة نظرها إلى قيام التعارض قد عيّنت بتقسيم الدفاع عن الطاعنين فتولى منها مساعدة الطاعن الأول غير من تولى مساعدة الطاعن الثاني، وعحص كل منهما الأدلة القائمة على كل متهم اختص بالدفاع عنه بما في ذلك ما قاله الطاعن الثاني في حق الطاعن الأول، ومن ثم تكون مظنة حرج المحامي في المرافعة من مصلحتين متعارضتين متفية في الواقع، مادام كل منهما قد أخذ حقه في الدفاع وأتيح له أن يتناول بكامل الحرية تنفيذ ما أسنده

زميله إليه ، وينهار كل أساس يقوم على القول بمحصل بطلان في الإجراءات أو إخلال بحق الدفاع ، ولا عبرة بأن الشهود كانوا قد سمعوا في حضرة المدافعين جميعا على النحو الذي جرت عليه إجراءات المحاكمة قبل تخصيص كل متهم بمن يدافع عنه لأن أيا من المتهمين لم يطلب من المحكمة إعادة الإجراءات بعد تقسيم الدفاع ، ولأنه يتعين التفرقة بين أمرين مستقلين : تولى المحامين جملة واحدة الدفاع عن المتهمين معا على الرغم من قيام التعارض بين مصالحهم وسماع الشهود في مواجهتهم قبل الفصل بين دفاعهم من البداية فإن أول الأمرين انحصم بما رفع التعارض بتدخل المحكمة والعمل على تصحيح البطلان طبقا للمادة ٣٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية أما الثاني فلا وجه لدعوى الإخلال فيه بحق الدفاع .

٢ — لا يوجب القانون أن يكون مع كل متهم بجناية أكثر من محام واحد يتولى الدفاع عنه .

٣ — من المقرر أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبنى كل دليل منها ويقطع به كل جزئية من جزئيات الدعوى . إذ الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ولا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتهجة في اقتناع المحكمة وأطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٤ — من المقرر أنه ليس في حضور ضابط الشرطة لتحقيق ما يعيب إجراءاته ، إذ أن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسببه على صاحبه من اختصاصات وإمكانات لا يعد إكراها ما دام هذا السلطان لم يستغل على المتهم بالأذى ماديا كافا أو معنويا . كما أن مجرد الخشية لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكا .

٥ — الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه نتيجة إكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيمه على أسباب سائغة .

٦ — لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تجزئ الدليل ولو كان اعترافاً وتأخذ منه بما تظمن إليه وتطرح ما عداه .

٧ — وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدونها فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع لتزله المتزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها .

٨ — إن تقدير العقوبة التي يستحقها كل متهم من سلطة محكمة الموضوع في حدود ما هو مقرر بالقانون للجريمة التي تثبت عليه . وليست المحكمة ملزمة بأن تبين الأسباب التي من أجلها أوقعت عليه العقوبة بالقدر الذي ارتأته .

٩ — خلو محضر جلسة المحاكمة من إثبات البيانات الواردة بدور أحوال الشرطة كاملة لا يترتب عليه البطلان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٩ مايو سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز ناصر محافظة بنى سويف : المتهمان الأول والثاني قتل إبراهيم عبد الله جواره عمداً مع سبق الإصرار بأن يتبا النية على قتله وأعدا لذلك سلاحاً نارياً (طبنجة) وآلة حادة وتوجها إلى مكان تواجدده وما أن ظفرا به حتى أطلق عليه أولهما أerie نارية وقام الثاني بضربه بالآلة الحادة فاصدين قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . المتهم الأول — (أ) أحرز بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينوب عنه سلاحاً نارياً مششخناً " طبنجة " (ب) أحرز ذخائر مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له في حيازة السلاح أو إحرازه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت بحضورها

عملا بالمواد ١٧ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات (أولا) بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة عن التهمتين المستندتين إليه (ثانيا) بمعاينة المتهم الثاني بالسجن لمدة عشر سنوات . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعن بجرمة القتل العمد مع سبق الإصرار ، قد شابه البطلان في الإجراءات وخالف الثابت في الأوراق وأخل بحق الدفاع وانطوى على التناقض والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، ذلك أن المحكمة قبلت في أولى جلسات المحاكمة هيئة مكونة من ثلاثة محامين للدفاع عن الطاعنين معا رغم تعارض مصالحتهما — إذ اعترف الطاعن الثاني على نفسه وعل الطاعن الأول — واستتمت المحكمة إلى شهود الإثبات ثم إلى مرافعة أحد محامي الدفاع ، ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد تنهت إلى قيام التعارض في الجلسة التالية ولغقت إلى ذلك نظر الدفاع . ودفع الحاضر عن الطاعنين ببطلان الاعتراف المنسوب للطاعن الثاني لصدوره تحت تأثير الإكراه نتيجة الاعتداء عليه بالضرب الذي ترك أثرا في جسده ، وبسبب القبض على والد الطاعن الأول ، إلا أن المحكمة رفضت الدفع على مند من أن الطاعن الثاني قبض عليه يوم ١٩٦٩/٥/٢١ على خلاف الثابت بالأوراق إذ قبض عليه يوم ١٩٦٩/٥/٢٠ وأرجع الكشف الطبي — المتوقع عليه في يوم ١٩٦٩/٥/٢٢ — إصابته إلى أكثر من يومين سابقين على تاريخ الكشف عليه ، وإلى أن جميع من نسب إليهم هذا الطاعن التعدي عليه نفوا هذه الواقعة ، مع أن الضابط والشرطي اللذين قبضا عليه في القاهرة لم يسألا في ذلك ، وإلى أن الاعتراف تأيد بأقوال الشهود وماديات الدعوى ، وهو ما لا يصلح ردا على الدفع . وقد أدلى الطاعن الثاني باعترافه في حضور بعض رجال الضبط مما يفند إكراهها ويعيب إجراءات التحقيق . وأغفلت المحكمة الرد على تأثير الإكراه المعنوي الناشئ من القبض على والد الطاعن الأول . وقد أثار المدافع عن الطاعنين التناقض بين الدليل القولي والدليل الفنى إذ جاء في اعتراف الطاعن الثاني أنه اعتدى على المجنى عليه مرتين

وأن الطاعن الأول أطلق عليه عيارين ، في حين أن الثابت من تقرير الصفة التشريعية إصابة المجنى عليه بثلاثة أعيرة نارية وخمس إصابات قطعية ورضية ، وعول الحكم المطعون فيه في إدانة الطاعنين على أقوال الشهود رغم ما يحيط بها من شكوك . ولم تثبت المحكمة عند إطلاعها على دفتر أحوال نقطة شرطة القطوري جميع البيانات الموضحة بذلك الدفتر . ومع تمائل ظروف كل من الطاعنين أوقعت المحكمة عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة على الطاعن الأول بينما اكتفت بتوقيع عقوبة السجن لمدة عشر سنوات على الطاعن الثاني ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بن وافعة الدهوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها ، وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليهما ، ثم أ طرح دفاع الطاعنين في مختلف وجوهه بما يتفق وصحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان مناط التعارض أن يكون لأحد المتهمين دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر ، بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهما ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في الإدانة — فيما عول — على اعتراف الطاعن الثاني على نفسه وعلى الطاعن الأول بما يتفق به قيام التعارض ، ويستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر ، ولما كان يبين من مطالعة جلاستي المحاكمة حضور ثلاثة محامين عن الطاعنين في الجلسة الأولى سمعت فيها المحكمة شهادة الشهود ومرافعة أحد المحامين ، ثم أجلت المحكمة نظر الدهوى إلى اليوم التالي حيث نهت الدفاع إلى قيام التعارض ، وفصل دفاع كل طاعن عن الآخر . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن هيئة الدفاع بعد أن لفتت المحكمة نظرها إلى قيام التعارض قد عنيت بتقسيم الدفاع عن الطاعنين فتولى منها مساعدة الطاعن الأول غير من تولى مساعدة الطاعن الثاني ، ومحض كل منهما الأدلة القائمة على كل متهم لاختصاص بالدفاع عنه ، بما في ذلك ما قاله الطاعن الثاني في حق الطاعن الأول ، ومن ثم تكون مظنة حرج المحامي في المرافعة عن مصلحتين متعارضتين متتفية في الواقع ، مادام كل منهما قد أخذ حقه في الدفاع وأتيح له أن يتناول بكامل الحرية تنفيذ ما أمنده زميله إليه ، ومن ثم ينهار كل أساس يقوم على القول بحصول بطلان في الإجراءات أو إخلال بحق الدفاع ولا حجة بأن الشهود كانوا قد سمعوا في حضرة المدافعين جميعا على النحو

الذى جرت عليه إجراءات المحاكمة قبل تخصيص كل متهم بمن يدافع عنه ، لأن أيا من المتهمين لم يطلب من المحكمة إعادة الإجراءات بعد تقسيم الدفاع ، ولأنه يتعين التفرقة بين أمرين مستقلين : تولى المحامين جملة واحدة الدفاع عن المتهمين معا على الرغم من قيام التعارض بين مصالحهم ، وسماع الشهود في مواجهةتهم قبل الفصل بين دفاعهم من البداية فإن أول الأمرين انحصم بما رفع التعارض بتدخل المحكمة والعمل على تصحيح البطلان طبقا للسادة ٣٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية . أما الثانى فلا وجه لدعوى الإخلال فيه بحق الدفاع لما تقدم . هذا إلى أن القانون لا يوجب أن يكون مع كل متهم بجناية أكثر من محام واحد يتولى الدفاع عنه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان الاعتراف المنسوب للطاعن الثانى وأطرحه في قوله "إنه مردود بانكار كل من وردت أسماؤهم في أقوال المتهم — الطاعن الثانى — باعتبار أنهم وجهوا إليه إكراها ، وقرروا جميعا أنهم لم يشاهدوا المتهم ولم يقابلوه إطلاقا حتى وقت سؤالهم عن واقعة الإكراه المدعى به ، وهو قول حتى تأيد بماديات الدعوى وبظروف الأحوال ، ذلك أن الثابت مما لاحظته السيد وكيل النيابة المحقق من عدم وجود أية آثار تفيد وقوع الإكراه على المتهم تأيد بالكشف الطبى المتوقع على المتهم الذى جاء صريحا قاطعا في هذا الخصوص من أن ما جاء بالتقرير من وجود إصابة طفيفة قديمة بركبة المتهم اليسرى فإنه أرجع تاريخ حدوثها إلى يومين سابقين على توقيع الكشف الطبى وهو وقت لم يكن قد قبض فيه على المتهم بعد ، فإذا أضفنا إلى ذلك ما قرره المتهم الأول بجملة المحاكمة من أن إكراها ما لم يقع عليه طيلة المدة منذ القبض عليه وحتى مثوله أمام النيابة يبين بجلاء أن ابن عمه المتهم الثانى وشريكه في ذات الجريمة كان في ذات الظروف التى كان هو فيها ، ولا محل بعد ذلك لأن يقال بأن المتهم — الطاعن الثانى — لم يتعرض لأى إكراه بسبب أن والده يعمل بشرطة القطورى لأن هذا الظرف ذاته ينسحب إلى المتهم الثانى ويستفيد منه فضلا عن أنه ابن عم المتهم الأول فهو شريك معه في ذات الفعل والجرم ، يؤيد هذا المنطق ويؤكد ما شهد به بالجلسة الختامية الملازم أول فكرى عامر الذى قبض على المتهمين بالقاهرة من أنه اصطحب والد المتهم الأول في ذهابه إلى القاهرة ، وعاصر واقعة قبضه على المتهمين كما استمر مرافقا للقوة والمتهمين حتى الساعة ٩ م حيث تركه بنقطة

العياط " و يبين من الاطلاع على المفردات التي أصدرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الثابت من الكشف الطبى المتوقع على الطاعن الثانى فى الساعة التاسعة من صباح يوم ١٩٦٩/٥/٢٢ أنه وجد به من الإصابات خدش قديم مجلوط قطره واحد مليمتر تقريبا حدث منذ أكثر من يومين على مقدم الركبة اليسرى يجوز حدوثه من الاحتكاك بجسم صلب مثل الركوع على أرض خشنة أو مثل ظفر اليد — أى يد — ولا توجد بالركبة اليمنى إصابات كما لا توجد بالذراع الأيسر آثار إصابات حديثة ولا توجد علامات ضرب كبراج ولا توجد بباقي الجسم آثار إصابات حديثة ظاهرة ، ولا يوجد بالمتهم ما يحتاج التردد على المستشفى للعلاج وقد انصرف مع الشرطة عقب الكشف مباشرة فى وقتها ، ولما كان الثابت من المفردات أن الطاعن الثانى قبض عليه مساء يوم ١٩٦٩/٥/٢٠ وتوقع الكشف الطبى عليه صباح يوم ١٩٦٩/٥/٢٢ وأرجع ذلك الخدش إلى أكثر من يومين ، فإن ما ذهب إليه الحكم من أن تلك الإصابة حدثت قبل القبض عليه يكون صحيحا مطابقا للواقع من الأمر حسبما ثبت من الدليل الفنى ، ويكون ما أثبتته الحكم خطأ من أن هذا الطاعن قبض عليه يوم ١٩٦٩/٥/٢١ غير مؤثرا خلاصت إليه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبى كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة ولا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، وكانت المحكمة قد رفضت الدفع ببطلان الاعتراف بناء على ما ساقته من أدلة مجتمعة ، فلا يقدح فى سلامة الحكم المطعون فيه عدم سؤال من نسب إليهم الطاعن الثانى الاعتداء عليه — بعد أن قطعت المحكمة فى تاريخ حصول ذلك الخدش — إذ لا أثر لذلك فى منطق الحكم وما انتهى إليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس فى حضور ضابط الشرطة التحقيق ما يعيب إجراءاته ، إذ أن سلطان الوظيفة فى ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وإمكانات لا يعد إكراها ، مادام هذا السلطان لم يستطل إلى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا ، كما أن مجرد الخشية لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف لامتني ولا حكما . ولما كان

الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير قيمتها وقيمتها في الإثبات ، فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه نتيجة إكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيمه على أسباب سائغة ، ومن ثم يكون النفي على اعتراف الطاعن الثاني في كافة وجوهه على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وهو في مجال الموازنة بين الدليل القولي المستمد من اعتراف الطاعن الثاني والدليل القوي المستمد من تقرير الصفة التشريعية لم يأخذ بما قرره الطاعن الثاني من حيث عدد الضربات التي كالمها هو للجنى عليه وكذا عدد الأميرة التي أطلقها الطاعن الأول عليه لعدم اطمئنانه إلى تلك الأقوال ، وأخذ بما جاء بتقرير الصفة التشريعية . وكان البين من مصاق الدليلين كما أوردها الحكم أن لا تعارض بينهما . وكان لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تجزئ الدليل ولو كان اعترافا . وتأخذ منه بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه . فإن ما ينمى الطاعنان في هذا الوجه من النفي يكون غير ملزم . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع منزلة المتزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لخلها على عدم الأخذ بها ، ولما كان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقوال الشهود ، فإن هذا الوجه من النفي ينحل إلى مجرد جدل موضوعي في تقدير الدليل الذي تستقل به محكمة الموضوع دون معقب . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين لم يطلب إثبات كافة البيانات الواردة بدفتراحوال نقطة مرحلة التطوير ، ولم يدع في طعنه بأن المحكمة أخلت بحقه بعدم إطلاعه عليها ، وكان خلو محضر الجلسة من إثبات تلك البيانات كاملة لا يترتب عليه البطلان ، فضلا عن أن ما أثبتته المحكمة منها لم يكن له أثر في تكوين عقيدة المحكمة لإثباتا أو نفيًا ، فإن ما يشير الطاعنان في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أنزل حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات في حق الطاعنين وخلص إلى أن عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة هي الواجبة التطبيق عليها . ثم أجرى الحكم بعد ذلك حكم المادة ١٧

من ذلك القانون في حق الطامن الثاني وئزل بالعقوبة التي وقعها عليه إلى السجن لمدة عشر سنوات . الأمر الذي يتفق ومصحح القانون . ولما كان تقدير العقوبة التي يستحقها كل متهم من سلطة محكمة الموضوع في حدود ما هو مقرر بالقانون للجريمة التي ثبتت عليه . وليست المحكمة ملزمة بأن تبين الأسباب التي من أجلها أوقعت عليه العقوبة بالقدر الذي ارتأته . فإن ما ينعاه الطاعدان على الحكم المطعون فيه من تناقض لا يكون على أساس . لما كان ما تقدم، فإن الطعن كله يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ من يوتية سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أبو الفضل حفي ، وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم أحمد الديواني ، ومحمد السيد الرفاعي ، ومصطفى الأسيوطي ، ومحمد ماهر حسن .

(٢١٨)

الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤ القضائية

(١) إحتيلاء على مال للدولة بغير حق . جريمة . " أركانها " .
إثبات . " إثبات بوجه عام " . حكم . " تسببية . تسبب
معيب " .

جناية الإحتيلاء . اقتضاؤها وجود المال في ملك الدولة أو إحدى الجهات
المذكورة في المادة ١١٣ عقوبات عنصرا من عناصر ذمتها المالية ثم قيام
موظف عام أو من في حكمه باقتزاعه منها غلصة أو حيلة أو عنوة . عدم دخول
المال في ملك الجهة إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح فاقبل للكية .
على المحكمة أن تحكم أمر ملكية الدولة أو من في حكمها المال وخاصة عند
المنازعة فيه .

عدم تقيد القاضي في أصول الاستدلال بطرق مخصوصة في الإثبات إلا ما استثناه
الشارع بنص صريح .

(ب) نقض . " نطاق الطعن . نسبية أثر الطعن " . " الحكم في
الطعن " .

صدور الحكم غاييا بالنسبة إلى أحد المتهمين . صدم امتداد أثر
النقض إليه .

١ - إذ نصت المادة ١١٣ من قانون العقوبات على أنه : " يعاقب
بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومي استولى بغير حق على مال للدولة

أولاً إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما أو سهل ذلك لغيره ..” فقد دلت على أن جناية الاستيلاء تقتضى وجود المال في ملك الدولة أو إحدى الجهات المذكورة عنصراً من عناصر ذمتها المالية ثم قيام موظف عام أو من في حكمه بانتزاعه منها خلصة أو حيلة أو عنوة ولا يعتبر المال أياً كان الوصف الذى يصدق عليه قد دخل في ملك الجهة إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح ناقل للملك . ومن ثم فإن ملكية الدولة أو ما في حكمها للمال يجب على المحكمة أن تحسم أمره وخاصة عند المنازعة فيه . ولما كان ما دفع به الحكم دفاع الطاعن من وصف المستند المقدم لنفى الملك عن المؤسسة بأنه عرقى لا يصلح رداً، ما دام صادراً من الجهة صاحبة الشأن متجاً في الأمر المواد لإثباته وهى المرجع الوحيد في هذا الخصوص ، لأن حقيقة المستند من العرفية أو الرسمية لا يصح أن يحجب القاضى عن تحرى الواقع والحكم على مقتضاه إذ هو لا يتقيد في أصول الاستدلال بطرق مخصوصة في الإثبات إلا ما استثناء الشارع بنص صريح ، وجريمة الاستيلاء ليست من هذه المستثنيات ، ومن ثم كان خليفاً بالمحكمة أن تحقق دفاع الطاعن بلوفاً إلى غاية الأمر فيه أو ترد بما ينفيه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه .

٢ — متى كان الحكم قد صدر غيابياً بالنسبة إلى المتهم الثانى فلا يمتد إليه أثر النقض بل يقتصر على الطاعن وحده .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر : بأنهما في يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة : (الأول) بصفته مستخدماً مهنياً مهندس صوت بمسرح الجيب التابع لهيئة فنون المسرح والموسيقى والتابعة لوزارة الثقافة استولى بغير حق على جهاز التسجيل وكذا الأدوات المينة بالتحقيقات والمملوكة للمسرح المذكور . (الثانى) اشترك مع المتهم الأول في ارتكابه الجريمة سالفة الذكر بطريق الاتفاق والمعاونة بأن اتفق معه

على اختلاس جهاز التسجيل وكذا الأدوات المبيتة آنفا وتوجه صحبته إلى مسرح الجيب وانتظره حتى خرج بها وانصرفا سويا فتست الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام . فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات القاهرة قضت عملا بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٦/١١١ و ١١٣ مكرر / ٢ فقرة أولى و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات حضوريا للمتهم الأول وغيابيا للمتهم الثاني بمعاينة كل منهما بالسجن مدة ثلاث سنوات وعزل المتهم الأول من وظيفته وإلزامهما متضامنين برد مبلغ ٦٥ جنيه وبتفريم كل منهما مبلغ ٥٠٠ جنيه . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية الإستيلاء على جهاز التسجيل والأدوات الأخرى قد شابه القصور في التسييب ، ذلك بأن دفاعه قام على أن هذه الأشياء لم تكن قد آلت إلى ملك المؤسسة عند ارتكاب الجريمة ، مدلا على ذلك بمسند رسمي صادر من الموظف المختص ، إلا أن الحكم انتهى إلى إطراح هذا الدفاع بما لا يسوغ به إطراحه مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الدفاع عن الطاعن أثار في مرافعته أن الجهاز والأدوات المستولى عليها لم تدخل في ملك المؤسسة المجنى عليها إلا أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بما نصه "أنه - أي المتهم الطاعن - قدم حافظة مستندات تفيد أن الأجهزة موضوع القضية لا يوجد لها إذن إضافة بمسرح الجيب .. وما قدمه من مستندات لا ينفي الاتهام المصند إليه إذ أن الورقة التي قدمها بحافظة المستندات والتي تفيد أن الأجهزة موضوع العرقلة لم تضاف إلى مسرح الجيب بإذن إضافة ، فإن هذه الورقة بالإضافة إلى أنها عرقلة وخير رسمية قد كذبها السكرتير الفني لمسرح الجيب جمال الدين محمد صادق الذي شهد بأن الجهاز المضبوط ملك لمسرح الجيب ، وهو الجهاز الذي أبلغ من سرقة " ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١٣ من قانون العقوبات المنطبقة على واقعة

الدهوى إذ نصت على أنه (يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومي استولى بغير حق على مال للدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما أو سمل ذلك لغيره ...) فقد دلت على أن جناية الاستيلاء تقتضى وجود المال في ملك الدولة أو بإحدى الجهات المذكورة عنصرا من عناصر ذمتها المالية ثم قيام موظف عام أو من في حكمه بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة ولا يعتبر المال أيا كان الوصف الذي يصدق عليه قد دخل في ملك الجهة إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح ناقل للملك ، ومن ثم فإن ملكية الدولة أو ما في حكمها للمال يجب على المحكمة أن تحسم أمره وخاصة عند المنازعة فيه ، وكان ما دفع به الحكم دفاع الطاعن من وصف المستند المقدم لنفى الملك عن المؤسسة بأنه عرق لا يصلح ردا ، ما دام صادرا من الجهة صاحبة الشأن منتجا في الأمر المراد إثباته وهي المرجع الوحيد في هذا الخصوص ، لأن حقيقة المستند من العرفية أو الرسمية لا يصح أن تحجب القاضى عن تحرى الواقع والحكم على مقتضاه إذ هو لا يتقيد في أصول الاستدلال بطرق مخصوصة في الإثبات إلا ما استثناه الشارع بنص صريح ، وجريمة الاستيلاء ليست من هذه المستثنيات ، هذا فضلا عن أنه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن السكرتير الفني لمسرح الجيب لم يشهد بما أئنده الحكم إليه من ملكية المؤسسة للأدوات المقول بالاستيلاء عليها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق فساد استدلاله قد شابه الخطأ في إسناده ، وكان خليقا بالمحكمة أن تحقق دفاع الطاعن بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما ينفيه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد صدر غيابيا بالنسبة إلى المتهم الثانى فلا يمتد إليه أثر النقض بل يقتصر على الطاعن وحده .

جلسة ٢٩ من يونيه سنة ١٩٧٠

بإحاطة السيد المستشار / محمود العمراوى ، ومضوية السادة المستشارين : محمد السيد الرفاعى ،
وطه محمد دفاة ، ومصطفى الأصمولى ، ومحمد ماهر حسن .

(٢١٩)

الطعن رقم ٧٢٧ لسنة . ٤ القضائية

حكم . " تسببه . تسبب معيب " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " .
ما يوفره " . خبز . تموين .

مثال لتسبب معيب وإخلال بحق الدفاع حول إجراءات تحليل الخبز موضوع الجريمة .

مضى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطامن دفع بإحدى الجلسات بعدم صحة النتيجة التي انتهى إليها تقرير التحليل وطلب تحليل للعينه الثانية فأجابته المحكمة إلى طلبه وأصدرت قرارا بتحليل العينه الثانية التي تحتفظ بها مديرية التموين ، بيد أن تنفيذ هذا القرار لم يتم للعبث بأختام العينه الثانية على ما يسلم به بأسباب طعنه . كما يبين من مذكرة الطامن المصرح له بتقديمها لمحكمة الدرجة الثانية أنه ضمنها ذات المنازعة في نتيجة التحليل وهو ما يتسع لما يثيره بوجه النعى من أن العينه التي جرى تحليلها ليست هى ذات العينه التي أخذت من خبزه . وكان الذى أثاره الطامن حول إجراءات التحليل يقتضى من المحكمة أن تعرض له فى حكمها وتبدى رأيها فيه باعتبارها دفاها جوهريا فى خصوصية هذه الدعوى ، لما يترتب عليه من تغيير وجه الرأى فيها ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع فلم يورده أو يرد عليه الأمر الذى ينبىء عن أن المحكمة حين أصدرت حكمها لم تحط بأوجه الدفاع الجوهرية فى الدعوى مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم العطارين : بصفته صاحب المخبز المبيع بالمحضر أنتج خبزا إفرنكيا ينقص من الوزن المقرر قانونا . وطلبت عقابه بالقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ . ومحكمة امكندرية المستعجلة قضت بحضور اعملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة ٢٠ ج لإيقاف التنفيذ وغرامة ١٠٠ ج والمصادرة والشهر . فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة امكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إنتاج خبز إفرنكي ناقص الوزن قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن العينة التي أجري عليها التحليل غير خاصة بالدعوى ، إذ الثابت بمحضر الضبط أنها أعطيت رقم ٢٦٠٠ سرى في حين أن التقرير الذي ورد كان من العينة التي أعطيت رقم ٢٦٨٨ سرى وهو ما شمله دفاعه المدون بالمذكرة المصرح له بتقديمها لمحكمة الدرجة الثانية إذ قرر بها أن العينة قد استبدلت ، إلا أن المحكمة لم تفطن لهذا الدفاع فلم تورده أو ترد عليه بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١ مارس سنة ١٩٦٧ بمحكمة أول درجة أن الطاعن دفع بعدم صحة النتيجة التي انتهى إليها تقرير التحليل وطلب تحليل العينة الثانية فأجابته المحكمة إلى طلبه وأصدرت قرارها بجلطة ٥ يوليو سنة ١٩٦٧ بتحليل العينة الثانية التي تحتفظ بها مديرية التموين ، بيد أن تنفيذ هذا القرار لم يتم للعبث بأختام العينة الثانية على ما يسلم به الطاعن بأصواب طعنه ، كما يبين من مذكرة الطاعن المصرح له بتقديمها لمحكمة الدرجة الثانية أنه ضمنها ذات المنازعة في نتيجة التحليل وهو ما يتسع لما يشيره بوجه النفي

من أن العينة التي جرى تحليلها ليست هي ذات العينة التي أخذت من خبزه .
لما كان ذلك ، وكان الذي أثاره الطاهر من حول إجراءات التحليل يقتضي
من المحكمة أن تعرض له في حكمها وتبدي رأيها فيه باعتباره دافعا جوهريا
في خصوصية هذه الدعوى ، لما يقترب عليه من تغيير وجه الرأي فيها .
لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه
لم يعرض لهذا الدفاع فلم يورده أو يرد عليه ، الأمر الذي ينبئ من أن المحكمة
حين أصدرت حكمها لم تحط بأوجه الدفاع الجوهرية في الدعوى مما يعيب حكمها
ويوجب نقضه والإحالة .

جلعة ٢٩ يونيه سنة ١٩٧٠

بمراجعة السيد المحلل / محمود المراري ، ومضوية للمادة المستشارين : محمد السيد الزقاني ،
وطه الصديق دقانة ، ومصطفى الأسورطي ، ومحمد ماهر حسن .

(٢٢٠)

الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤ القضائية

(١ ، ب ، ج) اختصاص . "الاختصاص المحل" . جريمة . "أركانها" .
شيك بدون رصيد . إثبات . "إثبات بوجه عام" .
"منهارة" . "إقرار" . حكم . "تسليمه" . تسليم
معيب .

(١) تعيين الاختصاص المحل بمكان وقوع الجريمة أو إقامة المتهم
أو القبض عليه . المادة ٢١٧ إجراءات .

(ب) مجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع العلم بأنه بغير مقابل وفاء قابل
للسحب . تم به جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . هل ذلك ؟

تحرير الشيك وتوقيعه . من الأعمال التحضيرية . التي لا يصح
بناء الاختصاص المحل بنظر جريمة إعطاء شيك بدون رصيد عليها .
اختصاص المحكمة التي تم إعطاء الشيك للمستفيد في دائرتها . بنظر
تلك الجريمة .

(ج) وجوب استظهار حكم الإدانة في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد .
أمر الرصيد كفاية ووجودا وقابلية للصرف . إطلاق القول بتوالف
الجريمة استنادا إلى ما أفاد به المجنى عليه من عدم وجود رصيد قائم
وإجابة المتهم بأنه سيتفق مع المجنى عليه ويتخلص معه . تصور .

١ - إن الاختصاص المحل يتعين كأصل عام ، بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه وفقاً لجرى به نص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ - تم جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ، بمجرد إعطاء الساحب للشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب . إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع عليه . بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى للنقود في المعاملات . أما الأفعال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الأعمال التحضيرية ، وإذا كان ذلك . فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من جعل الاختصاص لمحكمة المنشأة بدعوى تحرير الشيك في دائرتها . يكون قد بني على خطأ في تأويل القانون . إذ الممول عليه في تحديد الاختصاص في هذا الخصوص بالمكان الذي تم فيه إعطاء الشيك للمستفيد .

٣ - إنه يتعين على الحكم بالإدانة في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للمصرف ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يبحث رصيد الطاعن في المصرف وجوداً وعدمه واستيفائه شرائطه بل أطلق القول بتوافر الجريمة في حق الطاعن . ماذا المجنى عليه قد أفاد بأن الشيك لا يقابله رصيد قائم وأن المتهم أجاب بأنه سيتفق مع المجنى عليه ويحصل منه على إيصال بالتخالص . فإنه يكون قد انطوى على قصور في البيان . مما يتعين معه نقض الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز المنشأة محافظة سوهاج: أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة المنشأة الجزئية قضت في الدعوى غيابياً عملاً بمسادة الاتهام بخمس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فعارض . وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن .

فاستأنف المحكوم عليه الحكم ومحكمة صوهاج الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فظعن الأستاذ المحامي الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالخطأ في الإسناد والقصور في التسبيب ذلك بأنه أقام قضاءه على خلاف الثابت بالأوراق، لأن المحنى عليه قرر بمحضر جلسة المحاكمة المؤرخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٠ أنه حرر بدائرة صوهاج . كما اقتصر الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - في بيانه ركن تخلف الرصيد - على أقوال المحنى عليه دون الرجوع إلى سجلات البنك بلقاء بذلك معينا مما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المعارضة الاستئنافية المؤرخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٠ أن الحاضر مع الطاعن دفع بعدم اختصاص المحكمة محلها بنظر الدعوى وقضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه ، وردت على هذا الدفع بقولها " وحيث إن الدفع مردود بأن الشيك تحرر بدائرة مركز المنشأة " . لما كان ذلك وكان الاختصاص يتعين كأصل عام بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه ، وفقا لما جرى به نص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تم - خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه - بمجرد إعطاء صاحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أصبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات - أما الأفعال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الأعمال التحضيرية - ومن ثم يكون مذهب الإيه الحكم المطعون فيه من جعل الاختصاص

لمحكمة المنشأة بدعوى تحرير الشيك في دائرة مركز المنشأة قد بني على خطأ في تأويل القانون، إذ المعول عليه في تحديد الاختصاص المحلي في هذه الدعوى بالمكان الذي تم فيه إعطاء الشيك للصنفيد وهو ما لم تمن المحكمة بالوقوف عليه بما يجعل حكمها مشوباً بالقصور الذي يتسم له وجه الطعن وهو مما يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على الواقعة — كما صار إثباتها بالحكم — هذا فضلاً عن أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها بقوله "ومن حيث أن التهمة ثابتة في حق المتهم مما جاء بأقوال المجنى عليه فوزى متى عبد المسيح من أن المتهم أصدر له شيكا لا يقابله رصيد قائم للمصحب وكذلك من أقوال المتهم نفسه عندما سئل بمعرفة الشرطة إذ أنه قرأ أنه سيتفاهم مع المجنى عليه ويحصل منه على إيصال للتخالص . لما كان ذلك ، وكان من المقرر — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يتعين على الحكم بالإدانة في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث رصيد الطاعن في المصرف وجوداً وعدمه واستيفائه شرائطه، بل أطلق القول بتوافر الجريمة في حق الطاعن مادام المجنى عليه قد أفاد بأن الشيك لا يقابله رصيد قائم وأن المتهم أجاب بأنه سيتفق مع المجنى عليه ويحصل منه على إيصال بالتخالص ، فإنه يكون قد انطوى على قصور في البيان . ويتعين لذلك نقض الحكم والإحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن الأخرى .

العدد الثاني

السنة الحادية والعشرون

فهرس هجائي موضوعي عام
للأحكام الصادرة في المواد الجنائية

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

الصفحة القاعدة

(١)

اتفاقات دولية . إتلاف . إثبات . إجراءات .
إجراءات المحاكمة . اختصاص . اختلاس أموال
أميرية . اختلاس محجوزات . إخفاء أشياء متحصلة
من جنائية . إرتباط . أسباب الإباحة وموانع العقاب .
استئناف . استيلاء على مال للدولة يغير حق . اشتباه .
اشتراك . إصابة خطأ . إعتراف . إعلان . إكراه .
إلتماس إعادة النظر . أمر بالأوجه . أمر حفظ .

اتفاقات دولية

راجع : مواد مخدرة .

(القاعدة رقم ١٣٠ بالصحيفة رقم ٥٤٧)

إتلاف

راجع : بلاغ كاذب .

(القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٥١٤)

إثبات

إثبات بوجه عام :

١ - حق القاضي أن يستمد عقيدته من أى عنصر من عناصر

الدعوى . دون التقييد بدليل معين .

٥٢٨	١٢٧	(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
٧٦٠	١٧٩	(والطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
٨٩٨	٢١٢	(والطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - المرجع في تحرى وصف الخبز . هو الخواص الطبيعية لمن قام بالضبط .
		وزن عناصر الدعوى . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز مجادلتها في ذلك أمام النقض ، ما دام أنها لم تخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي .
٥٢٨	١٢٧	(الطن رقم ٣١٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
		٣ - وجوب استناد القاضى في المواد الجنائية في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده . ليس له أن يؤسس حكمه على رأى غيره .
٥٦٩	١٣٦	(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٢)
٨٦٨	٢٠٤	(والطن رقم ٧٤٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٤)
		٤ - عدم صحة القول بالمسئولية المفترضة . إلا إذا نص عليها للشارع صراحة . أو كان استخلاصها صائغا من نصوص القانون . إذ الأصل ثبوت القصد ثبوتا فعليا .
٥٨٦	١٤٠	(الطن رقم ١٣٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣)
		٥ - عدم مساءلة الشخص . شريكا كان أو فاعلا . إلا بقيامه بالفعل أو الامتناع المحرم قانونا . إقراض المسئولية . استثناء . قصره في الحدود التى نص عليها القانون فحسب .
٥٨٦	١٤٠	(الطن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣)
		٦ - إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة في حق الصانع له أساسها المسئولية المفترضة ، لا يستطيع دفعها في حالة ثبوت الغش . عدم امتداد هذه المسئولية على حالة استنبات التبغ أو زراعته محليا المعبرة تهريبا في حكم القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

الصفحة	القائمة	
		مساءلة من يستنبت التبغ أو يزرعه محليا وفق القواعد العامة في المسؤولية الجنائية .
		إقراض مساءلة صانع الدخان المخلوط أو المغشوش . أسامة
		للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ .
٥٨٦	١٤٠	(الظعن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠)
		٧ — قيام المسؤولية المفترضة على الدوام . ما لم يدفعها صاحب
		من أسباب الإباحة أو موانع العقاب أو المسؤولية .
٥٨٦	١٤٠	(الظعن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠)
		٨ — عدم رسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم ببيان
		الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .
٥٩٣	١٤١	(الظعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠)
		٩ — للحكمة التعويل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات
		الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . لها تجزئة هذه
		التحريات والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه . لها
		أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى
		فيها ما يقنعها بأن إحراز المتهم للخدر كان بقصد الاتجار أو بقصد
		التعاطي والاستعمال الشخصي .
٥٩٩	١٤٢	(الظعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠)
٦٣٦	١٥٠	(والظعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣/٥/١٩٧٠)
		١٠ — إحراز الخدر بقصد الاتجار واقعة مادية . استقلال
		قاضي الموضوع بالفصل فيها .
٥٩٩	١٤٢	(الظعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠)
٦٣٦	١٥٠	(والظعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣/٥/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		١١ — طلب الرشوة . يتحقق به قيام جريمة الرشوة .
		تسلم الرشوة . واقعة لاحقة لطلبها . الإذن الصادر بضبط المرتشي عند تسلم الرشوة . هو عن جريمة وقعت من مقرر لها . لا عن جريمة مستقبلية .
٦١٧	١٤٧	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٩)
		١٢ — لمحكمة الموضوع تبين حقيقة الواقعة وزدها إلى صورتها الصحيحة من جماع الأدلة المطروحة عليها . نطاق هذا الحق ؟
٦٣٦	١٥٠	(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣)
٩٠٥	٢١٤	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢١)
		١٣ — لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بمبحث يذهب كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى . تبيان الأدلة في المواد الختامية .
٦٦٤	١٥٦	(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٤)
٩١٨	٢١٧	(الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		١٤ — تقدير توافر قصد القتل . موضوعي . متى كان مائغا .
٦٥٥	١٥٥	(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٤)
		١٥ — البحث في توافر سبق الإصرار . موضوعي . صحة استنتاجه من ظروف الدعوى وعناصرها . ما دام موجبها لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .
٦٥٥	١٥٥	(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٤)
		١٦ — عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي . مشروط بأن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها ووازنت بينها .

الصفحة	القاعدة	
		التفات المحكمة كلية من دفاع الطاعن وموقفه من التهمة على غير بينة من هذا الدفاع . قصور . مثال في ضرب أحدث عاهة .
٦٧١	١٥٨	(الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٠)
٨٣٣	١٩٦	(والطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧)
		١٧ - مسئولية صاحب المحل المفترضة في القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . أساسها : افتراض علم صاحب المحل بكل ما يحصل في محله الذي يشرف عليه وأن الجريمة ترتكب باسمه ولحسابه . انحسار أساس هذا الافتراض . سقوط موجب المساواة .
٧٠٠	١٦٥	(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١)
		١٨ - عدم جواز دفع مسئولية صاحب المحل المخاطب بالقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . بسبب يرجع إلى عدم قيامه بواجبات الإشراف .
		اندفاع المسئولية المفترضة بالأصابع العامة المانعة للمسئولية .
		دفاع صاحب المحل بأن جريمة البيع بأزيد من التسعيرة قبله نشأت عن سبب أجنبي لا يدل عليه هو قيام المتهم الآخر بفتح المحل بغير علمه ورضاه وممارسته البيع فيه حال غيابيه . دفاع جوهرى في خصوص الدهوى يترتب عليه إن صح اندفاع مسئوليته الجنائية . وجوب استظهار المحكمة لهذا الدفاع وتعيينه كشفاً عن مدى صدقه ، التفاتها عنه اكتفاء منها بأنه مسئول باعتباره صاحب المحل . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٧٠٠	١٦٥	(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١)

الصفحة	القائمة	
		١٩ — صحة مساءلة المتهم عن جميع النتائج الناشئة عما أحدثته من إصابة . ولو كانت من طريق غير مباشر . إلا إذا ثبت تعمد المجنى عليه تجسيم مسئولية المتهم .
٧٢٤	١٧١	(الطن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤)
٧٨٩	١٨٣	(الطن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١)
		٢٠ — تقدير علاقة السببية . موضوعي . ما دام سائغا .
٧٢٤	١٧١	(الطن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤)
٧٨٩	١٨٣	(الطن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١)
		٢١ — حق محكمة الموضوع في استخلاص ركن العلم من ظروف الدعوى وملابساتها . دون التحدث صراحة عن هذا الركن . ما دام استخلاصها سائغا .
٧٣٢	١٧٣	(الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥)
		٢٢ — حضور مندوب أثناء عملية الإنتاج . لا يدل على إتمام عملته وفق القانون .
		مسئولية مدير الإنتاج عن عملية إنتاج الكحول .
٧٣٩	١٧٤	(الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥)
		٢٣ — جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانونا . قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن . لاتسامح في وزن الخبز الأفرنكي بأنواعه المختلفة بسبب الخفاف .
٧٨٤	١٨٢	(الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		٢٤ — المرجع في تحرى أوصاف الخبز هو الخواص الطبيعية لمن يقوم بالضبط كالنظر واللمس . لا يوجب القانون أو الواقع عليه اتخاذ طريقة خاصة لإثبات المخالفة .
٧٨٤	١٨٢	(الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)

الصفحة	القائمة	
		٢٥ - المنازعة في نوع الخبز موضوع الجريمة . دفاع موضوعي لا يستأهل ردا خاصا . كفاية الرد للضمي . (الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢١) ١٨٢ ٧٨٤
		٢٦ - جريمة إنتاج خبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأربعة التي وجدت ناقصة . مانص عليه قرار وزير التموين من ضرورة وزن عدد معين من الأربعة إنما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام . للقاضي استمداد عقيدته من عناصر الإثبات المطروحة أمامه في الدعوى بغير أن يتقيد بدليل معين . (الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢١) ١٨٢ ٧٨٤
		٢٧ - لمحة الموضوع تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى . لها التعويل على أقوال شهود الإثبات والإعراض عن أقوال شهود النفي . (الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١) ١٨٣ ٧٨٩ (الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٥) ٢٠٩ ٨٨٤
		٢٨ - وجوب تبيان الحكم لإصابات المجنى عليه وتطورها بسبب حدوثها والآلة المحدث لها ، وما اتمت إليه هذه الإصابات . من واقع الدليل الفني . خلو الحكم من هذه البيانات . قصور في بيان رابطة السببية بين الفعل والإصابة . (الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٥) ٢٠٧ ٨٧٨
		٢٩ - ليس للحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها . أو تقيم قضاها على فروض تناقض صريح روايته . كل ما لها هو الأخذ بها إن هي اطمأنت إليها أو أطراحها إن لم تثق بها . مثال في قتل عمده . (الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٥) ٢٠٨ ٨٨٠

الصفحة	القاعدة	
		٣٠ - تحديد ميقات إرسال برقية تلغرافية من واقع الزمن الثابت فيها . حق لقاضى الموضوع . لا يحتاج في تحديده لخبير . إذ هو من المعلومات العامة .
٨٨٤	٢٠٩	(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٧٠)
		٣١ - عدم جواز إثبات ما يخالف ما ثبت بحضور الجلسة أو الحكم . إلا بطريق الطعن بالتزوير . الأصل في الإجراءات الصحة .
٨٨٤	٢٠٩	(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٧٠)
		٣٢ - خطأ الحكم في الإسناد . لا يعيبه . مادام لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .
٨٨٩	٢١٠	(الطن رقم ٧٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٧٠)
		٣٣ - التناقض الذى يبطل الحكم . ماهيته ؟ مثال لتسبيب غير معيب .
٨٩٨	٢١٢	(الطن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢١/٦/١٩٧٠)
		٣٤ - تقدير المحكمة لدليل في دعوى . لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى . ولا يحوز قوة الأمر المقضى . أساس ذلك ؟
٩٠٥	٢١٤	(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠)
		٣٥ - حق المحكمة في الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة . ولو عدل عنها .
٩٠٥	٢١٤	(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠)
		٣٦ - كفاية الأدلة كوحدة مؤدية إلى قصد الحكم ومتبعة في اقتناع المحكمة واطمئنانها .
٩٠٥	٢١٤	(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣٧ — عدم التزام المحكمة بالتحدث عن الأدلة غير المؤثرة في عقيدتها .
٩٠٥	٢١٤	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		٣٨ — عدم تقييد القاضي في أصول الاستدلال بطرق مخصوصة في الإثبات إلا ما استثناءه الشارع بنص صريح .
٩٢٨	٢١٨	(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		راجع أيضا : اختلاس أموال أميرية . (القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٥٣٢)
		وأسباب الإباحة وموانع العقاب . (القاعدة رقم ٢١٠ بالصحيفة رقم ٨٨٩)
		ورشوة . (القاعدة رقم ١٤٧ بالصحيفة رقم ٦١٧)
		وفيك . (القاعدتان رقمان ١٣٤ ، ٢٢٠ بالصحيفتين رقمي ٩٣٥ ، ٥٦٢)
		ونقض . (القاعدة رقم ١٥٥ بالصحيفة رقم ٦٥٥)
		ومواد مخدرة . (القاعدة رقم ١٦٨ بالصحيفة رقم ٧١٣)
		إعتراف :
		١ — الاعتراف . ماهيته . حق المحكمة في الأخذ بالاعتراف الصادر في أي دور من أدوار التحقيق . متى اطمأنت إليه .
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إثارة بطلان الاعتراف لأول مرة أمام النقض . غير مقبولة .
٥٣٢	١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٣ - للمحكمة تجزئة أى دليل ولو كان اعترافا والأخذ منه بما تطمئن إليه وإطراح سواه .
٥٩٢	١٤١	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣)
٩١٨	٢١٧	(الطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		٤ - التعويل على قول متهم على آخر . والأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وتجزئته . حق للمحكمة الموضوع .
٧٧٧	١٨١	(الطن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		٥ - لا عبء باعتراف المتهم فى شأن وزن الخبر . العبء فى هذا الخصوص بالميزان . إشارة الحكم إلى الاعتراف على غير صحة . لا يقدح فى سلامة الحكم .
٨٤٤	١٩٩	(الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
		٦ - عدم كفاية التذرع بوجود المتهم بالسجن للتحال من اعترافه . ما دام أن هذا الاعتراف اختياريا .
٩٠٥	٢١٤	(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		٧ - مجرد حضور ضابط الشرطة التحقيق لا يعيب إجراءاته . سلطان الوظيفة فى ذاته لا يعد إكراها ما دام لم يستطل إلى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا . مجرد الخشية لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف .
٩١٨	٢١٧	(الطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)

الصفحة	القائمة	
		٨ — الاعتراف في المسائل الجنائية . تقديره . موضوعي .
٩١٨	٢١٧	(الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		شهود :-
		١ — تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني . غير لازم . شرط ذلك ؟
٥٢٢	١٢٦	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
٩١١	٢١٥	(والطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		٢ — تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله وكذلك تناقض رواية شهود الإثبات في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم . شرط ذلك ؟
٥٢٢	١٢٦	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
٧٦٠	١٧٩	(والطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		٣ — تقدير أقوال الشهود . موضوعي .
		جواز أن يكون الشاهد صادقاً في شطر من أقواله وغير صادق في شطر آخر .
٥٢٢	١٢٦	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
٦٣١	١٤٩	(والطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٦)
٧٦٠	١٧٩	(والطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
٨٨٤	٢٠٩	(والطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥)
		٤ — قول الشاهد أن الطاعن ضرب المجنى عليه في ظهره .
		إيراد التقرير الطبي الشرعي أن إصابة المجنى عليه بأيمن الرقبة طعنينة نفذت إلى الأوعية الدموية فالرئة اليمنى . استناد الحكم إلى كلا الدليلين القولي والفني . دون أن يورد مؤدى الشهادة موضع الإصابة . ودون أن يرد على دفاع الطاعن بوجود خلاف بين الدليلين القولي والفني . بطلان الحكم .
٥٤٥	١٢٩	(الطعن رقم ١٩٥٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - إدانة الطاعن استنادا إلى أقوال الشهود . رغم عدم تحديدهم لشخص المعتدى . قصور .
٦١٣	١٤٦	(الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٩)
		٦ - أخذ المحكمة بشهادة الشهود . يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها .
٦٣١	١٤٩	(الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٦)
		٧ - إيراد الحكم في أسبابه أن الشهود أجمعوا على أن المتهمين قدروا لهم أن الطاعن كان سيتسلم حقائب الحشيش المضبوط . في حين أن أحد هؤلاء نفى ما تقدم . خطأ في الإسناد . يعيب الحكم .
٧١٣	١٦٨	(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١)
		٨ - عدم التزام محكمة ثاني درجة بإجراء تحقيق أو سماع شهود . نطاقه ؟
		سكوت المتهم عن التمسك بسماع الشهود أمام أول درجة ،
		اعتباره متنازلا عن سماعهم .
٧٣٢	١٧٣	(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٥)
		٩ - للمحكمة أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود المختلفة وإطراح ما لا تثق فيه دون أن تكون ملزمة ببيان الغلة .
٧٦٠	١٧٩	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
٩١١	٢١٥	(والطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		١٠ - الأخذ بأقوال شهود الإثبات . والاعراض عن أقوال شهود النفي . موضوعي . عدم التزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال لم تمتنع إليها في قضائها .
٧٧٧	١٨١	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		١١ — الاستناد إلى قالة الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى . تقديرى لمحكمة الموضوع .
٧٧٧	١٨١	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
٩١١	٢١٥	(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		١٢ — إقامة الحكم قضاءه بإدانة المتهم في جريمة إحراز مخدرات تأسيسا على سبق معرفة الشاهد له شخصا . في حين أن الشاهد لم يقرر ذلك في شهادته . خطأ في الاستناد يعيب الحكم ويوجب نقضه .
٨٣٠	١٩٥	(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٧)
		١٣ — الاستغناء عن سماع الشاهد . جواز أن يكون صراحة أو ضمنا .
٨٤٨	٢٠٠	(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
		١٤ — وزن وتقدير أقوال الشاهد . موضوعي . التعويل على أقوال الشاهد . مشروط بصدورها عنه اختيارا . عدم اعتبارها وليدة اختيار . إذا صدرت إكراهيا أو إكراه كأنما كان قدره .
٨٧٤	٢٠٦	(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٤)
		١٥ — الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه . دفع جوهري . وجوب مناقشته والرد عليه . وإلا كان الحكم قاصرا .
		تساند الأدلة في المواد الجنائية . نطاقه ؟
٨٧٤	٢٠٦	(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٤)
		راجع أيضا : بناء . (للقاعدة رقم ١٤٣ بالصيغة رقم ٦٠٤)

الصفحة	القاعدة	
		قراءن :
		القراءن القانونية :
		مضى ثلاثة أشهر بين تاريخ العلم بجريمة القذف ومرتكبها وبين إعلان صحيفة الدعوى المباشرة عن هذه الجريمة . القضاء بعدم قبول الدعوى : صحيح . أساس ذلك ؟
٥٥٢	١٣١	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		قرينة قوة الأمر المقضى :
		١ - الحكم الصادر في جريمة من الجرائم . تقييده المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه .
٥١٤	١٣٤	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
		٢ - عدم جواز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين .
٨٠٥	١٨٨	(الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧)
		٣ - ورود الطعن على الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . ليس لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب . علة ذلك ؟
٨٤١	١٩٨	(الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
		٤ - اسباب قوة الأمر المقضى على الأحكام النهائية الباطة . فحسب .
		البحث في كذب البلاغ أو صحته . موكل لمحكمة الموضوع .
٨٤٨	٢٠٠	(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
		راجع أيضا : ارتباط .
		(القاعدة رقم ١٨١ بالصحيفة رقم ٧٧٧)

الصفحة	القائمة	
		القرائن الموضوعية :
		لمحكمة الموضوع أن تستنبط من الواقع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها . شرط ذلك ؟
٦٨٣	١٦١	(الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٠)
		خبرة :
		١ - إثبات الحكم - إحتنادا إلى التقرير الطبي - وجود ثقب بواجهة منزل المجنى عليه . لا خطأ في الإسناد . ولو ورد في معايينة النيابة وجود ثقبين بواجهة المنزل المذكور . خطأ الحكم في الاسناد . لا يعيبه . ما دام لا أثر له على منطقه أو سلامة نتيجته . مثال .
٦٥٥	١٥٥	(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٤/٥/١٩٧٠)
		٢ - عدم التزام المحكمة بالرد على التقرير الاستشاري . عند أخذها بالتقرير الفني المقدم في الدعوى . أساس ذلك ؟
٧٢٤	١٧١	(الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٤/٥/١٩٧٠)
		٣ - التحليل . هو المرجع في كون المسادة مطابقة للخواص من عدمه .
٧٣٩	١٧٤	(الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٧٠)
		٤ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير المقدم إليها .
٧٦٠	١٧٩	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٣١/٥/١٩٧٠)
		٥ - مثال لإخلال بدفاع جوهري أثر حول امتناع مسؤولية المتهم عن الجريمة لإصابته بمرض عقلي . ليس للمحكمة أن تحمل نفسها محل الخبير في مسألة فنية بحثة .
٧٩٥	١٨٥	(الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١/٦/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
٨٩٨	٢١٢	٦ — عدم التزام المحكمة بنسب خبير في الدعوى . شرطه ؟ (الطن رقم ٢٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢١) راجع أيضا : إثبات . "شهود" (القاعدتان رقم ١٢٩ ، ٢١٥ بالصحيفتين رقم ٥٤٥ و ٩١١)
		معاينة :
٨٦٥	٢٠٣	ثبوت أن ما نقله الحكم عن المعاينة ليس له أصل في الأوراق . يعيب الحكم بالخطأ في الاسناد . مثال . تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟ (الطن رقم ٦٤١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٤) راجع أيضا : بناء . (القاعدة رقم ١٦٣ بالصحيفة رقم ٦٩٣)
		إجراءات
٦١٧	١٤٧	١ — نطاق المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ؟ عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان . (الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٩)
٦١٧	١٤٧	٢ — عدم جواز إثارة أمر بطلان التسجيل الصوتي لأول مرة أمام النقض . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٩)
٦١٧	١٤٧	٣ — كون عضو الرقابة المصاحب للأذن له بالتفتيش . قد اختير بمعرفة رئيسه . لا يعيب الإجراءات . الاختيار أمر تنظيمي . لا خروج فيه على مضمون الإذن بالتفتيش . (الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٩)

الصفحة	القاعدة	إجراءات المحاكمة
		١ - الحكم الصادر في دعوى نظرت في حضرة أحد المتهمين وبعد استيفاء دفاعه . حكم حضوري . ولو استمرت المرافعة لغيره من المتهمين . ولو لم يحضر أثناء نظرها بالنسبة لهؤلاء المتهمين .
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٢ - حضور الخصم أو غيابه واعتبار الحكم حضوريا أو غايبيا . أمر واقع .
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٣ - حضور الخصم جلسة المحاكمة وسماع البينة في حضرته . وكونه أتم دفاعه أو كان في وضعه إتمامه . الحكم الصادر قبله . يكون حضوريا . بصرف النظر عن موقف غيره من المتهمين .
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٤ - تمام المرافعة . العبرة فيه . بالواقع بالنسبة لكل منهم .
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٥ - جواز تجزئة الدعوى الموجهة بإجراء واحد إلى عدة دعاوى تنفرد كل منها بمتهم بالنسبة لما وجه إليه من اتهام .
		استقلال جريمة المتهم بالإستيلاء على المال بغير وجه حق . عن جريمة المتهم بإخفاء هذا المال .
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — طلب وقف نظر الطعن لتعريض وصف حكم الجنايات المطعون فيه . لا محل له أمام النقض . تحسرى هذا الوصف من القانون الذى تبينه محكمة النقض وتفصل أحكامه دون انتظار قضاء لسواها .
٥٣٢	١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٧ — انقطاع سير الدعوى الجنائية لأى سبب . وجوب إعلان المتهم بورقة تكليف صحيحة .
٥٨٣	١٣٩	(الطن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣)
		٨ — اتباع الإجراءات الخاصة بالمواد المدنية المنصوص عليها في قانون المرافعات في طريقة إعلان طلبات التكليف بالحضور في الدعوى الجنائية .
٥٨٣	١٣٩	(الطن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣)
		٩ — بيان صفة متسلم الإعلان في ورقته . واجب . أثر إخفائه : بطلان الإعلان .
٥٨٣	١٣٩	(الطن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣)
		١٠ — تقديم المدافع عن المعارض بعذره في عدم الحضور . على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض وإلا أخلت بحق الطاعن في الدفاع .
٦٤٤	١٥٢	(الطن رقم ٤١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣)
		١١ — ثبوت أن المتهم لم يخاف إلا عن حضور الجلسات التي تأجل إليها النطق بالحكم . دون سبب قهرى . وصف الحكم بأنه حضورى . صحيح .
٦٧٧	١٦٠	(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٠)

الصفحة	القاعدة	
٦٧٧	١٦٠	١٢ — اشتراط إجماع القضاة في حالة إلغاء حكم البراءة أو تشديد العقوبة. قصره على حالات الخلاف في تقدير الأدلة والوقائع والعقوبة. النظر في إستواء حكم القانون . لا يتطلب إجماعا . (الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٠)
٧٢١	١٧٠	١٣ — صدور الحكم على المستأنف من محكمة أول درجة حضوريا إعتباريا على أساس أنه أعلن لشخصه . دون سماع الشهود . طلبه من المحكمة الاستئنافية سماع الشهود . عليها استيفاء ما فات محكمة أول درجة من وجوب تحقيق الدوى كما لو كان المتهم حاضرا . مخالفة ذلك بطلان وإخلال بحق الدفاع . المسألتان ١/٢٤١ ، ١/٤١٣ إجراءات . (الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤)
٧٣٢	١٧٣	١٤ — إجازة المادة ٢٣٧ إجراءات للمتهم — في غير حالة الاتهام بمنحة عقوبتها الحبس — إنابة وكيل عنه يحضر المحاكمة . حضور هذا الوكيل . صدور الحكم حضوريا . صحيح . إنحصار النزاع أمام المحكمة الجنائية في مسألة مدنية . إنابة المتهم وكلاء عنه في هذا النزاع . جائزة . (الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥)
٧٣٢	١٧٣	١٥ — عدم التزام محكمة ثاني درجة بإجراء تحقيق أو سماع شهود . نطاقه ؟ صكوت المتهم من التمسك بسماع الشهود أمام أول درجة . اعتباره نازلا عن سماعهم . (الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥)
٨٤٨	٢٠٠	(والطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨)

الصفحة	القاعدة	
٧٣٢	١٧٣	١٦ — أخذ محكمة الموضوع بأقوال طامن على طامن آخر . جائز . وأولم يكن في الدعوى دليل غيرها . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥)
٧٦٠	١٧٩	١٧ — تغيير المحكمة وصف الأفعال التي وقع بها القتل على غير ما جاء بأمر الإحالة . لا عيب . التغيير المحظور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة دون التفاصيل التي يكون الغرض من ذكرها . إلمام المتهم بموضوع الاتهام كحل وقوع الجريمة . (الطن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
٨١٨	١٩٢	(الطن رقم ٥١٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٧)
٧٦٠	١٧٩	١٨ — للحكمة استبانة الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث من كافة ظروف الدعوى وأدلتها المطروحة . (الطن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
٨٠٥	١٨٨	١٩ — عدم جواز مهاجمة الشخص عن فعل واحد مرتين . (الطن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٧)
٨٨٤	٢٠٩	٢٠ — عدم جواز إثبات ما يخالف ما ثبت بحضور الجلسة أو الحكم . إلا بطريق الطعن بالتزوير . الأصل في الإجراءات الصحة . (الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥)
٨٨٤	٢٠٩	٢١ — الطلب الجازم . ماهيته ؟ (الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥)
٨٩٤	٢١١	٢٢ — الخطأ في اسم المأذون بتفتيشه أو إغفال ذكره كلية في الأذن ليس من شأنه مع تعيين المسكن أن يبطل الإجراء متى ثبت للحكمة أن الشخص الذي تم تفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش . (الطن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥)

الصفحة	القائمة	
		٢٣ — عدم التزام المحكمة الاستثنائية بإجراء تحقيق إلا ما ترى هي لزومه لتنويرها . مثال لإجراءات سليمة .
٨٩٤	٢١١	(الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥)
		٢٤ — مناط التعارض في المصلحة بين المتهمين ؟ مثال لإجراءات محاكمة صحيحة .
٩١٨	٢١٧	(الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		٢٥ — حضور أكثر من محام مع كل متهم بجناية . غير واجب .
٩١٨	٢١٧	(الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		٢٦ — خلو محضر الجلسة من إثبات البيانات الواردة بدور أحوال الشرطة كاملة لا يترتب عليه البطلان .
٩١٨	٢١٧	(الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		اختصاص
		— "اختصاص المحاكم"
		(١) الاختصاص الولائي :
		ارتكاب أحد جنود القوات المسلحة جريمة غير منصوص عليها في المادة الخامسة من قانون الأحكام العسكرية ، وليس ارتكابها بسبب تأدية وظيفته ، ووجود مساهم معه فيها من المدنيين . انعقاد الاختصاص بنظر الجريمة للقضاء العادي . المواد ٤ ، ٥ ، ٧ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .
٦٣١	١٤٩	(الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٦)
		(ب) الاختصاص المحلي :
		١ — اختصاص المحكمة الجنائية . تعيينه . بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم به المتهم أو يقبض عليه فيه .

الصفحة	القاعدة	
		لا أفضلية بين هذه الأماكن في إيجاب الاختصاص . المادة ٢١٧ إجراءات .
٥٣٢	١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٢ - تمام جريمة الاستيلاء على المال بغير وجه حق في دائرة محكمة ما . اختصاصها بنظر الدعوى عنها .
		تحقق الاستيلاء على المال بغير حق باقتراعه خلصة أو حيلة أو عنوة . اتصال الجاني بعد ذلك بالمال أثر من أثاره .
٥٣٢	١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
٧٠٧	١٦٧	(والطن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١)
٩٣٥	٢٢٠	(والطن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٩)
		٣ - شروط التمسك بالدفع بعدم الاختصاص لأول مرة أمام النقض ؟
٥٣٢	١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٤ - مجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع العلم بأنه بغير مقابل وفاء قابل للمسحب . تتم به جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . ملة ذلك ؟
		تحرير شيك وتوقيعه . من الأعمال التحضيرية . التي لا يصح بناء الاختصاص المحلى بنظر جريمة إعطاء شيك بدون رصيد عليها . اختصاص المحكمة التي تم إعطاء الشيك للمستفيد في دائرتها . بنظر تلك الجريمة .
٩٣٥	٢٢٠	(الطن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٩)

الصفحة	القاعدة	إختلاس أموال أميرية
		١ - إنطباق أحكام الرشوة والاختلاس عند تحققها . على جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلا أو الملحق بها حكما . مهما تنوعت أشكالها . وأيا كانت درجة الموظف أو من في حكمه أو نوع عمله . (الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ١٢٨ ٥٣٢
		٢ - المناط في قيام صفة الموظف . بالموطن الذي انصرف إليه مراد الشارع فحسب . (الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ١٢٨ ٥٣٢
		٣ - الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . طبيعتها : من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ عقوبات . تضامن المتهمين في الإلتزام بها . فاعلين كانوا أو شركاء ما لم ينص الحكم على خلاف ذلك . (الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ١٢٨ ٥٣٢
		٤ - ضبط الأشياء المختلسة . لا يمنع الحكم بالغرامة النسبية . (الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ١٢٨ ٥٣٢
		٥ - مثال لإخلال بدفاع جوهري أثير حول امتناع مسئولية المتهم عن جريمة لإصابته بمرض عقلي . ليس للحكمة أن تحمل نفسها محل الخبير في مسألة فنية بحته . (الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١) ١٨٥ ٧٩٥
		٦ - خلوا الحكم من بيان مادة العقاب التي أنزل حكمها . يبطله . مثال على عدم إشارة الحكم إلى المادة ١١٨ عقوبات . أساس ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		إشارة الحكم في ديباجته إلى مادة الإتهام . أو إثباته في منطوقه إطلاعه عليها . لا يعصمه من البطلان . ما دام أنه لم يفصح عن أخذه بها .
٨٧١	٢٠٥	(الطن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٧٠) راجع أيضا : إثبات . (القاعدة رقم ٢٠٣ بالصحيفة رقم ٨٦٥)
		<u>إختلاس محجوزات</u>
		١ — مثال لإخلال بدفاع جوهرى في جريمة تبديد .
٧٠٤	١٦٦	(الطن رقم ٥٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٠)
		٢ — الدفع باعتبار الحجز كان لم يكن لعدم إجراء البيع خلال سنة شهر من تاريخ توقيعه . دفع جوهرى . على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه بأسباب سائغة وإلا كان حكمها معيبا . وجوب بناء الأحكام على الأدلة التى يقتنع منها القاضى بإدانة المتهم أو ببراءته صادرا فى ذلك عن عقيدة يحصلها هو بنفسه لا يشاركه فيها غيره .
٨٦٨	٢٠٤	(الطن رقم ٧٤٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٧٠)
		<u>إخفاء أشياء متحصلة من جنائية</u>
		راجع : إجراءات المحاكمة . (القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٥٣٢)
		<u>إرتباط</u>
		١ — قيام ارتباط بين جرمين عرض سلعة مسعرة للبيع بأكثر من السعر المقرر والامتناع عن بيعها بالسعر المقرر . وجوب اعتبارهما جريمة واحدة ، والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ فى تطبيق القانون .
٦٤٠	١٥١	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣/٥/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — معاقبة الطامع بعقوبة واحدة من جرائم القتل عمد وإحراز السلاح وذخيرته . طعنه وحده في الحكم القاضي بها . تقض الحكم وإعادة المحاكمة . عدم جواز الحكم عليه بعقوبة عن جرمي إحراز السلاح وذخيرته . حتى لا يضارب طعنه . المادة ٤٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٦٥٥	١٥٥	(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٤)
		٣ — ما يثيره الطامع من أن جريمة الشروع في القتل المسندة إليه مستحيلة . لا جدوى منه . طالما أن المحكمة قد دانتها في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد باعتبارها الجريمة الأشد .
٧٦٠	١٧٩	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		٤ — تقدير الارتباط بين الجرائم . موضوعي . ما دام سائغا .
		اتهاء الحكم إلى عدم وجود ارتباط بين جرمي إحراز السلاح والسرقة . محاكمة المتهم ابتداء عن إحراز السلاح . لا تمنع من محاكمته بعد ذلك عن جريمة السرقة .
٧٧٧	١٨١	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		٥ — أعمال الحكم المادة ٢/٣٢ عقوبات للارتباط بين جرائم الضرب وإحراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص التي دان الطامعين بها وتوقيعه عليهما عقوبة تدخل في حدود العقوبات المقررة لأشد الجرائم الثلاث وهي جريمة إحراز السلاح الناري والتي لم يثر الطاعنان شيئا بشأنها في أوجه الطعن . لا مصلحة لها فيما أثاراه تعييبا للحكم في شأن جنحة الضرب .
٧٩٨	١٨٦	(الطعن رقم ٦٢٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١)

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : إجراءات المحاكمة . (القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٥٣٢)
		وحكم . (القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٥٧٧)
		أسباب الإباحة وموانع العقاب
		أسباب الإباحة : "الدفاع الشرعي" .
		١ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي . من الدفع الجوهرية . على المحكمة مناقشته في حكمها والرد عليه ، وإلا كان حكمها قاصرا . لا يغير من ذلك أن تكون واقعة إصابتهم قد فصلت عن الواقعة المسندة إليه .
٦٨٩	١٦٢	(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٠)
		٢ — مثال لتسبب معيب في نفي حالة الدفاع الشرعي .
٧٩٨	١٨٦	(الطن رقم ٦٢٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١)
		٣ — تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي . موضوعي . ما دام متفقا وما أوردته المحكمة من أدلة .
٨٨٩	٢١٠	(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥)
		"موانع للعقاب"
		١ — قيام المسؤولية المفترضة على الدوام . ما لم يدفعها مسبب من أسباب الإباحة أو موانع العقاب أو المسؤولية .
٥٨٦	١٤٠	(الطن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — مثال لإخلال بدفاع جوهرى أثير حول امتناع مسئولية المتهم عن جريمة لإصابته بمرض عقلى .
		ليس للمحكمة أن تحل نفسها محل الخبير فى مسألة فنية بحتة .
٧٩٥	١٨٥	(الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١)
		استئناف
		نطاقه :
		استئناف الحكم الصادر فى المعارضة بعدم جوازها يقتصر فى موضوعه على هذا الحكم دون أن ينصرف أثر الاستئناف إلى الحكم الغيابى الابتدائى .
		إغفال الحكم الاستئنافى الفصل فى شكل المعارضة وتصديده لموضوع الدعوى . عيب . وجوب نقض الحكم وتصحيحه بالقضاء بتأييد الحكم المستأنف طالما أن الحكم الأخير قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .
٧٥٣	١٧٧	(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥)
		نظرة والحكم فيه :
		إلغاء المحكمة الاستئنافية قضاء أول درجة بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية . وجوب إعادتها القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها . حتى لا يحرم الطاعن من درجة من درجات التقاضى . مخالفة ذلك خطأ فى القانون .
٥١٠	١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥)

الصفحة	القاعدة	استيلاء على مال للدولة بغير حق
٥٣٢	١٢٨	١ - تمام جريمة الاستيلاء على المال بغير وجه حق في دائرة محكمة ما . اختصاصها بنظر الدعوى عنها . تحقق الاستيلاء على المال بغير حق بانتزاعه خلسة أو حيلة أو عنوة . اتصال الجاني بعد ذلك بالمال أثر من آثاره . (الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
٥٣٢	١٢٨	٢ - جواز تجزئة الدعوى الموجهة بإجراء واحد إلى عدة دعاوى تنفرد كل منها بمتهم بالنسبة لما وجه إليه من اتهام . استقلال جريمة المتهم بالاستيلاء على المال بغير وجه حق . عن جريمة المتهم بإخفاء هذا المال . (الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
٨٢٣	١٩٣	٣ - إبداء المتهم دفاعا مؤداه أنه لم يكن موظفا بالشركة المجنى عليها وقت ارتكاب جريمة الاستيلاء . دفاع جوهري . على المحكمة تحييصه والرد عليه وإلا كان حكمها مشوبا بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧)
		٤ - جناية الاستيلاء . اقتضاؤها وجود المال في ملك الدولة أو إحدى الجهات المذكورة في المادة ١١٣ عقوبات عنصر من عناصر ذمتها المالية ثم قيام موظف عام أو من في حكمه بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة . عدم دخول المال في تلك الجهة إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح ناقل للملكية . على المحكمة أن تحسم أمر ملكية الدولة أو من في حكمها للمال وخاصة عند المنازعة فيه .

الصفحة	القائمة	
		عدم تقييد القاضي في أصول الاستدلال بطرق مخصوصة في الإثبات إلا ما استثناه الشارع بنص صريح .
٩٢٨	٢١٨	(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		إشتباه
		عدم جواز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين .
٨٠٥	١٨٨	(الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٧)
		إشتراك
		١ — الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . طبيعتها : من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ عقوبات . تضامن المتهمين في الالتزام بها . فاعلين كانوا أو شركاء . ما لم ينص الحكم على خلاف ذلك .
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٢ — إشتراك المتهمين في تهريب الدخان . القضاء عليهم بالتضامن . صحيح .
٧٣٢	١٧٣	(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥)
		إصابة خطأ
		جريمة القتل والإصابة الخطأ . أركانها : خطأ . ضرر . رابطة سببية . مثال لتسبب معيب في قطع علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

الصفحة	القاعدة	
		التعجيل بالموت مرادف لإحداثه في توافر علاقة العيبية واستيجاب المسؤولية.
		الخطأ المشترك لا يجب مسؤولية أى من المشاركين فيه .
٦٢٦	١٤٨	(الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠)
		راجع أيضا : دفاع .
		(القاعدة رقم ١٧٢ بالصحيفة رقم ٧٢٩)
		<u>اعتراف</u>
		راجع : إثبات .
		”إعتراف“ .
		<u>إعلان</u>
		١ — مضى ثلاثة أشهر بين تاريخ العلم بجريمة القذف وصورتها وبين إعلان صحيفة الدعوى المباشرة عن هذه الجريمة .
		القضاء بعدم قبول الدعوى : صحيح . أساس ذلك ؟
٥٥٢	١٣١	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٢ — انعقاد الخصومة في الدعوى المباشرة . بتكليف المتهم بالحضور تكليفا صحيفا .
٥٥٢	١٣١	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		<u>إكراه</u>
		١ — متى لا تعد عبارة الدفاع : دفعا بطلان الاعتراف أو إشارة إلى الإكراه المبطل له .
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)

الصفحة	القائمة	
٨٧٤	٢٠٦	٢ - التعويل على أقوال الشاهد . مشروط بصدورها عنه اختياراً . هدم اعتبارها وليدة اختيار . إذا صدرت إثر تهديد أو إكراه كائناً ما كان قدره . (الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٤)
٨٧٤	٢٠٦	٣ - الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه . دفع جوهري . وجوب مناقشته والرد عليه . وإلا كان الحكم قاصراً . تساند الأدلة في المواد الجنائية . نطاقه ؟ (الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٤)
٩١٨	٢١٧	٤ - سلطان الوظيفة في ذاته لا يعد إكراها مادام لم يستغل إلى المتهم بالأذى مادياً كان أو معنوياً . مجرد الخشية لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف . (الطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		إلتماس إعادة النظر
٦٤٦	١٥٣	المقصود بالحالة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات : أن تدل الوقائع والأوراق التي تظهر بعد الحكم نهائياً على براءة المحكوم عليه . أو يلزم عنها سقوط الدليل على إدانته أو تحمله التبعة الجنائية . مثال في إقامة بناء تزيد قيمته على ١٠٠٠ جنيه بغير موافقة اللجنة المختصة . (الطن رقم ٦٣٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣)
		أمر بالألا وجه
		وجوب اشتغال الأمر الصادر من مستشار الاحالة بإحالة واقعة الجناية إلى محكمة الجنايات أو بالألا وجه لإقامة الدعوى فيها

الصفحة	القاعدة	
		على الأسباب التي بني عليها . حقه في هذا الشأن في تحييص الدعوى وأدلتها . المقصود من كفاية الأدلة في قضاء الاحالة ؟ (الطن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ١٣٣ ... ٥٥٩
		أمر حفظ راجع : إثبات (القاعدة رقم ٢٠٠ بالصحيفة رقم ٨٤٨) (ب) براءة اختراع . بطلان . بلاغ كاذب . بناء براءة اختراع الأحكام الخاصة بكل من تقليد براءات الاختراع وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية ؟ مثال لتسبيب معيب في تقليد براءة اختراع . وجوب استناد القاضى في المواد الجنائية في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذي يقتنع به وحده . ليس له أن يؤسس حكمه على رأى غيره . (الطن رقم ٣١٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٢) ... ١٣٦ ... ٥٦٩

الصفحة	القاعدة	بطلان
		١ — إثارة بطلان الاعتراف لأول مرة أمام النقض : غير مقبولة .
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٢ — قول الشاهد أن الطاعن ضرب المجنى عليه في ظهره . إيراد التقرير الطبي الشرعي أن إصابته المجنى عليه بأيمن الرقبة طعنیه نفذت إلى الأوعية الدموية بالرئة اليمنى . استناد الحكم إلى كلا الدليلين القولي واللفي . دون أن يورد في مؤدى الشهادة موضع الإصابة . ودون أن يرد على دفاع الطاعن بوجود خلاف بين الدليلين القولي واللفي . بطلان الحكم .
٥٤٥	١٢٩	(الطعن رقم ١٩٥٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٣ — الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم : من النظام العام . وجوب تعرض الحكم لهذا الدفع . عند القضاء بالإدانة . وإلا كان معيباً بما يبطله .
٥٥٧	١٣٢	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٤ — بيان صفة متسلم الإعلان في ورقته . واجب . أثر إغفاله : بطلان الإعلان .
٥٨٣	١٣٩	(الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣)
		٥ — خلو الحكم من بيان مادة العقاب التي أُنزل حكمها . يبطله . مثال على عدم إشارة الحكم إلى المادة ١١٨ عقوبات . أساس ذلك ؟ .

الصفحة	القاعدة	
		إشارة الحكم في ديباجته إلى مادة الاتهام . أو إثباته في منطوقه إطلاعه عليها . لا يعصمه من البطلان . ما دام أنه لم يفصح عن أخذه بها .
٦١٠	١٤٥	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٩)
٨٧١	٢٠٥	(والطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٤)
		٦ — نطاق المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ؟ عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .
٦١٧	١٤٧	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٩)
		٧ — الدفع ببطلان الإجراءات السابقة على المحاكمة . عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام النقض . مثال في الدفع ببطلان التسجيل الصوتي .
٦١٧	١٤٧	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٩)
		٨ — صدور الحكم على المستأنف من محكمة أول درجة حضوريا اعتباريا على أساس أنه أعلن لشخصه . دون سماع الشهود . طلبه من المحكمة الاستئنافية سماع الشهود . عليها استيفاء ما فات محكمة أول درجة من وجوب تحقيق الدعوى كما لو كان المتهم حاضرا . مخالفة ذلك بطلان وإخلال بحق الدفاع .
٧٢١	١٧٠	المادتان ١/٢٤١ و ١/٤١٣ إجراءات . (الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤)
		٩ — حظر السماح لزجل المصلحة بالاتصال بالمتهم المحبوس احتياطيا إلا بإذن من النيابة . مقصور على ذات الدعوى المحبوس على ذمتها . مخالفة هذا الحظر . لا بطلان . أساس ذلك .
		المادة ٧٩ من القانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٦ .
٩٠٥	٢١٤	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ — خلو محضر الجلسة من إثبات البيانات الواردة بدفتر أحوال الشرطة كاملة . لا يترتب عليه بطلان .
٩١٨	٢١٧	(الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) راجع أيضا : حكم . (للقاعدة رقم ٢١٥ بالصحيفة رقم ٩١١)
		<u>بلاغ كاذب</u>
		١ — جريمة البلاغ الكاذب . أركانها ؟
٥١٤	١٢٤	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
		٢ — الحكم الصادر في جريمة من الجرائم . تقييده المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب من الواقعة التي كانت محل الجريمة . من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه .
٥١٤	١٢٤	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
		٣ — قيود حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية . استثناء قاصر على الحالات المنصوص عليها قانونا . عدم توقف تحريك الدعوى الجنائية في جريمة البلاغ الكاذب . على شكوى .
٨٤٨	٢٠٠	(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
		٤ — توافر التبليغ في جريمة البلاغ الكاذب . ولو لم يحصل التبليغ مباشرة . بل جاء في صيغة رد على سؤال المحقق . ما دام أن الجاني قد هيا المظاهر الدالة على وقوع جريمة . فاصدا إيصال خبرها للسلطة العامة .
٨٤٨	٢٠٠	(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>• — عدم اشتراط تقديم البلاغ إلى الموظف المختص . كفاية إرساله إلى الموظف المكلف عادة بإيصال إلى الجهة المختصة .</p>
٨٤٨	٢٠٠	<p>(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨) راجع أيضا : حكم . (القاعدة رقم ٢٠٠ بالصحيفة رقم ٨٤٨)</p>
		<p><u>بناء</u></p>
		<p>١ — المراد بالمبنى والمقصود من الهدم في خصوص تنظيم وهدم المباني ؟</p>
٧٧	١٣٨	<p>(الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣) ٢ — إقامة البناء على قطعة أرض واقعة على حافة الطريق العام . اقتراض الشارع أن المرافق العامة المفروضة على المقسم لإنشاؤها . موجودة فعلا .</p>
		<p>تسليم النيابة في طعننا أن مهندس التنظيم شهد إقامة البناء على قطعة أرض تقع على حافة الطريق العام . صحة القضاء بإلغاء طوبى الإزالة في هذه الحالة .</p>
٦٠٤	١٤٣	<p>(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣) ٣ — المقصود بالحالة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات : أن تدل الوقائع والأوراق التي تظهر بعد الحكم نهائيا . على براءة المحكوم عليه . أو يلزم عنها سقوط الدليل على إدانته أو تحمله التبعة الجنائية : مثال في إقامة بناء تزيد قيمته على ١٠٠٠ جنيه بغير موافقة اللجنة المختصة . مناطق تحقق جريمة إقامة بناء تزيد قيمته على ١٠٠٠ جنيه بدون موافقة اللجنة المختصة : أن تزيد قيمته على ١٠٠٠ جنيه .</p>

المقعد	القاعدة	
		العبرة في تحديد قيمة البناء : بالمعاينة الفعلية من واقع الطبيعة .
٦٤٦	١٥٣	(الطن رقم ٦٣٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢)
(ت)		
تأميم . تبديد . تبغ . تحقيق . ترميم . تزوير . تسعير جبرى . تعويض . تفتيش . تقادم . تقسيم . تقليد . تلبس . تموين . تنظيم . تهريب جمركى		
تأميم		
راجع : موظفون هموميون . (القاعدة رقم ١٤٧ بالصيغة رقم ٦١٧)		
تبديد		
١ — مثال لإخلال بدفاع جوهرى تنتفى به المسئولية الجنائية فى جريمة تبديد .		
٦٥٧	١٤٤	(الطن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٩)
٧٠٤	١٦٦	(الطن رقم ٥٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١١)
٢ — وجوب بناء الحكم الصادر بالإدانة على حجم قطعية الثبوت تفيد الحزم واليقين . مثال فى جريمة تبديد .		
٦٨٣	١٦١	(الطن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إجراء البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه . دفع جوهري . على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه بأسباب سائغة والا كان حكمها معيبا .
		وجوب بناء الأحكام على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو براءته صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو بنفسه لا يشازكه فيها غيره .
٨٦٨	٢٠٤	(الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٧٠)
		راجع أيضا : حكم .
		(القاعدة رقم ١٤٥ بالصيغة رقم ٦١٠)
		<u>تبغ</u>
		١ - إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة في حق الصانع له أساسها المسؤولية المفترضة ، لا يستطيع دفعها في حالة ثبوت الغش . عدم امتداد هذه المسؤولية على حالة امتنبات التبغ أو زراعته محليا المعتبرة تهريبا في حكم القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .
		مساءلة من يستنبت التبغ أو يزرعه محليا وفق القواعد العامة في المسؤولية الجنائية .
		اقتراض مساءلة صانع الدخان المخلوط أو المغشوش . أساسه القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ .
٥٨٦	١٤٠	(الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - جريمة استنابات التبغ أوزراعه . عمدية . يتحقق القصد فيها من تعمد ارتكاب الفعل الموثم . (الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) ١٤٠
٥٨٦	١٤٠	تحقيق
		التحقيق بمعرفة النيابة :
		١ - نطاق المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ؟ هدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان . (الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٧٠) ١٤٧
٦١٧	١٤٧	
		٢ - كون عضو الرقابة المصاحب للأذن له بالتفتيش . قد أختير بمعرفة رئيسه . لا يعيب الإجراءات . الاختيار أمر تنظيمي . لا خروج فيه على مضمون الإذن بالتفتيش . (الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٧٠) ١٤٧
٦١٧	١٤٧	
		٣ - للنيابة العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها . التحقيق الذي يجريه له صفة التحقيق القضائي ولا يختلف من حيث أثره وقيمه عن التحقيق الذي يجريه غيره من أعضاء النيابة . (الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٠) ١٦٤
٦٩٦	١٦٤	
		٤ - لرئيس النيابة حق ندب عضو نيابة في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة . هذا الندب يكفي فيه أن يتم شفاها بشرط أن يكون له ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى . (الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٠) ١٦٤
٩٦٩	١٦٤	

الصفحة	القائمة	
		٥ — لمعاون النيابة المشتدب للتحقيق تكليف ضابط المباحث ببعض الأعمال التي من اختصاصه .
٦٩٦	١٦٤	(الطن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٠)
		٦ — الأمر بالتفتيش . إجراء من إجراءات التحقيق . إصداره لا يكون إلا لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه .
٩١٥	٢١٦	(الطن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠)
		٧ — ظهور أشياء عرضاً أثناء التفتيش تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى . لمأمور الضبط القضائي ضبطها .
		الفصل فيما إذا كان من نفذ الأمر بالتفتيش التزم حده أوجاوز غرضه متعصفاً في تنفيذه . من الموضوع لامن القانون .
٩١٥	٢١٦	(الطن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠)
		٨ — مجرد حضور ضابط الشرطة للتحقيق لا يعيب إجراءاته . سلطان الوظيفة في ذاته لا يعد إكراها مادام لم يستغل إلى المتهم بالأذى مادياً كان أو معنوياً . مجرد الخشية لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف .
٩١٨	٢١٧	(الطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠)
		ترميم
		راجع : حكم .
		(القائمة رقم ٣٧٥ بالصحيفة رقم ٧٤٧)

الصفحة	القاعدة	تزوير
		تزوير المحررات العرفية : راجع : حكم . (القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ٧٥٠)
		الادعاء بالتزوير : عدم جواز إثبات ما يخالف ما ثبت بحضور الجلسة أو الحكم . إلا بطريق الطعن بالتزوير . الأصل في الإجراءات الصعبة . (الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٥)
٨٨٤	٢٠٩	تسعين جبرى
		١ - وجود السلعة في محل التجارة ولولم تكن في مكان ظاهر للعيان . صحة اعتباره عرضا للبيع . إنكار وجودها أو إخفاؤها وحبسها عن التداول من جانب البائع . صحة هذه امتناعا عن البيع . (الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣)
٦٤٠	١٥١	٢ - قيام ارتباط بين جريمة عرض سلعة مسعرة للبيع بأكثر من السعر المقرر والامتناع عن بيعها بالسعر المقرر . وجوب اعتبارها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما ، مخالفة الحكم هذا للنظر . خطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣)
٦٤٠	١٥١	٣ - مسئولية صاحب المحل المفترضة في القانون ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ . أساسها : اقتراض علم صاحب المحل بكل ما يحصل في محله الذي يشرف عليه وأن الجريمة ترتكب باسمه وحسابه . انحصار أساس هذا الاقتراض . سقوط موجب المساءلة . (الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١)
٧٠٠	١٦٥	

الصفحة	القائمة	
		<p>٤ - عدم جواز دفع مسئولية صاحب المحل المخاطب بالقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . بسبب يرجع إلى عدم قيامه بواجبات الاشراف .</p> <p>اندفاع المسئولية المفترضة بالأسباب العامة الممانعة للمسئولية .</p> <p>دفاع صاحب المحل بأن جريمة البيع بأزيد من التسعيرة قبله نشأت عن سبب أجنبي لا يدل فيه هو قيام المتهم الآخر بفتح المحل بغير علمه ورضاه وممارسته البيع فيه حال غيابه . دفاع جوهرى فى خصوص الدعوى يترتب عليه إن صح اندفاع مسئوليته الجنائية . وجوب استظهار المحكمة لهذا الدفاع وتخصيصه كشفاً عن مدى صدقه . التفاتها عنه اكتفاء منها بأنه مسئول باعتباره صاحب المحل . قصور وإخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٠) ... ١٦٥ ... ٧٠٠</p>
		<p>٥ - القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ بتحويل وزير الصناعة المركزى تحديد أسعار المنتجات الصناعية المحلية لم يبلغ نصها من نصوص المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح أو قرارا من القرارات الصادرة بتنفيذه وإنما اقتصر على إضافة مادة جديدة خولت لوزير للصناعة سلطة تحديد أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة المحلية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها فى المواد ١ ٢ ٣ ٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر .</p> <p>(الطن رقم ٥١٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٧/٦/١٩٧٠) ... ١٩٢ ... ٨١٨</p>
		<p><u>تعويض</u></p> <p>١ - صدور الشيك لحامله أو لأمر شخص معين أو إذنه . تظهيره . ينقل إلى المظهر إليه ملكية قيمته فوراً مطهرة من الدفع .</p>

الصفحة	القاعدة	
		حق المظهر إليه إقامة الدعوى المباشرة من جريمة إصدار ذلك الشيك بدون رصيد . ما دام قد أصابه ضرر ناشئ عنها ومتصل بها اتصالاً سببياً مباشراً .
٥١٠	١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
		٢ — على المحكمة عند قضائها بالتعويض إعمالاً للسادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ أن تحدد كمية الدخان المهربة مقدرة بالكيلو جرامات وإلا كان حكمها معيباً .
٥٩٣	١٤١	(الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣)
		٣ — صدور الشيك لأمر شخص معين وإذنه . تداوله يكون بالطرق التجارية . تظهيره . تظهيره من الدفع . حتى المظهر إليه في الادعاء مدنياً أمام القضاء الجنائي بالتعويض من عدم صرفه . دفع المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية منه . غير مقبول .
٧٠٧	١٦٧	(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١١)
		٤ — قضاء الحكم بالتعويض على أساس ثبوت الجريمة المرفوعة بها الدعوى . صحيح . ولو قال بثبوت جريمة أخرى . مثال .
		الخطأ في وصف التهمة . لا يمس الدعوى المدنية . متى توافرت عناصرها .
٧٠٧	١٦٧	(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١١)
		٥ — كون التعويض المقضى به لا يمثل قيمة الشيك أو جزءاً منها . بل عن جريمة إصداره بدون رصيد . لا خطأ .
٧٠٧	١٦٧	(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - شرطا قبول الدعوى المدنية التابعة والحكم فيها بالتعويض ؟ (الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) ١٧٤
٧٣٩	١٧٤	٧ - انحصار المصلحة المالية للخزانة العامة في معنى القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في تحصيل رسوم الإنتاج والاستهلاك على الكحول وما عسى أن يقضى به من مصادرة الأشياء محل الجريمة . بشرط أن تكون هذه الأشياء غير خارجة عن دائرة التعامل . عدم استحقاق رسم على الشيء المضبوط وخروجه عن دائرة التعامل . لا أهلية للخزانة في طلب بديل نقدي عند عدم ضبطه . دعوى الخزانة المدنية بطلب هذا البديل . غير مقبولة . خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ من نص يعطى الخزانة الحق في الحصول على بديل من مصادرة الشيء محل الجريمة . كون الشيء محل الجريمة مغشوشا . يخرج عن دائرة التعامل . مصادرة الشيء الخارج عن دائرة التعامل . تديره عيني وقائي . (الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) ١٧٤
٧٣٩	١٧٤	<u>تفتيش</u> إذن التفتيش : " إصداره وتنفيذه " ١ - برئة المتهم استنادا إلى وجود كشط في ساعة تحرير الإذن بالقبض عليه وتفتيشه . دون التعرض للدليل المستمد من تحرير الإذن أسفل محضر التحريات مباشرة ، ودون

الصفحة	القاعدة	
		التعرض لما قرره وكيل النيابة مصدر الإذن من أن ساعة إصداره له تالية لساعة تحرير محضر التحريات . خطأ . أساس ذلك ؟
٥٠٣	١٢١	(الطن رقم ١٨٠٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ٢ — طلب الرشوة . يتحقق به قيام جريمة الرشوة . تسلم الرشوة . واقعة لاحقة لطلبها . الإذن الصادر بضبط المرتشي عند تسليم الرشوة . هو عن جريمة وقعت من موقوفها لاعتبار جريمة مستقبلية .
٦١٧	١٤٧	(الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٩) ٣ — كون عضو الرقابة المصاحب للمأذون له بالتفتيش . قد اختير بمعرفة رئيسه . لا يعيب الإجراءات . الاختيار أمر تنظيمي . لا خروج فيه على مضمون الإذن بالتفتيش .
٦١٧	١٤٧	(الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٩) ٤ — تحديد ميعات إرسال برقية تلغرافية من واقع الزمن الثابت فيها . حتى لقاضي الموضوع . لا يحتاج في تحديده لتقديره . إذ هو من المعلومات العامة .
٨٨٤	٢٠٩	(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥) ٥ — الخطأ في اسم المأذون بتفتيشه أو إفعال ذكره كلية في الإذن ليس من شأنه مع تعيين المسكن أن يبطل الإجراء متى ثبت للحكمة أن الشخص الذي تم تفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش .
٨٩٤	٢١١	(الطن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — الأمر بالتفتيش . إجراء من إجراءات التحقيق . إصداره لا يكون إلا لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجح نسبتها إلى المأذون بتفتيشه .
٩١٥	٢١٦	(الطن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		٧ — ظهور أشياء عرضاً أثناء التفتيش تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى . لمأمور الضبط للقضائي ضبطها .
		الفصل فيما إذا كان من نفذ الأمر بالتفتيش التزم حده أو جاوز عرضه متعسفا في تنفيذه . من الموضوع لا من القانون .
٩١٥	٢١٦	(الطن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		التفتيش بغير إذن :
		« في حالة التلبس »
		لمأمور الضبط القضائي حق القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه في حالات عددها الشارع حصراً في المادة ٣٤ أ . ج ومنها الجنايات . حقه في تفتيش الشخص في هذه الحالة بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية متابسا بها . تقدير تلك الدلائل التي تسوغ له القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها متروك بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع . مثال لتسبيب معيب .
٥٩٩	١٤٢	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		<p>”تفتيش السجائين“</p> <p>وجوب تفتيش السجائين تفتيشاً عمومياً بالفناء الخارجى بالقرب من الباب الرئيسى للسجن عند دخولهم وقبل خروجهم . ليس المقصود بالتفتيش العام هو قصره على مجرد تحسيس على الملابس من الخارج فقط دون خلعها . المقصود به التفتيش الذاتى الدقيق وبالكيفية التى يرى القائم بإجرائه أنها تحقق الغرض المقصود منه .</p>
٦٧٤	١٥٩	<p>(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٠)</p> <p><u>تقادم</u></p> <p>الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . من النظام العام . وجوب تعرض الحكم لهذا الدفع . عند القضاء بالإدانة . وإلا كان معيباً بما يبطله .</p>
٥٥٧	١٣٢	<p>(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٦/٤/١٩٧٠)</p> <p><u>تقسيم</u></p> <p>إقامة البناء على قطعة أرض واقعة على حافة الطريق العام . افتراض الشارع أن المرافق العامة المفروض على المقسم إنشاؤها . موجودة فعلاً .</p> <p>تسليم النيابة فى طعنها أن مهندس التنظيم شهد إقامة البناء على قطعة أرض تقع على حافة الطريق العام . صحة القضاء بإلغاء حقوبة الإزالة فى هذه الحالة .</p>
٦٠٤	١٤٣	<p>(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٠)</p>

تقليد

تقليد الرسوم والنماذج الصناعية :
الأحكام الخاصة بكل من تقليد براءات الاختراع وتقليد
الرسوم والنماذج الصناعية ؟

مثال لتسبیب معیب فی تقلید براءة اختراع .
وجوب استناد القاضی فی المواد الجنائية فی ثبوت الحقائق
القانونية إلى الدلیل الذی یقتنع به وحده . لیس له أن یؤسس
حکمه على رأى غیره .

(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٧٠) ١٣٦ ٥٦٩

تلبس

لأمر الضبط القضائي حتى القبض على المتهم الحاضر الذي توجد
دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع حصرا
في المادة ٣٤ . أ . ج ومنها الجنائيات . حقه في تفتيش الشخص
في هذه الحالة بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن
تكون الجناية متلبسا بها . تقدير تلك الدلائل التي تسمح له القبض
والتفتيش ومبلغ كفايتها متروك بداءة لرجل الضبط القضائي
تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع . مثال
لتسبیب معیب .

(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) ١٤٢ ٥٩٩

راجع أيضا : إجراءات .

(القاعدة رقم ١٤٧ بالصيغة رقم ٦١٧)

الصفحة	القائمة	تموين
		١ - المرجع في تحريره وصف الخبز . هو الخواص الطبيعية لمن قام بالضبط كالنظر والامس . لا يوجب القانون أو الواقع عليه اتخاذ طريقة خاصة لإثبات المخالفة .
		وزن عناصر الدعوى . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز مجادلتها في ذلك أمام النقض ، ما دام أنها لم تخرج عن موجب الاقتضاء العقل والمنطقي .
٥٢٨	١٢٧	(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
٧٨٤	١٨٢	(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٣)
		٢ - وجود السلعة في محل للتجارة ولو لم تكن في مكان ظاهر للعيان . صحة اعتباره عرضاً للبيع . إنكار وجودها أو إخفائها وحبسها عن التداول من جانب البائع . صحة هذه امتناعها عن البيع .
٦٤٠	١٥١	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣)
		٣ - قيام ارتباط بين جريمة عرض سلعة مسعرة للبيع بأكثر من السعر المقرر والامتناع عن بيعها بالسعر المقرر . وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما ، مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٦٤٠	١٥١	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣)
		٤ - وجوب إثبات البيانات المنصوص عليها في المادة ١٤ من قرار وزير التموين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ فور صرف المواد التموينية .
٦٧٧	١٦٠	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>• — تطبيق القانون صحيحا على واقعة الدعوى . واجب على المحكمة . ما دامت لم تخرج عن حدود الواقعة المطروحة .</p> <p>عدم لفت نظر الدفاع الى ذلك . لا إخلال بحقه في الدفاع .</p> <p>معاينة المتهم بمواد إتهام غير تلك المرفوعة بها الدعوى . دون لفت نظره . لا إخلال .</p>
٦٧٧	١٦٠	<p>(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٠)</p> <p>٦ — الإخطار الذي يعتد به طبقا للسادة الأولى من قرار وزير التكوين رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل : هو الإخطار بخطاب موصى عليه خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر . الإخطار بالتلفوني . غير كاف .</p>
٧١٨	١٦٩	<p>(الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤)</p> <p>٧ — جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانونا . قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن . لا تسامح في وزن الخبز الإفرنكي بأنواعه المختلفة بسبب الجفاف .</p>
٧٨٤	١٨٢	<p>(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)</p>
٨٤٤	١٩٩	<p>(والطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨)</p>
		<p>٨ — المنازعة في نوع الخبز موضوع الجريمة . دفاع موضوعي لا يستأهل ردا خاصا . كفاية الرد الضمني .</p>
٧٨٤	١٨٢	<p>(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)</p>
		<p>٩ — جريمة إنتاج خبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأرغفة التي وجدت ناقصة . ما نص عليه قرار وزير التكوين من ضرورة وزن عدد معين من الأرغفة إنما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام .</p>

الصفحة	القاعدة	
		للقاضى استمداد عقيدته من عناصر الإثبات المطروحة أمامه في الدعوى بغير أن يتقيد بدليل معين .
٧٨٤	١٨٢	(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		١٠ - جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن . توافرها بمجرد إنتاجه كذلك مهما ضوئل مقدار النقص فيه .
٨٠٢	١٨٧	(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١)
		١١ - لا شأن لنسبة الرطوبة في الخبز المحددة في المادة ٢٣ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بما أوجبه المادة ٢٤ من ذات القرار من أوزان للخبز لا يتقص عنها . مطابقة الخبز لنسبة الرطوبة لا تمنح لدحض مخالفته للوزن المقرر
٨٠٢	١٨٧	(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١)
		١٢ - القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ بتحويل وزير الصناعة المركزي تحديد أسعار المنتجات الصناعية المحلية لم يبلغ نصها من نصوص المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح أو قرارا من القرارات الصادرة بتنفيذه ولأنما اقتصر على إضافة مادة جديدة خولت لوزير الصناعة سلطة تحديد أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة المحلية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في المواد ١ و ٢ و ٣ من المرسوم بقانون سالف الذكر .
٨١٨	١٩٢	(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧)
		١٣ - العبرة في إلزام المسؤولين عن المخازن الإفرنجية عامة والبلدية في دائرتي محافظتي القاهرة والاسكندرية وضواحيهما . بإمسك الدفاتر المقررة قانونا . هي بنوع الدقيق المصرح لهذه

الصفحة	القاعدة	
		الخايز باستخدامه . كون الدقيق المستخدم من النوع الفاخر نمرة ١/ استخراج ٧٢٪ . يوجب على من تقدم ذكرهم إمساك الدفاتر المشار إليها .
		عدم استظهار الحكم نوع الخبز المستول عن إدارته المتهم ونوع الدقيق المصرح له باستخدامه . قصور .
٨٣٦	١٩٧	(الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧)
		١٤ - لا عبرة باعتراف المتهم في شأن وزن الخبز . العبارة في هذا الخصوص بالميزان . إشارته الحكم إلى الإعتراف على غير صحة . لا يقدح في سلامة الحكم .
٨٤٤	١٩٩	(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
		١٥ - تحديد المادة ٢٦ من قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المدة اللازمة لوزن الخبز باردا بعد التهوية . بثلاث ساعات كحد أدنى . عدم تحديد هذه المادة حدا أقصى لهذه التهوية .
٨٤٤	١٩٩	(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
		١٦ - دفاع المتهم بعدم مسئوليته عن المعجز في وزن الخبز لإنقطاع صلته بالخبز بتأجيله للغير . دفاع يؤثر في مسئولية المتهم . وجوب تحميله أو الرد عليه بما يدحضه . مخالفة هذا النظر . إخلال بحق الدفاع وقصور في التسييب .
٩٠٢	٢١٣	(الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢١)
		١٧ - مثال لتسييب معيب وإخلال بحق الدفاع حول إجراءات تحليل الخبز موضوع الجريمة .
٩٣٢	٢١٩	(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		<u>تنظيم</u>
		المراد بالمبنى والمقصود من الهدم في خصوص تنظيم وهدم المباني ؟
٥٧٧	١٣٨	(الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠)
		<u>تهريب جمركي</u>
		١ — على المحكمة عند قضائها بالتعويض إعمالا للسادة ٢ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ أن تحدد كمية الدخان المهربة مقدرة بالكيلو جرامات وإلا كان حكمها معينا .
٥٩٣	١٤١	(الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠)
		٢ — عدم جواز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينييه . وجوب أن يكون هذا الطلب ثابتا بالكتابة . عدم استلزام الشارع شكلا معينا في الكتابة ، أو طريقا معينا لتقديم الطلب .
٥٩٣	١٤١	(الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠)
		٣ — اشتراك المتهمين في تهريب الدخان . القضاء عليهم بالتضامن . صحيح .
٧٣٢	١٧٣	(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٥/٥/١٩٧٠)
		٤ — حق محكمة الموضوع في استخلاص ركن العلم من ظروف الدعوى وملابساتها . دون التحدث صراحة عن هذا الركن . مادام استخلاصها سائغا .
٧٣٢	١٧٣	(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٥/٥/١٩٧٠)
		راجع أيضا : حكم .
		(القاعدة رقم ١٤١ بالصيغة رقم ٥٩٣)

الصفحة	القاعدة	
		(ج)
		جريمة . جلب
		جريمة
		أنواع الجرائم :
		” الجريمة المستحيلة “ .
		١ — متى تعتبر الجريمة في عداد الجرائم المستحيلة ؟ مثال في جريمة شروع في قتل عمد .
٧٦٠	١٧٩	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		٢ — ما يثيره الطاعن من أن جريمة الشروع في القتل المسندة إليه مستحيلة . لاجدوى منه . طالما أن المحكمة قد دانت في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد باعتبارها الجريمة الأشد .
٧٦٠	١٧٩	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		أركان الجريمة :
		١ — جريمة البلاغ الكاذب . أركانها ؟
٥١٤	١٢٤	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
		٢ — الركن المادي في جريمة هتك العرض . ماهيته ؟
		متى يعد الفعل شروعا في هتك عرض ومتى يعتبر فعلا فاضحا ؟ مثال لتسبيب معيب .
٥١٨	١٢٥	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥)

الصفحة	القاعدة	
٥٣٢	١٢٨	٣ — تحقق الاستيلاء على المال بغير حق بانتزاعه خلسة أو سحيلة أو عنوة . اتصال الجاني بعد ذلك بالمال أثر من آثاره . (الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٤ — المراد بجلب المواد المخدرة في حكم المادة ٣٣ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . هو استيراده بالذات أو بالواسطة بقصد طرحه للتداول بين الناس . أساس ذلك ؟ اعتبار فعل الجلب متوافراً فيه قصد التداول بين الناس إلا إذا كان الجوهر المطلوب لا يفيض من حاجة الشخص أو استعماله . أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من ينقل لحسابه وكان الظاهر والملازمات يشهد له . إثبات الحكم أن الحشيش المضبوط اثنتان وخمسون طربة . يتحقق به معنى الجلب قانوناً . عدم التزام الحكم في هذه الحالة باستظهار قصد التداول صراحة ولو دفع بانتفائه .
٥٤٧	١٣٠	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
٧١٣	١٦٨	(والطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١١)
		٥ — متى يتوافر سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ؟ (الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٢)
٥٦٢	١٣٤	٦ — طلب الرشوة . يتحقق به قيام جريمة الرشوة . تسلم الرشوة . واقعة لاحقة لطلبها . الاذن الصادر بضبط الموثقى عند تسليم الرشوة هو عن جريمة وقعت من وقتها . لا عن جريمة مستقبلية .
٦١٧	١٤٧	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٩)
		٧ — جريمة القتل والاصابة الخطأ . أركانها : خطأ . ضرر . رابطة سببية . مثال لتسبب معيب في قطع علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

الصفحة	القاعدة	
		التعجيل بالموت مرادف لإحداثه في توافر علاقة السببية وإمتياجاب المسؤولية .
		الخطأ المشترك لا يجب مسؤولية أى من المشاركين فيه .
٦٢٦	١٤٨	(الطن رقم ٣٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠)
		٨ — القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر . ماهيته ؟
		عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن .
٦٣٦	١٥٠	(الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣)
		٩ — العبرة في تحديد قيمة البناء . بالمعاينة الفعلية من واقع الطبيعة .
٦٤٦	١٥٣	(الطن رقم ٦٣٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣)
		١٠ — تقدير توافر قصد القتل . موضوعي . متى كان سائغا .
٦٥٥	١٥٥	(الطن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٤)
		١١ — نية القتل . مثال لتسبيب معيب على توافرها .
٦٦٤	١٥٦	(الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٤)
٦٨٩	١٦٢	(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٠)
		١٢ — القصد الجنائي في جريمة القذف والسب . توافره متى كانت العبارات التي وجهها إلى المجنى عليه شائنة بذاتها .
٦٩٣	١٦٣	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١١)
٧٥٦	١٧٨	(الطن رقم ٦١٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		١٣ — علانية الامتداد تتضمن حتما قصد الاشاعة بمجرد الجهر بالألفاظ النابية في المحل العام مع العلم بمعناها .
٦٩٣	١٦٣	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١١)

الصفحة	القائمة	
		١٤ — جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانونا . قيامها بصنع الأورغفة ناقصة الوزن . لا تسامح في وزن الخبز الإفرنجي بأنواعه المختلفة بسبب الخفاف .
٧٨٤	١٨٢	(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
٨٤٤	١٩٩	(والطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
		١٥ — جريمة إنتاج خبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأورغفة التي وجدت ناقصة . ما نص عليه قرار وزير التموين من ضرورة وزن عدد معين من الأورغفة إنما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام .
		للقاضى استمداد عقيدته من عناصر الاثبات المطروحة أمامه في الدعوى بغير أن يتقيد بدليل معين .
٧٨٤	١٨٢	(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		١٦ — جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن . توافرها بمجرد إنتاجه كذلك مهما ضوئل مقدار النقص فيه .
٨٠٢	١٨٧	(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١)
		١٧ — توافر التبليغ في جريمة البلاغ الكاذب . ولو لم يحصل التبليغ مباشرة . بل جاء في صيغة رد على سؤال المحقق . ما دام أن الجاني قد هيا المظاهر الدالة على وقوع جريمة . قاصدا إيصال خبرها للسلطة العامة .
٨٤٨	٢٠٠	(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
		١٨ — جنابة الاستيلاء . اقتضاؤها وجود المال في ملك الدولة أو إحدى الجهات المذكورة في المادة ١١٣ عقوبات عنصرا من عناصر ذمتها المسالية ثم قيام . وظيف عام أو من في حكمه بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة . عدم دخول المال في ملك

الصفحة	القاعدة	
		الجهة إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح ناقل للملكية . على المحكمة أن تحسم أمر ملكية الدولة أو من في حكمها للمال وخاصة عند المنازعة فيه .
٩٢٨	٢١٨	(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ١٩ - مجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع العلم بأنه بغير مقابل وفاء قابل للسحب . تم به جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . علة ذلك ؟ تحويل الشيك وتوقيعه . من الأعمال التحضيرية . التي لا يصح بناء الاختصاص المحلى بنظر جريمة إعطاء شيك بدون رصيد عليها . اختصاص المحكمة التي تم إعطاء الشيك للمستفيد في دائرتها . بنظر تلك الجريمة .
٩٣٥	٢٢٠	(الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٩) راجع أيضا : إختلاس أموال أميرية . (القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٥٣٢) واحتيلاء على مال للدولة بغير حق . (القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ٨٢٣) ... وبناء (القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ٦٠٤) وتهريب جمرى (القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٧٣٢) جلب راجع : مواد مخدرة (القاعدة رقم ١٦٨ بالصحيفة رقم ٧١٣)

(ح)

حجز . حريق عمد . حكمحجز

الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إجراء البيع خلال ستة
شهور من تاريخ توقيعه . دفع جوهرى . على المحكمة تحقيقه
أو الرد عليه بأصناف سائفة وإلا كان حكمها معيبا .

وجوب بناء الأحكام على الأدلة التي يقتنع منها القاضى بإدانة
المتهم أو ببراءته صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو بنفسه
لا يشاركه فيها غيره .

(الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٧٠) ... ٢٠٤ ... ٨٦٨

حريق عمد

راجع : دفاع .

(القاعدة رقم ١٩٦ بالصحيفة رقم ٨٣٣)

حكم

وصف الحكم :

١ — مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا للسادة ٢٣٩ . ج ٩
العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة
الواقع في الدعوى . عدم إعلان الطاعن إملانا صحيحا بالجلسات
التي حددت لنظر الدعوى أمام المحكمة بمقرها الجديد بعد انقطاع
حلقة اتصالها بانتهاء الجلسة الأخيرة بالمقر القديم . اعتبار
الحكم الصادر من المحكمة بمقرها الجديد غيابيا .

الصفحة	القاعدة	
		كون الحكم المطعون فيه منهيًا للتصومة على خلاف ظاهره . جواز الطعن فيه بطريق النقض .
٦٥١	١٥٤	(الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٤)
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٢ — ثبوت أن المتهم لم يتخلف إلا عن حضور الجلسات التي تأجل إليها النطق بالحكم . دون سبب قهري . وصف الحكم بأنه حضوري . صحيح .
٦٧٧	١٦٠	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٠)
		٣ — الحكم الصادر في دعوى نظرت في حضرة أحد المتهمين وبعد استيفاء دفاعه . حكم حضوري . ولو استمرت المرافعة لغيره من المتهمين . ولو لم يحضر أثناء نظرها بالنسبة لهؤلاء المتهمين .
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٤ — حضور الخصم جلسة المحاكمة وسماع البينة في حضرته . وكونه أتم دفاعه أو كان في وسعه إتمامه . الحكم الصادر قبله . يكون حضوريا . بصرف النظر عن موقف غيره من المتهمين .
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٥ — إجازة المادة ٢٣٧ إجراءات للمتهم في غير حالة الاتهام بمحنة عقوبتها الحبس — إنابة وكيل عنه يحضر المحاكمة . حضور هذا الوكيل . صدور الحكم حضوريا . صحيح .
		انحصار النزاع أمام المحكمة الجنائية في مسألة مدنية . إنابة المتهم وكيلًا عنه في هذا النزاع . جائزة .
٧٣٢	١٧٣	(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥)

الصفحة	القائمة	
		٦ - انتهاء المحكمة إلى وصف الحكم بأنه حضوري نزولا على حكم الواقع . لا يعيبه إثبات كاتب الجلسة خطأ عدم حضور المتهمين .
٨٤٨	٢٠٠	(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) إصداره :
		١ - اشتراط إجماع القضاة في حالة إلغاء حكم البراءة أو تشديد العقوبة . قصره على حالات الخلاف في تقدير الأدلة والوقائع والعقوبة .
		النظر في استواء حكم القانون . لا يتطلب إجماعا .
٦٧٧	١٦٠	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٠) ٢ - للشهادة الحلية الدالة على عدم ختم الحكم في الموعد القانوني . ماهيتها ؟
		الشهادة الثابت بها أن الحكم ورد للمحكمة في اليوم السابق لتحريرها لا تفيد عدم ختم الحكم في الموعد القانوني .
٩١١	٢١٥	(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) بياناته :
		”بيانات التسبيب“
		١ - إشارة الحكم الابتدائي إلى مواد العقاب . إحالة الحكم المطعون فيه إلى الحكم الابتدائي وأخذه بأسبابه . كفاية ذلك بيانا لمواد القانون التي دان الطاعن بمقتضاها .
٥٩٣	١٤١	(الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣) ٢ - بيانات حكم الإدانة ؟
٦١٣	١٤٦	(الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — خلو الحكم من بيان مادة العقاب التي أنزل حكمها . يبطله . مثال على عدم إشارة الحكم إلى المادة ١١٨ عقوبات . أساس ذلك ؟
		إشارة الحكم في ديباجته إلى مادة الاتهام . أو إثباته في منطوقه إطلاعه عليها . لا يعصمه من البطلان . مادام أنه لم يفصح عن أخذه بها .
٨٧١	٢٠٥	(الطن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٤/١/١٩٧٠)
		٤ — وجوب تبيان الحكم نص القانون الذي حكم بمقتضاه . لم يرسم القانون شكلا لصياغة هذا البيان . مثال لتسبيب كاف .
٨٩٨	٢١٢	(الطن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢١/١/١٩٧٠) تسبيبه : " التسبيب المعيب " .
		١ — تمحيص الدعوى والإحاطة بظروفها والأدلة المقدمة فيها . لازم لصحة القضاء بالبراءة .
٥٠٣	١٢١	(الطن رقم ١٨٠٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٥/٤/١٩٧٠)
		٢ — تبرئة المتهم استنادا إلى وجود كسب في ساعة تحرير الإذن بالقبض عليه وتفتيشه ، دون التعرض للدلائل المستند من تحرير الإذن أسفل محضر التحريات مباشرة ، ودون التعرض لما قرره وكيل النيابة مصدر الإذن من أن ساعة إصداره له تالية لساعة تحرير محضر التحريات . خطأ . أساس ذلك ؟
٥٠٣	١٢١	(الطن رقم ١٨٠٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٥/٤/١٩٧٠)
		٣ — الركن المادي في جريمة هتك العرض . ماهيته ؟ متى يعد الفعل شروعا في هتك عرض ومتى يعتبر فعلا فاضحا ؟ مثال لتسبيب معيب .
٥١٨	١٢٥	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٥/٤/١٩٧٠)

الصفحة	المقابلة	
		٤ — قول الشاهد أن الطاعن ضرب المجنى عليه في ظهره . إيراد التقرير الطبي الشرعي أن إصابة المجنى عليه بأيمن الرقبة طعنينة نفذت إلى الأوعية الدموية بالرئة اليمنى . استناد الحكم إلى كلا الدليلين القولي والفني . دون أن يورد في مؤدى الشهادة موضع الإصابة . ودون أن يرد على دفاع الطاعن بوجود خلاف بين الدليلين القولي والفني . بطلان الحكم .
٥٤٥	١٢٩	(الطعن رقم ١٩٥٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٥ — الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . من النظام العام . وجوب تعرض الحكم بهذا الدفع . عند القضاء بالإدانة . وإلا كان معيبا بما يبطله .
٥٥٧	١٣٢	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٦ — الأحكام الخاصة بكل من تقليد براءات الاختراع وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية ؟ مثال لتسبيب معيب في تقليد براءة اختراع . وجوب استناد القاضى في المواد الجنائية في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده . ليس له أن يؤسس حكمه على رأى غيره .
٥٦٩	١٣٦	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣)
		٧ — مثال لغموض وتناقض في التسبيب في جرميتى دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة وهدم بناء . حجب الخطأ القانونى المحكمة عن تمييز أدلة الدعوى . وجوب أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .
٥٧٧	١٣٨	(الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — لأمر الضبط القضائي حتى القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع حصرا في المادة ٣٤ . ١ . ج ومنها الجنايات . حقه في تفتيش الشخص في هذه الحالة بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية متلبسا بها . تقدير تلك الدلائل التي تسوغ له القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها متروك بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقق وإشراف محكمة الموضوع . مثال لتسبيب معيب .
٥٩٩	١٤٢	(الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠)
		٩ — مثال لإخلال بدفاع جوهرى تنتفى به المسؤولية الجنائية في جريمة تبديد .
٦٠٧	١٤٤	(الطن رقم ١٩٥٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٧٠)
٧٠٤	١٦٦	(والطن رقم ٥٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٠)
		١٠ — حكم الادانة . بيانات تسببيه؟ وجوب إشارته إلى نص القانون الذي حكم بموجبه . مثال لتسبيب معيب .
٦١٠	١٤٥	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٧٠)
		١١ — متى يكون الحكم مشوبا بالإجمال والابهام؟
٦١٣	١٤٦	(الطن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٧٠)
		١٢ — إدانة الطامن استنادا إلى أقوال الشهود . رغم عدم تحديدهم لشخص المعتدى . قصور .
٦١٣	١٤٦	(الطن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٧٠)
		١٣ — تقدم المدافع عن المعارض بعذره في عدم الحضور . على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض وإلا أخلت بحق الطامن في الدفاع .
٦٤٤	١٥٢	(الطن رقم ٤١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣/٥/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — نية القتل . مثال لتسبب معيب على توافرها .
٦٦٤	١٥٦	(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٤)
٦٨٩	١٦٢	(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٠)
		١٥ — تساند الأدلة في المواد الجنائية .
٦٦٤	١٥٦	(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٤)
		١٦ — عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي . مشروط بأن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وأملت بها ووازنت بينها .
		التفات المحكمة كلية من دفاع الطاعن وموقفه من التهمة غير بينة من هذا الدفاع . قصور . مثال في ضرب أحدث عاهة .
٦٧١	١٥٨	(الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٠)
		١٧ — لمحكمة الموضوع أن تستنبط من الواقع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها . شرط ذلك ؟
٦٨٣	١٦١	(الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٠)
		١٨ — وجوب بناء الحكم الصادر بالإدانة على حجج قطعية الثبوت تفيد الجزم واليقين . مثال في جريمة تبديد .
٦٨٣	١٦١	(الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٠)
		١٩ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي . من الدفع الجوهري . على المحكمة مناقشته في حكمها والرد عليه ، وإلا كان حكمها قاصرا . لا يغير من ذلك أن تكون واقعة إصابتها المتهم قد فصلت عن الواقعة المسندة إليه .
٦٨٩	١٦٢	(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٠)
٧٩٨	١٨٦	(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١)

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ - عدم جواز دفع مسئولية صاحب المحل المخاطب بالقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . بسبب يرجع إلى عدم قيامه بواجبات الإشراف .
		اندفاع المسئولية المفترضة بالأسباب العامة المانعة للمسئولية .
		دفاع صاحب المحل بأن جريمة البيع بأزيد من التسعيرة قبله نشأت عن سبب أجنبي لا يدل له فيه هو قيام المتهم الآخر بفتح المحل بغير علمه ورضاه وممارسته البيع فيه حال غيابه . دفاع جوهرى في خصوص الدعوى يترتب عليه إن صح اندفاع مسئوليته الجنائية . وجوب استظهار المحكمة لهذا الدفاع وتمحيصه كشفاً من مدى صدقه . التفاتها عنه اكتفاء منها بأنه مسئول باعتباره صاحب المحل . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٧٠٠	١٦٥	(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١)
		٢١ - إيراد الحكم في أسبابه أن الشهود أجمعوا إلى أن المتهمين قرروا لهم أن الطاعن كان سينسلم حقائب الحشيش المضبوط . في حين أن أحد هؤلاء الشهود نفى ما تقدم . خطأ في الاسناد . يعيب الحكم .
٧١٢	١٦٨	(الطن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١)
		٢٢ - مثال لتسبيب معيب للاخلال بدفاع جوهرى في جريمة قتل خطأ بسبب عدم ترميم بناء .
٧٤٧	١٧٥	(الطن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥)
		٢٣ - الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . إبداء المحكمة الأسباب التى من أجلها رفضت التعويل عليها . لمحكمة النقض مراقبة ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التى رتبها الحكم عليها

الصفحة	القائمة	
		اختلاف الأمراض التي تتوالى على الشخص والتي تحملها الشهادات المتعددة لا تصلح حجة للقول باصطناع دليلها وإسقاط عذره في عدم الحضور .
٧٥٠	١٧٦	(الطعن رقم ٦٢٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥)
		٢٤ — القذف . ماهيته ؟ أركان جريمة القذف ؟ لغاضي الموضوع استخلاص وقائع القذف من عناصر الدعوى وللمحكمة النقض مراقبته من النتائج القانونية .
٧٥٦	١٧٨	(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		٢٥ — مثال لقصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع في جريمة قتل عمد .
٧٧٣	١٨٠	(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		٢٦ — التفات الحكم من المستندات المقدمة للدفاع عن المتهم وعدم تحدّثه عنها . قصور وبطلان يوجبان نقض الحكم للطعن وخيره من المحكوم عليهم . لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .
٨١٢	١٩٠	(الطعن رقم ٥١٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٧)
		٢٧ — إبداء المتهم دفاعاً مؤداه أنه لم يكن موظفاً بالشركة المجنى عليها وقت ارتكاب جريمة الاستيلاء . دفاع جوهري . على المحكمة تحييصه والرد عليه ، وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع .
٨٢٣	١٩٣	(الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٧)
		٢٨ — العبرة في إلزام المسؤولين عن المخازن الإفرنجية والبلدية في دائرتي محافظتي القاهرة والإسكندرية وضواحيهما . بامساك الدفاتر المقررة قانوناً . هي بنوع الدقيق المصرح لهذه المخازن

الصفحة	القاعدة	
		بإستخدامه . كون الدقيق المستخدم من النوع الفاخر نمرة ١ استخراج ٧٢٪ . يوجب على من تقدم ذكرهم إمساك الدفاتر المشار إليها .
٨٣٦	١٩٧	عدم استظهار الحكم نوع المخبز المسئول عن إدارته المتهم ونوع الدقيق المصرح له بإستخدامه . قصور . (الطن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧)
		٢٩ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . جوهري . وجوب الرد عليه .
٨٤٨	٢٠٠	(الطن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
		٣٠ - مثال لتسبب معيب في الرد على دفاع جوهري حول قدرة المجنى عليه على التحدث بتعقل بعد إصابته .
٨٦٢	٢٠٢	(الطن رقم ٦٣٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٤)
		٣١ - ثبوت أن ما نقله الحكم عن المعاينة ليس له أصل في الأوراق . يعيب الحكم بالخطأ في الإسناد . مثال . تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟
٨٦٥	٢٠٣	(الطن رقم ٦٤١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٤)
		٣٢ - الدفع باعتبار الجز كان لم يكن لعدم إجراء البيع خلال ستة شهور من تاريخ توقيعه . دفع جوهري . على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه بأسباب سائغة وإلا كان حكمها معيبا .
		وجوب بناء الأحكام على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو براءته صادرة في ذلك عن عقيدة يحصلها هو بنفسه لا يشاركه فيها غيره .
٨٦٨	٢٠٤	(الطن رقم ٧٤٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣٣ — وزن وتقدير أقوال الشاهد . موضوعي .
		التعويل على أقوال الشاهد . مشروط بصدورها عنه اختيارا . عدم اعتبارها وليدة اختيار . إذا صدرت أثر تهديد أو إكراه كائنا ما كان قدره .
٨٧٤	٢٠٦	(الظمن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٧٠)
		٣٤ — الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه . دفع جوهري . وجوب مناقشته والرد عليه . وإلا كان الحكم قاصرا .
		تساند الأدلة في المواد الجنائية . نطاقه ؟
٨٧٤	٢٠٦	(الظمن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٧٠)
		٣٥ — وجوب تبيان الحكم إصابات المجنى عليه وتطورها ومسبب حدوثها والآلة المحدثه لها ، وما انتهت إليه هذه الإصابات من واقع الدليل الفني . خلو الحكم من هذه البيانات . قصور في بيان رابطة السببية بين الفعل والإصابة .
٨٧٤	٢٠٧	(الظمن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٧٠)
		٣٦ — ليس للحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها ، أو تقيم قضاءها على فروض تناقض صريح روايتها . كل ما لها هو الأخذ بها إن هي اطمأنت إليها أو أطراحها إن لم تثق بها . مثال في قتل عمه .
٨٨٠	٢٠٨	(الظمن رقم ٧٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٧٠)
		٣٧ — الطلب الجازم — ماهيته ؟
٨٨٤	٢٠٩	(الظمن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
٩٠٢	٢١٣	٣٨ - دفاع المتهم بعدم مسئوليته عن العجز في وزن الخبز لا تقطاع صلته بالخبز بتأجيله للغير . دفاع يؤثر في مسئولية المتهم . وجوب تخصيصه أو الرد عليه بما يدحضه . مخالفة هذا النظر . إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب . (الطن رقم ٨٦٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢١)
٩٢٨	٢١٨	٣٩ - عدم تقييد القاضي في أصول الاستدلال بطرق مخصوصة في الإثبات إلا ما استثناء الشارع بنص صريح . (الطن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٧)
٩٣٢	٢١٩	٤٠ - مثال لتسبيب معيب وإخلال بحق الدفاع حول إجراءات تحليل الخبز موضوع الجريمة . (الطن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٩)
٩٣٥	٢٢٠	٤١ - وجوب استظهار حكم الادانة في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . أمر الرصيد كفاية ووجودا وقابلية للصرف . إطلاق القول بتوافر الجريمة استنادا إلى ما أفاد به المجنى عليه من عدم وجود رصيد قائم وإجابة المتهم بأنه سيتفق مع المجنى عليه ويتخالص معه . قصور . (الطن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٩) راجع أيضا : بناء . (القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٥٧٧) ودعوى جنائية . (القاعدة رقم ٢٠٠ بالصحيفة رقم ٨٤٨) ومعارضة . (القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٥٧٣) ومواد مخدرة . (القاعدة رقم ١٣٠ بالصحيفة رقم ٥٤٧)

الصفحة	القاعدة	
		« التسبب غير المعيب »
		١ - تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني . غير لازم . شرط ذلك ؟
٥٢٢	١٢٦	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
٩١١	٢١٥	(والطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		٢ - تقدير توافق علاقة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة للضرب المفضى إلى الموت . أمر موضوعي . مثال لتسبب غير معيب .
٥٢٢	١٢٦	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
		٣ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي المختلفة . شرط ذلك ؟
٥٢٢	١٢٦	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
٨٣٣	١٩٦	(والطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧)
		٤ - عدم التزام المحكمة بالرد صراحة على الدفاع الموضوعي . كفاية الرد الضمني .
٥٢٢	١٢٦	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
		٥ - تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله وكذلك تناقض رواية شهود الإثبات [في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم . شرط ذلك ؟
٥٢٢	١٢٦	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
٧٦٠	١٧٩	(والطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — وزن أقوال الشهود . موضوعي . جواز أن يكون الشاهد صادقاً في شطر من أقواله وغير صادق في شطر آخر .
٥٢٢	١٢٦	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
٦٣١	١٤٩	(والطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٦)
٧٦٠	١٧٩	(والطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
٨٨٤	٢٠٩	(والطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥)
٩١٨	٢١٧	(والطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		٧ — حق القاضي أن يستمد عقيدته من أى عنصر من عناصر الدعوى . دون التقيد بدليل معين .
٥٢٨	١٢٧	(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
٧٦٠	١٧٩	(والطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		٨ — المرجع في تهمي وصف الخبز . هو الحواس الطبيعية لمن قام بالضبط .
		وزن عناصر الدعوى . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز مجادلتها في ذلك أمام النقض ، ما دام أنها لم تخرج عن موجب الاقتضاء العقل والمنطق .
٥٢٨	١٢٧	(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
٧٨٤	١٨٢	(والطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		٩ — الاعتراف . ماهيته . حتى المحكمة في الأخذ بالاعتراف الصادر في أى دور من أدوار التحقيق . متى اطمأنت إليه .
٥٢٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
٩١٨	٢١٧	(والطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ — وجوب اشتغال الأمر الصادر من مستشار الإحالة بإحالة واقعة الجناية إلى محكمة الجنايات أو بالألا وجه لإقامة الدعوى فيها على الأسباب التي بني عليها . حقه في هذا الشأن في تقيص الدعوى وأدلتها .
		المقصود من كفاية الأدلة في قضاء الإحالة ؟ إنطواء قرار مستشار الإحالة على قرارات قانونية خاطئة . لا يعيبه . شرط ذلك ؟
٥٥٩	١٣٣	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		١١ — عدم صحة القول بالمسؤولية المقترضة . إلا إذا نص عليها الشارع صراحة . أو كان استخلاصها سائغا من نصوص القانون . إذ الأصل ثبوت القصد ثبوتا فعليا .
٥٨٦	١٤٠	(الطن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣)
		١٢ — تقدير القصد الجنائي . موضوعي . مادام سائغا .
٥٨٦	١٤٠	(الطن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣)
		١٣ — النعي على المحكمة عدم استجابتها لطلب أو تحقيق دفاع لم يطرح عليها . غير جائز .
٥٩٣	١٤١	(الطن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣)
		١٤ — إطمئنان المحكمة إلى أن العينة المضبوطة هي التي صار تحليلها وإلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل . لا تريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك .
٥٩٣	١٤١	(الطن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣)
		١٥ — للمحكمة تجزئة أي دليل ولو كان اعترافا والأخذ منه بما تطمئن إليه وإطراح سواه .
٥٩٣	١٤١	(الطن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣)
٩١٨	٢١٧	(الطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
٥٩٣	١٤١	١٦ - عدم رسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . (الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٠)
		١٧ - للمحكمة التعويل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . لها تجزئة هذه التحريرات والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه . لها أن ترى في تحريرات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المتهمة للمخدر كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي .
٥٩٩	١٤٢	١٨ - إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية . استقلال قاضى الموضوع بالفصل فيها . (الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٠)
٦٣١	١٤٩	١٩ - أخذ المحكمة بشهادة الشهود . يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . (الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٦/٤/١٩٧٠)
٦٣٦	١٥٠	٢٠ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر . ماهيته ؟ عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلا عن هذا الركن . (الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٣/٥/١٩٧٠)
٦٣٦	١٥٠	٢١ - الإحراز بقصد الاتجار . واقعة مادية . استقلال قاضى الموضوع بالفصل فيها . (الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٣/٥/١٩٧٠)
٦٣٦	١٥٠	٢٢ - لمحكمة الموضوع تبين حقيقة الواقعة وردها إلى صورتها الصحيحة من جماع الأدلة المطروحة عليها . نطاق هذا الحق ؟ (الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٣/٥/١٩٧٠)
٩٠٥	٢١٤	(والطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢٣ — تقدير توافر قصد القتل . موضوعي . متى كان سائفا .
٦٥٥	١٥٥	(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٤)
٩١١	٣١٥	(والطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		٢٤ — البحث في توافر سبق الإصرار . موضوعي . صحة استنتاجه من ظروف الدعوى وعناصرها . مادام موجبها لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .
٦٥٥	١٥٥	(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٤)
		٢٥ — إثبات الحكم — استنادا إلى التقرير الطبي — وجود ثقب بواجهة منزل المجنى عليه . لا خطأ في الاسناد . ولو ورد في معانة النيابة وجود ثقبين بواجهة المنزل المذكور .
		خطأ الحكم في الإسناد . لا يعيبه . مادام لا أثر له على منطقته أو سلامة نتيجته . مثال .
٦٥٥	١٥٥	(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٤)
		٢٦ — تطبيق القانون صحيحا على واقعة الدعوى . واجب على المحكمة . ما دامت لم تخرج عن حدود الواقعة المطروحة . عدم لفت نظر الدفاع إلى ذلك . لا إخلال بحقه في الدفاع .
		معاينة المتهم بمواد اتهام غير تلك المرفوعة بها الدعوى . دون لفت نظره . لا إخلال .
٦٧٧	١٦٠	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٠)
		٢٧ — تزيد المحكمة خطأ بما لا يؤثر في صحة حكمها . لا يعيبه .
٧٠٧	١٦٧	(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١١)

الصفحة	القائمة	
		<p>٢٨ - المراد بجلب المواد المخدرة في حكم المادة ٣٣ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . هو استيراده بالذات أو بالواسطة بقصد طرحه للتداول بين الناس . أساس ذلك ؟</p> <p>اعتبار فعل الجلب متوافرا فيه قصد التداول بين الناس .</p> <p>إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله . أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من يعمل لحسابه وكان الظاهر من الملابسات يشهد له .</p> <p>إثبات الحكم أن الحشيش المضبوط اثنان وخمسون طربة . يتحقق به معنى الجلب قانونا . عدم التزام الحكم في هذه الحالة باستظهار قصد التداول صراحة ولو دفع بانتفائه .</p>
٧١٣	١٦٨	(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١)
		<p>٢٩ - صدور الحكم على المستأنف من محكمة أول درجة حضوريا اعتباريا على أساس أنه أعلن لشخصه . دون سماع الشهود . طلبه من المحكمة الاستئنافية سماع الشهود . عليها استيفاء ما فات محكمة أول درجة من وجوب تحقيق الدعوى كما لو كان المتهم حاضرا . مخالفة ذلك بطلان وإخلال بحق الدفاع . المسادتان ١/٢٤١ ، ١/٤١٣ إجراءات .</p>
٧٢١	١٧٠	(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤)
		<p>٣٠ - تقدير علاقة السببية . موضوعي . ما دام سائغا .</p>
٧٢٤	١٧١	(الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤)
		<p>٣١ - وجوب توافر علاقة السببية بين إصابة المجرم عليه ووفاته الناشئة عن هذه الإصابة . مثال .</p>
٧٢٤	١٧١	(الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣٢ — عدم التزام المحكمة بالرد على التقرير الاستشاري .
		عند أخذها بالتقرير الفني المقدم في الدعوى . أساس ذلك ؟
٧٢٤	١٧١	(الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤)
		٣٣ — إحالة الحكم إلى الأدلة التي سبق أن سردها .
		لا عيب .
٧٢٤	١٧١	(الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤)
		٣٤ — أخذ محكمة الموضوع بأقوال طامن على طامن آخر
		جائز . ولو لم يكن في الدعوى دليل غيرها . أساس ذلك ؟
٧٣٢	١٧٣	(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥)
		٣٥ — للمحكمة أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود
		المختلفة واطراح ما لا تثق فيه دون أن تكون ملزمة ببيان العلة .
٧٦٠	١٧٩	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
٩٠٥	٢١٤	(والطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		٣٦ — لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير للقوة التدليلية
		لتقرير الخبير المقدم إليها .
٧٦٠	١٧٩	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		٣٧ — الدفع بتلقيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية .
		عدم لزوم الرد عليه استقلالاً . كفاية الرد الضمني .
٧٦٠	١٧٩	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
٧٧٧	١٨١	(والطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		٣٨ — تقدير الارتباط بين الجرائم . موضوعي .
		ما دام سائفا .
		إنهاء الحكم إلى عدم وجود ارتباط بين جرمي إحراز السلاح
		والسرقة . مما كفة المتهم ابتداء عن إحراز السلاح . لا تمنع
		من محاكته بعد ذلك عن جريمة السرقة .
٧٧٧	١٨١	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٣٩ — التعويل على قول متهم على آخر . والأخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق وتجزئته . حق المحكمة الموضوع .
٧٧٧	١٨١	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ٤٠ — الأخذ بأقوال شهود الإثبات . والإعراض عن أقوال شهود النفي ، موضوعي .
		عدم التزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال لم تستند إليها في قضائها .
٧٧٧	١٨١	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ٤١ — الاستناد إلى قالة الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى . تقديرى لمحكمة الموضوع .
٧٧٧	١٨١	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ٤٢ — المنازعة في نوع الخبز موضوع الجريمة . دفاع موضوعي لا يستأهل ردا خاصا . كفاية الرد للضمي .
١٨٤	١٨٢	(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ٤٣ — جريمة إنتاج خبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأرففة التى وجدت ناقصة . ما نص عليه قرار وزير التموين من ضرورة وزن عدد معين من الأرففة إنما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام .
		للقاضى إستمداد عقيدته عن عناصر الإثبات المطروحة أمامه في الدعوى بغير أن يتقيد بدليل معين .
٧٨٤	١٨٢	(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ٤٤ — مسئولية المتهم عن جميع الشائخ المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ما لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع

الصفحة	القاعدة	
		رابطة السببية بين الفعل والنتيجة .
٧٨٩	١٨٣	تقدير توافر رابطة السببية أو عدم توافرها . أمر موضوعي . (الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١)
٧٨٩	١٨٣	٤٥ — لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى لها التعويل على أقوال شهود الإثبات والإعراض عن أقوال شهود النفي . (الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١)
٨٣٠	١٩٥	٤٦ — إقامة الحكم قضاءه بإدانة المتهم في جريمة إحراز مخدرات تأسيساً على سبق معرفة الشاهد له شخصياً . في حين أن الشاهد لم يقرر ذلك في شهادته . خطأ في الاسناد يعيب الحكم ويوجب نقضه . (الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٧)
٨٤١	١٩٨	٤٧ — لا محل للنفي على المحكمة بأنها أسقطت النظر في عذر لم يطرح عليها أو في دليل لم يقدم إليها . (الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
٨٤٤	١٩٩	٤٨ — لا عبرة باعتراف المتهم في شأن وزن الخبز . العبرة في هذا الخصوص بالميزان . إشارة الحكم إلى الاعتراف على غير صحة . لا يقدح في سلامة الحكم . (الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
٨٤٨	٢٠٠	٤٩ — انتهاء المحكمة إلى وصف الحكم بأنه حضوري نزولاً على حكم الواقع . لا يعيبه إثبات كاتب الجلسة خطأ . عدم حضور المتهمين . (الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨)

الصفحة	القائمة	
		٥٠ - انسباغ قوة الأمر المقضى على الأحكام النهائية الباتة فحسب .
٨٤٨	٢٠٠	البحث في كذب البلاغ أو صحته . موكل لمحكمة الموضوع (الطن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
٨٤٨	٢٠٠	٥١ - عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في كل جزئية من دفاعه . أخذ المحكمة بالأدلة . مؤداه إطراح ما ساقه الدفاع لملها على عدم الأخذ بتلك الأدلة . (الطن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
٨٨٤	٢٠٩	٥٢ - النعي على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها . غير مقبول . (الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٥)
٨٨٤	٢٠٩	٥٣ - تحديد ميعات إرسال برقية تلغرافية من واقع الزمن الثابت فيها . حق لقاضي الموضوع . لا يحتاج في تحديده لتخير . إذ هو من المعلومات العامة . (الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٥)
٨٨٤	٢٠٩	٥٤ - حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من أدلة الدهوى وعناصرها . حقها في إطراح أقوال شهود النفي . مادامت لا تثق فيها . (الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٥)
٨٨٩	٢١٠	٥٥ - خطأ الحكم في الاستناد . لا يعيبه . ما دام لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . (الطن رقم ٧٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٥٦ — التناقض الذي يبطل الحكم . ماهيته ؟ مثال لتسييس غير معيب .
٨٩٨	٢١٢	(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢١)
		٥٧ — للمحكمة استخلاص الحقيقة من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة .
٨٩٨	٢١٢	(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢١)
		٥٨ — تقدير المحكمة لدليل في دعوى . لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى . ولا يحوز قوة الأمر المقضى . أساس ذلك ؟
٩٠٥	٢١٤	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		٥٩ — كفاية الأدلة كوحدة مؤدية إلى قصد الحكم ومنتجه في اقتناع المحكمة واطمئنائها .
٩٠٥	٢١٤	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		٦٠ — عدم التزام المحكمة بالتحدث عن الأدلة غير المؤثرة في عقيدتها .
٩٠٥	٢١٤	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		٦١ — لمحكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه . حقها في الأخذ بأقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى .
٩١١	٢١٥	(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		٦٢ — الأمر بالفتيش . إجراء من إجراءات التحقيق . إصداره لا يكون إلا لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه .
٩١٥	٢١٦	(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٦٣ — ظهور أشياء عرضاً أثناء التفتيش تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى. الأمور المضبوط القضائي ضبطها .
		الفصل فيما إذا كان من نفذ الأمر بالتفتيش التزم حده أو جاوز عرضه متعسفا في تنفيذه . من الموضوع لا من القانون .
٩١٥	٢١٦	(الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ٦٤ — لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمدها الحكم بحيث يذنب كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى . تساند الأدلة في المواد الجنائية .
٩١٨	٢١٧	(الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) راجع أيضا : اختصاص .
		(القاعدة رقم ١٤٩ بالصيغة رقم ٦٣١) واختلاس أموال أميرية .
		(القاعدة رقم ١٢٨ بالصيغة رقم ٥٣٢) وبناء .
		(القاعدة رقم ١٤٣ بالصيغة رقم ٦٠٤) وتهريب جمركي .
		(القاعدة رقم ١٧٣ بالصيغة رقم ٧٣٢) وخبر .
		(القاعدة رقم ١٨٧ بالصيغة رقم ٨٠٢) ودفاع .
		(القاعدة رقم ١٤٧ بالصيغة رقم ٦١٧) وشيك بدون رصيد .
		(القاعدتان رقم ١٣٤ و ١٦٧ بالصيغتين رقم ٧٠٧٤٥٦٢) وقذف .
		(القاعدة رقم ١٣١ بالصيغة رقم ٥٥٢) .

الصفحة	القاعدة	
		مجيته :
		١ - الحكم الصادر في جريمة من الجرائم . تقييده للحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه . (الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
٥١٤	١٢٤	...
		٢ - انسباغ قوة الأمر المقضى على الأحكام النهائية الباتة فحسب . البحث في كذب البلاغ أو صحته . موكل لمحكمة الموضوع . (الطن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
٨٤٨	٢٠٠	...
		(خ)
		خبرة . خبز . خطأ . خيانة أمانة
		خبيرة
		راجع : إثبات
		« خبرة »
		خبز
		١ - المرجع في تحرى أوصاف الخبز هو الحواس الطبيعية لمن يقوم بالضبط كالنظر واللمس . لا يوجب القانون أو الواقع عليه اتخاذ طريقة خاصة لإثبات المخالفة . (الطن رقم ٣١٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
٥٢٨	١٢٧	...
٧٨٤	١٨٢	...
		(والطن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانونا . قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن . لا تسامح في وزن الخبز الأفرنجى بأنواعه المختلفة بسبب الخفاف .
٧٨٤	١٨٢	(الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
٨٤٤	١٩٩	(الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
		٣ - المنازعة في نوع الخبز موضوع الجريمة . دفاع موضوعي لا يستأهل ردا خاصا . كفاية الرد الضمني .
٧٨٤	١٨٢	(الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		٤ - جريمة إنتاج خبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأرغفة التي وجدت ناقصة . ما نص عليه قرار وزير التموين من ضرورة وزن عدد معين من الأرغفة إنما ورد على مبدل التنظيم لا الإلزام .
		للقاضي استمداد عقيدته من عناصر الإثبات المطروحة أمامه في الدعوى بغير أن يتقيد بدليل معين .
٧٨٤	١٨٢	(الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		٥ - جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن . توافرها بمجرد إنتاجه كذلك مهما ضوئل مقدار النقص فيه .
٨٠٢	١٨٧	(الطن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١)
		٦ - لا شأن لنسبة الرطوبة في الخبز المحددة في المادة ٢٣ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بما أوجبه المادة ٢٤ من ذات القرار من أوزان للخبز لا يتقص عنها . مطابقة الخبز لنسبة الرطوبة لا تنهض لدحض مخالفته للوزن المقرر .
٨٠٢	١٨٧	(الطن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١)

الصفحة	القاعدة
	٧ - العبرة في إلزام المسئولين عن المخازن الأفرنجية عامة والبلدية في دائرتي محافظتي القاهرة والأسكندرية وضواحيهما . بإمساك الدفاتر المقررة قانونا . هي بنوع الدقيق المصرح لهذه المخازن باستخدامه . كون الدقيق المستخدم من النوع الفاخر نمرة ١ استخراج ٧٢٪ . يوجب على من تقدم ذكرهم إمساك الدفاتر المشار إليها .
٨٣٦	١٩٧ (الطن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧)
	٨ - لا عبرة باعتراف المتهم في شأن وزن الخبز . العبرة في هذا الخصوص بالميزان . إشارة الحكم إلى الاعتراف على غير صحة . لا يقدح في سلامة الحكم .
٨٤٤	١٩٩ (الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
	٩ - تحديد المادة ٣٦ من قرار التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ . المدة اللازمة لوزن الخبز باردا بعد التهوية . بثلاث ساعات كحد أدنى . عدم تحديد هذه المادة حدا أقصى لهذه التهوية .
٨٤٤	١٩٩ (الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
	١٠ - دفاع المتهم بعدم مسئوليته عن العجز في وزن الخبز لانقطاع صلتها بالخبز بتأجيله للغير . دفاع يؤثر في مسئولية المتهم . وجوب تحييصه أو الرد عليه بما يدحضه . مخالفة هذا النظر . إخلال بحق الدفاع وقصور في التسييب .
٩٠٢	٢١٣ (الطن رقم ٨٦٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٣١)
	١١ - مثال لتسييب معيب وإخلال بحق الدفاع حول إجراءات تحليل الخبز موضوع الجريمة .
٩٣٢	٢١٩ (الطن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		خطأ
		راجع : قتل خطأ .
		(القاعدة رقم ١٤٨ بالصيغة رقم ٦٢٦)
		ومسئولية مدنية .
		(القاعدة رقم ٢١٠ بالصيغة رقم ٨٨٩)
		خيانة أمانة
		وجوب بناء الحكم الصادر بالإدانة على خيخ قطعية الثبوت
		تفيد الجزم واليقين . مثال في جريمة تبديد .
٦٨٣	١٦١	(اللمن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٠)
		(د)
		دخان . دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة . دستور
		دهوى جنائية . دهوى مباشرة . دهوى مدنية .
		دفاع . دفوع . دقيق .
		دخان
		١ - إحراز الدخان المخلوط أو المفسوش جريمة في حق
		الصانع له أسامها المسئولية المفترضة ، لا يستطيع دفعها في حالة
		ثبوت الغش . عدم امتداد هذه المسئولية على حالة احتلبات
		التبغ أو زراعته محليا المتبعة تهريبا في حكم القانون رقم ٩٢
		لسنة ١٩٦٤
		مسألة من يستتبت التبغ أو يزرعه محليا وفق القواعد العامة
		في المسئولية الجنائية .

الصفحة	القائمة	
		افتراض معاملة صانع الدخان المخلوط أو المغشوش . أسامة القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣
٥٨٦	١٤٠	(الطن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) ٢ — جريمة استنابات التبغ أو زراعته . عمدية . تحقق للقصد فيها من تعمد ارتكاب الفعل المؤثم . (الطن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠)
٥٨٦	١٤٠	٣ — على المحكمة عند قضائها بالتعويض إعمالا للسادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ أن تحدد كمية الدخان المهربة مقدرة بالكيلوجرامات وإلا كان حكمها معيبا . (الطن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠)
٥٩٣	١٤١	٤ — عدم جواز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينوبه . وجوب أن يكون هذا الطلب ثابتا بالكتابة . عدم استلزام الشارع شكلا معيناً في الكتابة . أو طريقا معيناً لتقديم الطلب . (الطن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠)
٥٩٣	١٤١	٥ — اشتراك المتهمين في تهريب الدخان : القضاء عليهم بالتضامن . صحيح . (الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٥/٥/١٩٧٠)
٧٣٢	١٧٣	٦ — حق محكمة الموضوع في استخلاص ركن العلم في جريمة تهريب الدخان من ظروف الدعوى وملابساتها . دون التحدث صراحة عن هذا الركن . مادام استخلاصها سائغا . (الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٥/٥/١٩٧٠)
٧٣٢	١٧٣	راجع أيضا : حكم . (القائمة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٥٩٣)

الصفحة	القائمة	
		دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة
		مثال لغموض وتناقض في التسبب في جرمي دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة وهدم بناء .
٥٧٧	١٣٨	(الطن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٠)
		دستور
		مشروعية قرار نائب رئيس الوزراء رقم ٣٥١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مواصفات الكحول . أساس ذلك ؟
٧٣٩	١٧٤	حق السلطة التنفيذية لإصدار اللوائح التشريعية . نطاقه : (الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٧٠)
		دعوى جنائية
		القيود التي ترد على تحريكها :
		١ - القيد الوارد في المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . تكييفه : طلب بالمعنى الوارد في المادة التاسعة لإجراءات . أساس ذلك .
٥٠٧	١٢٢	(الطن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٥/٤/١٩٧٠)
		٢ - ماهية القيد الوارد في المادة الثالثة لإجراءات ونطاقه ؟ حق المدعى المدني إقامة الدعوى مباشرة أمام القضاء عن جريمة من الجرائم المبينة بالمادة الثالثة لإجراءات . ولو بدون شكوى سابقة .
		الادعاء المباشر بمثابة شكوى
٥٥٢	١٣١	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٦/٤/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
٥٥٢	١٣١	٣ - إيجاب الحكم توكيلا خاصا للحامي رافع الدعوى المباشرة في جريمة من الجرائم المبينة بالمادة الثالثة لإجراءات. خطأ. لا يؤثر في صحة الحكم. مادام لم يكن له أثر في النتيجة التي انتهى إليها. (الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
٥٩٣	١٤١	٤ - عدم جواز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤. لا يطلب مكتوب من وزير الخزينة أو من ينيبه - وجوب أن يكون هذا الطلب ثابتا بالكتابة. عدم استلزام الشارع شكلا معيناً في الكتابة، أو طريقاً معيناً لتقديم الطلب. (الطن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣)
٨٤٨	٢٠٠	٥ - قيود حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية. استثناء قاصر على الحالات المنصوص عليها قانوناً. (الطن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
٨٤٨	٢٠٠	٦ - عدم توقف تحريك الدعوى الجنائية في جريمة البلاغ الكاذب. على شكوى. (الطن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
٨٤٨	٢٠٠	٧ - توافر التبليغ في جريمة البلاغ الكاذب. ولو لم يحصل التبليغ مباشرة. بل جاء في صيغة رد على سؤال المحقق. مادام أن الجاني قد هيا المظاهر الدالة على وقوع جريمة. قاصدا إيصال خبرها للسلطة العامة. (الطن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
٨٤٨	٢٠٠	٨ - عدم اشتراط تقديم البلاغ إلى الموظف المختص. كفاية إرساله إلى الموظف المكلف عادة بإيصاله إلى الجهة المختصة. (الطن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٩ — عدم قبول الدعوى الجنائية . أثره : عدم قبول الدعوى المدنية التابعة .
		الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة . جواز إبدائه في أية مرحلة كانت عليها الدعوى .
٨٥٥	٢٠١	(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
		١٠ — المؤسسات العامة . من أشخاص القانون العام . العاملون بها . موظفون أو مستخدمون عموميون . شمولهم بالحماية المقررة في المادة ٦٣/٣ إجراءات . عدم قبول الدعوى الجنائية عما يقع منهم من جنح أو جنائيات . إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة .
٨٥٥	٢٠١	(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
		١١ — إقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها . أثره : انعدام اتصال المحكمة بها . عدم أحقية المحكمة في التعرض لها . مخالفة ذلك . صيرورة خكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر . وجوب القضاء بعدم قبولها إلى أن تتوافر شروط قبولها لأنها من النظام العام . أساس ذلك ؟
٨٥٥	٢٠١	(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
		إجراءات نظرها والحكم فيها :
		١ — إلغاء المحكمة الاستئنافية قضاء أول درجة بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية . وجوب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها . حتى لا يحرم الطاعن من درجة من درجات التقاضي . مخالفة ذلك خطأ في القانون .
٥١٠	١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الحكم الصادر في دعوى نظرت في حضرة أحد المتهمين وبعد استيفاء دفاعه . حكم حضوري . ولو استمرت المرافعة لغيره من المتهمين . ولو لم يحضر أثناء نظرها بالنسبة لهؤلاء المتهمين .
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٣ - حضور الخصم أو غيابه وإعتبار الحكم حضوريا أو غيابيا . أمر واقع .
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٤ - حضور الخصم جلسة المحاكمة وسماع البينة في حضرته . وكونه أتم دفاعه أو كان في وسعه إتمامه . الحكم الصادر قبله . يكون حضوريا . بصرف النظر عن موقف غيره من المتهمين
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٥ - تمام المرافعة العبرة فيه . بالواقع بالنسبة لكل متهم .
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٦ - جواز تجزئة الدعوى الموجهة بإجراء واحد إلى عدة دعاوى . تنفرد كل منها بمتهم . بالنسبة لما وجه إليه من اتهام .
		استقلال جريمة المتهم بالإستيلاء على المال بغير وجه حق .
		عن جريمة المتهم بإخفاء هذا المال .
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٧ - طلب وقف نظر الطعن لتعدي وصف حكم الجنايات المطعون فيه . لا محل له أمام النقض . تحوى هذا الوصف من القانون الذى تبينه محكمة النقض وتفصل أحكامه دون انتظار قضاء لسواها .
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)

الصفحة	القائمة
	٨ — مضي ثلاثة أشهر بين تاريخ العلم بجريمة القذف ومرتكبها وبين إعلان صحيفة الدعوى المباشرة عن هذه الجريمة . القضاء بعدم قبول الدعوى . صحيح أساس ذلك ؟ (الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ١٣١
٥٥٢	٩ — انعقاد الخصومة في الدعوى المباشرة . بتكليف المتهم بالحضور تكليفا صحيحا . (الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١) ... ١٣١
٥٥٢	١٠ — القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية . يوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها . (الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ١٣١
٥٥٢	١١ — عدم جواز إضارة المعارض . بأى حال . بناء على معارضته . سريان ذلك على الدعوى المدنية . مخالفة الحكم هذا المبدأ . خطأ في القانون . (الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٢) ... ١٣٧
٥٧٣	١٢ — انقطاع سير الدعوى الجنائية لأى سبب . وجوب إعلان المتهم بورقة تكليف صحيحة . (الطن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣) ... ١٣٩
٥٨٣	١٣ — إتباع الإجراءات الخاصة بالمواد المدنية المنصوص عليها في قانون المرافعات في طريقة إعلان طلبات التكليف بالحضور في الدعوى الجنائية . (الطن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣) ... ١٣٩
٥٨٣	١٤ — بيان صفة متسلم الإعلان في ورقته . واجب . أثر إخفائه : بطلان الإعلان . (الطن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٢) ... ١٣٩
٥٨٣	

الصفحة	القاعدة	
		١٥ — إقامة الدعوى الجنائية عن جريمة إصدار شيك بدون رصيد . إدانة المتهم عنها وعن جريمة نصب لم ترفع بها الدعوى . خطأ . يبرره أن العقوبة المقررة بها تدخل في عقوبة الجريمة المرفوعة بها الدعوى . إنتفاء المصاحبة في الطعن على هذا الحكم لهذا السبب .
٧٠٧	١٦٧	(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١١)
		١٦ — تقدير الارتباط بين الجرائم . موضوعي . ما دام سائغا .
		إنتهاء الحكم إلى عدم وجود ارتباط بين جريمة إحراز السلاح والسرقة . محاكمة المتهم ابتداء عن إحراز السلاح . لا تمنع من محاكمته بعد ذلك عن جريمة السرقة .
٧٧٧	١٨١	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		انقضاءها : « بالتنازل »
		انقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل عن طلب السير فيها . في أي وقت قبل صدور حكم نهائي فيها . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . مثال في نقد .
٥٠٧	١٢٢	(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
		« بالتقادم » :
		الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . من النظام العام . وجوب تعرض الحكم لهذا الدفع عند انقضاء بالإدانة ، وإلا كان معيبا بما يبطله .
٥٥٧	١٣٢	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)

الصفحة	القاعدة	
		دعوى مباشرة
		١ — صدور الشيك لحامله أو لأمر شخص معين : وإذنه . تظهيره . ينقل إلى المظهر إليه ملكية قيمته فوراً مطهرة من الدفع . حق المظهر إليه إقامة الدعوى المباشرة عن جريمة إصدار ذلك الشيك بدون رصيد . مادام قد أصابه ضرر ناشئ عنها ومتصل بها اتصالاً سببياً مباشراً .
٥١٠	١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
		٢ — إلغاء المحكمة الاستئنافية قضاء أول درجة بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية . وجوب إعادتها القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها . حق لا يحرم الطاعن من درجة من درجات التقاضي . مخالفة ذلك خطأ في القانون .
٥١٠	١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
		٣ — مضي ثلاثة أشهر بين تاريخ العلم بجريمة القذف ومرتكبها وبين إعلان صحيفة الدعوى المباشرة عن هذه الجريمة . القضاء بعدم قبول الدعوى . صحيح . أساس ذلك ؟
٥٥٢	١٣١	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٤ — انعقاد الخصومة في الدعوى المباشرة . بتكليف المتهم بالحضور تكليفاً صحيحاً .
٥٥٢	١٣١	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٥ — القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية . يوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .
٥٥٢	١٣١	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — ماهية القيد الوارد في المادة الثالثة لإجراءات ونطاقه؟ حق المدعى المدني إقامة الدعوى مباشرة أمام القضاء عن جريمة من الجرائم المبينة بالمادة الثالثة لإجراءات . ولو بدون شكوى سابقة . الادعاء المباشر بمتابعة شكوى .
٥٥٢	١٣١	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ٧ — إيجاب الحكم توكيلا خاصا للمحامى رافع الدعوى المباشرة في جريمة من الجرائم المبينة بالمادة الثالثة لإجراءات . خطأ . لا يؤثر في صحة الحكم . ما دام لم يكن له أثر في النتيجة التي انتهى إليها . (الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
٥٥٢	١٣١	دعوى مدنية تحريركما :
		١ — ماهية القيد الوارد في المادة الثالثة لإجراءات ونطاقه؟ حق المدعى المدني إقامة الدعوى مباشرة أمام القضاء عن جريمة من الجرائم المبينة بالمادة الثالثة لإجراءات . ولو بدون شكوى سابقة . الادعاء المباشر بمتابعة شكوى .
٥٥٢	١٣١	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ٢ — إيجاب الحكم توكيلا خاصا للمحامى رافع الدعوى المباشرة في جريمة من الجرائم المبينة بالمادة الثالثة لإجراءات . خطأ . لا يؤثر في صحة الحكم . ما دام لم يكن له أثر في النتيجة التي انتهى إليها . (الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
٥٥٢	١٣١	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)

الصفحة	القاعدة	قبولها :
٥٥٢	١٣١	١ - مضي ثلاثة أشهر بين تاريخ العلم بجريمة القذف ومركبها وبين إعلان صحيفة الدعوى المباشرة عن هذه الجريمة . القضاء بعدم قبول الدعوى . صحيح . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
٥٥٢	١٣١	٢ - انعقاد الخصومة في الدعوى المباشرة . بتكليف المتهم بالحضور لتكليفها . (الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
٥٥٢	١٣١	٣ - القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية . يوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها . (الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
٧٠٧	١٦٧	٤ - صدور الشيك لأمر شخص معين وإذنه . تداوله يكون بالطرق التجارية . تظهيره يطهره من الدفع . حق المظهر إليه في الادعاء مدنيا أمام القضاء الجنائي بالتعويض من عدم صرفه . دفع المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية منه . غير مقبول . (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١)
٧٣٩	١٧٤	٥ - شرطا قبول الدعوى المدنية التابعة والحكم فيها بالتعويض ؟ (الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥)
		٦ - انحصار المصلحة المالية للزناة العامة في معنى القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في تحصيل رسوم الإنتاج والاستهلاك على الكحول وما عسى أن يقضى به من مصادرة الأشياء محل الجريمة . بشرط أن تكون هذه الأشياء غير خارجة عن دائرة التعامل .

الصفحة	القاعدة	
		عدم استحقاق رسم على الشيء المضبوط وخروجه عن دائرة التعامل . لا أحقية الخزانة في طلب بديل نقدي عند عدم ضبطه . دعوى الخزانة المدنية بطلب هذا البديل : غير مقبولة .
		خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ من نص يعطى الخزانة الحق في الحصول على بديل عن مصادرة الشيء محل الجريمة . كون الشيء محل الجريمة مغشوشا . يخرج عن دائرة التعامل . مصادرة الشيء الخارج عن دائرة التعامل . تدبير عيني وقائي . (الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) ١٧٤
٧٣٩	١٧٤	٦ — عدم جواز النعي على الحكم في شقه المتصل بالدعوى الجنائية من المدعى بالحقوق المدنية والمعتول عنها . إلا إذا كان النعي يمس الدعوى المدنية . عدم قبول الدعوى الجنائية . أثره : عدم قبول الدعوى المدنية التابعة . الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة . جواز إبدائه في أية مرحلة كانت عليها الدعوى . (الطن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ٢٠١
٨٥٥	٢٠١	٧ — المؤسسات العامة من أشخاص القانون العام . العاملون بها موظفون أو مستخدمون عموميون . شمولهم بالحماية المقررة في المادة ٣/٦٣ إجراءات . عدم قبول الدعوى الجنائية عما يقع منهم من جنح أو جنایات ، إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة . (الطن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ٢٠١
٨٥٥	٢٠١	٨ — إقامة الدعوى الجنائية بمن لا يملك رفعها . أثره : انعدام اتصال المحكمة بها . عدم أحقية المحكمة في التعرض لها .

الصفحة	القاعدة	
		مخالفة ذلك . صيرورة حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر . وجوب القضاء بعدم قبولها إلى أن تتوافر شروط قبولها لأنها من النظام العام . أساس ذلك ؟
٨٥٥	٢٠١	(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ٩ — الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية — جوهري . وجوب الرد عليه .
٨٥٥	٢٠١	(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨) نظرها والحكم فيها :
		١ — صدور الشيك لحامله أو الأمر شخص معين أو إذنه . تظهيره ينقل إلى المظهر إليه ملكية قيمته فوراً مطهرة من الدفع . حق المظهر إليه إقامة الدعوى المباشرة عن جريمة إصدار ذلك الشيك بدون رصيد . مادام قد أصابه ضرر ناشئ عنها ومتصل بها اتصالاً سببياً مباشراً .
٥١٠	١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ٢ — إلغاء المحكمة الاستئنافية قضاء أول درجة بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية . وجوب إعادتها القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها . حتى لا يحرم للطامن من درجة من درجات التقاضي . مخالفة ذلك خطأ في القانون .
٥١٠	١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ٣ — عدم جواز إضارة المعارض . بأي حال . بناء على معارضته . مريان ذلك على الدعوى المدنية . مخالفة الحكم هذا المبدأ . خطأ في القانون .
٥٧٣	١٣٧	(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٢) ٤ — إجازة المادة ١٣٧ إجراءات التهم — في غير حالة الاتهام بمنحة عقوبتها الحبس — إنابة وكيل عنه يحضر المحاكمة . حضور هذا الوكيل . صدور الحكم حضورياً . صحيح .

الصفحة	القاعدة	
٧٣٢	١٧٣	إحضار النزاع أمام المحكمة الجنائية في مسألة مدنية . إنابة المتهم وكيلًا عنه في هذا النزاع . جائزة . (الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥)
٨٠٨	١٨٩	٥ - قضاء المحكمة بالتعويض على اعتبار أن المدعين بالحقوق المدنية ورثة للمجنى عليه مع ثبوت أنهم ادعوا مدنيا بصفقتهم ورثة والد المجنى عليه . مخالف للقانون . حلة ذلك : تغيير المحكمة أساس الدعوى وقضاؤها من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها . (الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧)
٨٥٥	٢٠١	٦ - اتصال وجه الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية بالمتهم . نظرا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . وجوب نقض الحكم في شقه المدني للمتهم كذلك . المادة ١٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ (الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
		<u>دفاع</u>
		الإخلال بحق الدفاع :
		ما يوفره :
٥٤٥	١٢٩	١ - قول الشاهد أن الطاعن ضرب المجنى عليه في ظهره . إيراد التقرير الطبي الشرعي أن إصابة المجنى عليه بأيمن الرقبة طعنينة نفذت إلى الأوعية الدموية بالرئة اليمنى . استناد الحكم إلى كلا الدليين القولي والفني . دون أن يورد في مؤدى الشهادة موضع الإصابة . ودون أن يرد على دفاع الطاعن بوجود خلاف بين الدليين القولي والفني . بطلان الحكم . (الطعن رقم ١٩٥٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)

الصفحة	القائمة	
		٢ — مثال لإخلال بدفاع جوهرى تنتفى به المسؤولية الجنائية في جريمة التبييد .
٦٠٧	١٤٤	(الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٩) ...
٧٠٤	١٦٦	(والطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١١) ...
		٣ — تقدم المدافع عن المعارض بعذره في عدم الحضور . على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض وإلا أخلت بحق الطاعن في الدفاع .
٦٤٤	١٥٢	(الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣) ...
		٤ — عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى . مشروط بأن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها ووازنت بينها .
		التفات المحكمة كلية عن دفاع الطاعن وموقفه من التهمة على غير بينة من هذا الدفاع . قصور . مثال في ضرب أحدث حاجة .
٦٧١	١٥٨	(الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٠) ...
٨٣٣	١٩٦	(والطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٧) ...
		٥ — اندفاع المسؤولية المفترضة بالأسباب العامة المانعة للمسؤولية .
		دفاع صاحب المحل بأن جريمة البيع بأزيد من التسعيرة قبله نشأت عن سبب أجنبي لا يدل عليه هو قيام المتهم الآخر بفتح المحل بغير علمه ورضاه وممارسته البيع فيه حال غيابه . دفاع جوهرى في خصوص الدعوى يترتب عليه إن صح اندفاع مسؤوليته الجنائية . وجوب استظهار المحكمة لهذا الدفاع وتخصيصه كشفا عن مدى صدقه . التفاتها عنه اكتفاء منها بأنه مشغول باعتباره صاحب المحل . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٧٠٠	١٦٥	(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١١) ...

الصفحة	القاعدة	
		٦ - صدور الحكم على المستأنف من محكمة أول درجة حضوريا اعتباريا على أساس أنه أعلن لشخصه . دون سماع الشهود . طلبه من المحكمة الاستئنافية سماع الشهود . عليها استيفاء ما فات محكمة أول درجة من وجوب تحقيق الدعوى كما لو كان المتهم حاضرا . مخالفة ذلك بطلان وإخلال بحق الدفاع . المسادتان ١/٢٤١ ، ١/٤١٣ إجراءات .
٧٢١	١٧٠	(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤)
		٧ - على المحكمة سماع شاهد الواقعة الذي يتمسك المتهم بسماعه ولو لم يكن ضمن شهود الإثبات المعلنين من قبل النيابة العامة ، وإلا أخلت بحق المتهم في الدفاع . مثال .
٧٢٩	١٧٢	(الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥)
		٨ - مثال لقصور في التسييب وإخلال بحق الدفاع في جريمة قتل عمد .
٧٧٣	١٨٠	(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		٩ - مثال لإخلال بدفاع جوهرى أثر حول امتناع مسئولية المتهم عن جريمة لإصابته بمرض عقلى .
		ليس للمحكمة أن تحمل نفسها محل الخبير فى مسألة فنية بحتة .
٧٩٥	١٨٥	(الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١)
		١٠ - إلتفات الحكم عن المستندات المقدمة للدفاع عن المتهم وعدم تحدته عنها . قصور وبطلان يوجبان نقض الحكم للطاعن وغيره من المحكوم عليهم . لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .
٨١٢	١٩٠	(الطعن رقم ٥١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧)

الصفحة	القائمة	
		١١ — إبداء المتهم دفاعا مؤداه أنه لم يكن موظفا بالشركة المجنى عليها وقت ارتكاب جريمة الاستيلاء . دفاع جوهرى . على المحكمة تخصيصه والرد عليه وإلا كان حكمها مشوبا بالقصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع .
٨٢٣	١٩٣	(الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٧)
		١٢ — مثال لتسبب معيب وإخلال بحق الدفاع حول إجراءات تحليل الخبر موضوع الجريمة .
٩٣٢	٢١٩	(الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٩)
		ما لا يوفره :
		١ — إفساح المحكمة الاستثنائية المجال للدفاع : تقصيره فى إيراد دفاعه حتى تمام المرافعة . ليس له النعى على الحكم الاستثنائى .
		عدم جواز النعى على الحكم الابتدائى . لأول مرة أمام النقض .
٥٦٢	١٣٤	(الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٢)
		٢ — الادعاء بأن الشيك كان يحمل تاريخين مختلفين أحدهما لإصداره والآخر لاستحقاقه ثم إجراء تعديل فى أحدهما ليتفق مع التاريخ الآخر . دفاع موضوعى . لا يجوز التحدث عنه لأول مرة أمام النقض .
٥٦٢	١٣٤	(الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٢)
		٣ — النعى على المحكمة عدم استجابتها لطلب أو تحقيق دفاع لم يطرح عليها . غير جائز .
٥٩٣	١٤١	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣)
٨٨٤	٢٠٩	(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥)

العدد	القاعدة	
٥٩٣	١٤١	٤ — اطمئنان المحكمة إلى أن العينة المضبوطة هي التي صار تحليلها وإلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل . لا تريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك . (الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠)
٦١٧	١٤٧	٥ — نطاق المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ؟ عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان . (الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٧٠)
٦٥٥	١٥٥	٦ — نقض الحكم . أثره . مخالفة محكمة الموضوع لقضاء النقض . لا تصح بذاتها وجهها للطعن . إلا إذا كانت المخالفة المدعاة تصلح وجهها للطعن على الحكم . عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع المرسل غير المؤيد بدليل . (الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٤/٥/١٩٧٠)
٦٧٧	١٦٠	٧ — تطبيق القانون صحيحاً على واقعة الدعوى . واجب على المحكمة . ما دامت لم تخرج عن حدود الواقعة المطروحة . عدم لفت نظر الدفاع إلى ذلك . لا إخلال بحقه في الدفاع . معاينة المتهم بمواد اتهام غير تلك المرفوعة بها الدعوى . دون لفت نظرة . لا إخلال . (الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٠)
٧٣٢	١٧٣	٨ — عدم التزام محكمة ثاني درجة بإجراء تحقيق أو سماع شهود . نطاقه ؟ سكوت المتهم عن التمسك بسمع الشهود أمام أول درجة — اعتباره نازلاً عن سمعهم . (الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٥/٥/١٩٧٠)
٨٩٤	٢١١	(والطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٩ — أخذ محكمة الموضوع بأقوال طاعن على طاعن آخر . جائز . ولو لم يكن في الدعوى دليل غيرها . أساس ذلك ؟
٧٣٢	١٧٣	(الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥)
		١٠ — كفاية حضور محام موكل . كان أو متديبا مع المتهم بجناية . حضور أكثر من محام مع كل متهم بجناية غير واجب .
٧٧٧	١٨١	(الطن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
٩١٨	٢١٧	(والطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		١١ — استعداد المدافع عن المتهم . موكل إلى ضميره واجتهاده وتقاليده مهتته .
		عدم جواز النعي على الحكم بقالة إن المحامي المشتدب لم يوفق في الدفاع عن المتهم .
٧٧٧	١٨١	(الطن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		١٢ — لا محل للنعي على المحكمة بأنها أسقطت النظر في عذر لم يطرح عليها أو في دليل لم يقدم إليها .
٨٤١	١٩٨	(الطن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
		١٣ — نطاق الإجراءات أمام محكمة ثاني درجة ؟
		الاستغناء عن إسماع الشاهد . جواز أن يكون صراحة أو ضمنا .
٨٤٨	٢٠٠	(الطن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
		١٤ — الطلاب الجازم . ماهيته ؟
٨٤٨	٢٠٩	(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٥)

الصفحة	القائمة	
		١٥ - عدم التزام المحكمة بنسب خبير في الدعوى . شرطه ؟
٨٩٨	٢١٢	(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢١)
		١٦ - دفاع المتهم بعدم مسؤوليته عن العجز في وزن الخبز لانتقطاع صلته بالخبز بتأجيله للغير . دفاع يؤثر في مسؤولية المتهم . وجوب تحييصه أو الرد عليه بما يدحضه . مخالفة هذا النظر . إخلال بحق الدفاع وقصور في التحييص .
٩٠٢	٢١٣	(الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢١)
		١٧ - مناط التعارض في المصاحبة بين المتهمين ؟ مثال لإجراءات محكمة صحيحة .
٩١٨	٢١٧	(الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) راجع أيضا : حكم . (القواعد أرقام ١٢٨ ، ١٣٨ ، ٢٠٠ بالصفحات أرقام ٥٣٢ ، ٥٧٧ ، ٨٤٨)
		<u>دفع</u>
		”الدفع بعدم الاختصاص“ :
		١ - اختصاص المحكمة الجنائية . تعيينه بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم به المتهم أو يقبض عليه فيه . لا أفضلية بين هذه الأماكن في إيجاب الاختصاص . المادة ٢١٧ إجراءات .
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تمام الاستيلاء على المال بغير وجه حق في دائرة محكمة ما . اختصاصها بنظر الدعوى عنها .
		تحقق الاستيلاء على المال بغير حق بانتزاعه خلسة أو حيلة أو عنوة . اتصال الجاني بعد ذلك بالمال أثر من أثاره .
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٣ - شروط التمسك بالدفع بعدم الاختصاص لأول مرة أمام النقض ؟
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٤ - الأماكن الواردة في المادة ٢١٧ إجراءات . قسائم متساوية في تحديد الاختصاص المحل ولا تفاضل بينها . مثال ..
٧٠٧	١٦٧	(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١)
		«الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية» :
		١ - عدم قبول الدعوى الجنائية . أثره : عدم قبول الدعوى المدنية التابعة .
		الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة . جواز إبدائه في أية مرحلة كانت عليها الدعوى .
٨٤٨	٢٠٠	(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
		٢ - المؤسسات العامة من أشخاص القانون العام . العاملون بها موظفون أو مستخدمون هموميون . شمولهم بالحماية المقررة في المادة ٣/٦٣ إجراءات . عدم قبول الدعوى الجنائية عما يقع منهم من جنح أو جنایات . إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة .
٨٤٨	٢٠٠	(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — إقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها . أثره : انعدام اتصال المحكمة بها . عدم أحقية المحكمة في التعرض لها . مخالفة ذلك . صيرورة حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر . وجوب القضاء بعدم قبولها إلى أن تتوافر شروط قبولها لأنها من النظام العام . أساس ذلك ؟
٨٤٨	٢٠٠	(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨) "الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية" :
		١ — صدور الشيك لأمر شخص معين وإذنه . تداوله يكون بالطرق التجارية . تظهيره يظهره من الدفع . حق المظهر إليه في الادعاء مدنيا أمام القضاء الجنائي بالتعويض من عدم صرفه . دفع المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية منه . غير مقبول .
٧٠٧	١٦٧	(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١١) ٢ — عدم جواز النعي على الحكم في شقه المتصل بالدعوى الجنائية من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها . إلا إذا كان النعي يمس الدعوى المدنية .
		عدم قبول الدعوى الجنائية . أثره : عدم قبول الدعوى المدنية التابعة .
٨٤٨	٢٠٠	(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ٣ — الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . جوهرى . وجوب الرد عليه .
٨٥٥	٢٠١	(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — اتصال وجه الطعن المرفوع من المستول عن الحقوق المدنية بالمتهم . نظرا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . وجوب نقض الحكم في شقه المدني للتهم كذلك . المادة ١٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٨٥٥	٢٠١	(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨) " الدفع ببطلان إجراءات التحقيق " . الدفع ببطلان الإجراءات السابقة على المحاكمة . عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام النقض .
٦١٧	١٤٧	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٩) " الدفع ببطلان التفتيش " : كون عضو الرقابة المصاحب للأذون له بالتفتيش . قد اختير بمعرفة رئيسه . لا يعيب الإجراءات . الاختيار أمر تنظيمي . لا خروج فيه على مضمون الإذن بالتفتيش .
٦١٧	١٤٧	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٩) " الدفع ببطلان الاعتراف " : ١ — إثارة بطلان الاعتراف لأول مرة أمام النقض . غير مقبولة .
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ٢ — متى لا تعد عبارة الدفاع . دفعا ببطلان الاعتراف أو إشارة إلى الإكراه الميطل له ؟
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ٣ — وجود المتهم في ذاته بالسجن . لا أثر له على اعترافه .
٩٠٥	٢١٤	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - عدم كفاية التذرع بوجود المتهم بالسجن للتحلل من اعترافه . ما دام أن هذا الاعتراف اختياريا . (الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ٢١٤ ٩٠٥
		”الدفع ببطلان أقوال الشاهد المكره“ : ١ - التعويل على أقوال الشاهد . مشروط بصدورها عنه اختيارا . عدم اعتبارها وليدة اختيار إذا صدرت إثر تهديد أو إكراه كائنا ما كان قدره . (الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٤) ٢٠٦ ٨٧٤
		٢ - الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه . دفع جوهري . وجوب مناقشته والرد عليه . وإلا كان الحكم قاصرا . (الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٤) ٢٠٦ ٨٧٤
		”الدفع بتلفيق التهمة“ : الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية . عدم لزوم الرد عليه استقلا . كفاية الرد الضمني . (الطن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ١٧٩ ٧٦٠
		(والطن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ١٨١ ٧٧٧
		”الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن“ : الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إجراء البيع خلال سنة شهور من تاريخ توقيعه . دفع جوهري . على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه بأسباب سائغة وإلا كان حكمها معيبا . وجوب بناء الأحكام على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بأدانة المتهم أو ببراءته صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو بنفسه لا يشاركه فيها غيره . (الطن رقم ٧٤٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٤) ٢٠٤ ٨٦٨

الصفحة	القاعدة	
		<p>”الدفع بانتفاء المسؤولية الجنائية“ :</p> <p>دفاع المتهم بعدم مسئوليته عن العجز في وزن الخبر لإقطاع صلته بالخبر متأجيره للغير. دفاع يؤثر في مسؤولية المتهم . وجوب تمحيصه أو الرد عليه بما يدحضه . مخالفة هذا النظر . إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب .</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢١) ... ٢١٣ ... ٩٠٢</p> <p>”الدفع بانتفاء قصد تداول المخدر“ :</p> <p>راجع : مواد مخدرة .</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٨ بالصيغة رقم ٧١٣)</p> <p>”الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي“ :</p> <p>الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي . من الدفوع الجوهرية . على المحكمة مناقشته في حكمها والرد عليه ، وإلا كان حكمها قاصرا . لا يغير من ذلك أن تكون واقعة إصابة المتهم قد فصلت عن الواقعة المسندة إليه .</p> <p>(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٠) ... ١٦٢ ... ٦٨٩</p> <p>”الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم“ :</p> <p>الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم من النظام العام . وجوب تعرض الحكم لهذا الدفع . عند القضاء بالإدانة . وإلا كان معيبا بما يبطله .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ١٣٢ ... ٥٥٧</p> <p>”الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها“ :</p> <p>تقدير الارتباط بين الجرائم . موضوعي . ما دام سائفا . لإنهاء الحكم إلى عدم وجود ارتباط بين جرمي إحراز السلاح والسرقة . محاكمة المتهم ابتداء عن إحراز السلاح . لا تمنع من محاكمته بعد ذلك عن جريمة السرقة .</p> <p>(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ١٨١ ... ٧٧٧</p>

دقيق

العمرة في الزام المسئولين عن المخازن الأفرنجية عامة والبلدية
في دائرتي محافظتي القاهرة والإسكندرية وضواحيهما. بإمساك
الدفاتر المقررة قانونا . هي بنوع الدقيق المصرح لهذه المخازن
بإستخدامه . كون الدقيق المستخدم من النوع الفاخر نمرة ١ /
استخراج ٢٢ .٪. يوجب على من تقدم ذكرهم إمساك الدفاتر
المشار إليها .

عدم امتطهار الحكم نوع المخبز المسئول عن إدارته المتهم
ونوع الدقيق المصرح له بإستخدامه . قصور .

(الطن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢) ١٩٧ ٨٣٦

(ر)

رابطة سببية . رجال السلطة العامة . رسوم إنتاج .
رسوم جمركية . رشوة . رقابة إدارية .

رابطة السببية

١ — تقدير علاقة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة
الضرب المفضي إلى الموت . أمر موضوعي . مثال لتسبيب
غير معيب .

(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ١٢٦ ٥٢٢

(والطن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤) ١٧١ ٧٢٤

الصفحة	القاعدة	
٧٢٤	١٧١	٢ — صحة مساءلة المتهم عن جميع النتائج الناشئة عما أحدثه من إصابة ، ولو كانت عن طريق غير مباشر ، إلا إذا ثبت تعدد المجنى عليه تجسيم مسؤولية المتهم . (الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤)
٧٨٩	١٨٣	٣ — مسؤولية المتهم عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين الفعل والنتيجة . تقدير توافر رابطة السببية أو عدم توافرها . أمر موضوعي . (الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١)
٨٧٨	٢٠٧	٤ — وجوب تبيان الحكم إصابات المجنى عليه وتطورها وسبب حدوثها والآلة المحدث لها ، وما انتهت إليه هذه الإصابات . من واقع الدليل الفني . خلو الحكم من هذه البيانات . قصور في بيان رابطة السببية بين الفعل والإصابة . (الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥)
رجال السلطة العامة		
٩٠٥	٢١٤	حظر السماح لرجل السلطة بالاتصال بالمتهم المحبوس احتياطيا إلا بإذن من النيابة . مقصور على ذات الدعوى المحبوس على ذمتها . مخالفة هذا الحظر . لا بطلان . أساس ذلك . المادة ٧٩ من القانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٦ . عدم امتداد هذا الحظر إلى المحبوس حبسا تنفيذيا . (الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)

رسوم إنتاج

إنحصار المصلحة المالية للخزينة العامة في معنى القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في تحصيل رسوم الإنتاج والاستهلاك على الكحول وما عدى أن يقضى به من مصادرة الأشياء محل الجريمة . بشرط أن تكون هذه الأشياء غير خارجة عن دائرة التعامل . عدم استحقاق رسم على الشيء المضبوط ونخروجه عن دائرة التعامل . لا أحقية للخزينة في طلب بديل نقدي عند عدم ضبطه . دعوى الخزينة المدنية بطلب هذا البديل . غير مقبولة .

خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ من نص يعطى الخزينة الحق في الحصول على بديل عن مصادرة الشيء محل الجريمة . كون الشيء محل الجريمة مغشوشا يخرج عن دائرة التعامل . مصادرة الشيء الخارج عن دائرة التعامل . تدبير هينى وقائى .

(الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) ١٧٤ ... ٧٣٩

رسوم جمركية

على المحكمة عند قضائها بالتعويض إعمالا للسادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ أن تحدد كمية الدخان المهربة مقدرة بالكيلوجرامات وإلا كان حكمها معيبا .

(الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣) ١٤١ ... ٥٩٣

رشوة

١ - إنطباق أحكام الرشوة والاختلاس عند تحققها . على جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلا أو الملحق بها حكما . مهما تنوعت أشكالها . وأيا كانت درجات الموظف أو من في حكمه أو نوع عمله .

(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ١٢٨ ... ٥٣٢

الصفحة	القاعدة
	٢ - اعتبار العاملين بالشركات المؤممة . في حكم الموظفين أو المستخدمين العامين . في تطبيق جرائم الباب الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات . المسادتان ٦/١١١ و ١١٩ عقوبات .
	قيام علاقة العمل . بتوافر عنصرى التبعية والأجر .
	ارتباط المتهم بعلاقة عمل في شركة من الشركات المنصوص عليها في المادة ٦/١١١ عقوبات . إعتباره في حكم الموظفين العامين في تطبيق أحكام الرشوة ، سواء كان عقده محدد المدة أم غير محدد لها .
٦١٧	١٤٧ -- -- (الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٧٠)
	٣ - كفاية كون الموظف أو من في حكمه له نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة .
٦١٧	١٤٧ -- -- (الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٧٠)
	٤ - طلب الرشوة . يتحقق به قيام جريمة الرشوة .
	تسلم الرشوة واقعة لاحقة لطلبها . الإذن الصادر بضبط المرشئ عند تسليم الرشوة ، هو من جريمة وقعت من مقترفها . لا عن جريمة مستقبلية .
٦١٧	١٤٧ (الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٧٠)
	راجع أيضا : تفتيش .
	(القاعدة رقم ٢١٦ بالصحيفة رقم ٩١٥)

رقابة إدارية

كون عضو الرقابة المصاحب للأذن له بالتفتيش : قد
أختير بمعرفة رئيسه . لا يعيب الإجراءات . الاختيار أمر
تنظيمي . لا خروج فيه على مضمون الإذن بالتفتيش .

(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٩) ... ١٤٧ ٦١٧

(س)

سب . سبق إضرار . مجنون . مرفقة . سلاح

سب

١ - القصد الجنائي في جرمي القذف والسب . توافره
مضى كانت العبارات التي وجهت إلى المجنى عليه شائنة بذاتها .

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١) ... ١٦٣ ٦٩٣

٢ - علانية الإسناد تتضمن حتما قصد الإذاعة بمجرد الجهر
بالألفاظ النابية في المحل العام مع العلم بمعناها .

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١) ... ١٦٣ ٦٩٣

٣ - تحوير معنى اللفظ . تكييف يخضع لرقابة محكمة
النقض .

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١) ... ١٦٣ ٦٩٣

الصفحة	القاعدة	
		سبق إصرار
		البحث في توافر سبق الإصرار . موضوعي . محجة استنتاجه من ظروف الدعوى وعناصرها . مادام موجبها لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .
٦٥٥	١٥٥	(الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٤)
		سجون
		١ — وجوب تفتيش السجناء تفتيشا عموميا بالقناء الخارجى بالقرب من الباب الرئيسى للسجن عند دخولهم وقبل خروجهم . ليس المقصود بالتفتيش العام هو قصره على مجرد تحصيل الملابس من الخارج فقط دون غيرها . المقصود به التفتيش الذاتى الدقيق وبالكيفية التى يرى القائم بإجرائه أنها تحقق الغرض المقصود منه .
٦٧٤	١٥٩	(الطن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٠)
		٢ — حظر السماح لرجل السلطة بالاتصال بالمتهم المحبوس احتياطيا إلا بإذن من النيابة . مقصود على ذات الدعوى المحبوس على ذمتها . مخالفة هذا الحظر . لا بطلان . أساس ذلك . المادة ٧٩ من القانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٦ . عدم امتداد هذا الحظر إلى المحبوس حينما تنفيذا .
٩٠٥	٢١٤	(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		٣ — وجود المتهم فى ذاته بالسجن . لا أثر له على اترافه .
٩٠٥	٢١٤	(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)

الصفحة	القائمة	
		<u>سرقة</u>
		تقدير الارتباط بين الجرائم . موضوعي . ما دام سائغا . اتهاء الحكم إلى عدم وجود ارتباط بين جريمتي إحراز السلاح والسرقة . محاكمة المتهم ابتداء عن إحراز السلاح . لا تمنع من محاكمته بعد ذلك من جريمة السرقة . (الطن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
٧٧٧	١٨١	
		<u>سلاح</u>
		١ - معاقبة الطاعن بعقوبة واحدة عن جرائم القتل العمد وإحراز السلاح وذخيرة . طعنه وحده في الحكم القاضي بها . نقض الحكم وإعادة المحاكمة . عدم جواز الحكم عليه بعقوبة عن جريمتي إحراز السلاح وذخيرة . حتى لا يضارب طعنه . المادة ٤٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٤)
٦٥٥	١٥٥	
		٢ - اتهاء الحكم إلى عدم وجود ارتباط بين جريمتي إحراز السلاح والسرقة . محاكمة المتهم ابتداء عن إحراز السلاح . لا تمنع من محاكمته بعد ذلك عن جريمة السرقة . (الطن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
٧٧٧	١٨١	
		٣ - إعمال الحكم المادة ٣٢/٢ عقوبات للارتباط بين جرائم الضرب وإحراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص القدان الطاعنين بها وتوقيعه عليهما عقوبة تدخل في حدود العقوبات المقررة لأشد الجرائم الثلاث وهي جريمة إحراز السلاح الناري والتي لم ير الطاعنان شيئا بشأنها في أوجه للطن . لا مصلحة لها فيما أثاراه تعيينا للحكم في شأن جنحة الضرب . (الطن رقم ٦٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١)
٧٩٨	١٨٦	

(ش)

شركات . شروع . شهادة زور . شهادة محلية .
شهادة مرضية . شهود . شيك بدون رصيد .

شركات

اعتبار العاملين بالشركات المؤتممة في حكم الموظفين أو المستخدمين
العامين في تطبيق جرائم البساب الثالث والرابع من الكتاب
الثاني من قانون العقوبات . المادة ١١١/٦ ١٩٩٤ عقوبات .
قيام علاقة العمل . بتوافر عنصرى التبعية والأجر .
ارتباط المتهم بعلاقة عمل في شركة من الشركات المنصوص
عليها في المادة ١١١/٦ عقوبات . اعتباره في حكم الموظفين
العامين في تطبيق أحكام الرشوة . سواء كان مقده محدد المدة
أم غير محدد لها .

(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٩) ... ١٤٧ ٦١٧

شروع

متى يعد الفعل شروعا في هتك عرض ومتى يعتبر فعلا فاضحا ؟
مثال لتسبيب معيب .

(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ... ١٢٥ ٥١٨

شهادة زور

التفات الحكم من المستندات المقدمة للدفاع عن المتهم وعدم
تحديثه عنها . قصور و بطلان إوجيان نقض الحكم للطاعن وغيره
من المحكوم عليهم . لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ٥١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧) ... ١٩٠ ٨١٢

شهادة سلبية

الشهادة السلبية الدالة على عدم ختم الحكم في الموعد القانوني .
ماهيتها ؟ الشهادة الثابت بها أن الحكم ورد للمحكمة في اليوم السابق
لتحريضها لا تفيد عدم ختم الحكم في الموعد القانوني .

(الطن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ... ٢١٥ ... ٩١١

شهادة مرضية

الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير
محكمة الموضوع . إبداء المحكمة الأسباب التي من أجلها رفضت
التعويل عليها . لمحكمة النقض مراقبة ما إذا كان من شأن هذه
الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها .

اختلاف الأمراض التي تتوالى على الشخص والتي تحملها
الشهادات المتعددة لاتصلح حجة للقول باصطناع دليلها وإسقاط
مذره في عدم الحضور .

(الطن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) ... ١٧٦ ... ٧٥٠

شهود

راجع : إثبات .

« شهود »

شيك بدون رصيد

١ - صدور الشيك لحامله أو لأمر شخص معين أو إذنه .
تظهيره ينقل إلى المظهر إليه ملكية قيمته فوراً مطهرة من
الدفع . حق المظهر إليه إقامة الدعوى المباشرة عن جريمة
إصدار ذلك الشيك بدون رصيد . ما دام قد أصابه ضرر ناشئ
عنها ومتصل بها اتصالاً سببياً مباشراً .

(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ... ١٢٣ ... ٥١٠

الصفحة	القا عد	
		٢ — الادعاء بأن الشيك كان يحمل تاريخين مختلفين أحدهما لإصداره والآخر لاستحقاقه ثم إجراء تعديل في أحدهما ليتفق مع التاريخ الآخر . دفاع موضوعي . لا يجوز التعهدت عنه لأول مرة أمام النقض .
٥٦٢	١٣٤	(الطن رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٧٠)
		٣ — متى يتوافر سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ؟
٥٦٢	١٣٤	(الطن رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٧٠)
		٤ — تأخير تقديم الشيك عن الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٩١ تجارى . لا يزال صفته كشيك . ولا يجوز للساحب استرداد مقابل الوفاء . كل ما للساحب أن يثبت أن مقابل الوفاء كان موجودا ولم يستعمل لمصلحته .
٥٦٢	١٣٤	(الطن رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٧٠)
		٥ — صدور الشيك لأمر شخص معين وإذنه . تداوله يكون بالطرق التجارية يظهره يطهره من الدفع . حق المظهر إليه في الادعاء مدنيا أمام القضاء الجنائي بالتعويض من عدم صرفه . دفع المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية منه . غير مقبول .
٧٠٧	١٦٧	(الطن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٠)
		٦ — قضاء الحكم بالتعويض على أساس ثبوت الجريمة المرفوعة بها الدعوى . صحيح . ولو قال بثبوت جريمة أخرى . مثال .
		الخطأ في وصف التهمة . لا يمس الدعوى المدنية . متى توافرت عناصرها .
٧٠٧	١٦٧	(الطن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — كون التعويض المقضى به لا يمثل قيمة الشيك أو جزءا منها . بل من جريمة إصداره بدون رصيد . لا خطأ . (الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١١)
٧٠٧	١٦٧	٨ — إقامة الدعوى الجنائية عن جريمة إصدار شيك بدون رصيد . إدانة المتهم عناوين جريمة نصب لم ترفع بها الدعوى . خطأ . يبرره أن العقوبة المقضى بها تدخل في عقوبة الجريمة المرفوعة بها الدعوى . انتفاء المصلحة في الطعن على هذا الحكم لهذا السبب . (الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١١)
٧٠٧	١٦٧	٩ — تعيين الاختصاص المحل بمكان وقوع الجريمة أو إقامة المتهم أو القبض عليه . المادة ٢١٧ إجراءات . مثال في جريمة شيك بدون رصيد . . (الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٩)
٩٣٥	٢٢٠	١٠ — مجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع العلم بأنه بغير مقابل وفاء قابل للسحب . تتم به جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . علة ذلك ؟ تحرير الشيك وتوقيعه . من الأعمال التحضيرية . التي لا يصح بناء الاختصاص المحل بنظر جريمة إعطاء شيك بدون رصيد عليها . اختصاص المحكمة التي تم إعطاء الشيك للمستفيد في دائرتها . بنظر تلك الجريمة . (الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٩)
٩٣٥	٢٢٠	١١ — وجوب امتظهار حكم الإدانة في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أمر الرصيد كفاية ووجودا وقابلية للصرف . إطلاق القول بتوافر الجريمة استنادا إلى ما أفاد به المجنى عليه من عدم

الصفحة	القاعدة	
٩٣٥	٢٢٠	وجود وصيد قائم وإجابة المتهم بأنه سيتفق مع المجنى عليه ويتخالف معه . قصور . (الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٩)
(ض)		
ضرب . ضرب أفضى إلى الموت . ضرر .		
ضرب		
ضرب بسيط :		
٦١٣	١٤٦	١ - إدانة الطاعن استنادا إلى أقوال الشهود . رغم عدم تحديد شخص المعتدى . قصور . (الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٩)
٧٩٨	١٨٦	٢ - إعمال الحكم المادة ٢/٣٢ عقوبات للارتباط بين جرائم الضرب وإحراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص التي دان الطاعنين بها وتوقيعه عليهما عقوبة تدخل في حدود العقوبات المقررة لأشد الجرائم الثلاث وهي جريمة إحراز السلاح الناري والتي لم يثر الطاعنان شيئا بشأنها في أوجه الطعن . لا مصلحة لهما فيما أثاراه تعيينا للحكم في شأن جنحة الضرب . (الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١)
راجع أيضا : حكم		
(القاعدة رقم ١٤٦ بالصيغة رقم ٦١٣) .		

الصفحة	القاعدة	
		ضرب أحدث غاهة :
		١ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى . مشروط بأن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها ووازنت بينها .
		التفات المحكمة كلية عن دفاع الطاعن وموقفه من التهمة على غير بينه من هذا الدفاع . قصور . مثال في ضرب أحدث غاهة .
٦٧١	١٥٨	(الطن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٠)
		٢ - وجوب تبيان الحكم إصابات المجنى عليه وتطورها ومسبب حدوثها والآلة المحدثه لها ، وما انتهت إليه هذه الإصابات من واقع الدليل الفنى . خلو الحكم من هذه البيانات . قصور في بيان رابطة السببية بين الفعل والإصابة .
٨٧٨	٢٠٧	(الطن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٧٠)
		ضرب أفضى إلى موت :
		تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفنى . غير لازم . شرط ذلك ؟
٥٢٢	١٢٦	(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٥/٤/١٩٧٠)
		٢ - تقدير توافر علاقة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة الضرب المفضى إلى الموت . أمر موضوعى . مثال لتسبب غير معيب .
٥٢٢	١٢٦	(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٥/٤/١٩٧٠)
٧٢٤	١٧١	(والطن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٤/٥/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - قول الشاهد أن الطاعن ضرب المجنى عليه في ظهره . إيراد التقرير الطبي الشرعى أن إصابة المجنى عليه بأيمن الرقبة طعنبة نفذت إلى الأوعية الدموية فالرئة اليمنى . استناد الحكم إلى كلا الدليلىن القولى والفنى . دون أن يورد فى مؤدى الشهادة موضع الإصابة ، ودون أن يرد على دفاع الطاعن بوجود خلاف بين الدليلىن القولى والفنى . بطلان الحكم . (الطن رقم ١٩٥٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ١٢٩ ٥٤٥
		٤ - صحة مساءلة المتهم عن جميع النتائج الناشئة عما أحدثه من إصابة ، ولو كانت عن طريق غير مباشر ، إلا إذا ثبت تعمد المجنى عليه تجسيم مسئولية المتهم . (الطن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤) ١٧١ ٧٢٤
		٥ - مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوك الإجرامى ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين الفعل والنتيجة . تقدير توافر رابطة السببية أو عدم توافرها . أمر موضوعى . (الطن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١) ١٨٣ ٧٨٩
		٦ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى . موضوعى . ما دام متفقاً وما أوردته المحكمة من أدلة . (الطن رقم ٧٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٥) ٢١٠ ٨٨٩
		راجع أيضاً : حكم . (القاعدتان ١٨٣، ١٢٦ بالصحيفتين ٧٨٩، ٥٢٢)

ضرر

راجع : قتل خطأ .

(القاعدة رقم ١٤٨ بالصحيفة رقم ٦٢٦)

مسئولية مدنية .

(القاعدة رقم ٢١٠ بالصحيفة رقم ٨٨٩)

(ط)

طب . طعن . طلب .

طب

مق يبعد الطبيب مخالفا لقواعد مهنته وتعاليمها مستحقا
للساءلة جنائيا .

٦٢٦ ١٤٨ ... (الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠) ...

طعن

١ — التنازل عن الطعن . طبيعته : ترك للنصوص .
أثر ذلك ؟

٨٢٨ ١٩٤ ... (الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٧) ...

٢ — ورود الطعن على الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية
بعد قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . ليس للمحكمة
المنقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب .
حالة ذلك ؟

٨٤١ ١٩٨ ... (الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ...

الصفحة	القاعدة	طلب
		١ - القيد الوارد في المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . تكييفه : طلب بالمعنى الوارد في المادة التاسعة لإجراءات . أساس ذلك ؟
٥٠٧	١٢٢	(الطن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
		٢ - إنقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل عن طلب السير فيها . في أي وقت قبل صدور حكم نهائي فيها . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . مثال في نقد .
٥٠٧	١٢٢	(الطن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
(ع)		
عقوبة . عمل .		
عقوبة		
أنواع العقوبات :		
العقوبات التكميلية :		
إقامة البناء على قطعة أرض واقعة على حافة الطريق العام .		
افتراض الشارع أن المرافق العامة المفروض على المقسم إنشاؤها .		
موجودة فعلا .		
تسليم النيابة في طعنها أن مهندس التنظيم شهد إقامة البناء		
على قطعة أرض تقع على حافة الطريق العام . صحة القضاء بإلغاء		
عقوبة الإزالة في هذه الحالة .		
٦٠٤	١٤٣	(الطن رقم ٢٣٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣)

عقوبات من نوع خاص :

عقوبة المنع من الإقامة في مكان معين لأعمالاً لمدة ٣٠٢/٤٨
مكرر من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . طبيعتها : عقوبة
حقيقية إلا أنها ليست من العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية .
هي من نوع التدابير الوقائية . وجوب إيداع كفالة لقبول
الطعن المقدم من المتهم بشأنها .

(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٧٠) ... ١٣٥ ٥٦٦

بما لا يمد عقوبة :

انحصار المصلحة المالية للخزانة العامة في معنى القانون ٣٦٣
لسنة ١٩٥٦ في تحصيل رسوم الإنتاج والاستهلاك على الكحول
وما عسى أن يقضى به من مصادرة الأشياء محل الجريمة .
بشرط أن تكون هذه الأشياء غير خارجة عن دائرة التعامل .
عدم استحقاق رسم على الشيء المضبوط ونخروجه عن دائرة
التعامل . لا أحقية للخزانة في طلب بديل تقديمه عند عدم ضبطه .
دهوى الخزانة المدنية بطلب هذا البديل . غير مقبولة .

خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ من نص يعطى الخزنة
الحق في الحصول على بديل من مصادرة الشيء محل الجريمة .
كون الشيء محل الجريمة مغشوشا . يخرج من دائرة
التعامل .

مصادرة الشيء الخارج من دائرة التعامل . تدبير عيني وقائي .

(الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٥/٥/١٩٧٠) ... ١٧٤ ٧٣٩

الصفحة	القاعدة	تطبيقها :
٥٣٢	١٢٨	١ — الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . طبيعتها : من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ عقوبات . تضامن المتهمين في الالتزام بها . فاعلين كانوا أو شركاء . ما لم ينص الحكم على خلاف ذلك . (الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
٥٣٢	١٢٨	٢ — ضبط الأشياء المختلسة . لا يمنع الحكم بالغرامة النسبية . (الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
٦٥٥	١٥٥	٣ — معاقبة الطاعن بعقوبة واحدة عن جرائم القتل العمد وإحراز السلاح وذخيرته . طعنه وحده في الحكم الفاضى بها . نقض الحكم وإعادة المحاكمة . عدم جواز الحكم عليه بعقوبة عن جرمين لإحراز السلاح وذخيرته حتى لا يضار بطعنه . المادة ٤٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٤)
٦٦٨	١٥٧	٤ — للعقوبة المقررة لحرمة إحراز مفرقات بدون ترخيص المنصوص عليها في المادة ١٠٢ (١) عقوبات هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . عدم جواز إبدالها عند معاملة المتهم بالرأفة عملاً بالمادة ١٧ عقوبات إلا بالعقوبة التالية لها مباشرة وهي السجن من ثلاث سنين إلى خمس عشرة سنة . (الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٠)
		٥ — تطبيق القانون صحيحاً على واقعة الدعوى واجب على المحكمة . ما دامت لم تخرج عن حدود الواقعة المطروحة . عدم لفت نظر الدفاع إلى ذلك . لا إخلال بحقه في الدفاع .

الصفحة	القاعدة	
		معاينة المتهم بمواد اتهام غير تلك المرفوعة بها الدعوى . دون لفت نظره . لا إخلال .
٦٧٧	١٦٠	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٠)
		٦ — اشتراك المتهمين في تهريب الدخان . القضاء عليهم بالتضامن . صحيح .
٧٣٢	١٧٣	(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥)
		راجع أيضا : اختلاس أموال أميرية . (القاعدة رقم ٢٠٥ بالصيغة رقم ٨٧١)
		عقوبة الجرائم المرتبطة :
		قيام ارتباط بين جريمة عرض سلعة مسعرة للبيع بأكثر من السعر المقرر والامتناع عن بيعها بالسعر المقرر . وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما ، مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٦٤٠	١٥١	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣)
		تقدير العقوبة :
		١ — تقدير العقوبة . من اطلاقات محكمة الموضوع .
٦٢٦	١٤٨	(الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠)
٦٩٣	١٦٣	(والطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١١)
		٢ — عدم جواز إيقاف تنفيذ العقوبة إلا عند الحكم في جنائية أو جنحة بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد عن سنة . المادة ٥٥ عقوبات . مخالفة الحكم هذا النص يعد خطأ في القانون . إلا أنه متصل بتقدير العقوبة اتصالاً وثيقاً . يجب هذا الخطأ محكمة الموضوع من إعمال ذلك التقدير في الحدود القانونية الصحيحة . وجوب نقض الحكم مع الإحالة .
٧٩٢	١٨٤	(الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — تقدير العقوبة في حدود ما هو مقرر قانونا. أمر موكول إلى محكمة الموضوع . عدم التزامها ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته .
٩١٨	٢١٧	(الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		العقوبة المبررة :
		١ — إقامة الدعوى الجنائية عن جريمة إصدار شيك بدون رصيد . إدانة المتهم عنها وعن جريمة نصب لم ترفع بها الدعوى . خطأ . يبرره أن العقوبة المقررة لها تدخل في عقوبة الجريمة المرفوعة بها الدعوى . إنتفاء المصلحة في الطعن على هذا الحكم لهذا السبب .
٧٠٧	١٦٧	(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١١)
		٢ — ما يثيره الطاعن من أن جريمة الشروع في القتل المستندة إليه مستجيبة . لا جدوى منه . طالما أن المحكمة قد دانتها في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والزهد باعتبارها الجريمة الأشد .
٧٦٠	١٧٩	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		٣ — أعمال الحكم المادة ٣٢/٢ عقوبات للارتباط بين جرائم الضرب وإحراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص التي دان الطاعنين بها وتوقيع عليها عقوبة تدخل في حدود العقوبات المقررة لأشد الجرائم الثلاث وهي جريمة إحراز السلاح الناري والتي لم يثر الطاعنان شيئا بشأنها في أوجه الطعن . لا مصلحة لهما فيما أثاراه تعيينا للحكم في شأن جنحة الضرب .
٧٩٨	١٨٦	(الطعن رقم ٦٢٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١)

عمل

اعتبار العاملين بالشركات المؤتممة في حكم الموظفين أو المستخدمين العاملين في تطبيق جرائم الباب الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . المادتان ٦/١١١ ، ١١٩ عقوبات .

قيام علاقة العمل . بتوافر عنصرى التبعية والأجر . ارتباط المتهم بعلاقة عمل في شركة من الشركات المنصوص عليها في المادة ٦/١١١ عقوبات . إعتباره في حكم الموظفين العاملين . في تطبيق أحكام الرشوة . سواء كان مقده محدد المدة أم غير محدد لها .

(الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٩) ١٤٧ ٦١٧

(غ)غش

١ - مشروعية قرار نائب رئيس الوزراء رقم ٣٥١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مواصفات الكحول . أساس ذلك ؟ حق السلطة التنفيذية إصدار اللوائح التشريعية . نطاقه ؟

(الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) ١٧٤ ٧٣٩

٢ - العبرة في احتساب نسبة السكر في السائل الكحولى . هى مجموع السائل كوحدة يصدق عليها وصف المشروب الكحولى .

(الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) ١٧٤ ٧٣٩

الصفحة	القاعدة	
		(ف)
		فاعل أصلي . فعل فاضح
		<u>فاعل أصلي</u>
		١ - الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . طبيعتها : من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ عقوبات . تضامن المتهمين في الإلزام بها . فاعلين كانوا أو شركاء . ما لم ينص الحكم على خلاف ذلك . (الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ١٢٨ ٥٣٢
		٢ - وجود المتهمين جميعا على مسرح الجريمة وإطلاقهم النار على المجنى عليه تنفيذا لقصدتهم المشترك الذي بيتوا النية عليه . تحقق مسئوليتهم جميعا عن جريمة قتل المجنى عليه عمدا كفاعلين أصليين سواء أكان مطلق الأمانة التي أودت بحياة المجنى عليه معلوما أو غير معلوم . (الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ١٧٩ ٧٦٠
		<u>فعل فاضح</u>
		الركن المادي في جريمة هتك العرض . ماهيته ؟ متى يعد الفعل شروعا في هتك عرض ومتى يعتبر فعلا فاضحا ؟ مثال لتسييب معيب . (الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ١٢٥ ٥١٨

(ق)

قانون . قبض . قتل خطأ . قتل عمد .
 قذف . قرارات وزارية . قصد جنائي .
 قوة الأمر المقضي

قانون

دستوريته :

مشروعية قرار نائب رئيس الوزراء رقم ٣٥١ لسنة ١٩٦٥
 في شأن مواصفات الكحول . أساس ذلك ؟ حق السلطة
 التنفيذية في إصدار اللوائح التشريعية . نطاقه ؟

(الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) ١٧٤ ٧٣٩

سريانه :

ارتكاب أحد جنود القوات المسلحة جريمة غير منصوص
 عليها في المادة الخامسة من قانون الأحكام العسكرية ، وليس
 بسبب تأدية وظيفته ، ووجود مساهم معه فيها من المدنيين .
 انعقاد الاختصاص بنظر الجريمة للقضاء العادي . المواد ٤ ، ٥
 و ٧ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

(الطن رقم ٥٠١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٦) ١٤٩ ٦٣١

تطبيقه :

١ — اشتراط اجماع القضاة في حالة إلغاء حكم البراءة
 أو تشديد العقوبة . قصره في حالات الخلاف في تقدير الأدلة
 والوقائع والعقوبة .

النظر في استواء حكم القانون . لا يتطلب إجماعا .

(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٠) ١٦٠ ٦٧٧

الصفحة	القائمة	
		٢ - تطبيق القانون صحيحا على واقعة الدعوى . واجب على المحكمة . ما دامت لم تخرج عن حدود الواقعة المطروحة . عدم لفت نظر الدفاع إلى ذلك . لا إخلال بحقه في الدفاع . معاقبة المتهم بمواد إتهام غير تلك المرفوعة بها الدعوى . دون لفت نظره . لا إخلال .
٦٧٧	١٦٠	(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٠) تفسيره :
		١ - إقامة البناء على قطعة أرض واقعة على حافة الطريق العام . اقتراض الشارع أن المرافق العامة المفروض على المقسم إنشاؤها . موجودة فعلا .
		تسليم النيابة في طعنها أن مهندس التنظيم شهد إقامة البناء على قطعة أرض تقع على حافة الطريق العام . صحة القضاء بإلغاء عقوبة الإزالة في هذه الحالة .
٦٠٤	١٤٣	(الطن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٧٠)
		٢ - الأماكن الواردة في المادة ٢١٧ إجراءات . قسائم متساوية في تحديد الاختصاص المحلي ولا تفاضل بينها . مثال .
٧٠٧	١٦٧	(الطن رقم ٥٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٠)
		٣ - إنحصار المصلحة المالية للخزانة العامة في معنى القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحصيل رسوم الإنتاج والاستهلاك على الكحول وما عسى أن يقضى به من مصادرة الأشياء محل الجريمة . بشرط أن تكون هذه الأشياء غير خارجة عن دائرة التعامل . عدم استحقاق رسم على الشيء المضبوط وخروجه عن دائرة التعامل . لأحقية الخزانة في طلب بديل نقدي عند عدم ضبطه . دعوى الخزانة المدنية بطلب هذا البديل . غير مقبولة .

الصفحة	القاعدة	
		<p>خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ من نص يعطى الخزائنة الحق في الحصول على بديل عن مصادرة الشيء محل الجريمة .</p> <p>كون الشيء محل الجريمة مغشوشا يخرجها عن دائرة التعامل .</p> <p>مصادرة الشيء الخارج عن دائرة التعامل . تدير عيني وقائي .</p>
٧٣٩	١٧٤	<p>(الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥)</p> <p>راجع أيضا : كحول .</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٧٣٩)</p> <p style="text-align: center;"><u>قبض</u></p> <p>للمأمور الضبط القضائي حق القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه في حالات عددها الشارع حصرا في المادة ٣٤ . أ . ج ومنها الجنايات . حقه في تفتيش الشخص في هذه الحالة بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية متلبسا بها . تقدير تلك الدلائل التي تسوغ له القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها متروك بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .</p> <p>مثال لتسبيب معيب .</p>
٥٩٩	١٤٢	<p>(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣)</p> <p style="text-align: center;"><u>قتل خطأ</u></p> <p>١ — جريمة القتل والإصابة الخطأ . أركانها : خطأ وضرر ورابطة سببية . مثال لتسبيب معيب في قطع علاقة السببية بين الخطأ والضرر .</p>

الصفحة	القاعدة	
		التعجيل بالموت مرادف لإحداثه في توافر علاقة السببية واستيجاب المسؤولية .
٦٢٦	١٤٨	الخطأ المشترك لا يجب مسؤولية أى من المشاركين فيه . (الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٠)
٧٤٧	١٧٥	٢ — مثال لتسبب معيب للاخلال بدفاع جوهري في جريمة قتل خطأ بسبب ددم ترميم بناء . (الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) راجع أيضا . دعوى جنائية . (القاعدة رقم ٢٠٠ بالصيغة رقم ٨٤٨)
		قتل عمد
		١ — تقدير توافر قصد القتل . موضوعي . متى كان سائغا . (الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٤)
٦٦٤	١٥٦	(والطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٤)
٦٨٩	١٦٢	(والطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٠)
٩١١	٢١٥	(والطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
٦٥٥	١٥٥	٢ — البحث في توافر سبق الإصرار . موضوعي . صحة استنتاجه من ظروف الدعوى وعناصرها . ما دام موجبها لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج . (الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٤)
		٣ — معاقبة الطاعن بعقوبة واحدة عن جرائم القتل العمد وإحراز السلاح وذخيره . طعنه وحده في الحكم القاضي بها . نقض الحكم وإعادة المحاكمة . عدم جواز الحكم عليه بعقوبة

الصفحة	القاعدة	
		عن جريمتي إحراز السلاح وذخيرته . حتى لا يضار بطلانه . المادة ٤٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٦٥٥	١٥٥	(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٤)
		٤ — متى تعتبر الجريمة في عداد الجرائم المستحيلة ؟ مثال في جريمة شروع في قتل عمد .
٧٦٠	١٧٩	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		٥ — ما يثيره الطاعن من أن جريمة الشروع في القتل المسندة إليه مستحيلة . لا جدوى منه . طالما أن المحكمة قد دانت في جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد باعتبارها الجريمة الأشد .
٧٦٠	١٧٩	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		٦ — وجود المتهمين جميعا على مسرح الجريمة واطلاقهم النار على المجنى عليه تنفيذا لقصدهم المشترك الذي يبتوا النية عليه . تحقق مسئوليتهم جميعا عن جريمة قتل المجنى عليه عمدا كفاعلين أصليين سواء أكان مطلق الأعية التي أودت بحياة المجنى عليه معلوما أو غير معلوم .
٧٦٠	١٧٩	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		٧ — مثال لقصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع في جريمة قتل عمد .
٧٧٣	١٨٠	(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		٨ — مثال لتسبب معيب في الرد على دفاع جوهرى حول قدرة المجنى عليه على التحدث بتعقل بعد إصابته .
٨٦٢	٢٠٢	(الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٩ — ليس للحكمة أن تتدخل في رواية للشاهد ذاتها وتأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها ، أو تقيم قضاءها على فروض تناقض صريح روايته . كل ما لها هو الأخذ بها إن هي اطمأنت إليها أو اطراحها أن لم تثق بها . مثال في قتل عمه .
٨٨٠	٢٠٨	(الطن رقم ٧٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٧٠) راجع أيضا : إثبات . (القاعدتان رقا ١٥٥ ، ٢٠٦ بالصحيفتين رقمي ٦٥٥ و ٨٧٤)
		قذف
		١ — مضى ثلاثة أشهر بين تاريخ العلم بجريمة القذف ومرتكبها وبين إعلان صحيفة الدعوى المباشرة عن هذه الجريمة . القضاء بعدم قبول الدعوى . صحيح . أساس ذلك ؟
٥٥٢	١٣١	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٦/٤/١٩٧٠)
		٢ — انعقاد الخصومة في الدعوى المباشرة . بتكليف المتهم بالحضور تكليفا صحيحا .
٥٥٢	١٣١	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٦/٤/١٩٧٠)
		٣ — القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية . يوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .
٥٥٢	١٣١	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٦/٤/١٩٧٠)
		٤ — القصد الجنائي في جريمة القذف والسب . توافره ، متى كانت العبارات التي وجهت إلى المجنى عليه شائنة بذاتها .
٦٩٣	١٦٣	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — علانية الإسناد تتضمن حتما قصد الإذاعة بمجرد الجهر بالألفاظ النابية في المحل العام مع العلم بمعناها .
٦٩٣	١٦٣	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٠)
		٦ — تحرى معنى اللفظ . تكيف يخضع لرقابة محكمة النقض .
٦٩٣	١٦٣	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٠)
		٧ — القذف . ماهيته ؟ أركان جريمة القذف ؟ لقاضى الموضوع استخلاص وقائع القذف من عناصر الدعوى ولمحكمة النقض مراقبته فيما يرتبه من النتائج القانونية .
٧٥٦	١٧٨	(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٧٠)
		قرارات وزارية
		راجع : قانون .
		(القاعدة رقم ١٧٤ بالصيغة رقم ٧٣٩)
		قصد جنائى
		١ — متى يتوافر سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ؟
٥٦٢	١٣٤	(الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٧٠)
		٢ — عدم صحة القول بالمسؤولية المفترضة . إلا إذا نص عليها الشارع صراحة . أو كان استخلاصها سائغا من نصوص القانون . إذ الأصل ثبوت القصد ثبوتا فعليا .
٥٨٦	١٤٠	(الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — جريمة إسئنيات التبغ أو زراعته عمدية — يتحقق القصد فيها من تعمد ارتكاب الفعل المؤثم .
٥٨٦	١٤٠	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠)
		٤ — تقدير القصد الجنائي . موضوعي . ما دام سائغا .
٥٨٦	١٤٠	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠)
		٥ — القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر . ماهيته ؟ عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن .
٦٣٦	١٥٠	(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣/٥/١٩٧٠)
		٦ — تقدير توافر قصد القتل . موضوعي . متى كان سائغا .
٦٥٥	١٥٥	(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٤/٥/١٩٧٠)
٦٦٤	١٥٦	(والطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٤/٥/١٩٧٠)
٦٨٩	١٦٢	(والطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٠)
٩١١	٢١٥	(والطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠)
		٧ — القصد الجنائي في جريمة القذف والسب . توافره متى كانت العبارات التي وجهها إليه المجنى عليه شائنة بذاتها .
٦٩٣	١٦٣	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٠)
		٨ — حق محكمة الموضوع في استخلاص ركن العلم في جريمة التحريك الجمركي من ظروف الدعوى وملايساتها . دون التحدث صراحة عن هذا الركن . ما دام استخلاصها سائغا .
٧٣٢	١٧٣	(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٥/٥/١٩٧٠)
		راجع أيضا : مواد مخدرة .
		(القاعدتان رقم ١٣٠ و ١٦٨ بالصحيفتين رقمي ٥٤٧ و ٧١٣)

الصفحة	القاعدة	قوة الأمر المقضى
		١ — انتهاء الحكم إلى عدم وجود ارتباط بين جريمة احرار السلاح والسرقة . محاكمة المتهم ابتداء عن احرار السلاح . لا تمنع من محاكمته بعد ذلك عن جريمة السرقة .
٧٧٧	١٨١	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		٢ — عدم جواز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين .
٨٠٥	١٨٨	(الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٧)
		٣ — ورود الطعن على الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . ليس لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابطال — دأى من عيوب . حلة ذلك ؟
٨٤١	١٩٨	(الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
		٤ — انسباغ قوة الأمر المقضى على الأحكام النهائية الباتة . فحسب .
		البحث في كذب البلاغ أو صحته . موكل لمحكمة الموضوع .
٨٤٨	٢٠٠	(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
		٥ — تقدير المحكمة لدليل في دعوى . لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى . ولا يحوز قوة الأمر المقضى . أساس ذلك ؟
٩٠٥	٢١٤	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)

(ك)

كحول

١ - انحصار المصلحة المالية للخزانة العامة في معنى القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في تحصيل رسوم الإنتاج والاستهلاك على الكحول وما عسى أن يقضى به من مصادرة الأشياء محل الجريمة . بشرط أن تكون هذه الأشياء غير خارجة عن دائرة التعامل . عدم استحقاق رسم على الشيء المضبوط ونخروجه من دائرة التعامل . لا أحقية للخزانة في طلب بديل نقدي عند عدم ضبطه . دعوى الخزانة المدنية بطلب هذا البديل . غير مقبولة . خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ من نص يعطى الخزانة الحق في الحصول على بديل من مصادرة الشيء محل الجريمة .

كون الشيء محل الجريمة مغشوشا . يخرج من دائرة التعامل . مصادرة الشيء الخارج عن دائرة التعامل . تدبير عيني وقائي .

٧٣٩ ١٧٤ ... (الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) ...

٢ - مشروعية قرار نائب رئيس الوزراء رقم ٣٥١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مواصفات الكحول . أساس ذلك ؟ حق الساطة التنفيذية إصدار اللوائح التشريعية . نطاقه ؟

٧٣٩ ١٧٤ ... (الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) ...

الصفحة	القاعدة	
		٣ - العبرة في احتساب نسبة السكر في السائل الكحولي . هي مجموع السائل كوحدة يصدق عليها وصف المشروب الكحولي .
٧٣٩	١٧٤	(الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥)
(ل)		
لوائح		
راجع : قانون . (القائمة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٧٣٩)		
(م)		
<p>مأمورو الضبط القضائي . مؤسسات عامة . محاكم مصرية . محاماة . محضر الجلسة . محكمة استئنافية . محكمة الجنايات . محكمة الموضوع . محكمة النقض . محكمة أول درجة . محكمة ثاني درجة . محلات عامة . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . مستشار إحالة . مصادرة . معارضة . مفرقات . مواد مخدرة . موظفون عموميون .</p>		
مأمورو الضبط القضائي		
<p>١ - لمأمور الضبط القضائي حق القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات حددها الشارع</p>		

الصفحة	القائمة	
		حصرا في المادة ٣٤. أ. ج ومنها الجنايات . حقه في تفتيش الشخص في هذه الحالة بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية منلبسا بها . تقدير تلك الدلائل التي تسوغ له القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها متروك بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع . مثال لتسبيب معيب .
٥٩٩	١٤٢	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠)
		٢ — لمعاون النيابة المتدب للتحقيق تكليف ضابط المباحث ببعض الأعمال التي من اختصاصه .
٦٩٦	١٦٤	(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٠)
		٣ — ظهور أشياء عرضا أثناء التفتيش تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى . لمأمور الضبط القضائي ضبطها .
		الفصل فيما إذا كان من نفي الأمر بالتفتيش التزم حده أو جاوز غرضه متعسفا في تنفيذه . من الموضوع لامن القانون .
٩١٥	٢١٦	(الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠)
		مؤسسات عامة
		المؤسسات العامة . من أشخاص القانون العام . العاملون بها . موظفون أو مستخدمون عموميون . شمولهم بالحماية المقررة في المادة ٦٣/٣ إجراءات . عدم قبول الدعوى الجنائية عما يقع منهم من جنح أو جنايات . إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة .
٨٤٨	٢٠٠	(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٨/٦/١٩٧٠)

الصفحة	القاعدة	
		محاكم عسكرية
		ارتكاب أحد جنود القوات المسلحة جريمة غير منصوص عليها في المادة الخامسة من قانون الأحكام العسكرية ، وليس بسبب تأدية وظيفته ، ووجود مساهم معه فيها من المدنيين . انعقاد الاختصاص بنظر الجريمة للقضاء العادي . المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .
٦٣١	١٤٩	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٦)
		محاماة
		١ - كفاية حضور محام موكلا كان أو متدبرا مع المتهم بجناية .
٧٧٧	١٨١	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		٢ - استعداد المدافع عن المتهم . موكل إلى ضميره واجتهاده وتقاليده مهتته . هدم جواز النعي على الحكم بقالة أن المحامي المتدرب لم يوفق في الدفاع عن المتهم .
٧٧٧	١٨١	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		محضر الجلسة
		١ - هدم جواز إثبات ما يخالف ما ثبت بمحضر الجلسة أو الحكم . إلا بطريق الطعن بالتزوير . الأصل في الإجراءات الصحة .
٨٨٤	٢٠٩	(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٥)

الصفحة	القائمة	
٩١٨	٢١٧	٢ — خلو محضر الجلسة من إثبات البيانات الواردة بدقتر أحوال الشرطة كاملة لا يترتب عليه البطلان . (الطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		محكمة استئنافية
		الإجراءات أمامها :
٥١٠	١٢٣	١ — إلغاء المحكمة الاستئنافية قضاء أول درجة بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية . وجوب إحادتها للضحية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها . حتى لا يحرم الطامن من درجة من درجات التقاضي . مخالفة ذلك خطأ في القانون . (الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
		٢ — إفساح المحكمة الاستئنافية المجال للدفاع . تقصيره في إيراد دفاعه حتى تمام المرافعة : ليس له النعي على الحكم الاستئنافي .
		عدم جواز النعي على الحكم الابتدائي . لأول مرة أمام التقضى .
٥٦٢	١٣٤	(الطن رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٢)
		محكمة الجنائيات
		١ — الحكم الصادر في دعوى نظرت في حضرة أحد المتهمين وبعد استيفاء دفاعه . حكم حضوري . ولو استمرت المرافعة لغيره من المتهمين . ولولم يحضر أثناء نظرها بالنسبة لهؤلاء المتهمين .
٥٣٢	١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - حضور الخصم أو غيابه واعتبار الحكم حضوريا أو غيابيا . أمر واقع .
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٣ - حضور الخصم جلسة المحاكمة وسماع البينة في حضرته . وكونه أتم دفاعه أو كان في وسعه إتمامه . الحكم الصادر قبله يكون حضوريا . بصرف النظر عن موقف غيره من المتهمين .
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٤ - تمام المرافعة . العبرة فيه بالواقع بالنسبة لكل متهم .
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٥ - جواز تجزئة الدعوى الموجهة بإجراء واحد إلى عدة دعوى . تنفرد كل منها بمتهم . بالنسبة لما وجه إليه من اتهام .
		استقلال جريمة المتهم بالاستيلاء على المال بغير وجه حق . عن جريمة المتهم بالحفاء هذا المال .
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٦ - طالب وقف نظر الطعن لتحري وصف حكم الجنايات المطعون فيه . لا محل له أمام النقض . تحرى هذا الوصف من القانون الذي تبينه محكمة النقض وتفصل أحكامه دون انتظار قضاء لسواها .
٥٣٢	١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٦)
		٧ - مناط التعارض في المصلحة بين المتهمين ؟ مثال لإجراءات محاكمة صحيحة .
٩١٨	٢١٧	(الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - حضور أكثر من محام مع كل متهم بجناية . غير واجب .
٩١٨	٢١٧	(الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٧)
		<u>محكمة الموضوع</u>
		الإجراءات أمامها :
		١ - ثبوت أن المتهم لم يتخلف إلا عن حضور الجلسات التي تأجل إليها النطاق بالحكم . دون سبب قهرى . وصف الحكم بأنه حضورى . صحيح .
٦٧٧	١٦٠	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٠)
		٢ - اشتراط إجماع القضاة في حالة إلغاء حكم البراءة أو تشديد العقوبة . قصره على حالات الخلاف في تقدير الأدلة والوقائع والعقوبة . النظرة في استواء حكم القانون . لا يتطلب إجماعا .
٦٧٧	١٦٠	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٠)
		سلطتها في تقدير الدليل :
		١ - تقدير توافر علاقة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة الضرب المفضى إلى الموت . أمر موضوعى . مثال لتعديلات غير معيب .
٥٢٢	١٢٦	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
٧٢٤	١٧١	(والطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤)
٧٨٩	١٨٣	(والطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١)
		٢ - حق القاضى أن يستمد عقيدته من أى عنصر من عناصر الدعوى . دون التقييد بدلائل معين .
٥٢٨	١٢٧	(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
٧٦٠	١٧٩	(والطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — المرجع في تحري وصف الخبز . و الحواس الطبيعية لمن قام بالضبط . وزن عناصر الدعوى . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز مجادلتها في ذلك أمام النقض ، ما دام أنها لم تخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي .
٥٢٨	١٢٧	(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
		٤ — تقدير الدلائل التي تسوغ لمأمور الضبط القضائي القبض والفتيش ومبلغ كفايتها وترك بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع . مثال لتسبيب معيب .
٥٩٩	١٤٢	(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣)
		٥ — لمحكمة التعويل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريرات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . لها تجزئة هذه التحريات والأخذ منها بما تطحن إليه وإطراح ما عداه . لها أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المتهم المخدر كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي .
		٦ — إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية . استقلال قاضي الموضوع بالفصل فيها .
٥٩٩	١٤٢	(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣)
		٧ — تقدير أقوال الشهود . موضوعي . جواز أن يكون الشاهد صادقاً في شطر من أقواله وغير صادق في شطر آخر .
٦٣١	١٤٩	(الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٦)
٧٦٠	١٧٩	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
٨٨٩	٢١٠	(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥)

الصفحة	القائمة	
		٨ — أخذ المحكمة بشهادة الشاهد . يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٦٣١	١٤٩	(الطن رقم ٥٠١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٦)
٨٥٥	٢٠١	(والطن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
٩١٨	٢١٧	(والطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		٩ — لمحكمة الموضوع أن تستنتج من الواقع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها . شرط ذلك ؟
٦٨٣	١٦١	(الطن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٠)
		١٠ — وجوب بناء الحكم الصادر بالإدانة على حجج قطعية الثبوت تفيد الجزم واليقين . مثال في جريمة تبديد .
٦٨٣	١٦١	(الطن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٠)
		١١ — الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . إبداء المحكمة الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل عليها . لمحكمة النقض مراقبة ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . اختلاف الأمراض التي تتوالى على الشخص والتي تحملها الشهادات المتعددة لا تصلح حجة للقول باصطناع دليلها وإسقاط مخره في عدم الحضور .
٧٥٠	١٧٦	(الطن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥)
		١٢ — لقاضي الموضوع استخلاص وقائع القذف من عناصر الدعوى ومحكمة النقض مراقبته فيما يرتبه من النتائج القانونية .
٧٥٦	١٧٨	(الطن رقم ٦١٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ — للمحكمة أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود المختلفة وإطراح ما لا تنقضي فيه دون أن تكون ملزمة ببيان العلة .
٧٦٠	١٧٩	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		١٤ — لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها .
٧٦٠	١٧٩	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		١٥ — التعويل على قول متهم على آخر . والأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وتجزئته . حق لمحكمة الموضوع .
٧٧٧	١٨١	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		١٦ — الأخذ بأقوال شهود الإثبات والإعراض عن أقوال شهود النفي . موضوعي . عدم التزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال لم تستند إليها في قضائها .
٧٧٧	١٨١	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		١٧ — الاستناد إلى قالة الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى . تقديرى لمحكمة الموضوع .
٧٧٧	١٨١	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
٩٠٥	٢١٤	(والطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		١٨ — لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى . لها التعويل على أقوال شهود الإثبات والإعراض عن أقوال شهود النفي .
٧٨٩	١٨٣	(الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١)
٨٨٤	٢٠٩	(والطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥)

الصفحة	القائمة	
		١٩ — البحث في كذب البلاغ أو صحته . موكل المحكمة الموضوع .
٨٤٨	٢٠٠	(الطن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
		٢٠ — التعويل على أقوال للشاهد . مشروط بصدورها عنه اختياراً . عدم اعتبارها وليدة اختيار . إذا صدرت إثر تهديد أو إكراه كائناً ما كان قدره .
٨٧٤	٢٠٦	(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٤)
		٢١ — الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه . دفع جوهري . وجوب مناقشته والرد عليه . وإلا كان الحكم قاصراً . تساند الأدلة في المواد الجنائية . نطاقه ؟
٨٧٤	٢٠٦	(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٤)
		٢٢ — تحديد ميقات إرسال برقية تلغرافية من واقع الزمن الثابت فيها . حق لقاضي الموضوع . لا يحتاج في تحديده لخبير . إذ هو من المعلومات العامة .
٨٨٤	٢٠٩	(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥)
		٢٣ — تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي . موضوعي . مادام متفقاً وما أوردته المحكمة من أدلة .
٨٨٩	٢١٠	(الطن رقم ٧٤٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥)
		٢٤ — تقدير المحكمة لدليل في دعوى . لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى . ولا يجوز قوة الأمر المقضي . أساس ذلك ؟
٩٠٥	٢١٤	(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		٢٥ — كفاية الأدلة كوحدة مؤدية إلى قصد الحكم ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها .
٩٠٥	٢١٤	(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)

الصفحة	القائمة	
		٢٦ — اختلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . ما دام سائغا .
٩٠٥	٢١٤	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		٢٧ — عدم التزام المحكمة بالتحدث عن الأدلة غير المؤثرة في عقيدتها .
٩٠٥	٢١٤	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		٢٨ — لمحكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تظمن إليه وإطراح ما عداه . حقها في الأخذ بأقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى .
٩١١	٢١٥	(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		٢٩ — الفصل فيها إذا كان من نفذ الأمر بالتفتيش التزم حده أو جاوز غرضه متعصفا في تنفيذه . من الموضوع لا من القانون .
٩١٥	٢١٦	(الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		٣٠ — الاعتراف في المسائل الجنائية . تقديره . موضوعي .
٩١٨	٢١٧	(الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		٣١ — حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل ولو كان امترافا .
٩١٨	٢١٧	(الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		راجع أيضا : إجراءات المحاكمة . (القائمة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٧٣٢)
		ونقض . (القائمة رقم ١٥٥ بالصحيفة رقم ٦٥٥)

الصفحة	القاعدة	
		سلطانها في تقدير توافر أركان الجريمة :
		١ - القصد الجنائي في جرمي القذف والسب . توافره متى كانت العبارات التي وجهها إلى المجني عليه شائنة بذاتها .
٦٩٣	١٦٣	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٠)
		٢ - علانية الإسناد تتضمن حتما قصد الإذاعة بمجرد الجهر بالألفاظ النابية في المحل العام مع العلم بمعناها .
٦٩٣	١٦٣	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٠)
		٣ - تحرى معنى اللفظ . تكليف يخضع لرقابة محكمة النقض .
٦٩٣	١٦٣	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٠)
		سلطانها في تطبيق القانون على وقائع الدعوى :
		تطبيق القانون صحيحا على واقعة الدعوى . واجب على المحكمة . ما دامت لم تخرج عن حدود الواقعة المطروحة . عدم لفت نظر الدفاع إلى ذلك . لا إخلال بحقه في الدفاع .
		معاينة المتهم بمواد اتهام غير تلك المرفوعة بها الدعوى . دون لفت نظره . لا إخلال .
٦٧٧	١٦٠	(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٠)
		سلطانها في تغيير سبب الدعوى :
		قضاء المحكمة بالتعويض على اعتبار أن المدعين بالحقوق المدنية ورثة للمجني عليه مع ثبوت أنهم ادعوا مدنيا بصفقتهم وورثة والد

الصفحة	القاعدة	
		المجنى عليه . مخالف للقانون . علة ذلك : تغيير المحكمة أحاسس الدعوى وقضاؤها من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها .
٨٠٨	١٨٩	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧) سلطتها في تقدير العقوبة :
		تقدير العقوبة في حدود ما هو مقرر قانونا . أمر موكول إلى محكمة الموضوع . عدم إلتزامها ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته .
٦٢٦	١٤٨	(الطن رقم ٣٣١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠)
٦٩٣	١٦٣	(والطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١)
٩١٨	٢١٧	(والطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		محكمة النقض
		سلطتها :
		١ - تحرى معنى اللفظ . تكييف يخضع لرقابة محكمة النقض .
٦٩٣	١٦٣	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١)
		٢ - الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . إبداء المحكمة الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل عليها . لمحكمة النقض مراقبة ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها .
٧٥٠	١٧٦	(الطن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥)
		محكمة أول درجة
		الإجراءات أمامها .
		راجع : محكمة ثاني درجة .
		(القاعدة رقم ١٧٠ بالصحيفة رقم ٧٢١)

الصفحة	القاعدة	
		محكمة ثاني درجة
		الإجراءات أمامها :
		١ - صدور الحكم على المستأنف من محكمة أول درجة
		حضوريا إعتباريا على أساس أنه أعلن لشخصه . دون سماع
		الشهود . طلبه من المحكمة الاستئنافية سماع الشهود . عليها
		استيفاء ما فات محكمة أول درجة من وجوب تحقيق الدعوى
		كما لو كان المتهم حاضرا . مخالفة ذلك بطلان وإخلال بحق
		الدفاع . المسادتان ١/٢٤١ ، ١/٤١٣ إجراءات .
٧٢١	١٧٠	(الطن رقم ٥١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤)
		٢ - عدم الترام محكمة ثاني درجة بإجراء تحقيق أو سماع
		شهود . نطاقه ؟
		سكوت المتهم من التمسك بسماع الشهود - أمام أول درجة -
		اعتباره نازلا عن سماعهم .
٧٣٢	١٧٣	(الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥)
٨٤٨	٢٠٠	(والطن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
٨٩٤	٢١١	(والطن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١)
		محلات صناعية وتجارية
		راجع : استئناف .
		(القاعدة رقم ١٧٧ بالصحيفة رقم ٧٥٣)
		محلات عامة
		نطاق حق المحكمة في تعديل وصف التهمة ؟
		مثال في تعديل الوصف من إدارة محل عمومي بدون ترخيص
		إلى إدارة محل عمومي بدون إذن خاص .
٨١٥	١٩١	(الطن رقم ٥١٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧)

المادة	القاعدة	مسئولية جنائية
		قيامها .
٧٢٤	١٧١	١ — صحة مساءلة المتهم عن جميع النتائج الناشئة عما أحدثه من إصابة . ولو كانت عن طريق غير مباشر . إلا إذا ثبت تعمد المجنى عليه تجسيم مسؤولية المتهم . (الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤)
٧٣٩	١٧٤	٢ — حضور مندوب أثناء عملية الإنتاج . لا يدل على إتمام عملياته وفق القانون . مسئولية مدير الانتاج عن عملية إنتاج الكحول . (الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥)
٧٦٠	١٧٩	٣ — وجود المتهمين جميعا على مسرح الجريمة وإطلاقهم النار على المجنى عليه تنفيذا لقصدتهم المشترك الذي يتوا النية عليه . تحقق مسؤوليتهم جميعا عن جريمة قتل المجنى عليه عمدا كفاعلين أصليين سواء أكان مطلق الأعيرة التي أودت بحياة المجنى عليه معلوما أو غير معلوم . (الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
٧٨٩	١٨٣	٤ — مسؤولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين الفعل والنتيجة . تقدير توافر رابطة السببية أو عدم توافرها . أمر موضوعي . (الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١)
		راجع أيضا . دقيق . (القاعدة رقم ١٩٧ بالصيغة رقم ٨٣٦)

الصفحة	القائمة	
		المسئولية المفترضة :
		١ - صحة القول بالمسئولية المفترضة . إلا إذا نص عليها الشارع صراحة . أو كان استخلاصها سائغا من نصوص القانون . إذا أهل ثبوت القصد ثبوتها فعليا . (الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٢) ... ١٤٠ ...
٥٨٦	١٤٠	٢ - عدم مساءلة الشخص . شريكا كان أو فاعلا . إلا بقيامه بالفعل أو الامتناع المحرم قانونا . افتراض المسئولية . إسماء . قصره في الحدود التي نص عليها القانون فحسب . (الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣) ... ١٤٠ ...
٥٨٦	١٤٠	٣ - إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة في حق الصانع له . أساسها المسئولية المفترضة ، لا يستطيع دفعها في حالة ثبوت الغش . عدم امتداد هذه المسئولية على حالة استنبات التبغ أو زراعته محليا المعبرة تهريبا في حكم للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٤ . مساءلة من يستنبت التبغ أو يزرعه محليا وفق القواعد العامة في المسئولية الجنائية . افتراض مساءلة صانع الدخان المخلوط أو المغشوش . أساسه القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ . (الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣) ... ١٤٠ ...
٥٨٦	١٤٠	٤ - جريمة استنبات التبغ أو زراعته عمدية ، يتحقق القصد فيها من تعمد ارتكاب الفعل الموثم . (الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣) ... ١٤٠ ...
٥٨٦	١٤٠	

الصفحة	القائمة
٥٨٦	١٤٠
	٥ — قيام المسؤولية المفترضة على الدوام . ما لم يدفعها سبب من أسباب الإباحة أو موانع العقاب أو المسؤولية . (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠)
٧٠٠	١٦٥
	٦ — مسؤولية صاحب المحل المفترضة في القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . أساسها . اقتراض علم صاحب المحل بكل ما يحصل في محله الذي يشرف عليه وأن الجريمة ترتكب باسمه ولحسابه . انحسار أساس هذا الاقتراض . حقوق موجب المسائلة . (الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٠)
٧٠٠	١٦٥
	٧ — عدم جواز دفع مسؤولية صاحب المحل المخاطب بالقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . بسبب يرجع إلى عدم قيامه بواجبات الإشراف . اندفاع المسؤولية المفترضة بالأسباب العامة المانعة للمسؤولية . دفاع صاحب المحل بأن جريمة البيع بأزيد من التسعيرة قبله نشأت عن سبب أجنبي لا يدره فيه هو قيام المتهم الآخر بفتح المحل بغير علمه ورضاه وممارسته البيع فيه حال غيابه . دفاع جوهرى في خصوص الدعوى يترتب عليه — إن صح — اندفاع مسؤوليته الجنائية . وجوب استظهار المحكمة لهذا الدفاع وتمحيصه كشفا عن مدى صدقه . إلتفاتا منه اكتفاء منها بأنه مسئول باعتباره صاحب المحل . قصور وإخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٠)
٧٠٠	١٦٥
	انتفاؤها : ١ — مثال لإخلال بدفاع جوهرى تنتفى به المسؤولية الجنائية في جريمة تبديد . (الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٧٠)
٦٠٧	١٤٤

الصفحة	القاعدة	
		٢ — مثال لإخلال بدفاع جوهرى أثير حول امتناع مسئولية المتهم عن جريمة لإصابته بمرض عقلى . ليس للحكمة أن تحمل نفسها محل الخبير فى مسألة فنية بحتة . (الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١) ١٨٥
٧٩٥		٣ — دفاع المتهم بعدم مسئوليته عن العجز فى وزن الخبز لانقطاع صلاته بالخبز بتأجيله للذير . دفاع يؤثر فى مسئولية المتهم . وجوب تخصيصه أو الرد عليه بما يدحضه . مخالفة هذا النظر . إخلال بحق الدفاع وقصور فى التسبيب . (الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢١) ٢١٣
٩٠٢		مسئولية مدنية
		١ — عدم جواز النعى على الحكم فى شقه المتصل بالدعوى الجنائية من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها . إلا إذا كان النعى يمس الدعوى المدنية . عدم قبول الدعوى الجنائية . أثره : عدم قبول الدعوى المدنية التابعة . الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة . جواز إبدائه فى أية مرحلة كانت عليها الدعوى . (الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ٢٠٠
٨٤٨		٢ — قوام مسئولية المتبوع عما يحدثه تابعه من ضرر بعمله غير المشروع أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ونطاق هذه المسئولية . المادة ١٧٤ من القانون المدنى ؟ (الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥) ٢١٠
٨٨٩		

مستشار إحالة

لمختصاصه :

” إصدار قراراته “

وجوب اشتغال الأمر الصادر من مستشار الإحالة بإحالة الواقعة الجنائية إلى محكمة الجنايات أو بالأول وجه لإقامة الدعوى فيها على الأسباب التي بنى عليها . حقه في هذا الشأن في تمحيص الدعوى وأدلتها .

المقصود من كفاية الأدلة في قضاء الإحالة ؟

انطواء قرار مستشار الإحالة على تقارير قانونية خاطئة .
لا يعيبه . شرط ذلك ؟

(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ١٣٣ ٥٥٩

مصادرة

انحصار المصلحة المالية للخزانة العامة في معنى القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في تحصيل رسوم الإنتاج والاستهلاك على الكحول وما عسى أن يقضى به من مصادرة الأشياء محل الجريمة . بشرط أن تكون هذه الأشياء غير خارجة عن دائرة التعامل . عدم استحقاق رسم على الشيء المضبوط وخروجه من دائرة التعامل . لأحقية للخزانة في طلب بديل نقدي عند عدم ضبطه . دعوى الخزانة المدنية بطلب هذا البديل ، غير مقبولة .

خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ من نص يعطى الخزانة الحق في الحصول على بديل عن مصادرة الشيء محل الجريمة .

الصفحة	القاعدة	
		كون الشيء محل الجريمة مغشوشا . يخرج من دائرة التعامل .
٧٣٩	١٧٤	مصادرة الشيء الخارج عن دائرة التعامل . تدبير عيني وقائي . (الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥)
		معارضة
		نظرها والحكم فيها :
٥٧٣	١٣٧	١ — عدم جواز إضارة المعارض . بأي حال . بناء على معارضته . سرعان ذلك على الدعوى المدنية . مخالفة الحكم هذا المبدأ . خطأ في القانون . (الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٢)
		٢ — تقدم المدافع عن المعارض بعذره في عدم الحضور . على المحكمة أن تعني بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض وإلا أخلت بحق الطاعن في الدفاع .
٦٤٤	١٥٢	(الطن رقم ٤١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣)
		مفرقات
		العقوبة المقررة لجريمة إحراز مفرقات بدون ترخيص المنصوص عليها في المادة ١٠٢ (١) عقوبات هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . عدم جواز إبدائها عند معاملة المتهم بالرافعة عملا بالمادة ١٧ عقوبات إلا بالعقوبة التالية لها مباشرة وهي السجن من ثلاث سنين إلى خمس عشرة سنة .
٦٦٨	١٥٧	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٠)

الصفحة	القاعدة	مواد مخدرة
		١ — تحييص الدعوى والإحاطة بظروفها والأدلة المقدمة فيها . لازم لصحة القضاء بالبراءة . (الطن رقم ١٨٠٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ١٢١ ٥٠٣
		٢ — تبرئة المتهم إستنادا إلى وجود كشط في صاعة تحرير الإذن بالقبض عليه وأفتيشه . دون التعرض للدليل المستمد من تحرير الإذن أسفل محضر التحريات مباشرة ، ودون التعرض لما قرره وكيل النيابة مصدر الإذن من أن صاعة إصداره له تالية لصاعة تحرير محضر التحريات . خطأ . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ١٨٠٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ١٢١ ٥٠٣
		٣ — المراد بجلب المواد المخدرة في حكم المادة ٣٣ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . هو استيراده بالذات أو بالواسطة بقصد طرحه للتداول بين الناس . أساس ذلك ؟ اعتبار فعل الجلب متوافرا فيه قصد التداول بين الناس . إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض من حاجة الشخص أو استعماله . أو دفع المتهم بقياس قصد التعاطي لديه أو لدى من ينقل لحسابه وكان الظاهر والملايسات يشهد له . إثبات الحكم أن الحشيش المضبوط اثنتان ونحسون طرية ، يتحقق به معنى الجلب قانونا . عدم التزام الحكم في هذه الحالة باستظهار قصد التداول صراحة ولو دفع بانتفائه . (الطن رقم ٢١٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ١٣٠ ٥٤٧ (والطن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١١) ١٦٨ ٧١٣

المرحلة	القاعدة	
		٤ — تضمن التشريعات المصرية في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها حظر جلب المخدرات على توال في تشديد العقوبة .
٥٤٧	١٣٠	(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٥ — حظر المشرع جلب الجواهر المخدرة ، مقصود به . بسط رقابته على عمليات التجارة الدولية في شأنها .
٥٤٧	١٣٠	(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٦ — عقوبة المنع من الإقامة في مكان معين إعمالاً لـ ٢/٤٨ ، ٣ مكرر من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . طبيعتها : عقوبة حقيقية إلا أنها ليست من العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية . هي من نوع التدابير الوقائية . وجوب إيداع كفالة لقبول الطعن المقدم من المتهم بشأنها .
٥٦٦	١٣٥	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٢)
		٧ — لمأمور الضبط القضائي حق القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه في حالات عدها الشارع حصراً في المادة ٣٤ أ . ج ومنها الجنائيات . حقه في تفتيش الشخص في هذه الحالة بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية متلبساً بها . تقدير تلك الدلائل التي تسوغ له القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها متروك بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع . مثال لتسبيب معيب في جريمة إحراز مخدر .
٥٩٩	١٤٢	(الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣)
		٨ — لمحكمة التحويل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريرات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . لها تجهزة هذه التحريات والأخذ منها بما تظمن إليه واطراح ما عداه .

الصفحة	القاعدة	
		لها أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما ينعها بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي .
٥٩٩	١٤٢	(الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) —
		٩ — إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية . استقلال قاضي الموضوع بالفصل فيها .
٥٩٩	١٤٢	(الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٠)
٦٣٦	١٥٠	(والطن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣/٥/١٩٧٠)
		١٠ — القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر . ماهيته ؟ عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلالا عن هذا الرن .
٦٣٦	١٥٠	(الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣/٥/١٩٧٠)
		١١ — لهكمة الموضوع تبين حقيقة الواقعة وردها إلى صورتها الصحيحة من جماع الأدلة المطروحة عليها . نطاق هذا الحق ؟
٦٣٦	١٥٠	(الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣/٥/١٩٧٠)
		١٢ — وجوب تفتيش السجناء تفتيشا عموميا بالفناء الخارجي بالقوب من الباب الرئيسي للسجن عند دخولهم وقبل خروجهم . ليس المقصود بالتفتيش العام هو قصره على مجرد تحسس الملابس من الخارج فقط دون خلعها . المقصود به التفتيش الذاتي الدقيق وبالكيفية التي يرى القائم بإجرائه أنها تحقق الغرض المقصود منه .
٦٧٤	١٥٩	(الطن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٠)
		١٣ — إقامة الحكم قضاءه بإدانة المتهم في جريمة إحراز مخدرات تأسيسا على سبق معرفة الشاهد له شخصيا . في حين

الصفحة	القاعدة	
٨٣٠	١٩٥	<p>أن الشاهد لم يقرر ذلك في شهادته . خطأ في الإسناد يعيب الحكم ويوجب نقضه .</p> <p>(الطن رقم ٧٣١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧)</p> <p>راجع أيضا : تفتيش .</p> <p>(القاعدتان رقما ٢٠٩ ، ٢١٦ بالصحيفتين رقمي ٨٨٤ ، ٩١٥)</p>
<u>موظفون عموميون</u>		
٥٣٢	١٢٨	<p>١ - انطباق أحكام الرقابة والاختلاس عند تحققها .</p> <p>على جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلا أو الملحق بها حكما ، مهما تنوعت أشكالها . وأيا كانت درجة الموظف أو من في حكمه أو نوع عمله .</p> <p>(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)</p>
٥٣٢	١٢٨	<p>٢ - المناط في قيام صفة الموظف : بالموطن الذي انصرف إليه مراد الشارع فحسب .</p> <p>(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)</p>
		<p>٣ - إعتبار العاملين بالشركات المؤتممة في حكم الموظفين أو المستخدمين العاملين . في تطبيق جرائم الباب الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . المادتان ١١١/٦ ، ١١٩ عقوبات .</p> <p>قيام علاقة العمل . بتوافر عنصرى التبعية والأجر .</p> <p>ارتباط المتهم بعلاقة عمل في شركة من الشركات المنصوص عليها في المادة ١١١/٦ عقوبات</p>

الصفحة	القاعدة	
		إعتباره في حكم الموظفين العامين في تطبيق أحكام الرشوة . سواء كان عقده محدد المدة أو غير محدد . (الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٩)
٦١٧	١٤٧	٤ - المؤسسات العامة . من أشخاص القانون العام . العاملون بها . موظفون أو مستخدمون عموميون . شمولهم بالحماية المقررة في المادة ٦٣/٥ إجراءات . عدم قبول الدعوى الجنائية عما يقع منهم من جنح أو جنایات . إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة . (الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
٨٤٨	٢٠٠	
		(ن) نصب . نظام عام . نقد . نقض نصب نظام عام إقامة الدعوى الجنائية عن جريمة إصدار شيك بدون رصيد . إدانة المتهم عنها وعن جريمة نصب لم ترفع بها الدعوى . خطأ . يبرره أن العقوبة المقررة بها تدخل في عقوبة الجريمة المرفوعة بها الدعوى . انتفاء المصلحة في الطعن على هذا الحكم لهذا السبب . (الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١)
٧٠٧	١٦٧	
		نظام عام ١ - الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . من النظام العام . وجوب تعرض الحكم لهذا الدفع . عند القضاء بالإدانة . والا كان معيبا بما يبطله . (الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
٥٥٧	١٣٢	

الصفحة	القاعدة	
٨٤٨	٢٠٠	<p>٢ — إقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها . أثره . انعدام اتصال المحكمة بها . عدم أحقية المحكمة في التفرض لها . مخالفة ذلك . صيرورة حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر . وجوب القضاء بعدم قبولها إلى أن تتوافر شروط قبولها لأنها من النظام العام . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨)</p> <p style="text-align: center;"><u>نقد</u></p> <p>١ — القيد الوارد في المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . تكييفه . طالب بالمعنى الوارد في المادة التاسعة لإجراءات . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥)</p> <p>٢ — إنقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل عن طلب السير فيها . في أي وقت قبل صدور حكم نهائي فيها . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . مثال في نقد . (الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥)</p> <p style="text-align: center;"><u>نقض</u></p> <p style="text-align: right;">التقرير بالطعن :</p> <p style="text-align: right;">إجراءاته : "إيداع الكفالة"</p> <p style="text-align: right;">عقوبة المنع من الإقامة في مكان معين إعمالاً للمادة ٢/٤٨ ، ٣ مكرر من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . طبيعتها : عقوبة حقيقية إلا إنها ليست من العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية . هي من نوع التدابير الوقائية . وجوب إيداع كفالة لقبول الطعن المقدم من المتهم بشأنها . (الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٢)</p>
٥٦٦	١٣٥	

الصفحة	القاعدة	
		مبياده :
		عدم إيداع الحكم الصادر بالإدانة في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، لا يعتبر عذرا ينشأ عنه امتداد الأجل الذي حدده القانون للمحكوم عليه للطعن على الحكم وتقديم الأسباب . علة ذلك ؟
٩١	٢٣	(الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) نطاقه وأثره :
		١ - نقض الحكم . أثره . مخالفة محكمة الموضوع لقضاء النقض . لا تصبح بذاتها وجها للطعن . إلا إذا كانت المخالفة المدعاة تصلح وجها للطعن على الحكم . عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع المرسل غير المؤيد بدليل
٦٥٥	١٥٥	(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٤)
		٢ - التفات الحكم عن المستندات المقدمة للدفاع عن المتهم وعدم تحدّثه عنها . قصور وبطلان يوجبان نقض الحكم للطاعن وغيره من المحكوم عليهم . لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .
٨١٢	١٩٠	(الطعن رقم ٥١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧)
		٣ - ورود الطعن على الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . ليس لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب . علة ذلك ؟
٨٤١	١٩٨	(الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
		٤ - اتصال وجه الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية بالمتهم . نظرا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . وجوب نقض الحكم في شقه المدني لاتهم كذلك . المادة ١٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٨٤٨	٢٠٠	(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - صدور الحكم غيابيا بالنسبة إلى أحد المتهمين . عدم امتداد أثر النقض إليه .
٩٢٨	٢٩٨	(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢)
		الصفة في الطعن :
		الطعن يتحدد بصفة رافعه .
٦٩٣	١٦٣	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٢)
		المصلحة في الطعن :
		١ - إقامة الدعوى الجنائية عن جريمة إصدار شيك بدون رصيد . إدانة المتهم عنها وعن جريمة نصب لم ترفع بها الدعوى . خطأ . يبرره أن العقوبة المقررة بها تدخل في عقوبة الجريمة المرفوعة بها الدعوى . إنتفاء المصلحة في الطعن على هذا الحكم لهذا السبب .
٧٠٧	١٦٧	(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١)
		٢ - ما يثيره الطاعن من أن جريمة الشروع في القتل المسندة إليه مستحيلة . لا جدوى منه . طالما أن المحكمة قد دانت في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد باعتبارها الجريمة الأشد .
٧٦٠	١٧٩	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)
		٣ - أعمال الحكم المادة ٣٢/٢ عقوبات للاوتباط بين جرائم الضرب وإحراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص التي دان الطاعنين بها وتوقيع عليها عقوبة تدخل في حدود العقوبات المقررة لأشد الجرائم الثلاث وهي جريمة إحراز السلاح الناري والتي لم يثر الطاعنان شيئاً بشأنها في أوجه الطعن . لا مصلحة لهما فيما أثاراه تعييناً للحكم في شأن جنحة الضرب .
٧٩٨	١٨٦	(الطعن رقم ٦٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١)

الصفحة	القاعدة	
		التنازل عن الطعن :
		التنازل عن الطعن . طبيعته : ترك للخصومة . أثر ذلك ؟
٨٢٨	١٩٤	(الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٧)
		حالات الطعن :
		”مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله“
		١ — انقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل عن طلب السير فيها .
		في أي وقت قبل صدور حكم نهائي فيها . مخالفة ذلك . خطأ
		في القانون . مثال في نقد .
٥٠٧	١٢٢	(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
		٢ — الركن المادي في جريمة هتك العرض . ماهيته ؟
		متى يعد الفعل مشروعاً في هتك عرض ومتى يعتبر فعلاً فاضحاً ؟
		مثال لتسبيب معيب .
٥١٨	١٢٥	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
		٣ — الأحكام الخاصة بكل من تقليد براءات الاختراع
		وتقليد الرسوم والنماذج للصناعة ؟
		مثال لتسبيب معيب في تقليد براءة اختراع .
		وجوب امتناع القاضي في المواد الجنائية في ثبوت الحقائق
		القانونية إلى الدليل الذي يقتنع به وحده . ليس له أن يؤسس
		حكمه على رأي غيره .
٥٦٩	١٣٦	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٢)
		٤ — عدم جواز إضارة المعارض بأي حال بناء على معارضته .
		سريان ذلك على الدعوى المدنية . مخالفة الحكم هذا المبدأ .
		خطأ في القانون .
٥٧٣	١٣٧	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - قيام ارتباط بين جريمتي عرض سلعة مسعرة للبيع بأكثر من السعر المقرر والامتناع عن بيعها بالسعر المقرر . وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما . مخالفة الحكم هذا للنظر . خطأ في تطبيق القانون .
٦١٤	١٥١	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣)
		٦ - معاقبة الطاعن بعقوبة واحدة من جرائم القتل عمد وإحراز السلاح وذخيرته . طعنه وحده في الحكم القاضي بها . نقض الحكم وإعادة المحاكمة . عدم جواز الحكم عليه بعقوبة عن جريمتي إحراز السلاح وذخيرته . حتى لا يضار بطعنه . المادة ٤٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٦٥٥	١٥٥	(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٤)
		٧ - العقوبة المقررة لجريمة إحراز مفرقات بدون ترخيص المنصوص عليها في المادة ١٠٢ (أ) عقوبات هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . عدم جواز إبدالها عند معاملة المتهم بالرافة عملاً بالمادة ١٧ عقوبات إلا بالعقوبة التالية لها مباشرة وهي السجن من ثلاث سنين إلى خمس عشرة سنة .
٦٦٨	١٥٧	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٠)
		٨ - لمعاون النيابة المنتدب للتحقيق تكليف ضابط المباحث ببعض الأعمال التي من اختصاصه . مخالفة هذا النظر . خطأ في القانون .
٦٩٦	١٦٤	(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١)

الصفحة	القائمة	
		٩ — الإخطار الذي يعتد به طبقا للسادة الأولى من قرار وزير التوين رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل : هو الإخطار بخطاب موصى عليه خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر . الإخطار التليفوني . غير كاف .
٧١٨	١٦٩	(الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤)
		١٠ — عدم جواز محاكمة الشخص عن العمل الواحد مسرين .
٨٠٥	١٨٨	(الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٧)
		١١ — قضاء المحكمة بالتعويض على اعتباراً أن المدعين بالحقوق المدنية ورثة للجنى عليه مع أنهم ادعوا مدنيا بصفقتهم ورثة والده . مخالف للقانون . هلة ذلك : تغيير المحكمة أساس الدعوى وقضاؤها من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها .
٨٠٨	١٨٩	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٧)
		راجع أيضا : " شيك بدون رصيد "
		(القائد رقم ١٢٣ بالصحيفة رقم ٥١٠)
		أصياب الطعن :
		" ما لا يقبل منها "
		١ — وزن أقوال الشهود . موضوعي . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام النقض .
٥٢٢	١٢٦	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥)

الصفحة	القاعدة
	٢ — وزن عناصر الدعوى . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز مجادلتها في ذلك أمام النقض ، مادام أنها لم تخرج عن موجب الاقتضاء العقل والمنطق .
٥٢٨	١٢٧ ... (الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ... ٣ — شروط التمسك بالدفع بعدم الاختصاص لأول مرة أمام النقض ؟
٥٣٢	١٢٨ ... (الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ٤ — إثارة بطلان الامتياز لأول مرة أمام النقض . غير مقبولة .
٥٣٢	١٢٨ ... (الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ٥ — عدم جواز النعي على الحكم الابتدائي . لأول مرة أمام النقض .
٥٦٢	١٣٤ ... (الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٤) ... ٦ — الادعاء بأن الشيك كان يحمل تاريخين مختلفين أحدهما لإصداره والآخر لاستحقاقه ثم إجراء تعديل في أحدهما ليتفق مع التاريخ الآخر . دفاع موضوعي . لا يجوز التحدث عنه لأول مرة أمام النقض .
٥٦٢	١٣٤ ... (الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٢) ... ٧ — الدفع ببطلان الإجراءات السابقة على المحاكمة . عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام النقض .
٦١٧	١٤٧ ... (الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٩) ... ٨ — استعداد المدافع عن المتهم . موكل إلى ضميره واجتهاده وتقاليده مهتته . عدم جواز النعي على الحكم بقالة إن الهامى المتدب لم يوفى في الدفاع عن المتهم .
٧٧٧	١٨١ ... (الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ...

الصفحة	القائمة	
		٩ — الفصل فيما إذا كان من نفذ الأمر بالتفتيش التزم حده أو جاوز غرضه متعسفا في تنفيذه . من الموضوع لا من القانون .
٩١٥	٢١٦	(الطن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) راجع أيضا : " دخان " (القائمة رقم ١٤٠ بالصيغة رقم ٥٨٦) ما يجوز ومالا يجوز الطعن فيه من الأحكام :
		العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى . عدم إعلان الطاعن إعلانا صحيحا بالجلسات التي حددت لنظر الدعوى أمام المحكمة بمقرها الجديد بعد انقطاع حلقة إتصالها بانتهاء الجلسة الأخيرة بالمقر القديم . اعتبار الحكم الصادر من المحكمة بمقرها الجديد غيابيا .
		كون الحكم المطعون فيه منها للتصومة على خلاف ظاهره . جواز الطعن فيه بطريق النقض .
٦٥١	١٥٤	(الطن رقم ١٦٥٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٤) سلطة محكمة النقض :
		١ — طلب وقف نظر الطعن لتحري وصف حكم الجنايات المطعون فيه . لا محل له أمام النقض . تحري هذا الوصف من القانون الذي تبينه محكمة النقض وتفصل أحكامه دون انتظار قضاء لسواها .
٥٣٢	١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦)
		٢ — لقاضي الموضوع استخلاص وقائع القذف من عناصر الدعوى وللمحكمة النقض مراقبته فيما يرتبه من النتائج القانونية .
٧٥٦	١٧٨	(الطن رقم ٦١٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)

الصفحة	القاعدة	الحكم في الطعن :
		١ - مثال لغموض وتناقض في جريمتي دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة وهدم بناء . حجب الخطأ القانوني المحكمة عن تجميع أدلة الدعوى . وجوب أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .
٥٧٧	١٣٨	(الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٠)
		٢ - حجب الخطأ القانوني المحكمة عن نظر موضوع الدعوى . وجوب أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .
٦٩٦	١٦٤	(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٠)
		٣ - إغفال الحكم الاستثنائي الفصل في شكل المعارضة وتصديده لموضوع الدعوى . حيب . وجوب نقض الحكم وتصحيحه بالقضاء بتأييد الحكم المستأنف طالما أن الحكم الأخير قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .
٧٥٣	١٧٧	(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٧٠)
		٤ - عدم جواز إيقاف تنفيذ العقوبة إلا عند الحكم في جنائية أو جنحة بالفرامة أو الحبس مدة لا تزيد عن سنة . المادة ٥٥ عقوبات . مخالفة الحكم هذا النص وإن يمد خطأ في القانون ، إلا أنه متصل بتقدير العقوبة اتصالاً وثيقاً . حجب هذا الخطأ محكمة الموضوع عن أعمال ذلك التقدير في الحدود القانونية الصحيحة . وجوب نقض الحكم مع الإحالة .
٧٩٢	١٨٤	(الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١/٦/١٩٧٠)

نيابة عامة

الإذن لرجل السلطة بالاتصال بالمتهم المحبوس :

حظر السماح لرجل السلطة بالاتصال بالمتهم المحبوس احتياطيا
إلا بإذن من النيابة ، مقصور على ذات الدعوى المحبوس على
ذمتها . مخالفة هذا الحظر . لا بطلان . أساس ذلك .
المادة ٧٩ من القانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٦ . عدم امتداد
هذا الحظر إلى المحبوس حبسا تنفيذيا .

(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ٢١٥ ٩١١

القبود التي ترد على حقها في رفع الدعوى الجنائية :

١ - ماهية القيد الوارد في المادة الثالثة لإجراءات ونطاقه ؟
حق المدعى المدني إقامة الدعوى مباشرة أمام القضاء عن
جريمة من الجرائم المبينة بالمادة الثالثة لإجراءات . ولو بدون
شكوى سابقة .

الادعاء المباشر بمثابة شكوى .

(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ١٣١ ٥٥٢

٢ - عدم جواز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذية إجراءات
في الجرائم المنصوص عليها في القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ إلا بطلب
مكتوب من وزير الخزانة أو من ينييه . وجوب أن يكون
هذا الطلب ثابتا بالكتابة . عدم استلزام الشارع شكلا معيناً
في الكتابة ، أو طريقا معيناً لتقديم الطلب .

(الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٤) ١٤١ ٥٩٣

الصفحة	القائمة	
٨٤٨	٢٠٠	٣ - قيود حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية . استثناء قاصر على الحالات المنصوص عليها قانونا . (الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
٨٤٨	٢٠٠	٤ - عدم توقف تحريك الدعوى الجنائية في جريمة البلاغ الكاذب على شكوى . (الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
٨٤٨	٢٠٠	قوة الأمر المقضى لقراراتها : انسباغ قوة الأمر المقضى على الأحكام النهائية الباتة . فحسب . البحث في كذب البلاغ أو صحته . موكول لمحكمة الموضوع . (الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨)
		(هـ)
		هتك عرض .. هدم
		<u>هتك عرض</u>
		الركن المادى في جريمة هتك العرض . ماهيته ؟ متى يعد الفصل شروها في هتك عرض ومتى يعتبر فعلا فاضحا ؟ مثال لتسبيب معيب . (الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥)
٥١٨	١٢٥	<u>هدم</u>
		المراد بالمبنى والمقصود من الهدم في خصوص تنظيم وهدم المباني ؟ (الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣)
٥٧٧	١٣٨	

(و)

وصف التهمة . وقف التنفيذ . وكالة

وصف التهمة

١ — قضاء الحكم بالتعويض على أساس ثبوت الجريمة المرفوعة بها الدعوى . صحيح . ولو قال بثبوت جريمة أخرى . مثال .

الخطأ في وصف التهمة . لا يمس الدعوى المدنية . متى توافرت عناصرها .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٠) ... ١٦٧ ... ٧٠٧

٢ — تغيير المحكمة وصف الأفعال التي وقع بها القتل على غير ما جاء بأمر الإحالة . لا عيب . التغيير المحظور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة دون التفاصيل التي يكون الغرض من ذكرها إلزام المتهم بموضوع الاتهام كمحل وقوع الجريمة .

(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٧٠) ... ١٧٩ ... ٧٦٠

٣ — نطاق حق المحكمة في تعديل وصف التهمة ؟
مثال في تعديل الوصف من إدارة محل عمومي بدون ترخيص إلى إدارة محل عمومي بدون إذن خاص .

(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٧/٦/١٩٧٠) ... ١٩١ ... ٨١٥

الصفحة	القاعدة	
		وقف التنفيذ
		<p>عدم جواز إيقاف تنفيذ العقوبة إلا عند الحكم في جناية أو جنحة بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد عن سنة . المادة ٥٥ عقوبات . مخالفة الحكم هذا النص وإن يعد خطأ في القانون ، إلا أنه متصل بتقدير العقوبة لاتصالا وثيقا . حجب هذا الخطأ محكمة الموضوع عن أعمال ذلك التقدير في الحدود القانونية الصحيحة . وجوب نقض الحكم مع الإحالة .</p>
٧٩٢	١٨٤	(اللمن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١)
		وكالة
		<p>إجازة المادة ٢٣٧ إجراءات اللتم — في غير حالة الاتهام بجنحة عقوبتها الحبس — إناة وكيل عنه يحضر المحاكمة . حضور هذا الوكيل . صدور الحكم حضوريا . صحيح .</p>
		<p>إنحصار النزاع أمام المحكمة الجنائية في مسألة مدنية . إناة المتهم وكيله عنه في هذا النزاع . جائزة .</p>
٧٣٢	١٧٣	(اللمن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥)

موضوعات فهرس الأحكام

الصادرة من الدائرة الجنائية

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
			(١)
٣١	إصابة خطأ	٣	اتفاقات دولية
٣٢	إعتراف	٣	اتلاف
٣٢	إعلان	٣	إثبات
٣٢	إكراه	١٨	إجراءات
٣٣	التماس إعادة النظر ..	١٩	إجراءات المحاكمة ..
٣٣	أمر بالألا وجه	٢٣	إختصاص
٣٤	أمر حفظ	٢٥	إختلاس أموال أميرية ..
	(ب)	٢٦	إختلاس محجوزات ..
٣٤	براءة اختراع		إخفاء أشياء متحصلة
٣٥	بطلان	٢٦	من جنائية
٣٧	بلاغ كاذب	٢٦	إرتباط
٣٨	بناء		أسباب الإباحة وموانع
	(ت)	٢٨	العقاب
٣٩	تأميم	٢٩	إستئناف
٣٩	تبيد		استيلاء على مال للدولة
٤٠	تبغ	٣٠	بغير حق
٤١	تحقيق	٣١	إشتباه
٤٢	ترميم	٣١	اشتراك

(ب)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
تزوير	٤٣	خيانة أمانه	٨٨
تسمير جبرى	٤٣	(د)	
تعويض	٤٤	دخان	٨٨
تفتيش	٤٦	دخول منزل بقصد	
تقادم	٤٩	ارتكاب جريمة	٩٠
تقسيم	٤٩	دستور	٩٠
تقليد	٥٠	دعوى جنائية	٩٠
تلبس	٥٠	دعوى مباشرة	٩٦
تموين	٥١	دعوى مدنية	٩٧
تنظيم	٥٥	دفاع	١٠١
تهريب جمرى	٥٥	دفوع	١٠٧
(ج)		دقيق	١١٣
جريمة	٥٦	(ر)	
جلب	٦٠	رابطة سببية	١١٣
(ح)		رجال السلطة العامة	١١٤
حجز	٦١	رسوم انتاج	١١٥
حريق عمد	٦١	رسوم جمرية	١١٥
حكم	٦١	رشوة	١١٥
(خ)		رقابة إدارية	١١٧
خبرة	٨٥	(س)	
خز	٨٥	سب	١١٧
خطا	٨٨	سبق إصرار	١١٨

(ج)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(غ)	١١٨	سجون
١٣٣	غش	١١٩	سرقة
	(ف)	١١٩	سلاح
١٣٤	فاعل أصل		(ش)
١٣٤	فعل فاضح	١٢٠	شركات
	(ق)	١٢٠	شروع
١٣٥	قانون	١٢٠	شهادة زور
١٣٧	قبض	١٢١	شهادة سلبية
١٣٧	قتل خطأ	١٢١	شهادة مرضية
١٣٨	قتل عمد	١٢١	شهود
١٤٠	قذف	١٢١	شيك بدون رصيد
١٤١	قرارات وزارية		(ض)
١٤١	قصص جنائي	١٢٤	ضرب
١٤٣	قوة الأمر المقضى	١٢٥	ضرب أقصى إلى الموت
	(ك)	١٢٧	ضرر
١٤٤	كحول		(ط)
	(ل)	١٢٧	طب
١٤٥	لوائح	١٢٧	طعن
	(م)	١٢٨	طلب
١٤٥	مأمورو الضبط القضائي		(ع)
١٤٦	مؤسسات عامة		عقوبة
١٤٧	محاكم عسكرية	١٢٨	همل
١٤٧	محاماة	١٣٣	همل

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
محضر الجلسة	١٤٧	مواد مخدرة	١٦٥
محكمة استئنافية	١٤٨	موظفون عموميون	١٦٨
محكمة الجنايات	١٤٨	(ن)	
محكمة الموضوع	١٥٠	نصب	١٦٩
محكمة النقض	١٥٧	نظام عام	١٦٩
محكمة أول درجة	١٥٧	نقد	١٧٠
محكمة ثاني درجة	١٥٨	نقض	١٧٠
محلات صناعية وتجارية	١٥٨	نيابة عامة	١٧٩
محلات عامة	١٥٨	(هـ)	
مسئولية جنائية	١٥٩	هتك عرض	١٨٠
مسئولية مدنية	١٦٢	هدم	١٨٠
مستشار الإحالة	١٦٣	(و)	
مصادرة	١٦٣	وصف التهمة	١٨١
معارضة	١٦٤	وقف التنفيذ	١٨٢
مفرقات	١٦٤	وكالة	١٨٢

التصويبات

العصواب	الخطأ	رقم السطر	رقم الصفحة
وتعصها	وتعصها	٢٦	٥٠٦
أخطأ	أخطأ	قبل الآخر	٥٠٩
فيا	فيا	٢٠	٥١٦
بقبضة	بقبض	١٢	٥٢٥
يشكو	شكو	قبل الآخر	٥٢٥
خارجي	خارجي	١٨	٥٢٦
وانتهيا	انتهيا	٢٠	٥٣٤
يسعه	سعه	٣	٥٣٥
يل	لي	٢٢	٥٤٩
ولما	لما	٣	٥٨١
يستقل	ستقل	قبل الآخر	٦٠٠
البناء	الباء	١٨	٦٠٤
ما	مما	٢٢	٦١٣
بلإجمال	بلإجمال	٢٠	٦١٥
والصابق	والسابقه	١٨	٦٢٢
التعجيل	التعجل	١٧	٦٣٠
المذكور	المذكور	٨	٦٤٢
فرض	عروض	الآخر	٦٤٢

(و)

الصفحة رقم	السطر رقم	الخطأ	الصواب
٦٥٧	١٧	بأن	فإن
٦٦١	٢	ماستظهرها	فلاستظهرها
٦٦٤	١٥	الى	التي
٦٧٤	١٤	وعد	وعند
٦٧٤	٢١	صحة	بصحة
٦٧٤	٢٤	ولا يتفق	ولا يتفق
٦٧٦	٢٤	نوعات	ممنوعات
٦٨٧	٥	المقررات	المفردات
٦٨٧	١٦	الثابت	الثابت
٦٨٧	٢١	المشاهد	المشاهد
٦٩٠	٦	يبطله	يبطله
٦٩١	٢٣	محضرا	محضر
٦٩٢	١٨	بيانه	بيانه
٧١٣	١٢	اعتبار	عدم اعتبار
٧١٥	٥	يستلم	يستلم
٧٢٥	١١	استناد	استناد
٧٣٢	١١	الحائية	الحائية
٧٣٨	٢٧	•	به
٧٣٩	١٧	له الحق	الحق
٧٥٠	١٤	لتقدير	لتقدير
٧٨٢	١٧	لحرية	لحرية

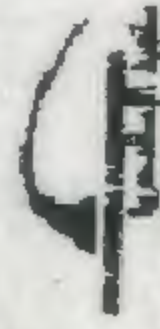
(ز)

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	العواب
٧٨٤	١١	يؤب	يسؤب
٧٨٥	هامش	٣٣ ق	٣٩ ق
٧٨٩	١٠	السبو	السبية
٧٩٢	٩	وأن	وإن
٧٩٦	٩	ينعاه	ينعاه
٨٠٤	٥	اطمئنانا	اطمئنانا
٨٣٦	١٢	الخبز	الخبز
٨٥٤	١٠	أه	أه
٨٦٦	٦	جنبه	جنبها
٨٦٨	٩	إلا .	ولا .
٨٨٠	٩	صرى	صرىح
٨٨٠	٩	إيا	إليها
٨٨٥	١٩	مديرية	مديرية
٨٩٤	١٦	مؤاه	مؤداه
٩١٢	٢	لا نفيد	لا تفيد
٩١٥	٢١	نسبها	نسبها
٩١٧	١٣	في جريمة أجريدها عرى	في جريمة أخرى
٩١٨	٢٢	تطل	يستطل
٩٢٤	الآخر	ترك	تركه
٩٢٦	٢	الابات	الإثبات

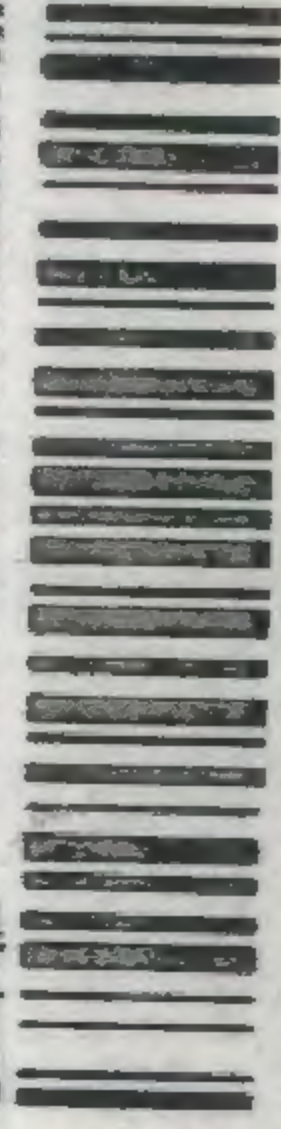
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة
وكيل وزارة
مفوض مجلس الإدارة المتصرف
على سلطان على

“ رقم الإيداع بدار الكتب ٤٦٢٦ لسنة ١٩٧١ ”

“ هيئة المطابع الأميرية (دار القضاء) ٣٠٢ / ٧١ / ٣١٦٩ ”



Bibliothek Alexandria



0536733